



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

مِثَالُ الْأَخْبَارِ

فِي فَهْمِ نَمْدِ الْأَخْبَارِ

كَاتِبٌ

السَّيِّدُ الْإِسْلَامِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الْبَغْدَادِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الجزء الثالث عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملاذ الاخيار فى فهم تهذيب الاخبار

كاتب:

محمد بن حسن شيخ طوسى (شيخ الطائفه)

نشرت فى الطباعة:

مكتبه آيه الله المرعشى النجفى العامه - قم

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٤٥	ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار المجلد ١٣
٤٥	اشاره
٤٦	كِتَابُ الطَّلَاقِ
٤٦	١ بَابُ حُكْمِ الْإِيْلَاءِ
٤٦	اشاره
٤٦	[الحديث ١]
٤٨	[الحديث ٢]
٤٩	[الحديث ٣]
٥٠	[الحديث ٤]
٥١	[الحديث ٥]
٥٢	[الحديث ٦]
٥٢	[الحديث ٧]
٥٤	[الحديث ٨]
٥٥	[الحديث ٩]
٥٥	[الحديث ١٠]
٥٦	[الحديث ١١]
٥٦	[الحديث ١٢]
٥٦	[الحديث ١٣]
٥٧	[الحديث ١٤]
٥٧	[الحديث ١٥]
٥٧	[الحديث ١٦]
٥٨	[الحديث ١٧]
٥٨	[الحديث ١٨]

٥٨	[الحديث ١٩]
٥٩	[الحديث ٢٠]
٥٩	[الحديث ٢١]
٥٩	[الحديث ٢٢]
٥٩	[الحديث ٢٣]
٦٠	[الحديث ٢٤]
٦٠	[الحديث ٢٥]
٦١	٢ بابُ حُكْمِ الظَّهَارِ
٦١	اشاره
٦١	[الحديث ١]
٦٢	[الحديث ٢]
٦٢	[الحديث ٣]
٦٤	[الحديث ٤]
٦٤	[الحديث ٥]
٦٥	[الحديث ٦]
٦٥	[الحديث ٧]
٦٥	[الحديث ٨]
٦٦	[الحديث ٩]
٦٦	[الحديث ١٠]
٦٦	[الحديث ١١]
٦٨	[الحديث ١٢]
٦٨	[الحديث ١٣]
٦٩	[الحديث ١٤]
٦٩	[الحديث ١٥]
٦٩	[الحديث ١٦]
٦٩	[الحديث ١٧]

٧٠	[الحديث ١٨]
٧٠	[الحديث ١٩]
٧١	[الحديث ٢٠]
٧١	[الحديث ٢١]
٧٣	[الحديث ٢٢]
٧٣	[الحديث ٢٣]
٧٥	[الحديث ٢٤]
٧٥	[الحديث ٢٥]
٧٦	[الحديث ٢٦]
٧٨	[الحديث ٢٧]
٧٩	[الحديث ٢٨]
٨٠	[الحديث ٢٩]
٨٠	[الحديث ٣٠]
٨٠	[الحديث ٣١]
٨١	[الحديث ٣٢]
٨٢	[الحديث ٣٣]
٨٢	[الحديث ٣٤]
٨٣	[الحديث ٣٥]
٨٤	[الحديث ٣٦]
٨٤	[الحديث ٣٧]
٨٤	[الحديث ٣٨]
٨٦	[الحديث ٣٩]
٨٦	[الحديث ٤٠]
٨٦	[الحديث ٤١]
٨٦	[الحديث ٤٢]
٨٦	[الحديث ٤٣]

٨٧	[٤٤ الحديث]
٨٧	[٤٥ الحديث]
٨٨	[٤٦ الحديث]
٨٨	[٤٧ الحديث]
٨٩	[٤٨ الحديث]
٩٠	[٤٩ الحديث]
٩١	[٥٠ الحديث]
٩١	[٥١ الحديث]
٩١	[٥٢ الحديث]
٩٢	[٥٣ الحديث]
٩٢	[٥٤ الحديث]
٩٤	[٥٥ الحديث]
٩٤	٣ بابُ أَخْكَامِ الطَّلَاقِ
٩٤	اشاره
٩٤	[١ الحديث]
٩٤	[٢ الحديث]
٩٩	[٣ الحديث]
١٠٢	[٤ الحديث]
١٠٢	[٥ الحديث]
١٠٣	[٦ الحديث]
١٠٤	[٧ الحديث]
١٠٤	[٥ الحديث]
١٠٥	[٩ الحديث]
١٠٦	[١٠ الحديث]
١٠٦	[١١ الحديث]
١٠٨	[١٢ الحديث]

١٠٨	[الحديث ١٣]
١٠٨	[الحديث ١٤]
١٠٨	[الحديث ١٥]
١٠٩	[الحديث ١٦]
١١٠	[الحديث ١٧]
١١٠	[الحديث ١٨]
١١١	[الحديث ١٩]
١١١	[الحديث ٢٠]
١١١	[الحديث ٢١]
١١١	[الحديث ٢٢]
١١٢	[الحديث ٢٣]
١١٣	[الحديث ٢٤]
١١٣	[الحديث ٢٥]
١١٥	[الحديث ٢٦]
١١٦	[الحديث ٢٧]
١١٦	[الحديث ٢٨]
١١٨	[الحديث ٢٩]
١١٩	[الحديث ٣٠]
١١٩	[الحديث ٣١]
١١٩	[الحديث ٣٢]
١٢١	[الحديث ٣٣]
١٢١	[الحديث ٣٤]
١٢١	[الحديث ٣٥]
١٢١	[الحديث ٣٦]
١٢٢	[الحديث ٣٧]
١٢٢	[الحديث ٣٨]

١٢٣	[٣٩ الحديث]
١٢٣	[٤٠ الحديث]
١٢٤	[٤١ الحديث]
١٢٤	[٤٢ الحديث]
١٢٤	[٤٣ الحديث]
١٢٤	[٤٤ الحديث]
١٢٤	[٤٥ الحديث]
١٢٤	[٤٦ الحديث]
١٢٧	[٤٧ الحديث]
١٢٨	[٤٨ الحديث]
١٢٨	[٤٩ الحديث]
١٢٩	[٥٠ الحديث]
١٢٩	[٥١ الحديث]
١٢٩	[٥٢ الحديث]
١٢٩	[٥٣ الحديث]
١٣٠	[٥٤ الحديث]
١٣٠	[٥٥ الحديث]
١٣٠	[٥٦ الحديث]
١٣١	[٥٧ الحديث]
١٣١	[٥٨ الحديث]
١٣١	[٥٩ الحديث]
١٣٢	[٦٠ الحديث]
١٣٢	[٦١ الحديث]
١٣٢	[٦٢ الحديث]
١٣٣	[٦٣ الحديث]
١٣٣	[٦٤ الحديث]

١٣٣	[٦٥ الحديث]
١٣٣	[٦٦ الحديث]
١٣٤	[٦٧ الحديث]
١٣٤	[٦٨ الحديث]
١٣٥	[٦٩ الحديث]
١٣٥	[٧٠ الحديث]
١٣٥	[٧١ الحديث]
١٣٧	[٧٢ الحديث]
١٣٧	[٧٣ الحديث]
١٣٧	[٧٤ الحديث]
١٣٧	[٧٥ الحديث]
١٣٨	[٧٦ الحديث]
١٣٩	[٧٧ الحديث]
١٣٩	[٧٨ الحديث]
١٣٩	[٧٩ الحديث]
١٤٠	[٨٠ الحديث]
١٤١	[٨١ الحديث]
١٤١	[٨٢ الحديث]
١٤١	[٨٣ الحديث]
١٤٢	[٨٤ الحديث]
١٤٢	[٨٥ الحديث]
١٤٢	[٨٦ الحديث]
١٤٢	[٨٧ الحديث]
١٤٤	[٨٨ الحديث]
١٤٥	[٨٩ الحديث]
١٤٥	[٩٠ الحديث]

١٤٥	[الحديث ٩١]
١٤٦	[الحديث ٩٢]
١٤٦	[الحديث ٩٣]
١٤٦	[الحديث ٩٤]
١٤٧	[الحديث ٩٥]
١٤٧	[الحديث ٩٦]
١٤٧	[الحديث ٩٧]
١٤٧	[الحديث ٩٨]
١٤٨	[الحديث ٩٩]
١٤٨	[الحديث ١٠٠]
١٤٩	[الحديث ١٠١]
١٤٩	[الحديث ١٠٢]
١٥٠	[الحديث ١٠٣]
١٥١	[الحديث ١٠٤]
١٥١	[الحديث ١٠٥]
١٥١	[الحديث ١٠٦]
١٥١	[الحديث ١٠٧]
١٥٢	[الحديث ١٠٨]
١٥٢	[الحديث ١٠٩]
١٥٢	[الحديث ١١٠]
١٥٣	[الحديث ١١١]
١٥٤	[الحديث ١١٢]
١٥٤	[الحديث ١١٣]
١٥٥	[الحديث ١١٤]
١٥٦	[الحديث ١١٥]
١٥٦	[الحديث ١١٦]

١٥٧	[الحديث ١١٧]
١٥٧	[الحديث ١١٨]
١٥٨	[الحديث ١١٩]
١٥٨	[الحديث ١٢٠]
١٥٨	[الحديث ١٢١]
١٥٩	[الحديث ١٢٢]
١٥٩	[الحديث ١٢٣]
١٦٠	[الحديث ١٢٤]
١٦١	[الحديث ١٢٥]
١٦١	[الحديث ١٢٦]
١٦١	[الحديث ١٢٧]
١٦٢	[الحديث ١٢٨]
١٦٢	[الحديث ١٢٩]
١٦٢	[الحديث ١٣٠]
١٦٢	[الحديث ١٣١]
١٦٢	[الحديث ١٣٢]
١٦٣	[الحديث ١٣٣]
١٦٣	[الحديث ١٣٤]
١٦٤	[الحديث ١٣٥]
١٦٤	[الحديث ١٣٦]
١٦٤	[الحديث ١٣٧]
١٦٥	[الحديث ١٣٨]
١٦٥	[الحديث ١٣٩]
١٦٥	[الحديث ١٤٠]
١٦٦	[الحديث ١٤١]
١٦٧	[الحديث ١٤٢]

١٦٨	[الحديث ١٤٣]
١٦٨	[الحديث ١٤٤]
١٦٩	[الحديث ١٤٥]
١٦٩	[الحديث ١٤٦]
١٧٠	[الحديث ١٤٧]
١٧٠	[الحديث ١٤٨]
١٧٠	[الحديث ١٤٩]
١٧٢	[الحديث ١٥٠]
١٧٢	[الحديث ١٥١]
١٧٢	[الحديث ١٥٢]
١٧٣	[الحديث ١٥٣]
١٧٣	[الحديث ١٥٤]
١٧٣	[الحديث ١٥٥]
١٧٤	[الحديث ١٥٦]
١٧٤	[الحديث ١٥٧]
١٧٥	[الحديث ١٥٨]
١٧٥	[الحديث ١٥٩]
١٧٥	[الحديث ١٦٠]
١٧٧	[الحديث ١٦١]
١٧٧	[الحديث ١٦٢]
١٧٧	[الحديث ١٦٣]
١٧٨	[الحديث ١٦٤]
١٧٩	[الحديث ١٦٥]
١٧٩	[الحديث ١٦٦]
١٧٩	[الحديث ١٦٧]
١٨٠	[الحديث ١٦٨]

١٨٠	-----	[الحديث ١٦٩]
١٨٠	-----	[الحديث ١٧٠]
١٨٢	-----	[الحديث ١٧١]
١٨٢	-----	[الحديث ١٧٢]
١٨٢	-----	[الحديث ١٧٣]
١٨٣	-----	[الحديث ١٧٤]
١٨٣	-----	[الحديث ١٧٥]
١٨٤	-----	[الحديث ١٧٦]
١٨٤	-----	[الحديث ١٧٧]
١٨٤	-----	[الحديث ١٧٨]
١٨٤	-----	[الحديث ١٧٩]
١٨٥	-----	[الحديث ١٨٠]
١٨٥	-----	[الحديث ١٨١]
١٨٥	-----	[الحديث ١٨٢]
١٨٥	-----	[الحديث ١٨٣]
١٨٦	-----	[الحديث ١٨٤]
١٨٦	-----	[الحديث ١٨٥]
١٨٨	-----	[الحديث ١٨٦]
١٨٨	-----	[الحديث ١٨٧]
١٨٨	-----	[الحديث ١٨٨]
١٩٠	-----	[الحديث ١٨٩]
١٩٠	-----	[الحديث ١٩٠]
١٩٠	-----	[الحديث ١٩١]
١٩٠	-----	[الحديث ١٩٢]
١٩١	-----	[الحديث ١٩٣]
١٩٢	-----	[الحديث ١٩٤]

١٩٢	[الحديث ١٩٥]
١٩٣	[الحديث ١٩٦]
١٩٣	[الحديث ١٩٧]
١٩٥	[الحديث ١٩٨]
١٩٥	[الحديث ١٩٩]
١٩٥	[الحديث ٢٠٠]
١٩٦	[الحديث ٢٠١]
١٩٦	[الحديث ٢٠٢]
١٩٦	[الحديث ٢٠٣]
١٩٧	[الحديث ٢٠٤]
١٩٧	[الحديث ٢٠٥]
١٩٧	[الحديث ٢٠٦]
١٩٧	[الحديث ٢٠٧]
١٩٧	[الحديث ٢٠٨]
١٩٩	[الحديث ٢٠٩]
١٩٩	[الحديث ٢١٠]
١٩٩	[الحديث ٢١١]
٢٠٠	[الحديث ٢١٢]
٢٠١	[الحديث ٢١٣]
٢٠١	[الحديث ٢١٤]
٢٠١	[الحديث ٢١٥]
٢٠٢	[الحديث ٢١٦]
٢٠٣	[الحديث ٢١٧]
٢٠٤	[الحديث ٢١٨]
٢٠٤	[الحديث ٢١٩]
٢٠٦	[الحديث ٢٢٠]

٢٠٧	[الحديث ٢٢١]
٢٠٧	[الحديث ٢٢٢]
٢٠٧	[الحديث ٢٢٣]
٢٠٧	[الحديث ٢٢٤]
٢٠٨	[الحديث ٢٢٥]
٢٠٨	[الحديث ٢٢٦]
٢٠٩	[الحديث ٢٢٧]
٢٠٩	[الحديث ٢٢٨]
٢٠٩	[الحديث ٢٢٩]
٢١٠	[الحديث ٢٣٠]
٢١٠	[الحديث ٢٣١]
٢١٠	[الحديث ٢٣٢]
٢١١	[الحديث ٢٣٣]
٢١١	[الحديث ٢٣٤]
٢١٢	[الحديث ٢٣٥]
٢١٢	[الحديث ٢٣٦]
٢١٤	[الحديث ٢٣٧]
٢١٤	[الحديث ٢٣٨]
٢١٤	٤ بَابُ الْخُلْعِ وَالْمُبَارَاةِ
٢١٤	اشاره
٢١٤	[الحديث ١]
٢١٤	[الحديث ٢]
٢١٧	[الحديث ٣]
٢١٧	[الحديث ٤]
٢١٩	[الحديث ٥]
٢١٩	[الحديث ٦]

٢١٩	[الحديث ٧]
٢٢١	[الحديث ٨]
٢٢١	[الحديث ٩]
٢٢٢	[الحديث ١٠]
٢٢٣	[الحديث ١١]
٢٢٣	[الحديث ١٢]
٢٢٥	[الحديث ١٣]
٢٢٦	[الحديث ١٤]
٢٢٦	[الحديث ١٥]
٢٢٦	[الحديث ١٦]
٢٢٦	[الحديث ١٧]
٢٢٧	[الحديث ١٨]
٢٢٨	[الحديث ١٩]
٢٢٨	[الحديث ٢٠]
٢٢٨	[الحديث ٢١]
٢٢٨	[الحديث ٢٢]
٢٢٩	[الحديث ٢٣]
٢٢٩	[الحديث ٢٤]
٢٢٩	[الحديث ٢٥]
٢٣١	[الحديث ٢٦]
٢٣١	[الحديث ٢٧]
٢٣١	[الحديث ٢٨]
٢٣٢	[الحديث ٢٩]
٢٣٢	[الحديث ٣٠]
٢٣٣	٥ بابُ الْحُكْمِ فِي أَوْلَادِ الْمُطَلَّقاتِ مِنَ الرِّضَاعِ وَ حُكْمِهِمْ بَعْدَهُ وَ هُمْ أَطْفَالٌ
٢٣٣	اشاره

٢٣٣	[الحديث ١]
٢٣٣	[الحديث ٢]
٢٣٥	[الحديث ٣]
٢٣٦	[الحديث ٤]
٢٣٧	[الحديث ٥]
٢٣٧	[الحديث ٦]
٢٣٧	[الحديث ٧]
٢٣٨	[الحديث ٨]
٢٣٨	[الحديث ٩]
٢٣٨	[الحديث ١٠]
٢٤٠	[الحديث ١١]
٢٤٠	[الحديث ١٢]
٢٤١	[الحديث ١٣]
٢٤٢	[الحديث ١٤]
٢٤٢	[الحديث ١٥]
٢٤٢	[الحديث ١٦]
٢٤٣	[الحديث ١٧]
٢٤٣	[الحديث ١٨]
٢٤٣	[الحديث ١٩]
٢٤٤	[الحديث ٢٠]
٢٤٤	[الحديث ٢١]
٢٤٤	[الحديث ٢٢]
٢٤٤	[الحديث ٢٣]
٢٤٥	[الحديث ٢٤]
٢٤٥	[الحديث ٢٥]
٢٤٥	[الحديث ٢٦]

٢٤٥	[الحديث ٢٧]
٢٤٦	[الحديث ٢٨]
٢٤٧	[الحديث ٢٩]
٢٤٧	[الحديث ٣٠]
٢٤٧	[الحديث ٣١]
٢٤٧	[الحديث ٣٢]
٢٤٨	[الحديث ٣٣]
٢٤٨	[الحديث ٣٤]
٢٤٨	[الحديث ٣٥]
٢٤٨	[الحديث ٣٦]
٢٥٠	[الحديث ٣٧]
٢٥٠	[الحديث ٣٨]
٢٥٠	[الحديث ٣٩]
٢٥٢	[الحديث ٤٠]
٢٥٢	[الحديث ٤١]
٢٥٣	[الحديث ٤٢]
٢٥٤	[الحديث ٤٣]
٢٥٤	[الحديث ٤٤]
٢٥٥	[الحديث ٤٥]
٢٥٦	[الحديث ٤٦]
٢٥٦	[الحديث ٤٧]
٢٥٦	[الحديث ٤٨]
٢٥٦	[الحديث ٤٩]
٢٥٧	[الحديث ٥٠]
٢٥٧	٦ بابُ عِدَّةِ النِّسَاءِ
٢٥٧	اشاره

٢٥٨	[الحديث ١]
٢٥٨	[الحديث ٢]
٢٥٨	[الحديث ٣]
٢٥٨	[الحديث ٤]
٢٥٩	[الحديث ٥]
٢٥٩	[الحديث ٦]
٢٦٠	[الحديث ٧]
٢٦٠	[الحديث ٨]
٢٦١	[الحديث ٩]
٢٦٢	[الحديث ١٠]
٢٦٢	[الحديث ١١]
٢٦٣	[الحديث ١٢]
٢٦٣	[الحديث ١٣]
٢٦٤	[الحديث ١٤]
٢٦٥	[الحديث ١٥]
٢٦٥	[الحديث ١٦]
٢٦٥	[الحديث ١٧]
٢٦٦	[الحديث ١٨]
٢٦٧	[الحديث ١٩]
٢٦٨	[الحديث ٢٠]
٢٦٨	[الحديث ٢١]
٢٦٨	[الحديث ٢٢]
٢٦٩	[الحديث ٢٣]
٢٦٩	[الحديث ٢٤]
٢٦٩	[الحديث ٢٥]
٢٦٩	[الحديث ٢٦]

٢٧٠	[الحديث ٢٧]
٢٧٠	[الحديث ٢٨]
٢٧٠	[الحديث ٢٩]
٢٧٢	[الحديث ٣٠]
٢٧٢	[الحديث ٣١]
٢٧٢	[الحديث ٣٢]
٢٧٣	[الحديث ٣٣]
٢٧٣	[الحديث ٣٤]
٢٧٣	[الحديث ٣٥]
٢٧٣	[الحديث ٣٦]
٢٧٤	[الحديث ٣٧]
٢٧٤	[الحديث ٣٨]
٢٧٥	[الحديث ٣٩]
٢٧٥	[الحديث ٤٠]
٢٧٥	[الحديث ٤١]
٢٧٦	[الحديث ٤٢]
٢٧٦	[الحديث ٤٣]
٢٧٦	[الحديث ٤٤]
٢٧٧	[الحديث ٤٥]
٢٧٨	[الحديث ٤٦]
٢٧٩	[الحديث ٤٧]
٢٧٩	[الحديث ٤٨]
٢٨١	[الحديث ٤٩]
٢٨١	[الحديث ٥٠]
٢٨٢	[الحديث ٥١]
٢٨٢	[الحديث ٥٢]

٢٨٣	[الحديث ٥٣]
٢٨٤	[الحديث ٥٤]
٢٨٤	[الحديث ٥٥]
٢٨٤	[الحديث ٥٦]
٢٨٥	[الحديث ٥٧]
٢٨٥	[الحديث ٥٨]
٢٨٥	[الحديث ٥٩]
٢٨٦	[الحديث ٦٠]
٢٨٦	[الحديث ٦١]
٢٨٦	[الحديث ٦٢]
٢٨٦	[الحديث ٦٣]
٢٨٧	[الحديث ٦٤]
٢٨٧	[الحديث ٦٥]
٢٨٧	[الحديث ٦٦]
٢٨٨	[الحديث ٦٧]
٢٨٩	[الحديث ٦٨]
٢٨٩	[الحديث ٦٩]
٢٨٩	[الحديث ٧٠]
٢٩٠	[الحديث ٧١]
٢٩٠	[الحديث ٧٢]
٢٩٠	[الحديث ٧٣]
٢٩١	[الحديث ٧٤]
٢٩١	[الحديث ٧٥]
٢٩١	[الحديث ٧٦]
٢٩٢	[الحديث ٧٧]
٢٩٤	[الحديث ٧٨]

٢٩٤	[٧٩ الحديث]
٢٩٤	[٨٠ الحديث]
٢٩٤	[٨١ الحديث]
٢٩٧	[٨٢ الحديث]
٢٩٧	[٨٣ الحديث]
٢٩٨	[٨٤ الحديث]
٢٩٨	[٨٥ الحديث]
٢٩٨	[٨٦ الحديث]
٣٠٠	[٨٧ الحديث]
٣٠٠	[٨٨ الحديث]
٣٠٠	[٨٩ الحديث]
٣٠١	[٩٠ الحديث]
٣٠١	[٩١ الحديث]
٣٠١	[٩٢ الحديث]
٣٠٣	[٩٣ الحديث]
٣٠٤	[٩٤ الحديث]
٣٠٤	[٩٥ الحديث]
٣٠٤	[٩٦ الحديث]
٣٠٦	[٩٧ الحديث]
٣٠٦	[٩٨ الحديث]
٣٠٦	[٩٩ الحديث]
٣٠٦	[١٠٠ الحديث]
٣٠٨	[١٠١ الحديث]
٣٠٨	[١٠٢ الحديث]
٣٠٨	[١٠٣ الحديث]
٣٠٩	[١٠٤ الحديث]

٣٠٩	[الحديث ١٠٥]
٣٠٩	[الحديث ١٠٦]
٣٠٩	[الحديث ١٠٧]
٣١١	[الحديث ١٠٨]
٣١٣	[الحديث ١٠٩]
٣١٣	[الحديث ١١٠]
٣١٤	[الحديث ١١١]
٣١٤	[الحديث ١١٢]
٣١٤	[الحديث ١١٣]
٣١٤	[الحديث ١١٤]
٣١٥	[الحديث ١١٥]
٣١٥	[الحديث ١١٦]
٣١٥	[الحديث ١١٧]
٣١٥	[الحديث ١١٨]
٣١٦	[الحديث ١١٩]
٣١٦	[الحديث ١٢٠]
٣١٦	[الحديث ١٢١]
٣١٧	[الحديث ١٢٢]
٣١٧	[الحديث ١٢٣]
٣١٩	[الحديث ١٢٤]
٣١٩	[الحديث ١٢٥]
٣١٩	[الحديث ١٢٦]
٣٢١	[الحديث ١٢٧]
٣٢١	[الحديث ١٢٨]
٣٢١	[الحديث ١٢٩]
٣٢١	[الحديث ١٣٠]

٣٢٢	[الحديث ١٣١]
٣٢٢	[الحديث ١٣٢]
٣٢٢	[الحديث ١٣٣]
٣٢٣	[الحديث ١٣٤]
٣٢٤	[الحديث ١٣٥]
٣٢٤	[الحديث ١٣٦]
٣٢٤	[الحديث ١٣٧]
٣٢٥	[الحديث ١٣٨]
٣٢٦	[الحديث ١٣٩]
٣٢٦	[الحديث ١٤٠]
٣٢٦	[الحديث ١٤١]
٣٢٧	[الحديث ١٤٢]
٣٢٧	[الحديث ١٤٣]
٣٢٩	[الحديث ١٤٤]
٣٣٠	[الحديث ١٤٥]
٣٣٠	[الحديث ١٤٦]
٣٣٠	[الحديث ١٤٧]
٣٣٢	[الحديث ١٤٨]
٣٣٢	[الحديث ١٤٩]
٣٣٢	[الحديث ١٥٠]
٣٣٣	[الحديث ١٥١]
٣٣٤	[الحديث ١٥٢]
٣٣٥	[الحديث ١٥٣]
٣٣٥	[الحديث ١٥٤]
٣٣٦	[الحديث ١٥٥]
٣٣٧	[الحديث ١٥٦]

٣٣٧	-----	[الحديث ١٥٧]
٣٣٧	-----	[الحديث ١٥٨]
٣٣٨	-----	[الحديث ١٥٩]
٣٣٨	-----	[الحديث ١٦٠]
٣٣٨	-----	[الحديث ١٦١]
٣٣٨	-----	[الحديث ١٦٢]
٣٣٩	-----	[الحديث ١٦٣]
٣٣٩	-----	[الحديث ١٦٤]
٣٣٩	-----	[الحديث ١٦٥]
٣٤٠	-----	[الحديث ١٦٦]
٣٤١	-----	[الحديث ١٦٧]
٣٤١	-----	[الحديث ١٦٨]
٣٤١	-----	[الحديث ١٦٩]
٣٤٢	-----	[الحديث ١٧٠]
٣٤٢	-----	[الحديث ١٧١]
٣٤٤	-----	٧ بابُ لِحُوقِ الْأَوْلَادِ بِالْأَبَاءِ وَ تَبْوَتِ الْأَنْسَابِ وَ أَقَلِّ الْحُمَلِ وَ أَكْثَرِهِ
٣٤٤	-----	اشاره
٣٤٤	-----	[الحديث ١]
٣٤٤	-----	[الحديث ٢]
٣٤٤	-----	[الحديث ٣]
٣٤٥	-----	[الحديث ٤]
٣٤٥	-----	[الحديث ٥]
٣٤٥	-----	[الحديث ٦]
٣٤٦	-----	[الحديث ٧]
٣٤٦	-----	[الحديث ٨]
٣٤٦	-----	[الحديث ٩]

٣٤٧	[الحديث ١٠]
٣٤٧	[الحديث ١١]
٣٤٨	[الحديث ١٢]
٣٤٨	[الحديث ١٣]
٣٤٨	[الحديث ١٤]
٣٤٨	[الحديث ١٥]
٣٤٩	[الحديث ١٦]
٣٥٠	[الحديث ١٧]
٣٥٠	[الحديث ١٨]
٣٥١	[الحديث ١٩]
٣٥٢	[الحديث ٢٠]
٣٥٢	[الحديث ٢١]
٣٥٤	[الحديث ٢٢]
٣٥٤	[الحديث ٢٣]
٣٥٤	[الحديث ٢٤]
٣٥٤	[الحديث ٢٥]
٣٥٤	[الحديث ٢٦]
٣٥٤	[الحديث ٢٧]
٣٥٤	[الحديث ٢٨]
٣٥٧	[الحديث ٢٩]
٣٥٨	[الحديث ٣٠]
٣٥٨	[الحديث ٣١]
٣٥٨	[الحديث ٣٢]
٣٥٨	[الحديث ٣٣]
٣٥٩	[الحديث ٣٤]
٣٥٩	[الحديث ٣٥]

٣٦١	[٣٦ الحديث]
٣٦١	[٣٧ الحديث]
٣٦١	[٣٨ الحديث]
٣٦١	[٣٩ الحديث]
٣٦٢	[٤٠ الحديث]
٣٦٣	[٤١ الحديث]
٣٦٣	[٤٢ الحديث]
٣٦٤	[٤٣ الحديث]
٣٦٤	[٤٤ الحديث]
٣٦٤	[٤٥ الحديث]
٣٦٤	[٤٦ الحديث]
٣٦٥	[٤٧ الحديث]
٣٦٦	[٤٨ الحديث]
٣٦٧	[٤٩ الحديث]
٣٦٧	[٥٠ الحديث]
٣٦٧	[٥١ الحديث]
٣٦٧	[٥٢ الحديث]
٣٧٠	[٥٣ الحديث]
٣٧١	[٥٤ الحديث]
٣٧١	[٥٥ الحديث]
٣٧٢	[٥٦ الحديث]
٣٧٢	[٥٧ الحديث]
٣٧٢	[٥٨ الحديث]
٣٧٣	[٥٩ الحديث]
٣٧٣	[٦٠ الحديث]
٣٧٤	[٦١ الحديث]

٣٧٤	[الحديث ٦٢]
٣٧٤	[الحديث ٦٣]
٣٧٥	[الحديث ٦٤]
٣٧٥	[الحديث ٦٥]
٣٧٦	٨ باب اللّغان
٣٧٦	اشاره
٣٧٦	[الحديث ١]
٣٧٦	[الحديث ٢]
٣٧٧	[الحديث ٣]
٣٧٨	[الحديث ٤]
٣٧٨	[الحديث ٥]
٣٨٠	[الحديث ٦]
٣٨٠	[الحديث ٧]
٣٨٠	[الحديث ٨]
٣٨٢	[الحديث ٩]
٣٨٣	[الحديث ١٠]
٣٨٣	[الحديث ١١]
٣٨٣	[الحديث ١٢]
٣٨٣	[الحديث ١٣]
٣٨٤	[الحديث ١٤]
٣٨٤	[الحديث ١٥]
٣٨٤	[الحديث ١٦]
٣٨٤	[الحديث ١٧]
٣٨٥	[الحديث ١٨]
٣٨٥	[الحديث ١٩]
٣٨٦	[الحديث ٢٠]

٣٨٦	[الحديث ٢١]
٣٨٦	[الحديث ٢٢]
٣٨٦	[الحديث ٢٣]
٣٨٧	[الحديث ٢٤]
٣٨٧	[الحديث ٢٥]
٣٨٧	[الحديث ٢٦]
٣٨٧	[الحديث ٢٧]
٣٨٨	[الحديث ٢٨]
٣٨٨	[الحديث ٢٩]
٣٨٨	[الحديث ٣٠]
٣٩٠	[الحديث ٣١]
٣٩١	[الحديث ٣٢]
٣٩١	[الحديث ٣٣]
٣٩١	[الحديث ٣٤]
٣٩٢	[الحديث ٣٥]
٣٩٣	[الحديث ٣٦]
٣٩٣	[الحديث ٣٧]
٣٩٣	[الحديث ٣٨]
٣٩٤	[الحديث ٣٩]
٣٩٤	[الحديث ٤٠]
٣٩٥	[الحديث ٤١]
٣٩٥	[الحديث ٤٢]
٣٩٧	[الحديث ٤٣]
٣٩٨	[الحديث ٤٤]
٣٩٨	[الحديث ٤٥]
٣٩٨	[الحديث ٤٦]

٣٩٨ [الحديث ٤٧]

٣٩٩ [الحديث ٤٨]

٣٩٩ [الحديث ٤٩]

٤٠٠ [الحديث ٥٠]

٤٠٠ [الحديث ٥١]

٤٠٠ [الحديث ٥٢]

٤٠٠ [الحديث ٥٣]

٤٠١ ٩ بَابُ السَّرَارِيِّ وَ مَلِكِ الْأَيْمَانِ

٤٠١ اشاره

٤٠١ [الحديث ١]

٤٠٣ [الحديث ٢]

٤٠٤ [الحديث ٣]

٤٠٤ [الحديث ٤]

٤٠٥ [الحديث ٥]

٤٠٥ [الحديث ٦]

٤٠٥ [الحديث ٧]

٤٠٦ [الحديث ٨]

٤٠٦ [الحديث ٩]

٤٠٦ [الحديث ١٠]

٤٠٦ [الحديث ١١]

٤٠٦ [الحديث ١٢]

٤٠٧ [الحديث ١٣]

٤٠٨ [الحديث ١٤]

٤٠٨ [الحديث ١٥]

٤٠٨ [الحديث ١٦]

٤٠٨ [الحديث ١٧]

٤٠٩	[الحديث ١٨]
٤١٠	[الحديث ١٩]
٤١٠	[الحديث ٢٠]
٤١٣	[الحديث ٢١]
٤١٣	[الحديث ٢٢]
٤١٣	[الحديث ٢٣]
٤١٥	[الحديث ٢٤]
٤١٦	[الحديث ٢٥]
٤١٦	[الحديث ٢٦]
٤١٦	[الحديث ٢٧]
٤١٨	[الحديث ٢٨]
٤١٨	[الحديث ٢٩]
٤١٨	[الحديث ٣٠]
٤١٩	[الحديث ٣١]
٤١٩	[الحديث ٣٢]
٤١٩	[الحديث ٣٣]
٤٢٠	[الحديث ٣٤]
٤٢٠	[الحديث ٣٥]
٤٢٠	[الحديث ٣٦]
٤٢٠	[الحديث ٣٧]
٤٢٢	[الحديث ٣٨]
٤٢٢	[الحديث ٣٩]
٤٢٢	[الحديث ٤٠]
٤٢٢	[الحديث ٤١]
٤٢٣	[الحديث ٤٢]
٤٢٣	[الحديث ٤٣]

٤٢٣	[٤٤ الحديث]
٤٢٤	[٤٥ الحديث]
٤٢٥	[٤٦ الحديث]
٤٢٥	[٤٧ الحديث]
٤٢٥	[٤٨ الحديث]
٤٢٦	[٤٩ الحديث]
٤٢٨	[٥٠ الحديث]
٤٢٩	[٥١ الحديث]
٤٢٩	[٥٢ الحديث]
٤٢٩	[٥٣ الحديث]
٤٣٠	[٥٤ الحديث]
٤٣١	[٥٥ الحديث]
٤٣١	[٥٦ الحديث]
٤٣١	[٥٧ الحديث]
٤٣١	[٥٨ الحديث]
٤٣٢	[٥٩ الحديث]
٤٣٢	[٦٠ الحديث]
٤٣٣	[٦١ الحديث]
٤٣٣	[٦٢ الحديث]
٤٣٣	[٦٣ الحديث]
٤٣٣	[٦٤ الحديث]
٤٣٤	[٦٥ الحديث]
٤٣٤	[٦٦ الحديث]
٤٣٥	[٦٧ الحديث]
٤٣٥	[٦٨ الحديث]
٤٣٧	[٦٩ الحديث]

٤٣٨	[الحديث ٧٠]
٤٣٨	[الحديث ٧١]
٤٣٩	كِتَابُ الْعِتْقِ وَالتَّذْيِيرِ وَ الْمَكَاتِبِ
٤٣٩	١ بَابُ الْعِتْقِ وَ أَحْكَامِهِ
٤٣٩	[الحديث ١]
٤٤٠	[الحديث ٢]
٤٤٠	[الحديث ٣]
٤٤٠	[الحديث ٤]
٤٤١	[الحديث ٥]
٤٤١	[الحديث ٦]
٤٤١	[الحديث ٧]
٤٤١	[الحديث ٨]
٤٤١	[الحديث ٩]
٤٤٢	[الحديث ١٠]
٤٤٢	[الحديث ١١]
٤٤٢	[الحديث ١٢]
٤٤٣	[الحديث ١٣]
٤٤٣	[الحديث ١٤]
٤٤٣	[الحديث ١٥]
٤٤٤	[الحديث ١٦]
٤٤٤	[الحديث ١٧]
٤٤٥	[الحديث ١٨]
٤٤٥	[الحديث ١٩]
٤٤٦	[الحديث ٢٠]
٤٤٦	[الحديث ٢١]
٤٤٦	[الحديث ٢٢]

٤٤٦	[الحديث ٢٣]
٤٤٧	[الحديث ٢٤]
٤٤٧	[الحديث ٢٥]
٤٤٧	[الحديث ٢٦]
٤٤٧	[الحديث ٢٧]
٤٤٨	[الحديث ٢٨]
٤٤٩	[الحديث ٢٩]
٤٤٩	[الحديث ٣٠]
٤٤٩	[الحديث ٣١]
٤٥١	[الحديث ٣٢]
٤٥١	[الحديث ٣٣]
٤٥١	[الحديث ٣٤]
٤٥١	[الحديث ٣٥]
٤٥٢	[الحديث ٣٦]
٤٥٢	[الحديث ٣٧]
٤٥٢	[الحديث ٣٨]
٤٥٣	[الحديث ٣٩]
٤٥٤	[الحديث ٤٠]
٤٥٥	[الحديث ٤١]
٤٥٦	[الحديث ٤٢]
٤٥٧	[الحديث ٤٣]
٤٥٧	[الحديث ٤٤]
٤٥٧	[الحديث ٤٥]
٤٥٩	[الحديث ٤٦]
٤٥٩	[الحديث ٤٧]
٤٥٩	[الحديث ٤٨]

٤٦٠	[٤٩ الحديث]
٤٦٠	[٥٠ الحديث]
٤٦٠	[٥١ الحديث]
٤٦١	[٥٢ الحديث]
٤٦١	[٥٣ الحديث]
٤٦١	[٥٤ الحديث]
٤٦١	[٥٥ الحديث]
٤٦٢	[٥٦ الحديث]
٤٦٢	[٥٧ الحديث]
٤٦٢	[٥٨ الحديث]
٤٦٢	[٥٩ الحديث]
٤٦٣	[٦٠ الحديث]
٤٦٤	[٦١ الحديث]
٤٦٤	[٦٢ الحديث]
٤٦٤	[٦٣ الحديث]
٤٦٥	[٦٤ الحديث]
٤٦٥	[٦٥ الحديث]
٤٦٦	[٦٦ الحديث]
٤٦٦	[٦٧ الحديث]
٤٦٧	[٦٨ الحديث]
٤٦٨	[٦٩ الحديث]
٤٦٩	[٧٠ الحديث]
٤٦٩	[٧١ الحديث]
٤٧٠	[٧٢ الحديث]
٤٧٠	[٧٣ الحديث]
٤٧٠	[٧٤ الحديث]

٤٧٥	[٧٥ الحديث]
٤٧٥	[٧٦ الحديث]
٤٧٥	[٧٧ الحديث]
٤٧٧	[٧٨ الحديث]
٤٧٨	[٧٩ الحديث]
٤٧٨	[٨٠ الحديث]
٤٧٨	[٨١ الحديث]
٤٧٨	[٨٢ الحديث]
٤٧٩	[٨٣ الحديث]
٤٨٠	[٨٤ الحديث]
٤٨٠	[٨٥ الحديث]
٤٨١	[٨٦ الحديث]
٤٨١	[٨٧ الحديث]
٤٨١	[٨٨ الحديث]
٤٨١	[٨٩ الحديث]
٤٨٢	[٩٠ الحديث]
٤٨٣	[٩١ الحديث]
٤٨٣	[٩٢ الحديث]
٤٨٣	[٩٣ الحديث]
٤٨٥	[٩٤ الحديث]
٤٨٥	[٩٥ الحديث]
٤٨٦	[٩٦ الحديث]
٤٨٦	[٩٧ الحديث]
٤٨٨	[٩٨ الحديث]
٤٨٨	[٩٩ الحديث]
٤٨٩	[١٠٠ الحديث]

٤٩٠	[الحديث ١٠١]
٤٩٠	[الحديث ١٠٢]
٤٩٠	[الحديث ١٠٣]
٤٩٠	[الحديث ١٠٤]
٤٩٢	[الحديث ١٠٥]
٤٩٢	[الحديث ١٠٦]
٤٩٢	[الحديث ١٠٧]
٤٩٣	[الحديث ١٠٨]
٤٩٤	[الحديث ١٠٩]
٤٩٥	[الحديث ١١٠]
٤٩٦	[الحديث ١١١]
٤٩٦	[الحديث ١١٢]
٤٩٦	[الحديث ١١٣]
٤٩٧	[الحديث ١١٤]
٤٩٧	[الحديث ١١٥]
٤٩٧	[الحديث ١١٦]
٤٩٧	[الحديث ١١٧]
٤٩٩	[الحديث ١١٨]
٤٩٩	[الحديث ١١٩]
٥٠٠	[الحديث ١٢٠]
٥٠١	[الحديث ١٢١]
٥٠١	[الحديث ١٢٢]
٥٠١	[الحديث ١٢٣]
٥٠١	[الحديث ١٢٤]
٥٠٢	[الحديث ١٢٥]
٥٠٢	[الحديث ١٢٦]

٥٠٢	[الحديث ١٢٧]
٥٠٢	[الحديث ١٢٨]
٥٠٣	[الحديث ١٢٩]
٥٠٤	[الحديث ١٣٠]
٥٠٤	[الحديث ١٣١]
٥٠٤	[الحديث ١٣٢]
٥٠٤	[الحديث ١٣٣]
٥٠٤	[الحديث ١٣٤]
٥٠٤	[الحديث ١٣٥]
٥٠٤	[الحديث ١٣٦]
٥٠٨	[الحديث ١٣٧]
٥٠٨	[الحديث ١٣٨]
٥٠٨	[الحديث ١٣٩]
٥٠٨	[الحديث ١٤٠]
٥٠٩	[الحديث ١٤١]
٥٠٩	[الحديث ١٤٢]
٥٠٩	[الحديث ١٤٣]
٥٠٩	[الحديث ١٤٤]
٥١٠	[الحديث ١٤٥]
٥١١	[الحديث ١٤٦]
٥١٢	[الحديث ١٤٧]
٥١٢	[الحديث ١٤٨]
٥١٢	[الحديث ١٤٩]
٥١٢	[الحديث ١٥٠]
٥١٣	[الحديث ١٥١]
٥١٤	[الحديث ١٥٢]

٥١٤ [الحديث ١٥٣]

٥١٤ [الحديث ١٥٤]

٥١٤ [الحديث ١٥٥]

٥١٤ [الحديث ١٥٦]

٥١٧ [الحديث ١٥٧]

٥١٧ [الحديث ١٥٨]

٥١٨ [الحديث ١٥٩]

٥١٩ [الحديث ١٦٠]

٥١٩ [الحديث ١٦١]

٥١٩ [الحديث ١٦٢]

٥١٩ [الحديث ١٦٣]

٥٢٠ [الحديث ١٦٤]

٥٢٠ [الحديث ١٦٥]

٥٢٠ [الحديث ١٦٦]

٥٢١ [الحديث ١٦٧]

٥٢١ [الحديث ١٦٨]

٥٢١ [الحديث ١٦٩]

٥٢١ [الحديث ١٧٠]

٥٢٢ ٢ بَابُ التَّدْبِيرِ

٥٢٢ [الحديث ١]

٥٢٢ [الحديث ٢]

٥٢٢ [الحديث ٣]

٥٢٣ [الحديث ٤]

٥٢٣ [الحديث ٥]

٥٢٤ [الحديث ٦]

٥٢٤ [الحديث ٧]

٥٢٤	[الحديث ٨]
٥٢٤	[الحديث ٩]
٥٢٥	[الحديث ١٠]
٥٢٥	[الحديث ١١]
٥٢٦	[الحديث ١٢]
٥٢٧	[الحديث ١٣]
٥٢٧	[الحديث ١٤]
٥٢٩	[الحديث ١٥]
٥٢٩	[الحديث ١٦]
٥٢٩	[الحديث ١٧]
٥٢٩	[الحديث ١٨]
٥٢٩	[الحديث ١٩]
٥٣٠	[الحديث ٢٠]
٥٣٠	[الحديث ٢١]
٥٣٢	[الحديث ٢٢]
٥٣٢	[الحديث ٢٣]
٥٣٢	[الحديث ٢٤]
٥٣٣	[الحديث ٢٥]
٥٣٣	[الحديث ٢٦]
٥٣٣	[الحديث ٢٧]
٥٣٥	[الحديث ٢٨]
٥٣٥	[الحديث ٢٩]
٥٣٦	٣ بَابُ الْمَكَاتِبِ
٥٣٦	[الحديث ١]
٥٣٧	[الحديث ٢]
٥٣٨	[الحديث ٣]

۵۳۹	[۴ الحديث]
۵۳۹	[۵ الحديث]
۵۳۹	[۶ الحديث]
۵۳۹	[۷ الحديث]
۵۴۱	[۸ الحديث]
۵۴۱	[۹ الحديث]
۵۴۱	[۱۰ الحديث]
۵۴۲	[۱۱ الحديث]
۵۴۳	[۱۲ الحديث]
۵۴۳	[۱۳ الحديث]
۵۴۳	[۱۴ الحديث]
۵۴۴	[۱۵ الحديث]
۵۴۵	[۱۶ الحديث]
۵۴۶	[۱۷ الحديث]
۵۴۶	[۱۸ الحديث]
۵۴۶	[۱۹ الحديث]
۵۴۶	[۲۰ الحديث]
۵۴۷	[۲۱ الحديث]
۵۴۷	[۲۲ الحديث]
۵۴۸	[۲۳ الحديث]
۵۴۸	[۲۴ الحديث]
۵۴۸	[۲۵ الحديث]
۵۴۸	[۲۶ الحديث]
۵۴۸	[۲۷ الحديث]
۵۴۹	[۲۸ الحديث]
۵۵۰	[۲۹ الحديث]

٥٥٠ [الحديث ٣٠]

٥٥٠ [الحديث ٣١]

٥٥٢ [الحديث ٣٢]

٥٥٣ [الحديث ٣٣]

٥٥٣ [الحديث ٣٤]

٥٥٤ [الحديث ٣٥]

٥٥٤ [الحديث ٣٦]

٥٥٤ [الحديث ٣٧]

٥٥٤ [الحديث ٣٨]

٥٥٥ [الحديث ٣٩]

٥٥٥ [الحديث ٤٠]

٥٥٨ تعريف مركز

سرشناسه : طوسی، محمد بن حسن، ق ۴۶۰ - ۳۸۵

عنوان قرار دادی : [تهذیب الاحکام. شرح]

عنوان و نام پدید آور : ملاذ الاخبار فی فهم تهذیب الاخبار [محمد بن حسن طوسی] / تالیف محمد باقر المجلسی؛ تحقیق مهدی الرجائی؛ باهتمام محمود المرعشی

مشخصات نشر : قم: مکتبه آیه الله المرعشی العامه، ۱۴۰۶ق. = ۱۳۶۴.

مشخصات ظاهری : ۱۶ ج. نمونه

فروست : (مخطوطات مکتبه آیه الله المرعشی العامه ۱۵)

وضعیت فهرست نویسی : فهرستنویسی قبلی

یادداشت : "شرحی است بر تهذیب الاحکام در شرح المقنعه للشیخ المفید"

یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس

عنوان دیگر : تهذیب الاحکام

عنوان دیگر : المقنعه

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ق ۵

شناسه افزوده : مفید، محمد بن محمد، ۴۱۳ - ۳۳۶ق. المقنعه

شناسه افزوده : مجلسی، محمد باقر بن محمد تقی، ۱۱۱۱ - ۱۰۳۷ق. شارح

شناسه افزوده : رجائی، مهدی، ۱۳۳۶ - ، مصحح

رده بندی کنگره : BP۱۳۰/ط ۹ت ۹۰۲۶

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۷-۳۳۹

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ لَا يُجَامِعَ زَوْجَتَهُ ثُمَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطلاق باب حكم الإيلاء قال في المسالك: الإيلاء لغه الحلف، و شرعا حلف الزوج الدائم على ترك وطئ زوجته المدخول بها قبلا مطلقا، أو زياده على أربعة أشهر للإضرار بها.

و كان طلاقا فى الجاهليه كالظهار، فغير الشرع حكمه و جعل له أحكاما خاصه إن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨

أَقَامَ عَلَى يَمِينِهِ إِلَى قَوْلِهِ وَ لَا يَكُونُ إِبِلَاءٌ إِلَّا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى

[الحديث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَمَّنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَيَا عَبِيدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَهْجُرُ امْرَأَتَهُ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَ لَا يَمِينٍ سِنَّةً لَمْ يَقْرَبْ فِرَاشَهَا قَالَ لِيَأْتِ أَهْلَهُ وَ قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ وَ الْإِبِلَاءُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ وَ اللَّهُ لَا أَجَامِعُكَ كَذَا وَ كَذَا أَوْ يَقُولَ وَ اللَّهُ لَا أَغِيظُنْكَ ثُمَّ يُغَاضِبُ بِهَا فَإِنَّهَا تَتَرَبَّصُ بِهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ يُؤْخَذُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَيُوقَفُ

جمع شرائطه، و إلا فهو يمين يعتبر فيه ما يعتبر فى اليمين و يلحقه حكمه.

قوله: و لا يكون إيلاء هذا إجماعى.

الحديث الأول: حسن.

قوله: كذا و كذا أى: مده زادت على أربعة أشهر.

قوله عليه السلام: فإنها تتربص المشهور أن مده التربص يحتسب من حين المرافعه لا من حين الإيلاء. و قال ابن أبى عقيل و ابن

الجنيد: إنها من حين الإيلاء. و اختاره في المختلف، وهو الظاهر من الآيه و الروايات.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩

فَإِنْ فَاءٌ وَالْإِيْفَاءُ أَنْ يُصَالِحَ أَهْلَهُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ

وقال سيد المحققين: يستفاد من صحيحه الحلبي أن المولى لو أراد طلاق زوجته لم يكن له ذلك إلا بعد المرافعة، وإن كان بعد الأربعة الأشهر، وقد وقع التصريح بذلك في روايه أبي بصير. انتهى.

ولعل المراد بالخبرين نفى توهم كون الإيلاء في نفسه طلاقاً يترتب عليه أحكامه.

وقال في النافع: ولا تعتقد الإيلاء إلا في إضرار، فلو حلف لصالح لم ينعقد كما لو حلف لاستضرارها بالوطاء أو لصالح اللبن.

وقال سيد المحققين: هذا مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً، ويدل عليه قوله عليه السلام في صحيحه الحلبي: والله لأغضبنيك ثم يغاضبها.

أقول: يشكل الاستدلال به على نسخه "أو" كما في أكثر النسخ.

قوله عليه السلام: فيوقف أي: بين يدي الحاكم.

قوله عليه السلام: والإيفاء الفىء والإفء كلاهما بمعنى الرجوع وأما الإيفاء فهو من معتل الفاء واللام من الوفاء بالعقد، كقوله سبحانه "وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهُ" ولعله من النسخ أو الرواه، وعلى تقديره يمكن أن يقال: عبر عن الإفء بالإيفاء لبيان أن الوفاء بعهد الله يوجب ترك العمل بهذا اليمين، لأنه مخالف لأمره تعالى، وقد عهد الله

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٠

الطَّلَاقِ وَلَا يَقَعُ بَيْنَهُمَا طَّلَاقٌ حَتَّىٰ يُوقَفَ وَإِنْ كَانَ أَيْضًا بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ يُجْبِرُ عَلَيَّ أَنْ يَفِيَّ ءَ أَوْ يُطَلَّقَ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالِ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا آلَى الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ وَ هُوَ أَنْ يَقُولَ وَ اللَّهُ لَا أَجَامِعُكَ كَذَا وَ

كَذَا أَوْ يَقُولَ وَاللَّهِ لَأَغِيظَنَّكَ ثُمَّ يُغَاضِبُ بِهَا ثُمَّ يَتَرَبَّصُ بِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءٌ وَالْإِيْفَاءُ أَنْ يُصَالِحَ أَهْلَهُ أَوْ يُطَلِّقَ عِنْدَ ذَلِكَ وَلَا يَقَعُ بَيْنَهُمَا طَلَاقٌ حَتَّى يُوقَفَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ حُسِبَ حَتَّى يَفِيءَ أَوْ يُطَلِّقَ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ

إلى العباد ترك العمل بمثله.

" أن يصالح أهله " إما بالوطء، أو بأن ترضى الزوجه فإنه حقها.

قوله عليه السلام: و لا يقع بينهما أى: لا يجبر عليه بالطلاق حتى يوقف عند الحاكم، و إن فى قوله " و إن كان " يحتمل الوصل و القطع، فعلى الأول يكون قوله " يجبر " استثناءفا.

الحديث الثانى: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: فإن فاء الظاهر أن الجزاء محذوف، و قوله " أو يطلق " عطف على " فاء " و قوله " حتى يفيء " متعلق بقوله " يوقف " و " إن " وصلية.

و فى بعض النسخ " حبس حتى يفيء " ف " إن " للقطع.

الحديث الثالث: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١

عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ فِي الْإِيْلَاءِ إِذَا آلَى الرَّجُلُ أَنْ لَا يَقْرَبَ امْرَأَتَهُ وَ لَا يَمَسَّهَا وَ لَا يَجْمَعُ رَأْسَهُ وَ رَأْسَهَا فَهُوَ فِي سَبْعَةِ مَا لَمْ تَمُضِ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرُ فَإِذَا مَضَتِ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرٌ وَقِفَ فَإِمَّا أَنْ يَفِيءَ فَيَمَسَّهَا وَ إِمَّا أَنْ يَغْزِمَ عَلَى الطَّلَاقِ فَيُخَلِّي عَنْهَا حَتَّى إِذَا حَاضَتْ وَ تَطَهَّرَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ثُمَّ هُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَمُضِ الثَّلَاثَةُ الْأَقْرَاءُ

و قال فى المسالك متعلق الإيلاء إذا كان صريحاً فى المراد منه لغه و عرفاً، كإيلاج الفرج فى الفرج، أو عرفاً كاللفظه المشهوره فى ذلك،

فلا- شبهه فى وقوعه. و إن وقع بغير الصريح مما يدل عرفا كالجماع و الوطء، فإن قصد بهما الإيلاء وقع بغير خلاف، كما لا إشكال لو قصد بهما غيره. أما لو أطلق فى وقوعه قولان، أصحهما: الوقوع كالصريح، و فى الأخبار تصريح بالاكتفاء بلفظ الجماع.

و أما قوله " لا جمع رأسى و رأسك مخده و لا ساقفتك " فى وقوع الإيلاء بهما مع قصده قولان، ذهب الشيخ فى الخلاف و ابن إدريس و العلامة إلى العدم، و ذهب الشيخ فى المبسوط و جماعه إلى الوقوع لحسنه بريد. و فيه نظر، لأن الروايه ليست صريحه، لاحتمال كون الواو للجمع، فتعلق الإيلاء بالجميع، فلا يلزم تعلقه بكل واحد. انتهى.

قوله عليه السلام: فيخلى عنها أقول: فى انتظار الحيض و الطهر بعد الأربعة الأشهر و انتقالها من طهر المواقع إلى غيره على أى حال لا يخلو من إشكال، إلا أن يحمل على الاستحباب، أو على

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٢

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ
عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ وَ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ
سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِيْلَاءِ مَا هُوَ فَقَالَ هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِمَرْأَتِهِ وَ اللَّهُ لَا أُجَامِعُكَ كَذَا وَ كَذَا أَوْ يَقُولَ وَ اللَّهُ لَا أَعْظَنُكَ فَيَتَرَبَّصَ بِهَا أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ ثُمَّ يُؤَخِّدُ فَيُوقِفُ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرِ فَإِنْ فَاءَ وَ هُوَ أَنْ يُصَالِحَ أَهْلَهُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَ إِنْ لَمْ يَفِئْ جُبِرَ عَلَى أَنْ يُطَلَّقَ

وَ

لَا يَقَعُ طَلَاقٌ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَ لَوْ كَانَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مَا لَمْ تَرْفَعُهُ إِلَى الْإِمَامِ.

[الحديث ٥]

٥ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ إِنَّ الْمَوْلَى يُجْبِرُ عَلَى أَنْ يُطَلَّقَ تَطْلِيقَهُ بَائِنَةً

ما إذا طلق في أثناء المدة، أو على ما إذا وطئ في أثناء التربص و قلنا بعدم بطلان الإيلاء بذلك، كما قيل و إن كان ضعيفا.

الحديث الرابع: صحيح.

الحديث الخامس: حسن.

و قال سيد المحققين: ذهب معظم الأصحاب إلى أنه يقطع طلاقها رجعيا، و في المسألة قول نادر بوقوع الطلاق بائنا لصحيحه منصور. و يمكن حملها على أن المراد بينونتها خروجها عن الزوجية و إن كان الطلاق رجعيا، جمعا بين الأدلة.

انتهى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٣

فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ لَا تُنَافِي الرَّوَايَةَ الْأُولَى فِي أَنَّهُ يَكُونُ أَمْلَكَ بِرَجْعَتِهَا لِأَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ مَوْقُوفَةٌ غَيْرُ مُسَيِّنَةٍ لِأَنَّ مَنْصُورَ بْنَ حَازِمٍ أَفْتَى وَ لَمْ يُسَيِّنْهُ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ عَ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَانَ مَذْهَبُهُ وَ إِنْ كَانَ خَطَأً وَ لَوْ أَسَيَّنَّهُ إِلَى بَعْضِ الْأَثَمَةِ لَكَانَتْ الرَّوَايَةُ يُمَكِّنُ حَمْلَهَا عَلَى مَنْ يَرَى الْإِمَامَ إِجْبَارَهُ عَلَى أَنْ يُطَلَّقَ تَطْلِيقَهُ بَائِنَةً بِأَنْ يُبَارِيَهَا ثُمَّ يُطَلِّقَهَا أَوْ أَنْ تَكُونَ الرَّوَايَةُ مُخْتَصَّةً بِمَنْ كَانَتْ عِنْدَ الرَّجُلِ عَلَى تَطْلِيقِهِ وَاحِدَةٍ فَإِنَّ مَنْ يَكُونُ هَذَا حُكْمُهُ يَقَعُ طَلَاقُهُ بَائِنًا

و قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: في الكافي بعد هذا الخبر و عن غير منصور أنه يطلق تطليقه بملك الرجعه، فقال له بعض

أصحابه: إن هذا منتقض، فقال: لا، التي تشكو فتقول: يجبرني و يضرني و يمنعني من الزوج يجبر على أن

يطلقها تطليقه بائنه، و التي تسكت و لا تشكو شيئا يطلقها تطليقه بملك الرجعه.

و الظاهر أن جميلا- روى مره عن منصور عنه صلوات الله عليه أنه يطلقها بائنا، و مره عن غيره رجعيًا، فقال أحد تلامذته: إن الخبرين متناقضان، و لا يجوز التناقض في أقوالهم فأجاب جميل.

و يمكن أن يكون المقول له الإمام عليه السلام، و إن كان جميل فهو أيضا لا- يقول من قبل نفسه، و الذي ذكره الشيخ في التأويل أعم منه، لكن قوله " بأن يقاربها ثم يطلقها" لا يظهر منه مراده، إلا أن يكون مراده تثليث الطلاق، لكن الظاهر مما سيجي ء أنه لا يحتاج في تكرار الطلاق إلى تكرار الدخول الأعلى الأفضل.

و يمكن إيقاعه بالعوض ليصير بائنا. انتهى كلامه زيد إكرامه.

و أقول: أسقط في الاستبصار هذه الفقرة، و قال بعد إيراد روايتي ابن حازم:

فالوجه في هذين الخبرين و إن كان الأصل فيهما واحدا، و هو منصور بن حازم أن

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٤

[الحديث ٦]

٦ وَ هَذَا الْخَبْرُ قَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُؤَلَّى إِذَا وَقَفَ فَلَمْ يَفِيْ طَلَّقَ تَطْلِيْقَهُ بَائِنَةً.

فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ جَاءَتْ مُسْنَدَةً وَ الْوَجْهُ فِيهَا مَا قَدْ مَنَاهُ

[الحديث ٧]

٧ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ إِذَا آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ فَمَكَثَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَلَمْ يَفِيْ فَهِيَ تَطْلِيْقُهُ ثُمَّ يُوقِفُ فَإِنْ فَاءَ فَهِيَ عِنْدَهُ تَطْلِيْقَتَيْنِ وَ إِنْ عَزَمَ فَهِيَ بَائِنَةٌ مِنْهُ

نحملهما على من يرى الإمام إلزامه تطليقه بائنه بشاهد الحال لضرب من المصلحة دون أن يكون ذلك واجبا في كل مولى يطلق. انتهى.

و في بعض النسخ " بأن يبارئها" مكان " يقاربها" و لعله أظهر، فإنه إذا وقعت المباراه يقع الطلاق بائنا ما لم ترجع في البذل.

الحديث السادس: صحيح.

الحديث السابع: صحيح.

قوله: فهي تطليقه قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يدل على أن الإيلاء بمنزله طلاق، و الطلاق الذي يجبر عليه يحسب ثانياً و يحمل على الاستحباب، فكأن الإيلاء طلاق. أو بالمعنى اللغوى، و يجوز الرجوع فيه لأنها زوجته و إن وجبت الكفاره بالدخول،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٥

وَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ أَيْضاً مِثْلُ الْأُولَى فِي أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى بَعْضِ الْمُطَلِّقِينَ دُونَ بَعْضٍ وَ لَيْسَتْ عَامَّةً فِيهِمْ كُلِّهِمْ وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ لَوْ حَمَلْنَا هَذِهِ الرَّوَايَةَ أَوْ الْأُولَى عَلَى عُمُومِهَا بظَاهِرِهَا لاحتجنا إلى أن نُسْقِطَ حُكْمَ الرَّوَايَةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ أَنَّهُ أَمْلَكُ بِرَجْعَتِهَا وَ لَا يَكُونُ لَهَا تَأْثِيرٌ أَصْلاً وَ إِذَا حَمَلْنَا الْأَخِيرَةَ عَلَى

مَا قَدَّمَ نَاهُ تَلَاءَمَتِ الْأَخْبَارُ وَ انْفَقَتْ وَ لَمْ يَقَعْ بَيْنَهَا تَنَافٍ وَ لَا تَضَادٌّ وَ قَدْ رَوَى أَبُو بَصِيرٍ الرَّاوى لِهَذَا الْحَدِيثِ مِثْلَ مَا قَدَّمَ نَاهُ فِي الرَّوايَةِ الَّتِي نَذَرْنَا فِيهَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ تَعَالَى وَ الَّذِي يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ زَائِداً عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهُ مَا رَوَاهُ

و بالطلاق تصير بائنه من الزوج و إن جاز له الرجوع فيها. انتهى.

و قال الشيخ فى الاستبصار و نعم ما قال: و الوجه أن نحمله على أنه إذا طلق بعد الأربعة الأشهر فهى تطليقه رجعيه، فإن فاء يعنى راجعها كانت عنده على تطليقتين، و إن عزم حتى خرجت من العده صارت بائنه لا يملك رجعتها إلا بعقد جديد و مهر مسمى.

قوله: محموله على بعض المطلقين أى: من طلق قبل الإيلاء تطليقه واحده أو تطليقتين، و أنه يحتمل أن يكون فهم رحمة الله هنا من الخبر تطليقه واحده، بأن يكون حمل قوله " فهى تطليقه " على أنه تلزمه تطليقه، فإن فاء و لم يطلق فهى عنده على تطليقتين، أى: سابقتين على الإيلاء. و إن عزم على الطلاق فطلق، فهى بائنه لأنها الثالثة على هذا الفرض.

و يمكن أن يكون فهم منه تطليقتين، بأن يكون المراد بقوله " فهى تطليقه " أى: يجبره الحاكم على تطليقه، فإن فاء- أى: رجوع فى العده- فهى عنده على تطليقتين: إحداهما قبل الإيلاء، و الثانية بعده. و إن عزم أى: على طلاق آخر،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٦

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُحَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِيانٍ عَنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ
الْمَوْلَى يُوقَفُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ

تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ فَإِنْ عَزَمَ الطَّلَاقَ فَهِيَ وَاحِدَةٌ وَهُوَ أَمْلَكُ بِرَجْعَتِهَا.

[الحديث ٩]

٩ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ فِي الْإِيلَاءِ يُوقَفُ بَعْدَ سَنَةٍ فَقُلْتُ بَعْدَ سَنَةٍ فَقَالَ نَعَمْ يُوقَفُ هُوَ بَعْدَ سَنَةٍ

فهى بائنه، و لا يخفى بعد الوجهين، و ما ذكره فى الاستبصار أوجه.

ثم إنه يمكن حمل قوله " فهى تطليقه " على التقيه، لأن بعض العامه ذهبوا إلى وقوع الطلاق بمضى المده من غير طلاق.

قال البغوى فى شرح السنه: إذا مضت أربعة أشهر، فاختلف أهل العلم فيه، فذهب الأ-كثر إلى أنه لا-يقع الطلاق بمضيها بل يوقف، و نسبه إلى على عليه السلام أيضا، فإما أن يفى ء و يكفر عن يمينه أو يطلق، فإن طلقها و إلا طلق عليه السلطان.

و قال بعض أهل العلم: إذا مضت أربعة أشهر يقع عليها الطلاق، ثم اختلفوا فقال بعضهم: تقع عليها طلقه رجعيه، و قيل: طلقه بائنه. انتهى.

و يمكن حمل البيئونه أيضا على التقيه.

الحديث الثامن: ضعيف.

الحديث التاسع: ضعيف.

قوله عليه السلام: يوقف بعد سنه أى: و إن كان بعد سنه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ مُدَّةَ الْوُقُوفِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لِأَنَّهُ قَالَ يُوقَفُ بَعْدَ سَنَةٍ وَ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ لَا يُوقَفُ وَ إِنَّمَا يَدُلُّ الْخِطَابُ عَلَى ذَلِكَ وَ نَحْنُ نَنْصَرِفُ عَنْ دَلِيلِ الْخِطَابِ بِدَلِيلٍ آخَرَ وَ قَدْ قَدَّمْنَا مَا يَفْتَضِي الْإِنْصِرَافَ عَنْ ظَاهِرِهِ

[الحديث ١٠]

١٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَسِّنٍ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ قَالَ يُوقَفُ قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَ بَعْدَهَا.

قَوْلُهُ ع يُوقَفُ

قَبِيلَ الْمَارِبَةِ أَشْهُرٌ نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ يُوقَفُ لِإِلْزَامِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ فِي الْمِدَّةِ وَهُوَ الْمَارِبَةُ أَشْهُرٌ دُونَ أَنْ يُلْزَمَ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ وَ أَمَّا بَعْدَ الْمَارِبَةِ أَشْهُرٌ فَيُوقَفُ وَ يُلْزَمُ الطَّلَاقَ حَسَبَ مَا قَدَّمَناهُ- وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْإِيلَاءِ فِي هَذَا الْخَبَرِ اللَّعَانَ أَوْ الظَّهَارَ إِذَا انْضَمَّ

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يحمل على استحباب صبر المرأة سنة.

الحديث العاشر: مجهول.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: يمكن أن يكون المراد بالإيقاف قبل الأربعة قبل الأربعة الأشهر المضروبه إذا أثبتت إيلائه قبل زمان المرافعه و يحسب الأربعة من حين الإيلاء، كما ذهب إليه جماعه من الأصحاب و يكون مؤيدا لهم.

قوله: اللعان إذ ليس في اللعان مده. و في بعض النسخ "الظهار أو الظهار".

و قال بعض الأفاضل: في نسخه " ز": اللعان أو الظهار إذا انضم. و لا يظهر وجه مناسبه بين لفظ الإيلاء و إرادته اللعان.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨

إِلَيْهِ الْإِيلَاءُ فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ الْحُكْمُ عَلَى مَا قَدَّمَناهُ كَانَتِ الْمُدَّةُ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ قَالَ إِنْ أَتَاهَا فَعَلَيْهِ عَتَقَ رَقَبَتَهُ أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَ إِلَّا تَرَكَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءَ وَ إِلَّا وَقَفَ حَتَّى يُسْأَلَ هَلْ لَكَ حَاجَةٌ فِي امْرَأَتِكَ أَوْ تَطَلَّقَهَا فَإِنْ فَاءَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ هِيَ امْرَأَتُهُ وَ إِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً فَهِيَ أَمْلَكُ بِرَجْعَتِهَا.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُدَّةَ الْإِيلَاءِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ زَائِدًا عَلَى مَا قَدَّمَناهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ آلَى أَنْ لَا يَقْرَبَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ قَالَ فَقَالَ لَا يَكُونُ إِيلَاءً حَتَّى يَحْلِفَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْمُؤَلَّى إِذَا أَبِي أَنْ يُطَلَّقَ قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَجْعَلُ لَهُ حَظِيرَةً مِنْ قَصَبٍ وَ يَحْبِسُهُ فِيهَا وَ يَمْنَعُهُ الطَّعَامَ وَ الشَّرَابَ حَتَّى يُطَلَّقَ

الحديث الحادى عشر: موثق.

الحديث الثانى عشر: مجهول.

و الحكم إجماعى.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ فِي حَدِيثٍ لَهُ يَرْفَعُهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمُؤَلَّى إِمَّا أَنْ يَفِيءَ أَوْ يُطْلَقَ فَإِنْ فَعَلَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ.

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ حَمِيدَانَ الْقَلَانِسِيِّ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ بُنَّانٍ عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ عَنِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا أَبَى الْمُؤَلَّى أَنْ يُطْلَقَ جَعَلَ لَهُ حَظِيرَةً مِنْ قَصَبٍ وَأَعْطَاهُ رُبْعَ قُوَّتِهِ حَتَّى يُطْلَقَ.

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ

الحديث الرابع عشر: مرفوع.

وقال فى المسالك: و إن امتنع من الأمرين لم يطلق عنه الحاكم، بل يحبس و يعزره و يضيق عليه فى المطعم و المشرب، بأن يطعمه فى الحبس و يسقيه ما لا يصبر عليه مثله عادة إلى أن يختار أحدهما. انتهى.

و يمكن حمل ضرب العنق على ما إذا كان الأمر الإمام مع استخفافه بأمره عليه السلام، أو مطلقا كما يظهر من الفقيه، حيث قال: و قد روى أنه متى أمره إمام المسلمين بالطلاق فامتنع ضربت عنقه لامتناعه على إمام المسلمين.

الحديث الخامس عشر: ضعيف على المشهور.

الحديث السادس عشر: مجهول.

و قال فى المسالك: اشترط الأصحاب فى الإيلاء كونها مدخولا بها، لصحيحه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠

بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا يَقَعُ الْإِيْلَاءُ إِلَّا عَلَى امْرَأَةٍ قَدْ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا.

[الحديث ١٧]

١٧ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سِئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع عَنْ رَجُلٍ آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ وَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا قَالَ لَا إِيْلَاءَ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا فَقَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَلَفَ أَنْ لَا يَبْنِي بِأَهْلِهِ سِتِّينَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ كَانَ يَكُونُ إِيْلَاءً.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ التَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَتَى رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ امْرَأَتِي أَرْضَعَتْ غُلَامًا وَ إِنِّي قُلْتُ وَ اللَّهُ لَا أَقْرُبُكَ حَتَّى تَنْطَمِيهَ فَقَالَ لَيْسَ فِي الْإِصْلَاحِ إِيْلَاءً

محمد بن مسلم و رواه أبى الصباح، و قد تقدم فى الظهار خلاف فى ذلك مع اشتراكهما فى الأخبار الصحيحة الداله على الاشتراط، و أن المانع استند إلى عموم الآيه و هو وارد هنا، و لكن لم ينقلوا فيه خلافا، و المناسب اشتراكهما فى الخلاف، و ربما قيل به هنا أيضا لكنه نادر.

الحديث السابع عشر: مجهول.

و البناء بالأهل الزفاف.

الحديث الثامن عشر: ضعيف على المشهور.

و ينافى ظاهرا ما ورد فى تفسير قوله تعالى "لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا" إلا

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢١

[الحديث ١٩]

١٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِيْلَاءِ فَقَالَ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَ وَقِفَ فَإِمَّا أَنْ يُطَلَّقَ وَ إِمَّا أَنْ يَفِيَّ ءَ قُلْتُ فَإِنْ طَلَّقَ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْمُطَلَّاقِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَالَ يُوقَفُ فَإِنْ عَزَمَ الطَّلَاقَ اعْتَدَتْ امْرَأَتُهُ كَمَا تَعْتَدُ الْمُطَلَّقَةُ وَإِنْ فَاءَ فَأَمْسَكَ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٢١]

٢١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنِ مَنْصُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ فَمَرَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَالَ يُوقَفُ فَإِنْ عَزَمَ الطَّلَاقَ بَانَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا عِدَّةُ الْمُطَلَّقَةِ وَإِلَّا كَفَرَ عَنْ يَمِينِهِ وَأَمْسَكَهَا

أن يحمل هذا الخبر على عدم قدره على استئجار الظئر.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

الحديث العشرون: صحيح.

الحديث الحادي والعشرون: ضعيف.

وقال الوالد العلامة نور الله مرقدته: اعلم أن الروايات المستفيضة في باب الإيلاء ليس فيها الكفاره، إلا في روايه و هي غير صحيحه السند. و يمكن حملها على الاستحباب أو التقيه، و استدل على الكفاره بآيه اليمين، مع أنها مخصصه بالأخبار الكثيره بالراجع أو المتساوى، و لا ريب عندنا في عدم انعقاده في المرجوح و أنه يفعله و لا كفاره و هنا كذلك.

و نقلوا الإجماع في لزوم الكفار في مده التربص، و اختلفوا فيها بعدها، و المشهور لزوم الكفاره فيه أيضا، لكن الإجماع الخالى عن الروايه المعتبره يشكل

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢

[الحديث ٢٢]

٢٢ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا إِيْلَاءَ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي يَتَمَنَعُ بِهَا.

[الحديث ٢٣]

٢٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ أَبِي الْحَسَنِ ع أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ مَتَى يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا فَقَالَ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَقِفَ قُلْتُ لَهُ مَنْ يُوقِفُهُ قَالَ الْإِمَامُ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يُوقَفْ عَشْرَ سِنِينَ قَالَ هِيَ امْرَأَتُهُ.

٢٤ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آلَى مِنْهُ امْرَأَتُهُ فَقَالَ الْإِيْلَاءُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ وَاللَّهِ لَا أَجَامِعُكَ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّهُ يَتَرَبَّصُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءَ وَالْإِيْلَاءُ أَنْ يُصَالِحَ أَهْلَهُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ لَمْ يَفِئْ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ حَتَّى يُصَالِحَ أَهْلَهُ أَوْ يُطَلَّقَ جَبْرَ عَلَى ذَلِكَ وَ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ فِيمَا بَيْنَهُمَا حَتَّى يُوقَفَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنَّ أَبِي فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ

التمسك به، نعم هو أحوط.

الحديث الثاني و العشرون: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب اشتراط الدوام فى المولى منها، و ذهب المرتضى إلى وقوعه بالتمتع بها، لعموم الآية و إن كان ظاهر الطلاق فى الآية التخصيص.

الحديث الثالث و العشرون: موثق.

الحديث الرابع و العشرون: موثق.

قوله عليه السلام: فرق بينهما الإمام أى: يجبره على الطلاق، و إن كان ظاهره أنه يطلق الإمام، و هو المشهور بين العامة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٣

٢٥ الصَّفَّارُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كُلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عَسَلَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَزْعُمُ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يَمْسُهَا وَ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَمْسُهَا قَالَ يُحْلَفُ ثُمَّ يُتْرَكُ

الحديث الخامس و العشرون: ضعيف على المشهور.

و يمكن أن يعد موثقاً أو حسناً. و عليه عمل الأصحاب، و المراد بعد الإيقاف فى الإيلاء أو مطلقاً، طلباً لحق الدخول فى كل أربعه أشهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٤

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ بِمَحْضَرٍ مِنْ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي أَوْ أُخْتِي أَوْ بِنْتِي أَوْ خَالَتِي أَوْ عَمَّتِي وَذَكَرَ وَاحِدَةً مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ عَلَيْهِ وَأَرَادَ بِذَلِكَ تَحْرِيمَهَا عَلَيَّ نَفْسِهِ حُرْمَ عَلَيَّ بِذَلِكَ وَطُؤَهَا حَتَّى يُكْفَرَ

باب حكم الظهار قال في المسالك: الظهار مأخوذ من الظهر، لأن صورته الأصليه أن يقول الرجل لزوجته " أنت على كظهر أمي ". وخص الظهر لأنه موضع الركوب و المرأة مركوب الزوج. و كان طلاقاً في الجاهليه، فغير الشرع حكمها إلى تحريمها بذلك و لزوم الكفاره بالعود، و حقيقته الشرعيه تشبيه الزوج زوجته و لو مطلقه رجعيه في العده بمحرمه نسبا أو رضاعاً أو مصاهره على الخلاف فيه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٥

[الحديث ١]

١ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ مَجْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبِيعٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الظَّهَارِ فَقَالَ هُوَ مِنْ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ أُمَّ أَوْ أُخْتٍ أَوْ عَمَّةٍ أَوْ خَالَهِ وَ لَا يَكُونُ الظَّهَارُ فِي يَمِينٍ قُلْتُ فَكَيْفَ قَالَ يَقُولُ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ وَ هِيَ طَاهِرَةٌ فِي غَيْرِ جِمَاعٍ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ مِثْلُ ظَهْرِ أُمِّي أَوْ أُخْتِي وَ هُوَ يُرِيدُ بِذَلِكَ الظَّهَارَ

الحديث الأول: صحيح.

قوله عليه السلام: من غير جماع أي: في ذلك الطهر.

قوله عليه السلام: و هو يريد بذلك الظهار قال الوالد العلامة قدس سره: فلو قال على وجه الشفقة و الاحترام لم يقع.

انتهى.

و اعلم أن انعقاد الظهار بقوله " أنت على كظهر أمي " موضع نص و وفاق، و في معنى " على " غيرها من ألفاظ الصلوات كـ " مني " و " عندى " و " لدى " و يقوم مقام " أنت " ما شابهها من الألفاظ الداله على

تميزها عن غيرها كـ " هذه " أو " فلانه " . و لو ترك الصله فقال: أنت كظهر أمي انعقد أيضا عند أكثر الأصحاب و اختلف فيما إذا شبهها بظهر غير الأم على أقوال:

أحدها: أنه يقع بتشبيهاها بغير الأم مطلقا، ذهب إليه ابن إدريس.

و ثانيها: أنه يقع بكل امرأه محرمة عليه على التأييد بالنسب خاصة، و هو اختيار ابن البراج، و يدل عليه صحيحه زراره.

و ثالثها: إضافة المحرمات بالرضاع إلى المحرمات بالنسب، و هو مذهب الأكثر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا طَلَّاقَ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ الطَّلَاقُ وَ لَا ظَهَارَ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ الظُّهَارُ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ عَمَّتِي أَوْ خَمَالَتِي قَالَ هُوَ الظُّهَارُ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الظُّهَارِ مَتَى يَقَعُ عَلَيَّ صَاحِبِهِ الْكُفَّارَةَ فَقَالَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَاقِعَ امْرَأَتَهُ قُلْتُ فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يُوَاقِعَهَا أَعْلَيْهِ كَفَّارَةٌ- قَالَ لَا

و استدل بقوله في صحيحه زراره " كل ذى محرم " و قوله " أم أو أخت " على سبيل التمثيل لا- الحصر، لأن بنت الأخ و بنت الأخت كذلك قطعا.

و رابعها: إضافة المحرمات بالمصاهرة إلى ذلك، اختاره العلامة في المختلف، و يمكن الاستدلال عليه بصحيحه زراره أيضا، و هذا القول لا يخلو من قوه.

ثم قال رحمه الله: و لو قال " أنت على حرام كظهر أمي "، قال الشيخ في المبسوط لا يقع. و تبعه المحقق، سواء نوى الظهار أم لا، و الأقوى الوقوع لصحيحه زراره.

الحديث الثاني: حسن موثق.

و قال في الشرائع: لو ظاهر و نوى الطلاق لم يقع طلاقا، لعدم اللفظ المعبر و لا ظاهرا لعدم القصد.

الحديث الثالث: حسن.

سَقَطَتِ الْكُفَّارَةُ عَنْهُ قُلْتُ فَإِنْ صَامَ بَعْضًا فَمَرِضَ فَأَفْطَرَ أَيْسَرَ تَقْبِيلُ أَمْ يُنْتَمُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ قَالَ إِنْ صَامَ شَهْرًا فَمَرِضَ اسْتَقْبَلَ وَإِنْ زَادَ عَلَى الشَّهْرِ الْآخَرَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ بَنَى عَلَيْهِ مَا بَقِيَ قَالَ وَقَالَ الْحُرُّ وَالْمَمْلُوكُ سَوَاءٌ

غَيْرَ أَنْ عَلَى الْمَمْلُوكِ نِصْفُ مَا عَلَى الْحُرِّ مِنَ الْكَفَّارَةِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ عِتْقٌ وَ لَا صَدَقَةٌ إِنَّمَا عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرٍ.

[الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ غِيَاثٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَيْدِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَشَعْرِ أُمِّي أَوْ كَكَفِّهَا أَوْ كَبَطْنِهَا أَوْ كَرِجْلِهَا قَالَ مَا عَنَى إِنْ أَرَادَ

قوله عليه السلام: استقبل أقول: هذا خلاف فتوى الأصحاب، إذ المرض عندهم من الأعدار التي يصح معها البناء، خلافا لبعض العامة. ويمكن حمله على التقيه، أو المرض الذي لا يسوغ الإفطار، أو على الاستحباب، وإن كان الأحوط العمل به.

قوله: بنى عليه ما بقى فى الكافى " بنى على ما بقى " و هو أظهر.

قوله عليه السلام: نصف ما على الحر هذا هو المشهور، و ذهب أبو الصلاح و ابن إدريس و ابن زهره إلى أن المملوك فى الظهار مثل الحر.

الحديث الرابع: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٨

به الظَّهَارَ فَهُوَ الظَّهَارُ.

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ سَيْفِ التَّمَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُخْتِي أَوْ عَمَّتِي أَوْ خَالَتِي قَالَ فَقَالَ إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الْأُمَّهَاتِ وَ إِنَّ هَذَا لِحَرَامٌ

و قال فى النافع: و لو قال: كَشَعْرِ أُمِّي أَوْ بَدْنِهَا لَمْ يَقَعْ، وَ قِيلَ: يَقَعُ لِرَوَايَةِ فِيهَا ضَعْفٌ. انتهى.

و قال سيد المحققين: الأصح أنه لا يقع بغير لفظ الظهر مطلقا، و إلى هذا ذهب السيد مدعيا عليه الإجماع، و تبعه ابن إدريس و ابن زهره و جمع من الأصحاب و القول بوقوعه بذلك للشيخ رحمه الله و جماعه، و احتج بالإجماع و بروايه سدير و الإجماع ممنوع و الروايه ضعيفه.

الحديث

الخامس: صحيح.

قوله عليه السلام: وإن هذا الحرام ظاهره أن ما دل عليه الآيه هي الأمهات، لكن التشبيه بسائر المحرمات أيضا محرم يظهر من السنه، واستدل ابن إدريس بهذا الخبر على مذهبه، ولعله فهم أن المراد أن ما يترتب عليه الحكم هو الأمهات، و أما فى غيرها فحرام غير محرم، أو أن هذا إشاره إلى الظهار بالأمهات لا إلى ما ذكره السائل، ولا يخفى أن الأول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٩

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ بْنِ الرِّضَاعِ قَالَ
الظَّهَارُ لَا يَقَعُ عَلَى الْغَضَبِ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ قَالَ لِأُمَّتِهِ أَنْتِ
عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي يُرِيدُ أَنْ يُرْضَى بِذَلِكَ امْرَأَتُهُ قَالَ يَا تَيْبَهَا لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَلَّادٍ عَنْ حُمْرَانَ

أظهر.

الحديث السادس: صحيح.

و عليه الفتوى. و قال السيد: إطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق فى الغضب بين أن يبلغ حدا يرتفع معه القصد أو لا، كما هو ظاهر الروايه.

الحديث السابع: مجهول.

قوله: يريد أن يرضى بذلك امرأته أى: يقول ذلك على وجه الشفقة و الملاطفه لإظهار كرامتها عنده. و يحتمل أن يكون المعنى أنه يقول ذلك على وجه التهديد لتخاف امرأته و ترجع عن الغضب أو يريد بذلك رضا امرأته الأخرى. و على التقادير ليس غرضه إيقاع الظهار فلذا لم يقع.

الحديث الثامن: حسن.

و حكى الشيخ فخر الدين قولاً بوقوع الظهر فى الإضرار لعموم الآيه و المشهور

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٠

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَمَّا يَكُونُ ظَهْرًا فِي يَمِينٍ وَ لَمَّا فِي إِضْرَارٍ وَ لَمَّا فِي عَضْبٍ وَ لَمَّا يَكُونُ ظَهْرًا إِلَّا عَلَى طَهْرٍ بغيرِ جَمَاعٍ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ مُسْلِمَيْنِ.

[الحدِيث ٩]

٩ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الظَّهَارِ الْوَاجِبِ قَالَ الَّذِي يُرِيدُ بِهِ الرَّجُلُ الظَّهَارَ بِعَيْنِهِ.

[الحدِيث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ رُسَيْمٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ يُظَاهِرُ مِنْ أَمْرَاتِهِ قَالَ إِنْ كَانَ فِي يَمِينٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

عدم الوقوع.

قوله عليه السلام: إلا على طهر هذا الشرط مقطوع به فى كلام الأصحاب. و قال فى المسالك: إنه موضع وفاق.

قوله عليه السلام: بشهاده قال سيد المحققين: هذا الشرط مقطوع به فى كلام الأصحاب، و ادعى ابن إدريس عليه الإجماع، و يستفاد من هذه الروايه الاكتفاء بإسلام الشاهدين. إلا أن كلام الأصحاب يقتضى القطع باشتراط العدالة، و لا بأس به.

الحدِيث التاسع: موثق.

الحدِيث العاشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣١

[الحدِيث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ قَالَ تَزَوَّجَ حَمْرَةَ بِنْتِ بُكَيْرٍ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالُوا لَسَيْنَا نَدْخُلُهَا عَلَيْكَ أَوْ تَحْلِفَ لَنَا وَ لَسَيْنَا نَرْضَى مِنْكَ أَنْ تَحْلِفَ لَنَا بِالْعِتْقِ لَأَنَّكَ لَا تَرَاهُ شَيْئًا وَ لَكِنْ ائْتِنَا بِظَهَارٍ أُمَّهَاتٍ أَوْلَادِكَ وَ جَوَارِيكَ فَظَاهَرَ مِنْهُنَّ ثُمَّ ذَكَرَ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فَارْجِعْ إِلَيْهِنَّ.

فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَقُولُونَ إِنَّ الظَّهَارَ بِيَمِينٍ لَا يَقَعُ وَقَدْ رُوِيَ أَحَادِيثُ فِي أَنَّ الكُفَّارَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بَعْدَ الحِنْتِ فَلَوْ لَا أَنَّ الظَّهَارَ بِالْيَمِينِ
وَأَقَعَ لَمَا وَجِبَتْ الكُفَّارَةُ لَامَعَ الحِنْتِ وَلَا مَعَ عَدَمِهِ

وقال في المسالك: المراد بجعله يمينا جعله جزاء على ترك، للزجر عنه أو البعث على الفعل، كقوله: إن كلمت فلانا أو تركت
الصلاه فأنت على كظهر أمتي.

فهو مشارك للشرط في الصورة و مفارق له في المعنى، إذ في الشرط مجرد التعليق و

هنا الزجر و البعث، و الفارق القصد.

الحديث الحادى عشر: موثق كالصحيح.

قوله: أو تحلف لنا " أو بمعنى " إلا أن " و فى الكافى " حتى تحلف " و لعل الحلف على عدم الطلاق، أو عدم مقاربه غيرها.

و البطلان هنا لوجهين، لوقوع الظهار يمينا و لعدم القصد أيضا. و يحتمل أن يكون المراد أصل الظهار، فيتعين الوجه الثانى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٢

[الحديث ١٢]

١٢ رَوَى ذَلِكَ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الظَّهَارُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْحِنْتِ فَإِذَا حِنْتَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَاقِعَهَا حَتَّى يُكْفَرَ فَإِنْ جَهِلَ وَفَعَلَ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ بَعْضَ مَوَالِيكَ يَزْعُمُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَكَلَّمَ بِالظَّهَارِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ حِنْتَ أَوْ لَمْ يَحْنُ وَيَقُولُ حِنْتُهُ كَلَامُهُ بِالظَّهَارِ وَ إِنَّمَا جُعِلَتِ الْكُفَّارَةُ عُقُوبَةً لِكَلَامِهِ

و قوله " لأنك لا تراه شيئا " أى: تقول ببطلان اليمين بالعتاق، أو أن العتق عليك سهل فتعتق و تفعل ما تريد، و الأول أظهر.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

و اعلم أنه إذا علق الظهار على شرط كان يقول: إن دخلت الدار أو فعلت كذا فأنت على كظهر أمى، مريدا به مجرد التعليق، فهل يقع الظهار عند وقوع الشرط أم لا؟ فيه قولان، أحدهما- و هو مختار المحقق و زعم أنه قول الأكثر- عدم الوقوع و الآخر الوقوع، و هو قول الشيخ و الصدوق و ابن حمزه و العلامة و أكثر المتأخرين و المحقق فى النافع، و قواه الشهيد الثانى رحمه الله.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

و يمكن أن يعم الخبر غير المشروط أيضا، فإن إرادته الوطاء فى غير المشروط هو الحنث، إذ مقتضى الظهار ترك الوطاء، فإذا أَرَادَهُ فَقَدْ حَنَثَ. و يمكن أن تكون هذه الأخبار محمولة على التقيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٣

وَ بَعْضُهُمْ يَزْعُمُ أَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَلْزُمُ حَتَّى يَحْنُ فِي الشَّيْءِ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ فَإِنْ حِنْتَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ

الْكَفَّارَةَ وَ إِلَّا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ فَكَتَبَ عَ لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ حَتَّى يَجِبَ الْحِنْتُ.

قِيلَ لَهُ الْمُرَادُ بِالْحِنْتِ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ لَيْسَ هُوَ نَقْضُ الْيَمِينِ وَ إِنَّمَا مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ الظُّهَارُ مُعْلَقًا بِشَرْطٍ فَإِذَا حَصَلَ الشَّرْطُ وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ وَ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحدِيث ١٤]

١٤ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الظُّهَارُ ظَهَارَانِ فَأَحَدُهُمَا أَنْ يَقُولَ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي ثُمَّ يَسْكُتُ فَذَلِكَ الَّذِي يُكْفَرُهُ قَبْلَ أَنْ يُوَاقِعَ فَإِذَا قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي إِنْ فَعَلْتَ كَذَا وَ كَذَا فَفَعَلَ وَ حَيْثُ فَعَلَهُ الْكَفَّارَةُ حِينَ يَحْنُتُ.

[الحدِيث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَدِيٍّ ع قَالَ الظُّهَارُ عَلَيَّ ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا الْكَفَّارَةُ فِيهِ قَبْلَ الْمُوَاقَعَةِ وَ الْآخَرُ بَعْدَ الْمُوَاقَعَةِ وَ الَّذِي يُكْفَرُ قَبْلَ أَنْ يُوَاقِعَ فَهُوَ الَّذِي يَقُولُ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي وَ لَا يَقُولُ إِنْ فَعَلْتَ بِكَ كَذَا وَ كَذَا وَ الَّذِي يُكْفَرُ بَعْدَ الْمُوَاقَعَةِ هُوَ الَّذِي يَقُولُ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي إِنْ قَرَّبْتِكِ.

[الحدِيث ١٦]

١٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ

الحدِيث الرابع عشر: صحيح.

الحدِيث الخامس عشر: صحيح.

و فيه إشعار بأن الظهار بالشرط إنما يتحقق إذا كان الشرط الجماع لا غير، و ليس ببعيد من فحوى سائر الأخبار.

الحدِيث السادس عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٤

الظُّهَارُ عَلَيَّ ضَرْبَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا الْكَفَّارَةُ إِذَا قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي وَ لَا يَقُولُ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي إِنْ قَرَّبْتِكِ.

فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَقُولُونَ إِنَّ الظُّهَارَ بِشَرْطٍ وَاقِعٌ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَشْرُوطًا لَا يَقَعُ رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَدْمِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزِّيَّاتِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ إِنِّي ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي فَقَالَ لِي كَيْفَ قُلْتَ قَالَ قُلْتَ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي إِنْ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ لِي لَا شَيْءَ عَلَيْكَ وَلَا تَعُدْ.

[الحديث ١٨]

١٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ رَجُلٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عَ إِنِّي قُلْتُ لِامْرَأَتِي أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي إِنْ خَرَجْتَ مِنْ بَابِ الْحُجْرَةِ فَخَرَجْتَ فَقَالَ لِي لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فَقُلْتُ إِنِّي قَوِيٌّ عَلَى أَنْ أَكْفَرَ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فَقُلْتُ إِنِّي قَوِيٌّ عَلَى أَنْ أَكْفَرَ رَقَبَهُ وَرَقَبَتَيْنِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ قَوِيَّتْ أَوْ لَمْ تَقَو.

[الحديث ١٩]

١٩ وَرَوَى ابْنُ فَضَّالٍ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَكُونُ

و ظاهره عدم تحقق الظهار بالشرط، و لعل الشيخ حمل قوله " في أحدهما الكفاره " على أن المراد به الكفاره قبل الجماع، و يمكن حمله على اليمين.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

الحديث الثامن عشر: مرسل.

الحديث التاسع عشر: مرسل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥

ظَهَارٌ إِلَّا عَلَى مِثْلِ مَوْضِعِ الطَّلَاقِ.

قِيلَ لَهُ أَوَّلُ مَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ مِنْهُمَا وَهُمَا الْأَخِيرَانِ مُرْسَلَانِ غَيْرِ مُسْنَدَيْنِ وَ مَا يَكُونُ هَذَا حُكْمَهُ لَا يُعْتَرَضُ بِهِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمُسْنَدَةِ مَعَ أَنَّ الْجَدِيدَ الْأَخِيرَ عَامٌّ وَ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَحْصَهُ بِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ فَنَقُولَ إِنَّ الظَّهَارَ يَرَاعَى فِيهِ جَمِيعُ مَا يَرَاعَى فِي الطَّلَاقِ مِنَ الشَّاهِدِينَ وَ كَوْنِ الْمَرْأَةِ طَاهِرًا وَ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِلطَّلَاقِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَخْتَصُّ الظَّهَارَ دُونَ الطَّلَاقِ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ ع فِي الْحَبْرِ الْأَوَّلِ لَا شَيْءَ عَلَيْكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ لَا شَيْءَ عَلَيْكَ مِنَ الْعِقَابِ ثُمَّ نَهَاهُ عَنِ الْمَعَاوَدَةِ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّلْفِظَ بِالظَّهَارِ مَحْظُورٌ لَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ وَ إِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ

مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَ زُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ وَ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ لَمَّا شِئَءٌ عَلَيْكَ قَبْلَ حُصُولِ الشَّرْطِ وَ إِنْ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ حُصُولِهِ لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الظَّهَارَ إِذَا كَانَ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ فَلَا يَجِبُ الْكُفَّارَةُ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ حُصُولِ الشَّرْطِ وَ الَّذِي يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٠]

٢٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ سَعِيدِ

و يمكن حمل الخبرين على اليمين، بأن يقرأ الأفعال على صيغته المتكلم.

و أما حمل الشيخ على نفي الإثم، فلا يخفى بعده عن السؤال، مع أن الظهار حرام إجماعاً، إلا أن يقال: المراد أنه لا عقاب عليه للعفو، كما قيل لقوله تعالى "وَ إِنَّ الْهَعَا لَعَفُوفٌ غَفُورٌ" لكنه غير مرضى عند أكثر أصحابنا، لضعف دلاله الآية.

الحديث العشرون: صحيح.

و يحتمل أن يكون المراد بالوفاء عدم إرادته الوطء، و كذا في الخبر الآتي

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٦

الأَعْرَجِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ فَوَفَى قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَسَنِ الصَّيْقَلِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

فلا يدل على الشرط.

ثم إنه قال في المختلف: قال الشيخ في المبسوط و الخلاف: إذا ظاهر من زوجته مده- مثل أن يقول: أنت على كظهر أمي يوماً أو شهراً أو سنة- لم يكن ظهاراً، و تبعه ابن البراج و ابن إدريس. و قال ابن الجنييد: يلزمه الظهار، احتج الشيخ بما رواه سعيد الأعرج في الصحيح عن الكاظم عليه السلام في رجل ظاهر من امرأته يوماً؟ قال: ليس عليه شيء، و احتج ابن الجنييد بالعموم. و يحتمل القول بالصحة إن زاد عن مده التربص، و إلا فلا. انتهى.

و العجب أن نسخ التهذيب كلها متفقاً على قوله "فوفى" و ذكر الأصحاب في كتب الفروع مكانه "يوماً" و لم يتعرض أحد لهذه النسخة المشهورة.

حتى أن الشهيد الثاني رحمه الله لما اختار الوقوع مطلقاً أول الخبر، بأن الظهار بمجردة لا يوجب عليه شيئاً، وإنما تجب الكفارة

بالعود قبل انقضاء المده و لما كانت مده اليوم قصيره فإذا صبر حتى مضى ليس عليه شىء، و هو طريق الجمع بينه و بين عموم الآيه. انتهى.

و لعلمهم عولوا على نقل الشيخ و لم يرجعوا إلى التهذيب، مع أن قوله " فوفى " أظهر و أصوب من قوله " يوما " و هذا من الغرائب.

الحديث الحادى و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٧

ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ ظَاهِرٌ مِنْ امْرَأَتِهِ فَلَمْ يَفِيءْ قَالَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا قُلْتُ فَإِنْ أَتَاهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَّرَ قَالَ بِئْسَ مَا صَيَّرَ قُلْتُ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ أَسَاءَ وَ ظَلَمْتُ قُلْتُ فَيَلْزِمُهُ شَيْءٌ قَالَ رَقَبَهُ أَيْضًا.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ قَالَ سَأَلَ صَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنِ الظَّهَارِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي لَزِمَهُ الظَّهَارُ قَالَ لَهَا دَخَلْتَ أَوْ لَمْ تَدْخُلِي خَرَجْتَ أَوْ لَمْ تَخْرُجِي أَوْ لَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا فَقَدْ لَزِمَهُ الظَّهَارُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْكُفَّارَةُ عَتَقُ رَقَبِهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيْلًا شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصِّيَامِ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِطْعَامَ كَانَ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ وَ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَطَّأَ زَوْجَتَهُ حَتَّى يُؤَدَّى الْوَجِبَ الَّذِي عَلَيْهِ

[الحديث ٢٣]

٢٣ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي فَقَالَ أَذْهَبَ فَأَعْتَقَ رَقَبَهُ فَقَالَ لَيْسَ عِنْدِي فَقَالَ

الحديث الثانى و العشرون: مجهول.

الحديث الثالث و العشرون: موثق.

و يدل على جواز التبرع بالكفاره عن الغير، و على أنه حينئذ يجوز أن تعطى المظاهر و عياله إذا كانوا مستحقين، و يمكن أن يقال: كان فرضه الاستغفار و تبرع صلى الله عليه و آله استحبابا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٨

اذْهَبْ فَصُمِ شَهْرَيْنِ مُتَّابِعَيْنِ قَالَ لَا أَقْوَى قَالَ فَادْهَبْ فَأَطِعْمِ سِتِّينَ مِسْكِينًا قَالَ لَيْسَ عِنْدِي قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنَا أَتَصِيءُ دَقُّ
عَنْكَ بِهَا فَقَالَ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا مَا أَعْلَمُ بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَحَدًا أَحْوَجَ

إِلَيْهِ مِنِّي وَ مِنْ عِيَالِي قَالَ فَادْهَبْ وَ كُلْ وَ أَطْعَمْ عِيَالَكَ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِأَمْرَأَتِهِ هِيَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّهِ قَالَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا وَ الرَّقَبَةُ يُجْزَى عَنْهُ صَبِيٌّ مِمَّنْ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ

الحديث الرابع والعشرون: صحيح.

و لا خلاف في أن كفاره الظهار مرتبه، و حمل هذا الخبر على الترتيب.

قوله عليه السلام: ممن ولد في الإسلام اعلم أنه لا-ريب في اشتراط الإيمان في الرقبه في كفاره قتل الخطأ للآيه، و الحق بها كفاره العمد و نقل عليه الإجماع. و اختلف في اعتباره في باقى الكفارات فذهب الأكثر إلى اعتباره فيها، و ذهب ابن الجنيد و الشيخ في الخلاف و المبسوط إلى العدم، و لعله أقرب. و يمكن حمل هذا الخبر على الاستحباب.

ثم المشهور الاكتفاء بالإسلام، و منهم من اعتبر الإيمان، و المشهور أنه لا فرق بين الصغير و الكبير و الذكر و الأنثى، و الظاهر عدم أجزاء الصغير في كفاره القتل، أما في غيرها فيجزي.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩

[الحديث ٢٥]

٢٥ عَاصِمُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْكُفَّارَةِ الَّتِي تَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ صَوْمٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ صَدَقَةٍ فِي يَمِينٍ أَوْ نَذْرٍ أَوْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ فِيهِ الْكُفَّارَةُ فَلَا شَتَّافًا لَهُ كَفَّارَةٌ مَا خَلَا يَمِينًا

و يتحقق الإسلام على المشهور بتبعيته لأبويه أو لأحدهما، و لا فرق بين كونهما مسلمين حين يولد و بعده. و في تبعيه الصغير للسبى و إن انفرد عن أبويه قولان، أشهرهما: العدم في غير الطهاره.

فإذا عرفت هذا فالخبر

يدل على اشتراط الإسلام فى الكفاره، و يمكن حمله على الاستحباب، و على أن الصغير يتبع أبويه، لكن ظاهره إسلام أحدهما عند الولاده، و على أنه لا يتبع السابى فى ذلك، و على أن يجزى الصغير هنا.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

و إذا عجز عن الكفاره قيل: يحرم وطؤها حتى يكفر، ذهب إليه الشيخ و أكثر الأصحاب، و ذهب ابن إدريس و المحقق و العلامة فى المختلف إلى أنه يجتزئ بالاستغفار. و قال الشيخ: يصوم ثمانيه عشر يوماً. و قال ابنا بابويه: يتصدق بما يطيق. و قال ابن حمزه: إذا عجز عن صوم الشهرين صام ثمانيه عشر يوماً، فإن عجز تصدق عن كل يوم بمدين.

ثم من يجتزئ بالاستغفار فمنهم من يقول لا تجب عليه القضاء بعد القدره، و منهم من يقول بوجوبه. و هذا الخبر حجه المشهور مع ظاهر الآيه.

قوله عليه السلام: ما خلا يمين الظهر إنما سمي الظهر لأنه بمنزلة اليمين فى التحريم و لزوم الكفاره، لأنه كان فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٠

الظَّهَارِ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُكْفِّرُ بِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أَنْ يُجَامِعَهَا وَ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ تَرْضَى الْمَرْأَةُ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا وَ لَا يُجَامِعَهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا طَلَّقَهَا سَقَطَتْ عَنْهُ الْكُفَّارَةُ فَإِنْ رَاجَعَهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ

[الحديث ٢٦]

٢٦ رَوَى ذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ يَزِيدَ الْكُنَّاسِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً فَقَالَ إِذَا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً فَقَدْ بَطَلَ الظَّهَارُ وَ هَدَمَ الطَّلَاقُ الظَّهَارَ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ فَلَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا قَالَ نَعَمْ هِيَ امْرَأَتُهُ قَالَ فَإِنْ رَاجَعَهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُظَاهِرِ

الجاهليه يمينا.

الحديث السادس و العشرون:

صحيح على المشهور، إذ الظاهر أن الكناسى هو أبو خالد القمط.

ولا خلاف ظاهرا في أنه إذا طلق المظاهره و راجعها في العده لم يحل وطؤها حتى يكفر، و اختلف الأصحاب فيما إذا طلقها بائنا أو رجعيا و خرجت من العده، ثم تزوجها بعقد جديد و أراد العود إليها، فذهب الأكثر إلى أنه لا كفاره عليه، كما يدل عليه هذا الخبر.

و قال أبو الصلاح: إذا طلق المظاهر قبل التكفير فتزوجت المرأه ثم طلقها الثانى، أو مات عنها و تزوج بها الأول، لم يحل له وطؤها حتى يكفر.

قوله عليه السلام: هي امرأته ظاهره جواز النظر و اللمس و غيرهما سوى الوطء بغير كفاره، و اختلف

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤١

مِنْ قَبِيلِ أَنْ يَتَمَسَّهَا قُلْتُ فَإِنْ تَرَكَهَا حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلُهَا وَ تَمَلِكَ نَفْسَهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا بَعْدُ هَلْ يَلْزَمُهُ الظَّهَارُ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا قَالَ لَا قَدْ بَانَ مِنْهُ وَ مَلَكَتْ نَفْسَهَا قُلْتُ فَإِنْ ظَاهَرَ مِنْهَا وَ لَمْ يَمَسَّهَا وَ تَرَكَهَا لَا يَمَسُّهَا إِلَّا أَنَّهُ يَرَاهَا مُتَجَرِّدَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّهَا هَلْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ فَقَالَ هِيَ امْرَأَتُهُ وَ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ عَلَيْهِ مُجَامَعَتُهَا وَ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُظَاهِرِ قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا وَ هِيَ امْرَأَتُهُ قُلْتُ فَإِنْ رَفَعْتَهُ إِلَى السُّلْطَانِ فَقَالَتْ هَذَا زَوْجِي قَدْ ظَاهَرَ مِنِّي وَ قَدْ أَمْسَيْتَنِي لَا يَمَسُّنِي مَخَافَةَ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُظَاهِرِ قَالَ فَقَالَ لَيْسَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُجَبَّرَ عَلَى الْعِتْقِ وَ الصِّيَامِ وَ الْإِطْعَامِ إِذَا لَمْ

الأصحاب في ذلك، فقيل: المحرم هو الوطء فقط، و قيل: جميع الاستمتاعات المحرمة على غير الزوج كالقبلة و اللمس بشهوه و غيرهما، و الأول أقوى.

قوله عليه السلام: و لكن

يجب عليه اعلم أنه نقل إجماع الأصحاب وغيرهم على أن: المظاهر لا تجب عليه الكفاره بمجرد الظهار، وإنما تجب بالعود كما قال تعالى "ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا" و الظاهر أن المراد بالعود إرادته العود لما حرموه على أنفسهم بلفظ الظهار، و المعنى يريدون استباحه الوطاء الذى حرمه الظهار، و بهذا المعنى صرح المرتضى فى المسائل الناصريه و جماعه.

إذا تقرر ذلك فاعلم أنه لا إشكال فى لزوم الكفاره بإرادته العود، لكن هل يستقر الوجوب بذلك، حتى لو طلقها بعد إرادته العود و قبل الكفاره تبقى الكفاره بإرادته العود أم لا، بل يكون معنى الوجوب كونها شرطاً فى حل الوطاء؟ قولان أصحهما الثانى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٢

يَكُنْ لَهُ مِمَّا يُعْتَقُ وَ لَمْ يَقْوِ عَلَى الصِّيَامِ وَ لَمْ يَجِدْ مَا يَتَّصِدُّقُ بِهِ وَ قَالَ فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُجْبِرَهُ عَلَى الْعِتْقِ وَ الصَّدَقَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْسَهَا وَ مِنْ بَعْدِ مَا يَمْسَهَا.

[الحديث ٢٧]

٢٧ وَ سَيَّالَ عَلَى بْنِ جَعْفَرٍ أَخَاهُ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ فَتَزَوَّجَتْ ثُمَّ طَلَّقَهَا الَّتِي تَزَوَّجَهَا فَرَأَجَعَهَا الْأَوَّلُ هَلْ عَلَيْهِ فِيهَا الْكُفَّارَةُ لِلظَّهَارِ الْأَوَّلِ قَالَ نَعَمْ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامٌ أَوْ صَدَقَةٌ.

وَ هَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّقْيِينِ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ قَوْمٍ مِنَ الْمُخَالِفِينَ وَ الصَّحِيحُ الْأَوَّلُ

قوله عليه السلام: ليس عليه أن يجبره لعل المراد أنه يجبره حينئذ على الطلاق وحده، أو الاستغفار و الدخول، أو الطلاق على القول الآخر، و كل ذلك بعد إنظار ثلاثه أشهر من حين المرافعه على المشهور.

" و يمكن بعد ما يمسه " أى: لا يجبر على كفاره أخرى

للوطء الآخر.

و في الكافي " و من بعد ما يمسه " و هو أظهر.

و المشهور أنه تتعدد الكفاره بتعدد الوطاء و عن ابن حمزه إن تكرر منه الوطاء قبل التكفير الأول لم يلزمه غير واحده، و إن كفر عن الأول لزمته على الثاني و هكذا، و ظاهر أكثر الأخبار عدم التكرار، و قالوا: إن تكرر الكفاره إنما تكون مع العمد، فلو وطئها جاهلا أو ناسيا فلا تكرر.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ خَمْسَ مَرَّاتٍ أَوْ أَكْثَرَ قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع مَكَانَ كُلِّ مَرَّةٍ كَفَّارَةٌ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يُوَاقِعَهَا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ قَالَ لَا وَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الظَّهَارِ عَلَى الْحُرِّهِ وَ الْأَمَةِ قَالَ نَعَمْ قِيلَ فَإِنْ ظَاهَرَ فِي شَعْبَانَ وَ لَمْ يَجِدْ مَا يُعْتَقُ قَالَ يَنْتَظِرُ حَتَّى يَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ ثُمَّ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَّابِعَيْنِ فَإِنْ ظَاهَرَ وَ هُوَ مُسَافِرٌ أَنْتَظِرُ حَتَّى يَقْدَمَ وَ إِنْ صَامَ فَأَصَابَ مَالًا فَلْيُمِضْ الَّذِي ابْتَدَأَ فِيهِ

و يمكن حمله على الاستحباب، و حمل العلامة في المختلف النكاح الثاني على الفاسد ليكون الرجوع في العده، و لا يخفى بعده.

الحديث الثامن و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: فليمض عليه فتوى الأصحاب.

و روى الحميرى في قرب الإسناد و بإسناده عن على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن رجل صام من الظهر ثم أيسر و عليه يومان أو ثلاثة من صومه فقال: إذا صام شهرا ثم

دخل فى الثانى أجزاء الصوم، فليتم صومه و لا عتق عليه.

و لم أر بهذا التفصيل أيضا قائلا، و يمكن الجمع بين الأخبار بهذا الوجه، و الأحوط رعايه ذلك، و أحوط منه العدول مطلقا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤

وَ لَا تَنَافَى هَذِهِ الرَّوَايَةُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٩]

٢٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ الْمَأْخُولِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ فِي رَجُلٍ صَامٍ شَهْرًا مِنْ كَفَّارِهِ الظَّهَارِ ثُمَّ وَجَدَ نَسَمَهُ قَالَ يُعْتَقُهَا وَ لَا يُعْتَدُّ بِالصَّوْمِ.

لَأنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةُ نَحْمِلُهَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَ إِنْ كَانَ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَبْنِي عَلَى الصَّوْمِ- لَأنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُعْتَقَ وَ إِنْ كَانَ قَدْ صَامَ شَيْئًا وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ

[الحديث ٣٠]

٣٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا طَلَّقَ الْمُظَاهِرُ ثُمَّ رَاجَعَ فَعَلَيْهِ الْكِفَّارَةُ.

[الحديث ٣١]

٣١ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْمِعْزَى عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالِ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يُظَاهِرُ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يُتِمَّ عَلَى طَلَاقِهَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: و لا يعتد بالصوم يمكن حمله على ما إذا أخل بالتتابع، لأن سقوط العتق عن شرع فى الصوم يجب أن يكون مراعى بإكماله، فلو عرض فى أثناءه ما يقطع التتابع و وجد القدره على العتق و جب، و لو فقدت القدره على العتق قبل أن يجب استئناف الصوم يبقى حكم الصوم بحاله.

الحديث الثلاثون: موثق كالصحيح.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

كَفَّارَةٌ قُلْتُ إِنَّ أَرَادَ أَنْ يَمْسَهَا قَالَ لَا يَمْسُهَا حَتَّى يُكْفَرَ قُلْتُ فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ إِي وَ اللَّهُ إِنَّهُ لَا يَتَمَّ ظَالِمٌ قُلْتُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ غَيْرُ
الْأُولَى قَالَ نَعَمْ يُعْتَقُ أَيْضاً رَقَبَةً.

[الحدِيث ٣٢]

٣٢ وَ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَسَنِ الصَّنِقَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع
قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ فَلَمْ يَفِيءَ قَالَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَّاسًا قُلْتُ فَإِنَّهُ أَتَاهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ قَالَ بَسَّ مَا صَيَّنَعَ قُلْتُ
عَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ أَسَاءَ وَ ظَلَمَ قُلْتُ

قوله: أن يتم على طلاقها يحتمل أن تكون "على" تعليلية، أى: يتم الظهار سبب طلاقها، أو يكون "يتم" بمعنى يبقى، و الطلاق
بمعنى المفارقه و عدم إرادته الوطء، و هذا أظهر.

و المشهور أنه يحرم الوطء قبل التكفير، فلو وطئ عامدا لزمه كفارتان، و لو كرر لزمه لكل وطئ كفاره، و نقل عن ابن الجنيدي
أنه حكم بالعقد إذا كان فرض المظاهر التكفير بالعتق

و الصيام و عدمه إذا انتقل فرضه إلى الإطعام.

و قال فى المسالك: يمكن حمل الأخبار الواردة بتعدد الكفاره على الاستحباب جمعا بين الأخبار، مع أن فى تينك الروايتين رائحه الاستحباب، لأنه عليه السلام لم يصرح بأن عليه كفاره أخرى إلا بعد مراجعات و عدول عن الجواب، كما لا يخفى.

الحديث الثانى و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٦

فَيَلْزُمُهُ شَيْءٌ قَالَ عَتُقُ رَقَبَهُ أَيضًا.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ إِذَا وَقَعَ الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أُخْرَى لَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ يُكْفَرُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قُلْتُ فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ

قوله عليه السلام: رقبه أيضا قال بعض الفضلاء: أى مع الإثم.

الحديث الثالث و الثلاثون: حسن.

قوله: ليس فى هذا اختلاف أى: لا- اختلاف بين الخاصه و العامه فى لزوم الكفاره للوطء الثانى، و إنما الخلاف فى لزوم كفاره أخرى للوطء الأول، فالمراد بقوله " إذا وقع " أراد أن يواقع.

و يحتمل أن يكون كلام بعض الرواه، أى: ليس بين الشيعة فيه اختلاف.

الحديث الرابع و الثلاثون: حسن.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: يكفر كفارتين إن كان السؤال مطلقا، و إن كان من هذه الوقعه فيجب عليه ست كفارات أو أربع.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٧

قَالَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَ يُمْسِكُ حَتَّى يُكْفَرَ.

فَلَا يُنَافِي الْأَخْبَارَ الْمُتَقَدِّمَةَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي قَوْلِهِ عَ فَلَئِمْسِكُ حَتَّى يُكْفَرَ أَنَّهُ كَفَّارُهُ وَاحِدُهُ أَوْ اثْنَتَيْنِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ حَتَّى يُكْفَرَ الْكُفَّارَتَيْنِ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٣٥]

٣٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ أَتَى مِنْ الْأَنْصِيَارِ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ رَسُولَ اللَّهِ ص فَقَالَ إِنِّي ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي فَوَاقَعْتُهَا قَبْلَ أَنْ أُكْفَرَ قَالَ وَ مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ قَالَ رَأَيْتُ بَرِيقَ حَلْخَالِهَا وَ بِيَاضَ سَاقِيهَا فِي الْقَمَرِ فَوَاقَعْتُهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ص لَا تَقْرَبْهَا حَتَّى تُكْفَرَ وَ أَمْرُهُ بِكَفَّارِهِ

الظَّهَارِ وَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهُ.

فَلَيْسَ فِيهِ أَيْضاً مَا يُنَافِي مَا قَدَّمَناهُ مِنْ وُجُوبِ الْكُفَّارَتَيْنِ بَعِيدِ الْمَوَاقِعِ لِأَنَّ الَّذِي فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ أَمْرُهُ بِكَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ أَمْرُهُ بِكَفَّارَةِ وَاحِدِهِ أَوْ كُفَّارَتَيْنِ فَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْأَخْبَارِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ صَدْرِيحاً بَأَنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةً وَاحِدَةً لَكُنَّا نَحْمِلُهُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَاهِلاً لِأَنَّ مَنْ ذَلِكَ حُكْمُهُ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةً عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الخامس و الثلاثون: مجهول.

قوله: بكفاره الظهار في الكافي بسند آخر: بكفاره واحده.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨

[الحديث ٣٦]

٣٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الظَّهَارُ لِمَا يَفْعُ إِلَّا عَلَى الْحِنْتِ فَإِذَا حِنْتَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَاقِعَهَا حَتَّى يُكْفَرَ فَإِنْ جَهِلَ وَ فَعَلَ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُوسَى عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ غَشِيَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَ يَكْفُفُ عَنْهَا حَتَّى يُكْفَرَ.

فَيَحْتَمِلُ أَيْضاً مَا قَدَّمَناهُ مِنْ أَنَّهُ يَكُونُ مَوَاقِعَتُهُ لَهَا جَهْلاً أَوْ نِسْيَاناً وَ يَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ هَذَا مَخْصُوصاً بِمَنْ كَانَ ظَهَارُهُ مَشْرُوطاً بِالْمَوَاقِعِ لِأَنَّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ إِلَّا بَعِيدِ الْمَوَاقِعِ وَ قَدْ قَدَّمَناهُ فِي خَبَرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ مُفْصَلاً وَ فِي حَدِيثِ حَرِيْزٍ أَيْضاً

[الحديث ٣٨]

٣٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و المشهور مع الجهل عدم التعدد، و لم يذكر فيه خلاف.

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول أو ضعيف.

و يمكن حمل تلك الأخبار على العجز، أو على التقيه لموافقها لمذاهب كثير من العامه و الزيديه، و نسبوا القول بالتعدد إلى الإماميه، و يؤيده قوله في الحسنه المتقدمه " ليس في هذا اختلاف".

الحديث الثامن و الثلاثون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٩

قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ ظَاهَرَ ثُمَّ وَقَعَ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ فَقَالَ لِي أَوْ لَيْسَ هَكَذَا يَفْعَلُ الْفَقِيهُ.

فَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الظَّهْرُ مَشْرُوطًا بِالمُؤَاقَعَةِ فَإِنَّ الكَفَّارَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بَعْدَ الوَطْءِ فَلَوْ أَنَّهُ كَفَرَ قَبْلَ الوَطْءِ لَمَا كَانَ مُجْزِيًا عَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ الوَطْءِ وَ لَكَانَ يَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ أُخْرَى إِذَا وَطِئَ فَنَبَّهَ عَ أَنَّ المُؤَاقَعَةَ لِمَنْ كَانَ هَذَا حُكْمُهُ مِنْ أَفْعَالِ الفَقِيهِ الَّذِي يَطْلُبُ الخَلَّاصَ مِنْ وُجُوبِ كَفَّارِهِ أُخْرَى عَلَيْهِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا بِالمُؤَاقَعَةِ

وَالَّذِي يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ ظَهَارُهُ مُطْلَقًا غَيْرَ مَشْرُوطٍ وَجَامِعٍ قَبْلَ الْكَفَّارَةِ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٩]

٣٩ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ عَيْنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَمِيَّتِي تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْمُظَاهِرِ قَالَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَاقِعَ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ وَاقَعَ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ قَالَ فَقَالَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أُخْرَى.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الظَّهَارَ قَبْلَ الدُّخُولِ غَيْرُ وَاقِعٍ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٠]

٤٠ الْحَسَنِ بْنُ سَيِّدِ عَيْنِ صَيْفُوانَ عَنِ حَرِيْزِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي لَمْ يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا قَالَ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا إِبْلَاءٌ وَلَا ظَهَارٌ.

[الحديث ٤١]

٤١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ فَضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الأربعون: صحيح.

الحديث الحادي و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ مَمْلُوكٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ قَالَ لَا يَلْزَمُهُ وَقَالَ لِي لَا يَكُونُ إِبْلَاءً وَلَا ظَهَارٌ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا ظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ كَانَ عَلَيْهِ بَعْدَ النِّسَاءِ كَفَّارَاتٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي خَبَرِ صَيْفُوانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ الرُّضَاعِ وَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٢]

٤٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي رَجُلٍ كَانَ لَهُ عَشْرُ جَوَارٍ فَظَاهَرَ مِنْهُنَّ كُلَّهِنَّ جَمِيعًا بِكَلَامٍ وَاحِدٍ فَقَالَ عَلَيْهِ عَشْرُ كَفَّارَاتٍ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع فِي رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ قَالَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْجِنْسِ إِمَّا عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَ لَيْسَ يَجِبُ لِبَعْضِهِنَّ الْعِتْقُ وَ لِبَعْضِهِنَّ الصَّوْمُ أَوْ الْإِطْعَامُ

و المشهور اشتراط الدخول، و ذهب المرتضى و ابن إدريس إلى عدمه، و الأشهر أقوى كما مر.

الحديث الثاني و الأربعون: حسن.

الحديث الثالث و الأربعون: موثق.

و المشهور التعدد، و عمل بهذا الخبر ابن الجنيد رحمه الله. و يمكن على طريقته حمل الخبر على الاستحباب، و يمكن حمل هذا الخبر على التقية.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١

وَ لَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ أَنَّ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الْكَفَّارَاتِ تُجْزَى عَنِ الْأَرْبَعِ نِسَاءٍ وَ مَنْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَةٍ وَاحِدَةً مَرَّاتٍ كَثِيرَةً كَانَ عَلَيْهِ بِعَدَدِ كُلِّ مَرَّةٍ كَفَّارَةٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٤]

٤٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِيمَنْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً قَالَ عَلَيْهِ خَمْسَ عَشْرَةَ كَفَّارَةً.

[الحديث ٤٥]

٤٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعُلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ خَمْسَ مَرَّاتٍ أَوْ أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ قَالَ عَلَيْهِ مَكَانَ كُلِّ مَرَّةٍ كَفَّارَةٌ.

وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ

الحديث الرابع و الأربعون: مرسل.

الحديث الخامس و الأربعون: صحيح بسنديه.

و ذهب الشيخ فى النهايه و أتباعه إلى أنه لو كرر ظهار الواحده، يلزمه لكل مره كفاره، سواء اتحد المجلس أو تعدد، و سواء اتحدت المشبه بها أو اختلفت.

و ذهب ابن الجنيد إلى أنه إن اختلفت المشبه بها- كان ظاهر بأمه ثم بأخته مثلاً- تعددت الكفاره، و إن اتحدت لم تعدد إلا أن يتخلل التكفير فيتعدد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢

[الحديث ٤٦]

٤٦ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي الْحَارُودِ زِيَادِ بْنِ الْمُنْذِرِ قَالَ سَأَلَ أَبُو الْوَرْدِ أَبَا جَعْفَرٍ وَ أَنَا عِنْدَهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي مَائَةَ مَرَّةٍ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ يُطَبِّقُ لِكُلِّ مَرَّةٍ عِتْقَ نَسَمَةٍ قَالَ لَأَ قَالَ فَيُطَبِّقُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا مَائَةَ مَرَّةٍ فَقَالَ لَأَ قَالَ فَيُطَبِّقُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مَائَةَ مَرَّةٍ قَالَ لَأَ قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا.

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُبَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ قَالَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ

و قيل بالتعدد مع التراخي مطلقا، و كذا مع التوالى إن لم يقصد بالثانى تأكيد الأول، اختاره الشيخ فى المبسوط و قال: إذا أراد بال تكرار التأكيد لم يلزمه غير واحد بلا خلاف، و المعتمد التعدد مطلقا للأخبار الصحيحة.

الحديث السادس و الأربعون: ضعيف.

قوله: مائه مره لعل المعنى أنه قال هذا القول مائه مره. و يدل على عدم بدليه الاستغفار.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

و فى الكافى و الاستبصار: عن محمد بن الحسين بن أبى الخطاب عن ابن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٣

فَمَحْمُولٌ هَذَا الْخَبْرُ عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةَ وَاحِدَةً فِي الْجِنْسِ دُونَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةَ وَاحِدَةً عَنِ الْمَرَّاتِ الْكَثِيرَةِ وَ قَدْ رَوَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَفَوْ عَلَى الْعِتْقِ أَوْ الْإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَلْيَصُمْ ثَمَانِيَةَ

[الحديث ٤٨]

٤٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَنْصَلَةَ النَّخَّاسِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ
رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ فَلَمْ يَجِدْ مَا يُعْتَقُ وَ لَا مَا يَتَصَدَّقُ وَ لَا يَقْوَى عَلَى الصِّيَامِ قَالَ يَصُومُ ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ يَوْمًا لِكُلِّ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ.

وَ أَمَّا الْإِطْعَامُ فَيَكُونُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ

أبي نصر. و هو الظاهر، إذ رواه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن أبي بصير غير معهود.

يمكن حمله على التقية، لأن عدم التعدد أحد قولى الشافعى و قول ربيعه و مالك و عروه بن الزبير، و الجمع بحمل ما دل على التعدد على اختلاف المجلس لا يخلو من وجه، و يمكن حمل هذا الخبر أيضا على ما إذا أراد التأكيد.

الحديث الثامن و الأربعون: موثق كالصحيح.

و قال فى المسالك: المظاهر إذا قدر على إحدى الخصال الثلاث لم يحل الوطء حتى يكفر إجماعا. و إن عجز فهل لها بدل؟ قيل: نعم. و اختلفوا فى البدل، فقال الشيخ فى النهاية: يصوم ثمانية عشر يوما، فإن عجز عنها حرم عليه الوطء حتى يكفر. و قال ابنا بابويه: مع العجز عن إطعام الستين يتصدق بما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٤

[الحديث ٤٩]

٤٩ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ قَالَ يَتَصَدَّقُ عَلَى سِتِّينَ مَسْكِينًا ثَلَاثِينَ صَاعًا مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الظَّهَارُ يَقَعُ بِالْحُرِّهِ وَ الْأَمَةُ إِذَا كَانَتْ زَوْجَةً وَ إِنْ كَانَتْ الْأَمَةُ مِلْكًا يَمِينِهِ لَمْ يَقَعْ بِهَا ظَهَارٌ وَ فَرَّقَ بَيْنَ الْأَمَةِ إِذَا كَانَتْ زَوْجَةً وَ بَيْنَهَا إِذَا كَانَتْ مِلْكًا يَمِينٍ وَ التَّفْصِيلُ لَمْ أَجِدْ بِهِ حَدِيثًا وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمَةَ يَقَعُ بِهَا ظَهَارٌ مَا رَوَاهُ

يطبق. و قال ابن حمزه: إذا عجز عن صوم شهرين متتابعين صام ثمانية عشر يوما فإن عجز تصدق عن كل يوم بمدين. و قال ابن إدريس: إذا عجز عن الخصال الثلاث فبدلها الاستغفار، و ذهب جماعه منهم الشيخ و المفيد و ابن الجنيد إلى أن الخصال الثلاث لا بدل لها أصلا، بل يحرم

عليه وطؤها إلى أن يؤدي الواجب منها.

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح.

و اختلف الأصحاب فى مقدار الطعام الواجب فى الكفارات، فالمشهور أنه مد لكل مسكين، و يدل عليه أخبار كثيره، و ذهب جماعه إلى وجوب إعطاء مدين لهذا الخبر. و يمكن حمله على الاستحباب أو التقية، لأنه المشهور بين العامه، أو القول به فى خصوص كفاره الظهار، قصرًا للحكم على مورد النص.

قوله رحمه الله: و فرق أى: المفيد، و هذا كلام الطوسى رحمه الله، و فى المقنعه هكذا: و الظهار

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٥

[الحديث ٥٠]

٥٠ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَنِ الرَّجُلِ يُظَاهِرُ مِنْ جَارِيَّتِهِ فَقَالَ الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ.

[الحديث ٥١]

٥١ وَ رَوَى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ ظَاهَرَ مِنْ جَارِيَّتِهِ فَقَالَ هِيَ مِثْلُ ظَهَارِ الْحُرَّةِ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ حَمَزَةَ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ جَعَلَ جَارِيَّتَهُ عَلَيْهِ كَظَهْرِ أُمِّهِ فَقَالَ يَأْتِيهَا وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ أَخْلَلَ بِشَرَايِطِ الظَّهَارِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الشَّاهِدِينَ أَوْ الطُّهْرِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَأَمَّا مَعَ اسْتِكْمَالِ الشَّرَايِطِ فَالظَّهَارُ وَقَعَ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كَفَّارَةِ الْعَبْدِ إِذَا ظَاهَرَ صَبَّاحًا شَهْرًا دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَصْنَافِ الْكُفَّارَاتِ وَ قَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى وَ يَزِيدُهُ تَأْكِيدًا مَا رَوَاهُ

يقع بالحره و الأمه إذا كانت زوجته، و إذا كانت الأمه ملك يمينه لم يقع بها ظهار.

الحديث الخمسون: موثق.

و اختلف الأصحاب فى الموطوء بالملك هل يقع بها الظهار أم لا؟ و المشهور الوقوع، و ذهب المفيد و المرتضى و ابن إدريس

و جماعه من المتقدمين إلى العدم.

الحديث الحادى و الخمسون: حسن كالصحيح.

الحديث الثانى و الخمسون: مجهول.

و يمكن حمله على التقيه، إذ المشهور بينهم عدم وقوعه على ملك اليمين،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٦

[الحديث ٥٣]

٥٣ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَمْلُوكِ أَعَلَيْهِ ظَهَارٌ فَقَالَ نِصْفُ مَا عَلَى الْحُرِّ صَوْمٌ شَهْرٍ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ مِنْ صَدَقِهِ وَ لَا عِتْقٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا ظَاهَرَ مِنْهَا زَوْجُهَا مُخَيَّرَةٌ بَيْنَ أَنْ تَصْبِرَ وَ بَيْنَ أَنْ تَرْفَعَ أَمْرَهَا إِلَى الْإِمَامِ فَقَدْ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٥٤]

٥٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ - قَالَ إِنْ أَتَاهَا فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَّابِعَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَ إِذَا تَرَكَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَإِنَّ فَاءَ وَ إِلَّا أَوْقَفَ حَتَّى يُسْأَلَ أَلْكَ حَاجَةٌ فِي امْرَأَتِكَ أَوْ تُطَلَّقَ فَإِنَّ فَاءَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ هِيَ امْرَأَتُهُ فَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً فَهِيَ أَمْلَكُ بَرَجَعْتَهَا

و ذهب مالک منهم إلى الوقوع.

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

و هذا هو المشهور بين الأصحاب، و ذهب جماعه منهم أبو الصلاح و ابن زهره و ابن إدريس إلى أن العبد فى الظهار كالحر لعموم الآيه، و الأول أقوى للروايات المخصصه للآيه، مع أن الظاهر تعلق الخطاب فيها بالأحرار.

الحديث الرابع و الخمسون: موثق.

و المشهور بين الأصحاب أنه إذا صبرت المظاهرة و لم ترافعه إلى الحاکم فلا-اعتراض لأحد، و إن رافعته خيره بين العود و التكفير و بين الطلاق، فإن أبى عنهما أنظره ثلاثه أشهر من حين المرافعه لينظر فى أمره، فإذا انقضت المده و لم يختار أحدهما حبسه و ضيق عليه فى المطعم و المشرب إلى أن يختار أحد الأمرين، و ظاهرهم

[الحديث ٥٥]

٥٥ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ يَجْعَلُ لِعَبْدِهِ الْعِتْقَ إِنْ حَدَّثَ بِهِ حَدَّثَ وَعَلَى الرَّجُلِ تَحْرِيرُ رَقَبِهِ فِي كَفَّارِهِ يَمِينٍ أَوْ ظَهَارٍ أَوْ يُجْزَى عَنْهُ أَنْ يُعْتَقَ عَبْدَهُ ذَلِكَ فِي تِلْكَ الرَّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ قَالَ لَا

أن تلك الأحكام موضع وفاق، لكن خروجها من الأخبار مشكل.

الحديث الخامس و الخمسون: حسن كالصحيح.

و اختلف في أنه هل يجوز عتق المدبر في الكفاره قبل نقض التدبير، ذهب الشيخ في النهايه و القاضى و ابن الجنيّد إلى عدم الجواز، و المشهور أنه يجزى و يكون عتقه فسخا للتدبير. و يمكن حمل تلك الروايه على الكراهه.

و قال بعض المتأخرين: يمكن حملها على أن المولى إذا مات و كان عليه تحرير رقبه، فإنه لا يجزى عتقه عن الكفاره الواجبه على مولاه لانعتاقه بموته، و يشهد لذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن إبراهيم الكرخى أنه سأل أبا عبد الله عن رجل جعل لعبده العتق إن حدث بسيدته حدث الموت، فمات السيد و عليه تحرير رقبه في كفاره أ يجزى عن الميت عتق العبد الذي كان السيد جعل له العتق بعد موته في تحرير الرقبه التي كانت على الميت؟ قال: لا. انتهى.

و الأظهر الحمل على الكراهه.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٨

٣ بَابُ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ إِلَى قَوْلِهِ وَ هَذَا الطَّلَاقُ يُسَمَّى طَلَّاقَ الشُّنَّةِ

[الحديث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ وَ أَبِي الْعَبَّاسِ الرَّزَّازِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ طَلَّاقُ الشُّنَّةِ يُطَلِّقُهَا تَطْلِيقَهُ يَعْنِي عَلَى طَهْرٍ مِنْ

باب أحكام الطلاق الحديث الأول: صحيح.

و الواو فى قوله " و أبى العباس " ليس فى الكافى، و هو الظاهر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٩

غَيْرِ جَمَاعٍ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَمْضِيَ أَوْ قَرَأُهَا فَإِذَا مَضَتْ أَوْ قَرَأُهَا فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ هُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ إِنْ شَاءَتْ نَكَحَتْهُ وَإِنْ شَاءَتْ فَلَا وَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ أَوْ قَرَأُهَا فَتَكُونُ عِنْدَهُ عَلَى التَّطْلِيقِ الْمَاضِيَةِ قَالَ وَ قَالَ أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ الطَّلَاقُ

قوله عليه السلام: طلاق السنة يطلق على معينين أعم و أخص، فالمعنى الأعم كل طلاق جائز شرعا و يقابله البدعى. و المعنى الأخص هو أن يطلق على الشرائط ثم يتركها حتى تخرج من العده و يعقد عليها ثانيا.

قوله: يعنى على طهر قال الوالد العلامة قدس سره: من كلام الراوى، أو كلامه عليه السلام تفسيراً لكلام النبى صلى الله عليه و آله، فهو تفسير للجمله، أو لقوله " تطليقه " أى:

مشروعه.

قوله عليه السلام: أشهد على رجعتها محمول على الاستحباب أو التقيه.

قال فى المسالك: الإشهاد على الرجعه غير واجب عندنا، لكن يستحب لحفظ الحق

و رفع النزاع.

قوله: هو قول الله عز و جل أى: الطلاق الصحيح لا ما أبدعته العامه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٦٠

مَرَّتَانِ فِيمَسَاكٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ التَّطْلِيقَةُ الثَّلَاثَةُ التَّسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ

و قال الفاضل الأردبيلى قدس سره فى آيات الأحكام: فى قوله تعالى "الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ" أى: التتطبيق الرجعى مرتان، فإن الثالثة بائه، أو التتطبيق الشرعى تطليقه بعد تطليقه على التفريق دون الجمع و الإرسال دفعه واحده، و لم يرد بالمرتين التثنيه بل مطلق التكرير، كقوله "ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ" أى: كره بعد كره لا كرتين فقط، و مثله لييك و سعديك.

"فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ" تخيير للأزواج بعد أن علمهم كيف يطلقونهن بين أن يمسكوهن بحسن المعاشره و القيام بحقهن، و بين أن يسرحوهن السراح الجميل الذى علمهم، و على الأول فمعناه بعد التتطليقتين، فالواجب إمساك المرأه بالرجعه و حسن المعاشره، أو تسريح بإحسان بأن يطلقها الثالثه، أو بأن لا يراجعها حتى تبين.

قوله عليه السلام: التتطليقه الثالثه فى الكافى "الثانيه"، و عليه لعل المعنى بعد الثانيه، أو المعنى الطلاق الذى ينبغى، و لا يكره بكراهه شديده مرتان، فإذا طلق واحده و راجعها، فإذا أن يمسكها بعد ذلك أو يطلقها طلاقاً لا يرجع فيها، فأما الرجوع و الطلاق بعد ذلك فإضرار بها، و لذا عاقبه الله بعد ذلك بعدم الرجوع إلا بالمحلل، و هذا تأويل حسن فى الآيه لم يتعرض له أحد من الفقهاء و المفسرين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٦١

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ الْحَسَنِ

بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ قَالَ كُلُّ طَلَّاقٍ لَا يَكُونُ عَلَى الشُّنَّةِ أَوْ عَلَى طَلَّاقِ الْعِدَّةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ۚ
قَالَ زُرَّارَةُ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ فَسَّرَ

و يؤيده ما رواه الصدوق في كتاب علل الشرائع عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، عن أحمد بن محمد الهمداني، عن علي بن الحسن بن فضال عن أبيه قال: سألت الرضا عليه السلام عن العله التي من أجلها لا تحل المطلقة للعدّه لزوجها حتى تنكح زوجا غيره؟ فقال: لأن الله تبارك و تعالی إنما أذن في الطلاق مرتين، فقال عز و جل: "الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَشْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ" یعنی فی التطليقه الثالثه، و لدخوله فيما كره الله عز و جل له من الطلاق الثالث حرمها عليه، فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، لثلا يوقع الناس الاستخفاف بالطلاق و لا تضار بالنساء.

و لعل الأظهر في هذا الخبر أيضا الثانيه، و يؤيد ما في نسخه التهذيب، و هو أيضا يستقيم على الوجه الذي ذكرنا، بأن يكون المراد قبل التطليقه الثالثه، و الظاهر أن النساخ لعدم فهم المعنى جعلوا الثانيه في الكتابين ثالثه، و الله يعلم.

الحديث الثاني: صحيح.

قوله عليه السلام: فليس بشيء ۚ قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى ليس بطلاق كامل، فإن الأفضل أن يكون أحدهما، و يمكن أن يكون المراد بالسنة المعنى الأعم، و يكون ردا على

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٦٢

لِي طَلَّاقِ الشُّنَّةِ وَ طَلَّاقِ الْعِدَّةِ فَصَالَ أَمَّا طَلَّاقُ الشُّنَّةِ فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ تَطْلِيْقَ امْرَأَتِهِ فَلْيَنْتَظِرْ بِهَا حَتَّى تَطْمَثَ وَ تَطْهَرَ فَإِذَا خَرَجَتْ مِنْ طَمْثِهَا طَلَّقَهَا تَطْلِيْقَهُ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَ يُشْهَدُ شَاهِدَيْنِ عَلَى ذَلِكَ

ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَطْمَثَ طَمَثَيْنِ فَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِثَلَاثِ حِيضٍ وَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَيَكُونُ خَاطِبًا مِنَ الْخُطَابِ إِنْ شَاءَتْ تَزَوَّجَتْهُ وَإِنْ شَاءَتْ لَمْ تَزَوَّجْهُ وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا وَالسُّكْنَى مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا وَهُمَا يَتَوَارَثَانِ حَتَّى تَنْقُضِي

العامه، و يكون ذكر العدى بعده من قبيل عطف الخاص على العام، و لما سأله أجاب بالسنة بالمعنى الأخص تقيه. انتهى.

أقول: يحتمل أن يكون هذا اصطلاحاً آخر لطلاق السنه، و هو كل طلاق صحيح سوى العدى، كما يظهر من الأخبار، و منهم من خص السنه بالمعنى الأخص بالرجعى، و الأكثر عمومه فى كل ماله عدّه و تزوجها بعد العدّه.

ثم اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى صحه الطلاق الثانى مع عدم المواقعه بعد الرجعه، فذهب ابن أبى عقيل إلى عدم الصحه، سواء كان فى طهر الطلاق أو بعده، و المشهور الصحه فيهما، لكنه ليس بطلاق عدّه، و هذا الخبر مما يؤيد ابن أبى عقيل. و ظاهر الكلينى أيضاً اختيار هذا المذهب، و يمكن حمل أخبار عدم الجواز على الكراهه.

قوله: و عليه نفقتها أى: إن كان رجعيًا كما هو الغالب.

قوله تعالى فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ المشهور بين المفسرين لا سيما بين الخاصه أن اللام فى قوله تعالى "لِعَدَّتِهِنَّ"

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٦٣

الْعِدَّة - قَالَ وَ أَمَّا طَلَّاقُ الْعِدَّةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَ أَحْصُوا الْعِدَّةَ فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ طَلَّاقَ الْعِدَّةِ فَلْيَنْتَظِرْ بِهَا حَتَّى تَحِيضَ وَ تَخْرُجَ مِنْ حَيْضِهَا ثُمَّ يُطَلِّقُهَا تَطْلِيقَهُ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَ يُشْهَدُ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ وَ يُرَاجِعُهَا مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ إِنْ أَحَبَّ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ وَ يُشْهَدُ عَلَى رَجْعَتِهَا وَ يُوَاقِعُهَا وَ تَكُونُ مَعَهُ

حَتَّى تَحِيضَ فَإِذَا حَاضَتْ وَخَرَجَتْ مِنْ حَيْضِهَا طَلَّقَهَا تَطْلِقَهُ أُخْرَى مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَ يُشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يُرَاجَعُهَا أَيْضًا مَتَى شَاءَ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ وَ يُشْهَدُ عَلَى رَجْعَتِهَا وَ يُوَاقِعُهَا وَ تَكُونُ مَعَهُ إِلَى أَنْ تَحِيضَ الْحَيْضَةَ الثَّلَاثَةَ فَإِذَا خَرَجَتْ مِنْ حَيْضِهَا طَلَّقَهَا الثَّلَاثَةَ بِغَيْرِ جَمَاعٍ وَ يُشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ قِيلَ لَهُ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ قَالَ فَقَالَ مِثْلُ هَذِهِ تُطَلَّقُ طَلَاقَ السُّنَّةِ

للتوقيت، أى: فى وقت عدتهن، و هو الطهر الذى لم يواقعها فيه، و عليه دلت الأخبار الكثيره، و لم يفسر أحد الآيه بالطلاق العدى المصطلح، فيمكن أن يكون المراد طلاق العده الذى ذكر الله تعالى شرط صحته فى هذه الآيه، أى: العدى الصحيح، للاحتراز عن البدعى.

و ما يدل عليه هذا الخبر من اشتراط كون الرجعه قبل الحيض لم يذكره أحد من الأصحاب إلا الصدوق، فإنه نقل مضمون هذا الخبر، و لم ينسب إليه هذا القول.

و يمكن أن يأول الخبر و كلامه بأن المراد الحيضه الثالثه التى بها انقضاء العده، فهو كناية عن أنه لا بد أن تكون المراجعة قبل انقضاء العده، لكنه يأبى عنه قوله " إلى أن تحيض الحيضه الثالثه "، فالأولى الحمل على الفضل و الاستحباب، أو على أنه على سبيل الفرد و المثال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٦٤

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَاقِ السُّنَّةِ فَقَالَ طَلَاقُ السُّنَّةِ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَدْعُهَا إِنْ

كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطَهَّرَ فَإِذَا طَهَّرَتْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ ثُمَّ يَتْرُكُهَا حَتَّى تَعْتَدَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَقَدْ بَيَّأَتْ مِنْهُ بِوَاحِدَةٍ وَكَانَ زَوْجُهَا خَاطِبًا مِنَ الْخُطَابِ إِنْ شَاءَتْ تَزَوَّجَتْهُ وَإِنْ شَاءَتْ لَمْ تَفْعَلْ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِمَهْرٍ جَدِيدٍ كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى اثْنَتَيْنِ بِأَقْبَتَيْنِ وَقَدْ مَضَتْ الْوَاحِدَةَ فَإِنْ هُوَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً أُخْرَى عَلَى طَهْرٍ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ ثُمَّ يَتْرُكُهَا حَتَّى تَمْضِيَ أَقْرَؤُهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَقَدْ بَيَّأَتْ مِنْهُ بِالْثَنَتَيْنِ وَامْلَكَتْ أَمْرَهَا وَحَلَّتْ لِلزَّوْجِ وَكَانَ زَوْجُهَا خَاطِبًا مِنَ الْخُطَابِ إِنْ شَاءَتْ تَزَوَّجَتْهُ وَإِنْ شَاءَتْ لَمْ تَفْعَلْ فَإِنْ هُوَ تَزَوَّجَهَا تَزْوِيجًا جَدِيدًا بِمَهْرٍ جَدِيدٍ كَانَتْ مَعَهُ

قوله عليه السلام: تطلق طلاق السنه أى: على الأكمل و الأسهل، كما أفاد الوالد العلامة طاب ثراه.

الحديث الثالث: مرسل.

و فى الكافى مكان "ابن أبى عمير" ابن أبى نجران .

قوله: واحده أخرى على طهر فى الكافى بعده "من غير جماع" و بعد قوله: حتى تمضى أقرأؤها- فإذا مضت أقرأؤها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٦٥

عَلَى وَاحِدَةٍ بِأَقْبَتَيْنِ وَقَدْ مَضَتْ ثِنْتَانِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا طَلَاقًا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ تَرَكَهَا حَتَّى إِذَا حَاضَتْ وَ طَهَّرَتْ أَشْهَدَ عَلَى طَلَّاقِهَا تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ أَمَّا طَلَّاقُ الْعِدَّةِ فَإِنْ يَدْعَاهَا حَتَّى تَحِيضَ وَ تَطَهَّرَ ثُمَّ يُطَلِّقَهَا بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ ثُمَّ يُرَاجِعُهَا وَ يُوَاقِعُهَا ثُمَّ يَنْتَظِرُ بِهَا الطُّهْرَ فَإِذَا حَاضَتْ وَ طَهَّرَتْ أَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ عَلَى تَطْلِيقِهِ أُخْرَى ثُمَّ يُرَاجِعُهَا وَ يُوَاقِعُهَا ثُمَّ يَنْتَظِرُ بِهَا الطُّهْرَ فَإِذَا حَاضَتْ وَ طَهَّرَتْ أَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ عَلَى التَّطْلِيقِ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ

عَلَيْهَا أَنْ تَعْتِدَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ الثَّلَاثَةَ فَإِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً عَلَى طَهْرٍ بِشَهْوَةٍ ثُمَّ انْتَضَرَ بِهَا حَتَّى تَحِيضَ وَ تَطْهَرَ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يُرَاجِعَهَا لَمْ يَكُنْ طَلَّاقُ الثَّانِيَةِ طَلَّاقًا لِأَنَّهُ طَلَّقَ طَالِقًا لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُطْلَقَةً مِنْ زَوْجِهَا كَانَتْ خَارِجَةً مِنْ مُلْكِهِ حَتَّى يُرَاجِعَهَا فَإِذَا رَاجَعَهَا صَارَتْ فِي مُلْكِهِ مَا لَمْ يُطَلَّقِ التَّطْلِيقَةَ الثَّلَاثَةَ فَإِذَا طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ الثَّلَاثَةَ فَقَدْ خَرَجَ مُلْكُ الرَّجَعِ مِنْ يَدِهِ فَإِنْ طَلَّقَهَا عَلَى طَهْرٍ بِشَهْوَةٍ ثُمَّ رَاجَعَهَا وَ انْتَضَرَ بِهَا الطُّهْرَ مِنْ غَيْرِ مُوَاقِعِهِ فَحَاضَتْ وَ طَهَّرَتْ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يُدْنِسَهَا بِمُوَاقِعِهِ بَعْدَ الرَّجَعِ لَمْ يَكُنْ طَلَّاقًا لَهَا طَلَّاقًا لِأَنَّهُ طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ الثَّانِيَةَ فِي طَهْرٍ الْأُولَى وَ لَا يَنْقُضِي الطُّهْرُ إِلَّا بِمُوَاقِعِهِ بَعْدَ الرَّجَعِ وَ كَذَلِكَ لَا تَكُونُ التَّطْلِيقَةُ الثَّلَاثَةُ إِلَّا بِمُرَاجَعِهِ وَ مُوَاقِعِهِ بَعْدَ الْمُرَاجَعِ ثُمَّ حِيضٍ وَ طَهْرٍ بَعْدَ الْحِيضِ ثُمَّ طَلَّاقٍ بِشَهْوَةٍ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ تَطْلِيقَةٍ طَهْرٌ مِنْ تَدْنِيسِ الْمُوَاقِعِ بِشَهْوَةٍ

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٣، ص: ٦٥

قوله: و أما طلاق العده فى الكافى " طلاق الرجعه " و فيه: من طلقها التطلقه الثالثه.

قوله عليه السلام: فى طهر الأولى فى الكافى " الطهر الأول " و هو أظهر. و يدل على مذهب ابن أبى عقيل كما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٦٦

الَّذِي تَضَمَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدِي وَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ

حَرَلَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّلَاقَ مَرَّتَانِ فِيمَا سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ يَخْلُصَانِ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ طَلَّقَهَا يَعْنِي الثَّلَاثَةَ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ طَلَّاقِ الشُّنَّةِ وَ الْعِدَّةِ فَيَتَّبَعِي أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ عَلَى عُمُومِهَا وَ يَكُونُ الْخَبْرُ أَيْضًا مُؤَيَّدًا لَهَا وَ مُؤَكَّدًا وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤]

٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ بُكَيْرِ ابْنِ أَعْيَنَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْعَجَلِيِّ وَ الْفَضْلِيِّ وَ الْيَسَارِ وَ إِسْمَاعِيلَ الْأَزْرَقِ وَ مَعْمَرَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَامٍ كُلُّهُمْ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ وَ مِنْ ابْنِهِ بَعْدَ أَبِيهِ عَ بِصَفِهِ مَا قَالُوا وَ إِنَّ لَمْ أَحْفَظْ حُرُوفَهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ جُمْلُ مَعْنَاهُ أَنَّ الطَّلَاقَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ وَ سُئِنَهُ نَبِيِّهِ صَ أَنَّهُ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا عَلَى تَطْلِيْقِهِ ثُمَّ هُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَمُضْ لَهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ فَإِنْ رَاجَعَهَا كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيْقَتَيْنِ وَ إِنْ مَضَتْ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ قَبْلَ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَهِيَ أَمْلَكُ بِنَفْسِهَا فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَخْطُبَهَا مَعَ الْخُطَابِ خَطَبَهَا فَإِنْ تَزَوَّجَهَا كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيْقَتَيْنِ وَ مَا خَلَا هَذَا فَلَيْسَ بِطَّلَاقٍ

مر. و ربما يأول بأنه ليس طلاقا كاملا، أو ليس بسنى و لا عدى و إن كان صحيحا، و يمكن حمله على الكراهه كما عرفت.

الحديث الرابع: صحيح الفضلاء.

قوله: فإن تزوجها هذا موضع استشهاد الشيخ، إذ يدل على أن مع انقضاء العده أيضا تحسب

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٦٧

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ الطَّلَاقَ طَلَّقَهَا قَبْلَ عِدَّتِهَا فِي غَيْرِ جَمَاعٍ فَإِنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلُهَا أَوْ بَعْدَهُ فَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيْقِهِ فَإِنْ طَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ وَ شَاءَ أَنْ يَخْطُبَهَا مَعَ الْخُطَابِ إِنْ كَانَ تَرَكَهَا حَتَّى خَلَا أَجْلُهَا وَ

إِنْ شَاءَ رَاجِعَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْقَضِيَ أَجْلُهَا فَإِنْ فَعَلَ فِيهِ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَلَا تَحِلُّ لَهُ ... حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَهِيَ تَرْتٌ وَ تُورَثُ مَا دَامَتْ فِي التَّطْلِيقَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ

من الطلقات.

قوله: و ما خلا هذا قيل: هذا إشاره إلى عدم كونها في طهر المواقعه، و إلى خلوها عن الحيض و لا يخفى بعده.

الحديث الخامس: صحيح.

قوله صلوات الله عليه: ثم تركها أى: ثم تزوجها بلا فصل أو بعده بزمان.

قوله صلوات الله عليه إن كان تركها قيد للمشيء، أى: مشيئه الخطبه إنما تكون إذا تركها حتى يخلو أجلها، و جزاء الشرط محذوف أى فعل. و يحتمل أن يكون قوله "فإن فعل ذلك" جزاء الشرطين معاً، أى: فإن فعل شيئاً منهما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٦٨

[الحديث ٦]

٦ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ أَبِي عَدِيٍّ اللَّهُ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ لَمَّا يُرَاجِعُهَا حَتَّى حَيَّضَتْ ثَلَاثَ حَيِضٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا فَتَرَكَهَا حَتَّى حَيَّضَتْ ثَلَاثَ حَيِضٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا فَتَرَكَهَا حَتَّى حَيَّضَتْ ثَلَاثَ حَيِضٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَاجِعَهَا يَعْنِي يَمَسُّهَا قَالَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَبَدًا مَا لَمْ يُرَاجِعْ وَ يَمَسَّ.

قوله ع له أن يتزوجها أبداً ما لم يراجع و يمسس يحتمل أن يكون المراد به إذا كانت قد تزوجت زوجاً آخر ثم فارقتها بموت أو طلاق لأنه متى كان الأمر على ما وصّفناه جاز له أن يتزوجها أبداً لأن الزوج يهدم الطلاق الأول و ليس فى الخبر أنه يجوز له أن يتزوجها و إن لم

تَتَزَوَّجُ زَوْجًا غَيْرَهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكُ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ دُخُولَ الزَّوْجِ مُعْتَبَرٌ فِيمَا ذَكَرْنَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ وَصَيْمُوَانَ عَنْ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَتَّى بَانَتْ مِنْهُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ زَوْجًا آخَرَ فَطَلَّقَهَا أَيْضًا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ

الحديث السادس: مختلف فيه.

قوله: لأن الزوج يهدم الطلاق فيكون الغرض إفاده عدم التحريم في التاسعة.

الحديث السابع: موقوف.

و هذا الخبر و الذي بعده يضعفان العمل بخبر ابن بكير، و إن كان فيه إجماع

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٦٩

زَوْجَهَا الْأَوَّلَ أَيْ يَهْدِمُ ذَلِكَ الطَّلَاقَ الْأَوَّلَ قَالَ نَعَمْ: قَالَ ابْنُ سَيِّمَاعَةَ وَ كَانَ ابْنُ بُكَيْرٍ يَقُولُ الْمُطَلَّقَةُ إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى تَبِينَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَإِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ عَلَى طَلَاقٍ مُسْتَأْنَفٍ قَالَ ابْنُ سَيِّمَاعَةَ وَ ذَكَرَ الْحُسَيْنُ بْنُ هَاشِمٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ بُكَيْرٍ عَنْهَا فَأَجَابَهُ بِهَذَا الْجَوَابِ فَقَالَ لَهُ سَيِّمَاعَةُ فِي هَذَا شَيْئًا فَقَالَ رِوَايَةَ رِفَاعَةَ فَقَالَ إِنَّ رِفَاعَةَ رَوَى أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ بَيْنَهُمَا زَوْجٌ فَقَالَ زَوْجٌ وَ غَيْرِ زَوْجٍ عِنْدِي سَوَاءٌ فَقُلْتُ سَيِّمَاعَةُ فِي هَذَا شَيْئًا فَقَالَ لَا هَذَا مِمَّا رَزَقَ اللَّهُ مِنَ الرَّأْيِ قَالَ ابْنُ سَيِّمَاعَةَ وَ لَيْسَ نَأْخُذُ بِقَوْلِ ابْنِ بُكَيْرٍ فَإِنَّ الرَّوَايَةَ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا زَوْجٌ.

[الحديث ٥]

٨ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُكَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى بَانَتْ مِنْهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَالَ هِيَ مَعَهُ كَمَا كَانَتْ فِي التَّرْوِيجِ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّ رِوَايَةَ رِفَاعَةَ

العصابه، إلا أن يأول بأن مراده هذا مما رزق الله من الرأى للأخبار الأخر، أو للجمع بين الأخبار، و لم يذكر الأخبار المعارضه

لمصلحه.

الحديث الثامن: موثق موقوف.

قوله: هذا زوج أى: انقضاء العده فى حكم الزوج، أو خبر رفاعه مشتمل على الزوج و ما قلته رأبى.

و اعلم أنه نسب القول بعدم الاحتياج إلى المحلل إلى ابن بكير، و يظهر من الصدوق فى الفقيه القول به. بل يشعر كلام الكلينى أيضا بذلك، لكن لم ينسب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٧٠

إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا زَوْجٌ فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ هَذَا زَوْجٌ وَ هَذَا مِمَّا رَزَقَ اللَّهُ مِنَ الرَّأْيِ.

[الحديث ٩]

٩ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلْيُطَلِّقْ عَلَى طَهْرٍ بغيرِ جِمَاعٍ بِشَهْوَةٍ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى ثَلَاثٍ وَ بَطَلَتِ التَّطْلِيقَةُ الْأُولَى وَ إِنْ طَلَّقَهَا اثْنَتَيْنِ ثُمَّ كَفَّ عَنْهَا حَتَّى تَمُضِيَ الْحَيْضَةُ الثَّلَاثَةُ بَأْتَتْ مِنْهُ بِثَنَيْنِ وَ هُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ وَ بَطَلَتِ الْاِثْنَتَانِ فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ عَلَى الْعِدَّةِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

فَأَوَّلُ مَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ غَيْرُ مُسْنَدَةٍ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سِنَانٍ لَمْ يُسْنِدْهَا إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ عَ وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَالَ

هذا القول إليهما، و المشهور بل المجمع عليه خلافه، نعم على المشهور هذا إنما يؤثر فى عدم التحريم المؤبد فى التاسعه.

و قال الشهيد الثانى قدس الله روحه: أن هذا القول بالإعراض عنه حقيق، لما ذكرنا من شدوده و مخالفته للقرآن، بل لسائر علماء الإسلام. انتهى.

و فى كثير من الأخبار المتقدمه إشعار بذلك، بل أزيد من الإشعار، كما سيومئ إليه

الشيخ رحمه الله، و بالجملة مذهب ابن بكير لا يخلو من قوه، لكن الاحتياط في اتباع المشهور.

الحديث التاسع: صحيح.

قوله رحمه الله: لم يسندها قد عرفت مرارا أن إضمار هؤلاء الأفاضل الثقات من الأصحاب لا يقدر في صحه الخبر، و أنهم لا يقولون برأيهم شيئا، و أخذه عن ابن بكير أعجب و أغرب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٧١

ذَلِكَ بِرَأْيِهِ كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ أَوْ يَكُونُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ قَدْ أَخَذَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ وَ أَفْتَى بِهِ كَمَا سَمِعَهُ وَ إِذَا اخْتَمَلَ ذَلِكَ لَمْ يُعْتَرَضْ بِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الرُّوَايَاتِ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْحَبْرَ رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِثْلَهُ.

فَجَاءَتْ هَذِهِ الرُّوَايَةُ مُسْتَبَدَّةً وَ الْوَجْهُ فِيهَا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَسْأَلُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا يَكُونُ إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَهَا زَوْجًا آخَرَ فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ فَارَقَهَا بِمَوْتٍ أَوْ بِطَلَاقٍ لِأَنَّ الرُّوَجَّ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ يَهْدِمُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الطَّلَاقِ وَاحِدَةً كَمَا نَتُّ أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ دُخُولَ الرُّوَجِ مُعْتَبَرٌ فِي هَيْدَمِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الطَّلَاقِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّوَجَّ يَهْدِمُ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ كَمَا يَهْدِمُ الثَّلَاثَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١]

١١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ الْبُرْقِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِثْلَهُ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً فَتَبَيَّنَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا آخَرَ فَيَطْلُقُهَا عَلَى السُّنَنِ فَتَبَيَّنَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا الْأَوَّلُ

الحديث العاشر: مجهول.

الحديث الحادى عشر: ضعيف.

و قال الوالد العلامة نور الله قبره: يدل ظاهرا على حجيه القياس بطريق أولى، لكن المعصوم إذا قاس شيئا بشىء كان من قبيل التمثيل، أو على سبيل الإلزام، أو لأن عله الحكم ظاهر و معلوم عنده بخلافنا. انتهى.

و اعلم أنه اختلف الأصحاب فى أنه هل يهدم المحلل ما دون الثلاث أم لا؟

فذهب الشيخ و أتباعه و ابن إدريس إلى أنه يهدم، و نقل عن بعض فقهاءنا القول

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٧٢

عَلَى كَمْ هِيَ عِنْدَهُ قَالِ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ ثُمَّ قَالَ يَا رِفَاعَةَ كَيْفَ إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثَانِيَةً اسْتَقْبَلَ الطَّلَاقَ فَإِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً
كَانَتْ

عَلَى اثْنَتَيْنِ.

[الحديث ١٢]

١٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى مَضَتْ عِدَّتُهَا فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ ثُمَّ مَاتَ الرَّجُلُ أَوْ طَلَّقَهَا فَرَأَجَعَهَا زَوْجَهَا الْأَوَّلُ قَالَ هِيَ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ بَاقِيَتَيْنِ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَرَوَى الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى تَمُضِيَ عِدَّتُهَا فَتَزَوَّجَهَا غَيْرَهُ فَيَمُوتُ أَوْ يُطَلِّقَهَا فَتَزَوَّجَهَا الْأَوَّلُ قَالَ قَالَ هِيَ عِنْدَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ.
وَ عَنهُ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلُهُ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنهُ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَقُولُ فِي رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا بَعْدَ زَوْجٍ إِنَّهَا عِنْدَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَّاقِهَا.

[الحديث ١٥]

١٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ عَلَى الْكِتَابِ

بعدم الهدم، و لم يذكروا القائل به على التعيين.

الحديث الثاني عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: صحيح بسنديه.

الحديث الرابع عشر: مجهول كالموتق بل كالصحيح.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٧٣

وَ السُّنَّةُ وَ تَبَيَّنَ مِنْهُ بِوَاحِدِهِ وَ تَزَوَّجَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَيَمُوتُ عَنْهَا أَوْ يُطَلِّقُهَا فَتَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ أَنَّهَا تَكُونُ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ وَ وَاحِدَةٍ قَدْ مَضَتْ فَكُتِبَ صَدَقَا.

فَهَذِهِ الرُّوَايَاتُ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ بِهَا أَوْ كَانَ تَزَوَّجَ مُتَعَةً أَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْغَا وَ إِنْ كَانَ التَّزْوِيجُ دَائِمًا لِأَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِي يُرَاعَى فِيهِ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ بِالْغَا وَ أَنْ يَعْقِدَ عَقْدَ الدَّوَامِ وَ يَدْخُلَ بِهَا فَإِنْ أَحَلَّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحِلَّ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْأَوَّلِ وَ إِنْ رَجَعَتْ لَمْ تَهْدَمْ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الطَّلَاقِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ هَذِهِ الشُّرُوطِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الْمَرْأَةُ الَّتِي لَمَّا تَحَلَّلَتْ لِزَوْجِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ قَالَ هِيَ الَّتِي تُطَلِّقُ ثُمَّ تَرْجِعُ ثُمَّ تُطَلِّقُ ثُمَّ تَرْجِعُ ثُمَّ تُطَلِّقُ الثَّلَاثَةَ فَهِيَ الَّتِي لَا تَحِلُّ

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يمكن حمل تلك الروايات على الاستحباب لثلا يستخف بالطلاق.

الحديث السادس عشر: موثق.

و المشهور أنه يعتبر في المحلل أمور:

الأول: البلوغ، و به قطع الأكثر، و قوى الشيخ فى المبسوط و الخلاف أن المراهق

يُحْصَلُ بِوِطْئِهِ التَّحْلِيلُ، وَالأَجُودُ اعْتِبَارُ البُلُوغِ.

الثاني: الوطء في القبل، فلا يكفي الدبر، و المعتبر منه ما يوجب الغسل حتى لو حصل إدخال الحشفه بالاستعانه كفى مع احتمال العدم، لقوله عليه السلام " حتى يذوق عسيلتها " و العسيله لذه الجماع، و هي لا تحصل بالوطء على هذا الوجه.

الثالث: أن يكون بالعقد لا بالملك و التحليل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٧٤

لِزَوْجِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ يَذُوقَ عُسَيْلَتِهَا.

[الحديث ١٧]

١٧ صَفْوَانُ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عِ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً ثُمَّ يُرَاجِعُهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَإِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِذَا تَزَوَّجَهَا غَيْرَهُ وَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا لَمْ تَحِلَّ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ حَتَّى يَذُوقَ الْآخَرَ عُسَيْلَتِهَا.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُرَاعَى أَنَّ يَكُونَ الزَّوْجُ بِالْغَا وَ التَّرْوِيجُ دَائِمًا مَا رَوَاهُ

الرابع: كون العقد دائما، فلا يكفي المتعه.

الحديث السابع عشر: موثق كالصحيح.

و فى الكافى " عن موسى بن بكر " مكان " ابن بكير " فالخبر مجهول كالموثق، و هو أظهر و أصوب.

و قال فى النهايه: فيه " انه قال لامرأه رفاعه: حتى تذوقى عسيلته و يذوق عسيلتك " شبه لذه الجماع بذوق العسل فاستعار لها ذوقا، و إنما أنث لأنه أراد قطعه من العسل، و قيل على إعطائها معنى النطفه. و قيل: العسل فى الأصل يذكر و يؤنث، فمن صغره مؤنثا قال عسيلته كقويسه و شميسه، و إنما صغر إشاره إلى القدر القليل الذى يحصل به الحل انتهى.

و كلامه يوهم اشتراط الإنزال، و هو خلاف فتوى أصحابنا، بل أكثر أصحابهم أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٧٥

[الحديث ١٨]

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْفَضْلِ الْوَأَسَدِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى

الرِّضَاعِ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الطَّلَاقَ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَتَزَوَّجَهَا غُلَامٌ لَمْ يَحْتَلِمَ قَالَ لَا حَتَّى يَبْلُغَ وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ مَا حَدَّ الْبُلُوغَ فَقَالَ مَا أَوْجَبَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ الْحُدُودَ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّيَّاطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ لِلْعِدَّةِ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ مُتَعَهُ هَلْ تَحِلُّ لِرَجُلٍ لِرَجُلٍ الْأَوَّلِ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ لَا حَتَّى تَزَوَّجَ بِنَاتًا.

[الحديث ٢٠]

٢٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا

قال الكرماني في شرح البخاري: ولا يريد النطفه، إذ لا تشترط في الحل.

الحديث الثامن عشر: ضعيف.

الحديث التاسع عشر: موثق.

قوله: هل تحل لزوجه الأول أي: بعد تطليقه أخرى بغير محلل آخر.

قوله عليه السلام: حتى تزوج بثان أي: بغيره دواما، و في بعض النسخ "بناتا" أي: دائما، و هو أصوب.

الحديث العشرون: موثق.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٧٦

فَبَانَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ آخَرَ مُتَعَهُ هَلْ تَحِلُّ لِرَجُلٍ لِرَجُلٍ الْأَوَّلِ قَالَ لَا حَتَّى تَدْخُلَ فِيهَا خَرَجَتْ مِنْهُ.

[الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَسَنِ الصَّنِيفَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَّاقًا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مُتَعَهُ أ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ قَالَ لَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ - فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا وَ الْمُتَعَهُ لَيْسَ فِيهَا طَلَّاقٌ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُضَارِبٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الْخَصِيِّ يُحَلَّلُ
قَالَ لَا يُحَلَّلُ

قوله: ثم طلقها أى: مرارا فبان، أى احتاجت إلى المحلل، و يجرى فيه ما ذكرنا فى الخبر السابق أيضا.

الحديث الحادى و العشرون: مجهول.

الحديث الثانى و العشرون: مجهول.

و يمكن حمل الخصى على المجهوب.

و قال فى الشرائع: الخصى يحلل المطلقة ثلاثا إذا وطئ و حصلت فيه الشرائط، و فى روايه: لا يحلل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٧٧

[الحديث ٢٣]

٢٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَأْتِ مِنْهُ فَأَرَادَ مُرَاجَعَتَهَا فَقَالَ لَهَا إِنِّي أُرِيدُ أَنْ
أُرَاجِعَكَ فَتَزَوِّجِي زَوْجًا غَيْرِي فَقَالَتْ لَهُ قَدْ تَزَوَّجْتُ زَوْجًا غَيْرَكَ وَ حَلَلْتُ لَكَ نَفْسِي أَيْصِدِّقْ قَوْلَهَا وَ يُرَاجِعُهَا وَ كَيْفَ يَصِيحُ
قَالَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ ثَقَّةً صُدِّقَتْ فِي قَوْلِهَا.

وَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا أَنْ تَكُونَ مَحْمُولَةً عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقِيهِ لِأَنَّهُ مَيَذَّهَبٌ عُمَرُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ اقْتِضَتْ
أَنْ يُفْتَى عَ بِمَا يُوَافِقُ مَذْهَبَهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و قال فى المسالك: الروايه هى روايه محمد بن مضارب، و هى مطرحه لضعف الطريق، و الموجوء فى معنى الخصى. أما
المجهوب فإن بقى منه مقدار الحشفه صح تحليله و إلا فلا.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

و قال فى الشرائع: لو انقضت مده فادعت أنها تزوجت و فارقتها و قضت العده و كان ذلك ممكنا فى تلك المده، قيل: يقبل،
لأن فى جملة ذلك ما لا يعلم إلا منها، و فى روايه: إذا كانت ثقة صدقت.

و قال فى المسالك: القول بالقبول هو المشهور و

عليه العمل، و الروايه هي صحيحه حماد، و المراد بالثقه من يسكن النفس إلى خيرها و إن لم تتصف بالعداله و يمكن حمل الروايه على استحباب مراعاة الثقه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٧٨

[الحديث ٢٤]

٢٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ع قَالَ اخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي قَضِيَّةٍ عَلَيَّ ع وَ عَمَرَ فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا تَطْلِيقَهُ أَوْ اثْنَتَيْنِ فَتَرَوَّجَهَا آخَرَ فَطَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا تَرَوَّجَهَا الْأَوَّلُ فَقَالَ عَمْرٌ هِيَ عَلَيَّ مَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع سُبْحَانَ اللَّهِ أَيْهَدُمُ ثَلَاثًا وَ لَا يَهْدُمُ وَاحِدَةً.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ الطَّلَاقُ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ وَ الَّذِي يُطْلَقُ الْفَقِيهُ وَ هُوَ الْعِدْلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَ الرَّجُلِ أَنْ يُطْلَقَهَا فِي اسْتِيقْبَالِ الطُّهْرِ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَ إِرَادِهِ مِنَ الْقَلْبِ ثُمَّ يَتْرُكُهَا حَتَّى يَمْضِيَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِي أَوَّلِ قَطْرِهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَ هُوَ آخِرُ الْقُرُوءِ لِأَنَّ الْأَطْفَاءَ هِيَ الْأَطْفَاءُ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ هِيَ أَمْلِكُ بِنَفْسِهَا فَإِنْ شَاءَتْ تَرَوَّجَتْ وَ حَلَّتْ لَهُ بِلَا زَوْجٍ فَإِنْ فَعَلَ هَذَا بِهَا مِائَةَ مَرَّةٍ هَدَمَ مَا قَبْلَهُ وَ حَلَّتْ بِلَا زَوْجٍ وَ إِنْ رَاجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَمْلِكُ نَفْسَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يُرَاجِعُهَا وَ يُطْلَقُهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا بِزَوْجٍ.

فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَكْثَرُ شُبُهَةٍ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الرِّوَايَاتِ لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ شَيْئًا مِمَّا قُلْنَا لِكَوْنِهَا مُصَرِّحَةً خَالِيَةً مِنْ وُجُوهِ الْإِحْتِمَالِ إِلَّا أَنَّ طَرِيقَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ وَ قَدْ قَدَّمْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ مَا تَضَمَّنَ أَنَّهُ قَالَ حِينَ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هَذَا مِمَّا رَزَقَ

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف على المشهور بعمره

بن ثابت، و هو ابن أبى المقدام، و فيه اختلاف، و على أى حال فيه جهاله.

الحديث الخامس و العشرون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٧٩

اللَّهُ مِنَ الرَّأْيِ وَ لَوْ كَانَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ زُرَّارَةَ لَكَانَ يَقُولُ حِينَ سَأَلَهُ الْحَسَيْنُ بْنُ هَاشِمٍ وَ غَيْرُهُ عَنْ ذَلِكَ وَ أَنَّهُ هَلْ عِنْدَكَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ كَانَ يَقُولُ نَعَمْ رِوَايَةُ زُرَّارَةَ وَ لَا يَقُولُ نَعَمْ رِوَايَةُ رِفَاعَةَ حَتَّى قَالَ لَهُ السَّائِلُ إِنَّ رِوَايَةَ رِفَاعَةَ تَتَضَمَّنُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا زَوْجٌ فَقَالَ هُوَ عِنْدَ ذَلِكَ هَذَا مِمَّا رَزَقَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الرَّأْيِ فَعَدَلَ عَنْ قَوْلِهِ إِنَّ هَذَا فِي رِوَايَةِ رِفَاعَةَ إِلَى أَنْ قَالَ الزَّوْجُ وَ غَيْرُ الزَّوْجِ سِوَاءٍ عِنْدِي فَلَمَّا أَلْحَ عَلَيْهِ السَّائِلُ قَالَ هَذَا مِمَّا رَزَقَ اللَّهُ مِنَ الرَّأْيِ وَ مَنْ هَذِهِ صُورَتُهُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَسْنَدُ ذَلِكَ إِلَى رِوَايَةِ زُرَّارَةَ نُصِيرَهُ لِمِذْهَبِهِ الَّذِي كَانَ أَفْتَى بِهِ وَ أَنَّهُ لَمَّا أَنْ رَأَى أَنَّ أَصْحَابَهُ لَمَّا يَقْبَلُونَ مَا يَقُولُهُ بِرَأْيِهِ أَسْبَدَهُ إِلَى مَنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ مَعْصُومًا لَا يَجُوزُ هَذَا عَلَيْهِ بَلْ وَقَعَ مِنْهُ مِنَ الْعُدُولِ عَنِ اعْتِقَادِ مِذْهَبِ الْحَقِّ إِلَى اعْتِقَادِ مِذْهَبِ الْفَطْحِيِّ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ مِذْهَبِهِ وَ الْغَلَطُ فِي ذَلِكَ أَعْظَمُ مِنْ إِسْنَادِ فُتْيَا الْغَلَطِ فَيَمُنُّ يَعْتَقِدُ صَحَّتَهُ لِشُبُهِهِ إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِ الْأَيْمَةِ عَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قُلْنَا لَمْ تَعْتَرِضْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ أَيْضًا مَا قَدَّمْنَا فَإِنْ قِيلَ أَلَّا زَعَمْتُمْ أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي رَوَيْتُمُوهَا فَيَمُنُّ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ

قوله رحمه الله: فيجوز أن يكون أسند ذلك إلى زرارته أقول: هذا لا يخلو من منافره، لتوثيقه له فى الفهرست، و كيف

يعتمد رحمه الله على أخباره في عرض هذا الكتاب مع تجويز مثل هذا عليه؟ قوله رحمه الله: "ألا- زعمتم" "ألا- بالتشديد للتحضيض، أى: لم لا تعتقدون في تلك الأحاديث أنها تدل على اختصاص التحريم فى الثالثه بالعدى فتقولوا بموجبها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨٠

زَوْجًا غَيْرَهُ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ طَلَّاقِ الشُّنَّةِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ ذِكْرَ تَفْصِيلِ طَلَّاقِ الْعِدَّةِ وَ لَيْسَ تَتَضَمَّنُ ذِكْرَ طَلَّاقِ الشُّنَّةِ عَلَى وَجْهِ قِيلَ لَهُ لَيْسَ فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ مَا يُنَافِي مَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّ الَّذِي فِيهَا ذِكْرُ حُكْمِ طَلَّاقِ الْعِدَّةِ وَ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ طَلَّاقِ الْعِدَّةِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ لَيْسَ فِيهَا صَرِيحٌ بِأَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ لِلشُّنَّةِ مَا حُكِّمَهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ دَلِيلِ الْخِطَابِ وَ يَجُوزُ تَرْكُ دَلِيلِ الْخِطَابِ لِتَدْلِيلِ وَ هُوَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ قَوْلِهِ إِنَّهُ يَقُولُ إِذَا أَرَادَ الطَّلَاقَ فَلَنَاهُ طَالِقٌ أَوْ هِيَ طَالِقٌ وَ يُشِيرُ إِلَيْهَا رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ أَدِينَةَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلٍ قَالِ لَامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ بَائِنَةٌ أَوْ بَتَّةٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ قَالَ هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِذَا طَلَّقَ أَنْ يَقُولَ لَهَا فِي قُبُلِ الْعِدَّةِ بَعْدَ مَا تَطَهَّرَ مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ اعْتَدَى يُرِيدُ

قوله رحمه الله: و يجوز ترك

دليل الخطاب أقول: إنما يترك إذا لم يوافقه منطوق و عارض المنطوق، و أما إذا عارض المنطوقان و أيد أحدهما بمفهوم الخطاب فهو يؤيد أحد المنطوقين، إلا أن يؤيد المنطوق الآخر ما هو أقوى من دليل الخطاب.

الحديث السادس و العشرون: موثق حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: يريد بذلك الطلاق قال الوالد العلامة طاب ثراه: يمكن أن يكون متعلقا بقوله "اعتدى" لعدم

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨١

بِذَلِكَ الطَّلَاقِ وَ يُشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الطَّلَاقُ أَنْ يَقُولَ لَهَا ائْتَدِي أَوْ يَقُولَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الطَّاطِرِيِّ " قَالَ الَّذِي أُجْمِعَ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ ائْتَدِي وَ ذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ لِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ كَيْفَ يُشْهَدُ عَلَى قَوْلِهِ ائْتَدِي قَالَ يَقُولُ اشْهَدُوا ائْتَدِي قَالَ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ هَذَا غَلَطٌ لَيْسَ الطَّلَاقُ إِلَّا كَمَا رَوَى بُكَيْرُ بْنُ أَعْيَنَ أَنْ يَقُولَ

صراحته في الطلاق، أو الجملتين معا، لأن لفظ " طالق " أيضا لا يعتبر بدون إرادته الطلاق، كما لو قصد به الرخصه إلى بيت أبيه أو إلى الحمام مثلا، أو وقع منه سهوا أو نائما أو غضبان أو مكرها فلا يقع.

الحديث السابع و العشرون: حسن.

الحديث الثامن و العشرون: موثق موقوف.

و المشهور عدم وقوع الطلاق بقوله "اعتدى" و ذهب ابن الجنيدي إلى الوقوع إذا نوى به الطلاق، و قوى الشهيد الثاني رحمه الله مذهبه و قال: لا يمكن حمل الأخبار على التقية، لاشتمال بعضها على ما يخالف مذهب العامه.

قوله: قال الحسن بن سماعة في الكافي هكذا: قال ابن سماعة: غلط محمد بن أبي حمزه أن يقول: اشهدوا اعتدى، قال الحسن بن سماعة: ينبغي أن يجيء بالشهود إلى حجلتها، أو يذهب

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨٢

لَهَا وَهِيَ طَاهِرٌ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ أَنْتِ طَالِقٌ وَ يُشْهَدُ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ وَ كُلَّ مَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ مُلْغَى " .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَا تَضَمَّنُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا مِنْ قَوْلِهِمْ اعْتَدَى يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى وَجْهِ لَأ

يُنَافِي الصَّحِيحَ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ سَمَاعَةَ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ اِعْتَدَى إِنَّمَا يَكُونُ بِهِ اِعْتِبَارٌ إِذَا تَقَدَّمَ قَوْلُ الرَّجُلِ أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ يَقُولُ اِعْتَدَى لِأَنَّ قَوْلَهُ لَهَا اِعْتَدَى لَيْسَ لَهُ مَعْنَى لِأَنَّ لَهَا أَنْ تَقُولَ مِنْ أَى شَىْءٍ اِعْتَدْتُ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقُولَ لَهَا اِعْتَدَى لِأَنِّي قَدْ طَلَقْتُكَ فَلَا اِعْتِبَارَ بِالطَّلَاقِ لَأَنَّ بِهَذَا الْقَوْلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَوْلُ كَالْكَاشِفِ لَهَا عَنْ أَنَّهَ لَزِمَهَا حُكْمُ الطَّلَاقِ وَكَالْمُوجِبِ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَ لَوْ تَجَرَّدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَفْظُ الطَّلَاقِ لَمَا كَانَ بِهِ اِعْتِبَارٌ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ سَمَاعَةَ

بها إلى الشهود إلى منازلهم، وهذا المحال الذى لا يكون و لم يوجب الله عز و جل على العباد، قال الحسن: و ليس الطلاق إلا كما روى بكير بن أعين. إلى آخر ما فى المتن.

و لا يخفى أن استدلاله إنما يتم لو كان لفظ الطلاق منحصرًا فى قوله "اعتدى" و لعل الشيخ لو هنيه أسقطه.

و روى الكليني فى الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام قال: الطلاق للعهده أن يطلق الرجل امرأته عند كل طهر يرسل إليها إن اعتدى فإن فلانا طلقك، قال: و هو أملكك برجعته ما لم تنقض عدتها.

و فى الموثق عن ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: يرسل إليها فيقول الرسول: اعتدى فإن فلانا قد فارقك، قال ابن سماعه: و إنما معنى قول الرسول "اعتدى فإن فلانا فارقك" معنى الطلاق أنه لا تكون فرقه إلا بطلاق. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨٣

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ

عَلِيٌّ ع فِي الرَّجُلِ يُقَالُ لَهُ أ طَلَّقَتْ امْرَأَتَكَ فَيَقُولُ نَعَمْ قَالَ قَالَ قَدْ طَلَّقَهَا حِينَئِذٍ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

و الظاهر أن ابن سماعه حمل الخبرين على أن المراد أخبار الزوجه بعد إيقاع الطلاق به لتعتد، و مراده أن المراد بقوله "فارقك" طلقك، إذ الفرقة لا تكون إلا بالطلاق، فهو إخبار عن طلاق سابق لا إنشاء للطلاق، و كلامه في الخبرين موجه، بل ظاهرهما ذلك، لكن سائر الأخبار يأبى عن هذا، و ظاهر كلام الطاطرى أن وقوع الطلاق بقولهم "اعتدى" إجماعى، مع أن خلافه بين الأصحاب كالإجماع، و هذا مما يرشدك إلى حقيقه الإجماعات.

الحديث التاسع و العشرون: ضعيف على المشهور.

قوله: فيقول نعم ذهب الشيخ و أتباعه و المحقق و جماعه إلى أن الطلاق يقع به إنشاء، و ذهب العلامة و جماعه إلى العدم. و أما الحكم بوقوعه إقراراً، فلا شبهه فيه إذا لم يعلم انتفاء الطلاق سابقاً. و لو ادعى إرادته الإنشاء فالظاهر قبول قوله، كما ذكره الشهيد الثانى رحمه الله.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: حمل على ما إذا أراد به الإنشاء، و يدل على الجواز بقوله "طلقت" بالطريق الأولى، و اختلف فيهما، و الأحوط الترك و إن كان الأشهر الجواز، و الضعف منجبر بعمل الأصحاب.

الحديث الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨٤

عَلِيٌّ ع قَالَ كُلُّ طَلَّاقٍ بِكُلِّ لِسَانٍ فَهُوَ طَلَّاقٌ.

[الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى أَوْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع رَجُلٌ كَتَبَ بِطَلَّاقِ امْرَأَتِهِ أَوْ بَعَثَ غُلَامَهُ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَمَحَاهُ فَقَالَ لَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَّاقٍ وَ لَا عِتَاقٍ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ اكْتُبْ يَا فُلَانُ إِلَى امْرَأَتِي بِطَلَّاقِهَا أَوْ اكْتُبْ إِلَى عَبْدِي

و المشهور عدم الاكتفاء بغير العربية إلا مع العجز، و ذهب الشيخ فى النهايه و جماعه إلى الاجتزاء بغيرها من اللغات، و لا خلاف فى الاجتزاء مع العجز.

الحديث الحادى و الثلاثون: حسن.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

و اتفق الأصحاب على عدم وقوع الطلاق بالكتابة للحاضر القادر على اللفظ.

و اختلفوا فى وقوعه من الغائب، فذهب الأكثر و منهم الشيخ فى المبسوط و الخلاف مدعيا فيه الإجماع إلى عدم وقوعه، و ذهب الشيخ فى النهايه و أتباعه إلى وقوعه من الغائب، لصحيحه أبى حمزه الثمالى. و أوجب بحمله على المضطر و يكون لفظه "أو" للتفصيل لا للتخيير. و أورد عليه الشهيد الثانى رحمه الله أن الروايه صريحه فى أن المطلق يقدر على التلفظ، فلا وجه لحمله على حاله الاضطرار.

و هذا الإيراد مدفوع، لأن كون هذا المطلق قادرا لا ينافى التعميم، و التفصيل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨٥

بِعْتَقِهِ يَكُونُ ذَلِكُ طَلَاقًا أَوْ عِتْقًا فَقَالَ لَا يَكُونُ طَلَاقًا وَلَا عِتْقًا حَتَّى يَنْطِقَ بِهِ لِسَانُهُ أَوْ يَخْطُهُ بِيَدِهِ وَ هُوَ يُرِيدُ بِهِ الطَّلَاقَ أَوْ الْعِتْقَ وَ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْهُ بِالْأَهْلِ وَالشُّهُودِ وَ يَكُونُ غَائِبًا عَنْ أَهْلِهِ.

وَ الْوَكَالَهَ فِي الطَّلَاقِ

صَحِيحُهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٣]

٣٣ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ إِلَى رَجُلٍ فَقَالَ اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ أَمْرَ فُلَانَةٍ إِلَى فُلَانٍ فَيُطَلِّقُهَا أَوْ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ يَجْعَلُ أَمْرَ امْرَأَتِهِ إِلَى رَجُلٍ فَقَالَ اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ أَمْرَ فُلَانَةٍ إِلَى فُلَانٍ فَيُطَلِّقُهَا أَوْ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي هِلْمَالِ الرَّازِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ وَكَلَّ رَجُلًا بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ إِذَا حَاضَتْ وَ طَهُرَتْ

في الجواب في الحديث للقادر والمضطر، إذ حاصل الجواب أن الطلاق لا يكون إلا بأحد الأمرين في أحد الشخصين، وهذا ليس بأحدهما فلا يكون صحيحا فتدبر.

قوله عليه السلام: و يكون ذلك أى: الطلاق من الغائب لعدم علمه بحيضها كما سيأتى.

" و يكون غائبا " أى: حال كونه غائبا.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨٦

وَ خَرَجَ الرَّجُلُ فَبَدَأَ لَهُ فَأَشْهَدَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ مَا كَانَ أَمْرَهُ بِهِ وَ أَنَّهُ قَدْ بَدَأَ لَهُ فِي ذَلِكَ قَالَ فَلْيُعْلَمِ أَهْلُهُ وَ لِيُعْلَمِ الْوَكِيلَ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع

فِي رَجُلٍ جَعَلَ طَلَّاقَ امْرَأَتِهِ بِيَدِ رَجُلَيْنِ فَطَلَّقَ أَحَدُهُمَا وَابَى الْآخَرَ فَأَبَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ أَنْ يُجِيزَ ذَلِكَ حَتَّى يَجْتَمِعَا جَمِيعًا عَلَى الطَّلَاقِ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْعَعِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ جَعَلَ طَلَّاقَ امْرَأَتِهِ بِيَدِ رَجُلَيْنِ فَطَلَّقَ أَحَدُهُمَا وَابَى الْآخَرَ فَأَبَى عَلِيُّ عَ أَنْ يُجِيزَ ذَلِكَ حَتَّى يَجْتَمِعَا عَلَى الطَّلَاقِ جَمِيعًا.

[الحديث ٣٨]

٣٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعًا

و إعلام الأهل لثلاث تتزوج بطلاق المعزول احتياطا، و ظاهره عدم انعزال الوكيل بدون الإعلام، كما هو المشهور و إن لم يكن صريحا فيه.

الحديث السادس و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

الحديث السابع و الثلاثون: ضعيف.

و هذا الخبر و سابقه محمولان على ما إذا و كليهما بشرط الاجتماع، فلو و كل منهما على الانفراد و الاستقلال كان طلاق كل منهما ماضيا.

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق كالصحيح.

و لا خلاف بين الأصحاب في جواز التوكيل في الطلاق للغائب، و المشهور

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨٧

عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا تَجُوزُ الْوَكَاةُ فِي الطَّلَاقِ.

فَلَمَّا يُتَابَى الْأَخْبَارَ الْأَوَّلَةَ لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ نَحْمِلُهُ عَلَى الْحَالِ الَّتِي يَكُونُ الرَّجُلُ فِيهَا حَاضِرًا غَائِبًا عَنْ بَلَدِهِ وَ أَنَّهُ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَا فَلَا تَجُوزُ وَ كَالَّتِهِ فِي الطَّلَاقِ وَ الْأَخْبَارُ الْأَوَّلَةُ فِي تَجْوِيزِ الْوَكَاةِ مُخْتَصَّةٌ بِحَالِ الْغَيْبِ وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْأَخْبَارِ وَ قَالَ ابْنُ سَمَاعَةَ إِنَّ الْعَمَلَ عَلَى الْخَبْرِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الْوَكَاةُ فِي الطَّلَاقِ وَ لَمْ يُفْصَلْ وَ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَى

[الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْيَقْطِينِيِّ قَالَ بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَاعُ رِزْمَ ثِيَابٍ وَغِلْمَانًا وَحَجَّهَ لِي وَحَجَّهَ لِأَخِي مُوسَى بْنِ عُبَيْدٍ وَحَجَّهَ لِيُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَأَمَرْنَا أَنْ نَحْجِّجَ عَنْهُ فَكَانَتْ بَيْنَنَا مِائَةٌ دِينَارٍ أَثْلَاثًا فِيمَا بَيْنَنَا فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أُعْبِيَ الثِّيَابَ رَأَيْتُ فِي أَضْعَافِ الثِّيَابِ طِينًا فَقُلْتُ لِلرَّسُولِ مَا هَذَا فَقَالَ لَيْسَ يُوجِبُهُ بِمَتَاعٍ إِلَّا جَعَلَ فِيهِ طِينًا مِنْ قَبْرِ الْحُسَيْنِ ع ثُمَّ قَالَ الرَّسُولُ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ ع هُوَ أَمَانٌ بِإِذْنِ اللَّهِ وَآمَرْنَا بِالْمَالِ بِأُمُورٍ مِنْ صِلَمِهِ أَهْلِ بَيْتِهِ وَقَوْمٍ مَحَاوِجٍ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ وَآمَرَ بِدَفْعِ ثَلَاثِمِائَةٍ

جوازه للحاضر أيضا، و ذهب الشيخ و أتباعه إلى المنع فيه، و على قول الشيخ يتحقق بمفارقة مجلس الطلاق و إن كان في البلد، كما ذكره الشهيد الثاني رحمه الله. و ظاهر كلامه هنا الغيبة عن البلد.

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

و قال في القاموس: الرزمه بالكسر ما شد في ثوب واحد و يفتح و رزم الثياب ترزيما شدها. انتهى.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨٨

دِينَارٍ إِلَى رُحْمِ امْرَأَةٍ كَانَتْ لَهُ وَ أَمَرَنِي أَنْ أُطَلِّقَهَا عَنْهُ وَ أُمَّتَعَهَا بِهَذَا الْمَالِ وَ أَمَرَنِي أَنْ أُشْهَدَ عَلَى طَلَّاقِهَا صَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى وَ آخَرَ نَسَى مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى اسْمَهُ.

وَ جَمِيعَ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ بِهَا مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ أَنْتَ خَلِيَّةٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ وَ قَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٠]

٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ

سَأَلَتْ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ مِنِّي خَلِيَّةٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ بَتَّةٌ أَوْ حَرَامٌ فَقَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ

و قال فى النهايه: لا يؤبه له، أى: لا يحتفل به لحقارته.

و يدل الخبر على جواز التوكيل فى الطلاق و استحباب التمتع، و اشتراط إسهاد العدلين فى الطلاق، و عداله صفوان بل اليقطينى، و استحباب جعل التربه بين الأمتع لحفظها، و أنه لا ينافى احترامها.

قوله: حبلك على غاربك قال فى مجمع البحرين: هو منبئ عن التخليه، لأن الناقه إذا أرسلت يلقى حبلا على غاربها، و هو ما بين العنق و السنام، يعنى: أنت مرسله من حبلى النكاح، أو من حبلى الحياء.

الحديث الأربعون: حسن.

قوله: أنت منى خليه قال فى النهايه: فى حديث ابن عمر " الخليه ثلاث " كان الرجل فى الجاهليه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٨٩

[الحديث ٤١]

٤١ وَ عَنْهُ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ وَ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ مِنِّي بَائِنٌ أَوْ أَنْتِ مِنِّي بَرِيَّةٌ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ .

[الحديث ٤٢]

٤٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ فَقَالَ لِي لَوْ كَانَ لِي عَلَيْهِ سُلْطَانٌ لَأَوْجَعْتُ رَأْسَهُ وَ قُلْتُ لَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ أَحَلَّهَا لَكَ فَمَا حَرَمَهَا عَلَيْكَ إِنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيَّ أَنَّهُ كَذَبَ فَرَعَمَ أَنَّ مَا أَحَلَّ اللَّهُ حَرَامٌ وَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَ لَا كَفَّارَةٌ فَقُلْتُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ

يقول لزوجته: أنت خليه، فكانت تطلق منه، و هى فى الإسلام من كنيات الطلاق، فإذا نوى بها الطلاق وقع، يقال: رجل خلى لا زوجه له، و امرأه خليه لا زوج لها.

" أو برية " أى: من الزوج " أو بته " أى: منقطع من النكاح أو الزوج.

و قال فى المسالك: " بته " أى مقطوعه الوصله، و تنكير البته جوزه الفراء، و الأ-كثر على أنه لا- يستعمل إلا معرفا باللام. و قال الجوهري: لا أفعله بته، أى لا أفعله البته لكل أمر لا رجعه فيه، و نصب على المصدر.

الحديث الحادى و الأربعون: موثق.

الحديث الثانى و الأربعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: على أنه كذب.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩٠

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ فَبَجَلٍ فِيهِ الْكُفَّارَةَ فَقَالَ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيَّ جَارِيَتَهُ مَا رِيَهُ وَ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا فَإِنَّمَا جَعَلَ عَلَيْهِ
الْكَفَّارَةَ فِي الْحَلْفِ

وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ فِي التَّحْرِيمِ.

وَأَمَّا الَّذِي ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ تَفْصِيلِ طَلَاقِ الْعِدَّةِ فَقَدْ قَدَّمَ أَيْضًا فِيمَا تَقَدَّمَ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٤٣]

٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الطَّلَاقِ الَّذِي لَمَّا تَحَلَّلَ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَقَالَ أَخْبِرُكَ بِمَا صَيَّغْتُ أَنَا بِأَمْرَاهُ كَانَتْ عِنْدِي فَأَرَدْتُ أَنْ أُطَلِّقَهَا فَتَرَكْتُهَا حَتَّى إِذَا طَمِثَتْ وَ طَهَّرْتُ طَلَّقْتُهَا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَ أَشْهَدْتُ عَلَى ذَلِكَ شَاهِدَيْنِ ثُمَّ تَرَكْتُهَا حَتَّى إِذَا كَادَتْ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا رَاجَعْتُهَا وَ دَخَلْتُ بِهَا وَ تَرَكْتُهَا حَتَّى طَمِثَتْ وَ طَهَّرْتُ طَلَّقْتُهَا عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشَاهِدَيْنِ ثُمَّ تَرَكْتُهَا حَتَّى إِذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا رَاجَعْتُهَا وَ دَخَلْتُ بِهَا حَتَّى إِذَا طَمِثَتْ وَ طَهَّرْتُ طَلَّقْتُهَا عَلَى طَهْرٍ بِغَيْرِ جَمَاعٍ بِشُهُودٍ وَ إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ بِهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِي بِهَا حَاجَةٌ.

وَ أَمَّا الْمُرَاجَعَةُ فَلَا بُدَّ مِنْهَا لِمَنْ يُرِيدُ طَلَاقَ الْعِدَّةِ وَ الْأَشْهَادُ عَلَى الرَّجْعَةِ مُسْتَحَبٌّ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَرْطِهِ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

أى: أنه لما لم يكن من الصيغ التي وضعها الشارع للإنشاء فهو لا يصلح له، فيكون خبرا كذبا، أو أن إنشاء هذا الكلام يتضمن الإخبار بأنه من صيغ التحريم و الفراق و الاعتقاد به، و هو كذب على الله.

الحدِيث الثالث و الأربعون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩١

[الحدِيث ٤٤]

٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الَّذِي يُرَاجَعُ وَ لَمْ يُشْهَدْ قَالَ يُشْهَدُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَ لَا أَرَى بِالَّذِي صَنَعَ بَأْسًا.

[الحدِيث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ يُشْهَدُ رَجُلَيْنِ إِذَا طَلَّقَ وَ إِذَا رَاجَعَ فَإِنْ جَهَلَ فَعَشِيَّتُهَا فَيُشْهَدُ الْآنَ عَلَى مَا صَيَّغَ وَ هِيَ امْرَأَتُهُ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يُشْهَدْ حِينَ طَلَّقَ فَلَيْسَ طَلَّاقَهُ بِشَيْءٍ.

[الحدِيث ٤٦]

٤٦ وَعَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أَدَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ بِغَيْرِ شُهُودٍ وَإِنَّ الرَّجْعَةَ بِغَيْرِ شُهُودٍ رَجْعَةٌ وَ لَكِنْ لِيُشْهَدَ بَعْدُ فَهُوَ أَفْضَلُ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ

الحديث الرابع و الأربعون: حسن.

الحديث الخامس و الأربعون: مجهول.

قوله عليه السلام: فيشهد قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يدل على استحباب الإشهاد، أو إرشادي، أو للتقيه.

الحديث السادس و الأربعون: حسن.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩٢

ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ طَلِيقًا صَاحِبًا يَعْنِي عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَ أَشْهَدَ لَهَا شُهُودًا عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ أَنْكَرَ الزَّوْجُ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنَّ انْكَارَهُ لِلطَّلَاقِ رَجْعَةٌ لَهَا وَ إِنْ كَانَ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ شَهَادَةِ الشُّهُودِ بَعْدَ مَا يُسْتَحْلَفُ أَنْ يَنْكَارَهُ لِلطَّلَاقِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ

و قال في الشرائع: لو ادعت انقضاء العدة و ادعى الرجعة قبل ذلك، فالقول قول المرأة. و لو راجعها فادعت بعد الرجعة انقضاء العدة قبل الرجعة، فالقول قول الزوج، إذ الأصل صحة الرجعة.

قوله عليه السلام: بعد ما يستحلف قال بعض الفضلاء: أي بعد ما تحلف المرأة، و هنا توجه الحلف على المدعيه، و له نظائر في كلام أصحاب العصمة، و ما اشتهر في كتب العامة و كتب بعض المتأخرين من توجه الحلف دائما على المنكر إلا

فى مسأله القسامه باطل قطعاً. انتهى.

و لا يخفى عدم خروجه من قواعد الأصحاب، إذ قوله عليه السلام " بعد ما يستحلف " فى بعض النسخ بالياء، فهو على صيغه المعلوم، و فى بعضها بالتاء فهو على بناء المجهول، أى: لو ثبت الطلاق بالشهود، فادعى الزوج أنه كان إنكاره للطلاق قبل انقضاء العده ليكون رجعه و أنكرت المرأة، فالقول قولها بعد أن تستحلف كما هو المشهور. و ربما يحمل على اليمين المردوده، و لا ضروره تدعو إليه، و ظاهر الأصحاب الاتفاق على أن إنكار الطلاق رجعه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩٣

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الْمَرْزُوبَانِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ فَقَدْ خَلَيْتُ سَبِيلَكَ ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ ثُمَّ غَابَ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا حَتَّى مَضَتْ لِذَلِكَ أَشْهُرٌ بَعْدَ الْعِدَّةِ أَوْ أَكْثَرَ فَكَيْفَ تَأْمُرُهُ قَالَ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهِ فَهِيَ زَوْجَتُهُ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ أَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا سِرًّا مِنْهَا وَ اسْتَكْتَمَ ذَلِكَ الشُّهُودَ فَلَمْ تَعْلَمْ الْمَرْأَةُ بِالرَّجْعَةِ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا قَالَ تَخَيَّرِ الْمَرْأَةُ فَإِنْ شَاءَتْ زَوْجَهَا وَ إِنْ شَاءَتْ غَيْرَ ذَلِكَ فَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ أَنْ تَعْلَمَ بِالرَّجْعَةِ الَّتِي أَشْهَدَ عَلَيْهَا زَوْجَهَا فَلَيْسَ لِلذِّي

الحديث الثامن و الأربعون: حسن.

و يدل على أن " اعتدى " طلاق، و يمكن حمله على أنه قال ذلك بعد الطلاق.

قوله عليه السلام: بعد العده يمكن أن يقرأ بتشديد الدال، و يؤيده ما فى بعض النسخ: بعده العده.

الحديث التاسع و الأربعون: حسن.

قوله عليه السلام: فإن تزوجت قبل أن تعلم لعل المراد إذا لم تثبت الرجعه، إذ لم أر قائلًا باشتراط علم الزوجه فى تحقق الرجعه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩٤

طَلَّقَهَا عَلَيْهَا سَبِيلٌ وَ زَوْجَهَا الْأَخِيرَ أَحَقُّ بِهَا.

[الحديث ٥٠]

٥٠ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحْمَدِ هَمَّاعٍ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَهُ ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَمْضِيَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمًا ثُمَّ يُرَاجِعُهَا فِي مَجْلِسٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ فِي آخِرِ الثَّلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَيْضًا قَالَ فَقَالَ إِذَا تَحَلَّلَ الرَّجَعُ اعْتَدْتُ بِالتَّطْلِيقِ الْأَخِيرِ وَإِذَا طَلَّقَ بِغَيْرِ رَجَعِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَاقٌ.

وَ الرَّجَعُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْمَوَاقِعِ لِمَنْ يُرِيدُ طَلَاقَ الثَّانِي لِلْعَدَّةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥١]

٥١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَ أَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ فِي قَبْلِ عِدَّتِهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا حَتَّى تَنْفَضِيَ عِدَّتُهَا

الحديث الخمسون: مرسل كالموثق.

قوله عليه السلام: اعتدت أي: عدها طلاقا لا أنه يلزمها العده.

الحديث الحادي و الخمسون: حسن موثق.

و الظاهر " عن بكير " كما في الكافي، فيكون حسنا.

قوله عليه السلام: حتى تنفضى عدتها أي: و يتزوجها بعد ذلك، و هذا رد على العامة القائلين بتعدد الطلاق من غير

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩٥

إِلَّا أَنْ يُرَاجِعَهَا.

[الحديث ٥٢]

٥٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفُضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَ وَ قَالَ لَا تُطَلِّقُ التَّطْلِيقَةَ الْأُخْرَى حَتَّى يَمَسَّهَا.

[الحديث ٥٣]

٥٣ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيِّدِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُرَاجَعَةُ فِي الْجَمَاعِ وَ إِلَّا فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ

رجعه، و لا يدل على اشتراط مواقعه فى الرجعه بوجه.

الحديث الثانى و الخمسون: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: لا يطلق يمكن حمله على الاستحباب.

و قال بعض الأفاضل: يعنى أن كان غرضه من الرجعه أن يطلقها تطليقه أخرى حتى تبين منه، فلا تتم مراجعتها، و لا يصح طلاقها بعد المراجعة، و لا يحسب من الثلاث حتى يمسهها. و إن كان غرضه من الرجعه أن تكون فى حبالته و له فيها حابه ثم بدا له أن يطلقها، فلا حابه إلى المس و يصح طلاقها و يحسب من الثلاث، و بهذا التأويل تتوافق الأخبار المختلفه بحسب الظاهر.

الحديث الثالث و الخمسون: حسن موثق.

و يدل على ما ذهب إليه ابن أبى عقيل من اشتراط الجماع بعد الرجعه فى الطلاق ثانيا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩٦

[الحديث ٥٤]

٥٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ ع فِي رَجُلٍ أَظْهَرَ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ وَ أَشْهَدَ عَلَيْهِ وَ أَسْرَرَ رَجْعَتَهَا ثُمَّ خَرَجَ فَلَمَّا رَجَعَ وَجَدَهَا قَدْ تَزَوَّجَتْ قَالَ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَسْرَرَ رَجْعَتَهَا وَ أَظْهَرَ طَلَاقَهَا.

[الحديث ٥٥]

٥٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِي عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجْعَةُ بِغَيْرِ جَمَاعٍ تَكُونُ رَجْعَةً قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجْعَةِ بِغَيْرِ جَمَاعٍ تَكُونُ رَجْعَةً قَالَ نَعَمْ.

فَهَذَا إِنْ لَمْ يَنْفَيْ إِنْ مَا قَدْ مَنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَوَاقِعَ شَرْطٌ فِي الرَّجْعَةِ لِمَنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا أَنَّهُ تَكُونُ رَجْعَةً مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَ يَحْجُوزُ بَعْدَ ذَلِكَ لَهُ الطَّلَاقُ وَ نَحْنُ إِنَّمَا اعْتَبَرْنَا الْمَوَاقِعَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلَّقَ تَطْلِيقَهُ أُخْرَى فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرُدَّ ذَلِكَ فَلَيْسَ الْوَطْءُ شَرْطًا لَهُ وَ تَحْصُلُ الْمُرَاجَعَةُ بِدُونِ ذَلِكَ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُعْوَدُ إِلَى أَنْ يَمْلِكَ

الحديث الرابع و الخمسون: موقوف.

قوله عليه السلام: لا حق له عليها لعل المراد ظاهرا لعدم إمكان إثباته، و الأظهر الحمل على التقيه بقربنه الرواه.

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح.

الحديث السادس و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩٧

الْعُقْدَ أَلَا تَرَى أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ أَدْنَى مَا يَكُونُ بِهِ الرَّجْعَةُ الْقَبْلَهُ أَوْ الْإِنْكَارُ لِلطَّلَاقِ وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ بِكَافٍ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلَّقَ ثَانِيًا
وَ لَا يُنَافَى الَّذِي قَدَّمْنَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٧]

٥٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَّاضٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُشَلِّمٍ قَالَا سَأَلْنَا
أَيَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا وَ لَمْ يُجَامِعْ ثُمَّ طَلَّقَ فِي طَهْرِ آخِرِ عَالِي السُّنَّةِ أَوْ تَثَبَّتِ التَّطْلِيقَةُ الثَّانِيَةَ بِغَيْرِ
جَمَاعٍ قَالَ نَعَمْ إِذَا هُوَ أَشْهَدَ عَلَى الرَّجْعَةِ وَ لَمْ يُجَامِعْ كَانَتِ التَّطْلِيقَةُ ثَانِيَةً.

[الحديث ٥٨]

٥٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بِشَاهِدَيْنِ ثُمَّ رَاجَعَهَا وَ لَمْ يُجَامِعْهَا بَعْدَ
الرَّجْعَةِ حَتَّى طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا عَلَى طَهْرِ بِشَاهِدَيْنِ أَوْ تَقَعَّ عَلَيْهَا التَّطْلِيقَةُ الثَّانِيَةَ وَ قَدْ رَاجَعَهَا وَ لَمْ يُجَامِعْهَا قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ مُشَافَهَةً عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى
طَهْرِ ثُمَّ سَافَرَ وَ أَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا فَلَمَّا قَدِمَ طَلَّقَهَا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ أَوْ يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ قَالَ نَعَمْ قَدْ جَازَ طَلَّاقُهَا.

لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا أَنَّ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَى تَطْلِيقَهُ لِأَنَّ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ أُخْرَى لِلْعِدَّةِ فَأَمَّا إِنْ يُطَلَّقُهَا طَلَّاقَ السُّنَّةِ فَإِنَّ
ذَلِكَ جَائِزٌ وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ مَا رَوَاهُ

الحديث السابع و الخمسون: صحيح.

الحديث الثامن و الخمسون: صحيح.

الحديث التاسع و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩٨

[الحديث ٦٠]

٦٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الَّذِي يُطَلَّقُ ثُمَّ يُرَاجِعُ ثُمَّ يُطَلَّقُ فَلَمَّا يَكُونُ فِيمَا بَيْنَ الطَّلَاقِ وَ الطَّلَاقِ جَمَاعٌ فَتِلْكَ تَحِلُّ لَهُ قَبْلَ أَنْ تَزَوَّجَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ الَّتِي لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ هِيَ الَّتِي يُجَامِعُ فِيمَا بَيْنَ الطَّلَاقِ وَ الطَّلَاقِ.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ كَيْفَ يُمَكِّنُكُمْ مَعَ أَنَّ الْأَخْيَارَ كُلَّهَا عَلَى عُمومِهَا وَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَفْصِيلٌ عَلَى مَا قُلْتُمُوهُ مِثْلَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦١]

٦١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْبِرَةِ عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ أَطْنَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَوْ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَهُ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا الثَّانِيَةَ قَبْلَ أَنْ يُرَاجِعَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الثَّانِي حَتَّى يُرَاجِعَ وَ يُجَامِعَ.

ثُمَّ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْيَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَخْصَّ هَذِهِ الْأَخْيَارَ بِالْخَبَرِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ مُفْصَلًا لِأَنَّا إِن لَمْ نَفْعَلْ ذَلِكَ أَبْطَلْنَا حُكْمَ الْخَبَرِ الْمُفْصَلِ أَصْلًا وَ أَبْطَلْنَا أَيْضًا حُكْمَ الْأَخْيَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي تَضَمَّنَتْ جَوَازَ الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةِ الْمَوَاقِعِ وَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ نَكُونُ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ كُلِّهَا قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حَائِضٌ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا غَيْرَ غَائِبٍ عَنْهَا لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الستون: مختلف فيه.

و يدل على مذهب ابن بكير.

الحديث الحادى و الستون: مختلف فيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٩٩

[الحديث ٦٢]

٦٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالِ الطَّلَاقُ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ بَاطِلٌ قُلْتُ فَالرَّجُلُ يُطَلِّقُ ثَلَاثًا فِي مَقْعَدٍ قَالَ يُرَدُّ إِلَى السُّنَّةِ.

[الحدِيث ٦٣]

٦٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ الطَّلَاقُ لِغَيْرِ السُّنَّةِ بَاطِلٌ.

[الحدِيث ٦٤]

٦٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عِ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا إِنَّمَا الطَّلَاقُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ فَمَنْ خَالَفَ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَاقٌ وَإِنَّ ابْنَ عَمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَهِيَ حَائِضٌ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ يَنْكِحَهَا وَ لَا يَعْتَدُ بِالطَّلَاقِ قَالَ وَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيِّ عِ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي فَقَالَ أَلَيْكَ بَيْنَهُ قَالَ لَا فَقَالَ اعْزُبْ

الحدِيث الثاني و الستون: مجهول كالصحيح.

الحدِيث الثالث و الستون: ضعيف.

الحدِيث الرابع و الستون: حسن.

قوله عليه السلام: أعزب.

أى: أبعد عنى زجرا منه على إيقاعه طلاقا باطلا، فأظهر فيه الحكم كناية.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٠٠

[الحدِيث ٦٥]

٦٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ بُكَيْرٍ وَ فُضَيْلٍ وَ يَزِيدَ وَ إِسْمَاعِيلَ الْمَازَرَقِيَّ وَ مَعْمَرَ بْنَ يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ أَنَّهُمَا قَالَا- إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ فِي دَمِ النَّفَاسِ أَوْ طَلَّقَهَا بَعِيدًا مَا يَمْسُهَا فَلَيْسَ طَلَّاقَهُ إِيَّاهَا بِطَلَّاقٍ وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي اسْتِيقْبَالِ عِدَّتِهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَ لَمْ يُشْهَدْ عَلَى ذَلِكَ رَجُلَيْنِ عِدَّتَيْنِ فَلَيْسَ طَلَّاقَهُ إِيَّاهَا بِطَلَّاقٍ.

[الحدِيث ٦٦]

٦٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ بُكَيْرٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كُتِبَ طَلَاقٌ لِغَيْرِ الْعِدَّةِ فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ أَوْ يُطَلَّقُهَا وَ هِيَ حَائِضٌ أَوْ فِي دَمِ نَفَاسَتِهَا أَوْ بَعْدَ مَا يَغْشَاهَا قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ فَلَيْسَ طَلَاقُهُ بِطَلَاقٍ فَإِنْ طَلَّقَهَا لِلْعِدَّةِ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ فَلَيْسَ الْفُضْلُ عَلَى الْوَاحِدَةِ بِطَلَاقٍ وَ إِنْ طَلَّقَهَا لِلْعِدَّةِ بِغَيْرِ شَاهِدِي عَدْلِ فَلَيْسَ طَلَاقُهُ بِطَلَاقٍ وَ لَا يُجْزِي فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي طَهْرِ قَدْرِهَا فِيهِ أَوْ طَلَّقَهَا

قال في القاموس: عزب الشيء بعد و غاب.

الحديث الخامس و الستون: حسن الفضلاء.

الحديث السادس و الستون: حسن.

قوله عليه السلام: لغير العدة أى: فى طهر المواقعه و الحيض، كما فسر به قوله تعالى " فَطَلَّقُوهُنَّ لِأَعْدَتِهِنَّ "

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٠١

وَ لَمْ يُشْهَدْ لَمْ يَقَعِ طَلَاقُهُ وَ هَذَا مِمَّا قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِيهِ وَ يَزِيدُهُ تَأْكِيدًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٧]

٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ سَمِعَتْ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا وَ جَحَدَ ذَلِكَ أَوْ تَقِيمَ مَعَهُ قَالَ نَعَمْ فَإِنَّ طَلَاقَهُ بِغَيْرِ شُهُودٍ لَيْسَ بِطَلَاقٍ وَ الطَّلَاقُ لِغَيْرِ الْعِدَّةِ لَيْسَ بِطَلَاقٍ وَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ فَيُطَلِّقَهَا بِغَيْرِ شُهُودٍ وَ لِغَيْرِ الْعِدَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا.

[الحديث ٦٨]

٦٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

أو المراد ليس طلاقا كاملا. و فى الكافى " أن يطلقها" و هو يؤيد الأول، و فى بعض نسخ الكافى: لغير السنه.

الحديث السابع و الستون: مجهول كالموثق.

قوله عليه السلام: لغير العده أى: فى الحيض، أو طهر المواقعه.

قوله عليه السلام: التى أمر الله حيث قال: "فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ".

الحديث الثامن و الستون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٠٢

قَالَ مَنْ طَلَّقَ بِغَيْرِ شُهُودٍ فَلَيْسَ بِشَىْءٍ .

[الحديث ٦٩]

٦٩ وَ عَنْهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ قَدِيمَ رَجُلٍ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عِ بِالْكُوفَةِ فَقَالَ إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي بَعِيدَ مَا طَهَّرْتُ مِنْ مَحِيضَتِهَا قَبْلَ أَنْ أُجَامِعَهَا فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عِ أَشْهَدَتْ رَجُلَيْنِ ذَوَى عَدْلٍ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَقَالَ لَا فَقَالَ أَذْهَبَ فَإِنَّ طَلَّاقَكَ لَيْسَ بِشَىْءٍ .

[الحديث ٧٠]

٧٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عِ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بَعِيدَ مَا غَشِيَهَا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ قَالَ لَيْسَ هَذَا طَلَّاقًا فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ كَيْفَ طَلَّاقُ السُّنَّةِ فَقَالَ يُطَلِّقُهَا إِذَا طَهَّرْتُ مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ أَنْ يَغْشَاهَا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِي كِتَابِهِ فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ رُدَّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ فَقُلْتُ لَهُ فَإِنَّهُ طَلَّقَ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشَاهِدَيْنِ وَ امْرَأَتَيْنِ فَقَالَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ وَ قَدْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ مَعَ غَيْرِهِنَّ فِي الدَّمِ إِذَا حَضَرَ نَهْ فَقُلْتُ فَإِنْ أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ نَاصِبَيْنِ عَلَى الطَّلَاقِ أَيْ كُونَ طَلَّاقًا فَقَالَ مَنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ أُجِيزَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى الطَّلَاقِ بَعْدَ أَنْ تَعْرِفَ مِنْهُ خَيْرًا.

الحديث التاسع و الستون: ضعيف.

قوله: من حيضها فى الكافى من محيضاها.

الحديث السبعون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٠٣

[الحديث ٧١]

٧١ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَهَّرَتْ امْرَأَتَهُ مِنْ حَيْضِهَا فَقَالَ فَلَأَنَّهُ طَالِقٌ وَ قَوْمٌ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُ وَ لَمْ يَقُلْ اشْهَدُوا أَيْ قَعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا قَالَ نَعَمْ هَذِهِ شَهَادَةٌ أَ فَتَرَكَ مُعَلِّقَهُ

قوله عليه السلام: من ولد على الفطره المشهور اعتبار العدالة، و ذهب الشيخ فى النهايه و جماعه إلى الاكتفاء بالإسلام، و استدل بهذا الخبر، و أجيب بأن قوله عليه السلام " أن تعرف منه خيرا " يمنع. و أورد الشهيد الثانى رحمه الله بأن الخير قد يعرف من المؤمن و غيره، و الظاهر أنه عليه السلام قال ذلك تقيه، أو اتقاء و أظهر الحق توريه، فإن المخالف لا خير فيه و لا

فى شىء من أعماله.

قال الوالد العلامة قدس سره: كأنه قال عليه السلام يشترط الإيمان و العداله، كما هو ظاهر الآيه " وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ " و الخطاب مع المؤمنين، فإنهم مسلمون و مولودون على الفطره، فما كان ينبغى السؤال عنه من أمثالكم، و الظاهر أن مراده بالناصب من كان على خلاف الحق، كما هو الشائع فى الأخبار.

الحديث الحادى و السبعون: مجهول.

قوله عليه السلام: أفتترك معلقه قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى لا ذات زوج و لا مطلقه، لأنها مطلقه فى الواقع، و هذا الكلام سبب لعدم رغبه الأزواج فيها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٠٤

[الحديث ٧٢]

٧٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ طَهَّرَتْ مِنْ مَحِيضَتِهَا فَجَاءَ إِلَى جَمَاعَةٍ فَقَالَ فَلَانَهُ طَالِقٌ أَيْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ وَ لَمْ يَقُلْ أَشْهَدُوا قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٧٣]

٧٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَهَّرَتْ امْرَأَتَهُ مِنْ حَيْضِهَا فَقَالَ فَلَانَهُ طَالِقٌ وَ قَوْمٌ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُ وَ لَمْ يَقُلْ لَهُمْ أَشْهَدُوا أَيْ يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا قَالَ نَعَمْ هَذِهِ شَهَادَةٌ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحْضَرَ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ وَ أَحْضَرَ امْرَأَتَيْنِ لَهُ وَ هُمَا طَاهِرَتَانِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُوا أَنَّ امْرَأَتِي هَاتَيْنِ طَالِقٌ وَ هُمَا طَاهِرَتَانِ أَيْ يَقَعُ الطَّلَاقُ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٧٥]

٧٥ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ

الحديث الثانى و السبعون: حسن.

و قال المسالك: أجمع الأصحاب على أن الإِشهاد شرط في صحه الطلاق.

و المعبر سماع الشاهدين لإنشاء الطلاق، سواء قال لهما اشهدا أم لا.

الحديث الثالث و السبعون: حسن.

الحديث الرابع و السبعون: حسن موثق.

الحديث الخامس و السبعون: حسن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٠٥

وَ أَشْهَدَ الْيَوْمَ رَجُلًا ثُمَّ مَكَثَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ أَشْهَدَ آخَرَ فَقَالَ إِنَّمَا أُمِرَ أَنْ يُشْهَدَا جَمِيعًا.

[الحديث ٧٦]

٧٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ تَفْرِيقِ الشَّاهِدَيْنِ فِي الطَّلَاقِ فَقَالَ نَعَمْ وَ تَعْتَدُ مِنْ أَوَّلِ الشَّاهِدَيْنِ وَ قَالَ لَا يَجُوزُ حَتَّى يُشْهَدَا جَمِيعًا.

فَلَا تَنَافَى بَيْنَ هَذَا الْخَبَرِ وَ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع حِينَ سَأَلَهُ عَنْ جَوَازِ تَفْرِيقِ الشَّاهِدَيْنِ فِي الطَّلَاقِ لَيْسَ فِي ظَاهِرِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْإِشْهَادِ أَوْ فِي الْإِسْتِشْهَادِ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِشْهَادِ وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ

الحديث السادس و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: و تعتد من أول الشاهدين أى: الشاهد الواحد كاف في الاعتداد، إذ لا يشترط الثبوت فيه.

قوله: في الاستشهاد أى: في أداء الشهادة.

قال الشهيد الثاني رحمه الله: و يؤيده قوله "تعتد من أول الشاهدين" لأنه يكون قد وقع بهما، فإذا شهد أولهما بوقت كان الآخر شاهدا به كذلك، و إن تأخر في الأداء.

و قوله: و لا يجوز حتى يشهدا جميعا "يجوز أن يريد به ما

ذكرناه من الإشاره إلى أن الشرط تحملهما الشهاده مجتمعين فى وقت واحد، فىكون ذلك استدراكا لما يتوهم من خلافه فى أول الكلام، وهذا هو الظاهر. و أن يريد أنه لا يثبت حتى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٠٦

[الحدِيث ٧٧]

٧٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الطَّلَاقِ فَقَالَ عَلَى طَهْرٍ وَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَقُولُ لَا يَكُونُ طَلَاقٌ إِلَّا بِالشُّهُودِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ إِنْ طَلَّقَهَا وَ لَمْ يُشْهَدْ ثُمَّ أَشْهَدَ بَعِيدَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ فَمَتَى تَعْتَدُ فَقَالَ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي أَشْهَدَ فِيهِ عَلَى الطَّلَاقِ.

وَ لَا طَلَاقَ أَيْضًا لِمَنْ لَمْ يُرِدِ الطَّلَاقَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٧٨]

٧٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَقْرَعِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا طَلَاقَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ.

وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ.

[الحدِيث ٧٩]

٧٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَخَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ لَا طَلَاقَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ

يشهدا جميعا بوقوعه منه، لأن الطلاق لا يثبت إلا بشاهدين.

الحدِيث السابع و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: من اليوم حمل على ما إذا أتى ثانيا باللفظ المعتبر فى الطلاق.

الحدِيث الثامن و السبعون: مجهول بالسند الأول، و موثق بالسند الثانى.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يدل على أنه لا يقع الطلاق إذا لم يقصد باللفظ الطلاق، سواء قصد معنى آخر أو لم يقصد شيئا، كالسأهى و المكروه و الغضبان و أمثالهم.

الحدِيث التاسع و السبعون: مجهول أو حسن.

[الحديث ٨٠]

٨٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنِ الْيَسَعِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ لَا طَلَّاقَ عَلَى سُنَّتِهِ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَلَا طَلَّاقَ عَلَى سُنَّتِهِ وَعَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ إِلَّا بِبَيْتِهِ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ عَلَى سُنَّتِهِ وَعَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَأَشْهَدَ وَلَمْ يَتَوَّطَّطِ الطَّلَاقَ لَمْ يَكُنْ طَلَّاقُهُ طَلَّاقًا.

وَ الطَّلَاقُ بِالشَّرْطِ غَيْرِ وَاقِعٌ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

إذ فى عبد الواحد مدح ضعيف، و الأخوان هما أحمد و محمد.

الحديث الثمانون: مجهول.

و لعل المراد بالسنة هنا أن يكون بلفظ الطلاق من غير يمين و شرط.

قوله عليه السلام: و على طهر من غير جماع فى الكافى بعد ذلك: و لم يشهد لم يكن

طلاقه طلاقاً، و لو أن رجلاً طلق على سنة و على طهر من غير جماع و أشهد- إلى آخره. و لعله سقط من النسخ.

قوله: و الطلاق بالشرط غير واقع أيضاً هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، و ادعى ابن إدريس و غيره عليه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٠٨

[الحديث ٨١]

٨١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ سِنْدِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى عَلِيُّ ع فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ شَرَطَ لَهَا إِنْ هُوَ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا امْرَأَةً أَوْ هَجَرَهَا أَوْ اتَّخَذَ عَلَيْهَا سُرِّيَّةً فَهِيَ طَالِقٌ فَقَضَى فِي ذَلِكَ أَنَّ شَرَطَ اللَّهِ قَبْلَ شَرْطِكُمْ فَإِنْ شَاءَ وَفَى لَهَا بِالشَّرْطِ وَ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَ اتَّخَذَ عَلَيْهَا وَ نَكَحَ عَلَيْهَا.

[الحديث ٨٢]

٨٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ قَالَ فَلَانَهُ طَالِقٌ إِنْ تَزَوَّجْتُهَا وَ فَلَانٌ

الإجماع، و نسبه المحقق فى الشرائع إلى قول مشهور.

الحديث الحادى و الثمانون: موثق.

قوله: إن شرط الله قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: أى جوز الله تعالى و أباح النكاح بقوله فأنكحوا" الآية، أو حكم بأن هذا الشرط باطل، و لا يضر بلزوم النكاح، أو حكم بأن طلاق اليمين باطل.

الحديث الثانى و الثمانون: مجهول كالموثق.

الحديث الثالث و الثمانون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٠٩

حُرٌّ إِنْ اشْتَرَيْتَهُ فَلْيَتَزَوَّجْ وَ لَيْسَتْ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَ لَا عِتْقٌ.

[الحديث ٨٣]

٨٣ وَ عَنْهُ عَنْ أَخَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ بَسَّامٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَقُولُ إِنْ اشْتَرَيْتُ فَلَانًا أَوْ فَلَانَةً فَهُوَ حُرٌّ وَ إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذَا الثُّوبَ فَهُوَ فِي الْمَسَاكِينِ وَ إِنْ نَكَحْتُ فَلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ قَالَ لَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ لَّا يُطَلَّقُ الرَّجُلُ إِلَّا مَا مَلَكَ وَ لَّا يُعْتَقُ إِلَّا مَا يَمْلِكُ وَ لَّا يَنْصَدَقُ إِلَّا بِمَا مَلَكَ.

[الحديث ٨٤]

٨٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ بَسَّامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ لَا يُطَلَّقُ الرَّجُلُ إِلَّا مَا يَمْلِكُ وَ لَا يُعْتَقُ إِلَّا مَا يَمْلِكُ وَ لَا يَتَصَدَّقُ إِلَّا بِمَا يَمْلِكُ.

وَ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بِشَرَايِطِ الطَّلَاقِ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فِي مَوْضِعٍ وَقَعَتْ وَاحِدَةً مِنْهَا وَ الثُّنْتَانِ بَاطِلَتَانِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨٥]

٨٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الَّذِي يُطَلَّقُ فِي حَالِ طَهْرٍ فِي مَجْلِسٍ ثَلَاثًا قَالَ هِيَ وَاحِدَةٌ.

[الحديث ٨٦]

٨٦ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ أَبِي الْعَبَّاسِ الرَّزَّازِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ جَمِيعًا عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنِ

الحديث الرابع و الثمانون: موثق.

الحديث الخامس و الثمانون: حسن.

و في الكافي: عن جميل بن دراج عن زراره.

الحديث السادس و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١٠

أَبِي بَصِيرٍ الْأَسَدِيِّ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ وَ عَمْرٍو بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا فِي غَيْرِ عِدَّةٍ إِنْ كَانَتْ عَلَى طَهْرٍ فَوَاحِدَةً وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَهْرٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ .

[الحديث ٨٧]

٨٧ عَنْهُ عَنِ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَيِّمَاعَةَ وَ عَلِيٍّ بْنِ خَالِدٍ عَنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو الْخُتَمِيِّ عَنِ عَمْرٍو بْنِ الْبَرَاءِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنْ أَضِيحَابَنَا يَقُولُونَ إِنْ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَرَّةً أَوْ مِائَةَ مَرَّةٍ فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ وَ قَدْ كَانَ يَبْلُغُنَا عَنْكَ وَ عَنْ آبَائِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ إِذَا طَلَّقَ مَرَّةً أَوْ مِائَةَ مَرَّةٍ فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ فَقَالَ هُوَ كَمَا بَلَّغَكُمْ

و الواف فى قوله " و أبى العباس " لىست فى الكافى، و هو الظاهر.

و قال فى المسالك: اتفق الأصحاب على أن الطلاق بالعدد بلفظ واحد كالثلاث لا يقع مجموعه، و أنه يشترط لوقوع العدد تخلل الرجعه، و لكن اختلفوا فى أنه هل يقع باطلا من رأس أو يقع منه واحده و يلغو الزائد؟ فذهب الأكثر إلى الثانى، لوجود المقتضى و عدم صلاحية التفسير للمانعیه، و به مع ذلك روايات كثيره.

و ذهب المرتضى فى القول الآخر و ابن أبى عقيل و ابن حمزه إلى الأول، لصحيحه أبى بصير

عن الصادق عليه السلام، واحتجوا أيضا بأن المقصود غير واقع و الصالح للوقوع غير مقصود.

و أجيب عنه بأن قصد الثلاث يستلزم قصد كل واحده، و أورد الشهيد على الاستدلال بالروايات الأولى أن السؤال عمن طلق ثلاثا فى مجلس، و هو أعم من أن يكون بلفظ الثلاث، أو تلفظ بكل واحده مره. و الثانى لا نزاع فيه. و جوابه أن لنا الاستدلال بعمومه الشامل للقسمين، فإن " من " من صيغ العموم، فتتناول من طلق ثلاثا مرسله و بثلاثه ألفاظ.

قوله عليه السلام: فى غير عدّه لعل المراد هنا من غير عدد، بأن يكون بلفظ واحد، فيكون التخصيص لبيان الفرد الخفى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١١

.....

و قال الوالد العلامة نور الله مرقدّه: أى إذا لم تكن للعدّه، بأن يرجع فى العدّه فيجامع فواحده، أى يقع واحده و الباقي وقع على المطلقه، أو يلغو الضميمة فى المرسل، و إذا كانت للعدّه تفيد العدد و يحتاج إلى المحلل بعد الثلاث، بخلاف غيرها فيكون موافقا لأخبار ابن بكير، و لعله أظهر.

أو المراد أنه إذا قال بعد حصول الشرائط هى طالق رجعت هى طالق رجعت، فهى بحكم واحده و إن قالها ألف مره، كما يظهر من أخبار آخر، و ذهب إليه بعض الأصحاب. انتهى كلامه رفع الله مقامه.

و قال بعض الفضلاء: أى فى غير عدّه من الأطهار، أى فى غير توزيعها على ثلاثه أطهار، كما صرح به كتاب الله حيث قال: " فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَ أَحْضُوا الْعِدَّةَ "

الحديث السابع و الثمانون: مجهول.

و فى بعض النسخ " و على بن خالد عن عبد الكريم " و كذا فى الكافى أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١٢

[الحديث ٨٨]

٨٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ

بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الَّتِي تَطَلَّقُ فِي حَالِ طُهْرٍ فِي مَجْلِسٍ ثَلَاثًا قَالَ هِيَ وَاحِدَةٌ.

[الحديث ٨٩]

٨٩ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّ طَلَّقَهَا لِلْعَدَّةِ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ فَلَيْسَ الْفُضْلُ عَلَى الْوَاحِدَةِ بِطَلَّاقٍ.

[الحديث ٩٠]

٩٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْوَابِشِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ وَلَّى أَمْرَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا وَ أَمْرَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا عَلَى السُّنَّةِ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي مَقْعِدٍ وَاحِدٍ قَالَ تُرَدُّ إِلَى السُّنَّةِ فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ أَوْ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ فَقَدْ بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ.

[الحديث ٩١]

٩١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدٍ

الحديث الثامن و الثمانون: موثق.

و محمد بن حمران هو الثقة بقريته الراوى.

الحديث التاسع و الثمانون: حسن موثق.

قوله عليه السلام: للعدة أى: طهر غير المواقعه.

الحديث التسعون: مجهول.

و أبو محمد هو عبد الله بن سعيد.

الحديث الحادى و التسعون: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١٣

بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَقْعِدٍ وَاحِدٍ قَالَ فَقَالَ أَنَا فَأَرَاهُ قَدْ لَزِمَهُ وَ أَمَا أَبِي فَكَانَ يَرَى ذَلِكَ وَاحِدَةً.

[الحديث ٩٢]

٩٢ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْحَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبِ بْنِ فَيَّهَسِ الْبَجَلِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارِ الصَّيْرَفِيِّ عَنْ جَعْفَرَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ثَلَاثًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا وَ لَا رَجْعَةَ وَ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ إِنْ قَالَ هِيَ طَالِقٌ هِيَ طَالِقٌ هِيَ طَالِقٌ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ بِالْأُولَى وَ هُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ إِنْ شَاءَتْ نَكَحَتْهُ نِكَاحًا جَدِيدًا وَ إِنْ شَاءَتْ لَمْ تَفْعَلْ.

[الحديث ٩٣]

٩٣ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُنْتُ عِنْدَهُ فَجَاءَ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَالَ بَانَتْ مِنْهُ قَالَ فَذَهَبَ ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ آخَرَ مِنْ أَصْحَابِنَا فَقَالَ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَقَالَ تَطْلِيْقُهُ وَاحِدَةً وَ جَاءَ آخَرَ فَقَالَ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَقَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَقَالَ هُوَ مَا تَرَى قَالَ قُلْتُ كَيْفَ هَذَا قَالَ فَقَالَ هَذَا

و التقية فيه ظاهره.

الحديث الثاني و التسعون: ضعيف على المشهور، وقيل: حسن موثق.

الحديث الثالث و التسعون: حسن.

قوله عليه السلام: هذا يرى يمكن أن يراد أنى اتقيت منه، أو أنه يلزمه هذا الحكم لأنه يعتقده، و الأخير أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١٤

يَرَى أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ وَ أَنَا أَرَى أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا عَلَى السُّنَنِ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَ هِيَ عَلَى طَهْرٍ فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ وَ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ .

[الحديث ٩٤]

٩٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَ مَنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ رُدَّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ ذَكَرَ طَلَّاقَ ابْنِ عُمَرَ.

فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ لَيْسَ فِيهَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِشَرَائِطِ الطَّلَاقِ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا طَلَّقَهَا وَ هِيَ حَائِضٌ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ الْخَبْرُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ رَاوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَ حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ الْمُفْضَلَيْنِ وَ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي الْحَيْضِ لَا يَقَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ

وَ إِذَا طَلَّقَهَا فِي طَهْرٍ وَقَعَتْ وَاحِدَةً عَلَى مَا قَدَّمْنَا وَ الْأَخْذُ بِالْحَيْثُ الْمَفْصَلِ أَوْلَى مِنْهُ بِالْمُجْمَلِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ ثُمَّ ذَكَرَ
حَيْثُ ابْنُ عُمَرَ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ إِنَّمَا كَانَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي الْحَيْضِ فَلَوْ لَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ فِي حَالِ الْحَيْضِ
لَمَا كَانَ لِذِكْرِ ابْنِ عُمَرَ وَجْهٌ فِي هَذَا الْمَكَانِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ طَلَّاقَ ابْنِ عُمَرَ كَانَ طَلَّاقًا فِي الْحَيْضِ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٩٥]

٩٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَقَالَ إِنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ص

قوله عليه السلام: فليس بشيء لعله محمول على ما إذا لم يكن مخالفا معتقدا لصحته.

الحدِيث الرابع و التسعون: صحيح.

الحدِيث الخامس و التسعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١٥

رَدَّ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ امْرَأَتَهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَ هِيَ حَائِضٌ فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص ذَلِكَ الطَّلَاقَ وَ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَ
السُّنَّةَ رَدٌّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ السُّنَّةِ.

[الحدِيث ٩٦]

٩٨ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَزِيدٍ اللَّهُ ع قَالَ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَ هِيَ حَائِضٌ فَلَيْسَ
بِشَيْءٍ وَ قَدْ رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ص طَلَّاقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِذْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَ هِيَ حَائِضٌ فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص ذَلِكَ الطَّلَاقَ وَ قَالَ
كُلُّ شَيْءٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ رَدٌّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ قَالَ لَا طَّلَاقَ إِلَّا فِي عِدَّةٍ.

وَ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي كَوْنِهِ طَلَّاقًا ثَلَاثًا لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدَةِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ
مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٩٧]

٩٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع وَ هُوَ يَقُولُ طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَجَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص وَاحِدَةً وَ رَدَّهَا إِلَى الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ.

[الحدِيث ٩٨]

٩٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ الصَّقَلِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

الحديث السادس و التسعون: صحيح.

الحديث السابع و التسعون: حسن كالصحيح.

و يمكن الجمع بينه و بين ما تقدم، بأن يكون ابن عمر طلق مرتين مره فى الحيض ثلاثا و مره فى الطهر ثلاثا.

الحديث الثامن و التسعون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١٦

ع لَا تَشْهَدُ لِمَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ قَدْ وَقَعَ فِي حَالِ الْحَيْضِ أَوْ يَكُونُ قَدْ وَقَعَ فِي حَالِ السُّكْرِ أَوْ يَكُونُ عَلَى الْإِكْرَاهِ لَأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَقَعُ مَعَهُ الطَّلَاقُ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٩٩]

٩٩ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ كَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع جَعَلْتُ فِدَاكَ رَوَى أَصِيحَابُنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى طَهْرٍ بَعِيرٍ جَمَاعَ بِشَاهِدَيْنِ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً فَوْقَ بَخْطِهِ ع أُخْطِيَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ وَ يُرَدُّ إِلَى الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَأَوَّلُ مَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهَا شَاذَّةٌ مُخَالَفَةٌ لِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ قَدْ قَدَّمْنَاهَا وَ مَا هَذَا حُكْمُهُ لَا يُعْتَرَضُ بِهِ عَلَى الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ ثُمَّ إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُحْتَضُّ بِهَذَا الْحُكْمِ مَنْ كَانَ سَيِّكْرَانًا [سَكْرَانًا] أَوْ مُجْبَرًا عَلَى الطَّلَاقِ أَوْ يَكُونُ غَيْرَ مَرِيدٍ لَهُ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مُرَاعَى فِي الطَّلَاقِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ وَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ تَلَاءَمَتِ الْأَخْبَارُ وَ اتَّفَقَتْ وَ لَمْ يَسْقُطْ مِنْهَا شَيْءٌ أَمَّا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِیَاطٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي

و يمكن حمله على عدم الشهادة بالثلاث، أو عدم الشهادة عندهم مطلقا، لأنه إن شهد بالواحدة يدل على عدم قوله بالثلاث

فيتضرر بذلك، وإن شهد بالثلاث يحكمون به.

الحديث التاسع و التسعون: حسن كالصحيح.

الحديث المائة: مجهول أو ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١٧

عَبْدُ اللَّهِ ع قَالَ إِيَّاكُمْ وَ الْمُطَلَّاتِ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُنَّ ذَوَاتُ أَزْوَاجٍ.

[الحديث ١٠١]

١٠١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِيَّاكُمْ وَ الْمُطَلَّاتِ ثَلَاثًا فَإِنَّهُنَّ ذَوَاتُ أَزْوَاجٍ.

فَالْوَجْهُ فِي هَيْذِهِ الْأَخْبَارِ أَيْضًا هُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ وَقَعًا فِي الْمَحِيضِ أَوْ عَلَى أَحَدِ الْوُجُوهِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ مِنَ الطَّلَاقِ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ مَنْ كَانَ طَلَّاقُهُ مُتَعَلِّقًا بِشَرْطٍ فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا مِمَّا لَا يَقَعُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا الْقَوْلَ فِيهِ وَ يُوضِحُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَبِي أُسَيْمَةَ الشَّحَّامِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ قَرِيبًا لِي أَوْ صِهْرًا لِي حَلَفَ أَنْ خَرَجَتْ امْرَأَتُهُ مِنَ الْبَابِ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَخَرَجَتْ فَقَدْ دَخَلَ صَاحِبُهَا مِنْهَا مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْمَسْقَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ فَأَضَعِي إِلَيَّ فَقَالَ

الحديث الحادى و المائة: موثق.

الحديث الثانى و المائة: مجهول.

قوله: فأصغى إلى أى: مال إلى يسمعنى.

فإن قيل: الإصغاء يدل على التقية و ما جهر به يدل على عدمها.

قلت: يمكن رفع سبب التقية بعد الإصغاء، أو لأنه كلام مجمل لم يفهموا معناه و مورده.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١٨

مُرُهُ فَلْيُمْسِكْهَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ثُمَّ التَّفَتَ إِلَى الْقَوْمِ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ يَا مُرُونَهَا أَنْ تَزَوَّجَ وَلَهَا زَوْجٌ.

وَ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ كَانَ مُخَالَفًا وَ لَمْ يَسْتَوْفِ شَرَايِطَ الطَّلَاقِ إِلَّا أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ الْبَيِّنُونَ لَهُ لَزِمَهُ ذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي عَ مَعَ بَعْضِ أَصِيْحَابِنَا وَ أَتَانِي الْجَوَابُ بِخَطِّهِ فَهَمُّتُ مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَمْرِ ابْنَتِكَ وَ زَوْجَهَا فَأُصْلِحَ اللَّهُ لَكَ مَا تُحِبُّ صِلَا حُهُ فَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ حِنْثِهِ بِطَلَا قِهَا غَيْرَ مَرَّةٍ فَانظُرْ رَحِمَةَكَ اللَّهُ فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَتَوَلَّانَا وَ يَقُولُ بِقَوْلِنَا فَلَا طَلَّاقَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ أَمْرًا جَهْلَةً وَ إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَتَوَلَّانَا وَ لَا يَقُولُ بِقَوْلِنَا فَاخْتَلَعَهَا مِنْهُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا نَوَى الْفِرَاقَ بِعَيْنِهِ.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٣، ص: ١١٨

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ وَ عَنْهُ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ ذُكِرَ عِنْدَ الرَّضَاعِ بَعْضُ الْعَلَوِيِّينَ مِمَّنْ كَدَانَ يَنْتَقِصُهُ فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ مُقِيمٌ عَلَى حَرَامٍ

قوله: و من طلق امرأته هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، بل قال فى المسالك: إن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، و فى معنى الطلاق ثلاثا كل طلاق محكوم بصحته عند العامه إذا كان باطلا عندنا، كالطلاق الواقع فى الحيض و بغير الإشهاد.

الحديث الثالث و المائة: صحيح.

الحديث الرابع و المائة: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١١٩

قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ وَ كَيْفَ وَ هِيَ امْرَأَتُهُ قَالَ لِأَنَّهُ قَدْ طَلَّقَهَا قُلْتُ كَيْفَ طَلَّقَهَا قَالَ طَلَّقَهَا وَ ذَاكَ دِينُهُ فَحَرُمَتْ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَ الْحَسَنِ بْنِ عَدِيْسٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ امْرَأَةٌ طَلَّقَتْ عَلَى غَيْرِ الشُّنَّةِ قَالَ تَتَزَوَّجُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ وَ لَا تُتْرَكُ بِغَيْرِ زَوْجٍ.

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ لِغَيْرِ عَدَّةٍ ثُمَّ أَمْسَكَ عَنْهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا هَلْ يَصْلُحُ لِي أَنْ أَتَزَوَّجَهَا قَالَ نَعَمْ لَا تُتْرَكُ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ زَوْجٍ.

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ وَ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ قَالَ حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الْمُطَلَّقَةِ عَلَى غَيْرِ الشُّنَّةِ أَيَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ فَقَالَ الزَّمُوهُمْ مِنْ ذَلِكَ مَا الزَّمُوهُ أَنْفُسُهُمْ وَ تَزَوَّجُوهُمْ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ وَ سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ سَمَاعَةَ وَ سَمِعْتُ عَنْ امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ عَلَى غَيْرِ الشُّنَّةِ أَلَى أَنْ أَتَزَوَّجَهَا فَقَالَ نَعَمْ قُلْتُ لَهُ أَلَيْسَ تَعْلَمُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حَنْظَلَةَ رَوَى إِيَّاكُمْ وَ الْمُطَلَّقَاتِ ثَلَاثًا عَلَى غَيْرِ الشُّنَّةِ فَإِنَّهُنَّ ذَوَاتُ أَزْوَاجٍ فَقَالَ يَا بَنِي رِوَايَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ أَوْسَعُ عَلَى النَّاسِ

قُلْتُ وَ أَى شَىءٍ رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمَزَةَ قَالَ رَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع أَنَّهُ قَالَ أَلْزَمُوهُمْ

الحديث الخامس و المائة: موثق على الظاهر، إذ الظاهر أن عبد الرحمن هو ابن أبي عبد الله البصرى الثقة.

الحديث السادس و المائة: موثق.

الحديث السابع و المائة: كالموثق أو ضعيف.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٢٠

مِنْ ذَلِكَ مَا أَلْزَمُوهُ أَنْفُسَهُمْ وَ تَزَوَّجُوهُنَّ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَالَ إِنْ كَانَ مُسْتَخْفًا بِالطَّلَاقِ أَلْزَمْتُهُ ذَلِكَ.

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ وَ عَنْهُ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقْبَاقِ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فَقَالَ لِي ارْوِ عَنِّي أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ.

[الحديث ١١٠]

١١٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْأَشْعَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنْ تَزْوِيجِ

الحديث الثامن و المائة: مجهول أو حسن.

قوله عليه السلام: إن كان مستخفاً أى: يعد الطلاق خفيفاً، و لا يعتبر فيه ما نعتبره من الشرائط، فإن أمر الطلاق عندهم هين لم يعتبروا فيه الشروط التى اعتبرها الشارع.

الحديث التاسع و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: فقد بان من منه أى: بثلاث فيحمل على التقيه، أو على ما إذا كان المطلق مخالفاً، و يحتمل أن يكون المراد وقوع

الطلاق و البيونه به، فيكون موافقا لما مر من مذهب الشيخ و سائر الأخبار.

الحديث العاشر و المائة: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٢١

المُطَلَّقاتِ ثَلَاثًا فَقَالَ لِي إِنَّ طَلَّاقَكُمْ لَا يَحِلُّ لِغَيْرِكُمْ وَ طَلَّاقُهُمْ يَحِلُّ لَكُمْ لِأَنَّكُمْ لَا تَرَوْنَ الثَّلَاثَ شَيْئًا وَ هُمْ يُوجِبُونَهَا.
فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يُمَكِّنُكُمْ هَذَا الْقَوْلُ مَعَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١١]

١١١ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَأَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَا تَيْبَةَ فَيَقُولُ طَلَّقْتَ فَلَانَهُ فَإِذَا قَالَ نَعَمْ تَرَكَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ خَطَبَهَا إِلَى نَفْسِهَا.

فَإِنْ قَالُوا لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ لَمَا احتَاجَ إِلَى الإِشْهَادِ عَلَيْهِ قِيلَ لَهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الَّذِي طَلَّقَ كَانَ مُعْتَقِدًا لِقُوعِ ذَلِكَ أَوْ لَا- وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى مَنْ اعتَقَدَ تَحْرِيمَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَ كَانَ مُعْتَقِدًا لِلْحَقِّ فَإِنَّ طَلَّاقَهُ لَا يَقَعُ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ فَإِنْ قِيلَ وَ

هَذَا أَيْضاً لِمَا يَصِحُّ لِأَنَّكُمْ قَدْ قَدَّمْتُمْ الْقَوْلَ إِنْ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثاً فَإِنَّهُ يَقَعُ وَاحِدَةً مِنْهَا قِيلَ لَهُ الْأَمْرُ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَا زَعَمْتُمْ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْخَبَرِ مَنْ طَلَّقَ وَكَانَتْ الْمَرْأَةُ حَائِضاً فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَنْتَظِرَ بِهَا الطُّهْرَ ثُمَّ يُشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهِ بَعْدَ ذَلِكَ شَاهِدَيْنِ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبَرُ أَوْ لَا يَكُونُ قَدْ أَشْهَدَ عَلَى الطَّلَاقِ فَيَحْتَاجُ مَنْ يَتَرَوَّجُهَا أَنْ يُشْهَدَ عَلَى قَوْلِهِ بِطَلَاقِهَا لِتَقَعُ بِمَذَلِكَ الْفُرْقَةَ وَإِلَّا كَانَ الْعَقْدُ ثَابِتاً مُسْتَقَرّاً

الحديث الحادى عشر و المائة: موثق.

و يمكن حمله على الاستحباب لاطمئنان النفس، إذ الظاهر صدوره من المخالف و هو واقع إذا صدر منهم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٢٢

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ كَانَ غَائِباً عَنْ زَوْجَتِهِ فَلَيْسَ يَحْتَاجُ فِي طَلَاقِهَا إِلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْحَاضِرُ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ لَكِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْإِشْهَادِ فَإِنْ طَلَّقَهَا وَ أَشْهَدَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَ إِنْ كَانَتْ حَائِضاً فَهُوَ أَمْلَكُ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَخْرُجْ مِنَ الْعِدَّةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١٢]

١١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ غَائِبٌ قَالَ يَجُوزُ طَلَاقُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ تَعْتَدُ امْرَأَتُهُ مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا.

[الحديث ١١٣]

١١٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ الرَّجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ غَائِبٌ فِي بَلَدِهِ أُخْرَى وَ أَشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا رَجُلَيْنِ ثُمَّ إِنَّهُ رَاجَعَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَ لَمْ يُشْهَدَ عَلَى الرَّجْعَةِ ثُمَّ إِنَّهُ قَدِمَ عَلَيْهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَ قَدْ تَزَوَّجَتْ رَجُلًا

و يمكن أن تكون المرأة مؤمنة، فلذا لم يجر عليها حكم طلاقهم.

و يمكن حمله على ما إذا طلق فى غير طهر المواقعه كما ذكر الشيخ، و يدل عليه قوله عليه السلام " يدعها حتى تحيض و تطهر " كما ذكر فى الفقيه، و كما يدل عليه ما مضى فى خبر أبى أيوب الخزاز.

الحديث الثانى عشر و المائة: صحيح.

الحديث الثالث عشر و المائة: ضعيف.

فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا إِنِّي كُنْتُ قَدْ رَاجَعْتُكَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَلَمْ أُشْهِدْ قَالَ فَقَالَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ قَدْ أَقَرَّ بِالطَّلَاقِ وَادَّعَى الرَّجْعَةَ
بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ وَ لَمَّا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا وَ كَذَلِكَ يَتَّبِعِي لِمَنْ طَلَّقَ أَنْ يُشْهِدَ وَ لِمَنْ رَاجَعَ أَنْ يُشْهِدَ عَلَى الرَّجْعَةِ كَمَا أُشْهِدَ عَلَى الطَّلَاقِ فَإِنْ
كَانَ أَدْرَكَهَا قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَ كَانَ خَاطِبًا مِنَ الْخُطَابِ.

[الحدِيث ١١٤]

١١٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ
اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ غَائِبٌ وَ أُشْهِدَ عَلَى طَلَاقِهَا ثُمَّ قَدِمَ وَ أَقَامَ مَعَ الْمَرْأَةِ أَشْهُرًا وَ لَمْ يُعْلِمْهَا بِطَلَاقِهَا

الحدِيث الرابع عشر و المائة: مجهول.

قوله: ثم قدم فأقام قال بعض الفضلاء: فلعله مكذب لقوله، و المفروض

أنه لم يحضر بينه الطلاق.

انتهى.

و قال فى الشرائع: إذا طلق غائبا ثم حضر و دخل بالزوجه ثم ادعى الطلاق.

لم يقبل دعواه و لا بينته، تنزيلا لتصرف المسلم على المشروع فكأنه مكذب لبينته، و إن كان أولد لحق به الولد.

و قال فى المسالك: الأصل فيها روايه سليمان بن خالد، و أيد بما ذكره المصنف. و يشكل بأن تصرفه إنما يحمل على المشروع حيث لا- يعترف بما ينافيه، و أما تكذيب فعله بينته، فإنما يتم مع كونه هو الذى أقامها، فلو قامت الشهاده حسبه و ورخت بما ينافى فعله قبلت و حكم بالبينونه، و يبقى فى إلحاق الولد بهما أو بأحدهما ما قد علم من اعتبار العلم بالحال و عدمه، و هذا كله إذا كان الطلاق بائنا

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٢٤

ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ ادَّعَتْ الْحَبْلَ فَقَالَ الرَّجُلُ قَدْ طَلَّقْتُكَ وَ أَشْهَدْتُ عَلَى طَلَّاقِكَ قَالَ يُلْزَمُ الْوَلَدَ وَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ.

[الحديث ١١٥]

١١٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ خَمْسٌ يُطَلَّقُهُنَّ الرَّجُلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ الْحَامِلِ وَ الَّتِي لَمْ يُدْخَلْ بِهَا وَ الْغَائِبُ عَنْهَا زَوْجَهَا وَ الَّتِي لَمْ تَحِضْ وَ الَّتِي قَدْ يَبَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ.

[الحديث ١١٦]

١١٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ

أو رجعيًا و انقضت العده و إلا قبل و حسب من الثلاث فيكون الوطاء رجعه.

الحديث الخامس عشر و المائة: صحيح.

و قال بعض المحققين: صوابه " و أحمد " و سيأتى الحديث بعينه هكذا: و أحمد ابن محمد.

قوله عليه السلام: على كل حال أى: حتى فى الحيض و طهر المواقعه، لكن الأصحاب اعتبروا فى المسترابة مضى ثلاثه أشهر من المواقعه، للأخبار الداله على هذا الاشتراط، و اعتبر بعضهم فى الغائب أيضا بعض الشروط مع اعتبار عدم علمه بحالها كما سيأتى، و التى لم تحض الصغيره و التى جلست من المحيض اليائسه.

الحديث السادس عشر و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٢٥

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا فَلْيَشْهَدْ عِنْدَ ذَلِكَ فَإِذَا مَضَى ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعْتَدُ إِذَا بَلَغَهَا.

[الحديث ١١٧]

١١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَارَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ كَتَبَ بَعْضُ مَوَالِينَا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ مَعِيَ أَنَّ امْرَأَةً عَارِفَةً أَخَذَتْ زَوْجَهَا فَهَرَبَ فِي الْبِلَادِ فَتَبَعَ الزَّوْجَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ إِمَّا أَنْ طَلَّقْتَ وَإِمَّا رَدَدْتِكِ فَطَلَّقَهَا وَ مَضَى الرَّجُلُ عَلَى وَجْهِهِ فَمَا تَرَى لِلْمَرْأَةِ فَكَتَبَ بِخَطِّهِ تَزَوُّجِي يَزَحْمُكَ اللَّهُ.

[الحديث ١١٨]

١١٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ

و الثلاثة الأشهر محموله على من كانت فى سن من تحيض و لم تحض.

الحديث السابع عشر و المائة: مجهول.

و محمول على حضور الشهود، أو كونه مخالفا و عدم انتهائه إلى حد الجبر، و كذا انتقالها عن طهر المواقعه، أو احتمال ذلك، أو مضى الزمان المقرر.

و لا- يتوهم عدم الجبر هنا للتخيير بين الأمرين، فلم يجبر على خصوص الطلاق، إذ الأصحاب ذكروا أنه لو خيره بين الطلاق و دفع مال غير مستحق و ألزم بأحد الأمرين فهو إكراه، بخلاف ما لو خير بينه و بين فعل يستحقه الأمر من دفع مال أو غيره، إلا أن يحمل على أن هربه كان من أمر مستحق. و لا يبعد حمله على التقية، إذ الظاهر من الخبر عدم حضور الشهود أيضا، أو يكون مبنيا على فساد النكاح من رأس، بناء على عدم صحه تزويج المؤمنه الناصبي، و هو وجه وجيه.

الحديث الثامن عشر و المائة: موقوف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٢٦

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْمَكَارِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ

وَهُوَ غَائِبٌ فَيَعْلَمُ أَنَّهُ يَوْمَ طَلَّقَهَا كَانَتْ طَامِنًا قَالَ يَجُوزُ.

وَيُفْتَقَرُ فِي جَوَازِ طَلَاقِ الْغَائِبِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا كَانَتْ غَيْبَتُهُ شَهْرًا فَصَاعِدًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١٩]

١١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْغَائِبُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا تَرَكَهَا شَهْرًا.

[الحديث ١٢٠]

١٢٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ إِلَى السَّفَرِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَ حَتَّى تَمُضِيَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ

الحديث التاسع عشر و المائة: موثق.

و اعلم أن طلاق الغائب صحيح و إن صادف الحيض ما لم يعلم أنها حائض، لكن اختلف الأصحاب في أنه هل يكفي مجرد الغيبة في جوازه أم لا- بد معها من أمر آخر، و منشأ الاختلاف اختلاف الأخبار، فذهب المفيد و على بن بابويه و جماعه إلى جواز طلاقها حيث لم يمكن استعلام حالها من غير تربص، و ذهب الشيخ في النهاية و ابن حمزه إلى اعتبار مضي شهر منذ غاب، و ذهب ابن الجنيد و العلامة في المختلف إلى اعتبار مضي مده يعلم انتقالها من الطهر الذي واقعها فيه إلى آخر بحسب عاداتها و لا يتقدر بمده.

الحديث العشرون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٢٧

[الحديث ١٢١]

١٢١ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع الْغَائِبُ الَّذِي يُطَلِّقُ أَهْلَهُ كَمْ غَيْبَتُهُ قَالَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ قُلْتُ حَدُّ دُونَ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

فَلَا تَنَافَى بَيْنَ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ وَ بَيْنَ مَا قَدَّمَناهُ مِنَ الْخَبْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْوَجْهَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْحُكْمَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَادَاتِ النِّسَاءِ فِي الْحَيْضِ فَمَنْ يَعْلَمُ مِنْ حَالِ زَوْجَتِهِ أَنَّهَا تَحِيضُ فِي كُلِّ شَهْرٍ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ وَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَحِيضُ إِلَّا كُلَّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الثَّلَاثَةِ أَشْهُرٍ

وَكَذَلِكَ مَنْ تَحِيضُ فِي كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا عَلَى وَجْهِ

[الحدِيث ١٢٢]

١٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ بُكَيْرٍ قَالَ أَشْهَدُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ
ع أَنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ الْغَائِبُ يُطَلَّقُ بِالْأَهْلِ وَالشُّهُودِ

الحدِيث الحادى و العشرون و المائة: موثق.

الحدِيث الثانى و العشرون و المائة: حسن.

و فى الكافى: عن بكير. و هو الصواب.

قوله: بالأهله و الشهور يمكن أن يكون الأول محمولا على ما إذا كان فى ابتداء الشهر، و الثانى على

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٢٨

[الحدِيث ١٢٣]

١٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ
طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ وَ هُوَ غَائِبٌ عَنْهُنَّ مَتَى يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ قَالَ بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ وَ فِيهَا أَجْلَانِ فَسَادُ الْحَيْضِ وَ فَسَادُ الْحَمْلِ.

وَ الْغَائِبُ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضِهِ وَ إِنْ لَمْ يُوَاقِعْهَا رَوَى ذَلِكَ

ما إذا كان فى أثناء الشهر بحمل الشهور على العدديه، كما هو الأشهر، و ظاهره اشتراط الثلاثة أو أكثر، إلا أن يحمل على
الجنس أو تكون الجمعيه باعتبار اختلاف الأزواج و الزوجات.

الحدِيث الثالث و العشرون و المائة: حسن.

و قال سيد المحققين: مورد الروايه تزويج الخامسة، لكن عمم المحقق و جمع من الأصحاب الحكم فى تزويج الأخت
لاشتراكهما فى العله، و خص الشيخ فى النهايه الحكم بتزويج الخامسة، و تبعه ابن إدريس. و لا يخفى أن هذا إنما هو إذا كان
الطلاق رجعيا و كان الحمل ممكنا، فلو كان الطلاق بائنا جاز له التزويج بالأخت و الخامسة فى الحال، كما صرح به ابن

إدريس وغيره. ولو علم انتفاء الحمل صبر مقدار ما يمضى فيه ثلاثة أقراء على حسب ما يعلمه من عاداتها أو ثلاثة أشهر. انتهى.

و ذهب العلامة في القواعد و جماعه إلى وجوب التريص سنه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٢٩

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ حَجَّاجِ الْخَشَّابِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي سَفَرٍ فَلَمَّا دَخَلَ الْمِصْرَ جَاءَ مَعَهُ بِشَاهِدَيْنِ فَلَمَّا اسْتَقْبَلَتْهُ امْرَأَتُهُ عَلَى الْبَابِ أَشْهَدَهُمَا عَلَى طَلَاقِهَا فَقَالَ لَا يَقَعُ بِهَا طَلَاقٌ

قوله عليه السلام: و فيها أعلان لعل المراد بفسادهما بطلانهما و انقضاء زمانهما، أى: فى تلك المده يرتفع توهمهما. و المشهور العمل بهذا الخبر، و ذهب العلامة فى القواعد و جماعه إلى وجوب التريص سنه، و العدول عن هذه الحسنه مشكل.

قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: لعل المراد بيان عله الانتظار تسعه أشهر، بأنه يمكن أن تكون حاملا، أو يصير حيضها فاسدا و لا تنقضى إلا بتسعه أشهر، بأن ترى الدم قبل انقضاء الثلاثة أشهر بساعه إلى تسعه أشهر، كما سيجى ء فى المسترابة.

الحديث الرابع و العشرون و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: لا- يقع بها طلاق لعله محمول على ما إذا كانت حائضا، كما يدل عليه الخبر الآتى، و كما حملة عليه فى الاستبصار، حيث قال بعد إيراد الخبر الأول بعد الثانى: فالوجه فى هذا الخبر أن نحمله على ما تضمنه الخبر الأول من أنه إنما لم يقع طلاقه من حيث كانت حائضا، لأنها لو كانت طاهرا لوقع الطلاق، كما كان يقع لو لم يكن غائبا أصلا.

و يحتمل أيضا أن يكون الخبر مختصا بمن غاب

عن زوجته فى طهر قريبا فيه بجماع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٣٠

[الحديث ١٢٥]

١٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسِيكِينَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا غَابَ الرَّجُلُ عَنِ امْرَأَتِهِ سَنَةً أَوْ سَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ قَدِمَ وَ أَرَادَ طَلَّاقَهَا وَ كَانَتْ حَائِضًا تَرَكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا طَلَّقَهَا أَى وَقْتِ شَاءَ بِمَحْضَرٍ مِنْ شَاهِدَيْنِ وَ لَمْ يَنْتَظِرْ بِهَا طَهْرًا وَ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ وَ هِيَ أَمْلَكُ بِنَفْسِهَا فِي الْحَالِ

[الحديث ١٢٦]

١٢٦ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا قَالَ إِذَا طَلَّقَهَا وَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ تَتَرَوُّجُ إِنْ شَاءَتْ مِنْ سَاعَتِهَا

و عاد و هى بعد فى ذلك الطهر، لم يجر له أن يطلقها إلا بعد استبرائها بحيضه.

انتهى.

و بالجملة لم أر من قال بهذا القول سوى الشيخ فى هذا الكتاب تبعاً للكلىنى رضى الله عنهما.

الحديث الخامس و العشرون و المائة: حسن أو مجهول.

الحديث السادس و العشرون و المائة: حسن موثق.

و عليه عمل الأصحاب، و تدل عليه الآيه الكريمة، لكن اختلفوا فى الخلو هل توجب العده أم لا؟ و المشهور العدم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٣١

[الحديث ١٢٧]

١٢٧ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ قَالَ إِذَا طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا بَانَ مِنْهَا بِتَطْلِيقِهِ وَاحِدَةً.

[الحديث ١٢٨]

١٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةُ تَزْوُجٍ مِنْ سَاعَتِهَا إِنْ شَاءَتْ وَيُسِينُهَا بِتَطْلِيْقِهِ وَاحِدِهِ وَإِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا مَهْرًا فَلَهَا نِصْفُ مَا فَرَضَ.

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ عُيَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ وَ تَزَوَّجَ مَتَى شَاءَتْ مِنْ سَاعَتِهَا وَيُسِينُهَا بِتَطْلِيْقِهِ وَاحِدِهِ.

[الحديث ١٣٠]

١٣٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِيْسَى عَنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ سَيِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

فَلَمَّا يُنَافِي الْأَخْبَارَ الْأَوَّلَةَ الَّتِي تَضَمَّنَتْ أَنَّهَا تَبِينُ بِوَاحِدِهِ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَقْدَ عَلَيْهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلِّ مَرَّةٍ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَإِنَّهُ وَالْحَالُ هَذِهِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث السابع والعشرون والمائة: مرسل كالحسن.

الحديث الثامن والعشرون والمائة: حسن.

الحديث التاسع والعشرون والمائة: صحيح.

الحديث الثلاثون والمائة: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٣٢

[الحديث ١٣١]

١٣١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ جَمِيلٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا ثَلَاثًا قَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

[الحديث ١٣٢]

١٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا ثَلَاثًا قَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

[الحديث ١٣٣]

١٣٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيبٍ عَنْ طَرِيبِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ وَ أَعْلَمَهَا قَالَ قَدْ بَانَتْ مِنْهُ سَاعَهُ طَلَّقَهَا وَ هُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ قُلْتُ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ أُخْرَى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ قَدْ بَانَتْ مِنْهُ سَاعَهُ طَلَّقَهَا قُلْتُ فَإِنْ تَزَوَّجَهَا مِنْ سَاعَتِهِ أَيْضًا ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ قَالَ قَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

[الحديث ١٣٤]

١٣٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ عَنِ الرُّضَاعِ قَالَ

الحديث الحادى و الثلاثون و المائة: موثق.

الحديث الثانى و الثلاثون و المائة: مجهول أو ضعيف، لأن جعفرًا قيل فيه إنه ليس بشىء.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: مجهول.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٣٣

الْبِكْرُ إِذَا طُلِّقَتْ ثَلَاثَةَ مَرَّاتٍ وَ تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ نِكَاحٍ فَقَدْ بَانَتْ وَ لَا تَحِلُّ لِزَوْجِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ. □

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ دَالَّةٌ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لِلْسُّنَّةِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ لِأَنَّ طَلَّاقَ الْعِدَّةِ لَا يَتَأْتَى فِي الْبِكْرِ وَ غَيْرِ الْمَدْحُولِ بِهَا وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مِنْ شَرْطِ طَلَّاقِ الْعِدَّةِ الْمُرَاجَعَةَ وَ الْمُوَاقَعَةَ بَعْدَهَا وَ جَمِيعًا لَا يَتَأْتَى فِي غَيْرِ الْمَدْحُولِ بِهَا عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ كَذَلِكَ مَنْ طَلَّقَ صَبِيَّةً لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ وَ إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا إِذَا لَمْ تُكُنْ فِي سِنِّ مَنْ تَحِيضُ وَ مَنْ طَلَّقَ آيسَةً مِنَ الْمَحِيضِ فَذَلِكَ أَيْضًا حُكْمُهَا

قوله: إذا طلقت أى:

طلقها و تزوجها ثلاثا رجل واحد" من غير نكاح" أى: دخول.

قوله رحمه الله: و كذلك أى: فى كونها أملك بنفسها فى الحال، أو فى عدم الرجعه، أو فى عدم تربص مضى زمان فى الطلاق و عدم انتظار الطهر. و التعميم فى الجميع أولى، و إن كان ما أورده الشيخ من الأخبار إنما يدل أكثرها على الأول، و الشيخ غير عباره المفيد رحمهما الله.

و فى المقنعه هكذا: و من أراد أن يطلق زوجته لم يدخل بها بعد طلقها أى وقت شاء بمحضر من رجلين مسلمين عدلين و لم ينتظر بها طهرا، كما ذكرنا ذلك فى الحاضر المدخول بها على ما شرحناه، و ليس لمن يطلق امرأه قبل الدخول بها عليها رجعه، و هى أملك بنفسها حين يطلقها، إن شاءت أن تتزوج بغيره من ساعتها فعلت ذلك، إذ ليس له عليها عده بنص القرآن، و إن شاءت أن تعود إليه جاز ذلك لهما

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٣٤

[الحديث ١٣٥]

١٣٥ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الَّتِي قَدَّ يَنْسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ وَ الَّتِي لَا تَحِيضُ مِثْلَهَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ.

[الحديث ١٣٦]

١٣٦ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ الصَّبِيَّةَ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ فَلَا تَحْمِلُ مِثْلَهَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ وَ إِنْ دَخَلَ بِهَا.

[الحديث ١٣٧]

١٣٧ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمِ الْحَنْطَمِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ فِي الَّتِي قَدَّ يَنْسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ يُطَلِّقُهَا زَوْجَهَا قَالَ قَدْ بَانَ مِنْهُ وَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا

بعقد جديد، و كذلك من طلق صبيه لم تبلغ المحيض - إلى آخر المتن.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: صحيح.

و اختلف الأصحاب فى الصبيه التى لم تبلغ التسع، و اليائسه إذا طلقت بعد الدخول، و إن كان قد فعل محرما فى الأول هل عليها عده أم لا؟ فذهب الأكثر و منهم الشيخان و المحقق و المتأخرون إلى عدم العده. و قال السيد المرتضى و ابن زهره:

عليهما العده، و الروايات مختلفه. و قال فى المسالك: و أشهرها بينهم ما دل على انتفائها.

الحديث السادس و الثلاثون و المائة ضعيف.

الحديث السابع و الثلاثون و المائة: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٣٥

[الحديث ١٣٨]

١٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ الرَّزَّازِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعًا عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَلَّتِي لَا تَحْبِلُ مِثْلَهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

[الحديث ١٣٩]

١٣٩ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع ثَلَاثٌ يَتَزَوَّجَنَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَلَّتِي لَمْ تَحْبِلْ وَ مِثْلَهَا لَا تَحْبِلُ قَالَ قُلْتُ وَ مَا حَدُّهَا قَالَ إِذَا أَتَى لَهَا أَقْلٌ مِنْ تِسْعِ سِنِينَ وَ أَلَّتِي لَمْ يُدْخَلَ بِهَا وَ أَلَّتِي قَدْ يَبَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ وَ مِثْلَهَا لَا تَحْبِلُ قَالَ قُلْتُ وَ مَا حَدُّهَا قَالَ إِذَا كَانَ لَهَا خَمْسُونَ سَنَةً.

[الحديث ١٤٠]

١٤٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ عِدَّةُ أَلَّتِي لَمْ تَبْلُغْ

الحديث الثامن و الثلاثون و المائة: حسن.

قوله عليه السلام: التي لا تحبل تشمل الصغيره و اليائسه.

الحديث التاسع و الثلاثون و المائة: ضعيف.

و المشهور أن حد اليأس خمسون سنه، و قيل: ستون. و قال الصدوق و جماعه:

خمسون فى غير القرشيه و فيها ستون. و منهم من ألحق النبطيه بالقرشيه، و لا نعلم مأخذه.

الحديث الأربعون و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٣٦

الْمَحِيضَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ أَلَّتِي قَدْ قَعَدَتْ عَنِ الْمَحِيضِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.

١٤١ وَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِيَانَ بْنِ تَغْلِبٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ عَدَّةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَحِيضُ وَالْمُسْتَحَاضَةُ الَّتِي لَا تَطْهُرُ وَالْجَارِيَةُ الَّتِي قَدْ يئسَّتْ وَلَمْ تُدْرِكِ الْحَيْضَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَعَدَّةُ الَّتِي لَا يَسْتَقِيمُ حَيْضُهَا ثَلَاثَ حَيْضٍ مَتَى مَا حَاضَتْهَا فَقَدْ حَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ

الحديث الحادى و الأربعون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: التي لا- تطهر أى: إذا لم تكن لها عادة و لا تميز" و الجارية التي قد يئست " أى: مع أن مثلها تحيض. و هذه الفقرة إلى قوله عليه السلام" و لم تدرك الحيض " ليست فى الفقيه و لا- فى الكافى. و على تقدير وجودها المراد أنها جارية بلغت حدا تحيض مثلها و لم تحض و مضت مده و لذا يئست.

قوله عليه السلام: التي لا يستقيم ليست لفظه "لا" فى الفقيه و الكافى، و الظاهر أنها زيدت من النسخ، و

فيهما:

و عدته التي تحيض و يستقيم.

قوله عليه السلام: ثلاث حيض ظاهره أن العده بالحيض لا الأطهار، إلا أن يقال: المراد رؤيه الحيض الثالث

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٣٧

فَلَمَّا تَمَافَى بَيْنَ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ وَ بَيْنَ مَا قَدَّمَناهُ لِأَنَّنا نَحْمِلُهُما عَلَى الْمُسْتَرَابَةِ الَّتِي مِثْلُها تَحِيضٌ وَ لَيْسَ فِيهِما أَنَّ مِثْلُها لَا تَحِيضُ فَإِذا كَوانَ كَذَلِكَ حَمَلْناهُما عَلَى ما يُوافِقُ الْأَخْيَارَ الْمُتَقَدِّمَةَ وَ لا تَضادُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحِّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ اللَّائِي يَسْنَ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ فَسَرَطَ فِي وَجوبِ الْعِدَّةِ عَلَيْهِما الرَّيبَةُ وَ ذَلِكَ دالٌّ عَلَى ما قَدَّمَناهُ وَ الَّذِي يَزِيدُ ما قَدَّمَناهُ بَياناً مِنْ أَنَّ عِدَّةَ الْمُسْتَرَابَةِ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ما رَواهُ

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ إِسْماعِيلَ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضاعَ عَنِ الْمُسْتَرَابَةِ مِنَ الْمَحِيضِ كَيْفَ تُطَلَّقُ قَالَ تُطَلَّقُ بِالشُّهُورِ

و لو لحنطه لظهور تمام الطهر الثالث.

و قال في الشرائع: و لو كان مثلها تحيض أعدت بثلاثة أشهر إجماعاً، و هذه تراعى الشهور و الحيض، فإن سبقت الأطهار فقد خرجت من العده، و كذا إن سبقت الأشهر. أما لو رأت في الثالث حيضاً و تأخرت الثانيه أو الثالثه صبرت تسعه أشهر لاحتمال الحمل، ثم اعتدت بعد ذلك بثلاثة أشهر و هى أطول عده، و فى روايه عمار تصبر سنه ثم تعدت بثلاثة أشهر، و نزلها الشيخ فى النهايه على احتباس الدم الثالث، و هو تحكم.

الحديث الثانى و الأربعون و المائة: صحيح.

و الظاهر أن المراد بالشهور فى هذا الخبر الشهور التى تعتبر لتطبيق المسترابة لا لعدتها كما مر و سيأتى.

و قال الفاضل الأسترآبادى أقول: المسترابة هى

[الحديث ١٤٣]

١٤٣ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ أَمْرَانِ أُيْهِمَا سَبَقَ إِلَى الْمُسْتَرَابَةِ انْقَضَتْ بِهِ عِدَّتُهَا إِنْ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بِيضٍ لَيْسَ فِيهَا دَمٌ بِالشُّهُورِ وَإِنْ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةٌ حَيْضٍ لَيْسَ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالْحَيْضِ وَ تَفْسِيرٌ جَمِيلٌ قَالَ إِنْ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمًا ثُمَّ حَاضَتْ ثُمَّ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمًا فَحَاضَتْ قَالَ هَذِهِ تَعْتَدُّ بِالْحَيْضِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَ لَا تَعْتَدُّ بِالشُّهُورِ وَإِنْ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بِيضٍ لَمْ تَحِضْ فِيهَا بَانَتْ بِالشُّهُورِ.

[الحديث ١٤٤]

١٤٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع فَقُلْتُ الْمَرْأَةُ الَّتِي لَا تَحِضُ مِثْلَهَا وَ لَمْ تَحِضْ كَمْ تَعْتَدُّ قَالَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ قُلْتُ فَإِنَّهَا اِزْتَابَتْ

سن من تحيض و يشك في أن سبب ذلك هو الحمل أو غيره، فهي مردده بين ريتين:

ريبه الحمل، و ريبه فساد حيضها لعله غير الحمل، مصداق هذا المعنى مرأه مدخول بها قد بلغت تسع سنين و لم تبلغ خمسين سنه و لا ترى حيضا.

الحديث الثالث و الأربعون و المائة: صحيح.

و ظاهره أنه يكفي لانقضاء العده مضي ثلاثة أشهر بيض، سواء اتصل بالطلاق أم لا، كما فهمه جميل رحمه الله. و ظاهر الأصحاب أنه إذا مر بعد الطلاق ثلاثة أشهر بيض تنقضى العده، و إن نقص عنها و لو يوما ثم حاضت فهي تعتد بالحيض، و إن مرت بعد الحيضه الأولى ثلاثة أشهر بيض و أكثر، و سيأتي تمام الكلام في ذلك في عده المسترابة.

الحديث الرابع و الأربعون و

ملاذ الأخير في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٣٩

قَالَ تَعْتِدُ آخِرَ الْأَجَلِينَ تَعْتِدُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ قُلْتَ فَإِنَّهَا ارْتَابَتْ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا ارْتِيَابٌ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لِلْحَبْلِ وَقْتًا فَلَيْسَ بَعْدَهُ ارْتِيَابٌ.

وَ مَنْ أَرَادَ طَلَّاقَ الْمُسْتَرَابِ صَبَرَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا إِنْ شَاءَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٤٥]

١٤٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الْعَطَّارِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ الَّتِي يُسْتَرَابُ بِهَا الَّتِي مِثْلَهَا تَحْمِلُ وَ مِثْلَهَا لَا تَحْمِلُ وَ لَا تَحِيضُ وَ قَدْ وَاقَعَهَا زَوْجُهَا كَيْفَ يُطَلِّقُهَا قَالَ يُمَسِّكُ عَنْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا.

وَ طَلَّاقٌ مَنْ لَا يَصِلُ الرَّجُلُ إِلَيْهَا مِثْلَ طَلَّاقِ الْغَائِبِ عَنْهَا زَوْجُهَا

قوله التي لا- تحيض مثلها الظاهر أن كلمه "لا" زيدت من النساخ، و في الكافي عن محمد بن حكيم بسند آخر: التي تحيض مثلها.

و اعلم أنه إذا طلقها فادعت الحمل، فذهب جماعه إلى أنه تربص بها تسعة أشهر لهذه الرواية، و ذهب جماعه إلى أنه تربص بها سنه، لصحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج.

الحديث الخامس و الأربعون و المائة: مرسل.

قوله عليه السلام: يمسك عنها ثلاثة أشهر هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب، بل الظاهر أنه موضع وفاق.

ملاذ الأخير في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٤٠

[الحديث ١٤٦]

١٤٦ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً سِرًّا مِنْ أَهْلِهَا وَ هِيَ فِي مَنْزِلِ أَهْلِهَا وَ قَدْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَ لَيْسَ يَصِلُ إِلَيْهَا فَيَعْلَمُ طَمَنَّتْهَا إِذَا طَمِنَتْ وَ لَا يَعْلَمُ طَهَّرَهَا إِذَا طَهَّرَتْ قَالَ فَقَالَ هَذَا مِثْلُ الْغَائِبِ عَنْ أَهْلِهِ يُطَلِّقُهَا بِالْأَهْلِ وَ الشُّهُودِ قُلْتَ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ يَصِلُ إِلَيْهَا الْأَخِيَانُ وَ الْأَخِيَانُ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا فَيَعْلَمُ حَالَهَا كَيْفَ يُطَلِّقُهَا فَقَالَ إِذَا مَضَى لَهُ شَهْرٌ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا فِيهِ يُطَلِّقُهَا إِذَا نَظَرَ إِلَى غُرِّهِ الشَّهْرِ الْآخِرِ بِشُهُودٍ وَ يَكْتُبُ الشَّهْرَ

الَّذِي يُطَلِّقُهَا فِيهِ وَ يُشْهِدُ عَلَى طَلَاقِهَا رَجُلَيْنِ فَإِذَا مَضَى ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ هُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ وَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا فِي تِلْكَ
الْثَلَاثَةِ الْأَشْهُرِ الَّتِي تَعْتَدُ فِيهَا

الحديث السادس و الأربعون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: يطلقها بالأهله قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الظاهر أن المراد إن كانت إرادته الطلاق أو غيبته عنها أول
الهلال صبر ثلاثة من الأهله، و إلا فمن الشهور العديده ثم جوز الشهر الواحد، فالثلاثة على الاستحباب، أو المراد جنسهما ليشمل
الواحد ثم بينه.

قوله عليه السلام: يطلقها إذا نظر هذا هو المشهور، و خالف ابن إدريس فأنكر إلحاق غير الغائب به.

قوله عليه السلام: فقد بانت قال الوالد العلامة قدس سره: لأجل تزويج أختها أو الخامسة، أو لأخبارها

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٤١

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْحَامِلُ الْمُسْتَبِينُ حَمْلُهَا تُطَلَّقُ أَيْضاً وَاحِدَةً أَيْ وَفَتْ شَاءَ الْمَطْلُوقُ

[الحديث ١٤٧]

١٤٧ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ وَ غَيْرِهِمَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ خَمْسٌ يُطَلَّقُهُنَّ أَزْوَاجُهُنَّ مَتَى شَاءُوا الْحَامِلُ الْمُسْتَبِينُ حَمْلُهَا وَ الْجَارِيَةُ الَّتِي لَمْ تَحْضُ وَ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَدْ قَعَدَتْ مِنَ
الْمَحِيضِ وَ الْغَائِبُ عَنْهَا زَوْجُهَا وَ الَّتِي لَمْ يُدْخَلْ بِهَا.

[الحديث ١٤٨]

١٤٨ وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجَعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ خَمْسٌ يُطَلَّقُهُنَّ
الرَّجُلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ الْحَامِلُ وَ الَّتِي لَمْ يُدْخَلْ بِهَا وَ الْغَائِبُ عَنْهَا زَوْجُهَا وَ الَّتِي لَمْ تَحْضُ وَ الَّتِي قَدْ جَلَسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ.

وَ مَتَى طَلَّقَهَا الرَّجُلُ كَانَتْ تَطْلِيْقَةً وَاحِدَةً وَ عَدَّتْهَا وَضَعُ مَا فِي بَطْنِهَا يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٤٩]

١٤٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ طَلَّاقُ الْحَامِلِ وَاحِدَةٌ وَ عَدَّتْهَا أَقْرَبُ الْأَجَلَيْنِ

بانقضاء عدتها أو للإئناق عليها.

الحديث السابع والأربعون و المائة: صحيح.

الحديث الثامن والأربعون و المائة: صحيح.

الحديث التاسع والأربعون و المائة: مجهول.

و المشهور أن عده الحامل تنقضى بالوضع لا غير، و ذهب الصدوق و ابن حمزه إلى أنها تعتد بأقرب الأجلين إن مضت ثلاثة أشهر قبل أن تضع فقد انقضت

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٤٢

.....

عدتها، و لكن لا تتزوج حتى تضع، و إذا وضعت ما فى بطنها قبل انقضاء ثلاثة أشهر فقد انقضت أجلها، و استدلا بهذا الخبر و الخبر مجهول، و يمكن حمله على أنها قد تنقضى بأقرب الأجلين فيما إذا كان الحمل أقرب، بخلاف عده الوفاة فإنها لا تنقضى إلا بأبعد الأجلين.

و يؤيده ما رواه الكلينى فى الصحيح عن أبى بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: طلاق الحبلى واحده و أجلها أن تضع حملها و هو أقرب الأجلين، و فى الحسن كالصحيح عن الحلبى عنه عليه السلام مثله. و سيأتى فى الكتاب أيضا مثله.

و قال فى المسالك: اتفق العلماء على جواز طلاق الحامل مره بشرائطها، لوجود المقتضى

و انتفاء المانع، و اختلف فى جواز طلاقها ثانيا بسبب اختلاف الروايات فى ذلك، فذهب الصدوقان إلى المنع منه إلا بعد مضى ثلاثه أشهر، سواء فى ذلك طلاق العده و غيره، و ذهب ابن الجنيد إلى المنع من طلاق العده إلا بعد شهر و لم يتعرض لغيره، و الشيخ أطلق جواز الطلاق للعهده و منع من طلاقها ثانيا للسنة، و ابن إدريس و سائر المتأخرين جوزوه بها مطلقا كغيرها.

ثم إن بعض الأصحاب حمل السنى فى كلامهم فى هذا المقام على السنى بالمعنى الأخص. و أورد عليه أن هذا لا يتحقق فى الحامل، لأنه لا يصير كذلك إلا بعد الوضع و العقد عليها ثانيا، و حينئذ فلا تكون حاملا، و الكلام فى الطلاق الواقع بالحامل ثانيا، إلا أن يقال: إن تجديد نكاحها بعد الوضع يكون كاشفا عن جعل الطلاق السابق سنيا فيلحقه حينئذ النهى، و هذا أيضا فى غايه البعد، و بعضهم حمل على السنى بالمعنى الأعم.

و أورد عليه أن فى بعض الروايات تصريح بجواز المتعدد الذى ليس بعدى،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٤٣

[الحديث ١٥٠]

١٥٠ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْجُبَلَى تَطَلَّقُ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً.

[الحديث ١٥١]

١٥١ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ طَلَّقُ الْحَامِلِ وَاحِدَةً وَ- أَجْلُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا فَإِذَا وَضَعَتْ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَدْ بَانَ مِنْهُ.

[الحديث ١٥٢]

١٥٢ وَ عَنْهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَّاقِ الْجُبَلَى فَقَالَ وَاحِدَةً وَ أَجْلُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا

و هو سنى بالمعنى الأعم، فكيف تحمل أخبار النهى عن الزائد على السنى، و أيضا فإن الطلاق العدى سنى بهذا المعنى، فإطلاق المنع منه يتناول العدى، إلا أن يقال المراد ما عداه.

ثم قال رحمه الله بعد إيراد تلك الوجوه: و الحق الإعراض عن هذه التكاليفات و الرجوع إلى حكم الأصل من جواز طلاق الحامل كغيرها، و حمل أخبار النهى عن الزائد على الكراهه، و جعله قبل شهر أكد.

ثم قال: و قد ظهر أن القول بجواز طلاقها ثانيا للعهده وفاقى فى الجملة، و إنما اختلف فى بعض الشرائط.

الحديث الخمسون و المائة: موثق كالصحيح.

الحديث الحادى و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث الثانى و الخمسون و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٤٤

[الحديث ١٥٣]

١٥٣ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ طَلَّقَ الْحُبْلَى وَاحِدَةً وَ إِنْ شَاءَ رَاجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَضَعَ فَإِنْ وَضَعَتْ قَبْلَ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ هُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخَطَابِ.

[الحديث ١٥٤]

١٥٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع الْحَامِلُ يُطَلِّقُهَا زَوْجَهَا ثُمَّ يُرَاجِعُهَا ثُمَّ يُطَلِّقُهَا الثَّلَاثَةَ فَقَالَ تَبِينُ مِنْهُ وَ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

فَلَا يَنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ طَلَّاقَ الْحُبْلَى وَاحِدَةٌ لِأَنََّّا ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي طَلَّاقِ السُّنَّةِ فَأَمَّا طَلَّاقُ الْعِدَّةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي مُدَّةِ حَمْلِهَا إِذَا رَاجَعَهَا وَ وَطَّئَهَا فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يُمَكِّنُكُمْ ذَلِكَ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ إِذَا رَاجَعَهَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ثَانِيًا حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا

[الحديث ١٥٥]

١٥٥ رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورِ الصَّيْقَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى قَالَ يُطَلِّقُهَا قُلْتُ فَيُرَاجِعُهَا قَالَ نَعَمْ يُرَاجِعُهَا قُلْتُ فَإِنَّهُ يَدَا لَهُ بَعْدَ مَا رَاجَعَهَا أَنْ يُطَلِّقَهَا قَالَ لَا حَتَّى تَضَعَ.

قِيلَ لَهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا أَى طَلَّاقٍ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهِ حَمْلُنَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا طَلَّاقِ السُّنَّةِ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا

الحديث الثالث و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث الرابع و الخمسون و المائة: موثق.

الحديث الخامس و الخمسون و المائة: مجهول.

و الأولى حملة على الكراهة.

يُدُلُّ عَلَىٰ ذَٰلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥٦]

١٥٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَىٰ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الْحَبْلِى تَطَلَّقَ الطَّلَاقَ الَّذِى لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَلَسْتَ قُلْتَ لِي إِذَا جَامَعَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَ قَالَ إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي طَهْرٍ قَدْ بَانَ أَوْ حَمْلٍ قَدْ بَانَ وَ هَذِهِ قَدْ بَانَ حَمْلُهَا.

[الحديث ١٥٧]

١٥٧ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنِ يَزِيدِ الْكُنَاسِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ طَلَاقِ الْحَبْلِى فَقَالَ يُطَلَّقُهَا وَاحِدَةً لِلْعِدَّةِ بِالشُّهُورِ وَ الشُّهُودِ قُلْتُ فَلَهَا أَنْ يُرَاجِعَهَا قَالَ نَعَمْ وَ هِيَ امْرَأَتُهُ قُلْتُ فَإِنْ رَاجَعَهَا وَ مَسَّهَا ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا تَطْلِيقَهُ أُخْرَى قَالَ لَا يُطَلِّقُهَا حَتَّىٰ يَمْضِيَ لَهَا بَعْدَ مَا مَسَّهَا شَهْرٌ قُلْتُ فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَانِيَةً وَ أَشْهَدَ ثُمَّ رَاجَعَهَا وَ أَشْهَدَ عَلَىٰ رَجْعَتِهَا وَ مَسَّهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ الثَّالِثَةَ وَ أَشْهَدَ عَلَىٰ طَلَاقِهَا لِكُلِّ عِدَّةٍ شَهْرٌ هَلْ تَبَيَّنَ مِنْهُ كَمَا تَبَيَّنَ الْمُطَلَّقَةُ عَلَىٰ الْعِدَّةِ الَّتِى لَا تَحِلُّ لِرُؤُوسِهَا حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَمَا عِدَّتُهَا قَالَ

الحديث السادس و الخمسون و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: لم يكن له أن يطلق أى: إلا- مع الانتقال عن طهر المواقعه إلى طهر آخر، و هاهنا لا- يتصور إلا- بالوضع، و الجواب باستثناء هذه الصورة عن القاعده الكليه، و لا يخفى عدم تأييده لحمل الشيخ.

الحديث السابع و الخمسون و المائة: صحيح على الظاهر.

عِدَّتْهَا أَنْ تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا ثُمَّ قَدْ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ.

[الحديث ١٥٨]

١٥٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِهِمْ قَالَ فِي الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ الْحَامِلُ وَ هُوَ يُرِيدُ أَنْ يُطَلِّقَهَا قَالَ إِذَا أَرَادَ الطَّلَاقَ بَعَيْنِهِ يُطَلِّقُهَا بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ فَإِنْ بَدَأَ لَهُ فِي يَوْمِهِ أَوْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ أَنْ يُرَاجِعَهَا يُرِيدُ الرَّجْعَةَ بَعَيْنِهَا فَلْيُرَاجِعْ وَ يُوَاقِعْ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيُطَلِّقُ أَيْضاً ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيُرَاجِعُ كَمَا يُرَاجِعُ أَوَّلًا ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيُطَلِّقُ فَهِيَ الَّتِي لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ إِذَا كَانَ إِذَا رَاجَعَ يُرِيدُ الْمَوَاقِعَةَ وَ الْإِمْسَاكَ وَ يُوَاقِعُ.

[الحديث ١٥٩]

١٥٩ عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ

قوله عليه السلام: للعدة بالشهور ظاهره موافق للصدوق رحمه الله من لزوم التربص ثلاثة أشهر.

الحديث الثامن و الخمسون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: إذا أراد الطلاق بعينه أى: لم يكن محض اللفظ، بل كان مريداً لإيقاع الطلاق، و كذا قوله " يريد الرجعه بعينها" أو المعنى: أنه يريد الطلاق للمفارقة و البينونة و ليس فى باله حينئذ الرجوع و لا الإضرار، ثم بدا له و أراد الرجعه و عدم الطلاق بعد ذلك، فيكون القيد للاستحباب، أو يكون وجه جمع بين الأخبار و إن لم يقل بهذا التفصيل أحد.

الحديث التاسع و الخمسون و المائة: موثق.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٤٧

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حَامِلٌ ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا الثَّلَاثَةَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ تَبَيَّنَ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٦٠]

١٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عِمْرَانَ السَّقَّاءِ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُضَيْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى وَ كَانَ فِي بَطْنِهَا اثْنَانِ فَوَضَعَتْ وَاحِدًا وَ بَقِيَ وَاحِدٌ فَقَالَ تَبَيَّنَ بِالْأَوَّلِ وَ لَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا.

وَ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ سَكْرَانٌ أَوْ مَغْتَوًةٌ أَوْ مَغْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ لَمْ يَقَعْ طَلَّاقُهُ

الحديث الستون و المائة: مجهول.

و ذكر النجاشى على بن عمران الخزاز الكوفى المعروف ب " شفا " ثقه قليل الحديث، فلا يبعد أن يكون " السقاء " تصحيف " شفا "، فيكون

الخبر موثقا، و فى بعض النسخ أيضا كذلك.

و عمل بمضمون هذا الخبر الشيخ فى النهايه و جماعه، و ذهب الشيخ فى المبسوط و الخلاف و ابن إدريس و المحقق فى بعض كتبه و علامه فى أكثرها إلى أنها لا تنقضى عدتها إلا بوضع الثانى، تمسكا بقوله تعالى " وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ " الآية، و وضع الحمل لا يصدق ما دام فى الرحم منه شىء، و ردا للخبر بجهاله السند.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٤٨

[الحديث ١٦١]

١٦١ رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَ الْبُرْقِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّكَرَانِ يُطَلَّقُ أَوْ يُعْتَقُ أَوْ يَتَزَوَّجُ أَوْ يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ وَ هُوَ عَلَى حَالِهِ قَالَ لَا يَجُوزُ لَهُ.

[الحديث ١٦٢]

١٦٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ طَلَاقِ السَّكَرَانِ وَ عِتْقِهِ فَقَالَ لَا يَجُوزُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَاقِ الْمَعْتُوهِ فَقَالَ وَ مَا هُوَ قُلْتُ الْأَحْمَقُ الذَّاهِبُ الْعَقْلُ قَالَ لَا يَجُوزُ قُلْتُ فَالْمَرْأَةُ كَذَلِكَ يَجُوزُ بَيْعُهَا وَ شِرَاؤُهَا قَالَ لَا.

[الحديث ١٦٣]

١٦٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ قَالَ سَأَلْتُ

الحديث الحادى و الستون و المائة: موثق.

الحديث الثانى و الستون و المائة: صحيح.

الحديث الثالث و الستون و المائة: حسن أو مجهول.

و فى النهايه: فيه " رفع القلم عن الصبى و النائم و المعتوه " هو المجنون المصاب بعقله، و قد عنه فهو معتوه. انتهى.

فالفرق بينه و بين المغلوب على عقله بكون الأول أشد، أو الثانى مع اشتراكهما فى عدم التكليف. أو المراد بأحدهما ذو الأدوار.

و فى القاموس: عته كعنى فهو معتوه نقص عقله أو فقد أو دهش.

قوله: و من لم يتزوج بعد أى: الطلاق قبل النكاح، كان يقول: إن تزوجت فلانه فهى طالق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٤٩

الرِّضَاعُ عَنْ طَلَاقِ السَّكَرَانِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَعْتُوهِ وَالْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ وَمَنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ بَعْدَ فَقَالٍ لَا يَجُوزُ.

[الحديث ١٦٤]

١٦٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيْمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ فَيَصِيْمُتُ فَلَا يَتَكَلَّمُ قَالَ أَخْرَسُ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَيَعْلَمُ مِنْهُ بُغْضٌ لِامْرَأَتِهِ وَكَرَاهَةٌ لَهَا قُلْتُ نَعَمْ أَيْ جُوزُ أَنْ يُطَلَّقَ عَنْهُ وَثِيَّتُهُ قَالَ لِمَا وَ لَكِنْ يَكْتُبُ وَيُشْهِدُ عَلَى ذَلِكَ قُلْتُ أَصِيْلِحَكَ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَا يَكْتُبُ وَلَا يَسْمَعُ كَيْفَ يُطَلِّقُهَا قَالَ بِالَّذِي يُعْرَفُ بِهِ مِنْ فِعَالِهِ مِثْلُ مَا ذَكَرْتَ مِنْ كِرَاهَتِهِ لَهَا أَوْ بُغْضِهِ لَهَا

الحديث الرابع والستون و المائة: مجهول.

وقال في المسالك: و لو تعذر النطق بالطلاق كفت الإشارة به كالأخرس، و يعتبر فيها أن تكون مفهمه لمن يخاطبه و يعرف إشارته، و يعتبر فهم الشاهدين لها و لو

عرف الكتابه كانت من جمله الإشاره بل أقوى، و لا يعتبر ضميمه الإشاره إليها، و قدمها ابن إدريس على الإشاره، و يؤيده روايه ابن أبي نصر.

و اعتبر جماعه من الأصحاب منهم الصدوقان فيه إلقاء القناع على المرأه يرى أنها قد حرمت عليه، لروايه السكوني عن الصادق عليه السلام، و كذا روى أبو بصير عنه عليه السلام، و منهم من خير بين الإشاره و بين إلقاء القناع، و منهم من جمع بينهما. و الحق الاكتفاء بالإشاره المفهمه، و إلقاء القناع مع إفهامه ذلك من جملتها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٥٠

[الحديث ١٦٥]

١٦٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يَجُوزُ طَلَاقٌ فِي اسْتِكْرَاهٍ وَلَا يَجُوزُ عِتْقٌ فِي اسْتِكْرَاهٍ وَلَا يَجُوزُ يَمِينٌ فِي قَطِيعِهِ رَجْمٌ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَمَنْ حَلَفَ أَوْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا أَوْ فَعَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ قَالَ إِنَّمَا الطَّلَاقُ مَا أُرِيدَ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهٍ وَلَا إِضْرَارٍ عَلَى الْعِدَّةِ أَوْ السُّنَّةِ عَلَى طَهْرٍ بَغَيْرِ جَمَاعٍ وَ شَاهِدَيْنِ فَمَنْ خَالَفَ هَذَا فَلَيْسَ طَلَاقُهُ وَلَا يَمِينُهُ بِشَيْءٍ يُرَدُّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ.

[الحديث ١٦٦]

١٦٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ قَالَ طَلَّاقُ الْأَخْرَسِ أَنْ يَأْخُذَ مِقْتَعَتَهَا وَيَضَعَهَا عَلَى رَأْسِهَا ثُمَّ يَعْتَرِلَهَا

الحديث الخامس و الستون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: أو فعله فى بعض النسخ بالواو و هو أظهر، و على ما فى النسخ " أو " بمعنى الواو.

أو المعنى لا كفاره على الحلف و لا على مخالفته.

قوله عليه السلام: و لا إضرار قال بعض الفضلاء: أى لم يكن قصده مجرد الإيذاء باللسان.

قوله عليه السلام: أو السنه الواو أظهر، كما فى بعض النسخ.

الحديث السادس و الستون و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٥١

[الحديث ١٦٧]

١٦٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ فِي رَجُلٍ أَخْرَسَ كَتَبَ فِي الْأَرْضِ بَطْلَاقِ امْرَأَتِهِ قَالَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي قَبْلِ الطُّهْرِ بِشُهُودٍ وَ فُهِمَ عَنْهُ كَمَا يُفْهِمُ عَنْ مِثْلِهِ وَ يُرِيدُ الطَّلَاقَ جَازَ طَلَّاقُهُ عَلَى السُّنَّةِ.

[الحديث ١٦٨]

١٦٨ عَبِيدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَّاقِ الْمَعْتُوهِ الزَّائِلِ الْعَقْلِ أَيْجُوزُ قَالَ لَا وَ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ أَيْجُوزُ بَيِّعَهَا وَ صَدَقْتَهَا فَقَالَ لَا.

[الحديث ١٦٩]

١٦٩ وَ رَوَى حَمَّادٌ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث السابع و الستون و المائة: مجهول.

قوله: و يريد الطلاق أى: فهم عنه أنه يريد بذلك إيقاع الطلاق، أو بينه و بين الله تعالى.

قوله: على السنه أى: إذا كان موافقا لها برعايه سائر الشرائط، أو طلاقه صحيح بسنه النبي صلى الله عليه و آله و حكمه.

الحديث الثامن و الستون و المائة: حسن.

و فى الكافى هكذا: عده من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن عبد الكريم عن الحلبي - إلى آخره.

الحديث التاسع و الستون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٥٢

أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الْمَعْتُوهِ أَيْجُوزُ طَلَّاقُهُ فَقَالَ مَا هُوَ قُلْتُ الْأَحْمَقُ الذَّاهِبُ الْعَقْلُ فَقَالَ نَعَمْ.

وَ لَمَّا تَنَافَى بَيْنَ الْخَبْرِ الْأَوَّلِ وَ بَيْنَ هَذَا لِأَنَّا نَحْمِلُ قَوْلَهُ يَجُوزُ طَلَّاقُهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ عَنْهُ وَ لِيَّهِ وَ لَا يَكُونُ يَتَوَلَّى هُوَ بِنَفْسِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٧٠]

١٧٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ الْأَحْمَقُ الذَّاهِبُ الْعَقْلُ يَجُوزُ طَلَّاقُ وَ لِيَّهِ عَلَيْهِ قَالَ وَ لِمَ لَا يُطَلَّقُ هُوَ قُلْتُ لَا يُؤْمَنُ إِنْ هُوَ طَلَّقَ أَنْ يَقُولَ عَمْدًا لَمْ أُطَلِّقْ أَوْ لَا يُحْسِنُ أَنْ يُطَلِّقَ قَالَ مَا أَرَى وَ لِيَّهِ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ السُّلْطَانِ

قوله عليه السلام: نعم قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يمكن حمله على السفينة الناقص العقل، و حمل الأول على الزائل العقل.

الحديث السبعون و المائة: صحيح.

قوله: لا يؤمن لعله عليه السلام حمل كلام السائل أو لا على ذى الأدوار، فقال: لم لا يطلق فى حال استقامته؟ فقال السائل: ليس

كاملا

فى ذللك الحين أيضا، أو حمل عليه السلام كلامه على السفیه الخفيف العقل.

و اعلم أن المشهور بين المتقدمين و أكثر المتأخرين جواز طلاق الولی عن المجنون المطبق مع الغبطه، مستندا بهذه الصحيحه، و ذهب ابن إدريس و قبله الشيخ فى الخلاف إلى عدم الجواز محتجا بإجماع الفرقه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٥٣

وَ طَلَّقَ الصَّبِيَّ جَائِزًا إِذَا عَقَلَ الطَّلَاقَ وَ حَدُّ ذَلِكَ عَشْرَ سِنِينَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٧١]

١٧١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَجُوزُ طَلَاقُ الصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ.

[الحديث ١٧٢]

١٧٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَاقِ الْغُلَامِ وَ لَمْ يَخْتَلِمَ وَ صَدَقْتَهُ قَالَ إِذَا هُوَ طَلَّقَ لِلْسُّنَّةِ وَ وَضَعَ الصَّدَقَةَ فِي مَوْضِعِهَا وَ حَقَّهَا فَلَا بَأْسَ وَ هُوَ جَائِزٌ.

[الحديث ١٧٣]

١٧٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ طَلَاقُ الصَّبِيِّ بِشَىْءٍ .

فَلَمَّا يُتَافَى مَا قَدَّمَ نَاهُ لِأَنَّا نَحْمِلُ هَذَا الْخَبَرَ عَلَى مَنْ لَا يَعْقِلُ وَ لَا يُحْسِنُ الطَّلَاقَ لِأَنَّ ذَلِكَ مُعْتَبَرٌ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الحادى و السبعون و المائة: موثق كالصحيح.

الحديث الثانى و السبعون و المائة: موثق.

و عمل بمضمونه الشيخ و ابن الجنيد و جماعه، و اعتبر الشيوخان و جماعه من القدماء بلوغ الصبى عشرا فى الطلاق، و المشهور بين المتأخرين عدم صحه طلاق الصبى مطلقا.

الحديث الثالث و السبعون و المائة: مجهول.

[الحديث ١٧٤]

١٧٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ يُجُوزُ طَلَاقُ الْعُلَامِ إِذَا كَانَ قَدْ عَقَلَ وَ وَصِيَّتُهُ وَ صَدَقَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَحْتَلِمِ.

وَ طَلَاقُ الْمَرِيضِ غَيْرُ حَيَاظٍ فَإِنْ طَلَّقَ فَإِنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ فَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَإِنَّهَا تَرْتُهُ وَ لَا يَرِثُهَا هُوَ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ سَنَةِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ فَإِنْ تَزَوَّجَتْ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا وَ إِنْ زَادَ عَلَى السَّنَةِ يَوْمٌ وَاحِدٌ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا وَ لَا فَرْقَ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ التَّطْلِيقَةُ هِيَ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةَ أَوِ الثَّلَاثَةَ أَوْ كَانَ طَلَاقُ السُّنَّةِ أَوْ طَلَاقُ الْعِدَّةِ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ سَوَاءٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٧٥]

١٧٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يُجُوزُ طَلَاقُ الْمَرِيضِ وَ يُجُوزُ نِكَاحُهُ

الحديث الرابع و السبعون و المائة: ضعيف.

الحديث الخامس و السبعون و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: لا يجوز طلاق المريض لعله محمول على الكراهه، أو على أن المراد به عدم جريان جميع أحكامه.

و قال فى المسالك: طلاق المريض كطلاق الصحيح فى الوقوع، و لكنه يزيد عنه بكراهته مطلقا، و ظاهر بعض الأخبار عدم الجواز، و حمل على الكراهه جمعا. ثم إن كان الطلاق رجعيا توارثا ما دامت فى العده إجماعا، و إن كان بائنا لم يرثها الزوج مطلقا كالصحيح، و ترثه هى فى العده و بعدها، و كذا الرجعية بعدها إلى سنة من حين الطلاق ما لم تتزوج

بغيره، أو يبرأ من مرضه الذى طلق فيه، هذا هو المشهور

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٥٥

[الحديث ١٧٦]

١٧٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرِيضِ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ قَالَ لَا وَ لَكِنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِنْ شَاءَ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَرِثَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ.

[الحديث ١٧٧]

١٧٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يُطَلَّقَ وَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ.

[الحديث ١٧٨]

١٧٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ لَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يُطَلَّقَ وَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَإِنْ تَزَوَّجَ وَ دَخَلَ بِهَا فَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ فِي مَرَضِهِ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ وَ لَا مَهْرَ لَهَا وَ لَا

خصوصا بين المتأخرين، و ذهب جماعه منهم الشيخ فى النهايه إلى ثبوت التوارث بينهما فى العده مطلقا، و اختصاص الإرث بعدها بالمرأه منه دون العكس إلى المده المذكوره.

الحديث السادس و السبعون و المائة: موثق كالصحيح.

و فى بعض النسخ " عن بكير " فىكون حسنا.

الحديث السابع و السبعون و المائة: موثق كالصحيح.

الحديث الثامن و السبعون و المائة: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٥٦

ميراث.

[الحديث ١٧٩]

١٧٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ رَبِيعِ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ وَ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي الْوَرْدِ كِلَيْهِمَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَهُ فِي مَرَضِهِ ثُمَّ مَكَثَ فِي مَرَضِهِ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَإِنَّهَا تَرْتُهُ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ فَإِنْ كَانَتْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنَّهَا لَا تَرْتُهُ.

[الحديث ١٨٠]

١٨٠ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ الرَّزَّازِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ وَ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ كُلِّهِمْ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مَرِيضٌ قَالَ إِنْ مَاتَ فِي مَرَضِهِ وَ لَمْ تَتَزَوَّجْ وَرِثَتُهُ وَ إِنْ كَانَتْ قَدْ تَزَوَّجَتْ فَقَدْ رَضِيَتْ بِالَّذِي صَنَعَ لَا مِيرَاثَ لَهَا

قوله عليه السلام: فإن تزوج هذا هو المشهور في نكاح المريض، بل لا يعلم فيه خلاف، و نسب المحقق إلى الرواية مؤذنا بتوقفه فيه.

الحديث التاسع و السبعون و المائة: حسن.

و قوله " و مالك " معطوف على " ربيع " .

الحديث الثمانون و المائة: مرسل.

قوله: فقد رضيت يومي إلى أنه إذا كان برضاها سقط الإرث.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٥٧

[الحديث ١٨١]

١٨١ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَسِّنٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عُبيدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مَرِيضٌ حَتَّى مَضَى لِذَلِكَ سَنَهُ قَالَ تَرْتُهُ إِذَا كَانَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ وَ لَمْ يَصِحَّ مِنْ ذَلِكَ.

[الحديث ١٨٢]

١٨٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ عَنِ ابْنِ مُشْكَانَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مَرِيضٌ تَطْلِيقَهُ وَ قَدْ كَانَ طَلَّقَهَا قَبْلَ ذَلِكَ تَطْلِيقَتَيْنِ قَالَ فَإِنَّهَا تَرْتُهُ إِذَا كَانَ فِي مَرَضِهِ قَالَ قُلْتُ وَ مَا حَدُّ الْمَرَضِ قَالَ لَا يَزَالُ مَرِيضًا حَتَّى يَمُوتَ وَ إِنْ طَالَ ذَلِكَ إِلَى سَنَةٍ.

[الحديث ١٨٣]

١٨٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَخَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضِهِ قَالَ تَرْتُهُ مَا دَامَ فِي مَرَضِهِ وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

[الحديث ١٨٤]

١٨٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَمَاعَةَ

الحديث الحادي و الثمانون و المائة: مجهول.

الحديث الثاني و الثمانون و المائة: موثق.

الحديث الثالث و الثمانون و المائة: مجهول.

الحديث الرابع و الثمانون و المائة: موثق.

و اختلف الأصحاب في أن ثبوت الإرث للمطلقة في المرض هل هو مترتب على مجرد الطلاق فيه أو معلل بتهمته، فذهب الشيخ في كتابي الفروع و الأكثر

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٥٨

قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مَرِيضٌ قَالَ تَرْتُهُ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا- فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي حَالِ إِضْرَارٍ فَهِيَ تَرْتُهُ إِلَى سِنِّهِ فَإِنْ زَادَ عَلَى السِّنِّ يَوْمٌ وَاحِدًا لَمْ تَرْتُهُ وَ تَعْتَدُ مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا.

[الحديث ١٨٥]

١٨٥ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ

إلى الأول لإطلاق النصوص، و ذهب في الاستبصار إلى الثاني لهذه الرواية و رواه محمد بن القاسم. و رجحه العلامة في المختلف و الإرشاد.

و يتفرع على القولين ما لو سألته الطلاق، لانتفاء التهمة بسؤالها و ما لو خالعتها إن قلنا إن الخلع طلاق، و لا يتعدى الحكم إلى غير الطلاق من أسباب البينونة، كاللعان المسبب عن القذف في حال المرض، و أولى بعدم الإرث لو كان الفسخ لعيب في المرض، و قوفا فيما خالف الأصل على موضع اليقين، و تردد فيه العلامة في القواعد.

و هل يلحق بالمرض ما أشبهه من الأحوال المخوفه؟ الأصح العدم. و ألحق ابن الجنيد الأسير غير الأمن على نفسه غالبا و المستوجب للقود، أو لحد يخاف عليه بالمرض.

قوله عليه السلام: و تعتد لعل العده فيما إذا مات فى العده لا فى بقيه السنه،

و لا يبعد لزوم العده تمام السنه أيضا لثبوت الإرث، لكن لم أر به قائلا.

الحديث الخامس و الثمانون و المائة: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٥٩

الْحَلْبِيُّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ فَيُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ هَلْ يَجُوزُ طَلَّاقُهُ قَالَ نَعَمْ وَإِنْ مَاتَ وَرِثَتْهُ وَإِنْ مَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا.
قَوْلُهُ عَ وَإِنْ مَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا يَعْنِي إِذَا خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٨٦]

١٨٦ الْحَسِيُّ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عِيَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ أَيُّمَا امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ ثُمَّ تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا وَ لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا تَرِثُهُ ثُمَّ تَعْتِدُ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا وَ إِنْ تُوُفِّيَتْ وَ هِيَ فِي عِدَّتِهَا وَ لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَرِثُهَا وَ إِنْ قُتِلَ وَرِثَتْ مِنْ دَيْتِهِ وَ إِنْ قُتِلَتْ وَرِثَتْ مِنْ دَيْتِهَا مَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ.

[الحديث ١٨٧]

١٨٧ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِشَمِيُّ عَنِ حَمَادٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سَنَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ تُوُفِّيَ عَنْهَا وَ هِيَ فِي عِدَّتِهَا أَنَّهَا تَرِثُهُ وَ تَعْتِدُ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا وَ إِنْ تُوُفِّيَتْ وَ هِيَ فِي عِدَّتِهَا فَإِنَّهُ يَرِثُهَا وَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرِثُ مِنْ دَيْتِهِ صَاحِبِهِ لَوْ قُتِلَ مَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ

الحديث السادس و الثمانون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: و لم تحرم عليه أى: كانت العده رجعيه.

و اعلم أنه ليس فى هذا الخبر ذكر المرض، فلا ينافى الخبر السابق، إذ لعل عدم إرث الزوجه فى العده لطلاقه فى المرض.

الحديث السابع و الثمانون و المائة: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٦٠

[الحديث ١٨٨]

١٨٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسِيِّ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ قَالَتْ تَرْتُهُ فِي مَرَضِهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سِنِّهِ إِنْ مَاتَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ وَتَعْتِدُ مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا عِدَّةَ الْمُطَلَّغِ ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَرْتُهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ سِنِّهِ إِنْ مَاتَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ مَا تَمَضَى سِنُّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا مِيرَاثٌ.

قَوْلُهُ ع ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَرْتُهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ سِنِّهِ لَا يُنَافِي مَا قَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا إِذَا تَزَوَّجَتْ لَا تَرْتُهُ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّصْرِيحُ بِإِبَاحَةِ التَّزْوِيجِ لَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَيَكُونُ قَوْلُهُ ع وَتَرْتُهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ سِنِّهِ حُكْمًا يَخُصُّهَا إِذَا لَمْ تَتَزَوَّجْ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١٨٩]

١٨٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِفْوَانَ عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ آخِرَ طَلَاقِهَا قَالَ

الحديث الثامن و الثمانون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: ثم تتزوج يمكن أن يكون المراد موت زوجها و أخذها الميراث قبل تزويجها، ثم تزويجها و إن كان فى السنة، فإنه بعد الموت و الحكم بالميراث لا يضر تزويجها فى السنة بعد ذلك.

الحديث التاسع و الثمانون و المائة: صحيح على الظاهر.

إذ الظاهر أن يحيى الأزرق هو ابن عبد الرحمن الثقه، و إن احتمل ابن حسان المجهول. و كذا عبد الرحمن الظاهر أنه ابن أبى عبد الله الثقه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٦١

نَعَمْ يَتَوَارَثَانِ فِي الْعِدَّةِ.

[الحديث ١٩٠]

١٩٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَاطٍ عَنْ عَلَمَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا ثَالِثَةً وَ هُوَ مَرِيضٌ قَالَ هِيَ تَرْتُهُ.

[الحديث ١٩١]

١٩١ وَ عَنْهُ عَنْ أَخَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا الثَّالِثَةَ وَ هُوَ مَرِيضٌ فَهِيَ تَرْتُهُ.

[الحديث ١٩٢]

١٩٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَخَوَيْهِ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حَمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ فَضَى فِي الْمَرْأَةِ إِذَا طَلَّقَهَا ثُمَّ تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَ هِيَ فِي عِدَّتِهِ مِنْهُ مَا لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا تَرْتُهُ وَ يَرْتُهَا مَا دَامَتْ فِي الدَّمِّ مِنْ حَيْضَتِهَا الثَّالِثَةَ فِي التَّطْلِيقَتَيْنِ الْمَأُولَتَيْنِ فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهَا لَا تَرْتُ مِنْ زَوْجِهَا وَ لَا يَرْتُ مِنْهَا وَ إِنْ قُتِلَتْ وَرِثَ مِنْ دِيَّتِهَا وَ إِنْ قُتِلَ وَرِثَتْ مِنْ دِيَّتِهِ

مَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ.

فَلَمَّا يُرَافِي هَذَا الْحَدِيثُ الْخَبْرَيْنِ الْمَأُولَيْنِ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَمَدِّمَةِ مِنْ أَنَّهَا تَرْتُهُ وَإِنْ كَانَتْ التَّطْلِيقَةُ ثَالِثَةً لِأَنَّ هَذَا الْخَبْرَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا وَهُوَ صَاحِبُهَا ثُمَّ تُوُفِّيَ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَاحِبُهَا فَانَّمَا تَبَيَّنَتْ الْمُوَارَاةُ بَيْنَهُمَا مَا دَامَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعُهُ فَلَا تَوَارَثُ بَيْنَهُمَا وَالْمَرِيضُ مَخْصُوصٌ

الحديث التسعون و المائة: موثق.

الحديث الحادى و التسعون و المائة: موثق.

الحديث الثانى و التسعون و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٦٢

مِنْ بَيْنِ ذَلِكَ بُشُوتُ الْمُوَارَاةِ بَيْنَهُمَا وَإِنْ انْقَطَعَتِ الْعِضِيْمَةُ وَانْتَفَتِ الْمُرَاجَعَةُ كَمَا أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِأَنَّ تَرْتُهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَيِّئِهِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١٩٣]

١٩٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالٍ عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً عَلَى طَهْرٍ ثُمَّ تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجَهَا وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا قَالَ تَرْتُهُ ثُمَّ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا

زَوْجِهَا وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مِنْهُ وَرِثَهَا وَوَرِثَتْهُ.

[الحديث ١٩٤]

١٩٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ قَالَ تَرِثُهُ وَ يَرِثُهَا مَا دَامَتْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ.

[الحديث ١٩٥]

١٩٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ

و يدل على اعتبار الحيض دون الأطهار.

الحديث الثالث و التسعون و المائة: مجهول.

و لعل قوله " ورثته " زيد من النسخ أو الرواه، و يحتمل الحاليه. و يمكن أن يقرأ على بناء التفعيل بصيغه المتكلم، أى: أحكم بإرثه. أو يقرأ " ورثته " على صيغه الجمع، عطفًا على المستتر المرفوع فى " ورثها " أى يرثها، فإن مات بعدها يرث تلك الحصة ورثته.

الحديث الرابع و التسعون و المائة: موثق.

و ليس فيه أيضا ذكر المرض.

الحديث الخامس و التسعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٦٣

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَهُ عَلَى طَهْرٍ ثُمَّ أَمَسَّ كَهَا فِي مَنْزِلِهِ حَتَّى حَاضَتْ حَيْضَتَيْنِ وَ طَهَّرَتْ ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ عَلَى طَهْرٍ قَالَ هَيْدُهُ إِذَا حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا التَّطْلِيقَةَ الْأُولَى فَقَدْ حَلَّتْ لِلرَّجَالِ وَ لَكِنْ كَيْفَ أَضْمَعُ أَوْ أَقُولُ هَيْدًا وَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ع أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ص فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنِي فِي نَفْسِي فَقَالَ لَهَا فِيمَا أُفْتِيكَ قَالَتْ إِنَّ زَوْجِي طَلَّقَنِي وَ أَنَا طَاهِرٌ ثُمَّ أَمَسَّ كِنِي لَأ يَمْسُنِي حَتَّى إِذَا طَمِثْتُ وَ طَهَّرْتُ طَلَّقَنِي تَطْلِيقَهُ أُخْرَى ثُمَّ أَمَسَّ كِنِي لَأ يَمْسُنِي إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَحْدِمُنِي وَ يَرَى شَعْرِي وَ نَحْرِي وَ جَسَدِي حَتَّى إِذَا طَمِثْتُ وَ طَهَّرْتُ الثَّلَاثَةَ طَلَّقَنِي التَّطْلِيقَةَ الثَّلَاثَةَ قَالَ

قوله عليه السلام: هذه إذا حاضت قال بعض

الأفضل: هذا واضح، لأن قوله " ثم أمسكها في منزله " لم يرد به المراجعة، فالطلاق بعده لم يصح، فليس عليها إلا العده من الطلقه الأولى. و أما ما في كتاب علي عليه السلام فلعله لأن المرأة اعترفت بالرجعه، و ما يخص الزواج حله على وجه ظاهره حصول الخلوه، مع وقوع الطلاق من الزوج الذي ظاهره المواقعه، غايه الأمر أن المرأة ادعت عدم المواقعه، و ظاهر الشرع عدم قبول هذه الدعوى منها فلا منافاه.

و أما قوله " كيف أصنع " فإن كان كلام ابن مسلم فلا إشكال، و إن كان كلام أبي جعفر عليه السلام فلعله أراد به تحريض ابن مسلم في التفكير فيه و تحصيل وجه الجمع بينهما. انتهى.

و أقول: لعل المراد أنى لا أقول هذا كليه، بل هذا مع عدم المراجعة، و يكون هذا النوع من الكلام للتقيه، و الحاصل أنى كيف أقول هذا القول؟ مع أن العامه يروون هذا الكلام من كلام علي صلوات الله عليه و لا يفهمون معناه،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٦٤

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص أَيَّتُهَا الْمَرْأَةُ لِمَا تَزَوَّجِي حَتَّى تَحِيضِي ثَلَاثَ حِيضٍ مُسْتَأْنَفَاتٍ فَإِنَّ الثَّلَاثَ حِيضٍ الَّتِي حِيضِيهَا وَ أَنْتِ فِي مَنْزِلِهِ إِنَّمَا حِيضِيهَا وَ أَنْتِ فِي جِبَالِهِ.

[الحديث ١٩٦]

١٩٦ عَنْهُ عَنْ بُنَيَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أُخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلَّقُ تَطْلِيقَهُ أَوْ اثْنَيْنِ ثُمَّ يَتْرُكُهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا مَا حَالَهَا قَالَ إِذَا تَرَكَهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُرِيدُهَا بَأَنْتَ مِنْهُ وَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ إِنْ تَرَكَهَا عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ مُرَاجَعَتَهَا ثُمَّ مَضَى لِذَلِكَ سَنَةً فَهِيَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا.

[الحديث ١٩٧]

١٩٧ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ

و يحتمل أن يكون النقل أيضا تقيه لاشتهاره بينهم.

قوله: لا تزوجى حتى تحيضى قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: العده الأخرى إما على الاستحباب، أو لأنه كان راجعها، لأنها قالت يرى شعري و نحري و جسدى.

الحديث السادس و التسعون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: على أنه يريد مراجعتها يمكن حمله على الرجعه بغير وطئ، أو على أنه يستحب للزوجه أن لا تعدل عنه إلى غيره، و كذا المحلل. أو يحمل قوله " فلم تحل له " على أن المعنى لا تحل له بدون رضاها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٦٥

صَدَقَهُ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُمِّيَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ لِلْعِدَّةِ ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى مَضَى قُرُوبَهَا قَالَ إِذَا كَانَ تَرَكَهَا عَلَى أَنْ لَا يُرَاجِعَهَا فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ إِنْ كَانَ رَأْيُهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ تَرَكَهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُرَاجِعَهَا وَ عَنْ رَجُلٍ جَمَعَ أَرْبَعَةَ نِسْوَةٍ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً فَهَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْرَى مَكَانَ الَّتِي طَلَّقَ قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْرَى حَتَّى

يَعْتَدُ مِثْلَ عِدَّتِهَا وَإِنْ كَانَ الَّتِي طَلَّقَهَا أُمَّةً - اَعْتَدَتْ نِصْفَ الْعِدَّةِ لِأَنَّ عِدَّةَ الْأُمَّةِ نِصْفُ الْعِدَّةِ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا سِوَالِ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا اَعْتَدَتْ هَلْ يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَخْتَضِبَ فِي الْعِدَّةِ قَالَ لَهَا أَنْ تَدَهِنَ وَ تَكْتَحِلَ وَ تَمْتَشِطَ وَ تَصْبِغَ وَ تَلْبَسَ الصَّنِيعَ وَ تَخْتَضِبَ بِالْحِنَاءِ وَ تَصْنَعُ مَا شَاءَتْ لِغَيْرِ زَيْنِهِ مِنْ زَوْجٍ وَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا هِلَ يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ مَنْزِلِهَا فِي عِدَّتِهَا قَالَتْ نَعَمْ وَ تَخْتَضِبُ وَ تَدَهِنُ وَ تَكْتَحِلُ وَ تَمْتَشِطُ وَ تَصْبِغُ وَ تَلْبَسُ الصَّنِيعَ وَ تَصْنَعُ مَا شَاءَتْ لِغَيْرِ زَيْنِهِ مِنْ زَوْجٍ.

وَ الْحُرَّةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ مَمْلُوكٍ فَطَلَّاقُهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ وَإِذَا كَانَ الْحُرُّ تَحْتَهُ

و قال في الاستبصار: هذان الخبران متروكان بالإجماع، و أنه لا خلاف بين الأمة أنها إذا خرجت من العدة لا سبيل للزوج عليها.

قوله عليه السلام: لغير زينه في الكافي " لغير ريبه " في الموضوعين.

قوله عليه السلام: نعم و تختضب حمل على الضرورة و التداوى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٦٦

مَمْلُوكَةٌ فَطَلَّاقُهَا تَطْلِيقَتَانِ

[الحديث ١٩٨]

١٩٨ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ طَلَّقَ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ عِنْدَ مَمْلُوكٍ ثَلَاثَةَ تَطْلِيقَاتٍ وَإِذَا كَانَتْ مَمْلُوكَةً تَحْتَ حُرٍّ فَتَطْلِيقَتَانِ.

[الحديث ١٩٩]

١٩٩ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ طَلَّاقُ الْحُرَّةِ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْعَبْدِ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ وَ طَلَّاقُ الْأُمَّةِ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْحُرِّ تَطْلِيقَتَانِ.

[الحديث ٢٠٠]

٢٠٠ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ طَلَّاقُ الْحُرَّةِ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْعَبْدِ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ وَ طَلَّاقُ الْأُمَّةِ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْحُرِّ تَطْلِيقَتَانِ.

وَ مَتَى طَلَّقَ الْحُرُّ أُمَّةً تَطْلِيقَتَيْنِ لَمَّا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ اشْتَرَاهَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطُوعًا بِمِلْكِ الْيَمِينِ إِلَّا بَعِيدٌ أَنْ تَتَزَوَّجَ زَوْجًا آخَرَ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

قوله: و الحره إذا كانت تحت مملوك هذا الحكم مقطوع به فى كلامهم، و لم ينقل الخلاف فى ذلك إلا- عن بعض العامه، فإنهم قالوا: الاعتبار بحال الزوج.

الحديث الثامن و التسعون و المائة: صحيح.

الحديث التاسع و التسعون و المائة: صحيح.

الحديث المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٦٧

[الحديث ٢٠١]

٢٠١ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ أُمُّهُ فَطَلَّقَهَا عَلَى الشُّنَّةِ فَبَانَتْ مِنْهُ ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ قَالَ أَلَيْسَ قَدْ قَضَى عَلَيَّ ع فِي هَذِهِ أَحْلَثَهَا آيَةً وَ حَرَمْتُهَا أُخْرَى وَ أَنَا أَنْهَى عَنْهَا نَفْسِي وَ وُلْدِي.

[الحديث ٢٠٢]

٢٠٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنِ الرَّبِيعِيِّ عَنِ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْأُمِّهِ يُطَلِّقُهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ يَشْتَرِيهَا قَالَ لَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

[الحديث ٢٠٣]

٢٠٣ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ يَرْفَعُهُ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ رَجُلٍ زَوَّجَ حَيَارِيَّتَهُ رَجُلًا فَمَكَتَتْ مَعَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَ رَجَعَتْ إِلَى مَوْلَاهَا فَوَطِئَهَا أَتَحِلُّ لِرُؤُوسِهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا قَالَ لَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ

الحديث الحادى و المائتان: صحيح.

و الآيه المحلله قوله تعالى " أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ " و المحرمه قوله تعالى " فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ " بانضمام ما ظهر من السنه أن الاثنتين فى الأمه فى حكم الثلاث فى الحره.

الحديث الثانى و المائتان: صحيح.

الحديث الثالث و المائتان: حسن كالصحيح.

[الحديث ٢٠٤]

٢٠٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى عَلِيٌّ ع فِي أُمِّهِ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا فَجَلَدَهُ.

[الحديث ٢٠٥]

٢٠٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ حُرٌّ كَانَتْ تَحْتَهُ أُمُّهُ فَطَلَّقَهَا بَائِنًا ثُمَّ اشْتَرَاهَا هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا قَالَ لَا.

[الحديث ٢٠٦]

٢٠٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مَمْلُوكَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ هَلْ تَحِلُّ لَهُ قَالَ لَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

[الحديث ٢٠٧]

٢٠٧ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ تَحْتَهُ أُمُّهُ فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ قَالَ لَا يَصِلُحُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا حَتَّى تَزَوَّجَ زَوْجًا غَيْرَهُ حَتَّى تَدْخُلَ فِي مِثْلِ مَا خَرَجَتْ مِنْهُ

قوله عليه السلام: لا حتى تنكح محمول على ما إذا طلقها تطليقتين.

الحديث الرابع و المائتان: صحيح.

الحديث الخامس و المائتان: حسن.

الحديث السادس و المائتان: حسن موثق.

الحديث السابع و المائتان: ضعيف.

[الحديث ٢٠٨]

٢٠٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ كَانَتْ تَحْتَهُ أُمُّهُ فَطَلَّقَهَا طَلَاً بَائِناً ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدُ قَالَ يَحِلُّ لَهُ فَرُجُهَا مِنْ أَجْلِ شِرَائِهَا وَالْحُرُّ وَالْعَبْدُ فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ سَوَاءٌ.

فَلَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا قَدَّمَ مِنْ الْأَخْبَارِ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع طَلَّقَهَا طَلَاً بَائِناً يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً وَتَكُونَ قَدْ خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ فَصَارَتْ بَائِنَةً مِنْهُ وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً عَلَى طَرِيقِ الْمُبَارَاةِ فَتَصِيرُ تَطْلِيقَهُ بَائِنَةً وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ وَاحْتَمَلَ حِلَّ لَهُ وَطُؤُهَا وَإِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ زَوْجاً آخَرَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ ع يَحِلُّ لَهُ فَرُجُهَا مِنْ أَجْلِ شِرَائِهَا يُفِيدُ أَنَّ الَّذِي يُبِيحُ الْفُرُجَ هُوَ الشُّرَاءُ لَا غَيْرُ وَلَا يُفِيدُ أَنَّهُ يُبِيحُ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَ زَوْجاً آخَرَ أَوْ بَعْدَهُ وَإِذَا لَمْ يُفِدْ ذَلِكَ حَمْلُهَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا وَزَوَّجَهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا

فِيحِلُّ لِمَوْلَاهَا وَطُؤَهَا بِالشَّرَاءِ الْمُتَقَدِّمِ وَ يَكُونُ قَوْلُهُ عِ الْحُرِّ

الحديث الثامن و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: يحل له فرجها قال في المسالك: يظهر من ابن الجنيدي حلها بالشراء. انتهى.

و يمكن حمل أخبار المنع على الكراهة، كما يرمى إليه الخبر الأول، لكن العدول عن تلك الأخبار الكثيره مشكل.

قوله عليه السلام: و الحر و العبد لعل المراد إذا كان في وقت الطلاق عبدا لا وقت الشراء.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧٠

وَ الْعَبْدُ فِي هَذَا سِوَاءِ مَعْنَاهُ أَنَّ الْحُرَّ إِذَا كَانَتْ تَحْتَهُ أُمُّهُ أَوْ عَبْدٌ كَانَتْ تَحْتَهُ أُمُّهُ فَطَلَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَوْجَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ فَلَا تَحِلُّ لَهُ ... حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ لَا تَنَافِيَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْمَمْلُوكِ حُكْمُ الْحُرِّ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٠٩]

٢٠٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ الْمَمْلُوكُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَهُ مَمْلُوكَةٌ فَطَلَّقَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا صَاحِبُهَا كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى وَاحِدَةٍ.

[الحديث ٢١٠]

٢١٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي الْمِعْزَى عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْعَبْدِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْأُمُّ فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً ثُمَّ أَعْتَقَهَا جَمِيعًا كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَةٍ وَاحِدَةٍ.

[الحديث ٢١١]

٢١١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ ذَكَرَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَتْ

الحديث التاسع و المائتان: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٣، ص: ١٧٠

قوله عليه السلام: كانت عنده على واحده هذا هو المشهور فى الحكم، خلافا لا بن الجنيد فإنه ذهب إلى أن الأمه إذا أعتقت قبل وقوع الطلاق الثانى انتقل حكم طلاقها إلى حال الحرائر و لم تحرم إلا بالثالثه.

الحديث العاشر و المائتان: صحيح.

الحديث الحادى عشر و المائتان: موثق كالصحيح، أو مجهول لاحتمال منصور الصيقل و إن كان بعيدا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧١

تَحْتَهُ الْأُمُّ فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ ثُمَّ أُعْتِقَا جَمِيعًا كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقِهِ وَاحِدَةً.

[الحديث ٢١٢]

٢١٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِىِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُرَوِّجُ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ ثُمَّ يَبْدُو لِلرَّجُلِ فِي أُمَّتِهِ فَيُعْزِلُهَا عَنْ عَبْدِهِ ثُمَّ يَشْتَبِرُهَا وَ يُوَاقِعُهَا ثُمَّ يَرُدُّهَا عَلَى عَبْدِهِ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ بَعْدَ فَيُعْزِلُهَا عَنْ عَبْدِهِ أَيْ يَكُونُ عَزْلُ السَّيِّدِ الْحَرِيِّ عَنِ زَوْجِهَا مَرَّتَيْنِ طَلَاقًا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ أَمْ لَا فَكَتَبْتُ عَ لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بِنِكَاحٍ.

قَوْلُهُ عَ لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بِنِكَاحٍ يَعْنِي مِنْ زَوْجٍ آخَرَ يَنْكِحُهَا ثُمَّ يُطَلِّقُهَا أَوْ يَمُوتُ عَنْهَا فَتَحِلُّ لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ

الحديث الثانى عشر و المائتان:

ضعيف.

قوله عليه السلام: إلا بنكاح لعل المراد أنها لا تحل للعبد بمجرد التحليل، بل لا بد من النكاح و لم يجب عليه السلام عن الحاجه إلى المحلل تقيه.

و قال سيد المحققين: يظهر من الروايات أنه يكفي في فسخ المولى كل لفظ دل عليه من الأمر بالافتراق و الاعتزال و فسخ العقد، و لا- يشترط لفظ الطلاق و لو أتى بلفظ الطلاق انفسخ النكاح، لدلالته على إرادته التفريق بينهما، لكنه لا يعد طلاقاً شرعياً و لا يلحقه أحكام الطلاق، و قيل: إن الفسخ الواقع من المولى طلاق مطلقاً، فيعتبر فيه شروط الطلاق و يعد من الطلقات. و قيل: إن وقع بلفظ الطلاق كان طلاقاً، فإن اختل أحد شرائطه كان باطلاً و إلا كان فسخاً، و هما ضعيفان.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧٢

[الحديث ٢١٣]

٢١٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَيْصِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مَمْلُوكٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ أُعْتِقَهَا جَمِيعاً هَلْ يَحِلُّ لَهُ مُرَاجَعَتُهَا قَبْلَ أَنْ تَزُوجَ غَيْرَهُ قَالَ نَعَمْ.

فَلَا يَنَافِي مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِهِ أَنَّهُ كَانَ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا قَبْلَ أَنْ تَزُوجَ زَوْجاً غَيْرَهُ وَ الَّذِي يَزِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ بَيَاناً مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١٤]

٢١٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ فَضَالَةَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ رِفَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَبْدِ وَ الْأَمَةِ يُطَلَّقُهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ يُعْتَقَانِ جَمِيعاً هَلْ يُرَاجِعُهَا قَالَ لَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَتَبَيَّنَ مِنْهُ.

[الحديث ٢١٥]

٢١٥ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْعَلَمَاءِ عَنِ فَضِيلٍ عَنِ أَحْمَدِ بْنِ هَمَّامٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ عَبْدَهُ أُمَّتَهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ أُرَاجِعُهَا إِنْ أَرَادَ مَوْلَاهَا

الحديث الثالث عشر و المائتان: صحيح.

الحديث الرابع عشر و المائتان: صحيح.

و القاسم هو ابن يزيد بقرينه فضاله.

الحديث الخامس عشر و المائتان: ضعيف على المشهور معتبر عندى.

قوله عليه السلام: لا حتى تتزوج عليه الفتوى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧٣

قَالَ لَا قُلْتُ أَ فَرَأَيْتَ إِنْ وَطَّئَهَا مَوْلَاهَا أ يَحِلُّ لِلْعَبْدِ أَنْ يُرَاجِعَهَا قَالَ لَا حَتَّى تَزُوجَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَ يَدْخُلَ بِهَا فَيَكُونَ نِكَاحًا مِثْلَ نِكَاحِ الْأَوَّلِ فَإِنْ كَانَ قَدْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَأَرَادَ مَوْلَاهَا رَاجِعَهَا.

وَ مَنْ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ إِلَيْهَا فَاخْتَارَتْ الطَّلَاقَ فِي الْحَالِ أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ قِيَامِهَا مِنْ مَكَانِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١٦]

٢١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زَيْيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عَدِيٍّ اللَّهُ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خَيْرِ امْرَأَتِهِ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا بَانَتْ مِنْهُ قَالَ لَا إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ص خَاصَّةً أَمْرٌ بِدَلِّكَ فَفَعَلَ وَ لَوْ اخْتَرَتْ أَنْفُسَهُنَّ لَطَلَّقْنَ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرْذِنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَ زِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمْتِعُكُمْ وَ أُسْرِحُكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا.

قَالَ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ وَ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَأْخُذُ فِي الْخِيَارِ

الحديث السادس عشر و المائتان: موثق.

قوله عليه السلام: لطلقهن كذا فى أكثر نسخ الكتاب و الكافى، فيدل على أنه فى تخيير الرسول صلى الله عليه و آله أيضا لم يكن يقع الطلاق إلا بأن يطلقهن فكيف غيره، و على المشهور

يحتمل أن يكون المراد به التطلق اللغوي. و في بعض نسخ الكتابين " لطلقن " فهو موافق للمشهور.

و قال الوالد العلامة قدس سره: يمكن أن يكون التخيير منها عنه و ترتب

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧٤

[الحديث ٢١٧]

٢١٧ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ وَ ابْنِ رَبَاطٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبِيدٍ اللَّهُ عِزِّي سَمِعْتُ أَبَاكَ يَقُولُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ نِسَاءٍ فَاخْتَرَنَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ فَلَمْ يُمَسِّكْهُنَّ عَلَى طَلَاقٍ وَ لَوْ اخْتَرَنَ أَنْفُسَهُنَّ لَبِنَ فَقَالَ إِنَّ هَذَا حَدِيثٌ كَانَ يَرْوِيهِ أَبِي عَنْ عَائِشَةَ وَ مَا لِلنَّاسِ وَ الْخِيَارِ إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ خَصَّ اللَّهُ بِهِ - رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

عليه الأحكام. انتهى.

و قال في المسالك: اتفق علماء الإسلام ممن عدا الأصحاب على جواز تفويض الزوج أمر الطلاق إلى المرأة و تخييرها في نفسها ناويا به الطلاق و وقوع الطلاق لو اختارت نفسها. و أما الأصحاب فاختلفوا، فذهب جماعة منهم ابن الجنيدي و ابن أبي عقيل و السيد المرتضى و ظاهر ابن بابويه إلى وقوعه به إذا اختارت نفسها بعد تخييره لها على الفور مع اجتماع شرائط الطلاق، و ذهب الأكثر و منهم الشيخ و المتأخرون إلى عدم وقوعه بذلك، و وجه الخلاف اختلاف الروايات، و أجاب المانعون عن الأخبار الدالة على الوقوع بحملها على التقيه، و حملها العلامة في المختلف على ما إذا طلقت بعد التخيير، و هو غير سديد.

الحديث السابع عشر و المائتان: موثق.

قوله عليه السلام: فلم يمسكهن أي: أمسكهن من غير أن يجعل التخيير في حكم طلقه، ردا على مالك حيث زعم أنها إن اختارت نفسها فهي ثلاث تطليقات،

و إن اختارت زوجها فهي

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧٥

[الحديث ٢١٨]

٢١٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا قَالَ فَقَالَ وَلَّى الْأَمْرَ مَنْ لَيْسَ أَهْلُهُ وَ خَالَفَ السُّنَّةَ وَ لَمْ يُجِزِ النِّكَاحَ.

[الحديث ٢١٩]

٢١٩ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَحْمَدَ وَ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُعْرِزٍ قَالَ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ ع

واحده، يرويه عن عائشه.

الحديث الثامن عشر و المائتان: مرسل.

و الشيخ رحمه الله حمل هذا الخبر على التخيير كالكلينى، فالمراد بالنكاح النكاح الذى يقع بعد اختيار الفرقه. أو المراد أن الزوج لم يجز النكاح و لم يعمل بمقتضاه، و هو كون الخيار بيد الزوج لا الزوجه.

و يحتمل أن يكون المراد توكيلها فى إيقاع النكاح، فعدم إجازة النكاح:

إما مبنى على لزوم تعدد طرفى العقد، أو محمول على التقية، لأين الشافعية و كثيرا من العامه يقولون: لا- عبره بلفظ المرأه فى النكاح مطلقا لا لنفسها و لا و كاله عن غيرها.

و يحتمل أن يكون المراد أنه شرط فى عقد النكاح أن يكون الطلاق بيد الزوجه، و لا يكون للزوج خيار فى ذلك، فحكم عليه السلام ببطالن الشرط لكونه مخالفا للسنة، و بطلان النكاح لاشتماله على الشرط الفاسد، و هو أظهر الاحتمالات و مؤيد بالروايات.

الحديث التاسع عشر و المائتان: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧٦

رَجُلٌ وَ أَنَا عِنْدَهُ فَقَالَ رَجُلٌ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَمْرُكِ بِيَدِكَ قَالَ أَنَّى يَكُونُ هَذَا وَ اللَّهُ يَقُولُ- الرَّجُلُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ لَيْسَ هَذَا بِشَىْءٍ

فَأَمَّا مَا رُوِيَ مِنْ جَوَازِ الْخِيَارِ إِلَى النِّسَاءِ وَ اخْتِلَافِ

أَحْكَامِهِ- لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ تَطْلِيقَهُ بَيِّنَةً وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ تَطْلِيقَهُ يَمْلِكُ مَعَهَا الرَّجْعَةَ وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ تَطْلِيقَهُ إِذَا أَتَعَ بِطَلَاقٍ وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كَذَلِكَ وَ إِنْ لَمْ يُتَّبَعِ بِطَلَاقٍ وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كَذَلِكَ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسُهَا قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهَا وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ فَالْوَجْهُ فِيهَا كُلُّهَا أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقْيِينِ لِأَنَّ الْخِيَارَ مُوَافِقٌ لِمَذَاهِبِ الْعَامَّةِ وَ إِنَّمَا حَمَلْنَا عَلَى ذَلِكَ لِمَا قَدْ ثَبَتَ مِنْ صِحَّةِ الْعَقْدِ فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا بِطَرِيقِهِ مَعْلُومِهِ وَ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَا يُمَكِّنُ الْعَمَلَ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا مُتَضَادَّةٌ الْأَحْكَامِ وَ لَيْسَ بِأَنْ نَعْمَلَ عَلَى بَعْضِهَا أَوْلَى مِنْ أَنْ نَعْمَلَ عَلَى الْبَعْضِ الْآخِرِ لِتَسَاوِيهَا فِي الطَّرِيقِ عَلَى أَنَّ إِنْ عَمَلْنَا عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا اخْتَجْنَا أَنْ نَطْرَحَ الْأَخْبَارَ الَّتِي قَدْ قَدَّمْنَاهَا

قوله: لأذن منهم من جعله قال في المسالك: اعلم أن القائلين بوقوع التخيير اختلفوا في أنه هل يقع طلاقاً رجعياً أو بائناً؟ فقال ابن أبي عقيل: يقع رجعياً. و فصل ابن الجنيد فقال:

إن كان التخيير بعوض كان بائناً وإلا- كان رجعياً. و يمكن الجمع بحمل البائن على ما لا عدده لها و الرجعي على ما لها عدده كالطلاق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧٧

فِي أَنَّ الْخِيَارَ غَيْرٌ وَاقِعٌ وَ إِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ كَانَ يَخْتَصُّ بِهِ النَّبِيُّ ص فَإِذَا عَمَلْنَا عَلَى مَا قُلْنَا كَانَ لِهَيْدِهِ وَجْهٌ وَ هُوَ خُرُوجُهَا مَخْرَجَ التَّقْيِينِ وَ ذَلِكَ وَجْهٌ يَجُوزُ أَنْ تَرِدَ الْأَخْبَارُ لِأَجْلِهِ وَ نَحْنُ نُورِدُ طَرَفًا مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَهَا يَكْتُرُ فَلَا فَايْتِدَاءَ فِيهَا

[الحدِيث ٢٢٠]

٢٢٠ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ

ابْنِي الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ خَيْرٌ امْرَأَتَهُ قَالَ إِنَّمَا الْخِيَارُ لَهَا مَا دَامَا فِي مَجْلِسِهِمَا فَإِذَا تَفَرَّقَا فَلَا خِيَارَ لَهَا.

[الحديث ٢٢١]

٢٢١ وَ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَا خِيَارَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشُهُودٍ

الحديث العشرون و المائتان: مجهول.

و قال فى المسالك: مقتضى الروايه اشتراط وقوع الاختيار من المرأه فى المجلس، و بمضمونها أفتى ابن أبى عقيل، و ذهب ابن الجنيد إلى اشتراط عدم الفاصله العرفيه بين التخيير و الاختيار. ثم اعلم أنه يجوز له الرجوع فى التخيير ما لم تختبر، و هو الظاهر من روايه زراره.

ثم إن موضع الخلاف ما لو جعل التخيير على الوجه المدلول عليه بلفظه بأن يريد منها بأن تتخير بلفظه و ما أدى معناه، أما لو كان مراده توكيلها فى الطلاق كان ذلك جائزا بغير خلاف.

الحديث الحادى و العشرون و المائه: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧٨

[الحديث ٢٢٢]

٢٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَهِيَ تَطْلِيقُهُ بَائِنَةً وَ هُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ وَ إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ.

[الحديث ٢٢٣]

٢٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ يَزِيدَ الْكُنَاسِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا تَرِثُ الْمُخَيَّرَةُ مِنْ زَوْجِهَا شَيْئًا فِى عِدَّتِهَا لِأَنَّ الْعِصْمَةَ قَدْ انْقَطَعَتْ فِيمَا بَيْنَهَا وَ بَيْنَ زَوْجِهَا مِنْ سَاعَتِهَا فَلَا رَجْعَ لَهُ عَلَيْهَا وَ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا.

[الحديث ٢٢٤]

٢٢٤ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ حُمْرَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ الْمُخَيَّرَةُ تَبِينُ مِنْ سَاعَتِهَا مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْعِصْمَةَ قَدْ بَانَتْ مِنْهَا سَاعَهُ كَأَنَّ ذَلِكَ مِنْهَا وَ مِنَ الزَّوْجِ.

٢٢٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ خَيْرٌ امْرَأَتَهُ فَقَالَ إِنَّمَا الْخِيَارُ لَهَا مَا دَامَا فِي مَجْلِسِهِمَا فَإِذَا تَفَرَّقَا فَلَا خِيَارَ لَهَا فَقُلْتُ لَهُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ فَإِنْ طَلَّقْتَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا مِنْ مَجْلِسِهِمَا قَالَ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدِهِ وَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا قَدْ خَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ص نِسَاءَهُ فَأَخْتَرَنَهُ فَكَانَ ذَلِكَ طَلَاقًا قَالَ فَقُلْتُ لَهُ لَوْ اخْتَرَنَ أَنْفُسَهُنَّ قَالَ فَقَالَ لِي

الحديث الثاني والعشرون والمائتان: مجهول أو ضعيف.

الحديث الثالث والعشرون والمائتان: موثق على الظاهر.

الحديث الرابع والعشرون والمائتان: حسن.

الحديث الخامس والعشرون والمائتان: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٧٩

مَا ظَنَنْكَ بِرَسُولِ اللَّهِ ص لَوْ اخْتَرَنَ أَنْفُسَهُنَّ أَوْ كَانَ يُمَسِّكُهُنَّ.

٢٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ كُلُّ مُسْلِمٍ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَ جَحَدَ رَسُولَ اللَّهِ ص تُبُوتَهُ وَ كَذَّبَهُ فَإِنَّ دَمَهُ مُبَاحٌ لِمَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ وَ امْرَأَتُهُ بَائِنَةٌ مِنْهُ يَوْمَ ارْتَدَّ وَ يُقْسَمُ مَالُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ وَ تَعْتَدُ امْرَأَتُهُ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا وَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ إِنْ اتَّوَّهُ بِهِ

قوله عليه السلام: فكان ذلك طلاقاً أى: اختيار هن لو اخترن الفراق لا محض التفريق، كما يوهمه ظاهر العبارة.

الحديث السادس والعشرون والمائتان: موثق.

و يدل على أنه يجوز لكل

سامع قتل المرتد، و يمكن حمله على ما إذا سمع سب النبي صلى الله عليه وآله، و قد مر الكلام فيه.

و قال سيد المحققين: إذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام، فإن كان قبل الدخول انفسخ العقد في الحال عند عامه أهل العلم، سواء كان عن مله أو فطره. ثم أن كان المرتد هو الزوجه فلا شىء لها. و إن كان هو الرجل قيل: وجب عليه نصف المهر إن كانت التسميه صحيحه. و قيل: يلزمه جميع المهر، و هو أقوى.

و إذا كان الارتداد بعد الدخول من الزوجه مطلقاً أو من الزوج و كان عن مله، فإن رجع المرتد قبل انقضاء العده ثبت النكاح، و إلا تبين انفساخه من حين الارتداد بغير خلاف و لا يسقط من المهر شىء. و لو كان عن فطره بانت الزوجه فى الحال و يقتل و يخرج عنه أمواله بنفس الارتداد و تبين زوجته و تعتد عده الوفاه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨٠

وَ لَا يَسْتَبِيهُ.

[الحديث ٢٢٧]

٢٢٧ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمُزْتَدِ فَقَالَ مَنْ رَغِبَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ص بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَلَا تَوْبَةَ لَهُ وَ قَدْ وَجِبَ قَتْلُهُ وَ بَانَ مِنْهُ امْرَأَتُهُ وَ يُقَسَمُ مَالُهُ عَلَى وُلْدِهِ.

[الحديث ٢٢٨]

٢٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يَعْقُوبَ السَّرَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ النَّصْرَانِيِّ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَ هُوَ نَصْرَانِيٌّ مَا عَدَّتْهَا قَالَ عِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا.

[الحديث ٢٢٩]

٢٢٩ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي أُمِّ وَلَدٍ لِنَصْرَانِيٍّ أَسْلَمَتْ أَيْتَرَوُّجَهَا الْمُسْلِمِ قَالَ نَعَمْ وَ عَدَّتْهَا مِنَ النَّصْرَانِيِّ إِذَا

الحديث السابع و العشرون و المائتان: صحيح.

الحديث الثامن و العشرون و المائتان: صحيح.

و المشهور أن عده الذميه عده الحره فى الطلاق و الوفاه، و ذهب بعض الأصحاب إلى أن عدتها عده الأمه، و يظهر من كلام بعض المتأخرين أن الإشكال و الخلاف إنما هو فى عده الطلاق فقط.

و الفرق بين عدّه الطلاق و الوفاه- بأن تكون فى الطلاق كالأمه و فى الوفاه كالحره، كما هو ظاهر الكلينى، و يدل عليه حسنه زراره- لا يخلو من قوه.

الحديث التاسع و العشرون و المائتان: حسن.

و يدل على أن أم ولد الذمى إذا أسلمت عدتها عدّه الحره، بل ظاهر الخبر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨١

أَسْلَمَتْ عِدَّةُ الْحَرْه الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَوْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلْيَتَرَوَّجَهَا إِنْ شَاءَتْ.

[الحديث ٢٣٠]

٢٣٠ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلَهُ رَجُلٌ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ ع مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لِلْسُّنَنِ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ قَالَ ثُمَّ التَفَّتْ إِلَيَّ فَقَالَ يَا فُلَانُ لَا تُحْسِنُ أَنْ تَقُولَ مِثْلَ هَذَا.

[الحديث ٢٣١]

٢٣١ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ طَلَّاقُ الْمَأْخَرَسِ أَنْ يَأْخُذَ مِقْنَعَتَهَا وَ يَضَعَهَا عَلَى رَأْسِهَا ثُمَّ يَغْتَرِلَهَا

أنها تعتق بمجرد الإسلام، و عد بعض الأصحاب من الصور المجوزه لبيع أم الولد هذه الصورة.

الحديث الثلاثون و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: فلان لا يحسن أى: سمي عليه السلام رجلا و قال: هو لا يحسن أن يجيب فى مقام التقيه بجواب يكون موافقا للواقع و يوهم السائل موافقته له. و فى بعض النسخ "يا فلان" و باقى الأفعال بصيغه الخطاب.

الحديث الحادى و الثلاثون و المائتان: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨٢

[الحديث ٢٣٢]

٢٣٢ وَ عَنْهُ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ ع فِي

مَجُوسِيَّهِ أَسْلَمَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا وَ أَبِي زَوْجُهَا أَنْ يُسَلِّمَ فَقَضَى عَلَيَّ ع لَهَا بِنِصْفِ الصَّدَاقِ وَ قَالَ لَمْ يَزِدْهَا إِلَّا سَلَامًا إِلَّا عَزَاءً.

[الحدِيث ٢٣٣]

٢٣٣ وَ سَأَلَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ أَخَاهُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَنِ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ طَلَّقَ تَطْلِيقَهُ ثُمَّ أَسْلَمَ هُوَ وَ امْرَأَتُهُ مَا حَالُهُمَا قَالَ يَنْكِحُهَا نِكَاحًا جَدِيدًا قُلْتُ فَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ تَطْلِيقَهُ أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ هَلْ تَعْتَدُ بِمَا كَانَ طَلَّقَهَا قَبْلَ إِسْلَامِهَا قَالَ لَا تَعْتَدُ بِذَلِكَ

الحدِيث الثانی و الثلاثون و المائتان: ضعيف على المشهور.

و المشهور بين الأصحاب أنه إذا أسلمت زوجه الكتابيه قبل الدخول انفسخ العقد في الحال، و لا مهر لها لأن الفسخ من قبلها، و هذا الخبر يدل على لزوم نصف المهر، لكن في السند ضعيف، و لعله محمول على التقيه بقريته الراوى، و ربما يحمل على الاستحباب، و لا يخفى ما فيه.

و قوله عليه السلام "لم يزدتها الإسلام إلا عزا" لعل المعنى أن الفراق قبل الدخول إذا كان بالطلاق و نحوه يوجب نصف المهر، فإذا كان بالإسلام كان أولى بلزوم النصف، لأن الإسلام سبب لمزيد عزاها، أو المعنى أن نصف المهر يثبت بالعقد و الإسلام لا يصير سببا لسقوطه.

الحدِيث الثالث و الثلاثون و المائتان: صحيح.

قوله عليه السلام: لا تعتد بذلك قال الوالد العلامة نور الله مرقده: فيه إشكال، و يمكن حمله على ما لو كان

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨٣

[الحدِيث ٢٣٤]

٢٣٤ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ رَاجَعَهَا بِشُّهُودٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَرَاجَعَهَا بِشُّهُودٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا فَرَاجَعَهَا بِشُّهُودٍ تَبَيَّنَ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ كُلُّ ذَلِكَ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ قَالَ تَبَيَّنَ مِنْهُ قُلْتُ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِامْرَأَةٍ حَامِلٍ أ تَبَيَّنَ مِنْهُ قَالَ لَيْسَ هَذَا مِثْلَ

هَذَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ لِلْسُّنَّةِ فَإِنَّهَا تَبِينُ مِنْهُ بِالثَّلَاثِ عَلَى مَا قَدَّمَائِهِ
وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا لِأَنَّهُ كَلَّمَا رَاجَعَهَا حَرَّازٌ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا تَطْلِيقَهُ أُخْرَى لِلْسُّنَّةِ عَلَى مَا قَدَّمَائِهِ وَذَلِكَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْحَامِلِ لِأَنَّ
الْحَامِلَ إِذَا رَاجَعَهَا لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا تَطْلِيقَهُ أُخْرَى لِلْسُّنَّةِ عَلَى مَا قَدَّمَائِهِ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا لِلْعِدَّةِ
إِذَا وَقَعَهَا بَعْدَ الْمُرَاجَعَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِيهَا تَقَدَّمَ وَفَضَّلْنَا

الطلاق السابق فاسدا على معتقدهم.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائتان: مجهول.

قوله: فراجعها بشهود تبين منه لعله هذه المراجعة الأخيرة زيدت من الرواه أو النساخ، إذ لا رجعه بعد الثالثة.

و يمكن حمله على أن المعنى أراد مراجعتها، فيكون في قوه الاستفهام.

قوله: تطليقه أخرى للسنة يظهر منه أن مراد الشيخ من السنى فى طلاق الحامل غير العدى لا السنى بالمعنى الأخص. فتدبر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨٤

[الحديث ٢٣٥]

٢٣٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ وَ اسْمُهُ هَيْثَمُ بْنُ
عُبَيْدٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ وَاسِطٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ عَمِّي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي كُلِّ طَهْرٍ تَطْلِيقَهُ قَالَ مُرَّةً
فَلْيُرَاجِعَهَا.

هَذَا الْخَبَرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فِي كُلِّ طَهْرٍ تَطْلِيقَهُ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ لِأَنَّ مَعَ الْمُرَاجَعَةِ يَقَعُ الطَّلَاقُ حَسَبَ مَا
قَدَّمَائِهِ

[الحديث ٢٣٦]

٢٣٦ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ فِي عَقْمٍ وَاحِدٍ وَ قَالَ
فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَ مَهْجُورُهُنَّ مُخْتَلَفَةٌ قَالَ حَرَّازٌ لَهُ وَ لَهُنَّ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ هُوَ خَرَجَ إِلَى بَعْضِ الْبُلْدَانِ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً مِنَ الْمَرْبُوعِ وَ
أَشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا قَوْمًا مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَادِ وَ هُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْمَرْأَةَ ثُمَّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَادِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهِ الَّتِي طَلَّقَ
ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ مَا دَخَلَ بِهَا كَيْفَ يُقَسَّمُ مِيرَاثُهُ قَالَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنَّ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا أَحْيَرًا مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَادِ رُبْعَ ثَمَنِ مَا
تَرَكَ وَ إِنْ عُرِفَتِ الَّتِي طَلَّقَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ بَعِينَهَا وَ نَسَبَهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا مِنَ الْمِيرَاثِ وَ لَيْسَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ قَالَ وَ تَقْتَسِمُ الثَّلَاثُ نِسْوَةَ ثَلَاثَةِ

أَرْبَاعِ ثُمْنِ مَا تَرَكَ بَيْنَهُنَّ جَمِيعاً وَعَلَيْهِنَّ الْعِدَّةُ وَإِنْ لَمْ تُعْرِفِ الَّتِي طَلَّقَ مِنَ الْأَرْبَعِ اقْتَسَمَ مِنَ الْأَرْبَعِ نِسْوَهُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ ثُمْنِ مَا تَرَكَ
بَيْنَهُنَّ جَمِيعاً وَعَلَيْهِنَّ الْعِدَّةُ جَمِيعاً

الحديث الخامس و الثلاثون و المائتان: مرسل.

الحديث السادس و الثلاثون و المائتان: صحيح.

قوله: اقتسمن الأربعة هذا هو المشهور، و ذهب ابن إدريس

إلى إخراج المطلقة بالقرعة و توريث

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨٥

[الحديث ٢٣٧]

٢٣٧ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنِي الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ يَحْيَى الْمَازَرَقِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ الْمُطَلَّغَةُ ثَلَاثًا تَرْتُ وَ تُورَثُ مَا دَامَتْ فِي عَدَّتِهَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ يَحْتَمِلُ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا كَانَ ذَلِكَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي جُمْلِهِ ذَلِكَ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً وَ يَمْلِكُ مَعَهَا الرَّجْعَةَ حِينَئِذٍ تَثْبُتُ الْمَوَارِثَةُ بَيْنَهُمَا وَ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخَبْرُ مَخْصُوصًا بِمَنْ كَانَ مَرِيضًا لِأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا طَلَّقَ التَّطْلِيقَةَ الثَّلَاثَةَ فَإِنَّ الْمَوَارِثَةَ ثَابِتَةٌ بَيْنَهُمَا وَ إِنْ انْقَطَعَتِ الْعِصْمَةُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ

[الحديث ٢٣٨]

٢٣٨ زُرْعَهُ عَنْ سَيِّمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَاقِ الْغُلَامِ وَ لَمْ يَحْتَلِمَ وَ صَدَّقْتَهُ فَقَالَ إِذَا طَلَّقَ لِلسُّنَّةِ وَ وَضَعَ الصَّدَقَةَ فِي مَوْضِعِهَا وَ حَقَّهَا فَلَا بَأْسَ وَ هُوَ جَائِزٌ

البواقى.

الحديث السابع و الثلاثون و المائتان: موثق.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائتان: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨٦

٤ بَابُ الْخُلْعِ وَ الْمُبَارَاةِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْخُلْعُ ضَرْبٌ مِنَ الطَّلَاقِ وَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ عَوَضٍ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَ أَمَّا الْمُبَارَاةُ

[الحديث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ

باب الخلع و المباره الحديث الأول: حسن.

قوله: لا أبر لك قسماً أى: لا أطيعك فى ما تأمر، و إن كان مؤكداً باليمين.

قال فى النهايه: بر الله قسمه و إبره أى صدقه. انتهى.

و فى القاموس: أبر اليمين أمضاها على الصدق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨٧

عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا يَجِلُّ خُلْعُهَا حَتَّى تَقُولَ لِرَوْجِهَا وَ اللَّهُ لَا أُبْرُ لَكَ قَسِماً وَ لَا أُطِيعُ لَكَ أَمراً وَ لَا
أَغْتَسِلُ لَكَ مِنْ جَنَابِهِ وَ لَأُوطِئَنَّ فِرَاشَكَ مَنْ تَكْرَهُهُ وَ لَأُؤْذِنَنَّ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنِكَ وَ قَدْ كَانَ النَّاسُ يُرْخِصُونَ فِيمَا دُونَ

قوله: و لا اغتسل لعله كناية عن عدم إطاعته فى الوطء.

قوله: و لأوطئن قال فى النهايه: فى حديث النساء " و لكم عليهن أن لا توطئن فراشكم أحداً تكرهونه " أى: لا يأذن لأحد من الرجال الأجانب أن يدخل عليهن فيتحدث إليهن، و كان ذلك من عادة العرب لا يعدونه ريبه و لا يرون به بأساً، فلما نزلت آية الحجاب نهوا عن ذلك.

قوله: و لأؤذنن فى بعض النسخ و الكافى: و لأؤذن.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: كناية عن الزنا، أو مقدماته، أو القتل و فتح الباب للسارق.

قوله: و قد كان الناس قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: أى كان عمل فقهاء الصحابه و التابعين

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨٨

هَذَا فَإِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ لِرَوْجِهَا حَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا

وَكَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيْقَتَيْنِ بَاقِيَتَيْنِ وَكَانَ الْخُلْعُ تَطْلِيْقَهُ وَ قَالَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيْنَا لَمْ نُجِزْ طَلَّاقَهَا إِلَّا لِعَدِّهِ

الرخصة فى الخلع، أو فى الأخذ منها زائدا على ما أعطيت بأقل من هذه النشوز و الأقوال. انتهى.

و قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: يعنى لا بد من هذا القدر فى النشوز ليصح الخلع و يحل أخذ الرجل من المرأة شيئا عوضا عن الطلاق، و قد كانت العامه يكتفون بأقل من هذا القدر.

قوله: من عندها أى: ناشئا من كراهتها لا بأن تعلم.

قوله: لم يجز طلاقها أى: فى طهر غير المواقعه. و فى الكافى و بعض نسخ الكتاب " طلاقا" و هو أصوب.

ثم اعلم أن الأصحاب قطعوا بأن الخلع مشروط بكراهه المرأة للزوج، فلو خالعهها من دون كراهتها له وقع باطلا، و يستفاد من الروايات أنه لا يكفى مجرد تحقق الكراهه، بل لا بد من انتهائها إلى الحد المذكور فيها، و بمضمونها أفتى الشيخ و غيره.

قال ابن إدريس فى سرائره: إن إجماع أصحابنا منعقد على أنه لا يجوز الخلع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٨٩

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصِيْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى عَنْ سَيِّمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الْمُخْتَلَعِ قَالَ لَا يَحِلُّ لِزَوْجِهَا أَنْ يَخْلَعَهَا حَتَّى تَقُولَ لَا أُبْرُّ لَكَ قَسِيْمًا وَ لَا أُقِيْمُ حُدُودَ اللَّهِ فِيكَ وَ لَا أُعْتَسِلُ لَكَ مِنْ جَنَابِهِ وَ لَأَوْطِئَنَّ فِرَاشَكَ وَ لَأُدْخِلَنَّ بَيْنَكَ مَنْ تَكْرَهُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْلَمَ هَذَا وَ لَا يَتَكَلَّمُونَ هُمْ فَتَكُونُ هِيَ الَّتِي تَقُولُ ذَلِكَ فَإِذَا هِيَ اخْتَلَعَتْ فَهِيَ بَائِنٌ وَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهَا مَا قَدَرَ عَلَيْهِ

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُبَارَاةِ كُلِّ الَّذِي أُعْطَاهَا

إلا بعد أن يسمع منها ما لا يحل ذكره من قولها " لا اغتسل لك من جنبه " أو يعلم ذلك منها فعلا.
الحديث الثاني: موثق.

قوله: من غير أن تعلم هذا يعنى: يكون غيظ قلبها باعثا لها على هذا الكلام لا تعليم الغير إياها.

قوله: و لا يتكلمون هم أى: أقاربها. و فى بعض النسخ: و لا يتكلمون بنم.

قال فى القاموس: النم التوريش و الإغراء و رفع الحديث إشاعه له و إفسادا.

قوله: و ليس له أن يأخذ يدل على ما ذهب إليه الصدوق و جماعه من المنع من أخذ تمام المهر فى المباره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩٠

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُخْتَلَعَةُ هِيَ
الَّتِي تَقُولُ لِرُؤُوسِهَا اخْتَلَعْنِي وَ أَنَا أُعْطِيكَ مَا أَخَذْتُ مِنْكَ وَ قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا شَيْئاً حَتَّى تَقُولَ وَ اللَّهُ لَا أُبْرُّ لَكَ قَسَمًا وَ
لَا أُطِيعُ لَكَ أَمْرًا وَ لَأُؤْذِنَنَّ فِي بَيْتِكَ بِغَيْرِ إِذْنِكَ وَ لَأُؤْطِنَنَّ فِرَاشَكَ بِغَيْرِكَ فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَهَا حَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا
وَ كَانَتْ تَطْلِقُهُ بِغَيْرِ طَلَاقٍ يَتَّبِعُهَا وَ كَانَتْ بَائِنًا بِذَلِكَ وَ كَانَ خَاطِبًا مِنَ الْخُطَابِ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

الحديث الثالث: حسن.

قوله قال: المختلعه الظاهر أن الضمير المستتر فى " قال " راجع إلى الإمام عليه السلام، و يحتمل إرجاعه إلى السائل، لكنه بعيد.

قوله عليه السلام: من غير أن يعلمها أى: الزوج، أو أحد، أو على بناء المجهول بالتاء كما فى بعض النسخ.

قوله عليه السلام: و كان خاطبا قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: أى ليس له الرجوع، إلا أن ترجع فى البذل، و إذا لم ترجع
كان بمنزلة الطلاق البائن، و يكون الزوج كغيره ممن يريد التزويج.

الحديث الرابع: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩١

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا خَلَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَهِيَ وَاحِدَةٌ بَائِنٌ وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَّابِ وَ لَمَّا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَخْلَعَهَا حَتَّى تَكُونَ هِيَ الَّتِي تَطْلُبُ ذَلِكَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُضَيَّرَ بِهَا وَ حَتَّى تَقُولَ لَمَّا أُبْرُ لَكَ قَسِيمًا وَ لَا أَعْتَسِلُ لَكَ مِنْ جَنَابِهِ

وَأَدْخَلَ بَيْتَكَ مَنْ تَكْرَهُهُ وَ لَأَوْطِئَنَّ فِرَاشَكَ وَ لَأُقِيمَ حُدُودَ اللَّهِ فِيكَ فَإِذَا كَانَ هَذَا مِنْهَا فَقَدْ طَابَ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ يَحِلُّ خُلْعُهَا حَتَّى تَقُولَ لِرَوْجِهَا ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ مَا ذَكَرَ أَصْحَابُهُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ قَدْ كَانَ يُرَخِّصُ لِلنِّسَاءِ فِيمَا هُوَ دُونَ هَذَا فَإِذَا قَالَتْ لِرَوْجِهَا ذَلِكَ حَلٌّ لَهَا خُلْعُهَا وَ حَلٌّ لِرَوْجِهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا وَ كَانَتْ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ بَاقِيَتَيْنِ وَ كَانَ الْخُلْعُ تَطْلِيقَهُ وَ لَأَ يَكُونُ الْكَلَامُ

الحديث الخامس: ضعيف.

قوله: ثم ذكر أى: أبو بصير، أو عبد الكريم.

قوله عليه السلام: حل خلعها هذا و ما سبق مؤيد لما هو المشهور من عدم وجوب الخلع حينئذ بل جوازه.

و قال الشيخ فى النهايه بوجوبه، و تبعه القاضى و جماعه، استنادا إلى أن ذلك منها منكر و النهى عن المنكر واجب، و إنما يتم بالخلع و الجواب منع انحصار المنع فى الخلع، و المشهور استحبابه، و قيل: الأقوى حينئذ استحباب فراقها، و أما كونه بالخلع فغير واضح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩٢

إِلَّا مِنْ عِنْدِهَا ثُمَّ قَالَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيْنَا لَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ إِلَّا لِلْعَدَّةِ.

[الحديث ٦]

٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع لِمَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُخْتَلَعَةِ حَتَّى تَتَكَلَّمَ بِهَذَا الْكَلَامِ كُلِّهِ فَقَالَ إِذَا قَالَتْ لَهُ لَأُطِيعَ اللَّهَ فِيكَ حَلٌّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا وَجَدَ.

[الحديث ٧]

٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِرَوْجِهَا جُمْلَةً لَأُطِيعَ

قوله عليه السلام: لو كان الأمر قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أى كنا لم نجوز الخلع بدون الاتباع بالطلاق، و أما اليوم فيجوز

لكم أن تجعلوا الخلع طلاقاً تقيّه. أو المراد لو كان الأمر إلينا نأمرهم استحباباً، بأن لا يوقعوا التفريق إلا بالطلاق العدى، أو لم نجوز الطلاق و الخلع و غيرهما إلا للعدّه، كما قال تعالى " فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِعْدَّتِهِنَّ "

الحديث السادس: موثق.

و يدل على الاكتفاء بما يدل على كراهتها و عدم إطاعتها إجمالاً، و لا يفتقر إلى التفاصيل المتقدمه، و إنما ذكرها على المثال، كما يرمى إليه قولهم عليهم السلام فيها، فقد كان الناس يرخصون فيما دون ذلك.

الحديث السابع: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩٣

لَكَ أَمْرًا مُفَسَّرًا أَوْ غَيْرَ مُفَسَّرٍ حَلٌّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا وَ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الَّذِي أَعْتَمَدُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَ أُفْتِيَ بِهِ أَنَّ الْمُخْتَلَعَةَ لَا بَيْدَ فِيهَا مِنْ أَنْ تُتَّبَعَ بِالطَّلَاقِ وَ هُوَ مِذْهَبُ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ وَ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ وَ ابْنِ حُدَيْفَةَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَ مَذْهَبُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فَأَمَّا الْبَاقُونَ مِنَ فَفَقَهَاءِ أَصْحَابِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ

فَلَسْتُ أَعْرِفُ لَهُمْ فُتْيَا فِي الْعَمَلِ بِهِ وَ لَمْ يُنْقَلْ مِنْهُمْ أَكْثَرُ مِنَ الرُّوَايَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَ أَمْثَالِهَا وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا رَوَوْهَا عَلَى الْوَجْهِ
الَّذِي نَذَرْنَا فِيهَا بَعْدُ وَ إِنْ كَانَ فُتْيَاهُمْ وَ عَمَلُهُمْ عَلَى مَا قُلْنَا وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨]

٨ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي سَمَّالٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ ع
قَالَ الْمُخْتَلِعُ يُتَّبَعُ الطَّلَاقُ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا.

وَ اسْتَدَلَّ مَنْ ذَهَبَ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى صِحِّهِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ بِقَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع لَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيْنَا لَمْ نُجِزْ إِلَّا طَلَّاقَ الشُّنَّةِ وَ
اسْتَدَلَّ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ وَ غَيْرُهُ بِأَنْ قَالُوا قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِشَرْطِ

الحديث الثامن: مجهول كالموثق.

اختلف الأصحاب في الخلع إذا وقع بغير لفظ الطلاق هل يقع بمجرد أم يشترط اتباعه بالطلاق؟ الأشهر الأول، و ذهب الشيخ و
جماعه إلى الثاني.

و روى الكليني عن حميد عن الحسن بن سماعه عن جعفر بن سماعه أن جميلاً شهد بعض أصحابنا و قد أراد أن يخلع ابنته من
بعض أصحابنا، فقال جميل للرجل رضيت بهذا الذي أخذت و تركتها؟ قال: نعم. فقال لهم جميل: قوموا، فقال:

يا أبا علي ليس تريد تتبعها الطلاق؟ قال: لا. قال: و كان جعفر بن سماعه يقول

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩٤

وَ الْخُلْعُ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِنْ رَجَعْتَ فِيمَا بَدَلْتِ فَأَنَا أَمْلِكُ بِبُضْعِكَ وَ هَذَا شَرْطُ فَيْتَبِغِي أَنْ لَا يَقَعَ بِهِ فُرْقَةٌ وَ اسْتَدَلَّ أَيْضاً
ابْنُ سَمَاعَةَ بِمَا رَوَاهُ

[الحديث ٩]

٩ الْحَسَنُ بْنُ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَا سَمِعْتُ مَنِّي يُشْبَهُ قَوْلَ النَّاسِ فِيهِ التَّقِيَّةَ وَ مَا سَمِعْتُ
مَنِّي لَا يُشْبَهُ قَوْلَ النَّاسِ فَلَا تَقِيَّةَ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ فَمَا الْوَجْهُ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا وَ مَا تَضَمَّنَتْ مِنْ أَنَّ الْخُلْعَ

يتبعها الطلاق في العدة، و يحتج بروايه موسى

بن بكر عن البعد الصالح عليه السلام قال: قال عليه السلام: المختلعه يتبعها الطلاق ما دامت في العده. انتهى.

وقال الوالد العلامة طاب ثراه: لعل المراد أن الخلع وإن كان بائناً يمكن أن يصير رجعيًا، بأن ترجع المرأة في البذل فيرجع إليها ثم يطلقها للعده. انتهى.

وقال سيد المحققين: هذه الرواية متروكة الظاهر، لتضمنها أن المختلعه يتبعها بالطلاق ما دامت في العده، والشيخ لا يقول بذلك، بل يعتبر وقوع الطلاق بعد تلك الصيغه بغير فصل.

قوله: والخلع من شرطه لا يخفى ما فيه، إذ هذا الشرط على تقدير لزوم ذكره هو بيان حكم من أحكامه، ومثل هذا لا يضر.

الحديث التاسع: حسن موثق.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩٥

تَطْلِقُهُ بَائِنَةٌ أَنَّهُ إِذَا عَمَدَ عَلَيْهَا بَعِيدَ ذَلِكَ كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ وَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُتَّبَعَ بِطَلَاقٍ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ قِيلَ لَهُ الْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ نَحْمَلَهَا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقْيِينِ لِأَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِمَذَاهِبِ الْعَامَّةِ وَقَدْ ذَكَرُوا فِي ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ إِلَيْنَا لَمْ نُجِزْ إِلَّا الطَّلَاقَ وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي رِوَايَةِ الْحَلْبِيِّ وَأَبِي بَصِيرٍ وَهَذَا وَجْهُ فِي حَمْلِ الْأَخْبَارِ وَتَأْوِيلِهَا عَلَيْهِ صَحِيحٌ وَيُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا زَائِدًا عَلَى مَا قَدَّمْنَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُوسَى عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يَكُونُ الْخُلْعُ حَتَّى تَقُولَ لَا أُطِيعُ لَكَ أَمْرًا وَلَا أُبْرِّ لَكَ قَسَمًا وَلَا أَقِيمُ لَكَ حَدًّا فَخُذْ مِنِّي وَطَلَّقْنِي فَإِذَا قَالَتْ ذَلِكَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ أَنْ يَخْلَعَهَا بِمَا

تَرَاضِيَا عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ وَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ سُلْطَانٍ فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَهِيَ أَمْلَكَ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَمَّى طَلَّاقًا

و قال سيد المحققين: الحمل على التقيه إنما يتم مع تعارض الروايات و تكافئها من حيث السند، و الأمر هنا ليس كذلك.

الحديث العاشر: مجهول كالموثق.

و قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: لعل منشأ استدلال الشيخ بهذا الخبر و جعله مؤيدا لما ذهب إليه هو قوله " فخذ منى و طلقنى " و لا- يخفى و ههنا مع التصريح فى آخر الخبر بعدم الحاجه إلى الطلاق، و يمكن أن يكون التأييد فى حملها على التقيه لاشتراط السلطان، لأنه لم يقل به أحد من الأصحاب على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩٦

[الحديث ١١]

١١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزْرِيعٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرُّضَاعَ عَنِ الْمَرْأَةِ تُبَارَى زَوْجَهَا أَوْ تَخْتَلِعُ مِنْهُ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ هَلْ تَبَيَّنُ مِنْهُ بِذَلِكَ أَوْ هِيَ أَمْرَأَتُهُ مَا لَمْ يُتَّبِعْهَا بِطَلَاقٍ فَقَالَ تَبَيَّنُ مِنْهُ وَ إِنْ شَاءَتْ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهَا- مَا أَخَذَ مِنْهَا وَ تَكُونُ أَمْرَأَتَهُ فَعَلْتُ فَقُلْتُ إِنَّهُ قَدْ رَوَى لَنَا أَنَّهَا لَا تَبَيَّنُ مِنْهُ حَتَّى يُتَّبِعَهَا بِطَلَاقٍ قَالَ لَيْسَ ذَلِكَ إِذَنْ خُلِعَ فَقُلْتُ تَبَيَّنُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبْرِ أَيْضًا مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى التَّقِيهِ وَ يَكُونُ قَوْلُهُ ع لَيْسَ ذَلِكَ إِذَنْ خُلِعَ عِنْدَهُمْ وَ لَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِخُلِعٍ عِنْدَنَا وَ الَّذِي يَكْشِفُ أَيْضًا عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ خُرُوجِ ذَلِكَ مَخْرَجِ التَّقِيهِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ

الحديث الحادى عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: ليس ذلك إذن خلع قال السيد رحمه الله: كذا فيما وقفت عليه من نسخ الكافى و التهذيب، و الصواب " خلعا " بإثبات الألف ليكون خبر " ليس "، و ذكر الشهيد فى شرح الإرشاد أنه وجدته مضبوطة فى خط بعض الأفاضل " إذا خلع " بفتح الخاء و اللام، و فى بعض نسخ التهذيب " خلعا " على القانون اللغوى، قال: و هو الأصح.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

قوله: لم نجز طلاقاً قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى لا نقول أنه طلاق أى الخلع، كما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩٧

قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ هُوَ طَلَّقَهَا بَعْدَ مَا خَلَعَهَا أَيْجُوزُ عَلَيْهَا قَالَ وَ لِمَ يُطَلِّقُهَا وَ قَدْ كَفَاهُ الْخُلْعُ وَ لَوْ كَانَ

الْأَمْرُ إِلَيْنَا لَمْ نُجْزِ طَلَاقًا.

وَ جَمِيعُ شَرَائِطِ الطَّلَاقِ مُعْتَبَرَةٌ فِي بَابِ الْخُلْعِ مِنْ كَوْنِهَا طَاهِرًا وَ حُضُورِ الشَّاهِدَيْنِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ رَأَى وَ قُوعِ الْبَيْتُونَةِ بِهِ فَأَمَّا عَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ فَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطَّلَاقِ

[الحدِيث ١٣]

١٣ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ قَالَ سَمِعْتُ حُمْرَانَ يَرْوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَمَّا يَكُونُ خُلْعٌ وَ لَمَّا تَخْيِيرٌ وَ لَمَّا مُبَارَاةٌ إِلَّا عَلَى طُهْرٍ مِنَ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَ شَاهِدَيْنِ يَعْرِفَانِ الرَّجُلَ وَ يَرِيَانِ الْمَرْأَةَ وَ يَحْضُرَانِ التَّخْيِيرَ وَ إِفْرَارَ الْمَرْأَةِ أَنَّهَا عَلَى طُهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ مِنْ يَوْمِ خَيْرِهَا قَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَصْلَحَكَ اللَّهُ مَا إِفْرَارَ الْمَرْأَةِ هَاهُنَا فَقَالَ تُشْهِدُ الشَّاهِدَيْنِ عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِلرَّجُلِ حَذْرًا أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ فَتَدْعِي أَنَّهُ خَيْرُهَا وَ هِيَ طَامِثٌ فَيُشْهِدَانِ عَلَيْهَا بِمَا سَمِعَا مِنْهَا وَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ أَنْ تَقُومَ وَ أَمَّا الْخُلْعُ وَ الْمُبَارَاةُ فَإِنَّهُ يَلْزُمُهَا إِذَا أَشْهَدَتْ عَلَى نَفْسِهَا بِالرِّضَا فِيمَا بَيْنَهَا وَ بَيْنَ زَوْجِهَا - بِمَا يَفْتَرِقَانِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَ إِذَا افْتَرَقَا عَلَى شَيْءٍ وَ رَضِيَ بِهَا بِهِ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا عَلَيْهِمَا وَ كَانَتْ تَطْلِيقَهُ بَأَنَّهُ لَا رَجْعَ لَهُ عَلَيْهَا سَمِيَ طَلَاقًا

فهمه الشيخ، و الذى ذكرناه أظهر، بأن يكون المراد لا- نجيز طلاقا من الطلقات التى جوزها العامه سيما الخلع، فإن أكثرهم لا يشترطون فيه شرائط الطلاق، و أخبارنا مستفيضه فى الاشتراط.

الحدِيث الثالث عشر: صحيح.

قوله: يكون من قبل المرأة لعل المراد أن سببها المرأة، أو أن إنشاءها قد يكون منها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩٨

أَوْ لَمْ يُسَمَّ وَ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا

فِي الْعِدَّةِ قَالَ وَالطَّلَاقُ وَالتَّخْيِيرُ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلِ وَالْخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ يَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا تَرِثُ الْمُخْتَلَعَةُ وَالْمَيَارِثَةُ وَالْمُسْتَأْمَرَةُ فِي طَلَاقِهَا مِنْ الزَّوْجِ شَيْئًا إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ فِي مَرَضٍ لِرَوْجٍ وَإِنْ مَاتَ فِي مَرَضِهِ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ قَدْ انْقَطَعَتْ مِنْهُنَّ وَ مِنْهُ.

[الحديث ١٥]

١٥ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ أَخَوَيْهِ عَنِ أَبِيهِمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا اخْتِلَاعَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ فَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنِ

الحديث الرابع عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: إذا كان ذلك منهن يدل على أن المختلعة لا ترث و إن كان الخلع في مرض الموت، بناء على أن الخلع ليس بطلاق. و إرثها إلى سنة إنما ورد في الطلاق، أو بناء على أن إرث المطلقة في المرض معلل بالتهمه، كما هو مذهب الشيخ في الاستبصار، و هنا لا تهمه لأن الزوجه ألجأته إلى ذلك، و قد عرفت أن هذه إحدى الصور التي تظهر فيها ثمره هذا الخلاف. و قد مر في بعض الأخبار إشعار بأن الطلاق إذا كان برضا الزوجه لا ترث.

الحديث الخامس عشر: موقوف.

الحديث السادس عشر: موقوف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ١٩٩

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُخْتَلَعَةُ إِنْ رَجَعَتْ فِي شَيْءٍ مِنَ الصُّلْحِ يَقُولُ لَأَرْجِعَنَّ فِي بُضْعِكَ.

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْخُلْعُ تَطْلِيقُهُ بَيِّنَةٌ وَ لَيْسَ لَهَا رَجْعَةٌ قَالَ زُرَّارَةُ لَمَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مِثْلِ مَوْضِعِ الطَّلَاقِ إِمَّا

طَاهِرًا وَإِمًّا حَامِلًا بِشُهُودٍ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَآمَّا الْمُبَارَاهُ فَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْخُلْعِ إِلَى آخِرِ النَّبَابِ

[الحديث ١٨]

١٨ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ

الحديث السابع عشر: ضعيف.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

والمباراه بالهمز وقد تقلب ألفا، وأصلها المفارقة.

قال الجوهري: تقول بارأت شريكي إذا فارقته، وبارأ الرجل امرأته.

والمراد بها في الرجل طلاق بعوض مترتب على كراهه كل من الزوجين، وهي كالخلع لكنها تترتب على كراهه كل منهما لصاحبه، وترتب الخلع على كراهه الزوجه، و يأخذ في المباراه بقدر ما وصل منه إليها ولا تحل له الزيادة و في الخلع جائز، و تقف الفرقة في المباراه على التلطف بالطلاق اتفاقا منا، و في الخلع على الخلاف.

و يظهر من جماعه من الأصحاب كالصدوقين و ابن أبي عقيل المنع من أخذ المثل في المباراه، بل يقتصر على الأقل منه.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠٠

و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ وَ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وَ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَاعَةَ جَمِيعًا عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُبَارَاهُ تَقُولُ الْمَرْأَةُ لِرَوْجِهَا لَكَ مَا عَلَيْكَ وَ انْتُرِكْنِي أَوْ تَجْعَلُ لَهُ مِنْ قَبْلِهَا

شَيْئًا فَيُتْرَكُهَا إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ فَإِنْ ارْتَجَعْتَ فِي شَيْءٍ فَأَنَا أَمْلِكُ بِبُضْعِكَ فَلَا يَحِلُّ لِرُؤُوسِهَا أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا إِلَّا الْمَهْرَ فَمَا دُونَهُ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْمُبَارِئَةُ يُؤْخَذُ مِنْهَا دُونَ الصَّدَاقِ وَالْمُخْتَلَعَةُ يُؤْخَذُ مِنْهَا مَا شَاءَتْ أَوْ مَا تَرَاضِيَا عَلَيْهِ مِنْ صِدَاقٍ أَوْ أَكْثَرَ وَإِنَّمَا صَارَتْ الْمُبَارِئَةُ يُؤْخَذُ مِنْهَا دُونَ الْمَهْرِ وَالْمُخْتَلَعَةُ يُؤْخَذُ مِنْهَا مَا شَاءَ لِأَنَّ الْمُخْتَلَعَةَ تَتَعَدَّى فِي الْكَلَامِ وَتَتَكَلَّمُ بِمَا لَهَا يَحِلُّ لَهَا.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنْ بَارَأَتْ امْرَأَةٌ زَوْجَهَا فَهِيَ وَاحِدَةٌ وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَّابِ

الحديث التاسع عشر: حسن.

و يدل على مذهب الصدوق، و يمكن حمله على الاستحباب.

قوله: ما شاءت أو ما تراضيا عليه التريديد من الراوى، أو الأول محمول على ما إذا أرضاها غصبا و تعديا، و الثانى على ما إذا رضيت أولا.

الحديث العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠١

[الحديث ٢١]

٢١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُبَارَاهِ كَيْفَ هِيَ قَالَ يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا شَيْءٌ مِنْ صِدَاقِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَ يَكُونُ قَدْ أُعْطَاهَا بَعْضُهُ وَ يَكْرَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ فَتَقُولُ الْمَرْأَةُ مَا أَخَذْتُ مِنْكَ فَهُوَ لِي وَ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ فَهُوَ لَكَ وَ أَبَارِئُكَ فَيَقُولُ لَهَا الرَّجُلُ فَإِنْ أَنْتِ رَجَعْتَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَرَكْتِ فَأَنَا أَحَقُّ بِبُضْعِكَ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ الْمُبَارَاهُ تَطْلِيقُهُ بَائِنَةٌ وَ لَيْسَ فِيهَا رَجْعَةٌ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُبَارَاةُ تَطْلِيقُهُ بَائِنَةٌ وَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ رَجْعَةٌ وَ قَالَ زُرَّارَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مِثْلِ مَوْضِعِ الطَّلَاقِ إِمَّا طَاهِرًا وَ إِمَّا حَامِلًا بِشُهُودٍ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائٍ عَنْ حُمْرَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَتَحَدَّثُ قَالَ الْمُبَارَاةُ تَبِينُ مِنْ سَاعَتِهَا مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْعِصْمَةَ مِنْهُمَا قَدْ بَانَتْ سَاعَهُ كَانَ ذَلِكَ مِنْهَا وَ مِنَ الزَّوْجِ

الحديث الحادى و العشرون: موثق.

الحديث الثانى و العشرون: مجهول أو ضعيف.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف.

الحديث الرابع و العشرون: حسن موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠٢

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُبَارَاةُ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّبِعَهَا الطَّلَاقُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الَّذِي أَعْمَلُ عَلَيْهِ فِي الْمُبَارَاةِ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي الْمُخْتَلَعِ وَ هُوَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهَا فُرْقَةٌ مَا لَمْ يُتَّبِعْهَا بِطَلَاقٍ وَ هُوَ مَيْذَهُبُ جَمِيعِ أَصْحَابِنَا الْمُحْصِلِينَ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْهُمْ وَ مَنْ تَأَخَّرَ وَ لَيْسَ ذَلِكَ بِمُنَافٍ لِهَذَا الْخَبَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع الْمُبَارَاةُ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّبِعَهَا الطَّلَاقُ لَمَّا يُفِيدُ أَنَّهُ يَقَعُ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا بِذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ مُبَارَاةً إِذَا طَلَبَتْ وَ قَالَتْ ذَلِكَ الْقَوْلَ بِالْقَوْلِ دُونَ الْحُكْمِ وَ إِنْ كَانَ الْعَقْدُ بَعِيدًا ثَابِتًا وَ لَوْ كَانَ صَيْرِيحًا بِالْفُرْقَةِ لَكُنَّا نَحْمِلُهُ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقْيِيهِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي بَابِ الْخُلْعِ

الحديث الخامس و العشرون: مجهول أو ضعيف.

و قال المحقق رحمه الله فى النافع: فى المباراه و يشترط اتباعها بالطلاق على قول الأكثر.

وقال السيد في شرحه: مقتضى العبارة تحقق الخلاف هنا أيضا كما في الخلع، وإن كان القائل بالاشتراط هنا أكثر. وفي الشرائع ادعى اتفاق الأصحاب على اعتبار التلفظ بالطلاق، ولم

أقف على روايه تدل على الاشتراط صريحا و لا- ظاهرا انتهى. و قال الشهيد الثاني رحمه الله: فى كلام الشيخ أيضا إيدان بالخلاف، لأنه نسب القول إلى المحصلين من الأصحاب لا إليهم مطلقا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠٣

[الحدِيث ٢٦]

٢٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَا مَبَارَاةَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشُهُودٍ.

[الحدِيث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ إِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَقَالَ هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ فَيَكْرَهُهَا فَيَقُولُ لَهَا إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُطَلِّقَكَ فَتَقُولُ لَهُ لَا تَفْعَلْ إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُسَمَّتْ بِي وَ لَكِنْ انظُرْ لَيْتِي فَاصْنَعْ بِهَا مَا شِئْتَ وَ مَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ لَكَ وَ دَعْنِي عَلَى حَالَتِي فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى - فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَ هَذَا هُوَ الصُّلْحُ

الحدِيث السادس و العشرون: موثق.

الحدِيث السابع و العشرون: حسن.

قوله تعالى وَ إِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَقَالَ هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ فَيَكْرَهُهَا فَيَقُولُ لَهَا إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُطَلِّقَكَ فَتَقُولُ لَهُ لَا تَفْعَلْ إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُسَمَّتْ بِي وَ لَكِنْ انظُرْ لَيْتِي فَاصْنَعْ بِهَا مَا شِئْتَ وَ مَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ لَكَ وَ دَعْنِي عَلَى حَالَتِي فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى - فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَ هَذَا هُوَ الصُّلْحُ فتستدِيم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠٤

[الحدِيث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيَمَاعَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ إِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا قَالَ هَذَا يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ لَا

تُعْجِبُهُ فَيْرِيدُ طَلَّاقَهَا فَتَقُولُ لَهُ أَمْسِكْنِي وَ لَا تَطْلُقْنِي وَ أَدْعُ لَكَ مَا عَلَى ظَهْرِكَ وَ أُعْطِيكَ مِنْ مَالِي وَ أَحِلَّكَ مِنْ يَوْمِي وَ لَيْلَتِي فَقَدْ طَابَ ذَلِكَ لَهُ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَابْتَعْتُوا حِكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَ حَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا قَالَ لَيْسَ لِلْحَكَمَيْنِ أَنْ يُفْرَقَا حَتَّى يَسْتَأْمِرَا الرَّجُلَ وَ الْمَرْأَةَ وَ يَشْتَرِطَا عَلَيْهِمَا إِنْ شِئْنَا جَمَعْنَا وَ إِنْ شِئْنَا فَرَّقْنَا فَإِنْ جَمَعَا

المقام فى حباله، كذا فسر. و فيه تأمل لأنه يلزم إباحه أخذ الشىء للإتيان بما يجب عليه و ترك ما يحرم عليه. انتهى.

و قال فى الكشاف: قرئ يصلحا و يصلحا بمعنى يتصلحا و يصطلحا.

الحديث الثامن و العشرون: موثق على الظاهر.

الحديث التاسع و العشرون: حسن.

و قال فى المسالك: هل البعث واجب أو مندوب؟ قولان.

و قال أيضا: يظهر من ابن الجنيد جواز إطلاقهما من دون الإذن.

قوله عليه السلام: حتى يستأمر استئمارهما لإسقاط بعض حقوقهما و إعطاء شىء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠٥

فَجَائِزٌ وَ إِنْ فَرَّقَا فَجَائِزٌ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَابْتَعْتُوا حِكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَ حَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْذَنَ الْحَكَمَانِ فَقَالَ لِلرَّجُلِ وَ الْمَرْأَةِ أَلَيْسَ قَدْ جَعَلْتُمَا أَمْرَكُمَا إِلَيْنَا فِى الْإِصْلَاحِ وَ التَّفْرِيقِ فَقَالَ الرَّجُلُ وَ الْمَرْأَةُ نَعَمْ فَأَشْهَدُوا بِحَدِّكَ شُهُودًا عَلَيْهِمَا أَوْ يَجُوزُ تَفْرِيقُهُمَا عَلَيْهِمَا قَالَ نَعَمْ وَ لَكِنْ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ مِنَ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ مِنَ الزَّوْجِ قِيلَ لَهُ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ قَدْ فُرِّقْتُ بَيْنَهُمَا وَ قَالَ الْآخَرُ لَمْ أُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا فَقَالَ لَا

يَكُونُ تَفْرِيقٌ حَتَّى يَجْتَمِعَا عَلَى التَّفْرِيقِ فَإِذَا اجْتَمَعَا جَمِيعًا عَلَى التَّفْرِيقِ جَازَ تَفْرِيقُهُمَا

الحديث الثلاثون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠٦

٥ باب الحكم فى أولاد المطلقات من الرضاع و حكمهم بعده و هم أطفال

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَ لَهَا مِنْهُ وَلَدٌ يَرْضَعُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَهَا إِلَى قَوْلِهِ وَ لَيْسَ عَلَى الْآبِ

[الحديث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْخُضَيْمِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَ الْوَالِدَاتُ

باب الحكم فى أولاد المطلقات من الرضاع و حكمهم بعده و هم أطفال الحديث الأول: موثق.

قوله عليه السلام: بالسويه أى: فى أن الرضاع على الأم و الأجره على الأب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠٧

يُرِضُهُ عَنْ أَوْلَادِهِنَّ قَالَ مَا دَامَ الْوَلَدُ فِي الرِّضَاعِ فَهُوَ بَيْنَ الْآبِ وَالْأُمِّ فَإِذَا فَطِمَ فَالْآبُ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْأُمِّ فَإِذَا مَاتَ الْآبُ فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْعَمِّ بِهِ - وَ إِنْ وَجِدَ الْآبُ مَنْ يُرِضُهُ عَنْهُ بِأَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ وَ قَالَتِ الْأُمُّ لَا أَرْضِي عَنْهُ إِلَّا بِخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنْهَا إِلَّا أَنْ رَأَى ذَلِكَ خَيْرًا لَهُ وَ أَرْفَقَ بِهِ يَتْرُكُهُ مَعَ أُمَّه.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبَانَ عَنِ فَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقْبَاقِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ أَحَقُّ بِوَلَدِهِ أَمِ الْمَرْأَةُ فَقَالَ لَا بَلِ الرَّجُلُ وَ إِنْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِرُجُلِهَا الَّذِي طَلَّقَهَا

قوله عليه السلام: فالأب أحق به حملة الأكثر على الولد الذكر.

الحديث الثانى: ضعيف.

قوله عليه السلام: لا بل الرجل قيل: يعنى أن الرجل أحق بالولد مع الطلاق و النزاع، إلا فى الصوره المفروضه و فى مده الرضاع، كما يدل عليه سياق الكلام. و إن لم يكن هناك تنازع و تشاجر، فالأم أحق به إلى سبع سنين، كما يدل عليه حديث أيوب، لأن هذه المده مده التربيه و زمان اللعب و الدعه، و الأمهات أحق بهم فى ذلك، و يدل عليه أيضا الأخبار الآتية فى باب التأديب، حيث قيل

فيها: دع ابنك سبع سنين و ألزمه نفسك سبعا.

و فى خبر آخر: يربى سبعا و يورث سبعا، فإن التربيه إنما تكون للأم و التأديب للأب، و بهذا يجمع بين الأخبار المختلفه فى هذا الباب ظاهرا. انتهى.

و قال المحقق فى الشرائع: الأم أحق بالولد مده الرضاع و هى حولان، ذكرها كان أو أنثى إن كانت حره مسلمه، و لا حضانه للأمه و لا للكافره مع المسلم،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠٨

أَنَا أَرْضِعُ ابْنِي بِمِثْلِ مَنْ يُرْضِعُهُ فَهِيَ أَحَقُّ بِهِ.

[الحديث ٣]

٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ

فإذا فصل فالولد أحق بالذكر و الأم أحق بالأنثى حتى تبلغ سبع سنين، و قيل:

تسعا. و قيل: الأم أحق بها ما لم تتزوج، و الأول أظهر. انتهى.

و قال السيد فى شرح النافع: قال جدى فى المسالك: لا خلاف فيه إذا كانت متبرعه، أو رضيت بما يأخذ غيرها. و قال ابن فهد فى المهذب: إن الإجماع واقع على اشتراك الحضانه بين الأبوين مده الحولين، و ربما دل عليه روايه داود بن الحصين. و هو ضعيف، لأن الإجماع ممنوع و الروايه ضعيفه.

و كيف كان فيجب القطع بأن الأم أحق إذا أرضعت، و إنما الإشكال إذا سقط حقها و استرضع الأب غيرها، فقال ابن إدريس: لا يسقط حقها لأنهما حقان متغايران.

و قال المحقق: يسقط حقها من الحضانه أيضا، و يدل عليه روايه داود بن الحصين و غيرها.

فإذا فصل الولد عن الرضاع ذهب الشيخ فى النهايه و ابن البراج و ابن حمزه و ابن إدريس إلى أن الأم أحق بالبنت إلى سبع سنين و الأب أحق بالابن، و مستندهم روايه أيوب بن نوح،

و مقتضاها عدم الفرق بين الذكر و الأُنثى، و العمل بها متجه. و ذهب الصدوق فى المقنع إلى أن الأم أحق ما لم تتزوج، و يدل عليه روايه المنقرى، و اختار ابن الجنيد أن الأم أحق بالنت ما لم تتزوج و الصبى إلى سبع سنين، و ذهب المفيد إلى أن الأم أحق بالذكر فى الحولين و بالأُنثى إلى تسع.

الحديث الثالث: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٠٩

الْقَاسِمِ بْنِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُنْقَرِيِّ عَمَّنْ ذَكَرَهُ قَالَ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ أَيُّهُمَا أَحَقُّ بِالْوَلَدِ قَالَ الْمَرْأَةُ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ.

فَلَا يُنَافَى هَذَا الْخَبْرُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْأَبَ أَوْلَى بِالْوَلَدِ لِأَنَّ هَذَا الْخَبْرَ نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَكْفُلُ وَلَدَهَا بِمِثْلِ مَا يُعْطَى الْأَبُ لِغَيْرِهَا فَإِنَّهَا وَ الْحَالُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ كَانَتْ أَحَقَّ بِهِ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْوَلَدِ هَاهُنَا إِذَا كَانَ أُنْثَى فَإِنَّ الْأُمَّ أَوْلَى بِهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبْرِ أَنَّهَا أَوْلَى بِهِ قَبْلَ السَّنَتَيْنِ وَ الْفِطَامِ أَوْ بَعْدَهُ وَ نَحْنُ قَدَّ بَيَّنَّا أَنَّهَا أَوْلَى بِهِ مَا لَمْ يُفْطَمْ عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمْلُنَاهُ عَلَى أَنَّهَا أَوْلَى بِهِ قَبْلَ الْفِطَامِ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَيْسَ عَلَى الْأَبِ بَعْدَ بُلُوغِ الصَّبِيِّ سَنَتَيْنِ أَجْرُ رِضَاعٍ

[الحديث ٤]

٤ رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ أَبِي الْمَغْرَى عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ فِي رِضَاعِ وَلَدِهَا أَكْثَرَ مِنْ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ فَإِنْ أَرَادَا الْفِصَالَ قَبْلَ ذَلِكَ عَنْ بَرِاضٍ مِنْهُمَا فَهُوَ حَسَنٌ وَ

[الحديث ٥]

٥ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ بَعْضِ

قوله عليه السلام: المرأه أحق قيل: يعنى أنها أحق به فى مده الرضاع مع النزاع، و إلى سبع بدونه ما لم تتزوج فى تلك المده، أو وجد من هى أرخص أجرا فى الرضاعه من الأم.

الحديث الرابع: صحيح.

الحديث الخامس: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢١٠

أَصِيحَابِنَا عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَ تَرَكَ امْرَأَةً وَ مَعَهَا مِنْهُ وَ لَمَدَ فَأَلْقَتْهُ عَلَى خَادِمٍ لَهَا فَأَرْضَعَتْهُ ثُمَّ جَاءَتْ تَطْلُبُ رَضَاعَ الْغُلَامِ مِنَ الْوَصِيِّ فَقَالَ لَهَا أَجْرٌ مِثْلِهَا وَ لَيْسَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ حَجْرِهَا حَتَّى يُدْرِكَ وَ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ.

[الحديث ٦]

٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الرَّضَاعُ أَحَدٌ وَ عِشْرُونَ شَهْرًا فَإِنْ نَقَصَ فَهُوَ جَوْرٌ عَلَى الصَّبِيِّ.

[الحديث ٧]

٧ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ الصَّبَّاحِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْفَرْضُ فِي الرَّضَاعِ أَحَدٌ وَ عِشْرُونَ شَهْرًا فَمَا نَقَصَ عَنْ

و يدل على ما هو المشهور من أن الأم أحق بالحضانه من وصى الأب.

الحديث السادس: ضعيف مختلف فيه.

قوله عليه السلام: أحد و عشرون شهرا ظاهرهم الاتفاق على ذلك، و هو موافق لظاهر القرآن، حيث قال الله تعالى " وَ حَمْلُهُ وَ فِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا " فإذا حملت به تسعه أشهر كما هو الغالب، بقى فصاله و هو مده رضاعه إحدى و عشرين شهرا، و هذا إنما

يتم على القول بأن أكثر الحمل تسعه أشهر لا أزيد.

الحديث السابع: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢١١

أَحَدٍ وَ عِشْرِينَ شَهْرًا فَقَدْ نَقَصَ الْمَرْضِعُ وَ إِنِ ارَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَ فَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ. □

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ تُوفِّيَ وَ تَرَكَ صَبِيًّا فَاسْتَرْضِعَ لَهُ قَالَ أَجْرُ رَضَاعِ الصَّبِيِّ مِمَّا يَرِثُ مِنْ أَبِيهِ وَ أُمِّهِ وَ إِنَّهُ حُظُّهُ.

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ

قوله عليه السلام: فهو نقص المرضع بضم الميم وفتح الضاد، أى: يصير سببا لنقص المرتضع. أو بفتح الميم مصدرا ميميا، و هو أظهر.

الحديث الثامن: مرسل.

و قوله "حظه" ليس فى الكافى، و هو الصواب. و فى بعض النسخ "و أنه حظه" و له وجه.

و قال فى النافع: و للحره الأجره على الأب إن اختارت الرضاعه، و كذا لو أرضعته خادمها. و لو كان الأب ميتا، فمن مال الرضيع.

الحديث التاسع: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢١٢

إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى أَنْفَقَ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا وَ إِذَا وَضَعَتْهُ أَعْطَاهَا أَجْرَهَا وَ لَمَّا يُضَارُّهَا إِلَّا أَنْ يَجِدَ مَنْ هُوَ أَرْحَضُ مِنْهَا أَجْرًا فَإِنَّ هِيَ رَضِيَتْ بِذَلِكَ الْأَجْرِ فَهِيَ أَحَقُّ بِأَيْنِهَا حَتَّى تَفْطَمَهُ.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ امْرَأَةٍ حُرِّه

نَكَحَتْ عَيْدًا فَأَوْلَمَدَهَا أَوْلَادًا ثُمَّ إِنَّهُ طَلَّقَهَا فَلَمْ تُقِمْ مَعَ وُلْدِهَا وَ تَزَوَّجَتْ فَلَمَّا بَلَغَ الْعَبْدَ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا وُلْدَهُ قَالَ أَنَا
أَحَقُّ بِهِمْ مِنْكَ إِذْ تَزَوَّجْتَ فَقَالَ لَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا

قوله عليه السلام: حتى تפטّمه حملة الأكر على الولد الذكر، و لا خلاف في عدم ثبوت النفقه في العده الرجعية، و في عدمه في العده البائنه إذا لم تكن حاملا، و لا- في ثبوتها في المطلقه البائن إذا كانت حاملا، لقوله تعالى " وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلًا فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ

حَتَّى يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ".

و اختلف فى أن النفقه للحمل أو للحامل، فذهب الأكثر إلى الأول، وقيل:

أنها للحامل. و تظهر الفائده فى مواضع، منها إذا تزوج الحر أمه و شرط مولاها رق الولد و جوزناه و غير ذلك.

الحديث العاشر: صحيح على الظاهر.

قوله عليه السلام: ليس للعبد هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢١٣

وُلْدَهَا وَ إِن تَزَوَّجَتْ حَتَّى يُعْتَقَ هِيَ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا مِنْهُ مَا دَامَ مَمْلُوكًا فَإِذَا أُعْتِقَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِمْ مِنْهَا.

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمُنْقَرِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّضَاعِ فَقَالَ لَا تُجْبَرُ الْحُرَّةُ عَلَى رَضَاعِ الْوَلَدِ وَ تُجْبَرُ أُمُّ الْوَلَدِ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ هَلْ يُرْضَعُ أَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ فَقَالَ عَامَيْنِ فَقُلْتُ فَإِنْ زَادَ عَلَى سَنَتَيْنِ هَلْ عَلَى أَبِيهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ قَالَ لَا

الحديث الحادى عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: لا تجبر الحره عليه الفتوى.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

قوله: عامين أى: ترضعه عامين، و التعبير عن السنتين بالعامين للتفنن فى العبارة، أو لكونه أصرح فى الهلاليه.

و قال فى المسالك: أما الزيادة من الحولين، فمقتضى الآيه أنه ليس من الرضاعه لتمامه بالحولين، لكن ليس فيها دلالة على المنع من الزائد، و قال أيضا:

المحقق و الجماعة قيدوه بشهر و شهرين، و ذكروا أنه مروى، و على تقدير فعله لا

[الحديث ١٣]

١٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - لَا تُضَارُّوا وَالسَّامَةَ بَوْلَادِهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهَا بَوْلَادِهِ فَقَالَ كَانَتْ الْمَرَاضِعُ مِمَّا تَدْفَعُ إِحْدَاهُنَّ الرَّجُلَ - إِذَا أَرَادَ الْجَمَاعَ تَقُولُ لَا أَدْعُكَ إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَحْبَلَ فَأَقْتَلَ وَلَدِي هَذَا الَّذِي أَرْضِعُهُ وَكَانَ الرَّجُلُ تَدْعُوهُ الْمَرْأَةُ فَيَقُولُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ أُجَامِعَكَ فَأَقْتَلَ وَلَدِي فَيَدْعُهَا فَلَا يُجَامِعُهَا فَتَنْهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يُضَارَّ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ وَالْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ

يستحق الإمام على أبيه أجره للزائد، ولا يخلو على إطلاقه من إشكال، وإنما يتم على تقدير عدم حاجه الولد إليه، إلا أن عمل الأصحاب على ذلك.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

قوله تعالى لَا تُضَارُّوا قَالَ الْفَاضِلُ الْأُرْدَبِيلِيُّ طَابَ ثَرَاهُ: يَحْتَمِلُ الْبِنَاءَ

للفاعل فأصله تضارر بكسر الأول، و المفعول فأصله بفتح الأول، و المقصود على التقديرين النهى، أى: لا تضار والده زوجها بسبب ولدها، و هو أن تعنفه به و تطلب منه ما ليس بمعروف و عدل من الرزق و الكسوه و ترك الرضاع بعد ألف الولد و ما أشبه ذلك.

و لا يضار المولود له أيضا امرأته بسببه، بأن يمنعها شيئاً من النفقه و الكسوه، أو يأخذه منها و هى تريد الإرضاع.

و قال فى مجمع البيان: روى عن الباقر و الصادق عليهما السلام لا تضار والده، بأن ترك جماعها خوف الحمل لأجل ولدها المرتضع "و لا مؤلود له بولده" أى: لا تمنع نفسها من الأب خوف الحمل، لعل المراد بذلك فى الأولى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢١٥

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَا مِنْ لَبَنٍ يُرْضَعُ بِهِ الصَّبِيُّ أَعْظَمَ بَرَكَهَ عَلَيْهِ مِنْ لَبَنِ أُمِّهِ.

[الحديث ١٥]

١٥ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّهِ أُمِّ إِسْحَاقَ بِنْتِ سُلَيْمَانَ قَالَتْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا أَرْضِعُ أَحَدَ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ أَوْ إِسْحَاقَ فَقَالَ يَا أُمَّ إِسْحَاقَ لَا تُرْضِعِيهِ مِنْ تَدْيٍ وَاحِدٍ وَ أَرْضِعِيهِ مِنْ كِلَيْهِمَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا طَعَاماً وَ الْآخَرُ شَرَاباً.

وَ يُكْرَهُ لَبَنُ وَلَدِ الزَّوْنِيِّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع امْرَأَةٌ وَ لَدَتْ مِنَ الزَّوْنِيِّ أَتَّخِذُهَا ظَنراً قَالَ لَا تَشْتَرِضِعْهَا وَ لَا ابْتِنَهَا

بعد مضى أربعة أشهر، فإنه حينئذ لا يجوز له الترك، و أما قبله فلا يكون منهيًا، إلا أن يحمل على الكراهه. و قيل: مطلق الجماع حال الرضاع يضر المرتضع، كذا فى القانون.

الحديث الرابع عشر: ضعيف كالموثق.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

الحديث السادس عشر: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢١٦

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعُمَرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَيَأْتِيهِ عَنِ امْرَأَةٍ وَوَلَدَتْ مِنْ زَنَى هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَرْضَعَ بِلَبْنِهَا قَالَ لَا يَصْلُحُ وَلَا لَبْنِ ابْنَتِهَا الَّتِي وُلِدَتْ مِنَ الزَّنَى.

وَ مَتَى جَعَلَ مَوْلَى الْجَارِيَةِ الَّتِي فُجِرَ بِهَا فِي حِلٍّ مِنْ ذَلِكَ طَابَ لَبْنُهَا رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٨]

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَيَأْتِي أَيُّهَا الْحَسَنِ ع عَنْ غُلَامٍ لِي وَتَبَّ عَلَى جَارِيَةٍ لِي فَأَحْبَلَهَا فَوَلَدَتْ وَاحْتَجْنَا إِلَى لَبْنِهَا فَإِنِّي أَخَلَلْتُ لَهُمَا مَا صَبَعَا يَطِيبُ اللَّبْنُ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ

قوله عليه السلام: لا تسترضعها حملها الأصحاب على الكراهة.

الحديث السابع عشر: صحيح.

الحديث الثامن عشر: ضعيف.

وقال فى المسالك: نسب المحقق مضمونها إلى الشذوذ من حيث إعراض الأصحاب عن العمل بها، لأن إحلال ما مضى من الزنا لا يرفع إثمه ولا يدفع حكمه، وهذا فى الحقيقة استبعاد محض، مع ورود النصوص الكثيرة التى لا معارض لها.

الحديث التاسع عشر: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢١٧

وَ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ لَهَا الْخَادِمُ قَدْ فَجِرَتْ تَحْتِجَاجُ إِلَى لَبْنِهَا قَالَ مُرَّهَا فَلْتَحْلَلْهَا يَطِيبُ اللَّبْنُ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَبِنُ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصِيرَانِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبِنِ وَلَدِ الزَّنَى وَ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِوَلَدِ الزَّنَى إِذَا جَعَلَ مَوْلَى الْجَارِيَةِ الَّذِي فَجَرَ بِالْجَارِيَةِ فِي حِلٍّ.

وَ تَكْرَهُ مُطَاوَرَهُ الْمَجُوسِيَّةِ وَ لَا بَأْسَ بِمُطَاوَرَةِ الْيَهُودِيَّةِ وَ النَّصْرَانِيَّةِ إِذَا مَنَعْنَا مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ وَ الْمُحَرَّمَاتِ

[الحديث ٢١]

٢١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مُطَاوَرَةِ الْمَجُوسِيَّةِ فَقَالَ لَا وَ لَكِنْ أَهْلُ الْكِتَابِ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ

الحديث العشرون: حسن.

الحديث الحادي والعشرون: مجهول.

الحديث الثاني والعشرون: مرسل كالموثق.

وقال في الشرائع: ويستحب أن يختار للرضاع العاقله المسلمه العفيفه الوضيئه و لا تسترضع الكافره. و قال الشارح: هو على الكراهه.

وقال المحقق أيضا: ومع الاضطرار تسترضع الذميه و يمنعها من شرب الخمر.

و يكره أن يسلم إليها الولد لتحمله إلى منزلها، و تتأكد الكراهه في ارتضاع

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢١٨

عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ هَلْ يَصِيحُ لِلرَّجُلِ أَنْ تُرْضِعَ لَهُ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصِيرَانِيَّةُ وَالْمُشْرِكَةُ قَالَ لَا بَأْسَ وَ قَالَ امْنَعُوهُنَّ مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تُسْتَرْضَعُ

لِلصَّبِيِّ الْمَجُوسِيِّ وَ تَسْتَرْضِعُ لَهُ الْيَهُودِيَّةُ وَ النَّصْرَانِيَّةُ وَ لَا يَشْرَبَنَّ الْخَمْرَ يُمْنَعَنَّ مِنْ ذَلِكَ.

وَ يُكْرَهُ لَبْنُ الْحَمَقَاءِ وَ قَبِيحَةِ الْوَجْهِ وَ يُسْتَحَبُّ لَبْنُ الْوَضَاءِ مِنَ النِّسَاءِ

[الحديث ٢٤]

٢٤ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا تَسْتَرْضِعُوا الْحَمَقَاءَ فَإِنَّ اللَّبْنَ يُعْدَى وَ إِنَّ الْغُلَامَ يَنْزِعُ إِلَى اللَّبَنِ يَعْنِي الظُّرْفَى فِي الرُّعُونَةِ وَ الْحُمَقِ

المجوسيه.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

الحديث الرابع و العشرون: حسن.

و قال فى الصحاح: نزع إلى أبيه فى الشبه ذهب.

و فيه أيضا: الرعونه هى الحمق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢١٩

[الحديث ٢٥]

٢٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ قَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ اسْتَرْضِعْ لَوْلَدِكَ بِلَبَنِ الْحَسَانِ وَ إِيَّاكَ وَ الْقَبَاحَ فَإِنَّ اللَّبْنَ قَدْ يُعْدَى.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ صِهْمَوَانَ عَنْ رَبِيعِ بْنِ رُبَيْعٍ عَنْ فَضِيلِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ عَلَيْكُمْ بِالْوَضَاءِ مِنَ الظُّورَةِ فَإِنَّ اللَّبْنَ يُعْدَى.

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمَدَائِنِيِّ

الحديث الخامس و العشرون: مجهول.

و قال فى النهايه: أعداه الداء يعديه أعداء هو أن يصيبه مثل ما بصاحب الداء.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: بالوضاء من الظؤوره هى جمع ظر. و فى الصحاح: الوضاء بالمد و الضم الوضى ء.

و فى القاموس: الوضاء الحسن و النظافه فهو وضى ء من أوضياء و وضاء كرمان من وضائين.

الحديث السابع و العشرون: مرفوع مجهول.

و قال فى النهايه: الإثغار سقوط سن الصبى و نباتها، فإذا نبت بعد السقوط قيل اثغر و اتغر بالثاء و التاء، و تقديره اثغره، و هو افتعل من الثغر، و هو ما تقدم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢٠

عَنْ عَائِدِ بْنِ حَبِيبِ بَيْاعِ الْهَرَوِيِّ عَنْ عَيْسَى بْنِ زَيْدٍ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَتَغَرُّ الْغُلَامُ لِسَبْعِ سِنِينَ وَ يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ وَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ لِعَشْرِ وَ يَحْتَلِمُ لِأَرْبَعِ عَشْرَةَ وَ يَنْتَهَى طَوْلُهُ لِاثْنَتَيْنِ وَ عَشْرِينَ سَنَةً وَ مُنْتَهَى عَقْلُهُ لِثَمَانٍ وَ عَشْرِينَ سَنَةً إِلَّا التَّجَارِبَ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَمَهْلُ صَبِيِّكَ حَتَّى يَأْتِيَ لَهُ سِتُّ سِنِينَ ثُمَّ ضُمَّهُ إِلَيْكَ سَبْعَ سِنِينَ فَأَذْبُهُ بِأَدْبِكَ فَإِنْ قَبِلَ وَ صَلَحَ وَ إِلَّا فَخَلَّ عَنْهُ

من الأسنان، فمنهم من يقبل الثاء الأصليه و يدغمها فى تاء الافتعال. انتهى.

و فى القاموس: اثغر الغلام ألقى ثغره و نبت ثغره ضد كأثغر.

قوله عليه السلام: و يحتلم أى: يمكن احتلامه من غير ندره.

قوله: إلا التجارب أى:

لا يزيد بحسب السن بعد ذلك في عقله، وإنما يكمل عقله بما يحصله من التجارب و تحصيل العلوم.

الحديث الثامن و العشرون: مرسل كالموثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢١

[الحديث ٢٩]

٢٩ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْعَاصِمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْغُلَامُ يَلْعَبُ سَبْعَ سِنِينَ وَيَتَعَلَّمُ فِي الْكُتَابِ سَبْعَ سِنِينَ وَيَتَعَلَّمُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ سَبْعَ سِنِينَ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ بَادِرُوا أَحَدَاتِكُمْ بِالْحَدِيثِ قَبْلَ أَنْ تَسْبِقَكُمْ إِلَيْهِمُ الْمَرْجُئَةُ.

[الحديث ٣١]

٣١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّا نَأْمُرُ صِبْيَانَنَا أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الْأُولَى وَالْعَصْرِ وَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مَا دَامُوا عَلَى وَضُوءٍ قَبْلَ أَنْ يَشْتَعِلُوا

الحديث التاسع و العشرون: موثق.

قوله: فى الطلب فى الكافى " و يتعلم الكتاب " أى: القرآن، أو الخط و الكتابه.

الحديث الثلاثون: ضعيف.

و يطلق المرجئه على جميع المخالفين، لأنهم يؤخرون أمير المؤمنين صلوات الله عليه إلى الدرجه الرابعه.

الحديث الحادى و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢٢

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَدَبِ الْيَتِيمَ بِمَا تُؤَدِّبُ مِنْهُ وَلَدَكَ وَ اضْرِبْهُ بِمَا تَضْرِبُ مِنْهُ وَلَدَكَ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ دُرُشْتَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ص فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ ابْنِي هَذَا قَالَ تَحْسِنُ اسْمَهُ وَ أَدَبَهُ وَ ضَعُهُ مَوْضِعًا حَسَنًا.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص

الحديث الثاني و الثلاثون: موثق.

و يدل على جواز ضرب اليتيم للتأديب.

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف.

قوله صلى الله عليه و آله: وضعه لعل المراد المكاسب، أى: علمه مكسبا شريفا، أو فى التزويج، أو المراد احترامه و إكرامه.

الحديث الرابع و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

الحديث الخامس و الثلاثون: ضعيف مختلف فيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢٣

رَحِمَ اللَّهُ وَالِدَيْنِ أَعَانَا وَلَدَهُمَا عَلَى بَرِّهِمَا.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي خَالِدِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَلْزَمُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْعُقُوقِ لَوْلَدِهِمَا مَا يَلْزَمُ الْوَالِدَ لَهُمَا مِنَ عُقُوقِهِمَا.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُمُهورٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا مَعْمُومٌ مَكْرُوبٌ فَقَالَ لِي يَا سَكُونِيُّ مَا غَمَّكَ فَقُلْتُ لَهُ وَ لِدْتُ لِي بِنْتُ فَقَالَ لِي يَا سَكُونِيُّ عَلَى الْأَرْضِ ثِقَلَهَا وَ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا تَعِيشُ فِي غَيْرِ أَجْلِكَ وَ تَأْكُلُ مِنْ غَيْرِ رِزْقِكَ فَسَرَى وَ اللَّهُ عَنِّي فَقَالَ مَا سَمَّيْتَهَا فَقُلْتُ فَاطِمَةَ فَقَالَ آه آه ثُمَّ وَضَعَ

الحديث السادس و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: تعيش في غير أجلك أي: لا ينقص من عمرك و رزقك شىء لأجلها.

قوله: فسرى أي: انكشف غمى و قال فى النهايه: فيه " الحساء يسرو عن فؤاد السقيم " أي: يكشف عن فؤاده و يزيله، و منه الحديث " فإذا مطرت السحابه سرى عنه " أي: كشف عنه الخوف، و قد تكرر فى الحديث، و كلها بمعنى الكشف و الإزالة و التشديد فيه للمبالغه. انتهى.

و قال فى القاموس: انسرى الهم عنى و سرى انكشف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢٤

يَدُهُ عَلَىٰ جَبْهَتِهِ فَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص حَقُّ الْوَلَدِ عَلَىٰ وَالِدِهِ إِذَا كَانَ ذَكَرًا أَنْ يَسْتَفْرِهَ أُمُّهُ وَيَسْتَحْسِنَ اسْمَهُ وَيُعَلِّمُهُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيُطَهِّرَهُ وَيُعَلِّمُهُ السَّبَاحَةَ وَإِذَا كَانَتْ أُنْثَىٰ أَنْ يَسْتَفْرِهَ أُمُّهَا وَيَسْتَحْسِنَ اسْمَهَا وَيُعَلِّمَهَا سُورَةَ

قوله عليه

السلام: آه آه إنما قال عليه السلام ذلك لتذكره عليه السلام جدته المظلومه، و يحتمل التعظيم.

قوله صلى الله عليه وآله: أن يستفره أمه أى: يكرمها، أو يتخذها أو لا كريمه الأصل، و لعل الأول أظهر.

قال فى القاموس: هو يستفره الأفراس يستكرمها.

و فيه أيضا: استكرم الشىء طلبه كريما.

قوله صلى الله عليه وآله: و يطهره أى: يختنه، فإن الختنة طهور.

قوله صلى الله عليه وآله: و يعلمها سورة النور لما فيها من الترغيب إلى سترهن و عفتهن.

قوله صلى الله عليه وآله: و لا يعلمها سورة يوسف عليه السلام لما فيها من تعشقهن و محبتهن للرجال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢٥

النُّورِ وَ لَا يُعَلِّمَهَا سُورَةَ يُوسُفَ عَ وَ لَا يُنْزِلُهَا الْغُرْفَ وَ يُعَجِّلُ سَرَاحَهَا إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا أَمَا إِذَا سَمَّيْتَهَا فَاطِمَةَ فَلَا تَسْبِّهَا وَ لَا تَلْعَنُهَا وَ لَا تَضْرِبُهَا.

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي طَالِبٍ رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ أَبْرُّ قَالَ وَالِدَيْكَ قَالَ قَدْ مَضَيْتَا قَالَ بَرٌّ وَلَدَكَ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَجَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص اخْتِنُوا الصَّبِيَّانَ وَ ارْحَمُوهُم وَ إِذَا وَعَدْتُمُوهُم شَيْئًا فُفُوا لَهُمْ فَإِنَّهُمْ لَا يَرُونَ إِلَّا أَنْكُمْ تَزُفُونَهُمْ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ رِبَاطٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص رَحِمَ اللَّهُ مَنْ

قوله صلى الله عليه وآله: و لا ينزلها الغرف لثلاث تترأى الرجال و لا تطلع عليهم. و يدل على الاستحباب رعايه المسمى بالأسماء الشريفه لها.

الحديث السابع و الثلاثون: مرفوع.

و قال فى القاموس: البر ضد العقوق، بررته أبره كعلمته و ضربته.

الحديث الثامن و الثلاثون: مجهول.

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٣، ص: ٢٢٦

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢٦

أَعْيَانَ وَلَدَهُ عَلَىٰ بَرِّهِ قَالَ قُلْتُ كَيْفَ يُعِينُهُ عَلَىٰ بَرِّهِ قَالَ يَقْتَبِلُ مَيْسُورَهُ وَيَتَجَاوَزُ عَنْ مَعْسُورِهِ وَلَا يُرْهِقُهُ وَلَا يَحْرِقُ بِهِ فَلَيْسَ بَيْنَهُ وَ
بَيْنَ أَنْ يَصْتَبِرَ فِي حَيْدٍ مِنْ حُدُودِ الْكُفْرِ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ فِي عُقُوقٍ أَوْ فَطِيْعَةٍ رَحِمَ ثُمَّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْجَنَّةُ طَيِّبَةٌ طَيِّبَهَا اللَّهُ وَ
طَيِّبَ رِيحَهَا يُوجَدُ رِيحُهَا مِنْ مَسِيرِهِ أَلْفَىٰ عَامٍ وَلَا يَجِدُ رِيحَ الْجَنَّةِ عَاقٌ وَلَا فَاطِعٌ رَحِمٍ وَلَا مُرْخٌ إِزَارَهُ خِيَلَاءَ

قوله صلى الله عليه و آله: ولا يرمقه قال فى النهايه: يقال رامقته رماقا، و هو أن تنظر

إليه شررا نظر العداوه.

انتهى.

و فى بعض النسخ و الكافى " لا- يرهقه " أى: لا- يسفه عليه و لا- يظلمه من الرهق محرکه، أو لا- يحمل عليه ما لا- يطيقه من الإرهاق، يقال: لا ترهقنى لا أرهقك الله، أى لا تعسرنى لا أعسرك الله.

و فى القاموس: الرهق محرکه السفه و النوك و الخفه و ركوب الشرك و الظلم و غشيان المحارم و اسم من الإرهاق، و هو أن يحمل الإنسان على ما لا يطيقه و الكذب و العجله.

و قال: الخرق بالضم الجهل و الحمق.

و قال: أرخى الستر أسدله. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢٧

[الحديث ٤٠]

٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بُنْدَارَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُونُسَ الْأَزْدِيِّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ص فَقَالَ لَهُ مَا قَبِلْتَ صَبِيئًا قَطُّ فَلَمَّا وُلِيَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص هَذَا رَجُلٌ عِنْدَنَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ.

[الحديث ٤١]

٤١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرُّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ بَعْضُ وُلْدِهِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ بَعْضٍ فَيَقْدِمُ بَعْضَ وُلْدِهِ عَلَى بَعْضٍ فَقَالَ نَعَمْ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع نَحَلَ مُحَمَّدًا وَ فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ ع نَحَلَ أَحْمَدَ شَيْئًا فَقُمْتُ أَنَا بِهِ حَتَّى حُزَّتْ لَهُ فُقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ الرَّجُلُ تَكُونُ بَنَاتُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ

و فى النهايه: من جر إزاره خيلاء لم ينظر الله إليه. الخيلاء بالضم و الكسر الكبر و العجب.

الحديث الأربعون: مرسل.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: فقامت أنا به لعل أحمد كان طفلاً، فقال عليه السلام: أنا قمت بحفظ أمواله.

و" حزنه له " من الحيازه بمعنى الجمع.

قوله عليه السلام: بقدر ما ينزلهم الله منه أى: المحبه إنما تكون بقدر ما يجعل الله لهم من المنزل في قلبه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢٨

بِنِيهِ فَقَالَ الْبَنَاتُ وَ الْبُنُونَ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ إِنَّمَا هُوَ بِقَدْرِ مَا يُنَزِّلُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ خَلِيلِ بْنِ عَمْرٍو الْيَشْكُرِيِّ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ إِذَا كَانَ الْغُلَامُ مِلْثَاثَ الْأُذْرَةِ صَ غَيْرَ الذَّكْرِ سَاكِنَ النَّظْرِ فَهُوَ مِمَّنْ يُرْجَى خَيْرُهُ وَ يُؤْمَنُ شَرُّهُ وَ قَالَ إِذَا كَانَ الْغُلَامُ شَدِيدَ الْأُذْرَةِ كَبِيرَ الذَّكْرِ حَادَّ النَّظْرِ وَ هُوَ مِمَّنْ لَا يُرْجَى خَيْرُهُ وَ لَا يُؤْمَنُ شَرُّهُ

الحديث الثانى و الأربعون: مجهول.

قوله صلوات الله عليه: ملثاث الإزره فى أكثر نسخ الكافى بالتاء المشناه الفوقانيه أو لا ثم التاء المثلثه ثانيا. و

فى أكثر نسخ الكتاب بالثائىن المثلثىن، و هو أظهر.

و فى القاموس: اللوثة بالضم الاسترخاء و البطوء.

و قال: اللثة الضعف و الحبس. انتهى.

و فى بعض نسخ الكافى "الأدره" بالبدال و الرء المهملىن. و فى بعضها كما فى الأصل بالزى المعجمه ثم الرء المهمله، فقيل: المراد بالأدره هنا الخصىه و التياثها استرخاؤها، و لا يساعده اللغه، إذ الأدره نفخه تحدث فى الخصىه.

قال فى النهايه: الأدره بالضم نفخه فى الخصىه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢٩

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَمَدِهِ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السَّمْطِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَحْجُمُهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ فِي النَّفْرَةِ فَإِنَّهَا تُجَفِّفُ لِعَابَهُ وَ تُهَبِّطُ الْمَرَارَةَ مِنْ رَأْسِهِ وَ جَسَدِهِ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمٍ عَنْ بَعْضِ أَصِيحَابِهِ قَالَ أَصَابَ رَجُلٌ غُلَامَيْنِ فِي بَطْنٍ فَهَنَّهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَيُّهُمَا أَكْبَرُ قَالَ الَّذِي خَرَجَ أَوَّلًا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع

و بعض المعاصرين صحح بالزى، و قال: الإزره هيئه الاتزار، و الالتيث الالنفاف و الاسترخاء، و المراد من لا يوجد شد الإزار بحيث يرى منه حسن الاتزار فيعجب. و يمكن أن يكون كناية عن دقه الوسط و عدم ضخامته.

و قال فى الصحاح: الأزر القوه الجمع الإزره، و قوله تعالى "اشدُّدْ بِهِ أَرْزِي" أى: ظهري و موضع الإزار من الحقوين. انتهى.

و فى القاموس: الأزر الإحاطه و القوه و الضعف ضد و التقويه و الظهر، و بالضم معقد الإزار، و بالكسر الأصل و بهاء هيئه الاتزار.

الحديث الثالث و الأربعون: ضعيف.

الحديث الرابع و الأربعون: مرسل.

قوله عليه السلام: الذى خرج لم أر به قائلاً، و لعل المراد به أنه فى الواقع كذلك، و إن لم يكن مناطاً للحكم

الَّذِي خَرَجَ أَحْيَرًا هُوَ الْمَأْكَبُ أَمْيَا تَعْلَمُ أَنَّهَا حَمَلَتْ بِذَلِكَ أَوْلَمَّا وَ أَنَّ هَذَا دَخَلَ عَلَى ذَلِكَ فَلَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَخْرُجَ حَتَّى خَرَجَ هَذَا
فَالَّذِي يَخْرُجُ أَحْيَرًا هُوَ أَكْبَرُهُمَا.

[الحديث ٤٥]

٤٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَّابَةَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي
جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ غَايَةِ الْحَمْلِ بِالْوَلَدِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ كَمْ هُوَ فَإِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ رُبَّمَا بَقِيَ فِي بَطْنِهَا سَنَتَيْنِ فَقَالَ كَذَبُوا أَفْصَى مُدَّةِ
الْحَمْلِ تِسْعَةُ أَشْهُرٍ لَا يَزِيدُ لِحِطَّةٍ وَ

لَوْ زَادَتْ سَاعَهُ لَقَتَلَتْ أُمَّهُ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ وَعَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيِّ مِنْ وُلْدِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْمَرَضِ يُصِيبُ الصَّبِيَّ فَقَالَ كَفَّارَةٌ لِوَالِدَيْهِ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَعَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبِ

الشرعي.

الحديث الخامس و الأربعةون ضعيف.

قوله عليه السلام: تسعه أشهر هذا هو المشهور، وقيل: عشرة أشهر، وقيل: سنة.

الحديث السادس و الأربعةون: ضعيف.

و لا يتوهم كونه جورا على الصبي، لأن الله تعالى يعوضه بأجر في الدنيا أو في الآخرة.

الحديث السابع و الأربعةون: ضعيف.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٣١

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَعِيشُ الْوَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَ لِسَبْعَةٍ أَوْ لِسِتِّينَ وَ لَا يَعِيشُ لِثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ حَمَّادٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ ظَنْرًا فَدَفَعَ إِلَيْهَا وَلَدَهُ فَأَنْطَلَقَتِ الظُّنْرُ فَدَفَعَتْ وَلَدَهُ إِلَى ظَنْرٍ أُخْرَى فَغَابَتْ بِهِ حِينًا ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ طَلَبَ وَلَدَهُ مِنَ الظُّنْرِ الَّتِي كَانَ أَعْطَاهَا ابْنَهُ إِيَّاهَا فَأَقْرَتْ أَنَّهَا اسْتَأْجَرَتْهُ وَ أَقْرَتْ بِقَبْضِهَا وَلَدَهُ وَ أَنَّهَا كَانَتْ دَفَعَتْهُ إِلَى ظَنْرٍ أُخْرَى فَقَالَ عَلَيْهَا الدِّيَةُ أَوْ تَأْتِي بِهِ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ وَعَنْهُ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

و قال فى الشرائع: إذا أعادت الظئر الولد فأنكره أهله، صدقت ما لم يثبت كذبها فيلزمها الديه، أو إحضاره بعينه، أو من يحتمل أنه هو. و لو استأجرت أخرى و دفعته بغير إذن أهله فجهل خبره ضمننت الديه.

و قال فى المسالك: وجه تصديقها فى الأول كونها أمينه و صحيحه الحلبى، و لو ثبت كذبها إما لقصور سن من أحضرته عن الولد قطعاً أو زياده كذلك، لزمها الديه حتى تحضره أو من يحتمله، لأنها لا تدعى موته، و لو ادعت الموت فلا ضمان، و يدل على الثانيه صحيحه سليمان بن خالد.

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٣٢

فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ ظِئْرًا فَغَابَتْ بِوَلَدِهِ سِتِّينَ ثَمَّ إِنَّهَا جَاءَتْ بِهِ فَأَنْكَرَتْهُ أُمُّهُ وَ زَعَمَ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَهُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الظُّئْرِ مَاؤُونَهُ يَقْبَلُونَهُ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ وَلَدَهُ إِلَى ظِئْرٍ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ أَوْ مَجُوسِيٍّ تَرْضِيهِ عَنْهُ فِي بَيْتِهَا أَوْ تَرْضِيهِ عَنْهُ فِي بَيْتِهِ قَالَ تَرْضِيهِ عَنْهُ لَكَ الْيَهُودِيَّةُ أَوْ النَّصْرَانِيَّةُ فِي بَيْتِكَ وَ تَمْنَعُهَا مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ وَ مَا لَا يَحِلُّ مِثْلَ لَحْمِ الْخَنْزِيرِ وَ لَا يَذْهَبَنَّ بِوَلَدِكَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ وَ الزَّانِيَةُ لَا تَرْضِعُ وَلَدَكَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ وَ الْمَجُوسِيَّةُ لَا تَرْضِعُ لَكَ وَ لَدَكَ إِلَّا أَنْ تُضْطَرَّ إِلَيْهَا

الحديث الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٣٣

٦ بَابُ عِدَدِ النِّسَاءِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا وَ جَبَّ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَ الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ الْقُرْءُ هُوَ الطُّهُرُ عَلَى مَا نُبِّئُهُ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَيْضًا فَقَدْ رَوَى

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَتَّبِعِي لِلْمُطَلَّغَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ إِنْ لَمْ تَحِضْ.

[الحديث ٢]

٢ وَعَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ دَاوُدَ

باب عدد النساء الحديث الأول: حسن.

الحديث الثاني: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٣٤

بْنِ سِرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ أَوْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِنْ لَمْ تَحِضْ.

[الحديث ٣]

٣ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ الْمُطَلَّغَةُ تَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا وَلَا يَتَّبِعِي لَهَا أَنْ تَخْرُجَ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا وَ عِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ أَوْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحِضُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِضُ وَ مِثْلَهَا تَحِضُ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَ إِنْ كَانَتْ قَدْ يَمَسَّتْ مِنَ الْمَحِضِ وَ مِثْلَهَا لَا تَحِضُ فَلَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ وَ حَدُّ ذَلِكَ بِخَمْسِينَ سَنَةً وَ أَفْصَاهُ سِتُونَ سَنَةً يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى وَ اللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ فَأَوْجَبَ عَلَى مَنْ لَا تَحِضُ إِنْ كَانَتْ مُرْتَابَةً الْعِدَّةَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ أَيْضًا فَقَدْ رَوَى

[الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْبَرْزَنْطِيِّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَبْدِ صَالِحٍ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ ص الْجَارِيَةُ الشَّابَّةُ الَّتِي لَا تَحِضُ وَ مِثْلَهَا

الحديث الثالث: حسن.

قوله عليه السلام: إلا- أن تكون تحيض لعله استثناء من الأخير لرفع توهم التخيير مطلقا، أو لبيان أن الثلاثة إنما تعتبر مع عدم

استقرار عاداتها أكثر من ثلاثه أشهر.

الحديث الرابع: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٣٥

تَحْمِلُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا قَالَ عِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عِدَّةُ الَّتِي لَمْ تَحِضْ وَ الْمُسْتَحَاضِ الَّتِي لَا تَطْهُرُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ عِدَّةُ الَّتِي تَحِضُ وَ يَسْتَقِيمُ حَيْضُهَا ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ الْقُرْءُ جَمْعُ الدَّمِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عِدَّةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَحِضُ وَ الْمُسْتَحَاضِ الَّتِي لَا تَطْهُرُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ عِدَّةُ الَّتِي تَحِضُ وَ يَسْتَقِيمُ حَيْضُهَا ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ إِنْ ارْتَبْتُمْ مَا الرَّبِيهُ فَقَالَ مِمَّا زَادَ عَلَى شَهْرٍ فَهُوَ رِبِيهٌ فَلْتَعِدَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ لَتَتْرُكِ الْحَيْضَ وَ مِمَّا كَانَ فِي الشَّهْرِ لَمْ يَزِدْ فِي الْحَيْضِ عَلَى ثَلَاثِ حَيْضٍ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَ حَيْضٍ

الحديث الخامس: ضعيف.

الحديث السادس: حسن.

و ظاهر هذا الخبر أنه إذا زاد حيضها على شهر- بأن تحيض فى أزيد من شهر مره- تعتد بالأشهر، و هو مخالف لما ذهب إليه الأصحاب من أن الاعتداد بالأشهر مشروط بما إذا لم تر الدم قبل انقضاء الثلاثة.

قال الشيخ فى الاستبصار: الوجه فى هذا الخبر أنه إذا تأخر الدم عن عاداتها أقل من شهر، فذاك ليس لربيه الحمل، بل ربما كان لعله، فلتعتد بالأقراء بالغا ما بلغ، فإن تأخر عنها الدم شهرا فما زاد فإنه يجوز أن يكون للحمل و لغيره، فتحصل هناك ربيه، فلتعتد بثلاثة أشهر ما لم تر فيها دما، فإن رأت قبل انقضاء ثلاثه أشهر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٣٦

وَ مَتَى ارْتَابَتِ الْمَرْأَةُ بِحَيْضِهَا وَ مَضَى لَهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ فَقَدْ بَانَتْ

مِنْهُ فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الثَّلَاثَةِ أَشْهُرٍ يَوْمٍ كَانَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ بِالْأَفْرَاءِ بِالْغَا مَا بَلَغَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ أَيْ الْأَمْرَيْنِ سَبَقَ إِلَيْهَا فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا إِنْ مَرَّتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ لَمْ تَرَى فِيهَا دَمًا فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَإِنْ مَرَّتْ ثَلَاثَةَ أَفْرَاءٍ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

[الحديث ٨]

٨ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ

الدم كان حكمها ما ذكر في الأخبار الأخر. انتهى.

ثم اعلم أن في نسخ الكافي هكذا "لم تزد في الحيض عليه ثلاث حيض" و في نسخ الكتاب "على ثلاث حيض".

فعلى ما في الكافي لعل المعنى ما كان حيضها في الشهر لم تزد، أى المرأه فى رؤيه الحيض عليه، أى: على الشهر ثلاث حيض، يعنى إلى ثلاث حيض متواليه فعدتها ثلاث حيض، لاستقامه حيضها حينئذ.

و على ما فى نسخ الكتاب لعله محمول على ما إذا تحيضت فى شهر ثلاث حيض.

الحديث السابع: موثق كالصحيح.

الحديث الثامن: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٣٧

عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَمْرَانِ أُيُّهُمَا سَبَقَ بَانَتِ الْمُطَلَّقَةُ الْمُسْتَرَابَهُ تَسْتَرِيْبُ الْحَيْضِ إِنْ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بِيضٍ لَيْسَ فِيهَا دَمٌ بَانَتْ بِهِ وَإِنْ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةَ حَيْضٍ لَيْسَ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بَانَتْ بِالْحَيْضِ: " قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ قَالَ جَمِيلٌ وَ تَفْسِيرُ ذَلِكَ إِنْ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمٌ فَحَاضَتْ ثُمَّ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمٌ فَحَاضَتْ فَهِيَ إِذِهِ تَعْتَدُ بِالْحَيْضِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَ لَا تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ وَ إِنْ مَرَّتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بِيضٍ لَمْ تَحِضْ فِيهَا فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ

أنه متى مرت بها ثلاثه أشهر بيض قبل انقضاء الثلاثه الأقرء تنقضى عدتها، و ظاهر كلام الأكثر أنها إنما تعتد بالأشهر إذا مضت من حين الطلاق ثلاثه أشهر بيض، و إلا فلا تعتد بالأشهر، و إن مضت بعد الحيض الأول الواقع قبل مضى الثلاثه ثلاثه أشهر بيض.

قال الشهيد الثانى رحمه الله: و يشكل على هذا ما لو كانت عادتها أن تحيض فى كل أربعة أشهر مره، فإنه على تقدير طلاقها فى أول الطهر أو ما قاربه بحيث تبقى ثلاثه أشهر تنقضى عدتها بالأشهر، و لو فرض طلاقها فى وقت لا تبقى ثلاثه أشهر كان اللازم من ذلك اعتدادها بالأقرء فربما صارت عدتها سنه و أكثر.

و يقوى الإشكال لو كانت لا ترى الدم إلا فى كل سنه و أزيد مره، فإن عدتها بالأشهر على المعروف فى النص و الفتوى، و مع هذا يلزم مما ذكره هنا من القاعده أنه لو طلقها فى وقت لا يسلم لها بعد الطلاق ثلاثه أشهر أن تعتد بالأقرء و إن طال زمانها، و هذا بعيد، فلو قيل بالاكتفاء بثلاثه أشهر مطلقا كان حسنا. انتهى.

و لا يخفى حسن ما حسنه، نظرا إلى الأخبار المعتبره، لكن الأحوط اتباع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٣٨

[الحديث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمَارِ السَّابَّاطِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ شَابَةٌ وَ هِيَ تَحِيضُ فِي كُلِّ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ حَيْضَةً وَاحِدَةً كَيْفَ يُطَلِّقُهَا زَوْجُهَا فَقَالَ أَمْرٌ هَذِهِ شَدِيدٌ هَذِهِ تُطَلِّقُ طَلَّاقَ الشُّنَّةِ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِشُهُودٍ ثُمَّ تُتْرَكُ حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثَ حَيْضٍ مَتَى

حَاصَّةٌ مِمَّا قَدِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا قُلْتُ لَهُ فَإِنْ مَضَتْ سِنَةٌ وَ لَمْ تَحِضْ فِيهَا ثَلَاثَ حِيضٍ قَالَ يُتَرَبَّصُ بِهَا بَعْدَ السَّنَةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ قَدِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا قُلْتُ فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ مَاتَ زَوْجُهَا قَالَ فَأَيُّهُمَا مَاتَ وَرِثَتْهُ صَاحِبُهُ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ خَمْسَةِ عَشَرَ شَهْرًا.

[الحديث ١٠]

١٠ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَجُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ سَوْرَةَ بْنِ كَلَيْبٍ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَهُ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ بِشُهُودٍ طَلَّاقِ السَّنَةِ وَ هِيَ مِمَّنْ تَحِضُ فَمَضَى ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَلَمْ تَحِضْ إِلَّا حِيضَهُ وَاحِدَةً ثُمَّ ارْتَفَعَتْ حِيضَتُهَا حَتَّى مَضَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أُخْرَى وَ لَمْ تَدْرِ مَا رَفَعَ حِيضَهَا قَالَ

المشهور إذ أمر الفرج ضيق.

الحديث التاسع: موثق.

الحديث العاشر: حسن على الظاهر، لمدح ما فى ابن كليب.

و عمل أكثر الأصحاب فى هذا الباب بهذه الرواية، و قالوا: و لو رأت فى الثالث حيضا و تأخرت الثانية أو الثالثة صبرت تسعة أشهر لاحتمال الحمل، فإن ظهر فيها حمل اعتدت بوضعه، و إن لم يظهر علم براءة الرحم و اعتدت بثلاثة أشهر بعدها.

و اعترض عليه بعض المتأخرين بضعف سند الرواية، و بأن اعتدادها بثلاثة أشهر بعد العلم ببراءتها من الحمل غير مطابق للأصول، و أيضا قد مضى ثلاثة أشهر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٣٩

إِنْ كَانَتْ شَابَةً مُسِدِّ تَقِيمَةَ الطَّمْثِ فَلَمْ تَطْمَثْ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِلَّا حِيضَهُ ثُمَّ ارْتَفَعَتْ طَمْثُهَا فَلَا تَدْرِى مَا رَفَعَهَا فَإِنَّهَا تَتَرَبَّصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا ثُمَّ تَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ.

[الحديث ١١]

١١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدٍ

بيض، فالظاهر الاكتفاء بها بعد العلم بخلوها من الحمل، إذ لا يعتبر القصد فى عده الطلاق، و عمل بعض الأصحاب بخبر عمار.

و جمع الشيخ فى الاستبصار بينهما بحمل خبر عمار على الاستحباب و الفضل، و يظهر منه فى النهاية تنزيلهما على معنى آخر، بحمل خبر ابن كليب على احتباس الحيضه الثانية و

خبر عمار على احتباس الثالثه.

قال الشهيد الثانى رحمه الله: اعلم أن طريق الروايتين قاصره عن إفاده مثل هذا الحكم، و لو قيل بالاكتفاء بالتربص مده يظهر فيها انتفاء الحمل، كالتسعه من غير اعتبار عده أخرى كان وجهها قويا.

و قال سبطه الجليل السيد محمد رحمه الله فى شرحه على النافع: المستفاد من الأخبار الصحيحه الاكتفاء بمضى ثلاثه أشهر خاليه من الحيض، فلو قيل بالاكتفاء بها مطلقا كان متجها. انتهى.

و لا يخفى متانه قولهما. و يمكن حمل خبرى ابن كليب و ابن عمار على الاستحباب، و الاحتياط ظاهر.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٤٠

بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا أَنَّه قَالَ فِي الَّتِي تَحِيضُ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مَرَّةً أَوْ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ وَ الْمُسْتَحَاضَةِ وَ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ وَ الَّتِي تَحِيضُ مَرَّةً وَ يَزْتَفِعُ مَرَّةً وَ الَّتِي لَا تَطْمَعُ فِي الْوَلَدِ وَ الَّتِي قَدْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَ زَعَمَتْ أَنَّهَا لَمْ تَيْأَسْ وَ الَّتِي تَرَى الضَّفْرَةَ مِنْ حَيْضٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ فَذَكَرَ أَنَّ عِدَّةَ هَوْلَاءٍ كُلِّهِنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ مَا رَوَاهُ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ يُطَلَّقُهَا زَوْجُهَا وَ هِيَ تَحِيضُ كُلَّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ حَيْضُهُ فَقَالَ إِذَا انْقَضَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا يُحْسَبُ لَهَا كُلُّ شَهْرٍ حَيْضُهُ.

[الحديث ١٣]

١٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يُطَلَّقُ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ تَحِيضُ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ حَيْضُهُ

قوله: فى كل ثلاثه أشهر مره حمل على ما إذا رأت الحيض بعد الثلاثه الأشهر، أى: تحيض بعد كل ثلاثه أشهر، لثلا ينافى خبر زراره و كذا الخبر الآتى.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: فإذا انقضت أى: بغير حيض، كما مر فى خبر زراره، فلا حاجه إلى ما تكلفه الشيخ

وَاحِدَةً قَالَ يُطَلَّقُهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فِي عَزِّهِ الشَّهْرِ فَإِذَا انْقَضَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا مِمَّا يَنْصَبُ مَنْ تَحْدِيدِ الْعِدَّةِ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَنْ نَحْمِلُهُ عَلَى امْرَأَةٍ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ بِأَنْ تَحِيضَ كُلَّ شَهْرٍ حِيضَةً فَيَتَّبَعِي أَنْ تَعْمَلَ عَلَى عَادَتِهَا فَتَكُونَ فِي مُدَّةِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ثَلَاثَةَ حِيضٍ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ قَدْ نَبَّهَ عَ بِقَوْلِهِ يُحْسَبُ لَهَا كُلُّ شَهْرٍ حِيضَةً عَلَى ذَلِكَ فَأَمَّا مَنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا عَادَةٌ بِمِثْلِكَ فَلَيْسَ عِدَّتُهَا إِلَّا بِالْأَقْرَاءِ حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ إِنْ انْتَهَى الزَّمَانُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ شَهْرًا عَلَى مَا مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الَّتِي تَحِيضُ كُلَّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مَرَّةً كَيْفَ تَعْتَدُ فَقَالَ تَنْتَظِرُ مِثْلَ قُرْبِهَا الَّذِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهِ فِي الْإِسْتِقَامَةِ فَلْتَعْتَدِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ثُمَّ لْتَرْوِجِ إِنْ

[الحديث ١٥]

١٥ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

رحمه الله.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

ويمكن حمله أيضا على ما إذا كانت تحيض بعد كل ثلاثة أشهر. وقوله عليه السلام "تنتظر مثل قرئها" يكون لبيان الاعتداد بثلاثة أشهر، فإن الغالب في ذات العاده المستقيمه أنها تحيض في كل شهر مره.

الحديث الخامس عشر: صحيح على الظاهر أو حسن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٤٢

الْحُسَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ وَ قَدْ طَعَنْتْ فِي السِّنِّ فَحِيَاضَتْ حَيْضَهُ وَاحِدَةً ثُمَّ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا فَقَالَ تَعْتَدُ بِالْحَيْضَةِ وَ شَهْرَيْنِ مُسْتَقْبَلَيْنِ فَإِنَّهَا قَدْ بَيَّسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ.

فَهَذَا الْخَبْرُ نَحْمِلُهُ عَلَى مَنْ تَيَأَسُ مِنَ الْمَحِيضِ بَعْدَ الْحَيْضَةِ الْأُولَى لِأَنَّ مَنْ هَذَا حُكْمُهَا عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ وَ تَعْتَدَ بَعْدَهَا بِشَهْرَيْنِ وَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ كَانَتْ عِدَّتُهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ

[الحديث ١٦]

١٦ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ الْمُثَنَّى عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ التِّي لَا تَحِيضُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ فَقَالَ تَعْتَدُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ.

[الحديث ١٧]

١٧ وَ سَأَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عِدَّةِ الْمُسْتَحَاضَةِ فَقَالَ تَنْتَظِرُ قَدْرَ أَقْرَائِهَا أَوْ

و عليه فتوى الأصحاب بعد الحمل على ما ذكره الشيخ رحمه الله.

الحديث السادس عشر: حسن.

الحديث السابع عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: أو تنقص يوما قال بعض الفضلاء: أى من ابتداء الحيض من باب الاحتياط. انتهى.

و فى الفقيه هكذا: فتزيد يوما أو تنقص يوما. و لعله سقط من قلم النساخ.

وقيل: إن هذه الزيادة و النقصان لإتمام ثلاثه أشهر، إذ الغالب فى العادات اختلافها مع ثلاثه أشهر بشىء قليل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٤٣

تَنْقُصُ يَوْمًا فَإِنْ لَمْ تَحِضْ فَلْتَنْظُرْ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهَا فَلْتَعْتَدْ بِأَقْرَائِهَا.

[الحديث ١٨]

١٨ سَعْدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الَّتِي لَا تَحِيضُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ فَقَالَ مِثْلُ

أقول: و يمكن أن يكون المراد أن زياده يوم و نقصانه سابقا لا يضر فى حصول الأقرء و اعتيادها.

و قال فى المسالك: اعلم أن عبارات الأصحاب قد اضطربت فى حكم المضطربه فى هذا الباب، فقال الشيخ فى النهايه ما يقارب عباره المحقق من الرجوع إلى عادته الحيض، فإن لم تعرفها فإلى صفه الدم، و مع الاشتباه إلى عادته نسائها.

قال ابن إدريس: الأولى تقديم العاده على اعتبار صفه الدم، لأن العاده أقوى.

فإن لم تكن لها نساء لهن عادته، رجعت إلى اعتبار صفه الدم، فقدم الرجوع إلى النساء على التمييز، و كل منهما لا يفرق بين المبتدئه و المضطربه.

و عباره العلامه فى القواعد و التحرير مثل عباره المصنف و الشيخ من غير فرق أيضا بين المبتدئه و المضطربه. و قال فى الإرشاد: و المضطربه ترجع إلى أهلها أو

التمييز، فإن فقدت اعتدت بالأشهر، فجعل الرجوع إلى الأهل حكم المضطربه و لم يذكر المبتدئه، و كان حقه العكس.

قوله: فإن لم تحض أى لم تحصل لها حيض أصلا.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٤٤

قُرُونَهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِي اسْتِقَامَتِهَا وَ لُتَعْتَدَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ تَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ.

[الحديث ١٩]

١٩ عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الَّتِي لَا تَحِيضُ كُلَّ ثَلَاثَةِ سِنِينَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً كَيْفَ تَعْتَدُ قَالَ تَنْتَظِرُ مِثْلَ قُرُونِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِي اسْتِقَامَتِهَا وَ لُتَعْتَدَ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ثُمَّ

الحديث التاسع عشر: مجهول.

و جمع الشيخ فى الاستبصار بين الأخبار بحمل أخبار الثلاثة على امرأه ليست لها عاده فى الحيض، أو نسيت عاداتها، و أخبار الرجوع إلى الأقراء السابقه على من كانت لها عاده مستقيمه تغيرت عن ذلك.

و قال فى النهايه: و متى كانت المرأه لها عاده بالحيض فى حال الاستقامه ثم اضطربت عليها، فصارت مثلا بعد أن كانت تحيض كل شهر لا- تحيض إلا فى شهرين أو فى ثلاثه، أو ما زاد عليه، فلتعتد بالأقراء على ما جرت به عاداتها فى حال الاستقامه و قد بان منة.

و قال العلامة رحمه الله فى المختلف: و المعتمد أنه إذا صارت عاداتها الحيض فى كل شهرين أو ثلاثه، فإنها تعتد بالعاده المتجدده لا السابقه. و إن اضطربت عاداتها تحيضت بثلاثه أقراء كيف كان ما لم يمض ثلاثه أشهر بيض، فإنها تخرج حينئذ من العده. انتهى.

أقول: يمكن حمل أخبار الثلاثة الأشهر على العاده، بناء على الغالب فى عاداتهن تحيضهن فى كل شهر حيضه واحده، و يمكن العكس أيضا كما لا يخفى.

ملاذ

تَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ.

عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ مِثْلَهُ.

[الحدِيث ٢٠]

٢٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعْرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ الْغَنَوِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَحِيضُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ خَمْسِ سِنِينَ قَالَ تَنْتَظِرُ مِثْلَ قُرْوَيْهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فَلْتَعْتَدْ ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ.

وَ الْمَرْأَةُ تَبِينُ مِنَ الرَّجُلِ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرِهِ تَرَاهُ مِنَ الدَّمِ الثَّلَاثِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَالْقُرْءُ هُوَ الطُّهُرُ فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ فَقَدْ انْقَضَى ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَقْرَاءَ هِيَ الْأَطْهَارُ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَعَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيِّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ جَمِيعاً عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنِ

الحدِيث العشرون: صحيح.

الحدِيث الحادي والعشرون: حسن كالصحيح.

وقال في المسالك: القراء بالفتح والضم يجمع على أقراء وقروء وأقروء. وقال بعض أهل اللغة: إنه بالفتح الطهر و يجمع على فعول كحرب و حروب، والقراء بالضم الحيض و يجمع على أقراء كقفل و أقفال، والأشهر عدم الفرق. و اختلف في أنه حقيقه في الطهر فقط، أو في الحيض فقط، أو فيهما معا على الاشتراك، و الأخير أشهر.

فإذا تقرر ذلك فنقول: اتفق العلماء على أن أقراء العده أحد الأمرين، و اختلفوا في أنه أيهما المراد من الآيه، فذهب جماعة من العامة و أكثر أصحابنا إلى أنه

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٤٦

زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْقُرْءُ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ.

[الحدِيث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْقُرْءُ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْأَقْرَاءُ هِيَ الْأَطْهَارُ.
وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ أَيْضًا مِنْ أَنَّهَا تَبِينُ عِنْدَ رُؤْيَيْهَا الدَّمَّ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ أَضَلَّحَكَ اللَّهُ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ فَقَالَ إِذَا دَخَلَتْ فِي

الطهر، وقيل: إنه الحيض، والأولون حملوا الأخبار الدالة على الحيض على التقيية.

الحديث الثاني والعشرون: حسن.

الحديث الثالث والعشرون: صحيح.

و ينبغي القول بالتفصيل في اللغة.

الحديث الرابع والعشرون: حسن.

و إن كان المراد بأهل العراق المخالفين، فيؤيد حمل أخبار الحيض على التقيية.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٤٧

الْحَيْضَةَ الثَّلَاثَةَ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَ حَلَّتْ لِلْمَأْرُوجِ قُلْتُ لَهُ أَضَلَّحَكَ اللَّهُ إِنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ يَزُوُونَ عَنْ عَلِيٍّ ع أَنَّهُ قَالَ هُوَ أَمْلَكَكَ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَغْتَسِلْ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ فَقَالَ كَذَّبُوا.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ هُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَقْعُ فِي الدَّمِّ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَبِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحِيْدِهِمَا عَ قَالَ الْمُطَّلَقَةُ تَرْتِ وَ تُوْرَتْ حَتَّى تَرَى الدَّمَ الثَّلَاثَ فَإِذَا رَأَتْهُ فَقَدْ انْقَطَعَ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ إِنْ سَمِعْتُ رَبِيعَةَ الرَّأْيِ يَقُولُ إِذَا رَأَتِ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةَ بَانَتْ مِنْهُ وَ إِنَّمَا الْقُرْءُ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ وَ زَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ ذَلِكَ بِرَأْيِهِ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ كَذَبَ لَعْمَرِي مَا قَالَ ذَلِكَ بِرَأْيِهِ وَ لَكِنَّهُ أَخَذَ عَنْ عَلِيٍّ عَ قَالَ قُلْتُ وَ مَا قَالَ فِيهَا عَلِيٌّ عَ قَالَ كَانَ يَقُولُ إِذَا رَأَتِ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا وَ إِنَّمَا الْقُرْءُ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ وَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ حَتَّى تَغْتَسِلَ

الحديث الخامس والعشرون: موثق.

الحديث السادس والعشرون: صحيح.

الحديث السابع والعشرون: ضعيف كالموثق.

قوله عليه السلام: و ليس لها أن تزوج لعله محمول على الكراهه، أو الترويج مع الدخول، و الشيخ حمله على الأول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٤٨

مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا مَتَى تَكُونُ أَمْلَكَ بِنَفْسِهَا فَقَالَ إِذَا رَأَتِ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ فَهِيَ أَمْلَكَ بِنَفْسِهَا قُلْتُ فَإِنْ عَجَلَ الدَّمُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَيَّامِ قُرْنِهَا فَقَالَ إِذَا كَانَ الدَّمُ قَبْلَ الْعَشْرِه أَيَّامٍ فَهِيَ أَمْلَكَ بِهَا وَ هُوَ مِنَ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَهَّرَتْ مِنْهَا وَ إِنْ كَانَ الدَّمُ بَعْدَ الْعَشْرِه فَهِيَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ فَهِيَ أَمْلَكَ بِنَفْسِهَا.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَطْنَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالٍ أَوْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَمَاءِ بْنِ رَزِينِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَتَى تَبِينُ مِنْهُ قَالِ حِينَ يَطْلُعُ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ تَمْلِكُ نَفْسَهَا قُلْتُ فَلَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ فِي تِلْكَ الْحَالِ قَالَ نَعَمْ وَ لَكِنْ لَا تُمْكِنُ الزَّوْجَ مِنْ نَفْسِهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنَ الدَّمِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِذَا رَأَتِ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ مَلَكَتْ نَفْسَهَا وَ حَلَّتْ

كما سيأتى.

الحديث الثامن والعشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: قبل العشرة أيام أى: قبل مضى عشره أقل الطهر من الحيضه الأولى.

وقوله عليه السلام " و هو من الحيضه التى طهرت منها " أى: من توابعها، والغرض أنه ليس بحيضه أخرى.

الحديث التاسع والعشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٤٩

لِلْمَأْزُوجِ وَ جَازَ لَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عَلَى نَفْسِهَا وَ الْأَفْضَلُ لَهَا أَنْ تَتْرَكَ التَّرْوِيجَ إِلَى أَنْ تَغْتَسِلَ فَإِنْ عَصَدَتْ فَلَا تُمَكِّنُ مِنْ نَفْسِهَا إِلَّا بَعْدَ
الْغُسْلِ وَ

هُوَ مَذْهَبُ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ وَكَانَ جَعْفَرُ بْنُ سَمَاعَةَ يَقُولُ تَبَيَّنَ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ الدَّمُ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَعْقِدَ عَلَى نَفْسِهَا إِلَّا بَعِيدَ الْغُسْلِ وَالَّذِي اخْتَرَنَاهُ هُوَ الْأَوْلَى وَبِهِ كَانَ يُفْتَى شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو جَعْفَرٍ فِي رِوَايَةِ زُرَّارَةَ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ عُمَرُ بْنُ أُذَيْنَةَ مِنْ قَوْلِهِ وَحَلَّتْ لِلأَزْوَاجِ وَالرِّوَايَةُ الَّتِي رَوَاهَا مُوسَى بْنُ بَكْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مِنْ قَوْلِهِ وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ مَحْمُولَةً عَلَى الْكَرَاهِيَةِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا وَمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا قَدْ رَوَاهُ أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَقَدْ قَدَّمْنَا ذِكْرَ الرِّوَايَةِ بِذَلِكَ أَيْضًا وَذَكَرْنَا أَنَّهَا لَا تُمَكِّنُ مِنَ نَفْسِهَا إِلَّا بَعِيدَ الْغُسْلِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا فَأَمَّا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٣٠]

٣٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ تَغْتَسِلْ مِنَ الثَّلَاثَةِ.

[الحدِيث ٣١]

٣١ وَعَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى عُمَرَ تَسْأَلُهُ عَنْ طَلَاقِهَا قَالَ أَذْهَبِي إِلَى هَذَا فَاسْأَلِيهِ يَعْنِي عَلِيًّا ع فَقَالَتْ لِعَلِّي ع إِنَّ زَوْجِي طَلَّقَنِي قَالَ غَسَلْتِ فَوَجَّحَكَ فَرَجَعْتِ إِلَى عُمَرَ فَقَالَتْ

الحدِيث الثَّلَاثُونَ: مَجْهُول.

الحدِيث الحَادِي وَالثَّلَاثُونَ: مَرْسَل.

مِلَادُ الْأَخْيَارِ فِي فَهْمِ تَهْذِيبِ الْأَخْبَارِ، ج ١٣، ص: ٢٥٠

أَرْسَلْتَنِي إِلَى رَجُلٍ يَلْعَبُ قَالَ فَرَدَّهَا إِلَيْهِ مَرَّتَيْنِ فِي كُلِّ ذَلِكَ تَوَجَّعْتُ فَقَوْلُ يَلْعَبُ قَالَ فَقَالَ لَهَا انْطَلِقِي إِلَيْهِ فَإِنَّهُ أَعْلَمْنَا قَالَ فَقَالَ لَهَا عَلِيُّ ع غَسَلْتِ فَوَجَّحَكَ قَالَتْ لَا قَالَ فَرَوَّجَكَ أَحَقُّ بِبُضْعِكَ مَا لَمْ تَغْسِلِي فَوَجَّحَكَ.

فَهَذَا الْخَبْرَانِ وَمَا وَرَدَ فِي مَعْنَاهُمَا لَا يُدْفَعُ بِهِمَا الْأَخْبَارُ الْمُتَقَدِّمَةُ لِأَنَّ الْوَجْهَ فِيهَا أَنَّهَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ التَّقِيَّةِ أَوْ عَلَى وَجْهِ إِضَافَةٍ إِلَى الْمَذْهَبِ إِلَيْهِمْ فَيَكُونُ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عَلِيُّ ع إِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ كَذَلِكَ لَا أَنَّهُ يَكُونُ مُخْبِرًا فِي الْحَقِيقَةِ عَنْ مَذْهَبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع وَقَدْ صَرَّحَ أَبُو جَعْفَرٍ فِي رِوَايَةِ زُرَّارَةَ وَغَيْرِهِ بِمَا هُوَ تَكْذِيبٌ لَهُ وَقَالَ إِنَّهُمْ كَذَبُوا عَلَى عَلِيِّ ع وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قُلْنَا فَلَا تَنَافَى بَيْنَ الْأَخْبَارِ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٣٢]

٣٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عِدَّةُ الَّتِي تَحِيضُ وَتَسْتَقِيمُ حَيْضُهَا

ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ وَ هِيَ ثَلَاثُ حَيْضٍ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ عَدَّهُ الَّتِي تَحِيضُ وَ يَسْتَقِيمُ حَيْضُهَا ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ وَ هِيَ ثَلَاثُ حَيْضٍ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ أَيْضًا التَّقِيَهُ لَأَنَّهُمَا يَتَضَمَّنَانِ تَفْسِيرَ الْأَقْرَاءِ بِأَنَّهَا الْحَيْضُ وَ قَدْ بَيَّنَّا نَحْنُ أَنَّ الْأَقْرَاءَ هِيَ الْأَطْهَارُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ ثَلَاثُ حَيْضٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ مَضَى لَهَا حَيْضَتَانِ وَ تَرَى الدَّمَ

الحديث الثاني و الثلاثون: صحيح.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٥١

مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ فَتَصِيرُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ أَنَّهَا تَسْتَوْفِي الْحَيْضَةَ الثَّلَاثَةَ وَ لَا يُنَافِي هَذَا التَّأْوِيلُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٤]

٣٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُطَلَّقَةِ حِينَ تَحِيضُ لِصَاحِبِهَا عَلَيْهَا رَجْعُهُ قَالَ نَعَمْ حَتَّى تَطْهَرَ.

لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبْرِ أَنَّ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَهُ حَتَّى تَطْهَرَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فِي حَالِ الْحَيْضِ إِذَا كَانَتْ أَوَّلَهُ أَوْ ثَانِيَهُ

[الحديث ٣٥]

٣٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَهُ عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ يَدْعُهَا حَتَّى تَدْخُلَ فِي قُرْنِهَا الثَّلَاثِ وَ يَحْضُرُ غُسْلُهَا ثُمَّ يَرْجِعُهَا وَ يُشْهَدُ عَلَى رَجْعَتِهَا قَالَ هُوَ أَمْلِكُ بِهَا مَا لَمْ تَحِلَّ لَهَا الصَّلَاةُ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ هِيَ تَرْتُ وَ تُورَثُ مَا كَانَ لَهُ الرَّجْعَةُ بَيْنَ التَّطْلِيقَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ حَتَّى تَغْتَسِلَ.

فَالْوَجْهَ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ مَا قَدَّمْنَاهُ أَيْضاً مِنَ التَّقْيِيهِ وَ كَانَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ بِأَنْ يَقُولَ إِذَا طَلَّقَهَا فِي آخِرِ طَهْرِهَا اعْتَدْتُ بِالْحَيْضِ وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي أَوَّلِهِ اعْتَدْتُ بِالْأَقْرَاءِ الَّتِي هِيَ الْأَطْهَارُ وَ هَذَا وَجْهٌ غَيْرُ أَنْ الْأُولَى مَا قَدَّمْنَاهُ

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السادس و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٥٢

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ تَعْتَدُ الْمُسْتَحَاضَةُ بِالدَّمِ إِذَا كَانَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا أَوْ بِالشُّهُورِ إِنْ سَبَقَتْ إِلَيْهَا فَإِنْ اشْتَبَهَ فَلَمْ تَعْرِفْ أَيَّامَ حَيْضِهَا مِنْ غَيْرِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَخْفَى لِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ عَيْطٌ حَارٌّ وَ دَمُ الْمُسْتَحَاضَةِ دَمٌ أَصْفَرٌ بَارِدٌ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا وَ لَوْ كَانَ بَعِيدَ الطَّلَاقِ بِسَاعِهِ وَ حَلَّتْ لِلزَّوْاجِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَ أُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ - فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى عِدَّتَهُنَّ وَضَعُ الْحَمْلِ وَ ذَلِكَ صِرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا وَ أَيْضاً فَقَدْ رَوَى

[الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي

الحديث السابع و الثلاثون: مرسل.

و لعله عليه السلام بين فيه حكم ذات العاده و المبتدئه و المضطربه.

فأشار إلى الأول بقوله " إذا كان فى أيام حيضها " أى: إذا كانت ذات عاده و رأت الدم فى أيام عاداتها مع تذكر العاده.

و إلى الثانيه بقوله " أو بالشهور إن سبقت إليها " أى: سبقت الأشهر الثلاثة إليها قبل استقرار عاداتها، بأن كانت مبتدأه و لم يستقر عاداتها على شىء حتى مضى ثلاثه أشهر، و هو قريب من الرجوع إلى عاده نساؤها، فإنهن غالباً يرين فى كل شهر مره.

و إلى الثالثه بقوله عليه السلام " فإن اشتبه " أى: كانت لها عاده فنسبت عاداتها فترجع إلى التمييز، كذا خطر بالبال. و الله يعلم.

الحديث الثامن و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٥٣

نَصْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ طَلَّقَ الْحَامِلَ وَاحِدَةً فَإِذَا وَضَعَتْ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَدْ بَانَتْ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ أَبِي الْعَبَّاسِ الرَّزَّازِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ جَمِيعاً عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع طَلَّقَ الْحُبْلَى وَاحِدَةً وَ أَجْلَهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا وَ هُوَ أَقْرَبُ الْأَجْلَيْنِ.

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَ عَنْهُ عَنِ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَ عَلِيٍّ بْنِ

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

و المشهور و المعروف من مذهب الأصحاب فى الحامل أن عدتها فى الطلاق تنقضى بالوضع، و فى المسألة قول نادر بأنها تنقضى عدتها بأقرب الأجلين، ذهب إليه الصدوق فى الفقيه، حيث قال: و الحبلى المطلقة تعتد بأقرب الأجلين إن مضت لها ثلاثة أشهر قبل أن تضع، فقد انقضت عدتها منه، و لكن لا تتزوج حتى تضع، و إذا وضعت ما فى بطنها قبل انقضاء ثلاثة أشهر فقد انقضت أجلها. و به قال ابن حمزه أيضاً، و احتج لهما بتلك الرواية.

و لا يخفى أن الظاهر من الخبر أن مدار العده على وضع الحمل، و لكن قد يكون أقرب الأجلين.

الحديث الأربعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٥٤

إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ طَلَاقِ الْحُبْلَى فَقَالَ وَاحِدَةً وَ أَجْلَهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا.

[الحديث ٤١]

٤١ وَ عَنْهُ عَنِ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحُبْلَى إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَوَضَعَتْ سِقْطاً تَمَّ أَوْ لَمْ يَتِمَّ أَوْ وَضَعَتْهُ مُضَعَّةً قَالَ كُلُّ شَيْءٍ وَضَعَتْهُ يَسْتَبِينُ أَنَّهُ

حَمْلٌ تَمَّ أَوْ لَمْ يَتِمَّ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَإِنْ كَانَتْ مُضْغَةً.

وَمَتَى طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَادَّعَتْ حَمْلًا انْتَضَرَ بِهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ وَلَدَتْ وَإِلَّا انْتَضَرَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَقَدْ بَانَ مِنْهُ

[الحديث ٤٢]

٤٢ رَوَى دَايِمُكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع يَقُولُ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَادَّعَتْ حَمْلًا انْتَضَرَ بِهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ وَلَدَتْ وَإِلَّا اعْتَدَّتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ قَدْ بَانَ مِنْهُ

الحديث الحادي والأربعون: موثق.

قوله: و متى طلق الرجل امرأته ذهب إليه الشيخ في النهاية، و دافعه العلامة في القواعد و المختلف، و ذهب المحقق و جماعه إلى أنها تتربص تسعة أشهر فقط، و قيل: عشرة، لاختلافهم في أقصى الحمل، و الأول أظهر بالنظر إلى الأخبار.

الحديث الثاني والأربعون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٥٥

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ الَّتِي تَحِيضُ مِثْلَهَا يُطَلِّقُهَا زَوْجُهَا فَيَرْتَفِعُ حَيْضُهَا كَمْ عِدَّتُهَا قَالَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ قُلْتُ فَإِنَّمَا ادَّعَتْ الْحَبْلَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ قَالَ عِدَّتُهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ قُلْتُ فَإِنَّمَا ادَّعَتْ الْحَبْلَ بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ قَالَ إِنَّمَا الْحَبْلُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ قُلْتُ تَتَزَوَّجُ قَالَ تَحْتَاطُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ قُلْتُ فَإِنَّمَا ادَّعَتْ الْحَبْلَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ قَالَ لَا رِيْبَةَ عَلَيْهَا تَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع أَوْ أَبِيهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَطْلُوقَةِ يُطَلِّقُهَا زَوْجُهَا فَتَقُولُ أَنَا حُبْلَى فَتَمُكُّ سَنَةً قَالَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سَنَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ وَ لَوْ بِسَاعَةٍ وَاحِدَةٍ

الحديث الثالث والأربعون: موثق حسن.

و ظاهره أن تتربص الثلاثة بعد التسعة محمول على الاستحباب.

قوله: أو ابنه الصواب "أبيه" كما في الكافي، و يؤيده أنه رواه بسند آخر عن محمد ابن حكيم عن أبي عبد الله أو أبي الحسن عليهما السلام، و يؤيده أيضا أن محمد ابن حكيم من أصحاب الصادق و الكاظم عليهما السلام.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٥٦

[الحديث ٤٥]

٤٥ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَاعَةَ وَ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ صَفْوَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنِ الْعَبِيدِ الصَّالِحِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الْمَرْأَةُ الشَّابَّةُ الَّتِي تَحِيضُ مِثْلَهَا يُطَلَّقُهَا زَوْجُهَا فَيَرْتَفِعُ طَمْثُهَا مَا عِدَّتْهَا قَالَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنَّهَا تَزَوَّجَتْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فَتَبَيَّنُ لَهَا بَعْدَ مَا دَخَلَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهَا حَامِلٌ قَالَ هَيْهَاتَ مِنْ ذَلِكَ يَا ابْنَ حَكِيمٍ رَفِعَ الطَّمْثُ ضَرْبَانِ إِمَّا فِسَادٌ مِنْ حَيْضِهِ فَقَدْ حَلَّ لَهَا الْأَزْوَاجُ وَ لَيْسَ بِحَامِلٍ وَ إِمَّا حَامِلٌ فَهُوَ يَسْتَبِينُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَهُ وَقْتًا يَسْتَبِينُ فِيهِ الْحَمْلُ قَالَ قُلْتُ لَهُ فَإِنَّهَا ارْتَابَتْ قَالَ عِدَّتْهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ قُلْتُ فَإِنَّهَا ارْتَابَتْ بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ قَالَ إِنَّمَا الْحَمْلُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ قُلْتُ فَتَزَوَّجُ قَالَ تَحْتَاطُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ قُلْتُ فَإِنَّهَا ارْتَابَتْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا رِيْبُهُ

الحديث الخامس و الأربعون: حسن.

و قال فى الشرائع: لو ارتابت بالحمل بعد انقضاء العده و النكاح لم يبطل، و كذا لو حدثت الريبه بعد العده و قبل النكاح، أما لو ارتابت به قبل انقضاء العده لم تنكح و لو انقضت العده، و لو قيل بالجواز ما لم يتيقن الحمل كان حسنا، و على التقديرين لو ظهر حمل بطل النكاح الثانى لتحقق وقوعه فى العده.

قوله عليه السلام: عدتها تسعه أشهر لعله محمول على ما إذا كان الارتباب قبل مضى ثلاثه أشهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٥٧

[الحديث ٤٦]

٤٦ سَعْدُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْرِيَارَ عَنْ أَحِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ امْرَأَةٍ يَزْتَفِعُ حَيْضُهَا قَالَ اِرْتِفَاعُ الطَّمْثِ ضَرْبَانِ فَسَادٌ مِنْ حَيْضٍ أَوْ اِرْتِفَاعٌ مِنْ حَمَلٍ فَأَيُّهُمَا كَانَ فَقَدْ حَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ إِذَا وَضَعَتْ أَوْ مَرَّتْ بِهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بِيضٍ لَيْسَ فِيهَا دَمٌ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِفَاحِشِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ

الحديث السادس و الأربعون: حسن.

قوله تعالى مِنْ بُيُوتِهِنَّ أَى: التى كن ساكنات فيها وقت الطلاق و هى بيوت الأزواج، أضيف إليهن لاختصاصها بهن من حيث السكنى، كما ذكره الخاصه و العامه " وَ لَا يُخْرِجَنَّ " قيل:

أى و كذا يحرم عليهن الخروج مطلقا، و إن أذن لها الزوج كما هو المشهور.

و قيل: التحريم مقيد بعدم إذن الزوج، كما اختاره الشيخ و تبعه العلامة فى التحرير، و اختاره السيد فى شرح النافع، لحسنه الحلبي هذه، و لا يخلو من إشكال.

و العجب أنه يظهر من كلام الفضل بن شاذان أن

كون النهى مقيدا بعدم إذن الزوج إجماعى بين الإماميه، حيث قال فى كلام طويل ناظر فيه مع المخالفين:

و بعد فليعلم أن معنى الخروج و الإخراج ليس هو أن تخرج المرأة إلى أبيها، أو تخرج فى حاجه لها أو فى حق بإذن زوجها، مثل ماتم أو ما أشبه ذلك، و إنما الخروج و الإخراج أن تخرج مراغمه، أو يخرجها زوجها مراغمه، فهذا الذى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٥٨

يَأْتِينَ بِفَاحِشِهِ مُبَيَّنَةٍ وَ هَذَا تَصْرِيحٌ بِمَا قُلْنَا

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ أَيْضاً فَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يَتَّبِعِي لِلْمُطَلَّغَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ

نهى الله عنه، فلو أن امرأه استأذنت أن تخرج إلى أبيها، أو تخرج إلى حق لم نقل إنها خرجت من بيت زوجها، و لا يقال إن فلانا أخرج زوجته من بيتها، إنما يقال ذلك إذا كان ذلك على الرغم و السخط و على أنها لا تريد العود إلى بيتها. و بسط الكلام فى ذلك إلى أن قال: إن أصحاب الأثر و أصحاب الرأى و أصحاب التشيع قد رخصوا لها فى الخروج الذى ليس على السخط و الرغم، و أجمعوا على ذلك. انتهى.

ثم اعلم أنه اختلف فى تفسير الفاحشه، فيقول: إنها الزنا، و المعنى إلا- أن يزني فيخرجن لإقامه الحد عليهن. و قيل: أنها مطلق الذنب و أدناه أن تؤذى أهله.

و قيل: إن المعنى أن خروج المرأة قبل انقضاء العده فاحشه فى نفسه، أى:

لا- يطلق لهن فى الخروج إلا- فى الخروج الذى هو فاحشه، و قد علمنا أنه لا يطلق لهن فى الفاحشه، فيكون ذلك منعا لها عن الخروج على أبلغ وجه.

و قيل: أى إلا أن يطلقن على الشوز و النشوز يسقط حقها من السكنى، و هو بعيد.

الحديث السابع و الأربعون: حسن.

الحديث الثامن و الأربعون: موثق حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٥٩

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُطَلَّقَةِ أَيَنْ تَعْتَدُ قَالَ تَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا لَا تَخْرُجُ فَإِنْ أَرَادَتْ زِيَارَةَ

خَرَجَتْ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَ لَا تَخْرُجُ نَهَارًا وَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَحِجَّ حَتَّى تَنْقِضِيَ عِدَّتَهَا قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا كَذَلِكَ هِيَ قَالَ نَعَمْ وَ تَحِجُّ إِنْ شَاءَتْ.

[الحدِيث ٤٩]

٤٩ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَنْصَلٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْمُطَّلَقِ تَعَنَّدُ فِي بَيْتِهَا وَ تُظْهِرُ لَهُ زَيْنَتَهَا لَعَلَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ

و ظاهر الأخبار أنها إنما تخرج بعد نصف الليل لتحقيق البيوتة بذلك، و يجوز لها أن ترجع في الليلة الآتية قبل نصف الليل، لأن المحرم عليها البيوتة في غير بيتها، و سيأتي ما يدل على ما قلنا في عده الوفاة.

و قال في النافع: فإن اضطرت خرجت بعد نصف الليل و عادت قبل الفجر.

و قال السيد في شرحه: هذا الحكم ذكره الشيخ و من تأخر عنه، و استدلوا بروايه سماعه و في الطريق ضعيف، و إنما يعتبر ذلك حيث يتأدى به الضرورة، و إلا جاز الخروج بمقدار ما تتأدى به الضرورة من غير تقييد.

قوله: و ليس لها أن تحج حمل على المندوب، و كذا عدم الخروج في المتوفى عنها زوجها محمول على الاستحباب.

الحدِيث التاسع و الأربعون: موثق.

قوله: لعل الله تلميح إلى قوله سبحانه "لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦٠

بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا.

[الحدِيث ٥٠]

٥٠ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ الْمُطَّلَقُ تَحِجُّ فِي عِدَّتِهَا إِنْ طَابَتْ نَفْسُ زَوْجِهَا

بِفَاحِشِهِ مُبَيَّنِهِ وَ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا.

و المعنى: "لَا تَدْرِي" يا أيها النبي، أو يا أيها المطلق، أو أيها المكلف، أو نفس عواقب الأمور "لَعَلَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ"

هو، أو أنت عليه "أمراً" آخر خلاف ذلك، كالرغبة في الرجعة يرفع كل ما يكره من الطرفين.

الحديث الخمسون: موثق.

قوله عليه السلام: إن طابت نفس زوجها ظاهره أن المنع مقيد بعدم إذن الزوج.

وقال في الشرائع: لا تخرج في حجه مندوبه إلا بإذنه، وتخرج في الواجبه وإن لم يأذن، وكذا فيما تضطر إليه ولا وصله لها إلا بالخروج.

وقال في المسالك: يستفاد من قوله "إلا بإذنه" أن المنع مقيد بكونه بغير إذنه، كما هو أحد القولين، أو يختص الحكم بالحج لروايه معاويه بن عمار.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦١

[الحديث ٥١]

٥١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ وَ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ الْمُطَلَّقَةُ تَحُجُّ وَ تَشْهَدُ الْحُقُوقَ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُطَلَّقَةُ تَكْتَحِلُ وَ تَخْتَضِبُ وَ تُطَيَّبُ وَ تَلْبَسُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا لَعَلَّهَا أَنْ تَقَعَ فِي نَفْسِهِ فَيُرَاجِعَهَا.

[الحديث ٥٣]

٥٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: و تشهد الحقوق إما محمول على ما إذا وجبت، أو على البائنه، أو على إذن الزوج إن جعلنا المنع مقيدا بعدمه.

الحديث الثانى و الخمسون: مجهول.

قوله عليه السلام: لأن الله يقول استدل عليه السلام بالتعليل المذكور فى الآيه على جواز الاكتحال و التطيب و الزينه، إذ الإسكان

فى بيت الزوج لما كان معللا- برجاء الرجوع، فكل ما كان مظنه للرجوع. و سببا له يكون مجوزا، و يدل على جواز الاستدلال بالعله المنصوصه.

الحديث الثالث و الخمسون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦٢

الرِّضَاعُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ قَالَ أَذَاهَا لِأَهْلِ الرَّجُلِ وَ سُوءُ خُلُقِهَا.

[الحديث ٥٤]

٥٤ وَ عَنْهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلَ الْمَأْمُونُ الرَّضَا عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ قَالَ يَعْنِي بِالْفَاحِشَةِ الْمُبِينَةِ أَنْ تُؤْذِيَ أَهْلَ زَوْجِهَا فَإِذَا فَعَلَتْ فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا فَعَلَّ.

وَ إِذَا كَانَتْ التَّطْلِيقَةُ بَائِنَةً لَا يَمْلِكُ فِيهَا الرَّجْعَةَ جَازَ لَهُ إِخْرَاجُهَا عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٥]

٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْمُطَّلَقِ أَيْنَ تَعْتَدُ فَقَالَ فِي بَيْتِهَا إِذَا كَانَ طَلَاقًا لَهُ عَلَيْهَا رَجْعُهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا وَ لَا لَهَا أَنْ تَخْرُجَ

الحديث الرابع و الخمسون: مجهول مرسل.

قوله: و إن كانت التطلاقه قال سيد المحققين: هذا مذهب الأصحاب، و يدل عليه أصاله البراءه و ظاهر الآيه لاختصاصها بالعهه الرجعيه، كما يدل عليه قوله عز و جل فى آخر الآيه " لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا " يعنى الرجعه.

الحديث الخامس و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦٣

حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا.

[الحديث ٥٦]

٥٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع عَنْ

شَىءٍ مِنَ الطَّلَاقِ فَقَالَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ سَاعَهُ طَلَّقَهَا وَ مَلَكَتْ نَفْسَهَا وَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا وَ تَذَهَبُ حَيْثُ شَاءَتْ وَ لَا نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ قَالَ قُلْتُ أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ - لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجْنَ قَالَ فَقَالَ إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ الَّتِي تُطَلِّقُ تَطْلِيْقَهُ بَعِيدَ تَطْلِيْقِهِ فَتَلْسِكِ الَّتِي لَمَّا تُخْرِجُ وَ لَمَّا تُخْرِجُ حَتَّى تُطَلِّقَ الثَّلَاثَةَ فَإِذَا طَلَّقَتِ الثَّلَاثَةَ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَ لَا نَفَقَةَ لَهَا وَ الْمَرْأَةُ الَّتِي يُطَلِّقُهَا الرَّجُلُ تَطْلِيْقَهُ ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلَهَا فَهَذِهِ أَيْضًا تَعْتَدُ فِي مَنْزِلِ زَوْجِهَا وَ لَهَا النَّفَقَةُ وَ السُّكْنَى حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا.

وَ أَمَّا النَّفَقَةُ فَتَلْزَمُ الزَّوْجَ مَا دَامَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعُهُ فَإِذَا بَانَ وَ انْقَطَعَتِ الْعِضْمَةُ بَيْنَهُمَا فَلَا مِيرَاثَ لَهَا وَ قَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٧]

٥٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ الْمُطَلَّغَةُ ثَلَاثًا

الحديث السادس و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: التي تطلق تطليقه أى: الرجعية فإنها صالحة لأن ترجع إليها ثم تطلق، و استدرك عليه السلام ما توهمه العبارة من التخصيص بمن يرجع إليها ثم يطلق فى آخر الخبر، كما لا يخفى على من تدبر.

الحديث السابع و الخمسون: مجهول ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦٤

لَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ عَلَى زَوْجِهَا إِنَّمَا ذَلِكَ لِلَّتِي لَزَوْجِهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُطَلَّغَةِ ثَلَاثًا عَلَى السُّنَّةِ هَلْ لَهَا سُكْنَى أَوْ نَفَقَةٌ قَالَ لَا.

[الحديث ٥٩]

٥٩ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْزُوبٍ عَنِ ابْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُطَلَّغَةِ ثَلَاثًا عَلَى الْعِدَّةِ لَهَا سُكْنَى أَوْ نَفَقَةٌ قَالَ نَعَمْ.

فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ حَامِلَةً

[الحديث ٦٠]

٦٠ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَلَهَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى قَالَ أُحْبَلَى هِيَ قُلْتُ لَا قَالَ فَلَا

الحديث الثامن و الخمسون: موثق.

الحديث التاسع و الخمسون: صحيح.

الحديث الستون: صحيح.

و لا خلاف فى وجوب نفقه الحامل و إن كان الطلاق بائنا، لعموم قوله تعالى " وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلًا فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ " و إنما الخلاف فى أنها هل هى للحمل أم للحامل؟.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦٥

فَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ حُبْلَى لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ

[الحديث ٦١]

٦١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ الْحَامِلُ أَجْلُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا وَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا بِالْمَعْرُوفِ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا.

[الحديث ٦٢]

٦٢ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى قَالَ أَجْلُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا وَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا.

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الْحُبْلَى أَنْفَقَ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا وَ إِنْ رَضِعَتْهُ أَعْطَاهَا أَجْرَهَا وَ لَا يُضَارُّهَا إِلَّا أَنْ يَجِدَ مَنْ هُوَ أَرْحَضُ أَجْرًا مِنْهَا فَإِنْ هِيَ رَضِيَتْ بِذَلِكَ الْأَجْرِ فَهِيَ أَحَقُّ بِإِنْفِقِهَا حَتَّى تَفْطِمَهُ

الحديث الحادى و الستون: حسن.

الحديث الثاني و الستون: صحيح.

الحديث الثالث و الستون: مجهول.

و فى الأصل: عن أحمد بن إسماعيل.

قوله: فعدتها خمسه و أربعون يوما هذا موضع وفاق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦٦

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِنِ كَانَتْ الزَّوْجَةُ أُمَّهُ فَعِدَّتُهَا قُرْءَانٍ وَ إِنِ كَانَ قَدْ اِرْتَفَعَ طَمَثُهَا لِعَارِضٍ فَعِدَّتُهَا خَمْسَةٌ وَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا

[الحديث ٦٤]

٦٤ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ حُرِّ تَحْتَهُ أُمُّهُ أَوْ عِبْدٍ تَحْتَهُ حُرَّهُ كَمْ طَلَّاقُهَا وَ كَمْ عِدَّتُهَا فَقَالَ السُّنَّةُ فِي النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ فَإِنْ كَانَتْ حُرَّهُ فَطَلَّاقُهَا ثَلَاثٌ وَ عِدَّتُهَا ثَلَاثَةٌ أَقْرَاءٍ وَ إِنِ كَانَ حُرًّا تَحْتَهُ أُمُّهُ فَطَلَّاقُهَا تَطْلِيقَتَانِ وَ عِدَّتُهَا قُرْءَانٍ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي ع قَالَ طَلَّاقُ الْأُمِّهِ تَطْلِيقَتَانِ وَ عِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ فَإِنْ كَانَتْ قَدْ قَعَدَتْ عَنِ الْمَحِيضِ فَعِدَّتُهَا شَهْرٌ وَ نِصْفٌ.

[الحديث ٦٦]

٦٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ لَيْثِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ الْمُرَادِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع كَمْ

و قال سيد المحققين: أما أن عدده الأمة فى الطلاق قرءان، فهو موضع نص و وفاق. و أما أن القرء هو الطهر فلأخبار الصحيحه، لكن ورد فى الأمة أخبار معتبره داله على أنه الحيض هنا و ليس لها معارض صريحا فيتجه العمل بها.

الحديث الرابع و الستون: حسن.

الحديث الخامس و الستون: مجهول.

الحديث السادس و الستون: ضعيف.

قوله عليه السلام: حيضه الأظهر حملة على ما إذا كانا لمالك و فرق المولى بينهما، فإنه قد سبقت

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦٧

تَعْتَدُ الْأُمَّةُ مِنْ مَاءِ الْعَبْدِ قَالَ حَيْضَهُ.

فَلَمَّا يُنَافِي الْخَبَرَ الْأَوَّلَ لِأَنَّا قَدَّمْنَا أَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِالْقُرْءِ إِذَا كَانَ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ فَبِحَيْضِهِ وَإِحْدَاهُ يَحْصُلُ قُرْءَانِ الْقُرْءِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ وَالْقُرْءُ
الَّذِي بَعْدَ الْحَيْضَةِ وَيَكُونُ قَوْلُهُ ع فِي الْخَبْرِ الْمُتَقَدِّمِ فَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَتْ دَخَلَتْ فِي الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ فَتَكُونُ قَدْ بَانَتْ
حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا فِي عِدَّةِ الْحُرِّهِ وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَكَانَتْ أُمَّهُ فَأُعْتَقَتْ فَإِنْ كَانَ طَلَّاقًا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ وَجَبَ عَلَيْهَا عِدَّةُ
الْحُرِّهِ وَإِنْ كَانَ طَلَّاقًا لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ كَانَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ عِدَّةَ الْمَمَالِكِ

[الحديث ٦٧]

٦٧ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ

الأخبار الكثيره فى أن عدتها للمولى حيضه، أو خمسه و أربعون يوما كالأستبراء.

و ظاهر الشيخ أيضا القول به، لأنه لم يأول الأخبار الماضيه و لم يرو ما يخالفها.

و به قال الشيخ يحيى بن سعيد فى جامعه حيث قال: و الطلاق بيد

السيد دون العبد يقول له: اعتزلها. أو يقول لها: اعتزليه فرقت بينكما، فإذا حاضت أو مضى لها خمسه و أربعون يوما فللسيد وطؤها.

و لم يصرح به أكثر المتأخرين و إن لم يبعد من أصولهم، لا سيما إذا كان فسحا لا طلاقا. و على أى حال القول به قوى.

قوله: و جب عليها عده الحره عليه فتوى الأصحاب.

الحديث السابع و الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦٨

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْأَمَةِ كَانَتْ تَحْتِ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا ثُمَّ أُعْتِقَتْ قَالَ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْحُرِّهِ.

[الحديث ٦٨]

٦٨ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ الْمَمْلُوكَةَ فَأَعْتِدَتْ بَعْضَ عِدَّتِهَا مِنْهُ ثُمَّ أُعْتِقَتْ فَإِنَّهَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الْمَمْلُوكَةِ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مِهْرَمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي أَمَةٍ تَحْتِ حُرٍّ طَلَّقَهَا عَلَى طَهْرٍ بغيرِ جَمَاعٍ تَطْلِيْقَهُ ثُمَّ أُعْتِقَتْ بَعْدَ مَا طَلَّقَهَا بِثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ لَمْ تَنْقُصِ عِدَّتِهَا فَقَالَ إِذَا أُعْتِقَتْ قَبْلَ أَنْ تَنْقُصِيَ عِدَّتِهَا اعْتِدَّتْ عِدَّةَ الْحُرِّهِ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ وَ لَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنْ طَلَّقَهَا تَطْلِيْقَتَيْنِ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ ثُمَّ أُعْتِقَتْ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا وَ عِدَّتُهَا عِدَّةُ الْأَمَةِ.

[الحديث ٧٠]

٧٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

الحديث التاسع و الستون: مجهول.

و لا يدل على حكم مطلق البائن.

الحديث السبعون: ضعيف.

و الظاهر أن المراد بيتها بيت زوجها، كما قال تعالى "لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ" لما سيأتي في صحيحه أبي بصير، وإن أمكن أن يراد هنا بيوتهن

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٦٩

بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ عِدَّةِ الْمُخْتَلَعَةِ كَمْ هِيَ قَالَ عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ وَ لَتَعْتِدَّ فِي بَيْتِهَا وَ الْمُبَارِئَةِ بِمَنْزِلَةِ الْمُخْتَلَعَةِ.

[الحديث ٧١]

٧١ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمُخْتَلَعَةِ قَالَ عِدَّتُهَا عِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ وَ تَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا وَ الْمُخْتَلَعَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمُبَارِئَةِ.

[الحديث ٧٢]

٧٢ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ قَالَ عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ خَمْسَةٌ وَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا. فَهَذَا الْخَبْرُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمُخْتَلَعَةُ أُمًّا وَ هِيَ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ وَ مِثْلَهَا تَحِيضُ فَعِدَّتُهَا خَمْسَةٌ وَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا إِذَا خَلَعَهَا زَوْجُهَا وَ الْوَجْهُ الْأَخْرُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مَخْصُوصًا بِأَمْرَاهُ مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَحِيضَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ ثَلَاثَ حِيضٍ وَ هِيَ خَمْسَةٌ وَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْأَخْبَارِ

حقيقه لكون عدتهما بائنه.

الحديث الحادي و السبعون: موثق.

قوله عليه السلام: بمنزله المباره كأنه على القلب، أو يقال: كان الراوى عالما بحكم المباره، فشبه بها المختلعه، و لعل القلب من بعض الرواه.

الحديث الثاني و السبعون: موثق كالصحيح.

و هذه الأخبار تدل على أن الحكم بعدم جواز خروجهن من بيوت أزواجهن شامل للمختلعه و المباره. و ظاهر الأصحاب أنهما في حكم البائنه في تلك الأحكام

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٧٠

[الحديث ٧٣]

٧٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عِدَّةُ الْمَيَارِثِ وَالْمُخْتَلَعِ وَالْمُخَيَّرِ عِدَّةُ الْمُطَلَّقِ وَيَعْتَدُونَ فِي بَيُوتِ أَرْوَاجِهِمْ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ مُنْعَهُ إِلَّا الْمُخْتَلَعَةَ فَإِنَّهَا اشْتَرَتْ نَفْسَهَا.

[الحديث ٧٥]

٧٥ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ أَيْحَلُّ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ أُخْتَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهُ الْمُخْتَلَعَةَ قَالَ نَعَمْ قَدْ بَرِنَتْ عَضِيْمَتُهَا مِنْهُ وَ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعُهُ

حتى إنهم اختلفوا في لزوم النفقة و السكنى بعد رجوع المرأة في البذل، و يمكن حمل تلك الأخبار على الاستحباب، و إن كان القول بظاهاها لا يخلو من قوه.

الحديث الثالث و السبعون: صحيح.

الحديث الرابع و السبعون: ضعيف.

الحديث الخامس و السبعون: صحيح.

و قال في المسالك: إذا رجعت المرأة في العوض تصير العده رجعيه، و هل يترتب عليها أحكام الرجعه مطلقا، كوجوب النفقه و الإسكان و تجديد عده الوفاه لو مات فيها و نحو ذلك وجهان، و أما قبل رجوعها فلا شبهه في انتفاء أحكام الرجعيه عنها.

و مما يتفرع على ذلك جواز تزويجه أختها أو رابعه، فأما بعد رجوعها فهو

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٧١

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ طَلَّقَ صَبِيَّهُ لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ وَ قَدْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَتْ فِي سِنٍّ مِنْ تَحِيضٍ وَ هِيَ أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ وَ إِنْ صَغُرَتْ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنْ طَلَاقٍ

[الحديث ٧٦]

٧٦ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ

منتف، لأنها صارت حينئذ في حكم الزوجه، كما صرح به في الخبر الصحيح.
و أما قبله ففي جوازه وجهان، من تحقق البينونه و من أنه بتزلزله في حكم الرجعي.
فإن جوزنا له و فعل ذلك، فهل له الرجوع بعده؟ وجهان.

و القول بجواز

تزويجه في الموضوعين قبل رجوعها لا يخلو من قوه، و يدل عليه صحيحه أبي بصير، و هي و إن لم تكن صريحه في تزويجها بالفعل - لأن الخطبه لا تلزم العقد - إلا أنها ظاهره فيه، و تعليلها مرشد إليه.

و قال السيد في شرح النافع: هل يجوز للمختلح أن يتزوج أخت المختلعه قبل أن تنقضى عدتها؟ الأقرب ذلك للأصل و لصحيحه أبي بصير. و متى تزوج الأخت امتنع رجوع المختلعه في البذل، لما عرفت أن رجوعه مشروط بإمكان رجوعه، بل بتوافقهما و تراضيهما على التراجع من الطرفين.

قوله: لم يكن عليها عده في طلاق هذا هو المشهور، و ذهب السيد المرتضى و ابن حمزه إلى وجوب العده في الصغيره و اليائسه، كما مر.

الحديث السادس و السبعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٧٢

ابن أبي نجران عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال أبو عبد الله ع ثلثات يتزوجن على كل حال التي لم تحض و مثلها لا تحيض قال قلت و ما حدّها قال إذا أتى لها أقل من تسع سنين و التي لم يدخل بها و التي قد نيست من المحيض و مثلها لا تحيض قلت و ما حدّها قال إذا كان لها خمسون سنه.

[الحديث ٧٧]

٧٧ و عنه عن محمد بن يحيى عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن حماد بن عثمان عن زرارة عن أبي عبد الله ع في الصبي التي لا تحيض مثلها و التي قد نيست من المحيض قال ليس عليهما عده و إن دخل بهما

قوله عليه السلام: إذا كان لها خمسون سنه عمل به جماعه من الأصحاب مطلقا، و منهم من قال بالستين مطلقا، و

منهم من ذهب إلى الأول في غير القرشيه و إلى الثاني فيها، و منهم من ألحق النبطيه بالقرشيه، و لم يظهر له مستند.

الحديث السابع و السبعون: حسن.

و لا يخفى زياده " محمد بن يحيى " فى هذا السند، بل لا يكون واسطه بين الكلينى و على بن إبراهيم.

و فى الكافى: على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن حماد بن عثمان عن رواه عن أبى عبد الله عليه السلام، فالخبر مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٧٣

[الحديث ٧٨]

٧٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ الرَّزَّازِ جَمِيعاً وَ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْبَتَّى لَا تَحْبِلُ مِثْلَهَا لَأَعِدَّهُ عَلَيْهَا.

[الحديث ٧٩]

٧٩ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بصيرٍ قَالَ عِدَّةُ الْبَتَّى لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ الْبَتَّى قَدْ قَعَدَتْ عَنِ الْمَحِيضِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.

فَهَذَا الْخَبْرُ نَحْمِلُهُ عَلَى مَنْ تَكُونُ مِثْلَهَا تَحِيضٌ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَطَ ذَلِكَ وَ قَيْدَهُ بِمَنْ يُرْتَابُ بِحَالِهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَ الْبَتَّى يَيْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مَنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ الْبَتَّى لَمْ يَحْضَنْ فَشَرَطَ فِي إِيْجَابِ الْعِدَّةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَنْ تَكُونَ مُرْتَابَةً وَ كَذَلِكَ كَانَ التَّمْدِيرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَ الْبَتَّى لَمْ يَحْضَنْ أَيْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ هَذَا أَوْلَى مِمَّا قَالَهُ ابْنُ سَمَاعَةَ لِأَنَّهُ قَالَ تَجِبُ الْعِدَّةُ عَلَى هَؤُلَاءِ كُلِّهِنَّ وَ إِنْمَا

الحديث الثامن و السبعون: حسن.

و فى سنده سقط. و فى الكافى هكذا: أبو على الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار و الرزاز، عن أيوب بن نوح و حميد بن زياد، عن ابن سماعه جميعا عن صفوان. و هو الصواب.

قوله: التى لا تحبل مثلها شامل للصغيره و اليائسه.

الحديث التاسع و السبعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٧٤

تَسْقُطُ عَنِ الْإِمَاءِ الْعِدَّةُ لِأَنَّ هَذَا تَخَصُّصٌ مِنْهُ فِي الْإِمَاءِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِذْهَبُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي فُقَهَاءِ
أَصْحَابِنَا وَجَمِيعِ فُقَهَائِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ مُطَابِقٌ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا تَأْوِيلَ مَا يُخَالِفُ مَا أَفْتَيْنَا

بِهِ مِمَّا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِيمَا تَقَدَّمَ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهَا

[الحديث ٨٠]

٨٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تُدْرِكِ الْحَيْضَ قَالَ يُطَلَّقُهَا زَوْجُهَا بِالشُّهُورِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُقَهَا تَطْلِقَهَا ثُمَّ مَضَى شَهْرٌ ثُمَّ حَاضَتْ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي قَالَ فَقَالَ إِذَا حَاضَتْ بَعِيدَ مَا طَلَّقَهَا بِشَهْرٍ أَلْقَتْ ذَلِكَ الشَّهْرَ وَاسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ بِالْحَيْضِ فَإِنْ مَضَى لَهَا بَعْدَ مَا طَلَّقَهَا شَهْرَانِ ثُمَّ حَاضَتْ فِي الثَّلَاثِ تَمَّتْ عِدَّتُهَا بِالشُّهُورِ فَإِذَا مَضَى لَهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ وَهِيَ تَرْتُهُ وَ يَرِثُهَا مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ.

[الحديث ٨١]

٨١ سَعْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ عَنْ مَاجِيلَوَيْهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِسْحَاقَ شَعْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ حَمَزَةَ الْعَنْوِيُّ الصَّيْرَفِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ جَارِيَةٍ حَدَّثَتْهُ طَلَّقَتْ وَ لَمْ تَحِضْ بَعِيدَ فَمَضَى لَهَا شَهْرَانِ ثُمَّ حَاضَتْ أَوْ تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ قَالَ نَعَمْ وَ تُكْمِلُ عِدَّتَهَا شَهْرًا فَقُلْتُ أَوْ تُكْمِلُ عِدَّتَهَا

الحديث الثمانون: صحيح.

و لم أر قائلًا بظاهر هذا الخبر و الذي بعده، و يمكن حمل هذا الخبر على إتمام الشهر الثالث، لكنه بعيد. و يمكن الجمع بينهما و بين سائر الأخبار بحمل هذين على ابتداء الحيض، و حمل سائر الأخبار على غيره، كما هو الظاهر منها.

الحديث الحادي و الثمانون: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٧٥

بِحَيْضِهِ قَالَ لَا بَلْ بِشَهْرٍ مَضَى آخِرُ عِدَّتِهَا عَلَى مَا مَضَى عَلَيْهِ أَوْلَاهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِنَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا وَ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا فَعَلَيْهِ أَنْ يُمَتَّعَهَا عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَ عَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ وَ يَدُلُّ

[الحديث ٨٢]

٨٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ الْبَرْزَنْطِيُّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْمُطَلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ قَالَ مَتَاعُهَا بَعِيدٌ مَا تَنْقُضِي عِدَّتُهَا عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ فَكَيْفَ يُمْتَعُهَا وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا تَرْجُوهُ وَيَرْجُوهُمَا وَيُحَدِّثُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا مَا يَشَاءُ وَقَالَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُوسِعًا عَلَيْهِ مَتَعَ امْرَأَتَهُ بِالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ وَالْمُقْتِرُ يُمْتَعُ بِالْحِنْطِ وَالزُّبَيْبِ وَالثُّوبِ وَالدَّرَاهِمِ وَإِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ع مَتَعَ امْرَأَةً لَهُ بِأَمَةٍ وَلَمْ يُطَلِّقِ امْرَأَةً لَهُ إِلَّا مَتَعَهَا.

[الحديث ٨٣]

٨٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ

الحديث الثاني و الثمانون: موثق.

و المشهور أن المعتبر حال الزوج بالنظر إلى يساره و إعساره. و قيل: إن الاعتبار بهما معا، و هو ضعيف. و قد قسم الأصحاب حال الزوج إلى ثلاثة أقسام:

اليسار، و الإعسار، و التوسط. و المستفاد من الآيه اليسار و الإعسار. و قال جماعة من المتأخرين: الغنى يمتع بالثوب المرتفع أو الدابه أو عشره دنانير، و الفقير بالخاتم و الدينار، و المتوسط بالثوب المتوسط و خمسه دنانير.

الحديث الثالث و الثمانون: موثق بالسند الأول و حسن موثق بالسند الثاني.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٧٦

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَالْمُطَلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ قَالَ مَتَاعُهَا بَعِيدٌ مَا تَنْقُضِي عِدَّتُهَا عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ وَقَالَ كَيْفَ

يُمْتَعُهَا فِي عِدَّتِهَا وَ هِيَ تَرْجُوهُ وَ يَرْجُوهَا وَ يُحَدِّثُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ أَمَا إِنَّ الرَّجُلَ الْمُوسِعَ يُمْتَعُ الْمَرْأَةَ بِالْعَيْدِ وَ الْأَمَةِ وَ يُمْتَعُ الْفَقِيرُ بِالْحِنْطِ وَ الزَّبِيبِ وَ الثُّوبِ وَ الدَّرَاهِمِ وَ إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَمَّتَعُ امْرَأَةً طَلَّقَهَا بِأَمَةِ وَ لَمْ يَكُنْ يُطَلِّقُ امْرَأَةً إِلَّا مَتَّعَهَا.

[الحديث ٨٤]

٨٤ صِفْوَانُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع- وَ لِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ مَا أَذْنَى ذَلِكَ الْمَتَاعِ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُعْسِرًا لَا يَجِدُ قَالَ الْخِمَارُ وَ شِبْهُهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَا تَضَمَّنَ الْحَدِيثَانِ الْأَوَّلَانِ مِنْ أَنَّ الْمُتَّعَةَ تَكُونُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ طَلَاقٌ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ إِلَّا بَعْدَ الدُّخُولِ وَ إِذَا دَخَلَ بِهَا كَانَ لَهَا الْمَهْرُ إِنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا وَ إِنْ لَمْ يَسْمَ لَهَا مَهْرًا كَانَ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ عَلَى مَا قَدَّمَناهُ غَيْرَ أَنَّهُ يُشْتَبْهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُمْتَعَ امْرَأَتَهُ إِذَا طَلَّقَهَا وَ لَمْ يَكُنْ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ مَهْرًا اِسْتِحْبَابًا فَأَمَّا الْمُتَّعَةُ الْوَاجِبَةُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا لِمَنْ يُطَلِّقُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَ تَكُونُ الْمُتَّعَةُ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُتَّعَةَ الْمُدْخُولِ بِهَا مُشْتَبْهُةٌ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨٥]

٨٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ أَوْ يُمْتَعُهَا-

الحديث الرابع و الثمانون: صحيح.

الحديث الخامس و الثمانون: حسن.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٧٧

قَالَ نَعَمْ أَوْ مَا تُحِبُّ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ أَوْ مَا تُحِبُّ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ.

[الحديث ٨٦]

٨٦ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنِ الْكَرَّخِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَيِّفٍ عَنِ أَخِيهِ عَلِيِّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَمَتَّعُوهُنَّ وَ سَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا قَالَ مَتَّعُوهُنَّ جَمَلُوهُنَّ مِمَّا قَدَرْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ مَعْرُوفٍ فَإِنَّهُنَّ يَرْجِعْنَ بِكَآبِهِ وَ خَشِيَّتِهِ وَ هَمَّ عَظِيمٍ وَ شَمَاتِهِ مِنْ أَعْدَائِهِنَّ

وقال في المسالك: المشهور أنه لا- تجب المتعة إلا- للمطلقة التي لم يفرض لها مهر و لم يدخل بها، و لا- تجب لغيرها، فلو حصلت البيونة بينهما بفسخ أو موت أو لعان أو غير ذلك من قبله أو قبلها أو منهما فلا مهر و لا متعة للأصل. و قوى الشيخ في

المبسوط ثبوتها بما يقع من قبله من طلاق و فسخ، أو من قبلها، دون ما كان من قبلها خاصة، و قوى فى المختلف وجوبها فى الجميع.

و الأقوى اختصاصها بالطلاق، عملاً بمقتضى الآيه و رجوعاً فى غيره إلى الأصل، و مجرد المشابهة قياس، و هذا الذى اختاره المحقق و الأكثر و منهم الشيخ فى الخلاف. نعم يستحب المتعه لكل مطلقه و إن لم تكن مفوضه.

و لو قيل بوجوبه أمكن عملاً بعموم الآيه، فإن قوله تعالى " وَ مَتَّعُوهُنَّ " يعود إلى النساء المطلقات، و تقيدهن بأحد

الأمرين لا يمنع عود الضمير إلى المجموع، و لقوله بعد ذلك "مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ" مع قوله "وَلِلْمُطَلَّاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ" و المذهب الاستحباب، و يؤيده روايه حفص بن البختري، و هي تشعر بالاستحباب، و كذلك الإحسان يشعر به، مع أنه لا تنافي الوجود.

الحديث السادس و الثمانون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٧٨

فَإِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِ وَيُحِبُّ أَهْلَ الْحَيَاءِ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ أَشَدُّكُمْ إِكْرَامًا لِحَلَائِلِهِمْ.

وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُتْعَةَ النَّبِيِّ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَاجِبُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَ عَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ فَأَمَرَ بِالْمُتْعَةِ لِمَنْ يُطَلَّقُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِالْمَرْأَةِ وَ أَمَرَهُ تَعَالَى عَلَى الْوُجُوبِ وَ أَيْضًا فَقَدْ رَوَى

[الحديث ٨٧]

٨٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي حَنْزَلَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يُطَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ يُمْتَعَهَا قَبْلَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ - وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَ عَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٣، ص: ٢٧٨

[الحديث ٨٨]

٨٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ مُتْعَةَ الْمُطَلَّاقَةِ فَرِيضَةٌ.

[الحديث ٨٩]

٨٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع أَخْبِرْنِي عَنِ الْمُطَلَّاقَةِ الَّتِي تَجِبُ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا الْمُتْعَةُ أَيُّهِنَّ هِيَ فَإِنَّ بَعْضَ مَوَالِيكَ يَزْعُمُ أَنَّهَا تَجِبُ الْمُتْعَةُ لِلْمُطَلَّاقَةِ الَّتِي قَدْ بَانَتْ وَ لَيْسَ لَزَوْجِهَا عَلَيْهَا رَجْعُهُ فَأَمَّا الَّتِي

و فى القاموس: جملة تجميلا زينه.

الحديث السابع و الثمانون: مرسل.

الحديث الثامن و الثمانون: صحيح على الظاهر.

الحديث التاسع و الثمانون: مجهول.

و يدل على مطلق البائن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٧٩

عَلَيْهَا رَجَعَهُ فَلَا مُنْعَةَ لَهَا فَكَتَبَ عَ الْبَائِنَةَ.

[الحديث ٩٠]

٩٠ وَ عَنْهُ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ قَالَ يُمْتَنِعُهَا قَبْلَ أَنْ يُطَلِّقَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَ عَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ.

[الحديث ٩١]

٩١ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا شَيْئًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ فَلْيُمْتَنِعْهَا عَلَى نَحْوِ مَا يُمْتَنَعُ مِثْلَهَا مِنَ النِّسَاءِ قَالَ وَقَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ قَالَ هُوَ الْأَبُ وَ الْأَخُ وَ الرَّجُلُ يُوصِي إِليهِ وَ الرَّجُلُ يَجُوزُ أَمْرُهُ فِي مَالِ الْمَرْأَةِ فَيَبِيعُ لَهَا وَ يَشْتَرِي فَإِذَا عَفَا فَقَدْ جَازَ.

[الحديث ٩٢]

٩٢ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ

الحديث التسعون: صحيح.

الحديث الحادى و التسعون: حسن.

قوله عليه السلام: هو الأب و الأخ هذا مؤيد لقول أكثر الأصحاب من أن المراد بالذى بيده عقده النكاح ليس الزوج، بل الذى من جانب المرأة، و أيضا يدل على عدم تخصيصه بالأب و الجد بل تعدى الحكم إلى كل من تولى عقدها، كما هو قول الشيخ فى النهايه و تلميذه القاضى، و حمل الأكثر الأخ على كون الأخ و كيلا أو وصيا، و الذى يجوز أمره على الوكيل المطلق الشامل و كالتة لمثل هذا.

الحديث الثاني و التسعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٨٠

عَلِيٌّ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ كَانَ فَرَضَ لَهَا شَيْئًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ لَهَا شَيْئًا فَلْيُمْتَعْهَا عَلَى نَحْوِ مَا يُمْتَعُ بِهِ مِنْهَا مِنَ النِّسَاءِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا تُوفِّي الرَّجُلُ عَنْ

زَوْجِهِ حُرِّه فَعَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ لَوَفَاتِهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ سِوَاءِ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ أَوْ كَانَتْ صَبِيَّةً أَوْ بِالْغَا يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا هَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ الزَّوْجَاتِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُنَّ سِوَاءِ وَ أَيْضًا فَقَدْ رَوَى

[الحديث ٩٣]

٩٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيِّفٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي ع قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ كَيْفَ صَارَ عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثَ حَيْضٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ صَارَ عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا فَقَالَ أَمَّا عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثَةٌ قُرْءٍ فَلَا سِتْرَاءَ الرَّحِمِ مِنَ الْوَلَدِ وَ أَمَّا عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَطَ لِلنِّسَاءِ شَرْطًا وَ شَرَطَ عَلَيْهِنَّ شَرْطًا فَلَمْ يُحَابِهِنَّ فِيمَا شَرَطَ لَهُنَّ وَ لَمْ يَجْزُ فِيمَا شَرَطَ عَلَيْهِنَّ أَمَّا مَا شَرَطَ لَهُنَّ فِي الْإِلْيَاءِ

الحديث الثالث و التسعون: مجهول.

و في بعض النسخ "الحسن بن سيف" و في الكافي: الحسين بن سيف.

قوله عليه السلام: فلم يحابهن في الكافي بالحاء المهملة من المحاباه بمعنى العطيه و الصله، و هو الظاهر،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٨١

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِذْ يَقُولُ - لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَمْ يُجْزُ لِأَحَدٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فِي الْإِلْيَاءِ لِعَلِمِهِ تَعَالَى أَنَّهُ غَايَةُ صَبْرِ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ وَ أَمَّا مَا شَرَطَ عَلَيْهِنَّ فَإِنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا فَأَخَذَ مِنْهَا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ مَا أَخَذَ لَهَا مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ عِنْدَ إِبْلَائِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَعِدَّتُهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا وَ لَمْ يَذُكِرِ الْعَشْرَةَ الْأَيَّامَ فِي

الْعِدَّةِ إِلَّا مَعَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَ عَلِمَ أَنَّ غَايَةَ صَبْرِ الْمَرْأَةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعِ فَمِنْ ثَمَّ أُوجِبَتْ عَلَيْهَا وَ لَهَا.

[الحدیث ۹۴]

۹۴ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

أى: قرر هذا الحكم موافقا لقدرة طاقتهم و وسعهم فيما فرض لصلاحهن و فيما فرض عليهن، فلم يحاب و لم يتفضل عليهن فيما شرط لهن فى الإيلاء، بأن يفرض أقل من أربعة أشهر، و لم يجر عليهن من الجور و الظلم فيما فرض عليهن فى عده الوفاء بأن يفرض أكثر من أربعة أشهر، و أما العشرة فلعلها لم تحسب، لاشتغالها فيها بالتعزیه و انكسار شهوتها فكأنها غير محسوبة.

و من المعاصرين من قرأ " فلم يجابهن " بالمعجمه من جأى كسعى، أى حبس أى: لم يجبسهن و لم يمسكهن. و لا يخفى بعده.

قوله عليه السلام: و لم يذكر العشره أيام قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: يعنى المقصود الأصلى فى العده أربعة أشهر و زياده عشره أيام من باب رعايه الوفاء من جانب المرأه بتحملها فوق طاقتها و لذلك اختار الله تعالى التعبير عن العده بأربعة أشهر و عشرا على مائه و ثلاثين يوما.

الحدیث الرابع و التسعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ۱۳، ص: ۲۸۲

بْنِ سَيِّدَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَ لَمْ يَمَسَّهَا قَالَ لَا تَنْكِحُ حَتَّى تَعْتَدَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا.

[الحدیث ۹۵]

۹۵ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ السَّابَاطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَ سَأَلْتُهُ عَنْ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا هُمَا سَوَاءٌ.

[الحدیث ۹۶]

۹۶ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِيِّ عَنِ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَعْلِيهَا عِدَّةٌ قَالَ لَا قُلْتُ لَهُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَعْلِيهَا عِدَّةٌ قَالَ أَمْسِكْ عَنْ هَذَا

الحديث الخامس و التسعون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا- عدّه عليها هما سواء لعله محمول على التقيه، كما يدل عليه الخبر الذى بعده، بأن تكون التقيه من قوم لم يشتهر مذهبهم، و يحتمل أن تكون الأخبار المشهوره محموله على التقيه.

و قال فى المسالك: و أما ما روى فى شواذ أخبارنا من عدم وجوب العده على غير المدخول بها، فهو مع ضعف سنده معارض بما هو أجود سندا و أوفق لظاهر القرآن و إجماع المسلمين.

الحديث السادس و التسعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٨٣

فَهَذَا الْخَبْرَانِ لَا يُعَارِضَانِ الْأَخْبَارَ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا لِأَنَّ الْخَبَرَ الْأَخِيرَ لَيْسَ فِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ قَالَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا بَلْ قَالَ أَمْسِكْ عَنْ هَذَا وَ لَمَّا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ عَ ذَلِكَ لِبَعْضِ مَا يَرَاهُ فِي الْحَالِ مِنَ الْمَضِيحِ وَ لَوْ كَانَ فِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا مِثْلُ الْخَبْرِ الْأَوَّلِ لَمَّا جَازَ الْعُدُولُ عَنِ الْأَخْبَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَعَ مُوَافَقَتِهَا لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ إِلَى الْخَبَرَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ الشَّاذَّيْنِ

لِأَنَّ مَا هَذَا حُكْمُهُ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ عَلَيْهِ وَ الَّذِي يُدَلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ زَائِدًا عَلَى مَا قَدَّمْنَا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٩٧]

٩٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا قَالَ لَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَ لَهَا الْمِيرَاثُ كَامِلًا وَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ كَامِلَةً.

[الحدِيث ٩٨]

٩٨ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَقَالَ إِنْ هَلَكَتْ أَوْ هَلَكَ أَوْ طَلَّقَهَا فَلَهَا النِّصْفُ وَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ كَامِلَةً وَ لَهَا الْمِيرَاثُ.

[الحدِيث ٩٩]

٩٩ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ بِهَا وَ قَدْ فَرَضَ لَهَا مَهْرًا فَلَهَا نِصْفُ مَا فَرَضَ لَهَا وَ لَهَا الْمِيرَاثُ وَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ

الحدِيث السابع و التسعون: صحيح.

الحدِيث الثامن و التسعون: موثق كالصحيح.

و العده مختصه بصوره هلاك الرجل من بين الصور السابقه، بقريته الميراث فإنها مختص بها قطعاً، فلا تغفل.

الحدِيث التاسع و التسعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٨٤

فَأَمَّا الْمَهْرُ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ كَامِلًا إِذَا مَاتَ عَنْهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَ آتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نِحْلَهُ فَأَمَرْنَا بِإِعْطَائِهِنَّ الْمَهْرَ عَلَى التَّيَامِ وَ لَمْ يَخُصَّ الَّتِي يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا بِالنِّصْفِ فَيَتَّبَعِي أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً تَحْتَ الْعُمُومِ وَ لَا يَلْزَمُنَا ذَلِكَ فِي الْمُطَلَّغَةِ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا لِأَنَّا إِنَّمَا خَصَّصْنَا بِهَا بِدَلِيلٍ وَ بآيَةٍ أُخْرَى مِثْلَهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَ إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَ قَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ فَتُحْنُ بِصَيْرِيحِ هَذِهِ آيَةٍ وَ بِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ قَدْ قَدَّمْنَا هَا انْصَرَفْنَا عَنْ ذَلِكَ الظَّاهِرِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ مَوْجُودًا فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَ أَيْضًا فَقَدْ رَوَى

[الحدِيث ١٠٠]

١٠٠ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ مَهْرِيَارَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ

و فى الخبر و إن لم يذكر الموت، لكن ذكر الميراث و العده يدل عليه.

قوله: فإنه يجب كاملاً إذا مات عنها هذا هو المشهور، و ذهب الصدوق و بعض المتأخرين إلى التنصيف، لورود الأخبار المستفيضة بذلك، و لا يبعد حمل ما تضمن لزوم كل المهر على التقية، فإن ذلك مذهب أكثر العامة.

و

اختلف أيضا في ما إذا ماتت الزوجه قبل الدخول بها، فذهب الأكثر إلى استقرار المهر بذلك، وقال الشيخ في النهايه: وإن ماتت المرأه قبل الدخول بها كان لأوليائها نصف المهر، وكذا في هذا الكتاب، وتبعه ابن البراج.

الحديث المائة: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٨٥

عيسى عن سماعه و ابن مسيكان عن سليمان بن خالد قال سألتُه عن المتوفى عنها زوجها و لم يدخل بها فقال إن كان فرض لها مهراً فلها مهريها و عليها العده و لها الميراث و عدتها أربعة أشهر و عشرًا و إن لم يكن قد فرض لها مهراً فليس لها مهر و لها الميراث و عليها العده.

[الحديث ١٠١]

١٠١ الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله قال إذا توفى الرجل عن امرأته و لم يدخل بها فلها المهر كله إن كان سمي لها مهراً و سيمها من الميراث و إن لم يكن سمي لها مهراً لم يكن لها مهر و كان لها الميراث.

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ و عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعه قال سألتُه عن المتوفى عنها زوجها و لم يدخل بها قال إن كان فرض لها مهراً فلها مهريها و عليها العده و لها الميراث و عدتها أربعة أشهر و عشرًا و إن لم يكن فرض لها مهراً فليس لها مهر و عليها العده.

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ و عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله قال في المتوفى عنها زوجها إذا لم يدخل بها إن كان فرض لها مهراً فلها مهريها الذي فرض لها و لها الميراث و عدتها أربعة أشهر و عشرًا كعده التي دخل بها و إن لم يكن فرض لها مهراً فلا مهر لها و عليها العده و لها الميراث

و ظاهره عدم وجوب المتعه بالموت.

الحديث الحادي و المائة: مجهول.

الحديث الثاني و المائة: موثق.

الحديث الثالث و المائة: صحيح بالسند الأول، و مجهول بالسند الثاني، و ضعيف بالسند الثالث.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٨٦

وَ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ زُرَّارَةَ مِثْلَهُ.

وَ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ نَحْوَهُ.

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَمُوتُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ لَهَا صَدَاقُهَا كَامِلًا وَ تَرِثُهُ وَ تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا كَعَدِّهِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا.

فَأَمَّا مَا رَوَى مِنَ الْأَخْبَارِ مِنْ أَنَّ لَهَا نِصْفَ الْمَهْرِ مِثْلُ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَ عَبِيدُ بْنُ زُرَّارَةَ وَ الْحَلْبِيُّ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ وَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا أَوْ يَمُوتَ الزَّوْجُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ أَتَيْهَمَا مَاتَ فَلِلْمَرْأَةِ نِصْفُ مَا فَرَضَ لَهَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ لَهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا.

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ وَ عَنْهُ عَنِ فَصَّالَةَ عَنِ أَبَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي امْرَأَةٍ تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا مَا لَهَا مِنَ الْمَهْرِ وَ كَيْفَ مِيرَاثُهَا قَالَ إِذَا كَانَ قَدْ مَهَّرَهَا صِدَاقًا فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَ هُوَ يَرِثُهَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضَ لَهَا صِدَاقًا فَهِيَ تَرِثُهُ وَ لَا صَدَاقَ لَهَا

الحديث الرابع و المائة: صحيح.

الحديث الخامس و المائة: صحيح.

الحديث السادس و المائة: موثق كالصحيح.

و الظاهر أنه سقط من الخبر شىء، و إن أمكن أن يكون قوله "و إن لم يكن فرض" استئناف حكم آخر غير متفرع على الفرض السابق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٨٧

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ وَ الْفَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ قُلْنَا لِأَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ ع
مِمَّا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَقَدْ فَرَضَ لَهَا الصَّدَاقَ قَالَ لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ وَ تَرِثُهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَ إِنْ مَاتَ فَهِيَ
كَذَلِكَ.

وَ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مِثْلَهُ.

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَيْهَا عَنِ الْأَخْبَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِأَنَّهَا مُطَابِقَةٌ لِظَاهِرِ عُمُومِ الْقُرْآنِ وَ هَذِهِ مُخَصَّصَةٌ لَهُ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْمُخَصَّصُ لِلْعُمُومِ إِلَّا مَعْلُومًا مِثْلَهُ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَعْلُومَةٌ مِثْلَ الْقُرْآنِ عَلَيَّ أَنْ زُرَّارَةَ

و يؤيد السقوط أنه رواه في الكافي عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوشاء عن أبان عن ابن أبي يعفور مثله إلى
قوله: و إن لم يكن فرض لها صداقا فلا صداق لها، و قال في رجل توفي قبل أن

يدخل بامرأته؟ قال: إن كان فرض لها مهرا فلها نصف المهر و هي ترثه، و إن لم يكن فرض لها مهرا فلا مهر لها.

الحديث السابع و المائة: حسن موثق كالصحيح بالسند الأول، و ضعيف بالسند الثاني.

قوله رحمه الله: و لا يجوز هذا ممنوع، لأنهم كثيرا ما يخصصون القرآن بأخبار الآحاد، إلا أن يخص ذلك بما إذا كانت تعارضها أخبار أخرى موافقه للقرآن.

قوله: على أن زراره أقول: هذا كما يضعف هذا الجانب يضعف الجانب الآخر أيضا. مع أنه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٨٨

و الْحَلَبِيُّ رَاوَيْتَنِي لِحَدِيثَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَ قَدْ رَوَيْنَا عَنْهُمَا ضِدَّ ذَلِكَ وَ مُوَافِقًا لِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ وُجُوبِ الْمَهْرِ كَامِلًا وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عِ إِيمًا قَالَ ذَلِكَ فِي الْمُطَلَّغَةِ الَّتِي لَمْ يُدْخَلْ بِهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ فَوَهُمَ الرَّاوِي فَظَنَّ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا وَ قَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْهُمْ عَ حَيْثُ سَأَلَهُ سَائِلٌ وَ حَكَى لَهُ مِثْلَ مَا تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ فَقَالَ لَهُ غَلِطَ عَلَيَّ إِيمًا قُلْتُ ذَلِكَ فِي الْمُطَلَّغَةِ الَّتِي لَمْ يُدْخَلْ بِهَا رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرِو بْنِ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِيِّ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ سَمَّى لَهَا صَدَاقًا ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَ لَمْ يُدْخَلْ بِهَا قَالَ لَهَا الْمَهْرُ كَامِلًا وَ لَهَا الْمِيرَاثُ قُلْتُ فَإِنَّهُمْ رَوَوْا عَنْكَ أَنَّ لَهَا نِصْفَ الْمَهْرِ قَالَ لَا يَحْفَظُونَ عَنِّي إِيمًا ذَلِكَ لِلْمُطَلَّغَةِ.

مَعَ أَنَّهَا لَوْ سَلِمَتْ مِنْ ذَلِكَ لِحِازِ لَنَا أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ إِذَا تُوَفِّيَتْ عَنْهَا زَوْجَهَا أَوْ لِأَوْلِيَائِهَا إِذَا تُوَفِّيَتْ هِيَ أَنْ يَتْرُكُوا نِصْفَ الْمَهْرِ اسْتِحْبَابًا

دُونَ الْوُجُوبِ وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ هَلَّا قُلْتُمْ أَنْتُمْ ذَلِكَ بِأَنْ تَقُولُوا إِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ أَوْ عَلَى وَرَثَتِهِ أَنْ يُعْطُوهَا نِصْفَ الْمَهْرِ وَ
يُسَيِّتَحَبُّ لَهُمْ أَنْ يُعْطُوهَا النِّصْفَ الْآخَرَ لِأَنَّ أَخْبَارَنَا قَدْ عَضَدَهَا ظَاهِرُ الْقُرْآنِ فَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَنْصَرِفَ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ وَ هَذِهِ
الْأَخْبَارُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ مُجَرَّدَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ جَازَ

لا يصير ذلك سببا لضعف الخبر، ولا يزيد على أصل التعارض.

الحديث الثامن و المائة: موثق.

و لعل فيه شائبه التقيه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٨٩

لَنَا أَنْ نَنْصَرِفَ فِيهَا عَنِ الْوُجُوبِ إِلَى الْإِسْتِحْبَابِ عَلَى أَنَّ الَّذِي أَحْيَاهُ وَ أُفْتِيَ بِهِ هُوَ أَنْ أَقُولَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَنْ زَوْجَتِهِ قَبْلَ
الدُّخُولِ بِهَا كَانَ لَهَا الْمَهْرُ كُلُّهُ وَ إِنْ مَاتَتْ هِيَ كَانَ لِأَوْلِيَائِهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَ إِنَّمَا فَصَلْتُ هَذَا التَّنْصِيحَ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَخْبَارِ الَّتِي
قَدَّمْنَاهَا فِي وُجُوبِ جَمِيعِ الْمَهْرِ فَإِنَّهَا تَتَضَمَّنُ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ إِذَا مَاتَتْ هِيَ كَانَ لِأَوْلِيَائِهَا الْمَهْرُ كَامِلًا
فَأَنَا لَا أَتَعَدَّى الْأَخْبَارَ وَ أَمَّا مَا عَارَضَهَا مِنَ الْأَخْبَارِ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ مَوْتِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي وُجُوبِ نِصْفِ الْمَهْرِ فَمَحْمُولٌ عَلَى
الِإِسْتِحْبَابِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ وَ أَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي تَتَضَمَّنُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَتْ كَانَ لِأَوْلِيَائِهَا نِصْفُ الْمَهْرِ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى ظَاهِرِهَا وَ لَسْتُ أَحْتَاجُ
إِلَى تَأْوِيلِهَا وَ هَذَا الْمَذْهَبُ أَسْلَمَ لِتَأْوِيلِ الْأَخْبَارِ وَ اللَّهُ الْمُوفِّقُ لِلصَّوَابِ وَ مَتَى طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا فَإِنْ كَانَ طَلَاقًا
يَمْلِكُ مَعَهُ رَجَعَتْهَا كَانَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَّ أَبْعَدَ الْأَجَلَيْنِ عَدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا

قوله: كان عليها أن تعتد أبعد الأجلين قال في المسالك: لا إشكال في ذلك على تقدير زياده عده

الوفاه على عدّه الطلاق كما هو الغالب، أما لو انعكس كعدّه المسترابه، ففي الاجتراء فيها بعده الوفاه و هى أبعد الأجلين - من أربعة أشهر و عشره و من مده يعلم فيها انتفاء الحمل - أو وجوب إكمال عدّه المطلقه بثلاثه أشهر بعد التسعه أو السنه، أو وجوب أربعة أشهر و عشره بعدها أوجه، الأظهر الأول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٩٠

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا قَالَ تَعْتَدُ أَبْعَدَ الْأَجَلَيْنِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

[الحديث ١١٠]

١١٠ وَ عَنْهُ عَمْرُو بْنُ حُمَيْدٍ بَيْنَ زِيَادِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ تَوَفَّى عَنْهَا وَ هِيَ فِي عِدَّتِهَا قَالَ تَرْتُهُ وَ إِنْ تَوَفَّيْتُ وَ هِيَ فِي عِدَّتِهَا فَإِنَّهُ يَرْتُهَا وَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْتُ مِنْ دِيهِ صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا مِنْهُمَا الْآخَرَ.

وَ زَادَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا قَالَ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ هَذَا الْكَلَامُ سَقَطَ مِنْ كِتَابِ ابْنِ زِيَادٍ وَ لَا أَظُنُّهُ إِلَّا وَ قَدْ رَوَاهُ

الحديث التاسع و المائة: مرسل كالحسن.

و يحتمل أن يكون أربعة أشهر و عشرا بيانا للمراد بأبعد الأجلين، فالمراد بالأبعد الأبعد غالبا. و يحتمل أن يكون البيان مبني على الغالب و يكون الأبعد على عمومه، و إطلاق الخبر الآتى و شبهه يؤيد الأول.

الحديث العاشر و المائة: موثق.

قوله: و زاد فيه الظاهر أنه كلام ابن سماعه، و يحتمل أن يكون كلام حميد بن زياد، كما أن قوله "قال الحسن" كلامه. و ابن زياد هو محمد بن زياد، و الظاهر أنه كان يظن أنه سمع هذه الزيادة التي رواها محمد بن أبي حمزة من محمد بن زياد، لكن لم يكن فى كتابه.

أو المعنى: أنه لما رواه محمد بن أبي حمزة، فالظاهر أن ابن سماعه أيضا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار،

[الحديث ١١١]

١١١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ فَطَلَّقَهَا ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا قَالَ تَعْتُدُّ أَبْعَدَ الْأَجَلَيْنِ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا.

[الحديث ١١٢]

١١٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عِيَّاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ أَيُّمَا امْرَأَةٍ طَلَّقْتُ ثُمَّ تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا وَ لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا تَرْتُهُ تَعْتُدُّ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا وَ إِنْ تُوُفِّيَتْ وَ هِيَ فِي عِدَّتِهَا وَ لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَرْتُهَا.

وَ إِذَا كَانَتْ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ إِنْ انْقَضَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا وَ لَمْ تَضَعْ حَمْلَهَا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا وَ إِنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا كَانَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا وَ ذَلِكُ

[الحديث ١١٣]

١١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ قَالَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا الْحَامِلُ أَجَلُهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ إِنْ كَانَتْ حُبْلَى فَتَمَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا

كان سمع هذه من ابن سنان، لكن نسي أن يثبتها في كتابه.

الحديث الحادي عشر و المائة: مجهول.

الحديث الثاني عشر و المائة: حسن.

و قوله " و لم تحرم عليه " يدل على اختصاص الحكم بالرجعيه.

الحديث الثالث عشر و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٩٢

وَ لَمْ تَضَعْ فَعِدَّتُهَا إِلَى أَنْ تَضَعَ وَ إِنْ كَانَتْ تَضَعْ حَمْلَهَا قَبْلَ أَنْ تَبِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا تَعْتُدُّ بَعْدَ مَا تَضَعْ تَمَامَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا وَ ذَلِكُ أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ.

[الحديث ١١٤]

١١٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا تَنْقِضِي عِدَّتُهَا آخِرَ الْأَجَلَيْنِ.

[الحديث ١١٥]

١١٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ عِدَّةُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا آخِرُ الْأَجَلَيْنِ لِأَنَّ عَلَيْهَا أَنْ تُحَدَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَ لَيْسَ عَلَيْهَا فِي الطَّلَاقِ أَنْ تُحَدَّ.

وَ لَا نَفَقَةَ لِلْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا سِوَاءَ كَانَتْ حَامِلًا أَوْ غَيْرَ حَامِلٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الرابع عشر و المائة: حسن.

الحديث الخامس عشر و المائة: مجهول كالموثق.

قوله عليه السلام: لأن عليها أن تحد أي: إنما اكتفى في الطلاق بالوضع، لأن الغرض في عده المطلقه براءة الرحم و هي تحصل بالوضع، و الغرض في عده الوفاه تلك مع إظهار الحزن على زوجها، و الحداد عليه في أربعة أشهر و عشره أيام، فلذا يعتبر فيها أبعد الأجلين.

و قال في الصحاح: أحدث المرأة، أي امتنعت من الزينه و الخضاب بعد وفاه زوجها، و كذلك حدثت تحد و تحد حدادا و هي حاد، و لم يعرف الأصمعي إلا أحدثت فهي محاد.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٩٣

[الحديث ١١٦]

١١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا هَلْ لَهَا نَفَقَةٌ قَالَ لَا.

[الحديث ١١٧]

١١٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْحُبْلَى الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا.

[الحديث ١١٨]

١١٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ

الحديث السادس عشر و المائة: مجهول.

و المشهور بين الأصحاب أن نفقه المعتده مختصه بالرجعيه و بالبائن الحامل، و أما المتوفى عنها زوجها، فإن كانت حائلا فلا نفقه لها إجماعا، و إن كانت حاملا فلا نفقه لها في مال المتوفى أيضا كذلك.

و هل تجب في نصيب الولد؟ اختلف الأصحاب في ذلك بسبب اختلاف الروايات، فذهب الشيخ في النهايه و جماعه من المتقدمين إلى القول بالوجوب و للشيخ قول آخر بعدمه، و هو مذهب المتأخرين.

الحديث السابع عشر و المائة: حسن.

و يمكن الجمع بين الأخبار بما إذا كانت الزوجه محتاجه لزم الإنفاق عليها من نصيب ولدها، لأنه تجب نفقتها عليه، و إلا فلا.

الحديث الثامن عشر و المائة: ضعيف.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٩٤

عَنْهَا زَوْجُهَا هَلْ لَهَا نَفَقَةٌ قَالَ لَا.

[الحديث ١١٩]

١١٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زَيْدِ أَبِي أُسَامَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ الْجُبَلِيِّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا هَلْ لَهَا نَفَقَةٌ فَقَالَ لَا.

[الحديث ١٢٠]

١٢٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا يُنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ.

فَلَا يُنَافِي مَا قَدَّمَناه لِأَنَّ قَوْلَهُ ع يُنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ يُنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِ الْوَلَدِ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا وَ الْوَلَدُ وَ إِن لَمْ يَجْرِلْ لَهُ ذِكْرٌ حَرَّازٌ لَنَا أَنَّ نَقَدْرَهُ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ كَمَا يَقْدَرُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَ غَيْرِهِ فِي الْكِنَايَاتِ الَّتِي لَمْ يَجْرِلْ لِمَنْ يَعُودُ إِلَيْهِ ذِكْرٌ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢١]

١٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث التاسع عشر و المائة: ضعيف.

الحديث العشرون و المائة: صحيح.

قوله: على أنه ينفق عليها من مال الولد أقول: و مع إرجاع الضمير إلى الميت أيضا يحتمل أن يكون المراد حصه الولد مجازا.

الحديث الحادى و العشرون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٩٥

قَالَ الْمَرْأَةُ الْحُبْلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِ وَلَدِهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا.

عَلَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ الرَّاوى لِهَذَا الْحَدِيثِ قَدْ رَوَى مُوَافِقًا لِمَا قَدَّمَاهُ رَوَى

[الحديث ١٢٢]

١٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَلَهَا نَفَقَهُ قَالَ لَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهَا.

[الحديث ١٢٣]

١٢٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَلِيٍّ ع قَالَ فِي نَفَقَةِ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ حَتَّى تَضَعَ.

فِيحْتَمِلُ هَذَا الْخَبْرُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ إِذَا رَضُوا الْوَرَثَةَ بِذَلِكَ وَ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِيهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ لِأَنَّ نَصَبَ الْوَرَثَةِ لَمْ يَتَمَيَّزْ بَعْدُ وَ إِنَّمَا يَتَمَيَّزُ إِذَا وَضَعَتْ فَيَعْلَمُ أَنَّ ذَكَرَهُ هُوَ أُمَّ أُنْثَى فَحِينَئِذٍ يُعْزَلُ مَالُهُ فَإِذَا تَمَيَّزَ أُخِذَ مِنْهُ مَا أُنْفِقَ عَلَيْهَا وَ رُدَّ عَلَى الْوَرَثَةِ وَ يَكُونُ فَاتِدَهُ الْخَبْرُ أَنْ لَا تَلْزَمَ النَّفَقَةُ عَلَيْهَا وَاحِدًا دُونَ الْآخَرِ بَلْ يَكُونُونَ كُلُّهُمْ فِي ذَلِكَ سَوَاءً

الحديث الثانى و العشرون و المائة: صحيح.

الحديث الثالث والعشرون والمائة: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع والعشرون والمائة: صحيح.

وقال في المسالك: اختلف الأصحاب في مقدار عده الأمة إذا كانت مزوجه فمات زوجها، مع اتفاقهم على أنها على نصف عده الحرة في الطلاق، فذهب

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٩٦

وَالْأُمَّةُ إِذَا كَانَتْ زَوْجَةً وَهِيَ أُمٌّ وَلَمَّا لِمَوْلَاهَا وَمَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا كَانَتْ عِدَّتُهَا عِدَّةَ الْحُرَّةِ وَإِذَا كَانَتْ أُمَّةً لَيْسَتْ بِأُمٍّ وَلَمَّا كَانَتْ عِدَّتُهَا شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَهِيَ عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ الزَّوْجَاتِ وَلَيْسَ فِيهَا تَمْيِيزُ حُرَّةٍ مِنْ أُمَّةٍ

وَ لَيْسَ يَلْزُمُنَا مِثْلُ ذَلِكَ لِأَنَّا إِنَّمَا نَخْصُهَا بِمَا نَدْكُرُهُ فِيمَا بَعْدَ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ أَيْضًا فَقَدْ رَوَى

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ رَبَّابٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّ الْأُمَّةَ وَ الْحُرَّةَ كِلْتَاهُمَا إِذَا مَاتَ عَنْهُمَا زَوْجَاهُمَا فِي الْعِدَّةِ سَوَاءٌ إِلَّا أَنَّ الْحُرَّةَ تُحَدُّ وَ الْأُمَّةُ لَا تُحَدُّ.

[الحديث ١٢٥]

١٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأُمَّةِ

أكثر القدماء إلى أنها في الوفاة على نصف من عده الحرة أيضا. و قال الصدوق و ابن إدريس: عدتها أربعة أشهر و عشره أيام، لعموم الآية و خصوص بعض الأخبار.

و ذهب الشيخ و أكثر المتأخرين إلى التفصيل، بأنها إن كان أم ولد للمولى و زوجها و مات زوجها فعدتها عده الحرة و إلا عده الأمة جمعا. هذا إذا لم تكن حاملا، و إلا فعدتها أبعده الأجلين من وضع الحمل و ما قيل به من المدة إجماعا، و إنما الخلاف في خصوصية المدة.

الحديث الخامس و العشرون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٩٧

إِذَا طَلَّقَتْ مَيَّا عِدَّتُهَا قَالَ حَيْضَتَانِ أَوْ شَهْرَانِ قُلْتُ فَإِنْ تُوَفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَقَالَ إِنَّ عَلِيًّا ع قَالَ فِي أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ لَا يَتَزَوَّجَنَّ حَتَّى يَعْتَدِدْنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا وَ هُنَّ إِمَاءٌ.

[الحديث ١٢٦]

١٢٦ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدَ فَرَّوَجَهَا مِنْ رَجُلٍ فَأَوْلَدَهَا غُلَامًا ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ مَاتَ فَرَجَعَتْ إِلَى سَيِّدِهَا أَلَهُ أَنْ يَطَّأَهَا قَالَ تَعْتَدُّ مِنَ الزَّوْجِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا ثُمَّ يَطَّوُّهَا بِالْمَلِكِ بِغَيْرِ نِكَاحٍ

قوله عليه السلام: أو شهران لعله على الاستحباب. و في الكافي " أو شهران حتى تحيض " و لعل المعنى إلا أن تحيض قبل ذلك، أو يتربص الحيض و إن كان إلى شهرين.

قوله عليه السلام: و هن إماء أى: حكم عليه السلام فى أمهات الأولاد إن يعتد دن أربعة أشهر و

عشرا في في حال كونهن إماء، أى في حياه مواليهن إذ هن بعدهم أحرار. أو أنه عليه السلام حكم في موت مواليهن بذلك فها هنا أيضا كذلك.

و على التقديرين لا ظهور فيه، لاختصاص الحكم بأمهات الأولاد، بل يمكن أن يكون استدلالا بحكم أم الولد على مطلق حكم الأمه، أو تشبيها للثاني بالأول.

الحديث السادس و العشرون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٩٨

[الحديث ١٢٧]

١٢٧ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ وَ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عِدَّةُ الْمَمْلُوكَةِ الْمُنَوَّفَى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمُّ وَلَدٍ كَانَ عِدَّتُهَا مَا قَدَّمَاهُ مِنْ نِصْفِ عِدَّةِ الْحُرِّهِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢٨]

١٢٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ طَلَاقِ الْأَمَةِ فَقَالَ تَطْلِقَتَانِ وَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عِدَّةُ الْأَمَةِ الَّتِي يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَانِ وَ خَمْسَةُ أَيَّامٍ وَ عِدَّةُ الْأَمَةِ الْمُطَلَّغَةِ شَهْرٌ وَ نِصْفٌ.

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ وَ عَنْهُ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَمَةِ الَّتِي يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَقَالَ عِدَّتُهَا شَهْرَانِ وَ خَمْسَةُ أَيَّامٍ وَ قَالَ عِدَّةُ الْأَمَةِ الَّتِي لَا تَحِيضُ خَمْسَةٌ وَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

[الحديث ١٣٠]

١٣٠ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ عِدَّةُ الْأَمَةِ إِذَا تُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَانِ وَ خَمْسَةُ أَيَّامٍ وَ عِدَّةُ الْأَمَةِ الْمُطَلَّغَةِ الَّتِي لَا تَحِيضُ شَهْرٌ وَ نِصْفٌ

الحديث السابع و العشرون و المائة: مجهول.

الحديث الثامن و العشرون و المائة: ضعيف.

الحديث التاسع و العشرون و المائة: موثق.

الحديث الثلاثون و المائة: حسن كالصحيح.

و يمكن حمل أخبار التنصيف على التقيه، لاشتهاره بين العامة.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٩٩

[الحديث ١٣١]

١٣١ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَلَّامَةُ إِذَا تُوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَعِدَّتُهَا شَهْرَانِ وَ خَمْسَهُ أَيَّامٍ.

[الحديث ١٣٢]

١٣٢ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ طَلَّاقُ الْعَبْدِ لِلْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَ أَجَلُهَا حَيْضَتَانِ إِنْ كَانَتْ تَحِيضُ وَ إِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَأَجَلُهَا شَهْرٌ وَ نِصْفٌ فَإِنْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَأَجَلُهَا نِصْفُ أَجْلِ الْحُرَّةِ شَهْرَانِ وَ خَمْسَهُ أَيَّامٍ.

فَإِنْ قِيلَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمَةِ الْمَذْكُورَاتِ هُنَّ أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ فَلِمَ خَصَّصَتْهُمَا بِهِنَّ وَ لَا فِي جَمِيعِ الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْتُمُوهَا ذَكَرَ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ بَلْ فِيهَا أَنَّ عِدَّةَ الْأَمَةِ مِثْلُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ سِوَاءَ فَلِمَ تَخَصَّصُونَهَا قِيلَ لَهُ إِنَّمَا خَصَّصْنَا هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَ الْأَوْلَةَ أَيْضًا لِئَلَّا تَتَنَاقَضَ الْأَخْبَارُ وَ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْأَخْبَارِ أَمَّهُ كَالْمُجْمَلِ لِأَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ وَ غَيْرِهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ فَإِذَا جَاءَ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا يَتَضَمَّنُ تَعْلِيقَ الْحُكْمِ بِأُمِّ الْوَلَدِ كَانَ ذَلِكَ حَاكِمًا عَلَى جَمِيعِهَا فَاضْتِجَابًا بِالتَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فَمِمَّنْ رَوَى ذَلِكَ سَيْلِمَانُ بْنُ خَالِدٍ وَ وَهْبُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ وَ قَدْ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُمَا وَ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الرَّجُلِ أَمَّهُ يَطُؤُهَا بِمَلِكِ الْيَمِينِ فَمَاتَ عَنْهَا أَوْ أَعْتَقَهَا بَعِيدَ وَفَاتِهِ وَجَبَ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَإِنْ أَعْتَقَهَا فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَ لَوْ بِسَاعِهِ كَانَتْ عِدَّتُهَا عِدَّةَ الْحُرَّةِ الْمُطَلَّغَةِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الحادي و الثلاثون و المائة: صحيح.

الحديث الثاني و الثلاثون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٠٠

[الحديث ١٣٣]

١٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي الْأَمَةِ إِذَا غَشِيَهَا سَيْدُهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَإِنَّ عِدَّتَهَا ثَلَاثُ

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: مجهول كالموثق.

قوله: فأربعة أشهر أى: فتعتد أربعة أشهر و عشرة. أو المعنى و يضيف إليها عشرة، و يكون الواو بمعنى " مع "، و فيه شىء.

و قال فى النافع: لو وطئ المولى أمته ثم أعتقها اعتدت بثلاثة أقرأء. انتهى.

و قال السيد: هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفا. انتهى.

و قال فى المسالك: إذا كان الميت عن أم الولد المولى، فإذا كانت مزرجه لم تعتد من موت المولى إجماعا، و إن لم تكن مزرجه، ففي اعتدادها من موت المولى عده الحره أم لا- عده عليها، بل يكفى استبواؤها لمن انتقلت إليه إذا أراد وطئها قولان، ذهب إلى الأول منهما جماعه منهم الشيخ و أبو الصلاح و ابن حمزه و العلامه فى موضع من التحرير و الشهيد فى اللمعه، و استدلل له فى المختلف بموثقه إسحاق بن عمار. و قال ابن إدريس: لا- عده عليها من موت مولاها، و نفى عنه فى المختلف البأس.

و لو كانت الأمه موطوءه للمولى ثم مات عنها، فظاهر الأكثر منا أنه لا عده عليها، بل تستبرأ بحيضه كغيرها من الإماء المنتقله من مالك إلى آخر. و ذهب الشيخ فى كتابى الأخبار إلى أنها تعتد من موت المولى كالحره، سواء كانت أم ولد أو لا

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٠١

[الحديث ١٣٤]

١٣٤ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَمَةِ يَمُوتُ سَيِّدُهَا قَالَ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا قُلْتُ فَإِنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا قَالَ يُفَارِقُهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا نِكَاحًا جَدِيدًا بَعْدَ

انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قُلْتُ فَأَيْنَ مَا بَلَّغْنَا عَنْ أَبِيكَ فِي الرَّجُلِ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا قَالَ هَذَا جَاهِلٌ.

[الحديث ١٣٥]

١٣٥ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ يَكُونُ الرَّجُلُ تَحْتَهُ السَّرِيَّةُ فَيُعْتَقُهَا فَقَالَ لَا يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تَنْكَحَ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ تُوُفِّيَ عَنْهَا مَوْلَاهَا فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا

لروايه زراره و موثقه إسحاق.

و العجب مع كثرة هذه الأخبار و جودتها سنداً أنه لم يوافق الشيخ على مضمونها أحد و خصوصاً أم الولد بالحكم، مع أنه لا دليل عليها بخصوصها، و أعجب منه تخصيص الحكم في المختلف بأم الولد و الاستدلال عليه بموثقه إسحاق، مع أنها تدل على أن حكم الأمة مطلقاً كذلك.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: موثق.

و محمول على عدم الدخول، كما عرفت سابقاً.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: حسن.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٠٢

[الحديث ١٣٦]

١٣٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ وَلِيدَتَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ فَقَالَ عِدَّتُهَا عِدَّةُ الْحُرِّهِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ وَلِيدَتَهُ وَ هُوَ حَيٌّ وَ قَدْ كَانَ يَطُورُهَا فَقَالَ عِدَّتُهَا عِدَّةُ الْحُرِّهِ الْمَطْلُوقِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَتَقِ الْمَدْكُورِ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْمَوْتِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣٧]

١٣٧ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمُدَبَّرِ إِذَا مَاتَ مَوْلَاهَا أَنْ عِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا مِنْ يَوْمٍ يَمُوتُ سَيِّدَهَا إِذَا كَانَ سَيِّدَهَا يَطُورُهَا قِيلَ لَهُ فَالرَّجُلُ يُعْتَقُ مَمْلُوكَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَاعَةٍ أَوْ بِيَوْمٍ ثُمَّ يَمُوتُ

الحديث السادس و الثلاثون و المائة: ضعيف على المشهور.

قوله: عند الموت أى: علق عتقها على الموت، كما فهمه الأصحاب و يشعر به آخر الخبر.

الحديث السابع و الثلاثون و المائة: مختلف فيه صحيح على الظاهر.

و قال فى الشرائع: لو كان المولى يطأها ثم دبرها اعتدت بعد وفاته بأربعة أشهر و عشره أيام، و لو أعتقها فى حياته اعتدت بثلاثه أقرأ.

و قال فى المسالك: مستند الحكم روايه داود الرقى، و نازع ابن إدريس فى الأمرين، أما الأول فلأن جعل عتقها بعد موته لا يصدق عليها أنها زوجته و العده

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٠٣

قَالَ فَقَالَ هَذِهِ تَعْتَدُ ثَلَاثَ حَيْضٍ أَوْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ مِنْ يَوْمٍ أَعْتَقَهَا سَيِّدُهَا.

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣٨]

١٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الصَّفَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ عِدَّةِ الْأُمِّهِ - الَّتِي يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا قَالَ شَهْرٌ وَ نِصْفٌ.

فَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ وَهَمَ الرَّاوى فى نقله لأنه ليس يمتنع أن يكون قد سَمِعَ ذَلِكَ فى الْمُطَلَّقه لَأَنَّنا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ عِدَّةَ الْأُمِّهِ الْمُطَلَّقه شَهْرٌ وَ نِصْفٌ فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فَرَوَاهُ فى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَ إِذَا جازَ ذَلِكَ لَمْ يُنَافِ مَا قَدَّمَناهُ مِنَ الْأَخْبَارِ فَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ بِهَا إِذَا ماتَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الزَّوْجِهِ الدَّائِمِهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا

مختصه بها، كما تدل عليه الآيه. و أما

الثانى فلان المعتقه غير مطلقه، فلا يلزمها عده المطلقه.

قوله: أو ثلاثه قروء الظاهر أن التردد من الراوى.

الحديث الثامن و الثلاثون و المائة: موقوف.

و كان ينبغى إيراده قبل هذا المتن.

قوله: فعدتها عده الزوجه الدائمه هذا هو المشهور، و ذهب المفيد و المرتضى إلى أن عدتها شهران و خمسسه أيام.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٠٤

[الحديث ١٣٩]

١٣٩ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ مُتْعَةً ثُمَّ يَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا هَلْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ فَقَالَ تَعْتِدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا انْقَضَتْ أَيَّامُهَا وَهُوَ حَيٌّ فَحَيْضَةٌ وَنِصْفٌ مِثْلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْأُمِّهِ قَالَ قُلْتُ فَتُحَدُّ قَالَ فَقَالَ نَعَمْ إِذَا مَكَثَتْ عِنْدَهُ أَيَّامًا فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَتُحَدُّ وَ أَمَا إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ فَقَدْ وَجِبَتْ الْعِدَّةُ كَمَلًا وَ لَا تُحَدُّ.

[الحديث ١٤٠]

١٤٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ مَا عِدَّةُ الْمُتْعَةِ إِذَا مَاتَ عَنْهَا الَّذِي تَمَّتْ بِهَا قَالَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا قَالَ ثُمَّ قَالَ يَا زُرَّارَةُ كُلُّ النِّكَاحِ إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ فَعَلَى الْمَرْأَةِ حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أُمٌّ أَوْ عَلَى أَى وَجْهِ كَانَ النِّكَاحُ مِنْهُ مُتْعَةً أَوْ تَزْوِيجًا أَوْ مِلْكًا يَمِينٍ فَالْعِدَّةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَعِدَّةُ الْمُطَلَّغَةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالْأُمُّ الْمُطَلَّغَةُ عَلَيْهَا نِصْفٌ مَا عَلَى الْحُرَّةِ وَ كَذَلِكَ الْمُتْعَةُ عَلَيْهَا مِثْلُ مَا عَلَى الْأُمِّهِ.

[الحديث ١٤١]

١٤١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الصَّفَّارُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ عَنِ

الحديث التاسع و الثلاثون و المائة: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: إذا مكثت لم أر قائلًا بهذا التفصيل، بل المقطوع به فى كلامهم لزوم الحداد عليها مطلقا.

الحديث الأربعون و المائة: صحيح.

الحديث الحادى و الأربعون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٠٥

الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَظِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ يَظِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ عِدَّةُ الْمَرْأَةِ إِذَا تَمَتَّعَ بِهَا فَمَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا.

فَهَذَا الْخَبْرُ وَهُمْ مِنَ الرَّاوى وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ فِي مُتَعَهُ انْقَضَتْ أَيَّامُهَا كَانَ عَلَيْهَا خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجُهَا

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ وَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الطَّاطِرِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ أَبِي شُعْبَةَ الْحَلْبِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مُتَعَةً ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا مَا عِدَّتُهَا قَالَ خَمْسَةٌ وَسِتُّونَ يَوْمًا.

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَمَةً قَوْمٌ تَمَتَّعَ بِهَا الرَّجُلُ بِإِذْنِهِمْ فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الْإِمَاءِ خَمْسَةٌ وَسِتُّونَ يَوْمًا حَسَبَ مَا قَدَّمَائِهِ فِيهِنَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ أُمَّهَاتٍ أَوْلَادٍ وَعِدَّةُ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ مِثْلُ عِدَّةِ الْمُسْلِمَةِ إِذَا مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا

[الحديث ١٤٣]

١٤٣ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ يَعْقُوبَ السَّرَّاجِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ النَّصْرَانِيَّةُ

قوله: فهذا الخبر وهم يمكن حمله على ما إذا مات فى العده، و هو أولى من حمله على الوهم.

الحديث الثانى و الأربعون و المائة: مرسل.

و بمضمونه أفتى المفيد و المرتضى كما عرفت.

الحديث الثالث و الأربعون و المائة: صحيح.

و قال فى المسالك: المشهور بين الأصحاب أن عده الذميه الحره فى الطلاق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٠٦

مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَ هُوَ نَصْرَانِيٌّ مَا عِدَّتُهَا قَالَ عِدَّةُ الْحُرِّهِ الْمُسْلِمَةِ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْمُعْتَدَةُ مِنَ الطَّلَاقِ لَيْسَ عَلَيْهَا حِدَادٌ وَ الْمُعْتَدَةُ مِنَ الْوَفَاةِ تُحَدُّ وَ تَمْنَعُ مِنَ الطَّيِّبِ كُلِّهِ وَ مِنَ الزَّيْنَةِ وَ لَا تَبِيْتُ الْمُطَلَّعَةَ عَنْ بَيْتِهَا الَّذِي

و الوفاه كعده المسلمه الحره، لعموم الأدله و صحيحه يعقوب السراج، و لكن ورد فى روايه زراره ما يدل على أنها كالأمه، و نقله العلامة عن بعض الأصحاب، و لم يعلم قائله.

قوله: و المعتده من الوفاه تحد قال فى المسالك: الحداد

فعال من الحد، و هو لغه المنع، يقال: أحدث المرأة تحد إحداها و حدث تحد حدادا، أى: منعت نفسها من التزين، و الأصل فى وجوبه على المتوفى عنها زوجها إجماع المسلمين و الأخبار.

و المراد ترك ما فيه زينه فى الثوب، و استعماله فى البدل كلبس الثوب الأحمر و الأخضر و نحوهما من الألوان التى يتزين بها عرفاء، و مثله المنقوش و الفاخر و التحلى بلؤلؤ و مصوغ من ذهب و فضه و غيرهما مما لا تعتاد التحلى به و التطيب فى الثوب و البدن و الخضاب فيما ظهر من البدن و الاكتحال بما فيه زينه. و يجوز التنظف بالغسل و قلم الظفر و إزالة الوسخ و الامتشاط و الحمام.

و الحكم مختص بالزوجه، فلا يتعدى إلى غيرها من الأقارب إجماعا، و لا فرق فى الزوجه بين الكبيره و الصغيره و المسلمه و الكافره و المدخول بها و غيرها، و هل يفرق فيه بين الحره و الأمه؟ قال الشيخ فى المبسوط لا لعموم الأدله، و الأقوى عدم وجوبه على الأمه، كما اختاره المحقق و هو خيره الشيخ. انتهى.

و قال أيضا فيه: لو تركت الواجب عليها من الحداد عصت، و هل تنقضى عدتها

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٠٧

طَلَّقَتْ فِيهِ وَ لَا تَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا لِحَاجِهِ صَارِفِهِ وَ تَبَيَّتُ الْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْوَفَاةِ أَيْنَ شَاءَتْ وَ تَنْتَقِلُ عَنْ مَنْزِلِهَا مَتَى شَاءَتْ

[الحديث ١٤٤]

١٤٤ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُطَلَّغَةُ تَكْتَحِلُ وَ تَخْتَضِبُ وَ تُطَيَّبُ وَ تَلْبَسُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

يَقُولُ لَعَلَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا لَعَلَّهَا أَنْ تَقَعَ فِي نَفْسِهِ فَيَرَا جَعَهَا.

[الحديث ١٤٥]

١٤٥ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُطَلَّقَةِ أَيَّنَ تَعْتَدُ قَالَ فِي بَيْتِهَا لَا تَخْرُجُ فَإِنْ أَرَادَتْ زِيَارَةَ خَرَجَتْ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَ لَا تَخْرُجُ نَهَارًا وَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَحُجَّ حَتَّى تَنْقُضَ عِدَّتَهَا وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أ كَذَلِكَ هِيَ قَالَ نَعَمْ وَ تَحُجُّ إِنْ شَاءَتْ.

[الحديث ١٤٦]

١٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ

أَم يَجِبُ عَلَيْهَا الْاسْتِنَافُ بِالْحَدَادِ؟ قَوْلَانِ، أَشْهُرُهُمَا الْأَوَّلُ. وَ قَالَ أَبُو الصَّلَاحِ:

لَا يَحْتَسِبُ مِنَ الْعَدَةِ.

قَوْلُهُ: وَ تَبَيَّتَ الْمَعْتَدَةُ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأَصْحَابِ.

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَ الْأَرْبَعُونَ وَ الْمِائَةُ: مَجْهُولٌ.

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ وَ الْأَرْبَعُونَ وَ الْمِائَةُ: مَوْثُوقٌ.

الْحَدِيثُ السَّادِسُ وَ الْأَرْبَعُونَ وَ الْمِائَةُ: مَوْثُوقٌ كَالصَّحِيحِ.

مِلَاذُ الْأَخْيَارِ فِي فَهْمِ تَهْذِيبِ الْأَخْبَارِ، ج ١٣، ص: ٣٠٨

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي بَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَقَالَ لَا تَكْتَحِلُ لِلزَّيْنَةِ وَ لَا تَطَيَّبُ وَ لَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا وَ لَا تَبِيْتُ عَنْ بَيْتِهَا وَ تَقْضِي الْحُقُوقَ وَ تَمْتَشِطُ بِغَسَلِهِ وَ تَحُجُّ وَ إِنْ كَانَتْ فِي عِدَّتِهَا.

[الحديث ١٤٧]

١٤٧ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ ابْنِ رِيَّاطٍ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا قَالَ لَا تَكْتَحِلُ لِزَيْنَتِهِ وَ لَا تَطَيَّبُ وَ لَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا وَ لَا تَخْرُجُ نَهَارًا وَ لَا تَبِيْتُ عَنْ بَيْتِهَا

قال في القاموس: الغسلة بالكسر الطيب و ما تجعله المرأه في شعرها عند الامتشاط و ما يغسل به الرأس من خطمي و نحوه

كالغسل بالكسر.

و فى الصحاح: يقال غسله مطراه و هى آس يطرى بأفاويه الطيب و يمتشط به و لا تقل غسله.

و قال: غسله مطراه أى مرباه بالأفاويه يغسل بها الرأس و اليد.

و قال: ألفوه ما يعالج به الطيب، كما أن التوابل ما يعالج به الأطمه، قال فوه و أفواه مثل سوق و أسواق ثم أفاويه. انتهى.

أقول: يمكن أن يقرأ ما فى الخبر بالتاء و الهاء، و على الثانى الضمير راجع إلى

الامتشاط، و المراد على التقديرين ما ذكر في القاموس سوى الطيب، و يمكن أن يقرأ "بغسله" بالفتح، و الأول أظهر كما لا يخفى.

الحديث السابع و الأربعون و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٠٩

قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى حَقِّ كَيْفَ تَصْنَعُ قَالَ تَخْرُجُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَ تَرْجِعُ عِشَاءً.

[الحديث ١٤٨]

١٤٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا أَيْنَ تَعْتَدُ قَالَ حَيْثُ شَاءَتْ وَ لَا تَبِيتُ عَنْ بَيْتِهَا.

[الحديث ١٤٩]

١٤٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا تَعْتَدُ فِي بَيْتِ تَمَكَّتْ فِيهِ شَهْرًا أَوْ أَقَلَّ مِنْ شَهْرٍ أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ تَحْوَلُ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ثُمَّ تَمَكَّتْ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي تَحْوَلَتْ إِلَيْهِ مِثْلَ مَا مَكَّتْ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي تَحْوَلَتْ مِنْهُ كَذَا صَنِيعُهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا قَالَ يَجُوزُ ذَلِكَ لَهَا فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ١٥٠]

١٥٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ

الحديث الثامن و الأربعون و المائة: صحيح.

و يمكن الجمع بين الأخبار مع قطع النظر عن أقوال الأصحاب، بحمل تلك الأخبار على عدم بيتوتها عن بيت تعتد فيه، و الأخبار الأخر على عدم لزوم اعتدادها فى بيت الزوج، كما هو الظاهر من الأخبار.

لكن لا خلاف ظاهرا بين الأصحاب فى عدم وجوب كون اعتداد المتوفى عنها زوجها فى بيت الزوج و لا فى مكان مخصوص، و الظاهر من الكلينى رحمه الله أنه اختار ما قلنا.

الحديث التاسع و الأربعون و المائة: مرسل.

الحديث الخمسون و المائة: ضعيف.

عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْعَمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَلِيِّ ع قَالَ
الْمُطَلَّغَةُ تُحَدُّ كَمَا تُحَدُّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَطِيبُ وَلَا تَخْتَضِبُ وَلَا تَمْتَشِطُ.

فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمُطَلَّغَةُ بَائِنَةً يُسْتَحَبُّ لَهَا الْجِدَادُ لِأَنَّ تَزَوُّجَ الْحِدَادِ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ لِيَرَاهَا
الرَّجُلُ فَرُبَّمَا رَاجَعَهَا

[الحديث ١٥١]

١٥١ سَعْدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الصُّهْبَانِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ
يُحَدَّ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِيمَا تَصَمَّنَ الْأَحَادِيثُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنْ أَنَّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَبِيْتُ عَنْ بَيْتِهَا مَحْمُولٌ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِحْبَابِ
وَ الْأَفْضَلِ وَإِنْ كَانَتْ لَوْ بَاتَتْ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ بَأْسٌ حَسَبَ مَا تَصَمَّنَتِ الْأَحَادِيثُ الْمُتَأَخَّرَةُ

و لا خلاف ظاهرا بين الأصحاب

فى عدم وجوب الحداد على المطلقة، رجعيه كانت أم بائنه.

الحديث الحادى و الخمسون و المائه: موثق كالصحيح.

و قال فى المسالك: لا يجب الحداد على غير الزوج من الأقارب و لا يحرم، سواء زاد على ثلاثه أيام أم لا للأصل، و حرم بعض العامه الحداد على غير الزوج زياده على ثلاثه أيام، لقوله صلى الله عليه و آله: لا يحل لامرأه تؤمن بالله و اليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليل الأعلى زوج أربه أشهر و عشرا. و يمكن أن يستدل به على كراهيه ما زاد على الثلاثه، للتساهل فى أدله الكراهه كالسنه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣١١

وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥٢]

١٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ وَ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعْتِدُ فِي بَيْتِهَا أَوْ حَيْثُ شَاءَتْ قَالَ بَلْ حَيْثُ شَاءَتْ إِنَّ عَلِيَّاعَ لَمَّا تُوُفِّيَ عُمَرُ أَتَى أُمَّ كُثُومٍ فَانْطَلَقَ بِهَا إِلَى بَيْتِهِ

الحديث الثانى و الخمسون و المائه: موثق.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: روى الكلينى فى الحسن كالصحيح عن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام فى تزويج أم كلثوم، فقال: إن ذلك فرج غصبناه.

و عن ابن أبى عمير عن هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لما خطب إليه قال أمير المؤمنين عليه السلام: إنها صبيه. قال: فلقى العباس فقال له: ما لى أبى بأس؟ قال: و ما ذاك؟ قال: خطبت إلى ابن أبىك فردنى، أما و الله لأعورن زمزم و لا أدع لكم مكرمه

إلا هدمتها ولا فيمن عليه شاهدين بأنه سرق ولا قطعن يمينه، فأتاه العباس فأخبره و سأله أن يجعل الأمر إليه فجعله إليه.

و ذكر السيد العالم بهاء الدين على بن عبد الحميد الحسيني النجفي في المجلد الأول من كتابه المسمى بالأنوار المضيئة: و مما جاز لي روايته عن الشيخ السعيد محمد بن محمد بن النعمان المفيد رحمه الله رفعه إلى عمر بن أذينة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يحتجون علينا أن أمير المؤمنين عليه السلام زوج فلانا ابنته أم كلثوم، و كان عليه السلام متكئا فجلس و قال: أ تقبلون أن عليا أنكح فلانا ابنته، أن قوما يزعمون ذلك ما يهتدون إلى سواء السبيل و لا الرشاد.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣١٢

[الحديث ١٥٣]

١٥٣ وَ رَوَى الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سَيْلِمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ امْرَأَةٍ تُؤَفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا أَيْنَ تَعْتَدُّ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا أَوْ حَيْثُ شَاءَتْ قَالَ بَلْ حَيْثُ شَاءَتْ ثُمَّ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا عَ لَمَّا تُؤَفِّي عُمْرُ أُمِّي أُمَّ كُلْثُومٍ فَأَخَذَ بِيَدِهَا فَأَنْطَلَقَ بِهَا إِلَى بَيْتِهِ.

[الحديث ١٥٤]

١٥٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ يُحَدُّ الْحَمِيمُ عَلَى حَمِيمِهِ ثَلَاثًا وَ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا

ثم صفق بيده و قال: سبحان الله أما كان أمير المؤمنين عليه السلام يقدر أن يحول بينه و بينها، كذبوا لم يكن ما قالوا، إن فلانا خطب إلى علي بنته أم كلثوم فأبى، فقال للعباس: و الله لئن لم يزوجني لأنزعن منك السقايه و زمزم، فأتى العباس عليا فكلمه فأبى عليه، فألح العباس.

فلما رأى أمير المؤمنين عليه السلام مشقه كلام الرجل على العباس و أنه سيفعل معه ما قال، أرسل إلى جنيه من أهل نجران يهوديه يقال لها سحيقه بنت حريريه، فأمرها فتمثلت في مثال أم كلثوم و حجبت الأبصار عن أم كلثوم بها، و بعث بها إلى الرجل.

فلم تزل عنده حتى أنه استراب بها يوما، فقال: ما في الأرض أهل بيت أسحر من بني هاشم، ثم أراد أن يظهر للناس، فقتل فحوت الميراث و انصرفت إلى نجران، و أظهر أمير المؤمنين عليه السلام أم كلثوم.

أقول: لا- منافاه بين هذا الخبر و بين الخبرين الأولين، لأنهم صلوات الله عليهم كانوا يتقون من غلامه الشيعه، و كان هذا من الأسرار، و لم يكن أكثر أصحابهم قابلين لحفظ الأسرار، و الله تعالى

يعلم.

الحديث الثالث و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث الرابع و الخمسون و المائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣١٣

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا ثُمَّ وَرَدَ الْخَبْرُ عَلَيْهَا بِعَدْلِكَ وَقَدْ حَاضَتْ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا إِلَى ذَلِكَ الْيَوْمِ ثَلَاثَ حِيضٍ فَقَدْ خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهَا وَ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ حَاضَتْ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ حِيضٍ اخْتَسَبَتْ بِهِ مِنَ الْعِدَّةِ وَ بَنَتْ عَلَيْهَا تَمَامَهَا

[الحديث ١٥٥]

١٥٥ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْغَائِبِ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَإِنَّهَا تَعْتَدُ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي طَلَّقَهَا

الحديث الخامس و الخمسون و المائة: حسن.

و قال فى الشرائع: تعتد زوجه الحاضر من حين الطلاق أو الوفاه، و تعتد من الغائب فى الطلاق من وقت الوقوع، و فى الوفاه من حين البلوغ و لو أخبر غير عدل، لكن لا تنكح إلا مع الثبوت، و فائدته الاجتزاء بتلك العده. و لو علمت الطلاق و لم تعلم الوقت اعتدت عند البلوغ.

و قال فى المسالك: ما ذكره من الفرق هو المشهور بين الأصحاب، و مال إليه الشيخان و أكثر المتقدمين و جميع المتأخرين، و مستنده الأخبار المستفيضه الصحيحه، و للأصحاب أقوال آخر، منها قول ابن الجنيده بالتسويه بينهما بالاعتداد من حين الموت و الطلاق إن علمت الوقت، و إلا حين يبلغها فيهما، محتجا بعموم الآيه و صحيحه الحلبي و روايه الحسين بن زياد. و قيل: بالفرق بين المده القليله و الكثيره فى

الوفاء، فتعدت من حين الوفاء في الأول دون الثاني، ذهب إليه الشيخ

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣١٤

[الحديث ١٥٦]

١٥٦ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ غَائِبٌ فَلْيُشْهَدْ عَلَى ذَلِكَ فَإِذَا مَضَى ثَلَاثَةٌ أَقْرَاءٍ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَ هَذَا الْحُكْمُ إِنَّمَا يَجُوزُ لَهَا إِذَا قَامَ لَهَا الْبَيْتَةُ عَلَى أَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي يَوْمٍ بَعَيْنِهِ فَإِنْ لَمْ تَقُمْ الْبَيْتَةُ عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ فَلْتَعْتَدْ مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥٧]

١٥٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ غَائِبٌ عَنْهَا مِنْ أَيِّ يَوْمٍ تَعْتَدُ فَقَالَ إِنْ قَامَتْ لَهَا بَيْتُهُ عَدَلُ عَلَى أَنَّهَا طَلَّقَتْ فِي

في التهذيب، و ذهب أبو الصلاح إلى أنهما تعتدان حين بلوغ الخبر مطلقا.

ثم إنها إنما تعتد حين بلوغ خبر الطلاق حيث يجهل وقته بكل وجه، بحيث يحتمل وقوعه قبل الخبر بغير فصل. و لو فرض العلم بتقدمه مده- كما لو كان الزوج في بلاد بعيدة يتوقف بلوغ الخبر على قطع المسافة- حكم بتقدمه في أقل زمان يمكن فيه مجيء الخبر. و بالجمله كل وقت يعلم تقدم الطلاق عليه يحتسب من العده.

الحديث السادس و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث السابع و الخمسون و المائة: حسن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣١٥

يَوْمٍ مَعْلُومٍ فَلْتَعْتَدْ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَتْ وَ إِنْ لَمْ تَحْفَظْ فِي أَيِّ يَوْمٍ وَ أَيِّ شَهْرٍ فَلْتَعْتَدْ مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا.

[الحديث ١٥٨]

١٥٨ عَنْهُ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ مِثْنَى الْحَنَاطِ عَنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ غَائِبٌ مَتَى تَعْتَدُ قَالَ إِذَا قَامَتْ لَهَا الْبَيْتَةُ أَنَّهَا طَلَّقَتْ فِي يَوْمٍ مَعْلُومٍ وَ شَهْرٍ مَعْلُومٍ فَلْتَعْتَدْ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَتْ وَ إِنْ لَمْ تَحْفَظْ فِي أَيِّ يَوْمٍ وَ أَيِّ شَهْرٍ فَلْتَعْتَدْ مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا.

[الحديث ١٥٩]

١٥٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُطَلَّقَةِ يُطَلِّقُهَا زَوْجَهَا وَلَا تَعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ فَقَالَ إِنْ جَاءَ شَاهِدًا عَدْلٍ فَلَا تَعْتَدُ وَإِلَّا فَلْتَعْتَدْ مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا فِي غَيْبَتِهِ اعْتَدْتُ لَوَفَاتِهِ يَوْمَ يَبْلُغُهَا وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ سَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ

[الحديث ١٦٠]

١٦٠ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ

الحديث الثامن والخمسون والمائة: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: يوم يبلغها يمكن حمله على أن المعنى من يوم يبلغها و يتحقق عندها تحقق الطلاق فيه من يوم طلقت إلى يوم وصول الخبر وإن كان بعيدا.

الحديث التاسع والخمسون والمائة: صحيح.

الحديث الستون والمائة: حسن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣١٦

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعْتَدُ حِينَ يَبْلُغُهَا لِأَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تُحَدَّ لَهُ.

[الحديث ١٦١]

١٦١ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنْ مَاتَ عَنْهَا وَهُوَ غَائِبٌ فَقَامَتِ الْبَيْتَةُ عَلَى مَوْتِهِ فَعِدَّتُهَا مِنْ يَوْمٍ يَأْتِيهَا الْخَبْرُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا لِأَنَّ عَلَيْهَا أَنْ تُحَدَّ عَلَيْهِ فِي الْمَوْتِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَتَمْسِكَ عَنِ الْكُحْلِ وَالطَّيْبِ وَالْأَصْبَاغِ.

[الحديث ١٦٢]

١٦٢ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ بُرَيْدِ بْنِ مَعْيَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْعَائِبِ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا تَوَفَّى قَالَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ يَأْتِيهَا

الحديث الحادى و الستون و المائة: مجهول كالموثق.

قوله عليه السلام: لأن عليها أن تحد قال فى المسالك: الحكم على هذا التعليل فى الأمه، حيث لا توجب عليها الحداد، فإن مقتضاه هنا أنها كالمطلقه. و يمكن القول هنا بمساواتها للحره، نظرا إلى إطلاق كثير من الأخبار، و التعليل فى الأحكام الشرعيه ضبطا للقواعد الكليه لا يعتبر فيه وجوده فى جميع أفرادها الجزئيه كحكمه العده.

و يمكن أن تكون الحكمه وراء الحداد إظهار التفجع و الحزن و يتحقق فى الأمه أيضا، و أيضا فإننا و إن لم نوجب إحداد الأمه لكن نقول باستحبابه.

الحديث الثانى و الستون و المائة: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣١٧

الْخَيْرُ لِأَنَّهَا تُحَدُّ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٦٣]

١٦٣ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الَّتِي يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا وَ هُوَ غَائِبٌ فَعِدَّتُهَا مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا إِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ لَمْ تَقُمْ.

[الحديث ١٦٤]

١٦٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَ هُوَ غَائِبٌ فَلَا تَعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ بِسِنِّهِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ فَإِذَا عَلِمَتْ تَزَوَّجَتْ وَ لَمْ تَعْتِدْ وَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَ هُوَ غَائِبٌ تَعْتُدُّ مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا وَ لَوْ كَانَ قَدْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ بِسِنِّهِ أَوْ سَتَيْنِ.

[الحديث ١٦٥]

١٦٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُطَلَّقَةِ يُطَلِّقُهَا زَوْجُهَا وَ لَا تَعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ سِنِّهِ وَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَلَا تَعْلَمُ بِمَوْتِهِ إِلَّا بَعْدَ سِنِّهِ قَالَ إِنْ جَاءَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ فَلَا تَعْتَدَانِ وَ إِلَّا تَعْتَدَانِ

الحديث الثالث و الستون و المائة: مجهول.

قوله عليه السلام: إن قامت البيه أى: على يوم الموت بعينه، و يحتمل أن يكون المعنى أنه يكفى بلوغ الخبر للعهده و إن لم يثبت بالبينه، لكنه بعيد.

الحديث الرابع و الستون و المائة: صحيح.

الحديث الخامس و الستون و المائة: موثق أو مجهول لاشتراك الحسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣١٨

[الحديث ١٦٦]

١٦٦ وَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ امْرَأَةٌ بَلَغَهَا نَعْيُ زَوْجِهَا بَعِيدَ سِنِيهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ قَالَ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ حُبْلَى فَأَجْلُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا وَإِنْ كَانَتْ لَيْسَتْ بِحُبْلَى فَقَدْ مَضَتْ عِدَّتُهَا إِذَا قَامَتْ لَهَا الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ مَاتَ فِي يَوْمٍ كَذَا وَ كَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ فَلْتَعْتَدْ مِنْ يَوْمٍ سَمِعَتْ.

فَهَذَا الْخَبْرَانِ شَاذَانِ نَادِرَانِ مُخَالَفَانِ لِلْأَحَادِيثِ كُلِّهَا وَ التَّفْصِيلُ الَّذِي تَضَمَّنَ الْحَدِيثُ الْأَخِيرُ يُخَالِفُهُ أَيْضًا الْخَبْرُ الْمَتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ لِأَنَّهُ قَالَ تَعْتَدُ مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا قَامَ لَهَا الْبَيِّنَةُ أَوْ لَمْ تَقُمْ فَلَا يَجُوزُ الْعِيدُ عَنْ الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ إِلَى هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّاوى وَ هَمَّ فَسَمِعَ حُكْمَ الْمُطَلَّغَةِ فَظَنَّهُ أَنَّهُ حُكْمُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا لِأَنَّ التَّفْصِيلَ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ

الْخَبْرُ الْمَأْخِيزُ مِنْ اعْتِبَارِ قِيَامِ الْبَيْتِهِ وَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عِنْدَ وَضْعِ الْحَمْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كُلِّهِ مُعْتَبَرٌ فِيهَا وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْأَخْيَارِ وَإِنْ كَانَتْ الْمَسَافَةُ قَرِيبَةً مِنْ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا جَازَ لَهَا أَنْ تَبْنَى عَلَى يَوْمِ مَاتَ الزَّوْجُ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ إِلَّا أَنْ تَبْنَى عَلَى يَوْمِ يَبْلُغُهَا

[الحديث ١٦٧]

١٦٧ رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ يَمُوتُ زَوْجُهَا أَوْ يُطَلِّقُهَا وَهُوَ غَائِبٌ قَالَ إِنْ كَانَ مَسِيرَةَ أَيَّامٍ فَمِنْ يَوْمِ يَمُوتُ زَوْجُهَا تَعْتِدُّ وَإِنْ كَانَ مِنْ بَعْدِ فَمِنْ يَوْمِ يَأْتِيهَا الْخَبْرُ لِأَنَّهَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُحَدِّثَ لَهُ

الحديث السادس و الستون و المائة: صحيح.

الحديث السابع و الستون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣١٩

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِدَّةُ الْمُتَعَةِ قُرْءَانٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ أَوْ خَمْسَةَ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦٨]

١٦٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ قَالَ عِدَّةُ الْمُتَعَةِ إِنْ كَانَتْ تَحِيضُ فَحِيضَتُهُ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَشَهْرٌ وَنِصْفٌ.

[الحديث ١٦٩]

١٦٩ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع عِدَّةُ

الحديث الثامن و الستون و المائة: حسن.

وقال في المسالك: اختلف الأصحاب في عده المتمتع بها إذا انقضت مدتها أو وهبها إياها إن لم تكن يائسه، فذهب المحقق و جماعه منهم الشيخ و أتباعه إلى أن عدتها حيضتان إن كانت من ذوات الحيض. وقال المفيد و ابن إدريس و جماعه:

إنها طهران و إن كانت بينهما حيضه. و قال ابن بابويه فى المقنع: حيضه و نصف.

و قال ابن أبى عقيل: عدتها حيضه، و لو لم تحض و كان فى سنها اعتدت بخمسه و أربعين يوما اتفقا، و لا فرق فيهما بين الحره و الأمه. انتهى.

أقول: و هذا الخبر يصلح مستندا لابن أبى عقيل، و لعله على المشهور محمول على أن ما هو داخل فى العده ليس إلا حيضه و احده، و رؤيه الثانيه ليست إلا كاشفه.

الحديث التاسع و الستون و المائة:

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٢٠

الْمُتَّعَةِ خَمْسَةٌ وَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَ الْإِحْتِيَاظُ خَمْسٌ وَ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً.

[الحديث ١٧٠]

١٧٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْعِدَّةُ وَ الْحَيْضُ لِلنِّسَاءِ إِذَا ادَّعَتْ صُدِّقَتْ.

وَ لَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٧١]

١٧١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ فِي امْرَأَةٍ ادَّعَتْ أَنَّهَا حَائِضٌ ثَلَاثَ حَيْضٍ فِي شَهْرٍ قَالَ كَلَّفُوا نِسْوَةَ مَنْ بَطَّانَتِهَا أَنَّ حَيْضَهَا كَانَ فِيهَا مَضَى عَلَى مَا ادَّعَتْ فَإِنْ شَهِدَتْ صُدِّقَتْ وَ إِلَّا فَهِيَ كَاذِبَةٌ.

لَإِنَّ هَذَا الْخَبْرَ مَحْمُولٌ عَلَى امْرَأَةٍ مُتَّهِمَةٍ فِي قَوْلِهَا أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَنْضَمُّ مِنْ حُكْمٍ مَنْ تَدَّعَى ثَلَاثَ حَيْضٍ فِي شَهْرٍ وَ هَذَا مِمَّا يَنْدُرُ فِي النِّسَاءِ وَ يَقَعُ هُنَاكَ شُبُهَةٌ فَحِينَئِذٍ تُسْأَلُ نِسْوَةَ مَنْ أَهْلَهَا فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُتَّهِمَةٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَ تُصَدَّقُ فِيهَا تَقُولُ

قوله: و الاحتياط قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: يمكن أن يكون من كلامه عليه السلام، و أن يكون من كلام البنزطى. و كان المراد أن الاحتياط أن يكون عدد الليالي أيضا خمسه و أربعين كالأيام، و الحاصل أن المعتبر الأيام بلياليها.

ثم اعلم أنه وردت أخبار كثيرة فى خمسه و أربعين مطلقا، و خبر زراره خصصها بمن كانت فى سن من تحيض و لا تحيض، و غايه الاحتياط مراعاة أكثر الأمرين من الحيضتين و خمسه و أربعين يوما لتكون عامله بجميع الأخبار.

الحديث السبعون و المائة: حسن.

الحديث الحادى و السبعون و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٢١

حَسَبَ مَا تَضَمَّنَ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ

و قطع الأصحاب بأنه إذا ادعت المرأة انقضاء العده بالحيض فى زمان يمكن فيه ذلك كان قولها مقبولا فيه،

و هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب. و إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين دعوى المعتاد و غيره. و استترب الشهيد فى اللمعه أنها لا تقبل من المرأه دعوى غير المعتاد إلا بشهاده أربع من النساء المطلعات على باطن أمرها. و لو ادعت انقضاء العده بالأشهر، فالمشهور أنه لا يقبل قولها.

و قال السيد فى شرح النافع: و لا ريب فيه مع إنكار الزوج فأما إذا لم يكن لها منازع أمكن جواز التعويل على قولها إذا لم يظهر فساد، و هو حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٢٢

٧ باب لُحُوقِ الْأَوْلَادِ بِالْآبَاءِ وَ ثُبُوتِ الْأَنْسَابِ وَ أَقْلِ الْحَمْلِ وَ أَكْثَرِهِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ وَلَدَتْ زَوْجَتُهُ عَلَى فِرَاشِهِ إِلَى قَوْلِهِ وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ

[الحديث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ

باب لحوق الأولاد بالآباء و ثبوت الأنساب و أقل الحمل و أكثره الحديث الأول: ضعيف.

و قال فى المسالك: أجمع علماء الإسلام على أن أقل المده التى يمكن فيها تولد الإنسان حيا كاملا و نشؤه من حين الوطء إلى حين الولاده ستة أشهر. و اختلفوا فى أقصى مدته، فأطبق أصحابنا على أنها لا تزيد على سنه. ثم اختلفوا فالمشهور

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٢٣

أَبِيهِ عَنْ وَهْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَعِيشُ الْوَلَدُ لِسْتِهِ أَشْهُرٌ وَ لِسَبْعِهِ وَ لِسِتْسَعِهِ وَ لَا يَعِيشُ لِثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ غَايَةِ الْحَمْلِ بِالْوَلَدِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ كَمْ هُوَ فَإِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ رَبَّمَا يَبْقَى فِي بَطْنِهَا سِتِّينَ فَقَالَ كَذَبُوا أَفْصَى حَدِّ الْحَمْلِ تِسْعَةُ أَشْهُرٍ لَا يَزِيدُ لِحِظَّةٍ لَوْ زَادَ سَاعَةً لَقَتَلَتْ أُمُّهُ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.

[الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ مَرَّارٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ يُونُسَ فِي الْمَرْأَةِ يَغِيبُ عَنْهَا زَوْجُهَا فَتَجِيءُ بِوَلَدٍ أَنَّهُ لَا يُلْحَقُ

أنها تسعه أشهر، ذهب إليه الشيخان في النهايه و المقنعه و ابن الجنيد و سلار و ابن البراج و المرتضى فى أحد قوليہ و جماعه آخرون.

و ذهب المرتضى فى الانتصار إلى أنها سنه مدعيا عليه الإجماع، و وافقه أبو الصلاح و مال إليه فى المختلف، و ذهب الشيخ فى موضع من المبسوط إلى أنها عشره، و استحسنة المحقق فى الشرائع و العلامه فى أكثر كتبه، و ذكر جماعه أن به روايه، و لكن لم أقف عليها، و كيف كان فهو أقرب من القول بالتسعه لموافقته للاعتبار.

الحديث الثانى: ضعيف.

الحديث الثالث: مجهول كالحسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٢٤

عَيْبَتُهُ مَعْرُوفَةٌ وَ لَا تُصَدَّقُ أَنَّهُ قَدِمَ فَأُخْبِلَهَا.

[الحديث ٤]

٤ الحسن بن محبوب عن أبي جميله عن أبيان بن تغلب قال سألت أبا عبيد الله عن رجل تزوج امرأه فلم تلبث بعيد ما أهديت إليه إلا أربعه أشهر حتى ولدت جاريه فأنكر ولدها وزعمت هي أنها حبلى منه فقال لا يقبل ذلك منها وإن ترافعا إلى السلطان تلاعنا وفرق بينهما ولم تحل له أبداً.

[الحديث ٥]

٥ محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عمّن رواه عن زراره قال سألت أبا جعفر عن الرجل إذا طلق امرأته ثم نكح و قد اعتمدت و وضعت لخمسه أشهر فهو للأول و إن كان و لمد أنقص من سنته أشهر فلأمه و لأبيه الأول و إن ولدت لسنه أشهر فهو للأخير.

[الحديث ٦]

٦ محمد بن الحسن الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن مزار

الحديث الرابع: ضعيف.

و لا خلاف فى أنه إذا أتت بولد لأقل من سنه أشهر يتتفى عن الزوج بغير لعان، فيمكن حمل هذا الخبر على ما إذا لم يثبت عند الحاكم كونه لأقل من ستة أشهر، بأن تدعى المرأة كونها عنده أكثر من ذلك.

الحديث الخامس: صحيح على الظاهر.

و عليه الفتوى، و حمل على ما إذا لم يكن من مفارقتها الزوج الأول أكثر من أكثر الحمل، و الظاهر أنه سقط من الخبر شىء، و لعله كان هكذا قال: إن كان ولد.

الحديث السادس: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٢٥

عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى وَلَدَ امْرَأَةٍ لَا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ ثُمَّ انْتَفَى مِنْ ذَلِكَ قَالَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

[الحديث ٧]

٧ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ إِذَا جَاءَتْ بَوْلِدٍ لِسِتِّهِ أَشْهُرٍ فَهِيَ لِلْأَخِيرِ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ سِتِّهِ أَشْهُرٍ فَهِيَ لِلْأَوَّلِ.

[الحديث ٨]

٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْمَرْأَةِ تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِهَا قَالَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَتَعْتَدُ عِدَّةً وَاحِدَةً مِنْهُمَا فَإِنْ جَاءَتْ بَوْلِدٍ لِسِتِّهِ أَشْهُرٍ أَوْ أَكْثَرَ فَهِيَ لِلْأَخِيرِ وَإِنْ جَاءَتْ بَوْلِدٍ لِأَقَلِّ مِنْ سِتِّهِ أَشْهُرٍ فَهِيَ لِلْأَوَّلِ.

[الحديث ٩]

٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ صَفْوَانَ عَنْ جَمِيلٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ

و عليه الأصحاب.

الحديث السابع: مجهول أو ضعيف.

الحديث الثامن: ضعيف.

و المشهور وجوب استئناف عده أخرى للثاني بعد إتمام عده الأول، و نقل المحقق قولاً بجواز الاكتفاء بعده واحده لهما جميعاً، كما يدل عليه الخبران، و حملاً على ما إذا لم يدخل بها أو على العلم بكون الثاني زناً فالعده للأول، و يأبى عنهما قوله فيهما منهما، و كذا حكم للقوق في الأول، و مع الإغماض عن الشهره يمكن الجمع بحمل العدين على الاستحباب.

الحديث التاسع: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٢٦

أَوْ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ تَعْتُدُّ عِدَّةً وَاحِدَةً مِنْهُمَا جَمِيعاً.

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ رِثَابٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ مِنْكُمْ الْجَارِيَةُ يَطُؤُهَا فَيُعْتَقُهَا فَاعْتَدْتُ وَ نَكَحْتُ فَإِنْ وَضَعَتْ لِحَمْسِهِ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ لِمَوْلَاهَا الَّذِي أَعْتَقَهَا وَ إِنْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَتْ لِسِتِّهِ أَشْهُرٍ فَهُوَ لِرِزْوَجِهَا الْآخِرِ.

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ الصَّقَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ سَمِعْتُهُ وَ سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَ رَحِمَهَا قَالَ بِئْسَ مَا صَنَعَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَ لَا يُعِيدُ قُلْتُ فَإِنْ بَاعَهَا مِنْ آخَرَ وَ لَمْ يَسْتَبْرِئَ رَحِمَهَا ثُمَّ بَاعَهَا الثَّانِي مِنْ رَجُلٍ آخَرَ فَوَقَعَ عَلَيْهَا وَ لَمْ يَسْتَبْرِئَ رَحِمَهَا فَاسْتَبَانَ حَمْلَهَا عِنْدَ الثَّلَاثِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

و لعل الاستدلال بالجزء الأول لاشتراكهم فى العهر و عدمه.

و قال فى النهايه: للعاهر الحجر أى الخيبه، يعنى الولد لصاحب الفراش من الزوج أو السيد و للزاني الخيبه و الحرمان، كقولك ما لك عندى شىء غير التراب و ما بيدك غير الحجر، و قد ذهب قوم إلى أنه كنى بالحجر عن الرجم و ليس كذلك، لأنه ليس كل زان يرجم.

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ الْحَسَنِ الصَّقِيقِ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْوَلَدُ لِلَّذِي عِنْدَهُ الْجَارِيَةُ وَ لِيُصْبِرَ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ص الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجْرُ.

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَةَ جَمِيعاً عَنْ صِهْمُونَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ وَقَعَا عَلَى جَارِيَةٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ لِمَنْ يَكُونُ الْوَلَدُ قَالَ لِلَّذِي عِنْدَهُ الْجَارِيَةُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ص الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجْرُ

الحديث الثاني عشر: مجهول.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

و هذه الأخبار تدل على أن الأمه تصير فراشا بالوطء من المولى، كما ذهب إليه بعض الأصحاب، و المشهور خلافه، و سيأتي في باب اللعان.

و قال في المسالك: لو انتقلت إلى موال بعد وطئ كل واحد منهم لها حكم بالولد لمن هي عنده إن جاءت لسته أشهر فصاعدا منذ يوم وطئها، و إلا- كان للذي قبله و هكذا، و يجيء على القول بالقرعة في الفراش المتجدد بالزوجه بينه و بين المتقدم و روردها هنا، إلا أن الاحتمال هنا أضعف، لورود الأخبار هنا زياده على ما تقدم.

[الحديث ١٤]

١٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا وَطِئَ رَجُلَانِ أَوْ ثَلَاثَةً جَارِيَةً فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ فَوَلَدَتْ فَادَّعَوْهُ جَمِيعاً أَفْرَعِ الْوَالِي بَيْنَهُمْ فَمَنْ قَرَعَ كَانَ الْوَلَدُ وَلِمَدَّةٍ وَ يَرُدُّ قِيمَةَ الْوَلَدِ عَلَى صَاحِبِ الْجَارِيَةِ قَالَ فَإِنْ اشْتَرَى رَجُلٌ جَارِيَةً وَ جَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَحَقَّهَا وَ قَدْ وَلَدَتْ مِنَ الْمُشْتَرِي رَدَّ الْجَارِيَةَ عَلَيْهِ وَ كَانَ لَهُ وَلَدُهَا بِقِيمَتِهِ.

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى عَلِيُّ ع فِي ثَلَاثَةٍ وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ وَ ذَلِكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ الْإِسْلَامَ فَأَفْرَعِ بَيْنَهُمْ فَجَعَلَ الْوَلَدَ

لِمَنْ قَرَعَ وَجَعَلَ عَلَيْهِ ثُلثِي الدِّيَةِ لِلآخِرِينَ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ص حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ قَالَ وَ مَا أَعْلَمُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا مَا قَضَى عَلَيَّ ع.

فَلَمَّا يُنَافِي هَذَانِ الْخَبْرَانِ الْأَخْيَارَ الْأَوَّلَةَ لِأَنَّ الْوَجْهَ فِيهِمَا إِذَا كَانَتِ الْجَارِيَةُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ نَفْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَ وَطئَهَا كُلُّهُمُ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ كَانَ الْحُكْمُ فِيهِ الْقُرْعَةَ وَ الْأَخْبَارُ الْأَوَّلَةَ إِنَّمَا تَضَمَّتْ أَنْ يَكُونَ الْوَالِدُ لِمَنْ عِنْدَهُ الْجَارِيَةُ إِذَا كَانَتْ قَدْ تَنَقَّلَتْ فِي الْمَلِكِ وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلِيًّا ع إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ لَهُ حِينَ قَدِمَ حَدِّثْنِي بِأَعْجَبِ مَا مَرَّ عَلَيْكَ فَقَالَ

الحديث الرابع عشر: صحيح.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

الحديث السادس عشر: حسن.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٢٩

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَانِي قَوْمٌ قَدْ تَبَايَعُوا جَارِيَةَ فَوَطئُوا جَمِيعًا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ فَوَلَدَتْ غُلَامًا وَ احْتَجُّوا فِيهِ كُلُّهُمْ يَدَّعِيهِ فَأَسْهَمْتُ بَيْنَهُمْ وَ جَعَلْتُهُ لِلَّذِي خَرَجَ سِيَّهُمْ وَ ضَمَمْتُهُ نَصَبَهُمْ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ص إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَوْمٍ تَنَازَعُوا ثُمَّ فَوَّضُوا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ إِلَّا خَرَجَ سِيَّهُمْ الْمُحَقُّ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَبِيعَ جَارِيَةَ قَدْ وَطئَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضِهِ أَوْ بِخَمْسَةِ وَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَ

كَذَلِكَ لَمَا يَجُوزُ لِمَنْ اشْتَرَاهَا أَنْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرئَهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي بَاعَهَا أَمِينًا صَادِقًا يَذْكُرُ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا مُنْذُ طَهَّرْتُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٧]

١٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ رَبِيعِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ وَتُخَافُ عَلَيْهَا الْحَبْلُ قَالَ يَسْتَبْرئُ رَحِمَهَا الَّذِي يَبِيعُهَا بِخَمْسٍ وَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَ الَّذِي يَشْتَرِيهَا بِخَمْسٍ وَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً

و قال فى المسالك: الأصحاب حكموا بمضمونها، و حملوا قوله " و ضمنته نصيبهم " على النصيب من الولد و الأم معا، كما لو كان الواطئ واحد منهم ابتداء، فإنه يلحق به و يغرم نصيبهم منهما كذلك، لكن يشكل الحكم هنا فى الولد لادعاء كل منهم أنه ولده، و لازم ذلك أنه لا قيمة له على غيره، و الرواية ليست صريحة فى ذلك، لجواز إرادته النصيب من الأم، لأنه هو النصيب الواضح لهم باتفاق الجميع بخلاف الولد، و العمل بما ذكره الأصحاب متعين.

الحديث السابع و العشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٣٠

[الحديث ١٨]

١٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَبِيعُ جَارِيَةً كَانَ يَغْزِلُ عَنْهَا هَيْلٌ عَلَيْهِ فِيهَا اسْتِبْرَاءٌ قَالَ نَعَمْ وَ عَنْ أَدْنَى مَا يُجْزَى مِنَ الْاسْتِبْرَاءِ لِلْمُشْتَرِي وَ الْبَائِعِ قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ حَيْضَةٌ وَ كَانَ جَعْفَرُ ع يَقُولُ حَيْضَتَانِ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَدْنَى اسْتِبْرَاءِ الْبِكْرِ فَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ حَيْضَةٌ وَ كَانَ جَعْفَرُ ع يَقُولُ حَيْضَتَانِ.

وَ مَتَى كَانَتْ الْجَارِيَةُ آيسَهُ مِنَ الْمَحِيضِ وَ مِثْلَهَا لَا تَحِيضُ أَوْ صَغِيرَةٌ فِي سِنِّ

و قال فى الشرائع: يجب أن يستبرأ الأمه قبل بيعها إن كان وطأها المالك.

و قال فى المسالك: الاستبراء استفعال من البراءة، و المراد هنا طلب براءة الرحم من الحمل، و فى حكم البيع غيره

من الوجوه الناقله للملك، و كذا القول فى الشراء، فيجب بكل ملك زائل و حادث، خلافا لابن إدريس حيث خصه بالبيع و إنما يجب على البائع و من فى حكمه إذا كان قد وطأها، سواء عزل أم لا، و المشتري و من فى حكمه إنما يجب عليه الاستبراء إذا علم بوطنى السابق أو جهل الحال، فلو علم الانتفاء لم يجب، لانتفاء الفائده و للنص عليه.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

و الحيضتان لم أر قائلًا به، و لعله محمول على الاستحباب، و استبراء البكر لعله محمول على ما إذا احتمل فيها وطئ الدبر، أو على الاستحباب. و يمكن حمل الحيضتين على استبراء البائع و المشتري معاً، كما يومى إليه لفظ الخبر أيضاً.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٣١

مَنْ لَا تَحِيضُ فَلَيْسَ عَلَيْهَا اسْتِبْرَاءٌ رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ١٩]

١٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ ابْتِاعَ جَارِيَةً وَ لَمْ تَطْمُثْ قَالَ إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُتَخَوَّفُ عَلَيْهَا الْحَبْلُ فَلَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ وَ لَيْطَأَهَا إِنْ شَاءَ وَ إِنْ كَانَتْ قَدْ بَلَغَتْ وَ لَمْ تَطْمُثْ فَإِنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً وَ هِيَ حَائِضٌ قَالَ إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيَمَسَّهَا إِنْ شَاءَ

و قال فى المسالك: تستبرأ الأمه إن كانت ممن تحيض بحيضه، و عليه عمل الأصحاب، و فى روايه سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام أن البائع يستبرئها قبل بيعها بحيضتين، و حمل على الاستحباب.

قوله: فليس عليها استبراء مقطوع به فى كلام الأصحاب.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

و لا يخفى أن مراد الأصحاب من الصغيره من كان لها أقل من تسع سنين، و متى كانت كذلك

فوطؤها حرام مطلقا، وغيره لا يحرم في زمن الاستبراء، لكنها مذكوره في روايات كثيره، منها صحيحه الحلبي هذه. ولا يمكن تنزيلها على ما تجاوز سننها التسع و لم تحض، بناء على الغالب من عدم حيضهن بعد التسع أيضا، لأن هذا الحمل ينافي قوله " وإن كانت بلغت " و منها صحيحه ابن أبي يعفور و صحيحه عبد الرحمن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٣٢

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ قَاسِمٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجَارِيَةِ الَّتِي لَا يُخَافُ عَلَيْهَا الْحَبْلُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ.

[الحديث ٢١]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٣، ص: ٣٣٢

٢١ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُمَيْرَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تَطْمَثْ وَ لَمْ تَبْلُغِ الْحَيْلَ إِذَا اشْتَرَاهَا الرَّجُلُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ يَقَعُ عَلَيْهَا وَ قَالَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَ لَمْ يَشِ تَبْرِي رَحِمَهَا قَالَ كَانَ نَوْلُهُ أَنْ يَفْعَلَ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

و في هذه الروايات المعتمده دلالة على أن الأمة التي بلغت التسع و لم تحض لا استبراء عليها، و ليس فيها ما ينافي ذلك، بخلاف روايه الحلبي، و هى أيضا موافقه لحكمه الاستبراء، لأن بنت العشر سنين و ما قاربها لا- تحبل عادة، فلا مقتضى لاستبرائها كالآيسه. و لو حرمتنا في زمن الاستبراء مطلق الاستمتاع ظهرت الفائده في الصغيره في غير الوطاء من ضروره، كذا ذكره الشهيد الثانى رحمه الله.

و لا يخفى متانته، لكن يمكن حمل قوله " بلغت " فى روايه الحلبي على أن المراد بلغت سن من تحيض أو سن من يتخوف عليها الحبل، و هما غالبا بعد التسع بمده، كما اعترف رحمه الله به.

الحديث العشرون: ضعيف.

الحديث الحادى و العشرون: حسن موثق كالصحيح.

و سيأتي الكلام فيه.

و قال في القاموس: نولك أن تفعل كذا أي ينبغي لك.

ملاذ الأختيار

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ وَإِذَا قَعِدَتْ مِنَ الْمَحِيضِ مَا عَدَّتُهَا وَمَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنَ الْأَمَةِ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ قَالَ إِذَا قَعِدَتْ مِنَ الْمَحِيضِ أَوْ لَمْ تَحِيضْ فَلَا عِدَّةَ لَهَا وَ الَّتِي تَحِيضُ فَلَا يَقْرَبُهَا حَتَّى تَحِيضَ وَ تَطْهَرَ.
وَ إِذَا كَانَتِ الْجَارِيَةُ فِي سِنٍّ مِّنْ تَحِيضٍ تُسْتَبْرَأُ بِخَمْسٍ وَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٢٣]

٢٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عِدَّةِ الْأَمَةِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ وَ هُوَ يَخَافُ عَلَيْهَا فَقَالَ خَمْسٌ وَ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الحديث الثانى و العشرون: حسن موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: فلا يقربها يمكن حمل عدم القرب على الحقيقة و على عدم الوطاء، و لعل الأول بالنظر إلى السؤال أظهر.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف.

و قال فى الدروس: و يجب استبراء الأمه على كل من البائع و المشتري بحيضه، فإن استرابت فخمسه و أربعين يوما. و قال المفيد: ثلاثه أشهر.

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٣٤

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَ لَمْ تَحِيضْ أَوْ قَعِدَتْ عَنِ الْمَحِيضِ كَمْ عَدَّتُهَا قَالَ خَمْسٌ وَ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً.

[الحديث ٢٥]

٢٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ ابْنِ سِتَّانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ

يَشْتَرِي الْحَارِيَةَ وَ لَمْ تَحِضْ قَالِ يَغْتَرِلُهَا شَهْرًا إِنْ كَانَتْ قَدْ يئسَتْ قُلْتُ أ فَرَأَيْتَ إِنْ ابْتَاعَهَا وَ هِيَ طَاهِرَةٌ وَ زَعَمَ صَاحِبُهَا أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا مُنْذُ طَهَّرْتُ فَقَالَ إِنْ كَانَ عِنْدَكَ أَمِينًا فَمَسَّهَا وَقَالَ إِنْ ذَا الْأَمْرُ شَدِيدٌ فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَتَحَفَّظْ لَا تُنْزِلْ عَلَيْهَا.

فَهَذَا لَا يُنَافِي مَا قَدَّمَناهُ مِنْ أَنَّ اسْتِبْرَاءَهَا يَكُونُ بِخَمْسَةِ وَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا لِأَنَّ قَوْلَهُ ع يُمَسِّكُ عَنْهَا شَهْرًا يَكُونُ فِيمَنْ تَحِضُّ فِي هَذِهِ الْمِدَّةِ حَيْضُهُ فَيَحْضِلُ بِذَلِكَ اسْتِبْرَآؤُهَا وَ مَا قَدَّمَناهُ يَكُونُ فِيمَنْ لَا تَحِضُّ وَ مِثْلُهَا تَحِضُّ وَ قَدْ قَدَّمَنا أَنَّهُ إِذَا وَثِقَ بِالَّذِي يَبِيعُهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا اسْتِبْرَاءٌ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

و حملتا على ما إذا كانتا في سن من تحيض.

الحديث الخامس و العشرون: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: إن كانت يئست في

الكافي و الاستبصار " إن كانت مست " من المس، و هو الظاهر.

قوله عليه السلام: إن ذا الأمر شديد محمول على الكراهه، كما هو الظاهر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٣٥

[الحديث ٢٦]

٢٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ قَالَ إِذَا اشْتَرَيْتَ جَارِيَةً فَضَمِّنْ لَكَ مَوْلَاهَا أَنَّهَا عَلَى طَهْرٍ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَقَعَ عَلَيْهَا.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأَمَةَ مِنْ رَجُلٍ فَيَقُولُ إِنِّي لَمْ أَطَاهَا فَقَالَ إِنْ وَثِقَ بِهِ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْتِيَهَا وَقَالَ فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ الْأَمَةَ مِنْ رَجُلٍ فَقَالَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرَأَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَ هِيَ طَاهِرَةٌ وَ يَزْعُمُ صَاحِبَتَهَا

الحديث السادس والعشرون: ضعيف.

الحديث السابع والعشرون: حسن كالصحيح.

و قال فى الشرائع: و سقط استبرأؤها إذا أخبر الثقة أنه استبرأها.

و قال فى المسالك: إنما عبر بالثقة لوروده فى النصوص، و المراد بها العدل لأنه الثقة شرعا، مع احتمال الاكتفاء بمن يسكن النفس إليه و يثق بخبره، و فى صحيحه أبى بصير " إن ائتمنته فمسها " و أوجب ابن إدريس استبرأها و إن أخبر الثقة بها، و تبعه الإمام فخر الدين فى الشرح.

الحديث الثامن والعشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٣٦

أَنَّهُ لَمْ يَمَسَّهَا مِنْذُ حَاصَتْ فَقَالَ إِنْ أَمِنْتَهُ فَمَسَّهَا.

وَالْأَحْوَابُ اسْتَبْرَأُوهَا عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ رَوَى ذَلِكَ سَمَاعُهُ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا وَ أَيْضًا فَقَدْ رَوَى

[الحديث ٢٩]

٢٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْجَارِيَةِ تُشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَبْرَأَهَا أَمْ لَا بُدَّ مِنْ اسْتَبْرَائِهَا قَالَ اسْتَبْرَأَهَا بِحَيْضَتَيْنِ قُلْتُ يَحِلُّ لِلْمُشْتَرِي مَلَامَتِهَا قَالَ نَعَمْ وَ لَا يَقْرُبُ فُوجَهَا.

وَمَتَى اشْتَرَاهَا وَ هِيَ حَائِضٌ ثُمَّ طَهَّرَتْ كَانَ ذَلِكَ كَافِيًا فِي اسْتَبْرَائِهَا

قوله: روى ذلك سماعه لعله أراد أن يشير إلى روايه ابن سنان، و فوهم و ذكر سماعه مكانه.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: استبرأها بحيضتين يمكن حمله على ما إذا لم يكن البائع ثقه.

و قال فى الدروس: إنما تحرم فى مده الاستبراء الوطاء دون مقدماته، للروايه الصحيحه عن محمد بن بزيع، و فى المبسوط تحرم.

قوله: كان ذلك كافيا فى استبرائها قال فى المسالك:

هذا هو المشهور، وقال ابن إدريس: لا بد من استبرائها

ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٣٧

[الحديث ٣٠]

٣٠ رَوَى ذِيكَ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً وَهِيَ طَامِثٌ أَيْسْتَبْرئُ رَحِمَهَا بِحَيْضِهِ أُخْرَى أَمْ تَكْفِيهِ هَذِهِ الْحَيْضَةُ قَالَ لَا بَلْ تَكْفِيهِ هَذِهِ الْحَيْضَةُ فَإِنْ اشْتَبَرَهَا بِأُخْرَى فَلَا بَأْسَ هِيَ بِمَنْزِلِهِ فَضْلٌ وَ مَتَى كَانَتْ الْجَارِيَةُ لِامْرَأَةٍ فَاشْتَرَاهَا الرَّجُلُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ اسْتِبْرَاؤُهَا

[الحديث ٣١]

٣١ رَوَى الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْأَمَةِ تَكُونُ لِامْرَأَةٍ فَتَبِيعُهَا فَقَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَطَّأَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَبْرئَهَا.

[الحديث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَيْنِ بْنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأَمَةِ تَكُونُ لِلْمَرْأَةِ فَتَبِيعُهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَطَّأَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَبْرئَهَا

بعد هذه الحيضة بقرنين. و حكمه بالقرنين لا-وجه له، لتصريح الروايات بالاكْتفاء بالحيضة، و قد تقدم روايه بالحيضتين، و حملت على الاستحباب جمعا.

الحديث الثلاثون: موثق.

قوله: لم يكن عليه استبرؤها هذا هو المشهور بين الأصحاب، و خالف فيه ابن إدريس و فخر المحققين.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح على الظاهر.

و الظاهر أن الحسن هو الحسن بن على بن عبد الله المغيرة، لروايه ابن محبوب

ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٣٨

[الحديث ٣٣]

٣٣ ابنُ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ اشْتَرَيْتُ جَارِيَةً بِالْبَصْرَةِ مِنْ امْرَأَةٍ فَأَخْبَرْتَنِي أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا أَحَدٌ فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا وَ لَمْ أُسَيِّرْهَا فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ أَبَا جَعْفَرٍ فَقَالَ هُوَ ذَا أَنَا قَدْ فَعَلْتُ ذَلِكَ وَ مَا أُرِيدُ أَنْ أَعُودَ.

وَ مَتَى أَعْتَقَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهَا قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَوْ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ

[الحديث ٣٤]

٣٤ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْخَسِيِّ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يُعْتَقُ سُرِّيَّتَهُ أَيْصَلِحُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا بِغَيْرِ عَدِّهِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَغَيْرُهُ قَالَ لَا حَتَّى تَعْتَدَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ

عنه كثيرا.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق.

و يدل على استحباب الاستبراء حينئذ.

قوله: و ليس ذلك لغيره لا خلاف في الحكمين ظاهرا بين الأصحاب.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

و قال في المسالك: إنما تعتبر الثلاثة الأشهر على تقدير سبقها على الأقراء، أو أنها كناية عن الأقراء، لأنها غالبا لا تكون إلا في ثلاثة أشهر، و إلا فالمعتبر عده الطلاق.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٣٩

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ أَيَّانِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُهُ يَعْزِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ سُرِّيَّتَهُ أَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ عَدِّهِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَغَيْرُهُ قَالَ لَا حَتَّى تَعْتَدَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.

وَ مَتَى اشْتَرَاهَا فَأَعْتَقَهَا يُسَيِّرُهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرَأَ عَلَيْهَا وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ قَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا

الحديث الخامس و الثلاثون: موثق كالصحيح.

قوله: يستحب له أن يستبرئها قال في المسالك: ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، لكن قيده بعض الأصحاب بأن لا يعلم لها وطئ محترم، وإلا- وجب الاستبراء بحيضه، وإلا- بأس به لوجود المقتضى، بخلاف ما لو جهل الحال. وألحق بعضهم بالعتق تزويج المولى للأمة المبتاعه، فإنه لا يجب على الزوج استبرأؤها ما لم يعلم سبق وطئ محترم في ذلك الطهر، وذلك لأن الاستبراء تابع

لانتقال الملك، و هو منتف هنا.

و على هذا فيمكن أن يجعل ذلك وسيله إلى سقوط الاستبراء عن المولى أيضا، بأن يزوجها من غيره ثم يطلقها الزوج قبل الدخول، فيسقط الاستبراء بالتزويج و العده بالطلاق قبل المسيس، و مثله الحيله على إسقاطه بيعها من امرأه و نحو ذلك.

قوله: و قد قدمنا ذلك الروايه المتقدمه هي روايه ابن أبي يعفور، و لعله لاتصالها بروايه ابن حازم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٤٠

مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٦]

٣٦ الْحَسَنِ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ فَيُعْتِقُهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا هَلْ يَقَعُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَشْتَبِرَ رَحِمَهَا قَالَ يَشْتَبِرُ رَحِمَهَا بِحَيْضِهِ قُلْتُ فَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبيدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ ثُمَّ يُعْتِقُهَا وَيَتَزَوَّجُهَا هَلْ يَقَعُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَشْتَبِرَ رَحِمَهَا قَالَ يَشْتَبِرُ رَحِمَهَا بِحَيْضِهِ وَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهَا فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَ رَوَى أَبُو الْعَبَّاسِ الْبُقَيْرِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَأَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَ لَمْ يَشْتَبِرْ رَحِمَهَا قَالَ كَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلَ فَلَا بَأْسَ.

وَ الْمَسْبِيَّةُ تُشْتَبَرُ أَيْضًا بِحَيْضِهِ

[الحديث ٣٩]

٣٩ رَوَى ذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

اشتبه عليه رحمه الله.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السابع و الثلاثون: موثق.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

إذ الظاهر أخذه من الفقيه و طريقه إليه صحيح.

الحديث التاسع و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٤١

ع قَالَ نَادَى مُنَادَى رَسُولِ اللَّهِ ص فِي النَّاسِ يَوْمَ أُوطَاسٍ أَنْ اسْتَبْرِءُوا سَبَايَاكُمْ بِحَيْضِهِ.

وَ إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ جَارِيَةً وَ هِيَ حُبْلَى لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا فِي الْفَرْجِ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا وَ يَجُوزُ لَهُ وَطُؤُهَا فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ وَ
إِنْ اجْتَنَبَ ذَلِكَ أَيْضاً كَانَ أَفْضَلَ

[الحديث ٤٠]

٤٠ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

و قال فى الدروس: كما تجب الاستبراء فى البيع تجب فى كل ملك زائل و حادث بغيره من العقود و بالسبى و بالإرث، و قصره
ابن إدريس على البيع. انتهى.

و فى القاموس: أوطاس واد بديار هوازن.

الحديث الأربعون: حسن كالصحيح.

و الآيه المحلله " وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ " و المحرمه " وَ أُولَاتُ الْأَخْمَالِ أَجْلُهُنَّ " ، و الظاهر أن هذا النوع
من الكلام إما للتقيه أو لبيان الكراهه، و لعل الأول أظهر.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: التحليل من جهه التملك، و التحريم من جهه الوطاء، أو التحليل بعد مضى أربعه أشهر و
عشره أيام و التحريم قبله، أو التحريم فى الوطاء و التحليل فى غيره من الانتفاعات. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٤٢

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأُمِّهِ الْجُبَلَى يَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ قَالَ سِيئِلَ عَنْ
ذَلِكَ أَبِي فَقَالَ

أَحَلَّتْهَا آيَةٌ وَ حَرَّمَتْهَا آيَةٌ أُخْرَى وَ أَنَا نَاهٍ عَنْهَا نَفْسِي وَ وُلْدِي فَقَالَ الرَّجُلُ فَأَنَا أَرْجُو أَنْ أَنْتَهِيَ إِذَا نَهَيْتَ نَفْسَكَ وَ وُلْدَكَ.

[الحدِيث ٤١]

٤١ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَضِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ

وقال في المسالك: اختلف كلام الأصحاب في تحريم وطئ الأمة الحامل و كراهته بسبب اختلاف الأخبار في ذلك، فإن في بعضها إطلاق النهي عن وطئها، و في بعضها حتى تضع ولدها، و في بعضها إذا جاز حملها أربعة أشهر و عشره أيام فلا بأس بنكاحها، فمن الأصحاب من جمع بينها بحمل النهي المغيا بالوضع على الحامل من حل أو شبهه أو مجهولا، و المغيا بالأربعة الأشهر و عشر على الحامل من زناء. و منهم من ألحق المجهول بالزنا في هذه الغاية، و منهم أسقط اعتبار الزنا و جعل التحريم بالغيتين لغيره.

و المحقق أطلق الحكم بالتحريم قبل الأربعة الأشهر و عشر و الكراهه بعدها، و هذا أوضح و جوه الجمع. و تخصيص المحقق الوطاء بالقبل هو الظاهر من النصوص، فإن النهي فيها معلق على الفرج، و الظاهر منه إرادته القبل. و ربما قيل بإلحاق الدبر به، بدعوى صدق اسم الفرج عليهما، و بأن في بعض الأخبار " لا يقربها حتى تضع " الشامل للدبر و غيرها خارج بدليل آخر، و هو أولى.

الحدِيث الحادِي وَ الأربَعُونَ: حَسَنٌ كَالصَّحِيحِ.

ملاذ الأخيَار فِي فِهْمِ تَهْذِيبِ الأَخْبَارِ، ج ١٣، ص: ٣٤٣

أَبِي جَعْفَرٍ فِي الْوَلِيدَةِ يَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ وَ هِيَ حُبْلَى قَالَ لَا يَقْرُبُهَا حَتَّى تَضَعَ وَلَدَهَا.

[الحدِيث ٤٢]

٤٢ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِثٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَ هِيَ حَامِلٌ مَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا فَقَالَ مَا دُونَ الْفَرْجِ قُلْتُ فَيَشْتَرِي الْجَارِيَةَ الصَّغِيرَةَ الَّتِي لَمْ

الْفَرْجِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ فِي حَمْلِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ فَإِذَا جَارَ حَمْلُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ فَلَا بَأْسَ يَنْكَاحُهَا فِي الْفَرْجِ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّنَزُّهَ عَنْ وَطْئِهَا أَفْضَلُ وَإِنْ كَانَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٧]

٤٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ بِيَمْنَى فَأَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ قَالَتْ فَجَعَلْتُ أَهْرَابُهُ قَالَتْ فَصَالَ لِي يَا عَبْدَ اللَّهِ سَلْ قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ اشْتَرَيْتُ حَارِيَةَ ثُمَّ سَيِّكْتُ هَيْبَةَ لَهُ قَالَتْ فَقَالَ لِي أَظُنُّ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُصَيِّبَ مِنْهَا فَلَمْ تَدْرِ كَيْفَ تَأْتِي لِذَلِكَ قُلْتُ أَجَلُ جُعِلْتُ فِدَاكَ

الحديث الخامس و الأربعون: موثق.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

الحديث السابع و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٤٥

قَالَ وَ أَظُنُّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُفْخَذَ لَهَا فَاسْتَحْيَيْتَ أَنْ تَسْأَلَ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ لَقَدْ مَنَعْتَنِي عَنْ ذَلِكَ هَيْبَتِكَ قَالَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِالتَّفْخِيذِ لَهَا حَتَّى تَسْتَبْرِئَهَا وَ إِنْ صَبَرْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ قَالَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَدْ سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ يَقُولُ التَّفْخِيذُ لَا بَأْسَ

بِهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ وَ أَى شَىءٍ الْخَيْرُ فِي تَرْكِي لَهُ قَالَ فَقَالَ كَذَلِكَ لَوْ كَانَ بِهِ بَأْسٌ لَمْ نَأْمُرْ بِهِ قَالَ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ الرَّجُلُ يَا تَيْ جَارِيَتُهُ فَتَعَلَّقُ مِنْهُ وَ تَرَى الدَّمَ وَ هِيَ حُبْلَى فَيَرَى أَنَّ ذَلِكَ طَمْثٌ فَيَبِيعُهَا فَمَا أَحَبُّ لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَأْتِيَ الْجَارِيَةَ الَّتِي قَدْ حَبَلَتْ مِنْ غَيْرِهِ حَتَّى يَأْتِيَهُ فَيُخْبِرُهُ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً حَامِلًا وَ قَدْ اسْتَبَانَ حَمْلَهَا فَوَطَّئَهَا قَالَ بِئْسَ مَا صَنَعَ قُلْتُ فَمَا تَقُولُ فِيهِ فَقَالَ أَعَزَلَ عَنْهَا أَمْ لَا فَقُلْتُ أَجِنِّي فِي الْوَجْهَيْنِ فَقَالَ

قوله عليه السلام: فما أحب للرجل المسلم قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: الغرض بيان خيره ترك التفخيذ، بأنه يمكن أن تكون حاملا- في الواقع من البائع و ظهر بعد التفخيذ حملها، فإنه و إن كان جائزا لكن مباشره المعتده من غيره سيما إذا ظهر كونها أم ولد من البائع لا يليق بالمؤمن، و الأحق الذي قال سمعت غير واحد، لم يفهم أن عدم البأس لا ينافي الكراهه، و قول عبد الله أيضا لا يخلو من حماقه إلا أن يكون مطائبه.

الحديث الثامن و الأربعون: موثق.

و قال في الدروس: استبراء الحامل بوضع الحمل، إلا أن يكون عن زناء فلا حرمه له. و المشهور أنه يستبرئها بأربعه أشهر و عشره أيام وجوبا عن القبل

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٤٦

إِنْ كَانَ عَزَلَ عَنْهَا فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَ لَا يَعُودْ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يَعَزَلَ عَنْهَا فَلَا يَبِيعُ ذَلِكَ الْوَلَدَ وَ

لَا يُورَثُهُ وَ لَكِنْ يُعْتَقُهُ وَ يَجْعَلُ لَهُ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ يَعْيشُ بِهِ فَإِنَّهُ قَدْ غَدَّاهُ بِنُطْفَتِهِ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السُّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَإِذَا وَلِيدُهُ عَظِيمُهُ الْبَطْنِ تَخْتَلِفُ فَسَأَلَ عَنْهَا فَقَالَ اشْتَرَيْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ بِهَا هَذَا الْحَبْلُ قَالَ أَقْرَبْتَهَا قَالَ نَعَمْ قَالَ أَعْتَقَ مَا فِي بَطْنِهَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ بِمَا اسْتَحَقَّ الْعِتْقَ قَالَ لِأَنَّ نُطْفَتَكَ غَدَّتْ سَمْعُهُ وَ بَصَرُهُ وَ لَحْمُهُ وَ دَمَهُ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ جَامَعَ أُمَّهُ حُبْلَى مِنْ غَيْرِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْتَقَ وَلَدَهَا وَ لَا يَشْتَرِقَ لِأَنَّهُ شَارَكَ فِي إِتْمَامِ الْوَلَدِ.

[الحديث ٥١]

٥١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ

لا غير، و أن الوطء بعدها مكروه إلى أن تضع فيعزل، و إن أنزل كره بيع ولدها، و استحب عزل قسط له من ماله.

الحديث التاسع و الأربعون: ضعيف على المشهور.

الحديث الخمسون: موثق.

الحديث الحادى و الخمسون: موثق.

و لعل المسؤول الكاظم عليه السلام، و يحتمل أن يكون سماعه. أو الصادق عليه السلام بأن يكون قوله "قال: قد كان" تفسيراً لقوله "قال: سألته" و لعل الأوسط أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٤٧

حِيارِيَهُ فَوَثَبَ عَلَيْهِمَا ابْنُ لَهُ فَفَجَرَ بِهَا فَقَالَ قَدْ كَانَ رَجُلٌ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ وَ لَهُ زَوْجَةٌ فَأَمَرَتْ وَ لَمَدَهَا أَنْ يَثِبَ عَلَى جَارِيَةِ أَبِيهِ فَفَجَرَ بِهَا فَسَئِلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا يَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَى أَبِيهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَبْغَى لَهُ أَنْ يَأْتِيَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا لِلْوَلَدِ فَإِنْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا وَ لَدَّ فَاوْلَدٌ لِلْأَبِ إِنْ كَانَا جَامِعَاهَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَ شَهْرٍ وَاحِدٍ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى أَبَا جَعْفَرٍ فَقَالَ لَهُ إِنِّي ابْتَلَيْتُ بِأَمْرِ عَظِيمٍ إِنَّ لِي جَارِيَةً كُنْتُ أَطَأُهَا فَوَطِئْتُهَا يَوْمًا وَخَرَجْتُ فِي حَاجَةٍ لِي بَعِيدٍ مَا اغْتَسَيْتُ مِنْهَا وَنَسَيْتُ نَفَقَهُ لِي فَرَجَعْتُ إِلَى الْمَنْزِلِ لِأَخْذِهَا فَوَجَدْتُ غُلَامِي عَلَى بَطْنِهَا فَعَدَدْتُ لَهَا مِنْ يَوْمِي ذَلِكَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ فَوَلَدَتْ جَارِيَةً قَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقْرِبَهَا وَلَا تَبِيعَهَا

قوله: و شهر

واحد لعل الواو هنا بمعنى "أو".

الحديث الثاني و الخمسون: صحيح.

قوله: أتى أبا عبد الله أقول: فى بعض النسخ "أبا جعفر" و فى الكافى "أبى" و هو أصوب.

قوله عليه السلام: أن تقر بها من الإقرار، أو من القرب بمعنى الوطء، و هو بعيد، و الضمائر راجعه إلى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٤٨

وَلَكِنْ أَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِكَ مَا دُمْتَ حَيًّا ثُمَّ أَوْصِ عِنْدَ مَوْتِكَ أَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِكَ حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهَا مَخْرَجًا

الولد.

قوله عليه السلام: حتى يجعل الله لها مخرجا أى: بالموت، أو التزويج.

و قال فى المسالك: الأمه لا تصير فراشا بالملك إجماعا، و هل تصير فراشا بالوطء؟ فيه قولان، منشأهما اختلاف الأخبار، فذهب الشيخ فى المبسوط و المحقق و العلامة و سائر المتأخرين إلى أن الأمه لا تصير فراشا مطلقا، و استندوا فى ذلك إلى صحيحه ابن سنان و غيرها، و يدل على صيرورتها فراشا روايه سعيد ابن يسار و سعيد الأعرج و الحسن الصيقل و غيرها، و يترتب على كونها فراشا أن ولدها الذى يمكن تولده من الوطء يلحق به، و لا يتوقف على اعترافه، بل لا يجوز له نفيه فيما بينه و بين الله، و إن ظن أنه ليس منه لتهمه أمه بالفجور، و إن علم أنه ليس منه و جب نفيه.

و الفرق بينه و بين ولد الزوجه فى أمرين: أحدهما أنه لا يحكم بلحوقه به إلا مع ثبوت وطئه لها، بخلاف ولد الزوجه فإنه يكفى إمكان الوطء. و الثانى أن ولد الزوجه إذا كان محكوما به للزوج ظاهرا لا ينتفع عنه إلا باللعان، و ولد الأمه ينتفى بغير لعان.

ثم على تقدير صيرورتها فراشا بالوطء

هل يستمر كذلك ما دامت على ملكه أم يختص الحكم بالولد الذى يمكن تولده من ذلك الوطاء خاصه؟ حتى لو أتت بولد بعد أقصى الحمل من الوطاء الذى ثبت بإقراره أو بالبينه لا يلحق به

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٤٩

[الحديث ٥٣]

٥٣ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ قَالَ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى أَيًّا جَعْفَرِ عَ فَضَالَ لَهُ إِنِّي قَدِ ابْتُلَيْتُ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ إِنِّي قَدِ وَقَعْتُ عَلَى حَيَارِيَّتِي ثُمَّ خَرَجْتُ فِي بَعْضِ حَيَاتِي فَأَنْصَرَفْتُ مِنَ الطَّرِيقِ فَأَصَيْبْتُ عُلَامِي بَيْنَ رَجُلِي الْجَارِيَةِ فَأَعْتَرَلْتَهَا فَحَمَلْتُ ثُمَّ وَضَعْتُ جَارِيَةَ لِعِدَّةٍ تَسْبِعَةَ الْأَشْهُرِ فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَ احْبِسِ الْجَارِيَةَ لَا تَبْعِهَا وَ أَنْفِقْ عَلَيْهَا حَتَّى تَمُوتَ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهَا مَخْرَجًا فَإِنْ حَدَثَ بِكَ حَدَثٌ فَأَوْصِ بِأَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِكَ حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ لَهَا مَخْرَجًا

بدون الإقرار وجهان، و لا شك فى انتفائه عنه بنفيه، إنما تظهر الفائدة لو لم ينفه، فهل يلحق به ظاهرا بمجرد الوطاء السابق أم يتوقف على الإقرار به؟ بنى على الوجهين. و الأظهر الثانى و إن لم يحكم بكونها فراشا.

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

و أعلم أنه اتفق الأصحاب على أن ولد الموطوءه بالملك يلحق بالمولى، و يلزمه الإقرار به إذا لم يعلم انتفائه. و أما إذا علم انتفائه عنه جاز له نفيه، و ينتفى بغير لعان إجماعا.

و قال الشيخ فى النهايه: إذا حصل فى الولد إماره يغلب معها الظن أنه ليس من المولى، لم يجز له إلحاقه به و لا نفيه عنه، و ينبغى أن يوصى له بشىء و لا يورثه ميراث الأولاد.

و تبعه على

ذلك جماعه كثيره من الأصحاب، و حكاه فى الشرائع بلفظ " قيل "

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥٠

[الحديث ٥٤]

٥٤ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ آدَمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ يَطْوُهَا فَهِيَ تَخْرُجُ فِي حَوَائِجِهِ فَحَبَلْتُ فَخَشِيْتُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ كَيْفَ يَصْنَعُ أَيْبِيعُ الْجَارِيَةَ وَالْوَلَدَ قَالَ يَبِيعُ الْجَارِيَةَ وَالْوَلَدَ وَ لَا يُورَثُهُ وَ لَا يُورِثُهُ مِنْ مِيرَاثِهِ شَيْئًا.

[الحديث ٥٥]

٥٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَنْ ابْنِ عَمٍّ لَهُ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ تَخْدُمُهُ وَ كَانَ يَطْوُهَا فَدَخَلَ يَوْمًا إِلَى مَنْزِلِهِ فَأَصَابَ مَعَهَا رَجُلًا تُحَدِّثُهُ فَاسْتَرَابَ بِهَا فَهَدَدَ الْجَارِيَةَ فَأَقْرَبَتْ أَنَّ الرَّجُلَ فَجَرَّ بِهَا ثُمَّ إِنَّهَا حَبَلَتْ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ فَكَتَبَ عِ إِنْ كَانَ الْوَلَدُ لَكَ أَوْ فِيهِ مُشَابَهَةٌ مِنْكَ فَلَا تَبِيعْهُمَا فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَكَ وَ إِنْ كَانَ الْوَالِدُ لَيْسَ مِنْكَ وَ لَا فِيهِ مُشَابَهَةٌ مِنْكَ فَبِيعْهُ وَ بَعِ أُمَّهُ

ثم تردد فيه، و استشكل جماعه بأنها منافية للقاعده المقرره من أن الولد للفراش، و أيضا فإن الولد المذكور إن كان لاحقا به فهو حر وارث، و إلا فهو رق، فجعله قسما آخر مشكل.

و يستفاد من الحكم بكون الولد يملك الوصيه، و أنه لا يملكه المولى و لا الوارث أنه محكوم بحريته، إلا أن ذلك لا يجامع الحكم بعدم توريته. و الحق أن هذه الإشكالات بعد ورود النصوص لا وجه لها.

الحديث الرابع و الخمسون: مرسل.

الحديث الخامس و الخمسون: مجهول.

و فى بعض النسخ " عن جعفر بن محمد بن إسماعيل " و هو الظاهر. و فى رجال الشيخ جعفر بن محمد بن إسماعيل بن الخطاب، ذكره فى أصحاب الهادى

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥١

فَلَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا قَدَّمَناهُ مِنَ الْأَخْبَارِ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ قَدْ رَدَّهُ عِ إِلَى صَاحِبِ الْجَارِيَةِ بِأَنْ يَعْتَبَرَ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ بِأَحَدٍ مَا يُعْتَبَرُ بِهِ لُحُوقُ الْأَوْلَادِ بِالْأَبَاءِ فَلْيُلْحِثْهُ بِهِ وَ إِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فَيَمْتَنِعْ مِنْ بَيْعِهِ وَ لَا يُلْحِثْهُ بِهِ حَسَبَ مَا قَدَّمَناهُ وَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ جَازَ لَهُ بَيْعُهُ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ فَلَا تَنَافَى بَيْنَ الْأَخْبَارِ

[الحديث ٥٦]

٥٦ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع فِي هَذَا الْعَصِيرِ رَجُلٌ وَقَعَ عَلَى جَارِيَتِهِ ثُمَّ شَكَكَ فِي وَلَدِهِ فَكَتَبْتُ عَ إِنْ كَانَ فِيهِ مُشَابَهَةٌ مِنْهُ فَهُوَ وَلَدُهُ.

وَ مَتَى اتَّهَمَ الرَّجُلُ جَارِيَةَ لَهُ يَطُؤُهَا بِالْفُجُورِ ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لَمْ يَجْزُ لَهُ نَفِيُّهُ وَ لَزِمَهُ الْإِقْرَارُ بِهِ

[الحديث ٥٧]

٥٧ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيِّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ

عليه السلام، و هو مجهول.

الحديث السادس والخمسون: صحيح.

قوله رحمه الله: و متى اتهم لا- يخفى أن ظاهر أكثر الأخبار الآتية أن مع التهمة يجوز النفي، إلا أن يحمل التهمة فيها على غالب الظن، و لعله عمل بالأخبار السابقة في خصوص موردها، و هو أن يرى الزنا، أو تعترف الجارية بها مع عدم المشابهة.

الحديث السابع والخمسون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥٢

وَ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَاعَةَ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ عَنْ سَيِّعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الْجَارِيَةِ تَكُونُ لِلرَّجُلِ يُطِيفُ بِهَا وَ هِيَ تَخْرُجُ فَتَعْلُقُ قَالَ يَتَّهَمُهَا الرَّجُلُ أَوْ يَتَّهَمُهَا أَهْلُهُ قُلْتُ أَمَا تَهْمُهُ ظَاهِرَةٌ فَلَا قَالَ إِذَا لَزِمَهُ الْوَلَدُ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرَانَ عَنْ سَيِّعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ لَهُ تَذَهَبُ وَ تَجِيءُ وَ قَدْ عَزَلَ عَنْهَا وَ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِلَيْهَا شَيْءٌ مَا تَقُولُ فِي الْوَلَدِ قَالَ أَرَى أَنْ لَمَّا يَبِاعَ هَذَا يَا سَيِّعِيدُ قَالَ وَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ فَقَالَ - أَتَتَّهَمُهَا قَالَ فَقُلْتُ أَمَا تَهْمُهُ ظَاهِرَةٌ فَلَا قَالَ فَيَتَّهَمُهَا أَهْلُكَ فَقُلْتُ أَمَا شَيْءٌ

ظَاهِرٌ فَلَا قَالَ فَكَيْفَ تَسْتَطِيعُ أَنْ لَا يَلْزَمَكَ الْوَلَدُ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ مَوْلَى طَرِبَالٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ كَانَ يَطَأُ جَارِيَةَ لَهُ وَ أَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُهَا فِي حَوَائِجِهِ وَ أَنَّهَا حَبِلَتْ وَ أَنَّهُ بَلَغَهُ مِنْهَا فَسَادَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا وَلَدَتْ أُمْسِيكَ الْوَلَدَ وَ لَمَّا يَبِيعُهُ وَ يَجْعَلُ لَهُ نَصِيبًا فِي دَارِهِ قَالِ فَقِيلَ لَهُ رَجُلٌ يَطَأُ جَارِيَةَ لَهُ وَ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَبْعَثُهَا فِي حَوَائِجِهِ وَ إِنَّهُ اتَّهَمَهَا وَ حَبِلَتْ فَقَالَ إِذَا هِيَ وَلَدَتْ أَمْسَكَ الْوَلَدَ وَ لَا يَبِيعُهُ وَ يَجْعَلُ لَهُ نَصِيبًا مِنْ

و قال في القاموس: أطاف به ألم به و قاربه. و فيه أيضا: علقت المرأة حبلت.

الحديث الثامن و الخمسون: ضعيف.

الحديث التاسع و الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥٣

دَارِهِ وَ مَالِهِ وَ لَيْسَ هَذِهِ مِثْلَ تِلْكَ.

[الحديث ٦٠]

٦٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ص فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي خَرَجْتُ وَ امْرَأَتِي حَائِضٌ وَ رَجَعْتُ وَ هِيَ حُبْلَى فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ تَتَّهِمُ قَالَ أَنَّهُمْ رَجُلَيْنِ قَالَ أَنْتَ بِهِمَا فَجَاءَ بِهِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّ يَكُ ابْنُ هَذَا فَسَيُخْرُجُ قَطَطًا كَذَا وَ كَذَا فَخَرَجَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص فَجَعَلَ مَعْقَلَتَهُ عَلَى قَوْمِ أُمِّهِ وَ مِيرَاثَهُ لَهُمْ وَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا قَالَ لَهُ يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ لَجِلْدَ الْحَدِّ

و يمكن حمله على الظن الغالب بالانتفاء، و يكون الوصية في الموضوعين على الاستحباب.

الحديث الستون: مرسل.

قوله: رجعت و هي حبلى

لعل هذا كان مع تحقق الغيبه التي لم يمكن بسببها لحوق الولد بالزوج.

ولا يمكن الاستدلال به على ما ذهب إليه الصدوق وجماعه، من أن ميراث ولد الزنا كولد الملاعنه، إذ يمكن حمله على أنه صدر منهما الملاعنه، كما هو الظاهر من أخبار العامه، مع أنه لم يثبت الزنا هاهنا، بل يحتمل أن يكون شبيهه، وإنما انتفى من الرجل لعدم احتمال كونه منه، ولذا حكم عليه السلام بأن من قذف أمه يجلد.

وأما ما أخبر به صلى الله عليه وآله، فهو: إما لمحض بيان الواقع من غير أن يترتب عليه حكم، أو كان الحكم فى خصوص تلك الواقعة كذلك بوحى خاص.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥٤

[الحديث ٦١]

٦١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْقُمِيِّ قَالَ كَتَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَلَى يَدِي إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ فَجَرَّ بِامْرَأَةٍ فَحَمَلَتْ ثُمَّ إِنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْحَمْلِ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ وَهُوَ أَشْبَهُهُ خَلَقَ اللَّهُ بِهِ فَكَتَبَ عِ بَخْطِهِ وَخَاتَمِهِ الْوَلَدُ لِعَيْهِ لَا يُورَثُ

قوله صلى الله عليه وآله: فسيخرج قططا قال فى النهايه: فى حديث الملاعنه "إن جاءت به جعدا قططا فهو لفلان" القلط الشديده الجعوده، وقيل: الحسن الجعوده، والأول أكثر.

الحديث الحادى و الستون: ضعيف على الأظهر.

إذ الظاهر أن محمد بن الحسن هو محمد الحسن بن جمهور العمى الضعيف.

قوله عليه السلام: الولد لغيه لا يورث قال فى الصحاح: يقال فلان لغيه و هو نقيض قولك لرشده. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥٥

[الحديث ٦٢]

٦٢ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ كُنْتُ أَطَاهَا فَوَطِئْتُهَا فِعْتَهَا فَوَلَدَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا غُلَامًا فَأَتَوْنِي بِهِ فَقَالُوا لِي وَخَاصُّمُونِي فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ لِي أَقْبَلْهَا.

[الحديث ٦٣]

٦٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنِ التُّوفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَلِيٍّ ع قَالَ إِذَا

أَقَرَّ الرَّجُلُ بِالْوَلَدِ سَاعَهُ لَمْ يَنْتَفِ مِنْهُ أَبَدًا.

[الحديث ٦٤]

٦٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَ لَيْسَتْ بِمَا مَوْنَهُ تَدْعَى الْحَمْلَ قَالَ لِيَصْبِرَ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ص الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَ لِلغَاهِرِ الْحَجَرُ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْبَرَّازِ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي

و فى القاموس: ولد غيه و يكسر زنيه.

الحديث الثانى و الستون: موثق.

قوله: فأتونى به لعله كان قبل مضى ستة أشهر من وطئ الثانى، أو لأنهم نفوه.

الحديث الثالث و الستون: ضعيف على المشهور.

و عليه الفتوى.

الحديث الرابع و الستون: موثق.

الحديث الخامس و الستون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥٦

نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدِ الْحَنَاطِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى فِي رَجُلٍ ظَنَّ أَهْلُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ فَنَكَحَتْ امْرَأَتَهُ أَوْ تَزَوَّجَتْ سُرِّيَّتَهُ فَوَلَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ زَوْجِهَا ثُمَّ جَاءَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ أَوْ جَاءَ مَوْلَى السَّرِيَّةِ قَالَ فَقَضَى فِي ذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ الْأَوَّلُ امْرَأَتَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا وَ يَأْخُذُ السَّرِيَّةُ وَلَدَهَا أَوْ يَأْخُذُ رِضَاهُ مِنَ التَّمَنِ تَمَنِ الْوَلَدِ

قوله: أو يأخذ رضاه يمكن أن يكون "أو بمعنى" إلى أن "بناء على أن الوطاء شبهه، أو التريديد باعتبار احتمال الزنا و الشبهه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥٧

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالْفُجُورِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا

[الحديث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ الْمُشْتَى عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ قَالَهُ هُوَ الْقَاضِفُ الَّذِي يَقْدِفُ امْرَأَتَهُ فَإِذَا قَذَفَهَا ثُمَّ أَقَرَّ بِأَنَّهُ كَذَبَ عَلَيْهَا جُلِدَ الْحَدَّ

باب اللعان و اللعان لغه المباهله المطلقه، أو فعال من اللعن، أو جمع له. و هو الطرد و الإبعاد من الخير، و الاسم اللعنه، و شرعا: المباهله بين الزوجين فى إزاله حد أو نفى ولد بلفظ مخصوص عند الحاكم.

الحديث الأول: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥٨

وَ رُدَّتْ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَ إِنَّ أَبِي إِلَّا أَنْ يَمْضِيَ فَيَشْهَدُ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَ الْخَامِسَهُ أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَ إِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَدْرَأَ عَنْ نَفْسِهَا الْعِيَذَابَ وَ الْعَذَابُ هُوَ الرَّجْمُ شَهِدَتْ أَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَ الْخَامِسَهُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ رُجِمَتْ وَ إِنْ فَعَلَتْ دَرَأَتْ عَنْ نَفْسِهَا الْحَدَّ ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَ لَهَا وَلِمَدَّ فَمَاتَ فَقَالَ تَرِثُهُ أُمُّهُ وَ إِنْ مَاتَتْ أُمُّهُ وَرِثَهُ أَخُوهُ وَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ وَلِمَدَّ الزَّنى جُلِدَ الْحَدَّ قُلْتُ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْوَلَدُ إِذَا أَقَرَّ بِهِ قَالَ لَا وَ لَا كَرَامَةَ وَ لَا يَرِثُ الْإِبْنُ وَ يَرِثُهُ الْإِبْنُ.

[الحديث ٢]

٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ خِرَاشٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى امْرَأَةٍ

بِالزَّيْنَى أَحَدُهُمْ زَوْجُهَا قَالَ يُلَاعِنُ الزَّوْجَ وَ يُجَلِّدُ الْآخِرُونَ.

[الحديث ٣]

٣ الْحَسَنُ بْنُ مَجْجُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ إِنَّ عَبَادًا الْبُصْرِيِّ

قوله: و إن ماتت أمه أى: قبله.

الحديث الثانى: مجهول.

و اختلف الأصحاب فيما إذا كان الزوج أحد الأربعة هل يثبت أو يحتاج إلى اللعان؟ و فصل بعض المتأخرين بأنه إن سبق الزوج فلا يثبت، و إن شهدوا دفعه يثبت، و حملوا الروايه على الأول، و لا يخلو من قوه.

الحديث الثالث: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٥٩

سَأَلَ أَبَا عَبِيدٍ اللَّهِ عَ وَ أَنَا حَاضِرٌ كَيْفَ يُلَاعِنُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ مَنْزِلَهُ فَوَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا يُجَامِعُهَا مَا كَانَ يَصْنَعُ قَالَ فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَ فَأَنْصَرَفَ الرَّجُلُ وَ كَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي ابْتُلِيَ بِذَلِكَ مِنْ امْرَأَتِهِ قَالَ فَتَزَلَّ الْوَحْيُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ بِالْحُكْمِ فِيهَا فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ فَدَعَاهُ فَقَالَ أَنْتَ الَّذِي رَأَيْتَ مَعَ امْرَأَتِكَ رَجُلًا فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ لَهُ انْطَلِقْ فَأَتَيْتَنِي بِامْرَأَتِكَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَدْ أَنْزَلَ الْحُكْمَ فِيكَ وَ فِيهَا فَأَخْضَرَهَا زَوْجَهَا فَأَوْقَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَ ثُمَّ قَالَ لِلزَّوْجِ اشْهَدْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّكَ لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ قَالَ فَشَهِدَ قَالَ ثُمَّ قَالَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّ لِعَنَةَ اللَّهِ شَدِيدَةً ثُمَّ قَالَ لَهُ اشْهَدْ الْخَامِسَةَ أَنْ لِعَنَةَ اللَّهِ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ قَالَ فَشَهِدَ فَأَمَرَ بِهِ فُنْحِيَ ثُمَّ قَالَ لِلْمَرْأَةِ اشْهَدِي أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّ زَوْجَكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاكَ بِهِ قَالَ فَشَهِدَتْ ثُمَّ قَالَ لَهَا أَمْسِكِي فَوَعظَهَا

ثُمَّ قَالَ لَهَا اتَّقِي اللَّهَ إِنَّ غَضَبَ اللَّهِ شَدِيدٌ ثُمَّ قَالَ لَهَا اشْهَدِي الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْكَ إِنْ كَانَ زَوْجُكَ لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَاكَ بِهِ قَالَ فَشَهِدْتُ قَالَ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ لَهُمَا لَا تَجْتَمِعَانِ بِنِكَاحٍ أَبَدًا بَعْدَ مَا تَلَاَعْتُمَا

قوله: ثم قال له: اتق الله المشهور أن الوعظ بعد الشهادات على الاستحباب.

قوله: فنجى لعله محمول على تنحيه قليله، بحيث لا يخرج عن المجلس.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٦٠

[الحديث ٤]

٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَا يَكُونُ اللَّعَانُ إِلَّا بِنَفْيِ وَلَدٍ وَقَالَ إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لَاعَنَهَا.

[الحديث ٥]

٥ وَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ الْبَرْزَنْطِيُّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يَقَعُ اللَّعَانُ حَتَّى يَدْخُلَ الرَّجُلُ

الحديث الرابع: ضعيف.

قوله عليه السلام: لا يكون اللعان يمكن أن يكون المراد لا يكون اللعان الواجب إلا بنفى الولد، أو يكون الحصر بالنسبه إلى غير دعوى المشاهده، كما حمله الشيخ.

وقال بعض الفضلاء: الظاهر أن "إلا" هنا اشتباه وقع عند أخذ الحديث من بعض الأصول، و الأصل لا يكون لعان بنفى ولد. انتهى.

ونقل عن الصدوق فى المقنع أنه قال: و لا يكون اللعان إلا لئفى الولد، فلو أن رجلا قذف زوجته و لم ينكر ولدها لم يلاعنها، و لكن يضرب حد القاذف ثمانين جلده، و هو ضعيف.

و ليس فيما عندنا من نسخ المقنع تصريح بذلك، لكن كلامه فى الفقيه يدل عليه.

الحديث الخامس: موثق.

بِأَمْرَاتِهِ وَلَا يَكُونُ اللَّعَانُ إِلَّا بِنَفْيِ الْوَلَدِ.

فَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ لَمَّا يُنَافِيَانِ مَا قَدَّمَناهُ مِنَ الْأَخْبَارِ مِنْ أَنَّهُ يَقَعُ اللَّعَانُ بِالْقَذْفِ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الْأَوَّلَةَ يَعْضُدُهَا ظَاهِرُ الْقُرْآنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ الْآيَةَ وَ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا نَفْيَ الْوَلَدِ مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ نَفْيَ اللَّعَانِ مِنَ الْقَذْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَكَانَ مُتَنَاقِضًا لِأَنَّهُ قَالَ لَا يَكُونُ اللَّعَانُ

إِلَّا بِنَفْيِ الْوَلَدِ ثُمَّ قَالَ وَإِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لَاعْنَهَا وَ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْمٌ لَكَانَ مُتَنَاقِضًا كَمَا تَرَاهُ وَالْوَجْهُ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ هُوَ أَنَّهُ لَمَا يَكُونُ لِعَانُ فِي الْقَذْفِ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ حَتَّى يُضَيَّفَ إِلَى الْقَوْلِ ادِّعَاءَ الْمُعَايَنَةِ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حُكْمُهُ فِي نَفْيِ الْوَلَدِ لِأَنَّهُ مَتَى انْتَفَى مِنَ الْوَلَدِ وَجَبَ عَلَيْهِ اللَّعَانُ وَ إِنْ لَمْ يَدَّعِ مُعَايَنَةَ الْفُجُورِ فَافْتَرَقَ الْحُكْمَانِ فِي نَفْيِ الْوَلَدِ وَ مُجَرَّدِ الْقَذْفِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ادِّعَاءَ الْمُعَايَنَةِ شَرْطٌ فِي الْقَذْفِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يَكُونُ لِعَانٌ حَتَّى يَزْعُمَ أَنَّهُ قَدْ عَايَنَ

الحديث السادس: ضعيف.

قوله عليه السلام: حتى يزعم لا-خلاف في اشتراط هذا الشرط إذا قذف، و أما إذا نفى الولد فلا، و يلزم منه أن لا يكون لعان القذف من الأعمى، بل يحد إن قذف، و استشكله الشهيد الثاني رحمه الله.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٦٢

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ حَمَادٍ عَنِ حَرِيْزٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْتَرِي عَلَى امْرَأَتِهِ قَالَ يُجْلَدُ ثُمَّ يُخَلَّى بَيْنَهُمَا وَ لَا يُلَاعِنُهَا حَتَّى يَقُولَ أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُكَ تَفْعَلِينَ كَذَا وَ كَذَا.

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ سِتَّانٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ الْفَضَائِلِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ رَجُلٍ افْتَرَى عَلَى امْرَأَتِهِ قَالَ يُلَاعِنُهَا وَ إِنْ أَبِي أَنْ يُلَاعِنَهَا جُلِدَ الْحَدَّ وَ رُدَّتْ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَ إِنْ لَاعِنَهَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ الْمُلَاعِنَةُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ أَنِّي رَأَيْتُكَ تَزْنِينَ وَ الْخَامِسَةَ يَلْعَنُ نَفْسَهُ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فَإِنْ أَقْرَبَتْ رُجِمَتْ وَ إِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَدْرَأَ عَنْ نَفْسِهَا الْعَذَابَ شَهِدَتْ أَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَ الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَإِنْ كَانَ انْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا الْحَقُّ بِأَخْوَالِهِ يَرْتُونَهُ

الحديث السابع: حسن.

الحديث الثامن: مختلف فيه و ضعيف على المشهور.

و الظاهر " عن العلاء بن الفضيل " و فى أكثر النسخ " عن الفضيل " و هو خطأ.

و قال فى الدروس: اللعان يقطع ميراث الزوجين و الولد المنفى من جانب الأب و الابن، فيرث الابن أمه، و كذا ترثه ولده و قرابه الأم و زوجه و زوجته.

و روى أبو بصير عن الصادق عليه السلام أنه لا يرث أخواله مع أنهم يرثونه، و حملها الشيخ على عدم اعتراف الأب به بعد اللعان، فإن اعترف وقعت الموارثة بينه و بين أخواله، و به روايات، و الأقرب الموارثة مطلقاً، لروايه زيد الشحام. انتهى.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٦٣

وَلَا يَرِثُهُمْ إِلَّا أَنْ يَرِثَ

أُمَّهُ فَإِنْ سَمَّاهُ أَحَدٌ وَلَدَ زَنَى جُلِدَ الَّذِي يُسَمِّيهِ الْحَدَّ.

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَإِنَّهُ لَا يُلَاعِنُهَا حَتَّى يَقُولَ رَأَيْتُ بَيْنَ رَجُلَيْنِهَا رَجُلًا يَزْنِي بِهَا قَالَ وَ سَيِّئٌ عَنِ الرَّجُلِ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ قَالَ يُلَاعِنُهَا ثُمَّ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ لَمَّا تَحَلَّى لَهُ أَبَدًا فَإِنْ أَقْرَبَ عَلَى نَفْسِهِ قَبِيلَ الْمُلَاعِنَةِ جُلِدَ حَدًّا وَ هِيَ امْرَأَتُهُ وَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ يَقْذِفُهَا زَوْجَهَا وَ هُوَ مَمْلُوكٌ قَالَ يُلَاعِنُهَا قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُلَاعِنَةِ الَّتِي يَزْمِيهَا زَوْجَهَا وَ يَنْتَفِي مِنْ وَلَدِهَا وَ يُلَاعِنُهَا

و قال فى الشرايع: و هل يرث قرابه أمه؟ قيل: نعم، لأن نسبه من الأم ثابت، و قيل: لا يرث إلا أن يعترف به الأب، و هو متروك. انتهى.

أقول: هذا القول الأخير اختاره الشيخ فى الاستبصار مستندا بهذا الخبر و الخبر الآتى، و يمكن حملهما على أن المعنى أنه لا يرثهم مع وجود وارث أقرب منه بخلافهم، فإنهم يرثونه مع وجود بعض من هو أقرب، كالأب و الأخوة من الأب، و فى الخبر الآتى لا يخلو من بعد، لكنه يستقيم بوجه.

الحديث التاسع: حسن.

و قال فى المسالك: الزوجان إما حران أو مملوكان، أو الزوجه حره و الزوج عبدا و بالعكس، و الثلاثة الأول لا خلاف فى ثبوت اللعان بينهما، و إنما الخلاف فى الرابع، فجوزه الأكثر، و منعه المفيد و سلار، و فصل ابن إدريس بصحته فى نفى الولد دون القذف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٦٤

وَ يُفَارِقُهَا ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ الْوَلَدُ وَ لَدَى وَ يُكَذِّبُ نَفْسَهُ فَقَالَ أَمَّا

الْمَرْأَةُ فَلَمَّا تَزَجَّعَ إِلَيْهِ أَيْدَاءُ وَأَمَّا الْوَلَدُ فَإِنِّي أُرَدُّهُ إِلَيْهِ إِذَا ادَّعَاهُ وَ لَا أَدْعُ وَلَدَهُ وَ لَيْسَ لَهُ مِيرَاثٌ وَ يَرِثُ الْإِبْنُ الْأَبَ وَ لَا يَرِثُ الْأَبُ الْإِبْنَ وَ يَكُونُ مِيرَاثُهُ لِأَخْوَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ أَبُوهُ فَإِنَّ أَخْوَالَهُ يَرِثُونَهُ وَ لَا يَرِثُهُمْ وَ إِنْ دَعَاهُ أَحَدٌ يَا ابْنَ الرَّائِيَةِ جَلِدَ الْحَدَّ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَ هَذَا الْخَبْرُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ اللَّعَانَ يَقَعُ بَيْنَ الْمَمْلُوكِ وَ الْحُرِّهِ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ عَبْدٍ قَدَفَ امْرَأَتَهُ قَالَ يَتَلَاعَنَانِ كَمَا يَتَلَاعَنُ الْأَخْرَارُ.

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحُرِّ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْمَمْلُوكِ لِعِيَانٍ فَقَالَ نَعَمْ وَ بَيْنَ الْمَمْلُوكِ وَ الْحُرِّهِ وَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَ بَيْنَ الْأَمَةِ وَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَ الْيَهُودِيَّةِ وَ النَّصْرَانِيَّةِ وَ لَا يَتَوَارَثَانِ وَ لَا يَتَوَارَثُ الْحُرُّ وَ الْمَمْلُوكُ

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادي عشر: حسن.

قوله عليه السلام: و اليهوديه و النصرانيه هذا قول الأكثر، خلافا لابن الجنيدي و جماعه، فإنهم اشترطوا إسلامها.

قوله عليه السلام: و لا يتوارثان أى: من الجانبين بل يرث المسلم منه فقط كما سيأتى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٦٥

[الحديث ١٢]

١٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَلَاعِنُ الْحُرُّ الْأَمَةَ وَ لَا الذَّمِّيَّةَ وَ لَا التِّيَّيَّةَ يَتَمَتَّعُ بِهَا.

فَهَذَا الْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَلَاعِنُ الرَّجُلُ الْأَمَةَ إِذَا كَانَ يَطُوعًا بِمَلِكِ الْيَمِينِ وَ يَكُونُ قَوْلُهُ وَ لَا الذَّمِّيَّةَ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ أُمَّةً ذَمِّيَّةً وَ إِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ الْأَمَةَ وَ الذَّمِّيَّةَ لِأَنَّهُ يَكُونُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ أُمَّةً إِذَا كَانَتْ مُسْلِمَةً ثُمَّ بَيْنَ قَوْلِهِ وَ لَا الذَّمِّيَّةَ يَعْنِي إِذَا كَانَتْ أُمَّةً ذَمِّيَّةً فَهَذَا وَجْهٌ قَرِيبٌ وَ الْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْخَبْرِ إِذَا كَانَ تَزْوُجَ بِأَمَةٍ بَغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَقْدُ بَغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا وَ يَكُونُ الْأَوْلَادُ رِقًّا لِمَوْلَاهَا إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَ لَدَّ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْحُرِّ يُلَاعِنُ الْمَمْلُوكَةَ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ مَوْلَاهَا الَّذِي زَوَّجَهَا إِيَّاهُ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْعَبْدِ يُلَاعِنُ الْحُرَّ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ مَوْلَاهُ زَوَّجَهُ إِيَّاهَا وَ لَاعَنَهَا بِأَمْرِ مَوْلَاهُ كَانَ ذَلِكَ وَ قَالَ بَيْنَ الْحُرِّ وَ الْأَمَةِ وَ الْمُسْلِمِ وَ الذَّمِّهِ لِعَانٌ.

وَ يَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّقِيهِ لِأَنَّ مِنَ الْمُخَالِفِينَ مَنْ يَقُولُ لَمَّا لِعَانَ بَيْنَ الْحُرِّ وَ الْمَمْلُوكَةِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

الحديث الثاني عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٦٦

[الحديث ١٥]

١٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ بَعْضِهِمْ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ مَمْلُوكٌ كَانَ تَحْتَهُ حُرٌّ فَقَذَفَهَا قَالَ مَا يَقُولُ فِيهَا أَهْلُ الْكُوفَةِ قُلْتُ يُجَلَدُ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يُلَاعِنُهَا كَمَا يُلَاعِنُ الْحُرُّ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ صَفْوَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرَأَةِ الْحُرَّةِ يَقْذِفُهَا زَوْجُهَا وَ هُوَ مَمْلُوكٌ وَ الْحُرُّ يَكُونُ تَحْتَهُ الْأَمَةُ فَيَقْذِفُهَا قَالَ يُلَاعِنُهَا.

[الحديث ١٧]

١٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعَمْرِكِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ تَحْتَهُ يَهُودِيَّةٌ أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ أَوْ أُمَةٌ فَأَوْلَدَهَا وَ قَذَفَهَا فَهَلْ عَلَيْهِ لِعَانٌ قَالَ لَا.

فَأَلَوْجُهُ فِي هَذَا الْخَبْرِ أَنَّهُ لَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ قَدْ أَقْرَبَ بِالْوَلَدِ ثُمَّ نَفَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُتَلَفَتُ إِلَى نَفِيهِ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ اللَّعَانُ وَ يُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ حَسَبَ مَا قَدَّمَاهُ أَوْ لَا

الحديث الخامس عشر: مرسل.

قوله عليه السلام: كما يلاعن الحره فى بعض النسخ "الحر" و هو الظاهر، و كان فى المقابل بها الحره بالتاء و لعله من تصحيف النساخ لعدم استقامته، إلا أن يتكلف بأن المراد أن العبد يلاعن الحره و الحره أيضا تلاعنه، و لا مانع من الجانبين.

الحديث السادس عشر: صحيح.

الحديث السابع عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٦٧

يَدْعَى فِي الْقَذْفِ الْمَشَاهِدَةَ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْحُرِّهِ فَإِنَّهُ لَمَّا يَثْبُتُ أَيْضاً بَيْنَهُمَا لِعَانٌ فَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ بِهَا فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ
الْخَبْرُ وَ الَّذِي يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٨]

١٨ الْحَسَنُ بْنُ مَخْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ لَا يُلَاعِنُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا.

[الحديث ١٩]

١٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ عَلِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَزِيدَةَ اللَّهَ عَ عَنْ رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى وَ قَدِ اسْتَبَانَ حَمْلَهَا وَ أَنْكَرَ

قوله: أو لا يدعى فى القذف أى: مع عدم نفى الولد.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

لا خلاف فى اشتراط دوام العقد فى لعان نفى الولد، و أما اشتراطه فى لعان القذف فهو قول المعظم. و يدل عليه روايات، و قال المرتضى بوقوعه بها لعموم الآيه.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

و قال فى المسالك: اختلف العلماء فى جواز لعان الحامل إذا قذفها، أو نفى ولدها قبل الوضع، فذهب الأكثر إلى جوازه، لعموم الآيه و خبر الحلبي. و إن نكلت أو اعترفت لم تحد إلى أن تضع.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٦٨

مَا فِى بَطْنِهَا فَلَمَّا وَضَعَتْهُ أَدَعَاهُ وَ أَقْرَبَ بِهِ وَ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْهُ فَقَالَ يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَدُهُ وَ يَرِثُهُ وَ لَا يُجْلَدُ لِأَنَّ اللَّعَانَ بَيْنَهُمَا قَدْ مَضَى.

[الحديث ٢٠]

٢٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يُلَاعِنُ فِى كُلِّ حَالٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا.

مَعْنَاهُ لَا يُقِيمُ عَلَيْهَا الْحَيْدَ إِنْ نَكَلَتْ عَنِ الْيَمِينِ وَ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُمَضِّى بَيْنَهُمَا اللَّعَانَ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ فِى حَالِ الْحَيْلِ يَمْضَى اللَّعَانُ وَ الَّذِى يُدَلُّ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١]

٢١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ حُبْلَى لَمْ تُرْجَمَ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّ مِيرَاثَ وَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ لِأُمِّهِ فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ لَيْسَتْ بِحَيَّةٍ فَلَا تُقْرَبُ النَّاسُ مِنْ أُمَّهِ أَحْوَالِهِ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِى رَجُلٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ فِى

قوله عليه السلام: و يرثه أى: الولد يرث الأب لا العكس.

الحديث العشرون: حسن موثق.

الحديث الحادى و العشرون: موثق.

الحديث الثانى و العشرون: مجهول كالموثق.

الحديث الثالث و العشرون: حسن موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٦٩

قَزِيهِ مِنَ الْقُرَى فَقَالَ السُّلْطَانُ مَيَّا لِي بِهِذَا عِلْمٍ عَلَيْكُمْ بِالْكُوفَةِ فَجَاءَتْ إِلَى الْقَاضِي لِتُلَاعِنَ فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَتَلَاعَنَا فَقَالُوا هُوَ لَاءِ لَا

مِيرَاثَ لَكَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِذَا قَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِهَا مَقَامَهَا فَلَا مِيرَاثَ لَهُ وَإِنْ أَبِي أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِهَا أَنْ يَقُومَ مَقَامَهَا أَخَذَ الْمِيرَاثَ زَوْجَهَا.

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فَحَلَفَ أَرْبَعِ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ثُمَّ نَكَلَ عَنِ الْخَامِسَةِ فَقَالَ إِنَّ نَكَلَ عَنِ الْخَامِسَةِ فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَ يُجْلَدُ وَإِنْ نَكَلَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْيَمِينُ عَلَيْهَا فَعَلَيْهَا مِثْلُ ذَلِكَ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنِ الْمَرْأَةِ يَلَاعِنُهَا زَوْجَهَا وَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِلَى مَنْ يُنْسَبُ وَلَدَهَا قَالَ إِلَى أُمِّهِ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنِ الْخَشَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ

و قال فى المسالك: عمل بمضمونها الشيخ فى النهايه، و تبعه القاضى و جماعه و الروايه ضعيفه، و الأصل أن لا يقوم غير الزوجه مقامها فى اللعان، و أن لا يزول الإرث الذى ثبت بالموت، و ما قيل فى ردها من أن الوارث لا يمكنه الحلف على نفى فعل الغير و لا يكفيه نفى العلم، فلا يصلح للرد، لإمكان اطلاع الوارث بنفى فعلها حيث يكون الفعل محصورا.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

الحديث الخامس و العشرون: موثق.

الحديث السادس و العشرون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٧٠

ع قَالَ قُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ كَيْفَ الْمُلَاعَنَةُ قَالَ يَقْعُدُ الْإِمَامُ وَ يُجْعَلُ ظَهْرُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ وَ يُجْعَلُ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ وَ الْمَرْأَةُ عَنْ يَسَارِهِ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَوْفَقَهُ الْإِمَامُ لِلْمُلَاعَنَةِ فَشَهِدَ شَهَادَتَيْنِ ثُمَّ نَكَلَ عَنْ نَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يُفْرَغَ أَوْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ مِنَ اللَّعَانِ قَالَ يُجْلَدُ الْحَدَّ وَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ امْرَأَتِهِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَ عَنْهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَاذِفِ اللَّقِيطِ قَالَ يُحَدُّ قَاذِفُ اللَّقِيطِ وَيُحَدُّ قَاذِفُ ابْنِ الْمُلَاعَنَةِ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْيُوبٍ عَنِ الْكُوفِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يُوسُفَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي ع قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ كَيْفَ صَارَ الرَّجُلُ إِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ كَأَنَّ شَهَادَتَهُ أَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ وَإِذَا قَذَفَهَا غَيْرُهُ أَبٌ أَوْ

و عليه الفتوى بجميع أجزائه مع حملها على الاستحباب.

الحديث السابع والعشرون: موثق.

قوله عليه السلام: يجلد لا خلاف فيه إذا كان اللعان بالقذف، و أما إذا كان بنفى الولد و لم يقذفها بأن جوز كونه بشبهه لم يلزمه الحد.

الحديث الثامن والعشرون: مرسل.

و عليه العمل.

الحديث التاسع والعشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٧١

أَخٍ أَوْ وَلَدٌ أَوْ قَرِيبٌ جِلْدًا أَوْ يُقِيمُ الْبَيْتَ عَلَى مَا قَالَ فَقَالَ قَدْ سِئِلَ جَعْفَرُ ع عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّ الزَّوْجَ إِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ فَقَالَ رَأَيْتُ ذَلِكَ بِعَيْنِي كَأَنَّ شَهَادَتَهُ أَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ وَإِذَا قَالَ إِنَّهُ لَمْ يَرَهُ قِيلَ لَهُ أَقِمِ الْبَيْتَ عَلَى مَا قُلْتَ وَإِلَّا كَانَ بِمَنْزِلِهِ غَيْرِهِ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِلزَّوْجِ مَدْخَلًا لَمْ يَجْعَلْهُ لغيرِهِ وَالسِّدِّ وَ لَأَ وَلَدٍ يَدْخُلُهُ بِاللَّيْلِ وَ النَّهَارِ فَجَازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ رَأَيْتُ وَ لَوْ قَالَ غَيْرُهُ رَأَيْتُ قِيلَ لَهُ وَ مَا أَذْخَلَكَ الْمَدْخَلَ الَّذِي تَرَى هَذَا فِيهِ وَ حَدَّثَكَ أَنَّكَ أَنْتَ مُتَّهِمٌ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُقَامَ عَلَيْكَ الْحُدُّ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَقَعُ اللَّعَانُ حَتَّى يَدْخُلَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ

و فى الفقيه هكذا: عن الحسن بن على الكوفى عن

الحسين بن سيف.

و رواه فى العلل عن الرضا عليه السلام بأدنى تغيير.

قوله: و ما أدخلك المدخل إذ لا يجوز لغير الزوج الدخول بغير الإذن.

الحديث الثلاثون: حسن موثق على الظاهر.

و فى الكافى: عن ابن أبى نصر عن عبد الكريم. و هو الظاهر.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٧٢

[الحديث ٣١]

٣١ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى ثُمَّ ادَّعَى وَلَدَهَا بَعْدَ مَا وَلَدَتْ وَ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْهُ قَالَ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْوَلَدُ وَ لَا يُجْلَدُ لِأَنَّهُ قَدْ مَضَى التَّلَاعُنُ

و قال فى المسالك: يشترط الدخول فى اللعان بنفى الولد، فإن الولد قبل الدخول لا يتوقف نفيه على اللعان إجماعاً. و أما لعانها بالقذف، فقد اختلفوا فى اشتراطه، فذهب الشيخ و أتباعه و ابن الجنيد إلى الاشتراط، و ابن إدريس إلى عدمه لعموم الآيه، و هو حسن، إلا أنه جعل التفصيل باشتراطه بالدخول لنفى الولد و عدمه للقذف، جامعاً بين الأدله و الأقوال، بحمل ما دل على اشتراطه على ما إذا كان لنفى الولد و الآخر على القذف. و ليس كذلك، فإن بعض الروايات صريح فى أنه بسبب القذف، و الأقوال تابعه للأدله. و يظهر من المحقق و غيره أن من الأصحاب من قال بعدم الاشتراط فى اللعان بالسببين، و قائله غير معلوم، و هو غير موجه لما عرفت.

الحديث الحادى و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: يرد إليه الولد بأن يرث من الأب لا بأن يرث الأب منه.

و قال فى المسالك: إذا كذب نفسه بعد اللعان، لم يتغير

الحكم المترتب على اللعان من التحريم المؤبد و انتفاء الإرث، إلا أنه بمقتضى إقراره يرثه الولد من غير عكس، و لا يرث أقرباء الأب و لا يرثونه إلا مع تصديقهم. و اختلف فى الحد هل يثبت عليه بذلك أم لا؟ بسبب اختلاف الروايات، فذهب إلى العدم الشيخ

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٧٣

[الحديث ٣٢]

٣٢ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ خَرَسَاءُ قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا.

[الحديث ٣٣]

٣٣ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي امْرَأَةٍ قَذَفَتْ زَوْجَهَا وَ هُوَ أَصَمٌّ قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَ بَيْنَهُ وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا

و المحقق و العلامة فى أحد قوليهِ، و ذهب إلى الثبوت المفيد و العلامة فى القواعد و هو أقوى. انتهى.

و لعل الأول أقوى، و فى المسالك روى هذا الخبر و فيه مكان لا يجلد " لا يحل له " كما سيأتى، ثم قال: فى الاستدلال على عدم الحد أنه لو كان الحد باقيا لذكره و إلا لتأخر البيان عن وقت الخطاب.

الحديث الثانى و الثلاثون: حسن.

الحديث الثالث و الثلاثون: مرسل.

و قال السيد فى شرح النافع فى مسألة قذف الرجل المرأة الصماء الخرساء:

و لو انعكس الفرض، بأن قذفت السليمة الأصم و الأخرس، ففى إلحاقه بقذفه لها نظر، أقربه العدم قصرا لما خالف الأصل على مورد النص، و قيل بالمساواة، و هو ظاهر اختيار ابن بابويه رحمه الله، و يدل عليه مرسله ابن محبوب، و إرسالها يمنع العمل بها.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٧٤

[الحديث ٣٤]

٣٤ عَنْهُ عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ سَيْئِلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِالزَّيْنِ وَ هِيَ خَرَسَاءُ صَيْمَاءٌ لَا تَسْمَعُ مَا قَالَ قَالَ إِنْ كَانَ لَهَا بَيْنَهُ تَشْهَدُ عِنْدَ الْإِمَامِ الْجَلِيدِ وَ فُرِّقَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَيْنَهُ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِ مَا

أَقَامَ مَعَهَا وَ لَا إِثْمَ عَلَيْهَا مِنْهُ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ الْخُرْسَاءِ

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: إن كان لها بينه قال السيد رحمه الله: هذا الحكم - يعنى تحريم الصماء و الخرساء بمجرد القذف. مقطوع به فى كلام الأصحاب، و ظاهرهم أنه موضع وفاق، و مقتضى روايه أبى بصير اعتبار الصمم و الخرس معا، و بذلك عبر جماعه من الأصحاب، و اكتفى الأكثر و منهم المفيد فى المقنعه و الشيخ و المحقق بأحد الأمرين، و استدل عليه فى التهذيب بروايه أبى بصير، و أوردها بزياده لفظ "أو" بين خرساء و صماء، ثم أوردها فى كتاب اللعان بحذف "أو" كما الكافى.

و كيف كان فىنبغى القطع بالاكْتفاء بالخرس وحده إن أمكن انفكاكه عن الصمم لحسنه الحلبي و محمد بن مسلم و محمد بن مروان، و يستفاد من قول المحقق أن التحريم إنما يثبت إذا رماها بالزنا، مع دعوى المشاهده و عدم البينه، و الأخبار مطلقه فى ترتب الحكم على مجرد القذف، و لا فرق بين كون الزوجه مدخولا بها و عدمه لإطلاق النص.

الحديث الخامس و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص:

كَيْفَ يُلَاعِنُهَا زَوْجَهَا قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا.

[الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرِكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَادَّعَتْ أَنَّهَا حَامِلٌ قَالَ إِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى أَنَّهُ أَرْخَى سِتْرًا ثُمَّ أَنْكَرَ الْوَلَدَ لِاعْنَهَا ثُمَّ بَانَتْ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ الْمَهْرُ كَمَلًا.

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْتَرِي عَلَى امْرَأَتِهِ قَالَ يُجْلَدُ ثُمَّ يُحَلَّى بَيْنَهُمَا وَ لَا يُلَاعِنُهَا حَتَّى يَقُولَ أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُكَ تَفْعَلِينَ كَذَا وَ كَذَا

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و قال السيد رحمه الله: إذا طلق الرجل امرأته فادعت الحمل منه فأنكر، فإن كان بعد الدخول لحق به الولد إجماعاً، و لم ينتف إلا باللعان، و إن اتفقا على عدم الدخول انتفى عنه بغير لعان اتفاقاً. و إن ادعت المرأة الدخول و أنكر الزوج فالمطابق لمقتضى القواعد أن عليه اليمين على عدم الدخول، فإذا حلف ثبت عليه نصف المهر و انتفى عنه الولد.

و قال الشيخ في النهاية: إن أقامت البينة أنه أرخى سترا و خلا بها ثم أنكر الولد لاعنها ثم بانته منه و عليه المهر كملًا، و إن لم تقم بذلك بينه كان عليه نصف المهر و وجب عليها مائه سوط بعد أن يحلف بالله ما دخل بها، و مستنده صحيحه على ابن جعفر، و ناقشه ابن إدريس في هذا الحكم، فقال: إنه مبني على أن الخلوه بمنزله الدخول، و هو ضعيف.

الحديث السابع و الثلاثون: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٧٦

[الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ أَبِي الْجُوزَاءِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنِ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ آبَائِهِ ع عَنْ عَلِيٍّ ع فِي رَجُلٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ خَرَجَ فَجَاءَ وَ قَدْ تُوْفِيَتْ قَالَ يَخِيْرُ وَاحِدَةً مِنْ بَنَاتِنِ يُقَالُ لَهُ إِنْ شِئْتُمْ أَلَزِمْتُمْ نَفْسَكَ الذَّنْبَ فَيَقَامُ عَلَيْكَ الْحُدُّ وَ تُعْطَى الْمِيرَاثَ وَ إِنْ شِئْتُمْ أَفْرَزْتَ فَلَاعَنْتْ أَدْنَى قَرَابَتِهَا إِلَيْهَا

وَلَا مِيرَاثَ لَكَ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ الْمُلَاعَنَةِ وَزَعَمَ أَنَّ الْوَلَدَ وَلَدُهُ هَلْ يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَدُهُ قَالَ لَا وَ لَا كَرَامَةَ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ وَ لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَوْلُهُ ع لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَدُهُ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُلْحَقُ

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق أو ضعيف.

وقال السيد رحمه الله: إذا قذف الزوج امرأته فماتت قبل اللعان ثبت عليه الحد و له الميراث، و ذكر المحقق في الشرائع أن الزوج لو أراد دفع الحد باللعان بعد موت الزوجه جاز، لأن الحد يسقط بلعانه خاصة و إن لم يلاعن الزوجه، و لكن لا ينفي التوارث و النسب، لأن انتفاءهما يتوقف على اللعان من الجانبين. و يشكل بأن اللعان وظيفه شرعية فيتوقف على النقل.

وقال الشيخ في النهاية: إن قام رجل من أهلها فلاعنه فلا ميراث، لمرسله أبي بصير، و ضعفها يمنع من العمل، و لتعذر القطع من الوارث على نفى ما أعاده الزوج إلا إذا كان محصورا.

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٧٧

بِهِ لِحُوقًا صَاحِبًا يَرِثُهُ وَ يَرِثُهُ أَبُوهُ وَ إِنَّمَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ عَلَى شَرْطِ أَنْ يَرِثَ أَبَاهُ وَ لَا يَرِثُهُ أَبُوهُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٠]

٤٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَ انْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ هَلْ يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَدُهُ فَقَالَ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ جِلْدَ الْحَدِّ وَ رُدَّ عَلَيْهِ

ابْنُهُ وَ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ أَبَدًا.

قَوْلُهُ ع فِي هَذَا الْخَبَرِ وَ يُجَلَّدُ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْضِيَ اللَّعَانُ فَأَمَّا بَعْدَ مُضِيِّهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ يُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهُ

[الحديث ٤١]

٤١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى ثُمَّ ادَّعَى وَلَدَهَا بَعْدَ مَا

الحديث الأربعون: مجهول.

قوله: المراد به قال في المسالك: لا يخفى ما فيه، لأنه لو كان كذلك لم يزل الفراش و لم يثبت التحريم المؤبد، و قد حكم في الرواية أنها لا ترجع إليه أبدا.

الحديث الحادي و الأربعون: موثق.

قوله: و لا تحل له في الكافي " و لا يجلد " و كذا فيما مضى آنفا من روايه الحلبي مرويه

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٧٨

وَلَدَتْ وَ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْهُ فَقَالَ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْوَلَدُ وَ لَا تَحِلُّ لَهُ لِأَنَّهُ قَدْ مَضَى التَّلَاعُنُ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ الْحُرِّ أَوْ يُحْصِنُ الْمَمْلُوكَةَ فَقَالَ لَا يُحْصِنُ الْحُرُّ الْمَمْلُوكَةَ وَ لَا تُحْصِنُ الْمَمْلُوكَةُ الْحُرَّ وَ الْيَهُودِيُّ يُحْصِنُ النَّصْرَانِيَّةَ وَ النَّصْرَانِيُّ يُحْصِنُ الْيَهُودِيَّةَ

عن الكافي و هنا أخذها من كتاب الحسين بن سعيد.

الحديث الثاني و الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا- يحصن الحر المملوكه قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: حتى يكون بينهما لعان، بناء على أنه لا يكون اللعان بين الحر و المملوكه، أو المراد أنه لا تصير المملوكه محصنه بمجرد كونها تحت الحر حتى يصير قذفها موجبا للحد، و

بالعكس بناء على اشتراط الحريه فى الحد فى القاذف و المقذوف. انتهى.

و نقل عن الصدوق القول بعدم تحقق الإحصان بالأمة و اليهوديه و النصرانيه، و هو خلاف المشهور، و حمل الشيخ فيما سيأتى فى كتاب الحدود مثل هذا الخبر على المتعه. و يمكن حمله على ملك اليمين موافقا

لمذهب ابن الجعيد، و سيأتي هناك تمام القول فيه إن شاء الله تعالى.

و الظاهر أنه لا مناسبة لهذا الخبر بهذا الباب، إلا بأن يقال: إنما أورده ليعلم أنه إذا نكلت الزوجه ما يجب عليها من الحد.

و قد رواه فى أبواب حدود الزنا فى الاستبصار فى باب ما يحصن و ما لا يحصن ثم قال: الوجه فى هذا الخبر أن الحر لا يحصنها حتى إذا زنت و جب عليها الرجم كما لو كانت تحته حره، لأن حد المملوك و المملوكه إذا زنيا نصف حد الحر،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٧٩

[الحديث ٤٣]

٤٣ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا قَدَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَإِنَّهُ لَا يُلَاعِنُهَا حَتَّى يَقُولَ رَأَيْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا رَجُلًا يَزْنِي بِهَا وَقَالَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِمَرْأَتِهِ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءَ وَ لَيْسَ لَهُ بَيْنَهُ يُجَلدُ الْحَدَّ وَ يُخَلِّي بَيْنَهُ وَ بَيْنَ امْرَأَتِهِ وَقَالَ كَانَتْ آيَةُ الرَّجْمِ فِي الْقُرْآنِ وَ الشَّيْخِ وَ الشَّيْخِ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ بِمَا قَضَى الشَّهْوَةَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُلَاعِنَةِ الَّتِي يَزْمِيهَا زَوْجُهَا وَ يَنْتَفِي مِنْ وَلَدِهَا وَ يُلَاعِنُهَا وَ يُفَارِقُهَا ثُمَّ يَقُولُ بَعِيدَ ذَلِكَ الْوَلَدُ وَ لَدِي وَ يُكذِّبُ نَفْسَهُ قَالَ أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تَرْجِعْ إِلَيْهِ أَبَدًا وَ أَمَّا الْوَلَدُ فَإِنِّي أَرُدُّهُ إِلَيْهِ إِذَا ادَّعَاهُ وَ لَا ادَّعُ وَ لَعْدَهُ لَيْسَ لَهُ مِيرَاثٌ وَ يَرِثُ الْإِبْنُ الْأَبَ وَ لَا يَرِثُ الْأَبُ الْإِبْنَ يَكُونُ مِيرَاثُهُ لِأَخْوَالِهِ وَ إِنْ لَمْ يَدَّعِهِ أَبُوهُ فَإِنَّ أَخْوَالَهُ يَرِثُونَهُ وَ لَا يَرِثُهُمْ وَ إِنْ دَعَاهُ أَحَدٌ يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ جُلِدَ الْحَدَّ

و هو خمسون جلده، و لا يجب عليهما رجم على حال، و كذلك قوله " و

لا المملوك الحره " يعنى أن الحره لا تحصنه حتى يجب عليه الرجم. انتهى.

و سيأتى القول فيه فى أبواب الحدود إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح.

و وجوب الحد على قوله " لم أجدك عذراء " مخالف لما ذهب إليه أكثر الأصحاب، و لغيره من الأخبار. و يمكن حمله على التعزير و على أنه أراد التعريض كما سيأتى، و قال به ابن الجنيد، و قال ابن أبى عقيل بلزوم الجلد به مطلقا، و سيأتى القول فيه فى محله إن شاء الله تعالى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٨٠

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ ابْنِ الْمُلَاعِنَةِ مَنْ يَرْتُهُ فَقَالَ أُمُّهُ وَ عَصِيْبَةُ أُمِّهِ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ ادَّعَاهُ أَبُوهُ بَعْدَ مَا قَدْ لَاعَنَهَا قَالَ أَرُدُّهُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ لَهُ أَحَدٌ يُوَارِثُهُ وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أُمُّهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُضَارِبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جِلْدَ الْحَدِّ وَ هِيَ امْرَأَتُهُ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ جِلْدَ الْحَدِّ وَ كَانَتْ امْرَأَتُهُ وَ إِنْ لَمْ يُكْذَبْ نَفْسَهُ تَلَاعَنَا وَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا.

[الحديث ٤٧]

٤٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ

الحديث الرابع و الأربعون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: من أجل أن الولد ظاهره عدم إرثه من الأحوال إلا- مع إقرار الأب، إلا أن يقال: كما أن الأم مستثناه فكذا الأحوال.

الحديث الخامس و الأربعون: مجهول.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٨١

عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ فَتَلَاعَنَا ثُمَّ قَذَفَهَا بَعْدَ مَا تَفَرَّقَا أَيْضًا بِالزَّنى عَلَيْهِ حَدٌّ قَالَ نَعَمْ عَلَيْهِ حَدٌّ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ يُونسُ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ لَمْ تَأْتِي عَذْرَاءَ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْعُذْرَةَ تَذْهَبُ بِغَيْرِ جَمَاعٍ. وَ لَا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ يُعْنَى حَدًّا كَامِلًا وَ الْخَبْرُ الْمُتَقَدِّمُ الَّذِي قَالَ إِنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ يُعْنَى التَّغْزِيرَ لِنَلَّا يُؤْذَى امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤٩]

٤٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ

و قال فى الشرائع: إذا قذفها فلم يلاعن فحد ثم قذفها به قيل: لا حد. و قيل:

يحد تمسكا بحصول الموجب، و هو أشبه.

و قال فى المسالك: موضع الخلاف ما إذا كان القذف الثانى بمتعلق الأول.

أما لو قذفها بزنيه أخرى، فلا إشكال فى ثبوت الحد عليه ثانيا.

و قال أيضا فى الشرائع: و كذا الخلاف فيما إذا تلاعنا ثم قذفها به، و هنا سقوط الحد أظهر.

و قال فى المسالك: الأقوى السقوط.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

الحديث التاسع و الأربعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٨٢

يُونُسَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءً قَالَ يُضْرَبُ قُلْتُ فَإِنْ عَادَ قَالَ يُضْرَبُ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَنْتَهِيَ قَالَ يُونُسُ يُضْرَبُ ضَرْبَ أَدَبٍ لَيْسَ يُضْرَبُ الْحَدَّ لِنَا يُؤْذِي امْرَأَةً مُؤْمِنَةً بِالتَّعْرِضِ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ سُئِلَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ ع عَنِ امْرَأَةٍ يَكُونُ لَهَا زَوْجٌ وَقَدْ أُصِيبَ فِي عَقْلِهِ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَهَا أَوْ عَرَّضَ لَهُ جُنُونٌ فَقَالَ لَهَا أَنْ تَنْزِعَ نَفْسَهَا مِنْهُ إِنْ شَاءَتْ.

[الحديث ٥١]

٥١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُضَارِبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ لَا يَكُونُ مُلَاعِنًا حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا يُضْرَبُ حَدًّا وَ هِيَ امْرَأَتُهُ وَ يَكُونُ قَاذِفًا.

[الحديث ٥٢]

٥٢ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ عَنِ إِسْمَاعِيلِ

الحديث الخمسون: ضعيف على المشهور.

و لا مناسبة للخبر بالباب. و يدل على الفسخ بالجنون الحادث بعد العقد.

قوله: أو عرض له جنون لعل الترديد من الراوى أو محمول على اختلاف مراتب الجنون.

الحديث الحادى و الخمسون: مجهول.

الحديث الثانى و الخمسون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٨٣

بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ لَيْسَ بَيْنَ خَمْسٍ مِنَ النِّسَاءِ وَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِنَّ مُلَاعِنَةٌ يَهُودِيَّةٌ تَكُونُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ فَيَقْدِفُهَا وَ النَّصِيرَانِيَّةُ وَ الْأُمَّةُ تَكُونُ تَحْتَ الْحُرِّ فَيَقْدِفُهَا وَ الْحُرَّةُ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ فَيَقْدِفُهَا وَ الْمَجْلُودُ فِي الْفِرْيَةِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ
وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَ الْخُرُسَاءُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ زَوْجِهَا لِعَانٌ إِنَّمَا اللَّعَانُ بِاللِّسَانِ.

قَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى أُمَّثَالِ هَذَا الْخَبْرِ فَمَا قُلْنَا هُنَاكَ كَافٍ هَاهُنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ

[الحديث ٥٣]

٥٣ الصَّفَارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَرْأَةِ الْخُرَّسَاءِ يَقْدِفُهَا زَوْجَهَا كَيْفَ يُلَاعِنُهَا قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا

الحديث الثالث و الخمسون: ضعيف.

و قد مر منقولاً عن الكليني.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٨٤

٩ بَابُ السَّرَارِيِّ وَ مَلِكِ الْأَيْمَانِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطَأَ بِمَلِكِ الْيَمِينِ مَا شَاءَ مِنَ الْعِيدِ وَ يَجْمَعُ بَيْنَهُنَّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى - وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ وَ لَمْ يَخْصِرْ ذَلِكَ عَلَىٰ عِيدٍ دُونَ عَدَدٍ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ سَائِغًا لَهُ وَ طَاءَ مَا أَرَادَ مِنْهُنَّ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ زِيَادٍ قَالَ

باب السراري و ملك الأيمان الحديث الأول: صحيح.

و في الخصال هكذا: حدثنا محمد بن الحسن قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري قال حدثنا هارون. إلخ.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٨٥

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع تَحْرُمُ مِنَ الْإِمَاءِ عَشْرَةٌ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ الْأُمَّ وَ الْبِنْتِ وَ لَا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ وَ لَا أُمَّتَكَ وَ هِيَ حَامِلٌ مِنْ غَيْرِكَ حَتَّى تَضَعَ وَ لَا أُمَّتَكَ وَ لَهَا زَوْجٌ وَ لَا أُمَّتَكَ وَ هِيَ عَمَّتُكَ مِنَ الرِّضَاعِ وَ لَا

قوله عليه السلام: بين الأم و البنت أي: في الوطء لا في الملك، إذ بوطن كل منهما تحرم عليه الأخرى، و كذا في الأختين. و لا يخفى عدم اعتبار مفهوم العدد في هذا الخبر، إذ المحرم منها غير منحصر في المذكورات، إذ يحرم عليه أمها و بنتها من

الرضاعه.

قوله عليه السلام: ولا أمتك و هي حامل بإطلاقه يدل على تحريم الأمه الحامله، و إن كان بعد أربعه أشهر و عشر، و قد مر الكلام فيه.

قوله عليه السلام: و لا أمتك و لها زوج فى الخصال بعده: و لا أمتك و هي أختك من الرضاعه.

قوله عليه السلام: و هي عمتك بأن تكون جدته أم الأب أرضعتها.

قوله عليه السلام: و هي خالتك بأن

أرضعتها أم الأم، و استدل به على ما ذهب إليه المفيد و ابن أبي عقيل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٨٦

أَمَّتْكَ وَ هِيَ خَالَتُكَ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَ لَا أَمَّتْكَ وَ هِيَ رَضِيعَتُكَ وَ لَا أَمَّتْكَ وَ لَكَ فِيهَا شَرِيكٌ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرَّيَّانِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ مِسْمَعٍ كَزْدِينَ عَنْ أَبِي

و سلار و ابن إدريس من عدم اعتناق مثل العمه أو الخاله أو الأخت من الرضاع ممن ينعق بالتملك لو كان من النسب، حيث أطلق عليه السلام أنها أمتك مع كونها عمتك من الرضاعه، و غيرها من المذكورات، خلافا للشيخ و أكثر المتأخرين استنادا إلى روايات صحيحه.

و يمكن أن يكون قوله عليه السلام "أمتك" على سبيل المجاز باعتبار ما كان، و يكون التحريم مستندا إلى سببين إلى الحريه و الرضاع.

و فى الخصال بعد قوله "و هى خالتك من الرضاعه" و لا أمتك و هى حائض حتى تطهر.

و فى الفقيه بدله "و لا أمتك و هى فى عده" مع اختلاف فى التقديم و التأخير.

قوله عليه السلام: و هى رضيعتك أى: أرضعتك، أو بتتك أو أختك من الرضاعه.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٣، ص: ٣٨٦

الحديث الثانى: مجهول.

و الحسن بن راشد مشترك بين ضعيف و ثقه، فيمكن الحكم بضعفه أيضا على المشهور، و كذا كل ما مر و سيأتى من مثله.

قوله عليه السلام: أمها أمتك أى: مع وطئ الأم، و كذا قوله "أختها أمتك" أى: مع وطئ الأخت.

ملاذ الأختيار

عَبْدُ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع عَشْرَةٌ لَا يَحِلُّ نِكَاحُهُنَّ وَلَا غَشْيَانُهُنَّ أُمَّتُكَ أُمَّهَا أُمَّتُكَ وَ أُمَّتُكَ أُخْتُهَا أُمَّتُكَ وَ أُمَّتُكَ وَ هِيَ عَمَّتُكَ مِنَ الرِّضَاعِ وَ أُمَّتُكَ وَ هِيَ خَالَتُكَ مِنَ الرِّضَاعِ وَ أُمَّتُكَ وَ هِيَ أُخْتُكَ مِنَ الرِّضَاعِ وَ أُمَّتُكَ وَ قَدْ أَرْضَعْتُكَ وَ أُمَّتُكَ وَ قَدْ وُطِّئَتْ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ بِحَيْضِهِ وَ أُمَّتُكَ وَ هِيَ حُبْلَى مِنْ غَيْرِكَ وَ أُمَّتُكَ وَ هِيَ عَلَى سَوْمٍ مِنْ مُشْتَرٍ وَ أُمَّتُكَ وَ لَهَا زَوْجٌ وَ هِيَ تَحْتَهُ.

[الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ حَيَارِيَهُ بِثَمَنٍ مُسِيئٍ ثُمَّ افْتَرَقَا قَالَ وَجِبَ الْبَيْعُ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا وَ هِيَ عِنْدَ صَاحِبِهَا حَتَّى يَقْبِضَهَا أَوْ يَعْلَمَ صَاحِبِهَا وَ الثَّمَنُ إِذَا لَمْ يَكُونَا اشْتَرَطَا فَهُوَ نَقْدٌ.

[الحديث ٤]

٤ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ

قوله صلوات الله عليه: و هي على سوم لوجوب الاستبراء على البائع، و هذا وجوب شرطي.

الحديث الثالث: موقوف.

و الظاهر من هذا الخبر أنه لا يجوز للمشتري الوطاء قبل القبض، و المشهور جواز التصرفات قبل القبض، بل مثل هذا التصرف في حكم القبض. و يمكن أن يتكلف بأن المنع لعدم الاستبراء، لكنه يأبى عنه قوله " أو يعلم صاحبها " إلا أن يقال: فائده الإعلام هو أنه يخبر البائع بالاستبراء و عدمه، فيعتمد في الأول على قوله.

و يمكن أن يكون " صاحبها " مرفوعا فاعلا لقوله " يعلم " من باب الأفعال.

و يمكن مع الإبقاء على ظاهره الحمل على الكراهة.

الحديث الرابع: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٨٨

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ يُزَوِّجُ مَمْلُوكَتَهُ عَبْدَهُ أَوْ تَقُومُ عَلَيْهِ كَمَا كَانَتْ تَقُومُ عَلَيْهِ فَتَرَاهُ مُنْكَشِفًا أَوْ يَرَاهَا عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فَكَّرَهُ ذَلِكَ وَ قَالَ قَدْ مَنَعَنِي أَبِي أَنَّ أَرْوَجَ بَعْضَ خَدَمِي غَلَامِي لِذَلِكَ.

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا أُمَةٌ فَرَوَّجَاهَا مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ اشْتَرَى بَعْضَ السَّهْمَيْنِ قَالَ حَرَّمَتْ عَلَيْهِ بِاشْتِرَائِهِ إِيَّاهَا وَذَلِكَ أَنْ يَبْعَهَا طَلَاقُهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْ جَمِيعِهِمْ.

[الحديث ٦]

٦ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ

وقال في المسالك: إذا تزوج الرجل أمته بعبده أو غيره صارت من مولاها بمنزله الأجنبي لا يحل له منها إلا ما يحل له من أمه غيره، كنظر الوجه واليدين بغير شهوه، ويحرم عليه جميع وجوه الاستمتاع. وفي معناها المحللة للغير بالنسبة إلى المالك، و غايه التحريم خروجها من النكاح بطلاق، أو موت، أو فسخ، أو انقضاء مدته إن كان موقتا بمدته و انقضاء عدتها، سواء كانت بائنه أو رجعيه.

الحديث الخامس: موثق.

قوله عليه السلام: إلا أن يشتريها فيطأها بالملك لا بالعقد.

الحديث السادس: حسن.

قوله عليه السلام: إن شاء المشتري لا خلاف فيه، و قد مضت أخباره في أبواب النكاح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٨٩

وَ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَمَا مَنِ اشْتَرَى مَمْلُوكَةً لَهَا زَوْجٌ فَإِنَّ بَيْعَهَا طَلَاقُهَا إِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي فَرَقَ بَيْنَهُمَا وَ إِنْ شَاءَ تَرَكَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا.

[الحديث ٧]

٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ سَالِمِ أَبِي الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجَارِيَةَ وَ لَهَا زَوْجٌ قَالَ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْسَهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا زَوْجَهَا الْحُرُّ.

فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُبْتَاعُ أَقْرَبَ الزَّوْجِ عَلَى عَقْدِهِ وَ رَضِيَ بِهِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْبَائِرُ عَلَى مَا قُلْنَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يُطَلِّقَهَا وَ لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يَبْعَهَا بَيْعًا آخَرَ وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ وَ بُرَيْدِ

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ اللَّحَّامِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي امْرَأَةَ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الشُّرْكِ يَتَّخِذُهَا قَالَ لَا بَأْسَ

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: مجهول.

وقال في المسالك: لا خلاف في جواز شراء النساء ذوات الأزواج من أهل الحرب و لو من الزوج، لورود الأخبار و لأنهم في ء للمسلمين. و كذا شراء بناتهم و لو من الآباء. و يترتب على هذا الملك أحكامه التي من جملتها حل الوطاء و إطلاق البيع عليه مجاز، و إلا فهو بالاستنقاذ أشبه. و كذا يجوز اشتراء ما يسيبه أهل الضلال من أهل الحرب، و إن كان جميعه أو بعضه للإمام، للإذن في ذلك من قبلهم عليهم السلام في أخبار كثيره، منها روايه إسماعيل بن الفضل الهاشمي.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩٠

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ سَبِيِّ الْأَنْكَرَادِ إِذَا حَارَبُوا وَ مَنْ حَارَبَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ هَلْ يَحِلُّ نِكَاحُهُمْ وَ شِرَاؤُهُمْ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَلَمِيُّ عَنِ الْعُمَرَكَيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمَا وَ الْآخَرَ غَائِبٌ هَلْ يَجُوزُ النِّكَاحُ قَالَ إِذَا كَرِهَ الْغَائِبُ لَمْ يَجْزِ النِّكَاحُ.

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ اللَّحَّامِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشُّرْكِ ابْنَتَهُ فَيَتَّخِذُهَا أُمَّةً قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ١٢]

١٢ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلَاءِ الْقَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ

الحديث التاسع: صحيح.

الحديث العاشر: مجهول.

و ظاهره صحة الفضولي بعد الإجازة.

الحديث الحادي عشر: مجهول.

و قال الفاضل الأسترآبادى فى الكافى كثيرا: محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن على بن الحكم عن أبى أيوب.

الحديث الثانى عشر: موثق.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩١

وَ يَتَزَوَّجَهَا وَ يَجْعَلُ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا فَعَلَ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ رَجُلٌ قَالَ لِحَارِيَّتِهِ أَعْتَقْتُكَ وَ جَعَلْتُ مَهْرَكَ قَالَ فَقَالَ جَائِزٌ

و قال فى المسالك: من القواعد المعلومه أن تزويج الإنسان بأمة بأى مهر كان باطل، إلا إذا جعل مهرها عتقها، فإنها تجوز عند علماء أهل البيت قاطبه.

و قد اختلف الأصحاب فى اشتراط تقديم التزويج على العتق و عكسه و جواز كل منهما، فالمشهور بينهم اشتراط تقديم التزويج، ذهب إليه الشيخ فى النهايه و أتباعه و جماعه منهم المحقق فى النافع، لروايه على بن جعفر و ابن آدم. و فى دالتهما على المطلوب نظر، لأن القائل على تقدير تقديم العتق يعتبر معه التصريح بالتزويج، و هو منتف فى الروايتين، فإنه لم يذكر فيهما سوى العتق و المهر و لم يصرح بالتزويج.

و استدل أيضا بأن العتق لو سبق لصارت حره، فلم يتعين تزويجها بدون رضاها، بل لها الخيار فى القبول و الامتناع. و الجواب أن الكلام لا يتم إلا بآخره، و ذهب الشيخ فى الخلاف و أبو

الصالح و العلامه فى المختلف و الإرشاد إلى اشتراط تقديم العتق على التزويج، و ذهب المحقق فى الشرائع و أكثر المتأخرين إلى عدم الفرق بين التقديم و التأخير.

الحديث الثالث عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩٢

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسٍ عَنْ مُشَى الْحَنَاطِ عَنْ حَيَاتِمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عَ كَانَ يَقُولُ إِنْ شَاءَ الرَّجُلُ أَعْتَقَ أُمَّ وَ لَدِهِ وَ جَعَلَ عِتْقَهَا مَهْرَهَا.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ عَنِ الرَّضَاعِ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِجَارِيَتِهِ قَدْ أَعْتَقْتِكِ وَ جَعَلْتُ صَدَاقَكَ عِتْقَكَ قَالَ جَازَ الْعِتْقُ وَ الْأَمْرُ إِلَيْهَا إِنْ شَاءَتْ زَوْجَتَهُ نَفْسَهَا وَ إِنْ شَاءَتْ لَمْ تَفْعَلْ فَإِنْ زَوَّجْتَهُ نَفْسَهَا فَأَحْبُّ لَهُ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَمَّتِهِ أَعْتَقْتِكِ وَ جَعَلْتُ عِتْقَكَ مَهْرَكَ فَقَالَ أَعْتَقْتُ وَ هِيَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَتْ تَزَوَّجْتَهُ وَ إِنْ شَاءَتْ فَلَا فَإِنْ تَزَوَّجْتَهُ فَلْيُعْطِهَا شَيْئًا وَ إِنْ قَالَ قَدْ تَزَوَّجْتِكِ وَ جَعَلْتُ مَهْرَكَ عِتْقَكَ فَإِنَّ النِّكَاحَ وَاقِعٌ وَ لَا يُعْطِيهَا شَيْئًا.

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنِ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ

الحديث الرابع عشر: مجهول.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

الحديث السادس عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: عتقت يمكن أن يكون ذلك لعدم ذكر التزويج، لا لتقدم العتق.

الحديث السابع عشر: موثق.

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه: فيه شيء، لأن الضمير ظاهراً راجع إلى علي، ولم نقف على روايته عن غير أخيه. وإن كان راجعاً إلى علي بن الحسن

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩٣

أَمَّهُ لَهُ وَجَعَلَ عِتْقَهَا صِدَاقَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ يَسْتَسْعِيهَا فِي نِصْفِ قِيمَتِهَا وَإِنْ أَبَتْ كَانَ لَهَا يَوْمٌ وَلَهُ يَوْمٌ فِي الْخِدْمَةِ قَالَ وَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ أَدَى عَنْهَا نِصْفَ قِيمَتِهَا وَعَتَقَتْ.

[الحديث ١٨]

١٨ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُعْتَقُ جَارِيَتَهُ وَيَقُولُ لَهَا عِتْقُكَ مَهْرُكَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ يَرْجِعُ نِصْفُهَا مَمْلُوكًا وَيَسْتَسْعِيهَا فِي النِّصْفِ الْآخِرِ

ففيه إرسال ظاهراً، إذ من المستبعد روايته عن يونس، وتقدمت الرواية عن الحسن بن محبوب عن يونس، وروى الصدوق هذا الخبر عن الحسن بن محبوب عن يونس، والظاهر أخذه من الفقيه.

قوله عليه السلام: أدى عنها لعله محمول على الاستحباب، وسيأتي الكلام فيه.

الحديث الثامن عشر: موثق.

قوله عليه السلام: ويستسعيها في النصف الآخر لما فهم من الكلام السابق أن نصفها حر، عبر ثانياً عن النصف المملوك بالنصف الآخر، أي: بالنظر إلى النصف الحر. ويحتمل أن يكون المراد بالنصف الآخر النصف الحر، أي: تسعى في أيام حريتها

لا فى جميع الأيام إذا هاياها مولاها.

و قيل: المراد بقوله " يرجع نصفها مملوكا " العتق أى: تصير مملوكا لنفسها

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩٤

[الحديث ١٩]

١٩ الحسن بن محبوب عن نعيم بن إبراهيم عن عباد بن كثير البصرى قال قلت لآبى عبد الله ع رجل أعتق أم ولد له و جعل عتقها صداقها ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال يعرض عليها أن تستسعى فى نصف قيمتها فإن أبت هي فنصفها رق و نصفها حر.

[الحديث ٢٠]

٢٠ الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبى بصير قال سئل أبو عبد الله ع و أنا حاضراً عن رجل باع من رجل جارياً بكرة إلى سنه فلما

فعب عن العتق بالملكه مجازاً. و لا يخفى بعده من وجوه.

الحديث التاسع عشر: ضعيف.

إذ عباد بن كثير البصرى غير مذكور فى الرجال، و فى الأخبار فيه ذم كثير.

و قال فى المختلف: قال الشيخ فى النهايه: إن طلق الذى جعل عتقها مهرها قبل الدخول بها رجع نصفها رقا و استسعت فى ذلك، فإن لم تسع فيه كان له منها يوم و لها من نفسها يوم فى الخدمه. و إن كان له ولد له مال ألزم أن يؤدى عنها النصف الباقى و ينعق حينئذ، و تبعه فى الأول ابن حمزه.

و قال الصدوق فى المقنع و نعم ما قال: إذا طلقها قبل الدخول فقد مضى عتقها و يرجع عليها سيدها بنصف قيمه ثمنها، و به قال ابن الجنيد، و تبعه ابن البراج و ابن إدريس. و هو المعتمد، لأن نصفها يجرى مجرى التالف من المهر المعين، و إلزام الولد بأداء ثمنها ليس بجيد لأصالة البراءه. نعم لو تبرع الولد بالأداء عتقت، و به قال ابن الجنيد، و هو روايه يونس بن يعقوب، و ابن إدريس منع قول الشيخ أيضاً.

الحديث العشرون: صحيح.

و قال فى الشرائع: و لو كان ثمنها ديناً،

فتزوجها المالك و جعل عتقها مهرها،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩٥

فَبَضَّهَا الْمُشْتَرَى أَعْتَقَهَا مِنَ الْعَدِ وَ تَزَوَّجَهَا وَ جَعَلَ مَهْرَهَا عِتْقَهَا ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّ كَانَ الَّذِي اشْتَرَاهَا إِلَى سَنَةٍ لَهُ مَالٌ أَوْ عُقْدَةٌ تُحِيطُ بِقَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ فِي رَقَبَتِهَا فَإِنَّ عِتْقَهُ وَ نِكَاحَهُ جَائِزٌ وَ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ مَالًا أَوْ عُقْدَةً تُحِيطُ

ثم أولدها و أفلس بثمانها و مات بيعت فى الدين، و هل يعود ولدها رقا؟ قيل: نعم، لروايه هشام بن سالم. و الأشبه أنه لا يبطل العتق و لا النكاح، و لا يرجع الولد رقا، لتحقق الحريه فيهما.

و قال فى المسالك: القول المذكور للشيخ فى النهايه و أتباعه و قبله لابن الجنيد، تعويلا على صحيحه هشام عن أبى بصير. قال المصنف فى النكت: إن سلم هذا النقل فلا كلام، لكن عندى أن هذا خبر واحد لا يعضده دليل، فالرجوع إلى الأصل أولى، و هنا صرح بردها، و قبله ابن إدريس، لمخالفه الأصول لصحه التزويج و العتق و حريه الولد.

و قد اختلف المتأخرون فى تأويلها، لاعتنائهم بها من حيث صحه السند، فحملها العلامه على وقوع العتق و النكاح و الشراء فى مرض الموت، بناء على مذهبه من بطلان التصرف المنجز مع وجود الدين المستغرق، و حينئذ فترجع رقا و يتبين بطلان النكاح.

و اعترض السيد عميد الدين بأن الروايه اقتضت عودها و ولدها رقا كهياتها، و تأويله لا يتم إلا فى عودها إلى الرق لا عود الولد، لأن غايته بطلان العتق فى المرض فتبقى أمته، فإذا وطئ الحر أمه لا ينقلب ولده رقا، بل غايته أن أمه تباع فى الدين، و قد

ظهر بذلك أن الحمل لا يتم في الولد.

و يشكل في الأم أيضا من وجه آخر، و هو أن الروايه دلت على عودها رقا للبائع، و مقتضى الحمل جواز بيعها في دينه لا عودها إلى ملكه، و حملها بعضهم

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩٦

بِقَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ فِي رَقَبَتِهَا كَانَ عِتْقُهُ وَ نِكَاحُهُ بَاطِلًا لِأَنَّهُ أَعْتَقَ مَا لَا يَمْلِكُ وَ أَرَى أَنَّهَا رِقٌّ لِمَوْلَاهَا الْأَوَّلِ قِيلَ لَهُ فَإِنْ كَانَتْ قَدْ عَلِقَتْ مِنَ الدَّيْنِ أَعْتَقَهَا وَ تَزَوَّجَهَا مَا حَالَ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَالَ الدِّيُّ فِي بَطْنِهَا مَعَ أُمِّهِ كَهَيْئَتِهَا

على فساد البيع و علم المشتري به، فإنه يكون زانيا و يلحقه الأحكام.

و رد بأن الروايه تضمنت أنه إذا خلف ما يقوم بقضاء ما عليه يكون العتق و النكاح جائزين، و مع القول بفساد البيع لا يمكن جوازهما، سواء خلف شيئا أم لا، و حملة ثالث على أنه فعل ذلك مضاره و العتق يشترط فيه القربه، و رد بأنه لا يتم أيضا في الولد.

و أقول في صحه الخبر نظر من وجهين:

أحدهما: أن أبا بصير مشترك بين ليث و هو المشهور بالثقه على ما فيه، و يحيى ابن القاسم و هو واقفي ضعيف.

و الثانى: أن الشيخ ذكرها في التهذيب في ثلاثه مواضع: اثنان منها رواها عن هشام عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، و الثالث عن هشام عنه عليه السلام بغير واسطه، و فى الكافى كالأخير، فالروايه مضطربه الإسناد. انتهى.

و أقول: اشتراك أبي بصير غير ضائر، إذ يحيى بن القاسم أيضا عندى ثقه مرضى، و الضعيف يحيى بن أبي القاسم، كما حقق والدى رحمه الله فى كتبه، و الوجه الآخر أيضا لا

يصير سببا لضعف الروايه. و العدول عن النص الصحيح مشكل.

و قيل: قوله عليه السلام " كهياتها " أى كهياتها فى الحريره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩٧

[الحديث ٢١]

٢١ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيُرِيدُ أَنْ يُعْتَقَهَا فَيَتَزَوَّجَهَا أَوْ يُجْعَلُ عَتَقَهَا مَهْرًا أَوْ يُعْتَقَهَا ثُمَّ يُصَدِّقُهَا وَ هَلْ عَلَيْهَا مِنْهُ عِدَّةٌ وَ كَمْ تَعْتَدُ فَإِنْ أَعْتَقَهَا هَلْ يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا بِغَيْرِ مَهْرٍ وَ كَمْ تَعْتَدُ مِنْ غَيْرِهِ فَقَالَ يَجْعَلُ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا إِنْ شَاءَ وَ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَهَا ثُمَّ أَصَدَّقَهَا فَإِنْ كَانَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْتَدُ وَ لَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا إِذَا أَعْتَقَهَا إِلَّا بِمَهْرٍ وَ لَا يَطَأُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ إِذَا تَزَوَّجَهَا حَتَّى يَجْعَلَ لَهَا شَيْئًا وَ إِنْ كَانَ دِرْهَمًا.

[الحديث ٢٢]

٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلَيْنِ تَكُونُ بَيْنَهُمَا أُمَةٌ يُعْتَقُ أَحَدُهُمَا نَصَبِيهِ فَتَقُولُ الْأَمَةُ لِلَّذِي لَمْ يُعْتَقْ لِمَا أَبْغَى تُقَوِّمُنِي ذَرْنِي كَمَا أَنَا أَحَدُكُمْ أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادَ الَّذِي لَمْ يُعْتَقِ النَّصْفَ الْآخَرَ أَنْ يَطَّأَهَا أَلَهُ ذَلِكَ قَالَ لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ زَوْجَانِ

الحديث الحادى و العشرون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: فإن كان عتقها مفهوم الشرط غير معتبر اتفاقا.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يكون للمرأة فرجان قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: أى لو كان لها فرجان لجاز بالقسمه،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩٨

وَ لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَسْتَحْدِمَهَا وَ لَكِنْ يَسْتَسْعِيهَا فَإِنْ أَبَتْ كَانَ لَهَا مِنْ نَفْسِهَا يَوْمٌ وَ لَهُ يَوْمٌ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جَارِيَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ دَبَّرَاهَا جَمِيعًا ثُمَّ أَحَلَّ أَحَدُهُمَا فَرْجَهَا لِشَرِيكِهِ فَقَالَ هُوَ لَهُ حَلَالٌ وَ أُيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ فَقَدْ صَارَ نِصْفُهَا حُرًّا مِنْ قَبْلِ الَّذِي مَاتَ وَ نِصْفُهَا مُدَبَّرًا

قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادَ الْبَاقِي مِنْهُمَا أَنْ يَمَسَّهَا أَلَّهُ ذَلِكَ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يُنْبِتَ عَثْقَهَا وَ يَتَرَوَّجَهَا بِرِضًا مِنْهَا مِثْلَ مَا أَرَادَ قُلْتُ أَلَيْسَ

و لأجل ذلك إذا وقعت القسمة و تعين يوم لها و يوم له يجوز له وطؤها في كلا اليومين، لكن في يومها بصيغه المتعده.

قوله عليه السلام: فإن أبت لعله محمول على ما إذا تتحقق شرائط السرايه.

الحديث الثالث

و العشرون: صحيح على الظاهر.

و قال بعض الأفاضل: هذه الرواية تقدمت متنا و سندا في أول النكاح في باب التحليل، إلا أنه جعل مكان محمد بن قيس " محمد بن مسلم " و صارت أوضح سندا. انتهى.

و أقول: في الكافي أيضا محمد بن مسلم، و المشهور عدم إفاده تحليل الشريك الإباحه، و ذهب ابن إدريس و جماعه إلى حلها بذلك، و كذا في المتعه في أيامها الأكثر على عدم، و ذهب الشيخ في بعض كتبه إلى الجواز، و قد مر الكلام فيه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٣٩٩

قَدْ صَارَ نِصْفُهَا حُرًّا قَدْ مَلَكَتْ نِصْفَ رَقَبَتِهَا وَ النَّصْفُ الْآخِرُ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا قَالَ بَلَى قُلْتُ فَإِنْ هِيَ جَعَلَتْ مَوْلَاهَا فِي حِلٍّ مِنْ فُرُجِهَا وَ أَحَلَّتْ لَهُ ذَلِكَ قَالَ لَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ قُلْتُ وَ لِمَ لَا يَجُوزُ لَهَا ذَلِكَ كَمَا أَجَزْتَ لِلَّذِي كَانَ لَهُ نِصْفُهَا حِينَ أَحَلَّ فُرُجَهَا لِشَرِيكِهَا فِيهَا قَالَ إِنَّ الْحُرَّ لَا تَهَبُ فُرُجَهَا وَ لَا تُعِيرُهُ وَ لَا تُحَلِّهُ وَ لَكِنْ لَهَا مِنْ نَفْسِهَا يَوْمٌ وَ لِلَّذِي دَبَّرَهَا يَوْمٌ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِشَيْءٍ مِثْلِهِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَمَلِكُ فِيهِ نَفْسَهَا فَيَتَمَتَّعَ بِهَا بِشَيْءٍ قَلَّ أَوْ كَثُرَ.

[الحدِيث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ زُرْعَةَ عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا أُمَةٌ فَرَزَّوَجَاهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ اشْتَرَى بَعْضَ السَّهْمَيْنِ قَالَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ

قوله عليه السلام: إلا- أن يثبت عتقها في الكافي " بيت " كما في بعض نسخ الكتاب من البت بمعنى القطع، كناية عن عتق كلها، أو المعنى: يعتقها عتقا باتا غير معلق على الموت أو غيره.

قوله عليه

السلام: مثل ما أراد أى تزويجا مثل ما أراد من الدائم و المنقطع، و بالمهر القليل أو الكثير و غير ذلك.

الحديث الرابع و العشرون: موثق.

و قد مر آنفا بعينه مع زياده.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٠٠

[الحديث ٢٥]

٢٥ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ إِنِّي كُنْتُ مَمْلُوكًا لِقَوْمٍ وَ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً حُرَّةً بَعِيرٍ إِذْ مَوْلَايَ ثُمَّ أَعْتَقُونِي بَعِيدَ ذَلِكَ فَأَجِدُ نِكَاحِي إِيَّاهَا حِينَ أُعْتِقْتُ فَقَالَ لَهُ أَ كَانُوا عَلِمُوا بِكَ حِينَ تَزَوَّجْتَ امْرَأَةً وَ أَنْتَ مَمْلُوكٌ لَهُمْ فَقَالَ نَعَمْ وَ سَيَكْتُوَا عَنِّي وَ لَمْ يُعَيِّرُوا عَلَيَّ قَالَ فَقَالَ لَهُ سَكُوتُهُمْ عَنْكَ بَعْدَ عِلْمِهِمْ إِقْرَارٌ مِنْهُمْ اثْبَتَ عَلَى نِكَاحِكَ الْأَوَّلِ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لِيُغْضِ وَوَلَدِهِ جَارِيَةً

الحديث الخامس و العشرون و المائة: صحيح.

و قال فى النافع: ليس للعبد و لا للأمه أن يعقدا لأنفسهما نكاحا ما لم يأذن المولى. و لو بادر أحدهما فى وقوفه على الإجازة قولان، و وقوفه على الإجازة أشبه.

و قال السيد فى شرحه: الأصح ما اختاره من وقوفه على الإجازة، و يكفى فى الإجازة كل لفظ دل على الرضا. و قال ابن الجنيد: لو كان السيد علم بعقد العبد و الأمه على نفسها فلم ينكر ذلك و لا فرق بينهما، جرى ذلك مجرى الرضا به و الإمضاء و استقر به فى المختلف، و يدل عليه روايات منها صحيحه معاوية بن وهب.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٠١

وَ وُلِدَهُ صِغَارٌ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا فَقَالَ يُقَوِّمُهَا قِيمَةً عَدْلٍ ثُمَّ يَأْخُذُهَا وَ يَكُونُ لَوْلَدِهِ عَلَيْهِ ثَمْنُهَا.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْهُ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْكُمَيْدَانِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ
سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا رَوَوْا أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكَحَ جَارِيَةَ ابْنِهِ وَ جَارِيَةَ ابْنَتِهِ وَ لِي ابْنَةٌ وَ ابْنٌ وَ لِي ابْنَتِي جَارِيَةَ
اشْتَرَيْتَهَا لَهَا مِنْ صِدَاقِهَا فَيَحِلُّ لِي أَنْ أَطَاهَا فَقَالَ لَا إِلَّا بِإِذْنِهَا قَالَ الْحَسَنُ بِنُ الْجَهْمِ أَلَيْسَ قَدْ جَاءَ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ قَالَ نَعَمْ ذَاكَ إِذَا
كَانَ هُوَ سَبَبُهُ ثُمَّ التَفَّتْ إِلَيَّ وَ أَوْمَى نَحْوِي بِالسَّبَابَةِ فَقَالَ إِذَا اشْتَرَيْتَ أَنْتَ لِي ابْنَتِكَ جَارِيَةَ أَوْ لِي ابْنِكَ وَ كَانَ الْإِبْنُ

صَغِيرًا وَ لَمْ يَطَّأَهَا حَلَّ لَكَ فِي أَنْ تَقْبِضَهَا فَتَنْكِحَهَا وَإِلَّا فَلَا إِلَّا يَأْذِنَهُمَا

و عليه الأصحاب.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: إذا اشترت أنت لعل القيد الأول محمول على الاستحباب، أو مبنى على الغالب. و الحاصل أن الولاية إنما هي على الصغيرين لا البالغين.

قوله عليه السلام: فينكحها أى: يطأها، و فيه دلالة على أن وطئ الصغير أيضا موجب للتحريم على الأب.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٠٢

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ فِي رَجُلٍ زَوَّجَ أُمَّ وَوَلَدٍ لَهُ مَمْلُوكَةٌ ثُمَّ مَاتَ الرَّجُلُ فَوَرِثَهُ ابْنُهُ وَصَارَ لَهُ نَصِيبٌ فِي زَوْجِ أُمِّهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ أَتْرِثُهُ أُمُّهُ قَالَتْ نَعَمْ قُلْتُ فإِذَا وَرِثْتَهُ كَيْفَ تَصْنَعُ وَهُوَ زَوْجُهَا قَالَ تَفَارِقُهُ وَ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ وَهُوَ عَبْدُهَا.

[الحديث ٢٩]

٢٩ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْمَرْأَةِ لَهَا زَوْجٌ مَمْلُوكٌ فَمَاتَ مَوْلَاهَا فَوَرِثْتَهُ قَالَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِكَاحٌ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ امْرَأَةٍ حُرَّتْ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ فَتَشْتَرِيهِ هَلْ يَبْطُلُ نِكَاحُهُ قَالَ نَعَمْ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ

الحديث الثامن و العشرون: صحيح.

الحديث التاسع و العشرون: حسن موثق على الظاهر.

إذ في الكافي " عن إسحاق بن عمار " و هو الظاهر.

الحديث الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: لأنه عبد مملوك لعل المراد أن المملوك لما لم يقدر على شيء، فإذا نكحها و هو مملوك لغير الزوجه، كان العاقد حقيقه مولاه و النفقه على مولاه، فإذا صار ملكا لزوجته كانت

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٠٣

[الحديث ٣١]

٣١ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ امْرَأَةٍ وَرَثَتْ زَوْجَهَا فَأَعْتَقْتَهُ هَلْ يَكُونَانِ عَلَى نِكَاحِهِمَا الْأَوَّلِ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يُجَدِّدَانِ نِكَاحًا.

[الحديث ٣٢]

٣٢ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ الْحُرَّةَ ثُمَّ يُعْتَقُ فَيَصِيبُ فَاحِشَةً قَالَ فَقَالَ لَا يُرْجَمُ حَتَّى يُوَاقِعَ الْحُرَّةَ بَعْدَ مَا يُعْتَقُ قُلْتُ فَلِلْحُرَّةِ عَلَيْهِ الْخِيَارُ إِذَا أُعْتِقَ قَالَ لَا فَقَدْ رَضِيتُ بِهِ وَ هُوَ عَبْدٌ فَهُوَ عَلَى نِكَاحِ الْأَوَّلِ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ

هى العاقده و المعقوده، و لا بد من المغايره، و كذا النفقه من لوازم الزوجيه، و هنا يلزم النفقه الزوجه. فهى منفقه و منفق عليها.

الحديث الحادى و الثلاثون: موثق.

و عليه العمل.

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يرجم عليه الفتوى.

قوله عليه السلام: فهو على نكاحه الأول عليه العمل.

الحديث الثالث و الثلاثون: مجهول.

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي امْرَأَةٍ مَكَنَتْ نَفْسَهَا مِنْ عَبْدٍ لَهَا فَكَحَّهَا أَنْ تُضْرَبَ مَائَةً وَيُضْرَبَ الْعَبْدُ خَمْسِينَ جَلْدَةً وَيُبَاعَ بِضِعْرِ مِنْهَا قَالَ وَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَبِيعَهَا عَبْدًا مُدْرِكًا بَعْدَ ذَلِكَ.

[الحدِيث ٣٤]

٣٤ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ زَوَّجَ عَبْدًا لَهُ مِنْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ وَ لَا وَلَدَ لَهَا مِنَ السَّيِّدِ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ قَالَ لَا خِيَارَ لَهَا عَلَى الْعَبْدِ هِيَ مَمْلُوكَةٌ لِلْوَرَثَةِ.

[الحدِيث ٣٥]

٣٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيْعٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ أُمَّ وَلَدِهِ شَيْئًا وَهَبَهُ لَهَا بغيرِ طيبِ نَفْسِهَا مِنْ خَدَمٍ أَوْ مَتَاعٍ أَيْجُوزُ ذَلِكَ لَهُ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَتْ أُمَّ وَلَدِهِ

و محمول على عدم الشبهه من الجانبين، و تحريم البيع منها لم أر من تعرض لها، و يمكن حمله على شدة الكراهه.

و قال فى الصحاح: الصغار بالفتح الذل و الضيم، و كذلك الصغر بالضم.

الحدِيث الرابع و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا خيار لها لعدم عتقها.

الحدِيث الخامس و الثلاثون: صحيح.

و يدل على أن العبد لا يملك ما ملكه المولى.

[الحدِيث ٣٦]

٣٦ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقْفِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ امْرَأَةٍ نَكَحَتْ عَبْدًا فَأَوْلَدَهَا أَوْلَادًا ثُمَّ إِنَّهُ طَلَّقَهَا فَلَمْ تُقِمْ مَعَ وُلْدِهَا وَ تَزَوَّجَتْ فَلَمَّا بَلَغَ الْعَبْدُ أَتَاهَا تَزَوَّجَتْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ وُلْدَهَا مِنْهَا فَقَالَ أَنَا أَحَقُّ بِهِمْ مِنْكَ إِذْ تَزَوَّجْتَ فَقَالَ لَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا وُلْدَهَا مَا دَامَ مَمْلُوكًا وَ إِذَا أُعْتِقَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِمْ مِنْهَا.

[الحدِيث ٣٧]

٣٧ عَنْهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَذِنَ لِعَبْدِهِ فِي تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ فَتَزَوَّجَهَا ثُمَّ
إِنَّ الْعَبْدَ أَبَقَ فَقَالَ لَيْسَ لَهَا عَلَيَّ مَوْلَاهُ نَفَقَهُ وَقَدْ بَانَتْ عَضِيَمَتُهَا مِنْهُ فَإِنَّ إِبَاقَ الْعَبْدِ طَلَّاقُ امْرَأَتِهِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُزْتَدِّ عَنِ الْإِسْلَامِ
قُلْتُ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى مَوْلَاهُ تَرْجِعُ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ قَالَ

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح على الظاهر.

قوله عليه السلام: فإذا أعتق عليه الفتوى، و قد مر.

الحديث السابع و الثلاثون: موثق.

و قال فى المختلف: قال الشيخ فى النهايه: إذا أذن الرجل لعبده فى التزويج فتزوج ثم أبق، لم يكن لها على مولاه نفقه و قد بانة من الزوج، و كان عليها العده منه، فإن رجع العبد قبل خروجها من العده كان أملك برجعها، و إن عاد بعد انقضاء عدتها لم يكن له عليها سبيل، و به قال ابن حمزه، إلا أنه قال: إذا تزوج عبده بأمه غيره بإذن السيدين ثم أبق العبد. و ساق الكلام.

و قال ابن إدريس: هذه روايه أوردها الشيخ فى نهايته و لم يوردها غيره، و الذى يقتضيه أصول الأدله أن النفقه ثابتة على السيد و أنها لا تبين من الزوج.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٠٦

إِنْ كَانَ قَدْ

انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَعَنْهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبِيدِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي عَبْدٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ زَوَّجَهُ أَحَدُهُمَا وَالْآخَرَ لَا يَعْلَمُ ثُمَّ إِنَّهُ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَلَّهُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا قَالَ لِلَّذِي لَمْ يَعْلَمْ وَ لَمْ يَأْذُنْ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ عَلَى نِكَاحِهِ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ الْحَسِينُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنِ الْعُلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْخَبِيثَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ قَالَ

و الوجه أن الإباق لا يقتضى فسخ العقد، لأصالة البقاء. احتج الشيخ بروايه عمار و الجواب الطعن فى السند. انتهى.

قوله عليه السلام: ثم تزوجت غيره هذا الشرط لم يعتبره أحد، و هذا أيضا مما يضعف الاحتجاج بالخبر، و لعله على المثال. أو المراد بالتزويج حله بقربنه آخر الخبر، حيث شرط فى كونه على النكاح الأول الأمرين معا، و كون الواو بمعنى " أو " بعيد.

الحديث الثامن و الثلاثون: ضعيف.

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق.

قوله: عن الخبيثة أى: ولد الزنا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٠٧

لَا وَإِنْ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ وَإِنْ شَاءَ وَطَنَهَا وَ لَا يَتَّخِذُهَا أُمًَّ وَوَلِدًا.

[الحديث ٤٠]

٤٠ الْعَبْرُوفِيُّ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَادِ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى وَوَلَدِهِ قَوْمٌ حَرَامًا ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَادَّعَى وَوَلَدَهَا فَإِنَّهُ لَا يُورَثُ مِنْهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجْرُ وَ لَا يُورَثُ وَوَلَدَ الزَّوْنِيِّ إِلَّا الرَّجُلُ يَدَّعَى ابْنَ وَوَلَدَتِهِ.

[الحديث ٤١]

٤١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنِ

و قال فى النهايه: فيه " كتب لابن خالد اشترى منه عبداً أو أمه لأداء و لا- خبثه و لا- غائله " أراد بالخبثه الحرام، كما عبر عن الحلال بالطيب. و الخبثه نوع من أنواع الخبيث، أراد أنه عبد رقيق لا أنه من قوم لا يحل سبيهم، كمن أعطى عهداً أو أماناً، أو من هو حر فى الأصل. انتهى.

و فى الصحاح: الخبيث ضد الطيب، و فلان لخبثه كما تقول لزنیه.

الحديث الأربعون: صحيح.

قوله: إلا- رجل كأنه استثناء منقطع، و الحاصل أنه إن زنى أحد بوليده غيره فادعاه مولى الوليده يلحق به، و إن كان واقعا ولد زناء.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٠٨

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَنْكُحُ الْجَارِيَةَ مِنْ جَوَارِيهِ وَ مَعَهُ فِي الْبَيْتِ مَنْ يَرَى ذَلِكَ وَ يَسْمَعُ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٤٢]

٤٢ وَ عَنْهُ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُيَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُزَوِّجُ جَارِيَتَهُ هَلْ يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ تَرَى عَوْرَتَهُ قَالَ لَا.

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَحَدِهِمَا ع قَالَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ وَ لِيَدَهُ امْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الزَّانِي.

وَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ فَجَرَ بَوَلِيْدِهِ امْرَأَتَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا أَنْ عَلَيْهِ مَا عَلَى الزَّانِي وَ لَا يُرْجَمُ وَ لَا يَكُونُ حَدُّ الزَّانِي إِلَّا إِذَا زَنَى بِمُشْلَمِهِ حُرَّهُ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ الْبَرْوَفِرِيُّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ

و قال فى النافع: لا بأس أن يطأ الأمه و فى البيت غيره.

و قال السيد رحمه الله فى شرحه: المصنف تبع متن الروايه فى نفى البأس و لا- يبعد إثبات الكراهه لبعض الاعتبارات، و نفى البأس لا ينافيه.

الحديث الثانى و الأربعون: موثق كالصحيح.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح، و آخره مرسل.

و المشهور عدم اشتراط حريه المزنى بها فى الإحصان، و يظهر من بعضهم الاشتراط، كما يدل عليه الخبر.

الحديث الرابع و الأربعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٠٩

هَاشِمٌ وَ ابْنُ رَبَاطٍ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَدْنَى مَا تَحْرُمُ بِهِ الْوَلِيدَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ عَلَى وَلَدِهِ إِذَا مَسَّهَا أَوْ جَرَّدَهَا.

[الحديث ٤٥]

٤٥ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتْنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فى الرَّجُلِ تَكُونُ عِنْدَهُ الْجَارِيَةُ فَتَنَكَّشُ فَيَرَاهَا أَوْ يُجَرِّدَهَا لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ قَالَ لَا تَحِلُّ لِابْنِهِ

و قال فى المختلف: قال الشيخ فى النهايه: لو نظر الأب أو الابن أو قبل بشهوه جاريه قد ملكها، حرم على الآخر وطؤها، و تبعه ابن البراج و ابن حمزه، و عد أبو الصلاح فى المحرمات أمه الأب المنظور إليها بشهوه. و قال سلاز: و قد روى أن الأب إذا نظر من أمته إلى ما يحرم على غيره النظر إليه بشهوه، فلا تحل لابنه أبدا.

و قال شيخنا المفيد: من ابتاع الجاريه فنظر منها إلى ما كان يحرم عليه قبل ابتاعها بشهوه فضلا عن لمسها لم تحل لابنه بملك يمين و لا عقد نكاح أبدا، و

ليس كذلك حكم الابن إذا نظر من أمه يملكها إلى ما وصفناه. وقال في باب السرارى:

إذا نظر الأب إلى جاريه قد ملكها نظرا بشهوه حرمت على ابنه، ولا تحرم على الأب بنظر الابن ذلك دون غيره، ففرق بين الأب والابن في ذلك. وقال ابن إدريس: لا يحرم على أحدهما لو نظر الآخر أو قبل وإن كان بشهوه، بل المقتضى للتحريم الوطاء، والأقرب قول الشيخ.

الحديث الخامس والأربعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤١٠

[الحديث ٤٦]

٤٦ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنِ الْعَبِيدِ الصَّالِحِ عَنِ الرَّجُلِ يُقْبَلُ الْجَارِيَةَ يُبَاشِرُهَا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ دَاخِلٍ أَوْ خَارِجٍ أَوْ تَحِلُّ لِأَبِيهِ أَوْ لِابْنِهِ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ لَمَّا يُنَافَى هَذَا الْخَبَرَ مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ عَنْ صَالِحٍ وَ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ دَاوُدَ الْأَبْرَارِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَقَبَّلَهَا قَالَ تَحْرُمُ عَلَيَّ وَ لَدِيهِ وَ قَالَ إِنْ جَرَّدَهَا فَهِيَ حَرَامٌ عَلَيَّ وَ لَدِيهِ.

لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَيَّ أَنَّهُ إِذَا قَبَّلَهَا بِشَهْوَةٍ فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيَّ الْوَالِدِ وَ الْأَوْلَادِ نَحْمَلُهُ عَلَيَّ أَنَّهُ إِذَا قَبَّلَهَا مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ فَيَجُوزُ لَهُ حِينَئِذٍ الْعَقْدُ عَلَيْهَا وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ

[الحديث ٤٨]

٤٨ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَوْقِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً مُدْرِكَةً وَ لَمْ تَحِضْ عِنْدَهُ حَتَّى يَمْضِيَ لَهَا سِتُّ أَشْهُرٍ وَ لَيْسَ بِهَا حَبْلٌ قَالَ إِنْ كَانَ مِثْلَهَا تَحِيضٌ وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ كِبَرٍ فَهَذَا عَيْبٌ تُرَدُّ مِنْهُ

الحديث السادس والأربعون: موثق.

قوله رحمه الله: ولا- ينافى كان حقه أن يتعرض لرفع المنافاه بينه وبين الأخبار السابقة أيضا، وإن كان يظهر من هذا الوجه الجمع بينها أيضا.

الحديث السابع والأربعون: مجهول.

الحديث الثامن والأربعون: صحيح.

[الحدث ٤٩]

٤٩ وَ عَنْهُ عَنْ سَيِّدَانِ بْنِ مُسَيْلِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الرَّجُلِ زَوْجَ مَمْلُوكَتِهِ مِنْ رَجُلٍ عَلَى أَرْبَعِ مِائَةٍ دِرْهَمٍ فَعَجَّلَ لَهُ مِائَتِي دِرْهَمٍ ثُمَّ أَخَّرَ عَنْهُ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَدَخَلَ بِهَا زَوْجَهَا ثُمَّ إِنَّ سَيِّدَهَا بَاعَهَا بَعْدَ مِنْ رَجُلٍ لِمَنْ تَكُونُ الْمِائَتَانِ

و قال فى الدروس: عدم حىض من شأنها الحىض عىب، و يلوح من ابن إدرىس إنكار كونه عىبا، و الروايه مصرحه بكونه عىبا.

الحدث التاسع و الأربعون: مجهول أو حسن.

و أجاب عن هذه الروايه فى المختلف بحمل الدخول على الخلوه دون الإىلاج قال: و قوله " إن لم يكن أوفاهها بقىه المهر " معناه إن لم يكن فعل الدخول الذى باعتباره يجب أن يوفىها المهر ثم باعها، لم يكن له شىء للفسخ بالىع من قبله قبل الدخول و لا لغيره إذا لم يجز العقد.

و لا يخفى بعده، لكن على هذا يمكن إرجاع الضمى فى قوله عليه السلام " إذا كان " إلى السىد البائع، أى: أنه إنما لم يستحق نصف المهر لأنه إذا كان عارفا مؤمنا

فقد علم أن البيع موجب لتسليط المشتري على الفسخ، فلا يستحق أزيد من النصف.

و أقول: يمكن أن يكون هذا مبنيًا على ما دلت عليه بعض الروايات أن ما بقي من المهر بعد الدخول ليس للزوجه مطالبته، و عمل بها بعض الأصحاب كأبي الصلاح، و قد مر القول فيه.

و عمل بخصوص هذه الرواية الشيخ في النهاية، فقال: إذا زوج الرجل جاريه من غيره و سمي لها مهرًا معينًا و قدم الرجل من جملة المهر شيئًا معينًا، ثم باع الرجل الجاريه، لم تكن له المطالبة بباقي المهر و لا لمشتريها إلا أن يرضى

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤١٢

الْمُوَحَّرَتَانِ عَنْهُ فَقَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْفَاهَا بِبَقِيَّةِ الْمَهْرِ حَتَّى بَاعَهَا فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهِ وَ لَا لِغَيْرِهِ وَ إِذَا بَاعَهَا سَيِّدُهَا فَقَدْ بَانَتْ مِنَ الزَّوْجِ الْحُرِّ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ فَتَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ - عَلَى أَنْ يَبِيعَ الْأَمَةَ طَلَّاقُهَا

بالعقد. و تبعه ابن البراج.

و المشهور أنه لو باعها بعد الدخول كان المهر للأول، سواء أجاز الثاني أو فسخ، لاستقراره في ملكه، و فيه أقوال آخر.

و لو باعها قبل الدخول سقط المهر، لانفساخ المهر من جانب المرأة، فإن أجاز المشتري كان له المهر، لأن إجازته كالعقد المستأنف.

قوله: تقدم من ذلك قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: يمكن أن يكون هذا من كلامه عليه السلام، و أن يكون من كلام كل واحد من الحسن و سعدان و أبي بصير، لأنهم أصحاب الكتب. فيمكن أن تكون تلك الأخبار الدالة على أن بيع الأمه طلاقها قد تقدمت في كتبهم، و لما ذكروا هذا الخبر أشاروا إليها للتأكيد و التأييد. و الأظهر أن يكون من كلامه عليه السلام، و يكون

قد قدم إليهم تلك الأخبار.

و يمكن أن يكون المستتر في " إذا كان " راجعا إلى الزوج الحر، و يكون كالدليل لفسخ عقده، لرفع استبعاد أنه كيف لا يكون للزوج الحر اختيار؟ بأنه هو أقدم على هذا، و كان يعرف أن الأمة إذا بيعت يكون الخيار بيد المشتري، فكأنه حين العقد رضى بذلك. و الزوج إذا كان عارفا فلا كلام، و إلا فالتقصير منه في عدم التعلم.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤١٣

[الحديث ٥٠]

٥٠ عَنْ عَنِّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي رَجُلٍ يُزَوِّجُ مَمْلُوكًا لَهُ امْرَأَةً حُرَّةً عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ ثُمَّ إِنَّهُ بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا قَالَ يُعْطِيهَا

و يحتمل أن يكون المراد بهذا الأمر معرفه الحق و كونه إماميا، فإنهم يقولون بذلك بخلاف العامه، فإنهم يقولون لا- خيار للمولى في الفسخ، لما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: الرجل يزوج أمته من رجل حر ثم يريد أن ينزعها منه و يأخذ منه نصف الصداق؟ فقال:

إن كان الذي زوجها منه يبصر ما أنتم عليه و يدين به، فله أن ينزعها منه و يأخذ منه نصف الصداق، لأنه قد تقدم من ذلك على معرفه أن ذلك للمولى. و إن كان الزوج لا- يعرف هذا الأمر و هو من جمهور الناس، فعامله المولى على ما يعامل به مثله، فقد تقدم على معرفه ذلك منه، و الظاهر أن هذا هو المراد.

ثم إنه يحتمل أن يكون المستتر في " كان " راجعا إلى المشتري. أي: إذا كان المشتري يعلم قدرته على الفسخ فقد بانت.

الحديث الخمسون: ضعيف على المشهور.

و بمضمونه قال الشيخ في النهاية و ابن البراج

و ابن حمزه و اختاره فى المختلف، و قال ابن إدريس: يجب على المولى كمال المهر.

و قد مضى الخبر فى أواخر باب زيادات النكاح.

قوله: و لا يجوز للمملوك أن يعقد لا خلاف فيه عندنا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤١٤

سَيِّدُهُ مِنْ تَمَنِيهِ نِصْفَ مَا فَرَضَ لَهَا إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ دَيْنٍ لَهُ اسْتَدَانَهُ بِأَمْرِ سَيِّدِهِ.

وَ لَا يُجُوزُ لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حُرَّتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِ إِمَاءٍ

[الحديث ٥١]

٥١ رَوَى ذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ أَرْبَعَ حَرَائِرَ قَالَ لَا وَ لَكِنْ يَتَزَوَّجُ حُرَّتَيْنِ وَ إِنْ شَاءَ تَزَوَّجَ أَرْبَعَ إِمَاءٍ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ مَا يَحِلُّ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ حُرَّتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَ إِمَاءٍ قَالَ وَ لِمَا بَيَّأَسَ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مَوْلَاهُ فَيَشْتَرِي مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ جَارِيَةً أَوْ جَوَارِيَّ يَطْوَهُنَّ وَ رَقِيقَهُ لَهُ حَلَالٌ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُزُوهَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ كَمْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ قَالَ حُرَّتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَ إِمَاءٍ وَ قَالَ لَا بَأْسَ إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ مَالٌ وَ كَانَ مَأْذُونًا فِي التَّجَارَةِ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا شَاءَ مِنَ الْجَوَارِيَّ وَ يَطَّأَهُنَّ.

فَأَمَّا الْحَرَائِرُ فَلَا يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتَيْنِ مِنْهُنَّ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح.

الحديث الثانى و الخمسون: مجهول.

و الضمير فى " ماله " و " له مال " و " رقيقه " كلها للعبد، و إرجاعها إلى المولى بعيد.

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

و قال فى المسالك: إذا أذن السيد لعبده فى أن يشتري لنفسه، فهل يصح هذا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤١٥

و يُؤكِّدُ ذَلِكَ بَيَانًا أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٤]

٥٤ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْمَمْلُوكِ كَمْ يَحِلُّ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ فَقَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا ثِنْتَانِ وَ يَتَسَرَّى مَا شَاءَ إِذَا كَانَ أَذِنَ لَهُ مَوْلَاهُ

الإذن بمعنى وقوع الشراء للعبد أم لا يصح؟ يبنى على أن العبد هل يملك مثل هذا أم لا؟ الأصح العدم. فإذا لم نقل بملك العبد و اشترى هل يقع الشراء للسيد أم لا؟ يحتمل الأول، لأن الشراء لنفسه تضمن أمرين: الإذن فى الشراء، و تقييده بكونه لنفسه، فإذا بطل المقيد بطل المطلق فيقع للمولى، و الأقوى عدم الوقوع.

ثم لو قلنا بوقوعه للمولى هل يستبيح العبد بضعها بهذا الإذن؟ قيل: نعم، لاستلزام الإذن فى الشراء لنفسه الإذن فى الوطاء، لأن العبد أهل للإباحه، كما يستبيح الأمة التى يأذن له فيها المولى، و الأقوى عدم الاستباحه.

و لو و كله المولى فى أن

يشترى أمه و يطأها، فلا إشكال في استباحه وطئها من الجهات المتقدمه، فإن شراء العبد لمولاه صحيح، و إباحه المولى له وطئ أمته صحيح أيضا، فإذا كانت الإباحه الضمنيه المتقدمه تفيد إباحه الوطء على قول معتبر مع فساد ما دخلت في ضمنه، فكيف الإذن الصريح مع صحه الشراء المضموم إليه الإذن، لكن في صحه الإذن في المثال نظر، من حيث أنه فيما لا يملكه المولى حين الإذن، فيمكن القدح في صحته.

ثم قول المصنف مع سقوط التحليل إشاره إلى أن هذا الإذن ليس تحليلا، لأن العبد ليس قابلا له، بل من حيث الإباحه و الإذن. الحديث الرابع و الخمسون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤١٦

[الحديث ٥٥]

٥٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبِيا عَبْدَ اللَّهِ عَنِ الْمَمْلُوكِ كَمْ يَحِلُّ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ امْرَأَتَانِ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يَجْمَعُ الْمَمْلُوكُ مِنَ النِّسَاءِ أَكْثَرَ مِنْ امْرَأَتَيْنِ.

[الحديث ٥٧]

٥٧ وَ عَنْهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ كَمْ يَحِلُّ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ امْرَأَتَانِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْحَرَائِرِ دُونَ الْإِمَاءِ وَالَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ زَائِدًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٨]

٥٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ يَنْكُحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ حُرَّتَيْنِ لَا يَزِيدُ.

وَ ذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ أَبِي بَابُوَيْهٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ وَ فِي رِوَايِهِ يَتَزَوَّجُ الْعَبْدُ بِحُرَّتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِ إِمَاءٍ أَوْ أُمَّتَيْنِ وَ حُرَّةٍ

الحديث الخامس و الخمسون: مجهول.

الحديث السادس و الخمسون: مجهول كالموثق.

الحديث السابع و الخمسون: موثق.

الحديث الثامن و الخمسون: صحيح، و آخره مرسل.

قوله: أو أربع إماء لا- خلاف في جميع ذلك عند علمائنا و خالف فيه العامه، فذهب بعضهم إلى أنه لا يتجاوز اثنين مطلقا، و ذهب الأقل منهم إلى أن له أربعا مطلقا، كذا ذكره الشهيد

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤١٧

[الحديث ٥٩]

٥٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتْنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا بَأَسَ أَنْ يَأْذَنَ الرَّجُلُ لِمَمْلُوكِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ جَارِيَةٌ أَوْ جَوَارِي يَطُؤُهُنَّ وَ رَقِيقَهُ لَهُ حَلَالٌ وَ قَالَ يَحِلُّ لِلْعَبْدِ أَنْ يَنْكِحَ حُرَّتَيْنِ.

[الحديث ٦٠]

٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ وَ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ يُزَوِّجُ جَارِيَتَهُ رَجُلًا وَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ كُلَّ وَلَدٍ تَلَدَهُ فَهُوَ حُرٌّ فَطَلَّقَهَا زَوْجَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ آخَرَ فَوَلَدَتْ قَالَ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ وَ إِنْ شَاءَ لَمْ يُعْتَقَ

الثاني رحمه الله.

الحديث التاسع و الخمسون: صحيح.

و تدل هذه الأخبار على أن العبد يملك، أو يجوز تحليل المولى له، و كلاهما مختلف فيه و بالجمله هذه الأخبار المعتمده تدل على جواز وطئ العبد أمه المولى بإذنه و لا معدل عنها.

الحديث الستون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: إن شاء أعتق يمكن حمله على ما إذا تزوجت بغير إذن المولى.

و قال في المختلف: المشهور أن الأمه إذا تزوجت بالحر بإذن سيدها، فإن الأولاد أحرار ما لم يشترط مولاها رقيه الأولاد، و كذا العبد لو تزوج بخره بإذن مولاها.

و قال ابن الجنيدي: إذا زوج الأمه سيدها و مولاتها فولدت فهو بمنزلتها، إلا أن يشترط الزوج عتقهم. و لو تزوجت بعده فولدت كان المولى بالختيار في الولد

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤١٨

[الحديث ٦١]

٦١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ يَتَزَوَّجُ الْمَجُوسِيَّةَ فَقَالَ لَا وَلَكِنْ إِنْ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ مَجُوسِيَّةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَهَا وَيَغْرَلَ عَنْهَا وَلَا يَطْلُبَ وَلَدَهَا.

[الحديث ٦٢]

٦٢ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ تَكُونُ عِنْدَهُ الْجَارِيَةُ يُجَرِّدُهَا وَيَنْظُرُ إِلَى جَسَدِهَا نَظَرَ شَهْوَةٍ وَيَنْظُرُ مِنْهَا إِلَى مَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ هَلْ تَحِلُّ لِأَبِيهِ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَبُوهُ هَلْ تَحِلُّ لِابْنِهِ قَالَ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا نَظَرَ شَهْوَةٍ وَنَظَرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ لَمْ تَحِلَّ لِابْنِهِ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْإِبْنُ لَمْ تَحِلَّ لِأَبِيهِ.

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَشْتَرِي الْجَارِيَةَ مِنَ الرَّجُلِ الْمَأْمُونِ فَجَبَرَنِي أَنَّهُ لَمْ يَمْسَسْهَا مُنْذُ طَمِثَتْ عِنْدَهُ وَطَهَّرَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَيْسَ بِجَائِزٍ أَنْ تَأْتِيَهَا حَتَّى تَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضِهِ وَلَكِنْ يَجُوزُ مَا دُونَ الْفَرْجِ إِنْ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الْإِمَاءَ ثُمَّ يَأْتُوهُنَّ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئُوهُنَّ فَأَوْلَيْكَ

إن شاء أعتق و إن شاء رق ما لم يشترط الثاني، كما اشترط الأول.

الحديث الحادي و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: فلا بأس أن يطأها عمل به جماعه من الأصحاب.

الحديث الثاني و الستون: صحيح.

الحديث الثالث و الستون: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤١٩

الرَّئَاهُ بِأَمْوَالِهِمْ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ زَوَّجَ أُمَّتَهُ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ قَالَ لَهَا إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ فَهِيَ حُرَّةٌ فَمَاتَ الزَّوْجُ قَالَ إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ فَهِيَ حُرَّةٌ تَعْتِدُّ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا وَلَا مِيرَاثَ لَهَا مِنْهُ لِأَنَّهَا إِنَّمَا صَارَتْ حُرَّةً بَعْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ.

٦٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ سَيِّدِي بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَزَّازِ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حَمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى عَلِيُّ ع فِي وَلِيدِهِ كَانَتْ نَضْرَانِيَّةً فَأَسْلَمَتْ عِنْدَ رَجُلٍ فَوَلَدَتْ لِسَيِّدِهَا غُلَامًا ثُمَّ إِنَّ سَيِّدَهَا مَاتَ فَأَصَابَهَا عَتَاقُ الشَّرِّيَّةِ فَكَحَّحَتْ رَجُلًا نَضْرَانِيًّا دَارِيًّا وَ هُوَ الْعَطَّارُ فَتَنَصَّرَتْ ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ وَ حَمَلَتْ آخَرَ فَقَضَى فِيهَا أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهَا لِإِسْلَامٍ فَأَبَتْ فَقَالَ أَمَّا مَا وَلَدْتُ مِنْ وَلَدٍ فَإِنَّهُ لَأَيْنِهَا مِنْ سَيِّدِهَا الْأَوَّلِ وَ أَحْبِسْهَا حَتَّى تَضَعَ

و المشهور سقوط الاستبراء بإخبار البائع الثقة، و ذهب ابن إدريس إلى عدم السقوط بذلك، و هذا الخبر يدل على ما ذهب إليه، و يمكن حمله على الكراهة الشديدة جمعا.

الحديث الرابع و الستون: حسن.

و قد مضى في باب العقود على الإمام.

الحديث الخامس و الستون: موثق.

و قال في القاموس: الدارى العطار منسوب إلى دارن جزيره بالبحرين بها

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢٠

مَا فِي بَطْنِهَا فَإِذَا وَلَدَتْ فَاقْتُلَهَا.

٦٦ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ جَارِيَةً بِكَرٍّ إِلَى سِنِّهِ فَلَمَّا قَبَضَهَا الْمُشْتَرَى أَعْتَقَهَا مِنَ الْغَدِ وَ تَزَوَّجَهَا وَ جَعَلَ مَهْرَهَا عِتْقَهَا ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنْ كَانَ لِلَّذِي اشْتَرَاهَا إِلَى سِنِّهِ مَالٌ وَ عَقْدَةٌ يَوْمَ اشْتَرَاهَا فَأَعْتَقَهَا يُحِيطُ بِقَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ فِي رَقَبَتِهَا فَإِنَّ عِتْقَهُ وَ تَزَوُّجَهَا جَائِزٌ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلَّذِي اشْتَرَاهَا فَأَعْتَقَهَا وَ تَزَوَّجَهَا مَالٌ وَ لَا عَقْدَةٌ يَوْمَ مَاتَ يُحِيطُ بِقَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ فِي رَقَبَتِهَا فَإِنَّ عِتْقَهُ

وَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ مَا لَا يَمْلِكُ وَ أَرَى أَنَّهَا رِقٌّ لِمَوْلَاهَا

سوق يحمل المسك من الهند إليها. انتهى.

وقال في المختلف: قال الشيخ في النهاية: إن أعتق الرجل أم ولده فارتدت بعد ذلك وتزوجت رجلاً ذمياً ورزقت منه أولاداً كان أولادها من الذمى رقاً للذى أعتقها، فإن لم يكن حياً كانوا رقاً لأولاده، ويعرض عليها السلام، فإن رجعت وإلا وجب عليها ما يجب على المرتدة عن الإسلام. وقال ابن إدريس: يقتضى مذهبنا أن أولادها لا يكونون رقاً، لأنه لا دليل على ذلك من كتاب ولا سنه ولا إجماع، بل الإجماع بخلافه، لأن ولد الحرين حر بلا خلاف، وإنما هذه الرواية شاذة أوردها شيخنا إيراداً لا اعتقاداً. انتهى.

وفيه مخالفه أخرى للمشهور، وهى قتل المرتدة كما سيأتى.

الحديث السادس والستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٢٢١

الأوّل قيل له فإن كانت قد علقّت من الذى أعتقها وتزوجها ما حال ما فى بطنها فقال الذى فى بطنها مع أمه كهيتها.

[الحديث ٦٧]

٦٧ عليّ بن الحسن عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسيك عن الحسن بن زياد قال قلت له أمه كان مولاهما يقع عليهما ثم بدا له فزوجها ما منزله ولدها قال بمنزلتها إلا أن يشترط زوجها.

قال محمد بن الحسن هذا الخبر محمول على أنه إذا كان زوجها عبداً لقوم آخرين فإن أولادها يكونون رقاً لمولاهما إلا أن يشترط مولى العبد ولو كان المراد به حراً لكان الأولاد لآحقين به حسب ما قدمناه

[الحديث ٦٨]

٦٨ عليّ بن الحسن عن عليّ بن أسباط عن عمه يعقوب المأخمر عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال إذا أعتق رجل جارية ثم أراد أن يتزوجها مكانه فلا بأس ولا تعتد من مائه وإن أرادت أن تتزوج من غيره فلها مثل عده الحره وأى رجل اشترى جارية فولدت منه ولعداً فمات إن شاء أن يبيعها باعها فى الدين الذى يكون على مولاهم من ثمنها باعها وإن كان لها ولعداً فومت على ابنها من نصيبه

و قد مضى بعينه قبل ذلك بثلاث ورقات.

الحديث السابع و الستون: مجهول.

الحديث الثامن و الستون: موثق.

قوله: فمات أى: الولد، أو المولى، و على الأخير الضمير المرفوع فى " شاء " و " يبيعها " إما راجع إلى البائع أو الوارث.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٢٢

وَ إِنْ كَانَ ابْنُهَا صَغِيرًا أَنْتَظِرَ بِهِ حَتَّى يَكْبُرَ ثُمَّ يُجَبِّرَ عَلَى ثَمَنِهَا وَ إِنْ مَاتَ ابْنُهَا قَبْلَ أُمِّهِ بَيَعَتْ فِي مِيرَاثِهِ إِنْ شَاءَ الْوَرَثَةُ

قوله: قبل أمه أى: فى حياه المولى، أو بعد وفاته، و الأخير أظهر، فالمراد ببيعها فى ثمن الرقبه، و لا يبعد أن يكون قبل أبيه.

و قال فى المختلف:

جوز الشيخان بيع أمهات الأولاد في ثمن رقبتهم، إذا كان الثمن دينا على مولاها ولا مال له سوى ذلك، و به قال ابن الجنيد و ابن البراج و ابن حمزه و ابن إدريس. و نقل ابن إدريس عن المرتضى أنه لا يجوز بيعها ما دام الولد باقيا لا في الثمن و لا في غيره، و المعتمد الأول.

و الأقرب أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون السيد حيا أو ميتا. و قال ابن حمزه: فإن مات سيدها و لم يكن له مال سواها و كان ثمنها في ذمه سيدها عادت بولدها رقا. و ليس بجيد. و إذا مات السيد جعلت في نصيب ولدها و عتقت عليه.

فإن لم يكن هناك مال سواها قال الشيخ في النهاية: كان نصيب ولدها منها حرا و استسعت في الباقي لمن عدا ولدها من الورثة، فإن لم يخلف غيرها و كان ثمنها دينا على مولاها، قومت على ولدها و تترك إلى أن يبلغ، فإن بلغ أجبر على ثمنها، فإن مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها و قضى به الدين.

و قال ابن إدريس: هذا غير واضح، لأننا نبيعها في ثمن رقبتها في حياها مولاها فكيف بعد موته، و لأى شىء يجبر الولد بعد بلوغه على ثمنها؟ و لأى شىء يؤخر الدين. و قول ابن إدريس جيد، لكن الشيخ عول في ذلك على روايه أبى بصير.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٢٣

[الحديث ٦٩]

٦٩ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ أَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُكَاتِبَةَ الَّتِي قَدْ أَدَّتْ نِصْفَ مُكَاتِبَتِهَا قَالَ فَقَالَ إِنْ كَانَ سَيِّدُهَا حَيًّا

كَاتِبَهَا شَرْطَ عَلَيْهَا إِنْ هِيَ عَجَزَتْ فِيهِ رُدُّ فِي الرَّقِّ فَلَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا حَتَّى تُؤَدَّى جَمِيعَ مَا عَلَيْهَا.

[الحديث ٧٠]

٧٠ الصَّفَارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الدَّقَاقِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَمْلُوكَةٌ وَ لِمَمْلُوكَتِهِ مَمْلُوكَةٌ وَ هَبَّهَا لَهَا أَبُوهَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا قَالَ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٧١]

٧١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ عَنِ مُوسَى بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي الْجَهْمِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا سَرَقَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَاشْتَرَى بِهَا جَارِيَةً أَوْ أَصْدَقَهَا امْرَأَةً فَإِنَّ الْفَرْجَ لَهُ حَلَالٌ وَ عَلَيْهِ تَبَعَهُ الْمَالُ

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

و قال فى الشرائع: لا تتزوج المكاتبه إلا بإذن المولى، و لو بادرت كان عقدها موقوفا، مشروطه كانت أو مطلقه. انتهى.

و أقول: لعل فائده اشتراط كون المكاتبه مشروطه أن المطلقه إذا أدت بعض مكاتبته و هاياها المولى، يمكن العقد عليها متعه فى يومها على القول به كما عرفت.

الحديث السبعون: مجهول.

الحديث الحادى و السبعون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٢٤

تَمَّ كِتَابُ الطَّلَاقِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ وَ يَتْلُوهُ كِتَابُ الْعِتْقِ وَ التَّنْذِيرِ وَ الْمُكَاتِبَةِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

قوله عليه السلام: فإن الفرج له حلال لعله على المشهور محمول على ما إذا اشترى أو نكح فى الذمه، و فى النكاح يمكن أن يقال: إن المهر ليس من أركانه، فلا يبطل العقد، و الله تعالى يعلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٢٦

كِتَابُ الْعِتْقِ وَ التَّدْبِيرِ وَ الْمُكَاتِبِ

١ بَابُ الْعِتْقِ وَ أَحْكَامِهِ

[الحديث ١]

١ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُعْتِقُ الْمَمْلُوكَ قَالَ يُعْتِقُ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ وَ قَالَ يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرحيم كتاب العتق و التدبير و المكاتبه باب العتق و أحكامه الحديث الأول: صحيح.

و الظاهر أن المراد بعشيه عرفه بعد الزوال من يومها، و الحاصل أنه يستحب في جميع اليوم و بعد الزوال أفضل. و يحتمل أن يكون المراد ليله عرفه و عصر

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٢٨

أَنْ يَتَقَرَّبَ عَشِيَّتَهُ عَرَفَهُ وَ يَوْمَ عَرَفَهُ بِالْعِتْقِ وَ الصَّدَقَةِ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ أَعْتَقَ مُسْلِمًا أَعْتَقَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ أَعْتَقَ مُؤْمِنًا أَعْتَقَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ فَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى أَعْتَقَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ بِكُلِّ عَضْوَيْنِ مِنْهَا عَضْوًا مِنَ النَّارِ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ نِصْفُ الرَّجُلِ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ قَالَ قَرَأْتُ عِتْقَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَإِذَا هُوَ هَذَا مَا أَعْتَقَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَعْتَقَ فُلَانًا غُلَامَهُ لَوْجَهُ اللَّهُ لَا يُرِيدُ مِنْهُ جَزَاءً وَ لَا شُكُورًا عَلَى أَنْ يُقِيمَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَ يُحِجَّ الْبَيْتَ وَ يَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَ يَتَوَلَّى أَوْلِيَاءَ اللَّهِ وَ يَتَبَرَّأَ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ شَهِدَ فُلَانٌ وَ فُلَانٌ وَ فُلَانٌ ثَلَاثَةً

يوم الترويه.

الحديث الثاني: صحيح.

الحديث الثالث: مرفوع.

الحديث الرابع: صحيح.

قوله عليه السلام: لوجه الله أى: لطلب رضاه خالصاً لا يريد منه جزاء و لا شكورا" هو مصدر بمعنى الشكر كالجلوس، أى: لا يطلب به مكافأه عاجله و لا أن يشكره عليه عند الخلق.

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَمَادٍ وَابْنِ أُذَيْنَةَ وَابْنِ بُكَيْرٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا عِتْقَ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ وَ لَا عِتْقَ قَبْلَ مِلْكٍ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَدَدِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْمَعِ أَبِي سَيَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا عِتْقَ إِلَّا بَعْدَ مِلْكٍ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ عِتْقِ الْمُكْرَهِ قَالَ لَيْسَ عِتْقُهُ بِعِتْقٍ.

[الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنْ عَدَدِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي

الحديث الخامس: حسن.

و قال فى المسالك: المعتبر قصد القربه لا التلفظ بها.

الحديث السادس: حسن.

الحديث السابع: ضعيف.

الحديث الثامن: حسن.

الحديث التاسع: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣٠

نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْمُعْتَوِهِ الذَّاهِبَةِ الْعَقْلِ أَيْ جُوزُ بَيْعِهَا وَصَدَقْتَهَا قَالَ لَا وَ
عَنْ طَلَّاقِ السُّكْرَانِ وَعَتَقِهِ قَالَ لَا يَجُوزُ.

[الحديث ١٠]

١٠ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ وَ صَفْوَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَجُوزُ عَتَقُ السُّكْرَانِ.

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ع وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعِيتِي غُلَاماً
صَغِيراً أَوْ شَيْخاً كَبِيراً

و به قطع الأصحاب.

الحديث العاشر: موثق.

وقال بعض الأفاضل: في الكافي "عن ابن رباط" وهو الصواب، فقد روى ابن سماعه كتاب ابن رباط، وإن أمكن أن يحمل
ابن زياد على محمد بن الحسن بن زياد، فقد روى كثيرا ابن سماعه عنه أيضا، ويقال له ابن زياد، كما ذكرنا في الرجال، لكن
الموافق لما في الكافي في خصوص الروايتين هو الأصح والأوضح انتهى.

و أقول: يحتمل أن يكون ابن أبي عمير فإنها مرتبه.

الحديث الحادي عشر: صحيح على الظاهر.

و الظاهر زياده "على" من النسخ، وقد أخذه من الكافي وفيه "عن ابن

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣١

أَوْ مَنْ بِهِ زَمَانَةٌ وَ لَا حِيلَةَ لَهُ فَقَالَ مَنْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا لَا حِيلَةَ لَهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَؤُولَهُ حَتَّى يَسْتَتَعِنِي عَنْهُ وَ كَذَلِكَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَفْعَلُ إِذَا
أَعْتَقَ الصَّغَارَ وَ مَنْ لَا حِيلَةَ لَهُ.

[الحديث ١٢]

١٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ النَّسَاءِ فَقَالَ
أَعْتَقَ مَنْ أَغْنَى نَفْسَهُ.

[الحديث ١٣]

١٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ عَنْ

محبوب "أى: الحسن، فالخبر صحيح.

قوله عليه السلام: فإن عليه أن يعوله قال فى المختلف: يظهر من ابن الجنيّد و الصدوق أنّهما قالوا- بالوجوب، و المشهور الاستجاب.

الحديث الثانى عشر: صحيح على الظاهر.

و ضمير "عنه" راجع إلى الكليني، و فيه هكذا: محمد بن يحيى عن أحمد ابن محمد عن أبيه عن محمد بن عيسى عن منصور بن حازم، فالخبر صحيح.

قوله عليه السلام: من أغنى نفسه أى: من له كسب لا- يحتاج معه إلى السؤال، أو أغنى نفسه بكثرة الخدمه عنها، و يؤيده بعض الأخبار.

الحديث الثالث عشر: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣٢

سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْتَقَ وَلَدُ الزَّانِي.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّقَبَةُ تُعْتَقُ مِنَ
الْمُسْتَضْعَفِينَ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ
اللَّهِ ع أَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُعْتَقَ مَمْلُوكًا مُشْرِكًا قَالَ لَا.

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ

إد " عمر " الظاهر أنه أبو حفص الرماني الثقة، و المشهور جواز عتق ولد الزنا، و منعه السيد المرتضى رحمه الله.

و قال فى المختلف: سوغ الشيخ عتق ولد الزنا، و قال ابن إدريس: لا يصح و الحق الأول.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

و يومى إلى المنع من عتق غير المستضعف، و المشهور الكراهه. و على مذهب السيد يتأتى المنع للحكم بكفرهم.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

الحديث السادس عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣٣

مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا عَ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمَ حِينَ أَعْتَقَهُ.

لِأَنَّهُ عَ إِنَّمَا أَعْتَقَهُ لِعَلْمِهِ بِأَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهُ يُسْلِمُ فَأَمَّا مَنْ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ عِتْقُ الْكَافِرِ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ وَ إِذَا أَعْتَقَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ أَوْ أُمَّتَهُ وَ لغيره معه فيها شركه كُفِّ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا بَقِيَ وَ يُعْتَقَ إِذَا كَانَ مُوسِرًا وَ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ فِي الْبَاقِي

[الحديث ١٧]

١٧ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي

و قال فى المسالك: القول باشتراط السلام المملوك المعتق للأكثر، و منهم الشيخ فى التهذيب و المفيد و المرتضى و الأتباع و ابن إدريس و المحقق و العلامة و القول بصحة عتقه مطلقا للشيخ فى كتابى الفروع و قواه الشهيد فى الشرح، و القول بصحته مع النذر و بطلانه مع التبرع للشيخ فى النهايه و الاستبصار جمعا، بحمل فعل على عليه السلام على أنه كان قد نذر عتقه، لئلا ينافى النهى عن عتقه مطلقا، و هو جمع بعيد لا إشعار به فى

الخير.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

وقال فى الدروس: من أعتق شقصا من عبده عتق جميعه، لقوله صلى الله عليه وآله " ليس لله شريك " إلا أن يكون مريضا ولا يخرج من الثلث، و يظهر من فتوى السيد ابن طاوس فى كتابيه قصر العتق على محله و إن كان حيا، لروايه حمزه بن حمران، و لكن معظم الأصحاب على خلافه، و الأكثر على السرايه فى نصيب الغير إذا كان المعتق حيا موسرا، بأن يملك حال العتق زياده عن داره و خادمه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣٤

عَبْدُ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْمٍ وَرَثُوا عَبْدًا جَمِيعًا فَأَعْتَقَ بَعْضُهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِالَّذِي أَعْتَقَ نَصِيبَهُ مِنْهُ هَلْ يُؤْخَذُ بِمَا بَقِيَ قَالَ يُؤْخَذُ بِمَا بَقِيَ.

[الحديث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي جَارِيَةٍ كَانَتْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ قَالَ إِنْ كَانَ مُوسِرًا كُفِّفَ أَنْ يَضْمَنَ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا أُخْدِمَتْ بِالْحِصَصِ.

وَ لَا يُتَأْفَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٩]

١٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي غُلَامٍ مَمْلُوكٍ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ لَا

و دابته و ثيابه المعتاده و قوت يوم له و لعياله بما يسع نصيب الشريك أو بعضه على الأقوى.

و لو أيسر بعد العتق فلا تقويم، و فى النهايه و الخلاف إن قصد القربه فلا تقويم بل يسعى العبد، فإن أبى لم يجبر، و إن قصد الإضرار فكه إن كان موسرا، و بطل العتق إن كان معسرا، و به الخبر الصحيح عن الصادق عليه السلام، و إن كان الأشهر الفك مع اليسار مطلقا، و ابن إدريس أبطل العتق مع الإضرار لعدم التقرب، و ظاهر الروايه بخلافه، و الحلبي يسعى العبد و لم يذكر التقويم، و ابن الجنيد إن أعتق لله غير مضار تخير الشريك بين إلزامه قيمه نصيبه إن كان موسرا و بين استسعاء العبد.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

الحديث التاسع عشر: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣٥

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ مِثْلَهُ.

لَأَنَّا إِنَّمَا نُلْزِمُهُ عِتْقَ مَا بَقِيَ إِذَا كَانَ قَدْ قَصَدَ بِالْعِتْقِ الْإِضْرَارَ بِشَرِيكِهِ فَأَمَّا مَا لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ بَلْ يَقْصِدُ وَجَهَ اللَّهِ فَلَا يُلْزِمُهُ ذَلِكَ بَلْ يُسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِيمَا بَقِيَ وَ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا بَقِيَ وَ يُعْتَقَهُ وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلَيْنِ كَانَ بَيْنَهُمَا عَبْدٌ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ مُضَارًّا كُلَّفَ أَنْ يُعْتَقَهُ كُلَّهُ وَ إِلَّا اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ فِي النُّصْفِ الْآخَرَ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ بَيْنَ شُرَكَاءَ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ قَالَ يَقْوَمُ قِيَمَتَهُ وَ يَضْمَنُ الَّذِي أَعْتَقَهُ لِأَنَّهُ أَفْسَدَهُ عَلَى أَصْحَابِهِ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ الْحَسَيْنُ بْنُ بُنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ قَالَ إِنْ ذَلِكَ فَسَادَ عَلَى أَصْحَابِهِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ بَيْعَهُ وَ لَا مُوَاجِرَتَهُ قَالَ يَقْوَمُ قِيَمَهُ فَيُجْعَلُ عَلَى الَّذِي أَعْتَقَهُ عُقُوبَةٌ إِنْ مَا

الحديث العشرون: موثق كالصحيح.

الحديث الحادى و العشرون: حسن.

الحديث الثانى و العشرون: موثق.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣٦

جُعِلَ ذَلِكَ لِمَا أَفْسَدَهُ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ مُضَارًّا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا بَقِيَ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْهُ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٢٤]

٢٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ كَانَ شَرِيكًا فِي عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ فَأَعْتَقَ حِصَّتَهُ وَ لَهُ سَعَةٌ فَلْيَشْتَرِهِ مِنْ صَاحِبِهِ فَيُعْتِقَهُ كُلَّهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَعَةٌ مِنْ مَالٍ نَظَرَ قِيَمَتَهُ يَوْمَ أُعْتِقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ ثُمَّ يَسْعَى الْعَبْدُ فِي حِسَابِ مَا بَقِيَ حَتَّى يُعْتَقَ.

[الحدِيث ٢٥]

٢٥ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مَمْلُوكٍ بَيْنَ أَنَسٍ فَأَعْتَقَ بَعْضُهُمْ نَصَبَ بِيهِ قَالَ يُقَوِّمُ قِيَمَتَهُ ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِيمَا بَقِيَ لِبَقَايِ أَنْ يَسْتَحْدِمَهُ وَ لَا يَأْخُذُ مِنْهُ الضَّرِيْبَهُ.

وَ مَتَى لَمْ يَتَخَيَّرِ الْعَبْدُ أَنْ يَسْعَى فِيمَا قَدْ بَقِيَ مِنْ قِيَمَتِهِ كَانَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِمَقْدَارِ مَا أُعْتِقَ وَ لِمَوْلَاهُ الَّذِي لَمْ يُعْتِقْ بِحِسَابِ مَا لَهُ

[الحدِيث ٢٦]

٢٦ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ غُلَامًا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ صَاحِبِهِ قَالَ قَدْ أَفْسَدَ عَلَى صَاحِبِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أُعْطِيَ نِصْفَ الْمَالِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عُوْمِلَ الْغُلَامُ يَوْمًا

الحدِيث الرابع و العشرون: صحيح.

قوله: فليشتره فيه إشعار بالاستحباب، كما لا يخفى.

الحدِيث الخامس و العشرون: ضعيف.

الحدِيث السادس و العشرون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣٧

لِلْغُلَامِ وَ يَوْمًا لِلْمَوْلَى وَ يَسْتَحْدِمُهُ وَ كَذَلِكَ إِنْ كَانُوا شُرَكَاءَ.

وَ مَتَى كَانَ الْمُعْتِقُ مُضَارًّا وَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَمْنِنِ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ كَانَ عِتْقُهُ بَاطِلًا رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ٢٧]

٢٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ وَرِثَ غُلَامًا وَ لَهُ فِيهِ شُرَكَاءُ فَأَعْتَقَ لَوْجَهُ اللَّهُ نَصَبِيهِ فَقَالَ إِذَا أَعْتَقَ نَصَبِيَهُ مُضَارَّةً وَ هُوَ مُوسِرٌ ضَمِنَ لِلْوَرَثَةِ وَ إِذَا أَعْتَقَ لَوْجَهُ اللَّهُ كَانَ الْغُلَامُ قَدْ أُعْتِقَ مِنْ حِصَّةٍ مَنْ أَعْتَقَ وَ يَسْتَعْمِلُونَهُ عَلَى قَدْرِ مَا أُعْتِقَ مِنْهُ لَهُ وَ لَهُمْ فَإِنْ كَانَ نِصْفَهُ عَمِلَ لَهُمْ يَوْمًا وَ لَهُ يَوْمًا وَ إِنْ أَعْتَقَ الشَّرِيكَ مُضَارَّةً وَ هُوَ مُعْسِرٌ فَلَا عِتْقَ لَهُ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُفْسِدَ عَلَى الْقَوْمِ وَ يَزْجِعَ الْقَوْمَ عَلَى حِصَّةِهِمْ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ

الحديث السابع والعشرون: صحيح.

و ظاهره عدم اشتراط القربه فى صححه العتق، و يمكن حمل ما ورد على الاشتراط على الكمال، أو على ما إذا كان فى كفاره أو نذر، لكنه خلاف ما هو مقطوع به فى كلامهم.

الحديث الثامن والعشرون: حسن موثق.

قال فى الدروس: روى إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام فى من أعتق عبده و زوجته ابنته و شرط عليه إن أغارها رده فى الرق أن له شرطه. و عليها الشيخ و طرد الحكم فى الشروط، و القاضى كذلك و جوز اشتراط مال معلوم عليه إن أخل بالشرط، و هو خير الصدوق، لصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣٨

حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْتِقُ مَمْلُوكَهُ وَ يُزَوِّجُهُ ابْنَتَهُ وَ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ إِنْ هُوَ أَغَاظَهَا

أَنْ يَرُدَّهُ فِي الرِّقِّ قَالَ لَهُ شَرْطُهُ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِعَبْدِهِ أُعْتِقَكَ عَلَى أَنْ أُزَوِّجَكَ ابْنَتِي فَإِنْ تَزَوَّجْتَ عَلَيْهَا أَوْ تَسَرَّيْتَ عَلَيْهَا فَعَلَيْكَ مِائَةُ دِينَارٍ فَأَعْتَقَهُ عَلَى ذَلِكَ فَيَسِرِّي أَوْ يَتَزَوَّجُ قَالَ عَلَيْهِ مِائَةُ دِينَارٍ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النَّعْمَانِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ

و ابن إدريس و الفاضل أبطالا اشتراط عوده رقا، و جعله الفاضل مبطلا للعتق. انتهى.

و قال السيد فى شرح النافع: إذا شرط المعتق شرطا فى نفس العقد و شرط إعادته فى الرق إن خالف، فى صحة العتق و الشرط أو بطلانهما أو صحة العتق خاصة أقوال.

و قال أيضا أجمع الأصحاب على أن المعتق إذا شرط على العبد المعتق شرطا سائغا فى العتق لزمه الوفاء به، سواء كان الشرط خدمه مدته معينه أم لا- معيناً، و هل يشترط فى لزوم الشرط قبول المملوك؟ قيل: لا، و هو ظاهر اختيار المحقق، و قيل يشترط مطلقاً و هو اختيار العلامة فى التحرير، و فصل العلامة فى القواعد فاشترط قبوله فى اشتراط المال دون الخدمه، و اختاره فخر المحققين.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

الحديث الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٣٩

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ وَ شَرَطَ عَلَيْهَا أَنْ تَخْدُمَهُ خُمْسَ سِنِينَ فَأَبَقَتْ ثُمَّ مَاتَ الرَّجُلُ فَوَجَدَهَا وَرَثَتُهُ أَلْهَمَ أَنْ يَسْتَحْدِمُوهَا قَالَ لَا.

[الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَزِيدٍ اللَّهُ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِذَا عَمِيَ الْمَمْلُوكُ فَلَا رِقَّ عَلَيْهِ وَ الْعَبْدُ إِذَا جُدِمَ فَلَا رِقَّ عَلَيْهِ

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى
نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٣، ص: ٤٣٩

وقال فى الدروس: روى يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام

فى من اشترط عتق أمتة عليها خدمته خمس سنين، فأبقت فمات، ليس للورثة استخدامها و عليها الأكثر لصحتها، و تأولها ابن إدريس بوجوب الأجره لفوات وقت الخدمه، و ليس فى الروايه الفوات. نعم ذكره الشيخ و ابن الجنيد، و زاد الشيخ أنه لو مات المعتق فالخدمه للوارث، و زاد ابن الجنيد أنه لو منع العتيق من الشرط فكالقوات، و أوجب على السيد نفقته و كسوته تلك المده لقطعه عن التكسب.

الحديث الحادى و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و قال السيد رحمه الله: لا إشكال فى اعتاق المملوك بالعمى، و يدل عليه روايات. و أما اعتاقه بالجدام فقد ذكره الأصحاب، و استدلوا بروايه السكونى، و هى لا تصلح لإثبات ذلك إن لم يكن الحكم إجماعيا، و ألحق ابن حمزه بالجدام البرص. و أما اعتاقه بالإقعاد، فلم أقف له على مستند، و يظهر من المحقق التوقف فيه.

و أما اعتاقه بالتنكيل، فهو المعروف من مذهب الأصحاب، و يظهر من ابن إدريس عدم الموافقه فى هذا الحكم. و يتحقق التنكيل بقطع اللسان و الأنف

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤٠

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا عَمِيَ الْمَمْلُوكُ فَقَدْ أُعْتِقَ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِذَا عَمِيَ الْمَمْلُوكُ أَعْتَقَهُ صَاحِبُهُ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُمَسِكَهُ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ عَبْدٍ مُثَلَّ بِهِ فَهُوَ حُرٌّ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ أَبِي

و الأذنين، أوجب المملوك، أو غير ذلك من الأمور الفظيعة.

الحديث الثانى و الثلاثون: حسن.

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف.

قوله عليه السلام: أعتقه صاحبه أى: أجرى عليه حكم العتق.

الحديث الرابع و الثلاثون: مرسل.

و قال فى النهايه مثلث بالحيوان أمثل به إذا قطعت أطرافه و شوهدت به و مثلث بالقتيل إذا جدعت أنفه و أذنه و مذاكيره و شيئاً من أطرافه، و الاسم المثلث، و أما مثل بالتشديد فهو للمبالغه.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤١

بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ فِيمَنْ نَكَلَ بِمَمْلُوكِهِ أَنَّهُ حُرٌّ فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِ سَائِبُهُ يَذْهَبُ فَيَتَوَلَّى إِلَى مَنْ أَحَبَّ فَإِذَا ضَمِنَ حَدَثَهُ فَهُوَ يَرْتُهُ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ وَ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ جَمِيعاً عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلٍ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ وَ لِلْعَبْدِ مَالٌ لِمَنِ الْمَالُ فَقَالَ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ مَالًا تَبِعَهُ مَالُهُ وَ إِلَّا فَهُوَ لَهُ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا كَاتَبَ الرَّجُلُ مَمْلُوكَهُ وَ أَعْتَقَهُ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ مَالًا وَ لَمْ يَكُنْ اسْتَنْتَى السَّيِّدُ الْمَالَ حِينَ أَعْتَقَهُ فَهُوَ لِلْعَبْدِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ

إذ عبد الحميد الظاهر أنه ابن سالم العطار.

و قال فى النهايه: نكل به تنكيلا إذا جعله عبره لغيره و صنع به صنعا يحذر غيره.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السابع و الثلاثون: موثق كالصحيح.

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق كالصحيح.

و قال فى النافع: مال المعتق لمولاه و إن لم يشترطه، و قيل: إن لم يعلم به

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤٢

عَنْ فَصَّالَةَ وَ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ وَ لِلْعَبْدِ مَالٌ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ مَالًا فَتَوَفَّى الَّذِي أَعْتَقَ الْعَبْدَ لِمَنْ يَكُونُ مَالُ الْعَبْدِ أَوْ يَكُونُ لِلَّذِي أَعْتَقَ الْعَبْدَ قَالَ إِذَا أَعْتَقَهُ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ مَالًا فَمَالُهُ لَهُ وَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَمَالُهُ لِوَلَدِ سَيِّدِهِ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ

فهو له، و إن علم و لم يستثنه فهو للعبد.

و قال السيد رحمه الله فى شرحه: الخلاف مبنى على أن المملوك هل يصح أن يملك؟ و الأصح أنه يملك فاضل الضريبه، كما يدل عليه صحيحه عمر بن يزيد فإذا أعتق العبد و بيده مال، فإن قلنا أنه لا يملك شيئاً كان جميع ما بيده لمولاه، سواء علم مولاه بالمال حال عتقه أم لم يعلم.

و إن قلنا أنه يملك مطلقاً أو على بعض الوجوه و أمكن دخول المال فى ملكه، فقد ذهب الأكثر إلى أن المولى إن لم يعلم به فى حال العتق فهو له، و إن علم و لم يستثنه فهو للمعتق، و يدل

عليه روايات معتبره الإسناد، فيتجه العمل بها.

و الظاهر أن المولى متى استثنى المال حكم به، سواء قدم العتق على الاستثناء أو أخره مع الاتصال، و اعتبر الشيخ تقديم الاستثناء، لروايه أبي جرير و هي ضعيفه، لأن أبا جرير غير معلوم الحال، و قد نسبها العلامه فى المختلف إلى حريز و وصفها بالصحة، و تبعه ولده و الشهيد فى الشرح و جدى فى الروضه، لكنه تنبه لذلك فى المسالك.

الحديث التاسع و الثلاثون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤٣

بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي جَرِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِمَمْلُوكِهِ أَنْتَ حُرٌّ وَ لِي مَالِكٌ قَالَ لَا يَبْدَأُ بِالْحُرِّيَّةِ قَبْلَ الْمَالِ يَقُولُ لِي مَالِكٌ وَ أَنْتَ حُرٌّ بَرُّضًا الْمَمْلُوكِ.

[الحديث ٤٠]

٤٠ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيَّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ مَمْلُوكًا لَهُ وَ قَدْ كَانَ مَوْلَاهُ يَأْخُذُ مِنْهُ ضَرْبَهُ فَرَضَهَا عَلَيْهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَ رَضِيَ بِذَلِكَ الْمَوْلَى فَأَصْرَبَ الْمَمْلُوكُ فِي تَحَارُّتِهِ مَالًا سِوَى مَا كَانَ يُعْطَى مَوْلَاهُ مِنَ الضَّرْبِ فَقَالَ إِذَا أَدَى إِلَى سَيِّدِهِ مَا كَانَ فَرَضَ عَلَيْهِ فَمَا اِكْتَسَبَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ فَهُوَ لِلْمَمْلُوكِ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ أَلَيْسَ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ فَرَائِضَ فَإِذَا أَدَوْهَا إِلَيْهِ لَمْ يَسْأَلْهُمْ عَمَّا سِوَاهَا قُلْتُ لَهُ فَلِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَتَصَدَّقَ مِمَّا اِكْتَسَبَ وَ يُعْتِقَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ الَّتِي كَانَ يُؤَدِّيهَا إِلَى سَيِّدِهِ قَالَ نَعَمْ وَ أَجْرُ ذَلِكَ لَهُ قُلْتُ

و أبو جرير مشترك بين زكريا بن إدريس و زكريا بن عبد الصمد،

و فى الأول أنه كان وجهها، و الثانى ثقه.

قوله عليه السلام: برضا المملوك يدل على اشتراط رضا المملوك فيما اشترط عليه المولى فى العتق، و قد مر الكلام فيه.

الحديث الأربعون: صحيح.

و قال فى الدروس: صحيحه عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام مصرحه

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤٤

فَإِنْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا اكْتَسَبَ سِوَى الْفَرِيضَةِ لِمَنْ يَكُونُ وَلَاءُ الْمُعْتَقِ قَالَ فَقَالَ يَذْهَبُ فَيَتَوَالَى إِلَى مَنْ أَحَبَّ فَإِذَا ضَمِنَ جَرِيرَتَهُ وَ عَقْلَهُ
كَانَ مَوْلَاهُ وَ وَرَثَتُهُ قُلْتُ لَهُ أَلَيْسَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صِ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ قَالَ فَقَالَ هَذَا سَائِبُهُ لَا يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِعَبْدٍ مِثْلَهُ قُلْتُ فَإِنْ ضَمِنَ
الْعَبْدُ الَّذِي أَعْتَقَهُ جَرِيرَتَهُ وَ حَدَثَهُ أَلْيَزُمُهُ ذَلِكَ وَ يَكُونُ مَوْلَاهُ وَ يَرِثُهُ- قَالَ فَقَالَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَ لَا يَرِثُ عَبْدٌ حُرًّا.

[الحديث ٤١]

٤١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي
رَجُلٍ يَهَبُ لِعَبْدِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ فَيَقُولُ حَلَّلْنِي مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ وَ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ مِنِّي إِلَيْكَ وَ مِمَّا

بملكه فاضل الضريبه و جواز تصدقه به و عتقه منه، غير أنه لا ولاء له عليه بل هو سائبه. و لو ضمن العبد جريرته لم يصح، و
بذلك أفتى فى النهايه انتهى.

و قال فى الشرائع: العبد لا يملك، و قيل: يملك فاضل الضريبه و هو المروى، و أُرش الجنايه على قول، و لو قيل يملك مطلقا
لكنه محجور عليه بالرق حتى يأذن المولى كان حسنا.

و قال فى المسالك: القول بالملك فى الجملة للأكثر، و مستنده الأخبار، و ذهب جماعه إلى عدم ملكه

مطلقا، و لعل القول بعدم الملك مطلقا متجه. و يمكن حمل الأخبار على إباحه تصرفه فيما ذكر، لا بمعنى ملك رقبه المال، فيكون وجهها للجمع.

الحديث الحادى و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤٥

أَخْفَتِكَ وَ أَرْهَبْتُكَ فَيَحْلُلُهُ وَ يَجْعَلُهُ فِي حِلٍّ رَغْبَةً فِيمَا أَعْطَاهُ ثُمَّ إِنَّ الْمَوْلَى بَعِيدُ أَصَابِ الدَّرَاهِمِ الَّتِي كَانَ أَعْطَاهَا فِي مَوْضِعٍ قَدْ وَضَعَهَا فِيهِ الْعَبْدُ فَأَخَذَهَا الْمَوْلَى أَوْ حَلَّالٌ هِيَ لَهُ قَالَ فَقَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ لِأَنَّهُ افْتَدَى بِهَا نَفْسَهُ مِنَ الْعَبْدِ مَخَافَةَ الْعُقُوبَةِ وَ الْقِصَاصِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ فَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يُزَكِّيَهَا إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَعْمَلَ لَهُ بِهَا وَ لَا يُعْطَى الْعَبْدُ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْئًا.

[الحديث ٤٢]

٤٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ زَوَّجَ امْرَأَتَهُ مِنْ رَجُلٍ وَ شَرَطَ لَهُ أَنْ مَا وَلَدَتْ مِنْ وَلَدٍ فَهُوَ حُرٌّ فَطَلَّقَهَا زَوْجَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فَزَوَّجَهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ مَا مَنْزِلُهُ وَلَدَهَا قَالَ مَنْزِلَتُهَا مَا جَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا لِلأَوَّلِ وَ هُوَ فِي الآخِرِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ وَ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ

قوله عليه السلام: لا- إلا أن يعمل له بها لعل المراد أن يعمل غير العبد له، فيعطى الغير الزكاه من نصيب ربحه، و لا يعطى العبد من نصيبه شيئا. و يمكن أن يقرأ " يعطى " على بناء المجهول، لكنه بعيد.

الحديث الثانى و الأربعون: صحيح.

و قد مر الكلام فيه فى باب السرارى و ملك الأيمان.

قوله عليه السلام: منزلتها ما جعل ينبغى حمل ذلك على صورته يفيد فيها هذا الشرط، كما إذا كان الزوج عبدا أو كما ذهب إليه ابن الجنيد من كون الولد

رقا، و إن كان الزوج حرا إلا مع شرط الحريه، و المشهور كون ولد زوج الحر حرا إلا مع شرط الرقيه. و قيل: لا تأثير

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤٦

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ أَوْلُ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ مَلَكَ سِتَّةَ أَيَّهِمْ يُعْتِقُ قَالَ يُفْرَعُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يُعْتَقُ وَاحِدًا وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُزَوِّجُ وَلِيدَتَهُ مِنْ رَجُلٍ وَ قَالَ أَوْلُ وَ لِدِ تَلْدِينُهُ فَهُوَ حُرٌّ فَتَوَفَّى الرَّجُلُ وَ تَزَوَّجَهَا آخَرَ فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا فَقَالَ أَمَّا مِنَ الْأَوَّلِ فَهُوَ حُرٌّ وَ أَمَّا مِنَ الْآخِرِ فَإِنْ شَاءَ اشْتَرَقَهُمْ

لشرط الرقيه.

الحديث الثالث و الأربعون: مجهول.

و قال فى الدروس: لو نذر عتق أول ما يملكه، أو أول ما تلده أمته فملك جماعه، أو ولدت توأمين دفعه عتق الجميع، و الشيخ لم يقيد فى الولاده بالدفعه كما فى الروايه من قضاء أمير المؤمنين عليه السلام، و نزلها ابن إدريس على إرادته الناذر أول حمل.

و لو قال أول مملوك، فملك جماعه دفعه يارث أو عقد مثلا عتق واحد بالقرعه لصحيحه الحلبي عن الصادق عليه السلام، و قال ابن الجنيد: يتخير لروايه الصيقل عنه عليه السلام، و أبطل ابن إدريس النذر رأسا لعدم الأولويه.

و الفرق بين أول مملوك و بين أول ما يملك بناء على أن "ما" موصوله، فيعم فيسرى العموم إلى الأول، و أما مملوك فنكره فى الإثبات، و هى غير عامه. و لو جعلت "ما" مصدرية ساوت الإضافه إلى مملوك فى الحكم. و لو أريد ب"مملوك" الجنس ساوى ما فى الحكم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤٧

[الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَالَ أَوْلُ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ فَوْرَثَ سَبْعَةَ جَمِيعًا قَالَ يُفْرَعُ بَيْنَهُمْ وَ يُعْتَقُ الَّذِي قُرِعَ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارِ الْهَاشِمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبِ الْقَيْسِيِّ عَنِ الْحَسَنِ الصَّقِيلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ قَالَ أَوْلُ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ فَأَصَابَ سِتَّةَ قَالَ إِنَّمَا كَانَ يَتِيَّهُ عَلَى وَاحِدٍ فَلِيخْتَرُ أَيُّهُمْ شَاءَ فَلْيُعْتَقْهُ

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح.

و قال فى المسالك: إذا نذر عتق أول مملوك يملكه صحح النذر، ثم إن اتفق ملك واحد عتق، و هل يشترط لعتقه أن يملك آخر بعده؟ وجهان، الأظهر العدم، و إن ملك جماعه دفعه ففیه أقوال:

أحدها: لزوم عتق واحد منهم و يخرج بالقرعه، لصحيحه الحلبي، و هو قول الشيخ فى النهايه و الصدوق و جماعه.

و ثانيها: أنه يصح و يتخير الناذر مع بقائه و قدرته عليه، و إلا فالقرعه، و هو قول ابن الجنيد و الشيخ فى التهذيب و المصنف فى النكت و الشهيد فى الشرح، لروايه الحسن الصيقل، و حمل القائلون بها روايه القرعه على الاستحباب جمعا، و فيه نظر لأن روايه القرعه صحيحه، و هذه ضعيفه السند.

و ثالثها: بطلان النذر لفقد صفته المعتبره و هى وحده المملوك.

الحديث الخامس و الأربعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤٨

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَيْدِ الْأَخْيَارُ لَا تُنَافِي مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْعِتْقَ لَا يَصِحُّ قَبْلَ الْمَلِكِ لِأَنَّ الْوَجْهَ فِي هَيْدِ الْأَخْبَارِ هُوَ أَنَّ يَجْعَلَ الرَّجُلُ ذَلِكَ نَذْرًا لِلَّهِ تَعَالَى فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ

لَهُ وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ نَذْرًا لَمْ يَكُنْ لِكَلَامِهِ الْمُتَقَدِّمَ تَأْثِيرٌ وَ لَمَّا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَفِيَّ بِمَا قَالَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَذْرًا كَيْفَ الْحُكْمُ فِيهِ فَأَمَّا مَا تَضَمَّنَ الْخَبْرَانِ الْأَوَّلَانِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْقَرْعَةِ فَهُوَ مَعْمُولٌ عَلَيْهِ وَ هُوَ الْأَحْوَطُ أَيْضًا وَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا عَمِلَ عَلَى الْخَيْرِ الْأَخِيرِ فَاخْتَارَ وَاحِدًا مِنْهُمْ فَأَعْتَقَهُ لَمْ يَكُنْ مُخْطِئًا

[الحديث ٤٦]

٤٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِنَثَابٍ مَمَالِيكَ لَهُ أَنْتُمْ أَحْرَارٌ وَ كَانَ لَهُ أَرْبَعَةٌ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ أَعْتَقْتَ مَمَالِيكَ قَالَ نَعَمْ أَيْجِبُ الْعِتْقُ لِأَرْبَعَةٍ حِينَ أَجْمَلَهُمْ أَوْ هُوَ لِلثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَعْتَقَ فَقَالَ إِنَّمَا يَجِبُ الْعِتْقُ لِمَنْ أَعْتَقَ

الحديث السادس و الأربعون: موثق.

و قال فى المسالك: عمل الشيخ و الجماعة بإطلاق روايه سماعه، و فيه إشكال لأن الحكم إن كان جاريا على ما فى نفس الأمر فالحكم كذلك، و لا فرق بين كون من أعتقهم بالعين حد الكثرة و عدمه، لأن الإقرار ليس من الأسباب الموجبه لإنشاء العتق. و إن كان جاريا على ظاهر الإقرار، فمقتضاه الحكم بانعتاق جميع مماليكه، لأنه جمع مضاف يفيد العموم، و "نعم" يقتضى تقرير السؤال، و استتقرب العلامه فى القواعد اشتراط الكثرة فى العتق لتطابق لفظ الإقرار، و الإشكال فيه أقوى من الإطلاق.

فالحق العمل بالظاهر و الحكم بعق الجميع، و أما فى الواقع فلا يحكم عليه إلا بعق من أعتقه، نعم دلت القرائن على أنه لا يريد باللفظ مدلوله، كما لو مر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٤٩

[الحديث ٤٧]

٤٧ عَنْهُ عَنِ صَيْفُوَانَ وَ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنِ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْأُمَةُ فَيَقُولُ يَوْمَ يَأْتِيهَا فَهِيَ حُرَّةٌ ثُمَّ يَبِيعُهَا مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ يَشْتَرِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْتِيهَا فَقَدْ خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ.

[الحديث ٤٨]

٤٨ عَنْهُ عَنِ صَيْفُوَانَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ قَدِمْتُ مِنْ مِصْرَ وَ مَعِيَ رَقِيقٌ فَمَرَرْتُ بِالْعَاشِرِ فَسَأَلَنِي فَقُلْتُ هُمْ أَحْرَارٌ كُلُّهُمْ فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ ع فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِي لِلْعَاشِرِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ قُلْتُ إِنَّ مِنْهُمْ جَارِيَةً قَدْ وَقَعْتُ بِهَا وَ بِهَا حَمْلٌ قَالَ لَيْسَ وَلَدُهَا بِالَّذِي يُعْتَقُهَا إِذَا هَلَكَ سَيِّدُهَا

على عاشر فأراد أن يأخذ عليهم مظلمه، فأقر بذلك مع ظهور المراد، اتجه عدم الحكم، و عليه دلت روايه الوليد بن هشام، و كذا روايه سماعه.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

و قال فى المسالك: ما وقفت على راد لهذا الخبر، إلا ما يظهر من ابن إدريس و ظاهرها يدل على صحه تعليق العتق على الشرط مطلقا، لكن الأصحاب لما لم يقولوا به حملوها على النذر. و فى تعدى حكمها إلى غير الأمه و إلى التعليق بغير الوطاء و جهان، و فى الروايه على تقدير حملها على النذر دلالة على جواز التصرف فى المنذور المعلق على شرط، و فيه خلاف مشهور، و موضع الخلاف بانحلال النذر ما إذا لم يعمم نذره و لو بالنيه بما يشمل الملك العائد، و إلا فلا إشكال فى بقاء الحكم.

الحديث الثامن و الأربعون: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٥٠

صَارَتْ مِنْ نَصِيبٍ وَلَدَهَا.

[الحديث ٤٩]

٤٩ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْتَقَ وَلَدُ الرَّئِىِ.

[الحديث ٥٠]

٥٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ عَبْسَةَ بْنِ مُضِيبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جَارِيَةٌ لِي زَنْتُ أَبِيعَ وَلَدَهَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَحْجُبْ بِثَمَنِهِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٥١]

٥١ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ وَلَدِ الرَّئِىِ يُشْتَرَى أَوْ يُبَاعُ أَوْ يُشْتَرَى أَوْ يُبَاعُ قَالَ نَعَمْ إِلَّا جَارِيَةً لَقَيْطَةً فَإِنَّهَا لَا تُشْتَرَى

الحديث التاسع و الأربعون: موثق.

و حملة بعضهم على غير الكفاره.

الحديث الخمسون: ضعيف.

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: إلا جاريه لقيط الاستثناء بناء على أن الغالب أنهم يبنون باعتبار الزنا، و حمل على لقيط دار الإسلام، و أو دار الكفر و فيها مسلم يمكن تولدها منه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٥١

[الحديث ٥٢]

٥٢ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ اللَّقِيطِ قَالَ لَا يُبَاعُ وَلَا يُشْرَى.

[الحديث ٥٣]

٥٣ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُبْتُذُ حُرٌّ إِنْ شَاءَ جَعَلَ وَلَاءَهُ لِلَّذِينَ رَبَّوهُ وَإِنْ شَاءَ لِعَٰئِهِمْ.

[الحديث ٥٤]

٥٤ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُبْتُذُ حُرٌّ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يُوَالِيَ الَّذِي اتَّقَطَهُ وَالَاهُ وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُوَالِيَ غَيْرَهُ وَالَاهُ وَإِنْ طَلَبَ الَّذِي رَبَّاهُ نَفَقَتَهُ وَ كَانَ مُوسِرًا رَدَّ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا صَارَ مَا أَنْفَقَهُ صَدَقَةً.

[الحديث ٥٥]

٥٥ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنِ الْمُثَنَّى عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع

الحديث الثانى و الخمسون: صحيح.

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح.

الحديث الرابع و الخمسون: حسن.

و قال فى القاموس: المنبوذ الصبى تلقية أمه فى الطريق. انتهى.

و المشهور أنه ينفق عليه من ماله إن كان له مال بإذن الحاكم إن أمكن، و إلا فبدونه، و إلا فمن بيت المال، فإن تعذر و لم يوجد متبرع و أنفق الملتقط من ماله يرجع إليه بعد البلوغ إن كان له مال مع نيه الرجوع و إلا فلا، و ذهب ابن إدريس إلى عدم الرجوع مطلقا.

الحديث الخامس و الخمسون: حسن.

أَنَّهُ قَالَ فِي لَقِيْطِهِ وَجِدْتُ قَالَ حُرَّةَ لَمَّا تُشْتَرَى وَ لَمَّا تُبَاعُ وَ إِن كَانِ وُلِمَدَ لَمَكَ مَمْلُوكٌ مِنْ زَنَى فَأَمْسِكَ أَوْ بَعِ إِنْ أَحْبَبْتَ هُوَ مَمْلُوكُكَ.

[الحديث ٥٦]

٥٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عِ جَعَلْتُ فِدَاكَ إِنْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِنَا اعْتَلَّ صَبِيٌّ لَهَا فَقَالَتْ اللَّهُمَّ إِنْ كَشَفْتَ عَنْهُ فُقْلَانَهُ حُرَّةً وَ الْجَارِيَةَ لَيْسَتْ بِعَارِفِهِ فَأَيُّمَا أَفْضَلُ جَعَلْتُ فِدَاكَ تُعْتَفُهَا أَوْ تَصْرِفُ ثَمَنَهَا فِي وَجْهِ الْبَرِّ فَقَالَ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِتْفُهَا.

[الحديث ٥٧]

٥٧ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّارِمِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عِ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ بَعْضَ غُلَامِهِ فَقَالَ عَلِيُّ عِ هُوَ حُرٌّ لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكَ.

[الحديث ٥٨]

٥٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عِ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ بَعْضَ غُلَامِهِ فَقَالَ هُوَ حُرٌّ كُلُّهُ لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكَ.

وَ لَا يُنَافِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ مَا رَوَاهُ

الحديث السادس و الخمسون: صحيح.

و يدل على ما ذهب إليه ابن الجنيد و نادر من سائر الأصحاب من جواز تعليق العتق على الشرط، و المشهور العدم، بل ادعى عليه الإجماع، و حمل أمثاله على النذر، و يؤيد المشهور شهره الجواز بين العامة.

الحديث السابع و الخمسون: موثق.

الحديث الثامن و الخمسون: ضعيف كالموثق.

[الحديث ٥٩]

٥٩ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَحَدِهِمَا عِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ أَعْتَقَ نِصْفَ جَارِيَتِهِ ثُمَّ قَذَفَهَا

بِالزُّنَى قَالَ فَقَالَ أَرَى أَنْ عَلَيْهِ خَمْسِينَ جِلْدَةً وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ جَعَلْتَهُ فِي حِلٍّ وَ عَفَتْ عَنْهُ قَالَ لَا ضَرْبَ عَلَيْهِ إِذَا عَفَتْ عَنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَزْفَعَهُ قُلْتُ فَتَغَطَّى رَأْسَهَا مِنْهُ حِينَ أَعْتَقَ نِصْفَهَا قَالَ نَعَمْ وَ تُصِلُّى وَ هِيَ مُخَمَّرَةُ الرَّأْسِ وَ لَا تَتَزَوَّجُ حَتَّى تُؤَدَّى مَا عَلَيْهِ أَوْ يُعْتَقَ النِّصْفُ الْآخَرُ.

لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ الْمَأْمَةَ كَانَتْ بِأَجْمَعِهَا لَهُ بَلْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ مِنْهَا إِلَّا نِصْفَهَا وَ لَوْ مَلَكَ جَمِيعَهَا لَكَانَتْ قَدْ انْعَتَقَتْ حَسَبَ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبَرَانِ الْأَوَّلَانِ وَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْأَخْبَارِ

[الحديث ٦٠]

٦٠ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ

الحديث التاسع و الخمسون: مجهول.

و لعل الخمسين هنا سهو من النساخ، أو الرواه. و الظاهر الأربعين، إلا أن يحمل على ما إذا انعتق منها خمسة أثمانها، أو على أن الأربعين للحد و العشره الزائده للتعزير، ذكرهما الشيخ فى كتاب الحدود.

و يدل هذا الخبر و الخبر الآتى ظاهرا على ما ذهب إليه السيد ابن طاوس من عدم السرايه مطلقا.

الحديث الستون: مجهول.

و الظاهر "الجزاى" بدل "الحارثى" و الجزاى هو عبد الغفار الثقه. و فى بعض نسخ الرجال "الحارثى" أيضا.

و قال فى الدروس: من أعتق شقصا من عبده عتق جميعه، لقوله صلى الله عليه

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٥٤

النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنِ الْجَزَائِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ تُوفِّيَ وَ تَرَكَ جَارِيَةً

لَهُ أُعْتِقَ ثُلُثُهَا فَتَرَوُجَهَا الْوَصِيَّةُ قَبْلَ أَنْ يَقْسَمَ شَيْئًا مِنَ الْمِيرَاثِ أَنَّهَا تُقَوِّمُ وَ تُسْتَسْعَى هِيَ وَ زَوْجُهَا فِي بَقِيَّةِ ثَمَنِهَا بَعْدَ مَا تُقَوِّمُ فَمَا أَصَابَ الْمَرْأَةَ مِنْ عَتَقٍ أَوْ رِقٍّ جَرَى عَلَى وَلَدِهَا.

فَلَمَّا يُنَافِي هَذَا الْخَبْرَ الْخَبْرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْلِكِ الرَّجُلُ غَيْرَهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثُلُثِهَا فَجَرَتْ مَجْرَاهَا إِذَا كَانَتْ بَيْنَ ثَلَاثَةِ شُرَكَاءَ فِي أَنَّهُ مَتَى أُعْتِقَ مَا يَمْلِكُ لَا يُنْعَتِقُ مَا بَقِيَ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦١]

٦١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ

وَ آله " ليس لله شريك إلا أن يكون مريضا " و لا يخرج من الثلث، و لو أوصى بعتق شقص من عبده، أو دبر شقصا منه ثم مات، و لا يسع الثلث زياده عن الشقص فلا سرايه.

و لو وسع ففي السرايه وجهان، كما إذا أوصى بعتق شقص من عبد له فيه شريك و وسع الثلث نصيب الشريك، و هنا روى أحمد بن زياد عن أبي الحسن عليه السلام تقويمه، و عليه النهايه، خلافا للمبسوط و ابن إدريس لزوال ملكه بموته.

و الأول أثبت لسبق السبب على الموت. انتهى.

قوله رحمه الله: إذا كانت بين ثلاثه شركاء كأنه لو قال " بين شريكين " كان أخصر و أولى.

الحديث الحادى و الستون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٥٥

عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ إِنَّ رَجُلًا أُعْتِقَ عَبْدًا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص يَقُولُ يُسْتَسْعَى فِي ثُلُثَى قِيَمَتِهِ لِلْوَرْتِهِ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ زُرْعَةَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ امْرَأَةٍ أُعْتِقَتْ عِنْدَ الْمَوْتِ ثَلَاثَ خَادِمِهَا هَلْ عَلَى أَهْلِهَا أَنْ يُكَاتِبُوهَا قَالَ لَيْسَ ذَلِكَ لَهَا وَ لَكِنْ لَهَا ثُلُثُهَا فَلْتُخْدَمْ بِحِسَابِ مَا أُعْتِقَتْ مِنْهَا.

[الحديث ٦٣]

٦٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنِ يُونُسَ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ عِدَّةٌ مَمَالِيكَ فَقَالَ أَيُّكُمْ

عَلَّمَنِي آيَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ حُرٌّ فَعَلَّمَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى وَ لَمْ يُدْرَأْ أَيُّهُمْ الَّذِي عَلَّمَهُ أَنَّهُ يُسْتَخْرَجُ بِالْقُرْعَةِ قَالَ وَ لَا يَجُوزُ
أَنْ يُسْتَخْرَجَهُ أَحَدٌ إِلَّا الْإِمَامُ لِأَنَّ لَهُ عَلَى الْقُرْعَةِ كَلَامًا وَ دُعَاءً لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ

الحديث الثاني و الستون: موثق.

و المراد بالمكاتبه: أما معناه فالمنع لحرية البعض، أو الاستسعاء في البقيه، و لعله أظهر، فالمراد أنه لا يجبر على السعي، كما مر في بعض الأخبار.

قوله عليه السلام: بحساب ما أعتق منها أى: فيستثنى ذلك و يخدم في البقيه.

الحديث الثالث و الستون: حسن.

و ظاهره جواز العتق بالشرط و حمل على النذر، لكن الخبر موقوف، و لا- يبعد حمله على الوصيه، و يدل على ما ذهب إليه جماعه من اختصاص القرعه بالإمام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٥٦

[الحديث ٦٤]

٦٤ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ بَعْضِ آلِ أَعْيُنَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَقَدْ عَتَقَ بَعِيدَ سَبْعِ سِنِينَ أَعْتَقَهُ صَاحِبُهُ أَمْ لَمْ يُعْتَقْهُ وَ لَا تَحِلُّ خِدْمَتُهُ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بَعِيدَ سَبْعِ سِنِينَ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ لَا يَجُوزُ فِي الْعَتَاقِ الْأَعْمَى وَ الْمُقْعَدُ وَ يَجُوزُ الْأَشْلُ وَ الْأَعْرَجُ

الحديث الرابع و الستون: مرسل.

و قال بعض الفضلاء: أحمد بن محمد يحتمل العاصمى و البرقى، و بناء الثانى على سبق طريق آخر فى الكلينى هكذا: عده من أصحابنا عن أحمد بن أبى عبد الله. لكن روايته عن ابن أسباط بواسطه بعيد، و الأول على وقوعه كثيرا، فإن الكلينى يروى كثيرا عن أحمد بن محمد العاصمى عن الحسن بن على عن ابن أسباط، و فى انصراف الإطلاق إليه بعيد.

قوله عليه السلام: فقد عتق حمل على تأكد استحباب العتق.

الحديث الخامس و الستون: ضعيف.

قوله عليه السلام: الأعمى و المقعد لأنهما معتقان بالزمانه، و هذا مؤيد لما ذكره الأصحاب من انعتاق العبد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٥٧

[الحديث ٦٦]

٦٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ الْعُمَرَ كَيْ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ وَ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ نَسِمَةً أَيْهَمَا أَفْضَلُ أَنْ يُعْتِقَ شَيْخًا كَبِيرًا أَوْ شَابًا أَجْرَدًا قَالَ أَعْتَقَ مَنْ أَعْنَى نَفْسَهُ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الضَّعِيفُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّابِّ الْأَجْرَدِ.

[الحديث ٦٧]

٦٧ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ رَفَعَهُ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ نَكَحَ وَ لَيْدَهُ رَجُلٌ أَعْتَقَ رَبُّهَا أَوَّلَ وَ لِدِ تَلْدُهُ فَوَلَدَتْ تَوَامِينٍ فَقَالَ أَعْتَقَ كِلَاهُمَا

بالإقعاد، و إن احتمل أن يكون عدم الجواز للنقص لا للانعتاق.

الحديث السادس و الستون: صحيح.

و يمكن أن يكون المراد بقوله عليه السلام "أغنى نفسه" أغنى نفسه عن الخدمه و قاسى تبعه فيها، فيكون كالتعليل لما بعده، و أن يكون المراد أن المعتر فى ذلك أن يكون له كسب أو صنعه لا يحتاج فى معيشته إلى السؤال، و لو اشتركا فى ذلك فالشيخ أفضل.

الحديث السابع و الستون: مرفوع.

قوله: أعتق ربها أى: شرط عتقه، بناء على أن الأصل المملوكيه إذا كان الأب حرا، أو نذر العتق مع حمل الرجل على المملوك. و على التقديرين هو مناف للتفصيل الذى قال به الأصحاب فى أول ما أملكه، أو أول مملوك أملكه.

و قال الشهيد رحمه الله فى الدروس: لو نذر عتق أول ما يملكه، أو أول ما تلدته أمته، فملك جماعه، أو ولدت توأمين دفعه، عتق الجميع، و الشيخ لم يقيد فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٥٨

٦٨ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ دَاوُدَ النَّهْدِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا

الولاده بالدفعه، كما فى الروايه من قضاء أمير المؤمنين صلوات الله عليه، و نرله ابن إدريس على إرادته الناذر أول حمل.

الحديث الثامن و الستون: مرسل.

و فى الكافى و الفقيه هكذا: دخل ابن أبى سعيد المكارى على الرضا عليه السلام فقال له: أبلغ الله من قدرك أن تدعى ما يدعى أبوك، فقال له: ما لك؟ أطفأ

الله نورك، و أدخل الفقر بيتك، أما علمت أن الله تعالى أوحى إلى عمران أنى واهب لك ذكرا، فوهب له مريم، و وهب لمريم عيسى، فعيسى من مريم، و مريم من عيسى و عيسى و مريم شىء واحد، و أنا من أبى، و أبى منى، و أنا و أبى شىء واحد، فقال له ابن أبى سعيد: فأسألك عن مسأله. فقال: لا إخالك تقبل منى - إلى آخره.

و قال فى النهايه: فى الحديث " ما إخالك سرقت " أى: ما أظنك، يقال:

خلت أخال بالكسر و الفتح، و الكسر أفصح و أكثر استعمالا و الفتح القياس.

انتهى.

و قال فى الدروس: لو نذر عتق كل عبد له قديم حمل على سته أشهر فصاعدا.

و لو نقصوا عن ذلك احتمال عتق أقدمهم إن كان فيهم أقدم، و عتق الجميع إن كانوا ملكوا دفعه، و كذا كل أمه قديمه. أما لو نذر الصدقه بماله القديم، أو إبراء غريمه القديم، ففى الحمل على الحقيقه الشرعيه أو العرفيه إشكال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٥٩

قَالَ دَخَلَ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُكَارِي عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ع فَقَالَ لَهُ أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ لَا إِخَالَكَ تَقْبَلُ مِنِّي وَ لَسْتَ مِنْ غَنَمِي وَ لَكِنْ هَلُمَّهَا فَقَالَ رَجُلٌ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي قَدِيمٌ فَهُوَ حُرٌّ لَوْ جِهَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ نَعَمْ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ فَمَا كَانَ مِنْ مَمَالِكِهِ أَتَى لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَهُوَ قَدِيمٌ حُرٌّ قَالَ فَخَرَجَ فَأَفْتَقَرَ حَتَّى مَاتَ وَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَبِيتٌ لِنَلِهِ لَعَنَهُ اللَّهُ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر في المملوك يعطى الرجل مالا ليشتريه فيعتقه

قَالَ لَا يَصْلُحُ.

[الحديث ٧٠]

٧٠ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَزْحِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ هِشَامَ بْنَ أُذَيْنَةَ سَأَلَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ لِعَبْدِهِ الْعِتْقَ إِنْ حَدَّثَ بِسَيِّدِهِ حَدَّثَ فَمَاتَ السَّيِّدُ وَ عَلَيْهِ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ وَاجِبَةٍ فِي كَفَّارِهِ أَيْ جَزَى عَنِ الْمَيِّتِ عِتْقُ الْعَبْدِ الَّذِي كَانَ السَّيِّدُ جَعَلَ لَهُ الْعِتْقَ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي تَحْرِيرِ رَقَبَةِ النَّبِيِّ كَانَتْ عَلَى الْمَيِّتِ فَقَالَ لَا

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يصلح هذا يستقيم على القول بملكه أيضا، لأنه محجور عليه.

الحديث السبعون: مجهول.

و يدل على أن التدبير لا يجوز عن الكفار، مع أن الظاهر عدم قصد الكفار به أيضا، و قال العلامة في القواعد: لا يجوز التدبير عن العتق الواجب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٦٠

[الحديث ٧١]

٧١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سِئِلَ وَ أَنَا حَاضِرٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ جَارِيَةً بِكَرٍّ إِلَى سَنَةِ فَلَمَّا قَبَضَهَا الْمُشْتَرِي أَعْتَقَهَا مِنَ الْغَدِ وَ تَزَوَّجَهَا وَ جَعَلَ عِتْقَهَا مَهْرَهَا ثُمَّ مَاتَ بَعِيدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنْ كَانَ لِلَّذِي اشْتَرَاهَا إِلَى سَنَةِ مَالٌ أَوْ عُقْدَةٌ تُحِيطُ بِقَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ فِي رَقَبَتِهَا كَانَ عِتْقُهُ وَ تَزْوِجُهُ جَائِزاً قَالَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلَّذِي اشْتَرَاهَا فَأَعْتَقَهَا وَ تَزَوَّجَهَا مَالٌ وَ لَا عُقْدَةٌ يَوْمَ مَاتَ تُحِيطُ بِقَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ فِي رَقَبَتِهَا فَإِنَّ عِتْقَهُ وَ نِكَاحَهُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ مَا لَا يَمْلِكُ وَ أَرَى أَنَّهَا رِقٌّ لِمَوْلَاهَا الْأَوَّلِ قِيلَ لَهُ فَإِنْ كَانَتْ عَلِقَتْ مِنَ الذِّي أَعْتَقَهَا وَ تَزَوَّجَهَا مَا

حَالُ مَا فِي بَطْنِهَا قَالَ مَعَ أُمَّهِ كَهَيْئَتِهَا.

[الحديث ٧٢]

٧٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ إِنَّ مَتَّ فَعَبْدِي حُرٌّ وَعَلَى الرَّجُلِ دَيْنٌ قَالَ
إِنْ تُوفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ قَدْ أَحَاطَ بِثَمَنِ الْعَبْدِ بَيْعَ الْعَبْدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَاطَ بِثَمَنِ الْعَبْدِ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ فِي قَضَاءِ

الحديث الحادى و السبعون: صحيح.

و قد مضى فى باب السرارى و ملك الأيمان مرتين.

الحديث الثانى و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: استسعى العبد قيل: أحال عليه السلام حصه الورثه على الظهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٦١

دَيْنٍ مَوْلَاهُ وَ هُوَ حُرٌّ إِذَا وَفَّاهُ.

[الحديث ٧٣]

٧٣ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ مَمْلُوكَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ قَالَ
إِنْ كَانَ قِيمَةُ الْعَبْدِ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِ وَ مِثْلُهُ جَازَ عِتْقُهُ وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَيْفُوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَأَلَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هَلْ يَخْتَلِفُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَ ابْنُ شُبْرَمَةَ فَقُلْتُ لَهُ
بَلَّغَنِي أَنَّهُ مَاتَ مَوْلَى لِعِيسَى بْنِ مُوسَى فَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا كَثِيرًا وَ تَرَكَ غُلَمَانًا يُحِيطُ دَيْنُهُ بِأَثْمَانِهِمْ وَ أَعْتَقَهُمْ

الحديث الثالث و السبعون: صحيح.

الحديث الرابع و السبعون: صحيح.

و قال فى المسالك: إذا أوصى بعتق مملوكه تبرعا، أو أعتقه منجزا على أن المنجزات من الثلث و عليه دين، فإن كان الدين يحيط بالتركة بطل العتق و الوصيه به، و إن فضل منها عن الدين فضل و إن قل صرف ثلث الفاضل فى الوصايا، فيعتق من العبد

بحساب ما يبقى من الثلث و يسعى فى باقى قيمته، هذا هو الذى يقتضيه القواعد.

و لكن وردت روايات صحيحه فى أنه يعتبر قيمه العبد الذى أعتق فى مرض الموت، فإن كانت بقدر الدين مرتين أعتق العبد، و سعى فى خمس أسداس قيمته، لأن نصفه حيثئذ ينصرف إلى الدين فيبطل فيه العتق، و يبقى منه ثلاثه أسداس للمعتق، منها سدس هو ثلث التركة بعد الدين و للورثه سدسان، و إن كانت قيمه العبد أقل من قدر الدين مرتين بطل العتق فيه أجمع.

و قد عمل بمضمونها المحقق و جماعه، و الشيخ و جماعه عدوا الحكم من

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٦٢

عِنْدَ الْمَوْتِ فَسَأَلَهُمَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ ابْنُ

شُبْرُمَه أَرَى أَنْ يَسْتَسْرِعِيَهُمْ فِي قِيَمَتِهِمْ فَيَدْفَعَهَا إِلَى الْغُرَمَاءِ فَإِنَّهُ قَدْ أَعْتَقَهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى أَرَى أَنْ يَبِيعَهُمْ وَيَدْفَعُ
أَثْمَانَهَا إِلَى الْغُرَمَاءِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْتَقَهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِهِمْ وَهَذَا أَهْلُ الْحِجَازِ الْيَوْمَ يُعْتِقُ الرَّجُلُ عَبْدَهُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ
كَثِيرٌ فَلَمَّا يُجِيزُونَ عِتْقَهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ فَرَفَعَ ابْنُ شُبْرُمَه يَدَهُ إِلَى السَّيِّئِ وَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ يَا ابْنَ أَبِي لَيْلَى مَتَى قُلْتَ بِهَذَا
الْقَوْلِ وَاللَّهِ إِنْ قُلْتَهُ إِلَّا طَلَبَ خِلَافِي فَقَالَ لِي عَنْ رَأْيِ أَيُّهُمَا صَدَرَ قُلْتَ بَلْغَنِي أَنَّهُ أَخَذَ بِرَأْيِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَكَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ هَوَى
فَبَاعَهُمْ وَقَضَى دَيْنَهُ قَالَ فَمَعَ أَيُّهُمَا مَنْ قَبْلَكُمْ قُلْتُ مَعَ ابْنِ شُبْرُمَه وَقَدْ رَجَعَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى إِلَى رَأْيِ

منطوق الروايه إلى الوصيه بالعتق، و المحقق اقتصر على الحكم فى المنجز، و أكثر المتأخرين ردوا الروايه لمخالفتها لغيرها من
الروايات الصحيحه، و لعله أولى.

و يرد على الشيخ القائل بتعديتها إلى الوصيه معارضتها فيها لصحيحه الحلبي، إذ هي تدل بإطلاقها بإعتاقه متى زادت قيمته عن
الدين، فلا- وجه لعمل الشيخ بتلك الروايه، مع عدم ورودها فى مدعاه و اطراح هذه. و من الجائز اختلاف حكم المنجز و
الموصى به فى مثل ذلك، لكن يبقى فى روايه الحلبي أنه عليه السلام حكم باستسعاء العبد فى قضاء دين مولاه، و لم يتعرض
لحق الورثه، مع أن لهم فى قيمته مع زيادتها عن الدين حقا، إلا أن ترك ذكرهم لا يقدر، لإمكان استفادته من خارج.

قوله: و كان له فى ذلك أى: كان لعيسى هوى و غرضا فى العمل بفتوى ابن أبي ليلي.

ملاذ الأخيار فى فهم

ابن شبرمه بعد ذلك فقال أما والله إن الحق لفي ما قال ابن أبي ليلى وإن كان قد رجع عنه فقلت هذا ينكسر عندهم في القياس فقال هات قايديني فقلت أنا أقايسك فقال لتقولن بأشد ما يدخل فيه من القياس فقلت له رجل ترك عبداً لم يترك مالا غيره و قيمه العبد ستمانه و دينه خمسمائه فأعتقه عند الموت كيف يصنع فيه قال يباع فيأخذ الغرماء خمسمائه و تأخذ الورثة مائه فقلت أ ليس قد بقي من قيمه العبد مائه درهم عن دينه قال بلى قلت أ ليس للرجل ثلثه يصنع به ما شاء قال بلى فقلت أ ليس قد أوصى للعبد بالثلث من المائه حين أعتقه فقال إن العبد لما وصيه له إنما ماله لمواليه قلت و إن كان قيمه العبد ستمانه درهم و دينه أربعمانه درهم قال كذلك يباع العبد فيأخذ الغرماء أربعمانه و يأخذ الورثة مائتين و لا يكون للعبد شيء قلت فإن كان قيمه العبد ستمانه درهم و دينه ثلاثمانه درهم قال فضحك و قال من هاهنا أتى أصحابك جعلوا الأشياء شيئاً واحداً و لم يعلموا السنه إذا استوى مال الغرماء و مال الورثة أو كان مال الورثة أكثر من مال الغرماء لم يتهم الرجل على وصيته و أجزت الوصيه على وجهها فالآن يوقف هذا العبد فيكون نصفه للغرماء و يكون ثلثه للورثة و يكون له السدس.

قال محمد بن الحسن هذا الخبر موافق للحديث الأول الذي رواه زراره في أن العتق إنما يمضي إذا كان ثمنه مثلي الدين و ليس الخبران منافيين للخبر الأول

قوله: أنا أقايسك استفهام للإنكار، و أمره عليه السلام إياه بالمقاييسه

ليبان موضع الخطأ في قياسهم.

قوله: أتى أصحابك الظاهر بالمجهول، أى: ابتلوا و أخطأوا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٦٤

الَّذِي رَوَاهُ الْحَلَبِيُّ فِي أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُحِطْ ثَمَنُهُ بِالذَّيْنِ اسْتَسْجَى فِيمَا بَقِيَ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْخَبْرِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُحِطْ
ثَمَنُهُ بِالذَّيْنِ بَلْ يَكُونُ أَنْقَصَ مِنْهُ بِمَقْدَارِ نِصْفِ الذَّيْنِ فَحِينَئِذٍ يَمْضَى الْعِتْقُ فَأَمَّا قَوْلُهُ فَإِنْ أَحَاطَ ثَمَنُ الْعَبْدِ بِالذَّيْنِ كَانَ الْعِتْقُ بَاطِلًا
فَالْأَخْبَارُ كُلُّهَا مُتَّفَقَةٌ فِي ذَلِكَ وَ زَادَ الْخَبْرَانِ الْأَخِيرَانِ بِالتَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَ لَا يَنَافِي هَذَا التَّفْصِيلُ بِالْخَبْرِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ عَنْ
هَشَامِ بْنِ سَالِمٍ فِي أَنَّ مَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً إِلَى سَيِّئِهِ وَ أَعْتَقَهَا وَ لَمْ يَمْلِكْ فِي الْحَالِ مَا يُحِيطُ بِثَمَنِ الْجَارِيَةِ لَمْ يَمْضِ الْعِتْقُ لِأَنَّ ذَلِكَ
الْخَبَرَ مَقْصُورٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الذَّيْنُ مِنْ ثَمَنِ الْجَارِيَةِ فَمَتَى لَمْ يَمْلِكْ مِثْلَ ذَلِكَ لَمْ يَمْضِ الْعِتْقُ وَ الْأَخْبَارُ الْأُخْرَى مَحْمُولَةٌ عَلَى
أَنَّهُ إِذَا كَانَ الذَّيْنُ مِنْ غَيْرِ ثَمَنِ الْمَمْلُوكِ وَ أُعْتِقَ الْمَمْلُوكُ فَحِينَئِذٍ يُرَاعَى فِيهِ تَضَاعُفُ الثَّمَنِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ

قوله: و ليس الخبران منافيين لا يخفى أنه لا يتوهم التنافي بينهما، لأن مورد روايه الحلبي التدبير، و هو العتق المعلق على الموت، و
مورد الروايتين العتق المنجز الواقع فى مرض الموت، و خبر هشام مورده العتق المنجز الواقع فى الصحه مع تأجيل الثمن، فلم ترد
على مورد واحد.

و قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله أقول: قصد الشيخ رحمه الله أنه يمكن حمل خبر الحلبي على أنه إذا لم يكن الدين محيطا
بثمن العبد- بأن يكون الدين نصف الثمن، أو أقل من نصف الثمن- صح العتق لتوافق الخبرين. و هذا المقصود فى غايه الجوده،
لكن عبارته الشيخ قاصره عن إفادته،

بل مختله من وجوه كثيره، و لعله من سهو النساخ.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٦٥

[الحدِيث ٧٥]

٧٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْمَمْلُوكُونَ فَيُوصَى بِعِتْقِ ثَلَاثِهِمْ قَالَ كَانَ عَلَيَّ عِيسَى يُسْهِمُ بَيْنَهُمْ

قوله: متى لم يحط ثمنه بالدين الظاهر " لم يحط الدين بثمانه"، و هو المراد وقوله " بل يكون " أى:

الدين " أنقص منه " أى: الثمن. و يمكن أن يقرأ " يحط " على بناء المجهول.

و أما قوله " نصف الدين " فيحتمل أن تكون الإضافة بيانية.

الحدِيث الخامس و السبعون: صحيح.

و قال فى الشرائع: إذا أعتق ثلث عبيده و هم سته، استخرج الثلث بالقرعه، و صورتها: أن يكتب فى ثلاث رقاع اسم اثنين فى كل رقعته، ثم يخرج على الحريه أو الرقيه، فإن أخرج على الحريه كفت الواحده، و إن أخرج على الرقيه افتقر إلى إخراج اثنين، و إن تساوا عددا و قيمه، أو اختلفت القيمه مع إمكان التعديل أثلاثا فلا بحث، و إن اختلفت القيمه و لم يمكن التعديل أخرج ثلثهم قيمه و أطرح اعتبار العدد، و فيه تردد. و إن تعذر التعديل عددا و قيمه أخرجنا على الحريه حتى يستوفى الثلث قيمه. و لو قصرت قيمه المخرج أكملنا الثلث و لو بجزء من آخر.

و قال أيضا: لو أوصى بعق عدد مخصوص من عبيده استخرج ذلك العدد بالقرعه، و قيل: يجوز للورثه أن يتخيروا بقدر ذلك العدد، و القرعه على الاستجاب، و هو حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٦٦

[الحدِيث ٧٦]

٧٦ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ أَبِي تَرَكَ سِتِّينَ مَمْلُوكًا وَ أَوْصَى بِعِتْقِ ثَلَاثِهِمْ فَأَقْرَعْتُ بَيْنَهُمْ فَأَخْرَجْتُ عِشْرِينَ فَأَعْتَقْتُهُمْ.

[الحدِيث ٧٧]

٧٧ وَ عَنْهُ عَنِ صَيْفُوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ وَ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزِ جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ

مَمْلُوكًا بَيْنَ نَفَرٍ فَشَهِدَ أَحَدُهُمْ أَنَّ الْمَيِّتَ أَعْتَقَهُ قَالَ إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مَرَضِيًّا لَمْ يَضْمَنْ وَ جَازَتْ شَهَادَتُهُ وَ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ فَمَا كَانَ لِلْوَرَثَةِ

الحديث السادس و السبعون: مجهول.

و ظاهره اعتبار العدد فى الثلث، و حمل على ما أنه كان ثلثا بحسب القيمة أيضا أو علم أن مراد والده عليهما السلام العدد.

الحديث السابع و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: إن كان الشاهد مرضيا قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الظاهر أنه الفرد الخفى، أى: مع أنه مرضى لا يصير إقراره سببا للسرايه، لأنه لم يعتق. و يمكن أن يكون مفهومه إذا لم يكن مرضيا يضمن القيمة للورثه، كما فى السرايه إذا كان مضارا، و فيه بعد. و يمكن أن لا يسمع قوله مع عدم كونه مرضيا فى السرايه، و إن سمع إقراره على نفسه فى عتق حصته. انتهى.

و قال فى الشرائع: إذا شهد بعض الورثه بعتق مملوك لهم مضى العتق فى نصيبه، فإن شهد آخر و كانا مرضيين نفذ العتق فيه كله، و إلا مضى فى نصيبهما، و لا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٦٧

.....

يكلف أحدهما شراء الباقي.

و قال فى المسالك: ليس للعبد أن يحلف مع الواحد منهما، بناء على أن العتق لا يثبت بالشاهد و اليمين على المشهور، و فى القواعد حكم بثبوته بحلف العبد

مع الشاهد. انتهى.

و قال فى المختلف: قال ابن الجنىد: لو شهد بعض الورثه على الميت بعقده عبدا له أو أمه، و كان الشاهد مرضيا، لم يضمن حصه الشركاء و جازت شهادته، و استسعى العبد فيما بقى للورثه إن لم يصدقوا الشاهد، فإن شهد معه عدل بذلك على الميت عتق من الثلث. و إن لم يكن الشاهد مرضيا، لم يلزم الشركاء استسعاء العبد فى حقوقهم و بقى على أصل العبوديه، و منعنا الشاهد من تملك العبد.

و الشيخ قال فى النهايه: إن كان مرضيا جائز الشهاده و كانا اثنين أعتق المملوك و إن لم يكن مرضيا مضى العتق فى حصته و استسعى العبد فى الباقي، و الوجه أنه يمضى الإقرار فى حق المقر، سواء كان مرضيا أو لا، و لا تجب السعايه. و الروايه التى وردت هنا رواها محمد بن مسلم، و بها أفتى الصدوق فى المقنع.

و يمكن أن يقال: عدالته تنفى التهمه فى تطرق الكذب عليه، فمضى الإقرار فى حقه خاصه، و أما فى حق الشركاء فيستسعى العبد، كمن أعتق حصه من عبد و لم يقصد الإضرار مع إعساره.

و أما إذا لم يكن الشاهد مرضيا، فإنه لا يلتفت إلى قوله إلا فى حقه خاصه، و لا يستسعى العبد بل تبقى حصص الشركاء فيه على العبوديه، و يحكم فى حصته بالحريه، و هذا عندى محمول على الاستحباب عملا بالروايه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٦٨

[الحديث ٧٨]

٧٨ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ع يَقُولُ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَحْرَارٌ إِلَّا مَنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعُبُودِيَّةِ وَ هُوَ مُدْرِكٌ مِنْ عَبْدٍ أَوْ أُمِّهِ

وَمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالرَّقِّ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا.

[الحديث ٧٩]

٧٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ الْأَحْمَرِ عَنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ حُرًّا أَقْرَأَ أَنَّهُ عَبْدٌ قَالَ يُؤْخَذُ بِمَا أَقْرَأَ بِهِ.

[الحديث ٨٠]

٨٠ عَنْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ حُرًّا أَقْرَأَ أَنَّهُ عَبْدٌ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَأْخُذُهُ بِمَا قَالَ أَوْ يُؤَدِّي الْمَالَ

الحديث الثامن و السبعون: صحيح.

وقال في الدروس: كل من أقر بالرقية من البالغين العقلاء رق، و لو أنكر بعد ذلك لم يلتفت إليه. و لو كان معلوم الحرية، أو ادعاها من قبل لغا إقراره.

الحديث التاسع و السبعون: موثق كالصحيح.

الحديث الثمانون: مجهول.

قوله عليه السلام: يأخذه بما قال لعل المراد أنه مأخوذ بقوله إن لم يثبت حرية، و بعد الإثبات عليه غرم المال، لأنه غرر المشتري، فقوله في الحديث الأول "يؤخذ بما أقر به" أعم من الأخذ

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٦٩

[الحديث ٨١]

٨١ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ سُؤَيْدِ الْقَلَاءِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قُلْتُ إِنَّ عَلْقَمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ أَوْصِيَانِي أَنْ أُعْتِقَ عَنْهُ رَقَبَةً فَأَعْتَقْتُ عَنْهُ امْرَأَةً فَيُجْزِيهِ أَوْ أُعْتِقَ عَنْهُ رَقَبَةً مِنْ مِيَالِي قَالَ يُجْزِيهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ فَاطِمَةَ امْرَأَتِي أَوْصَيْتَنِي أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا رَقَبَةً فَأَعْتَقْتُ عَنْهَا امْرَأَةً.

[الحديث ٨٢]

٨٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ آبَائِهِ عَنِ عَلِيِّ ع قَالَ أَتَى النَّبِيَّ ص رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي عَمِدَ لِي مَمْلُوكٌ لِي فَأَعْتَقَهُ كَهَيْئَةِ الْمَضْرُوهِ لِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْتَ وَ مَالُكَ مِنْ هَبِّهِ اللَّهُ

لَأَبِيكَ أَنْتَ سَيِّئٌ مِنْ كِنَانَتِهِ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا جَازَتْ عَتَاقَهُ أَبِيكَ يَتَنَاوَلُ
وَالذَّكَرَ مِنْ مَالِكَ وَبَدَنِكَ وَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَتَنَاوَلَ مِنْ مَالِهِ وَ لَا مِنْ بَدَنِهِ

بالرقية و بالثمن.

الحديث الحادى و الثمانون: حسن.

الحديث الثانى و الثمانون: موثق و قيل ضعيف.

قوله صلى الله عليه و آله: أنت و مالك لعله محمول على ما إذا قوم على نفسه قبل بلوغه، أو على استحباب تنفيذ الابن ما فعله
الأب، و ظاهر الشيخ فى النهايه العمل بظاهره، و أول كلامه بما ذكرنا.

قوله: يهب لمن يشاء استدلال لقوله " أنت و مالك من هبه الله " فتدبر.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٧٠

شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ.

[الحديث ٨٣]

٨٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يَاسِينَ الضَّرِيرِ عَنْ حَرِيْزِ عَمْرٍو حَدَّثَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ
مَمْلُوكٍ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ فَدَسَّ إِنْسَانًا هَلْ لِلْمِدْسُوسِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ كُلَّهُ مِنْ مَالِ الْعَبْدِ قَالَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ كُلَّهُ مِنْ مَالِ الْعَبْدِ
فَلَمَّا يَتَبَغَى وَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ حَتَّى يَكُونَ وَ لَأُوهُ لَهُ فَلْيَزِدْهُ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ مَالِهِ فِي الثَّمَنِ شَيْئًا
إِنْ شَاءَ دِرْهَمًا وَ إِنْ شَاءَ مَا شَاءَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ زِيَادَةً

مِنْ مَالِهِ فِي تَمَنِّ الْعَبْدِ يَسْتَحِلُّ بِهِ الْوَلَاءَ فَيَكُونُ وَلَاءُ الْعَبْدِ لَهُ وَ أَخْبَرْنَا ذَلِكَ عَنْ بُرَيْدٍ

الحديث الثالث و الثمانون: مجهول.

قوله: أخبرنا ذلك على بناء المجهول، و لعله كلام الأشعري صاحب الكتاب، و يحتمل غيره من الرواه، و كونه كلام الشيخ في غايه البعد.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يدل على تملك العبد، و يحمل على فاضل الضريبه أو أرش الجنايه، و يدل على حصول الولاء بزياده درهم إذا أعتقه الله تعالى. انتهى.

و قال في الدروس: روى فضيل أنه لو قال لمولاه: بعني بسبعمائه و لك على ثلاثمائه لزمه إن كان له مال حينئذ، و أطلق في صحيحه الحلبي لزمه بالبعاله السائغه، و قال الشيخ و أتباعه: لو قال لأجنبي اشترني و لك على كذا لزمه إن كان له مال حينئذ. و هذا غير المروى، و أنكر ابن إدريس و من تبعه اللزوم، و إن كان له مال، بناء على أن العبد لا يملك. و الأقرب ذلك في صورته الفرض، لتحقق الحجر

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٧١

[الحديث ٨٤]

٨٤ عَنْهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ أُمَّهُ وَ هِيَ حُجْبَلَى فَاسْتَيْتَنِي مَا فِي بَطْنِهَا قَالَ الْأُمَّهُ حُرَّةً وَ مَا فِي بَطْنِهَا حُرٌّ لِأَنَّ مَا فِي بَطْنِهَا مِنْهَا.

[الحديث ٨٥]

٨٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ آبَائِهِ عَنِ عَلِيِّ ع قَالَ إِذَا أَسْلَمَ الْأَبُ جَرَّ الْوَلَدَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَمَنْ أَدْرَكَ مِنْ وُلْدِهِ دُعِيَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَبِي قُتِلَ وَ إِذَا أَسْلَمَ الْوَلَدُ لَمْ يَجْرَأْ أَبُوهُ وَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ

عليه من السيد، فلا يجوز جعله لأجنبي.

و قال في القاموس: الدس الإخفاء و دفن الشيء تحت الشيء.

الحديث الرابع و الثمانون: ضعيف على المشهور.

و قال فى المسالك: المشهور بين الأصحاب إن عتق الحامل لا يسرى إلى الحمل و بالعكس، لأن السرايه فى الأشقاق لا فى الأشخاص، و ذهب الشيخ فى النهايه و جماعه إلى تبعيه الحمل لها فى العتق، و إن استثناه استنادا إلى روايه السكونى، و ضعف الروايه و موافقتها لمذهب العامه يمنع من العمل بمضمونها الحديث الخامس و الثمانون: موثق، و ربما يعد ضعيفا.

قوله عليه السلام: و لم يكن بينهما ميراث أى: لا يرث الكافر المسلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٧٢

[الحديث ٨٦]

٨٦ وَ عَنْهُ عَنِ الْعَبِيدِىِّ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْبُضَيْرِىِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ الرَّجُلُ يَجِبُ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَلَا يَجِدُهَا كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ فَقَالَ عَلَيْكُمْ بِالْأَطْفَالِ فَأَعْتِقُوهُمْ فَإِنْ خَرَجَتْ مُؤْمِنَةً فِدَاكَ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ.

[الحديث ٨٧]

٨٧ عَنْهُ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ مَمْلُوكٌ يَسْتَبِعُهُ وَ كَانَ مُوَافِقًا لَهُ وَ كَانَ مُحْسِنًا إِلَيْهِ فَلَا يَبِيعُهُ وَ لَا كَرَامَهُ لَهُ.

[الحديث ٨٨]

٨٨ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا عَ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ فَقَالَ لَهُ إِنَّ مَلَكَكَ لِي وَ لَكِنْ قَدْ تَرَكْتَهُ لَكَ.

[الحديث ٨٩]

٨٩ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ دَاوُدَ الصَّرْمِيِّ قَالَ قَالَ الطَّيِّبُ ع يَا دَاوُدُ إِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ مَوَالٍ لَنَا فَيَحِلُّ لَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ وَ نَعْتِقَ فَقُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ

الحديث السادس و الثمانون: مجهول.

الحديث السابع و الثمانون: ضعيف.

و يدل على عدم استحباب إجابته العبد فى طلب البيع إذا لم يكن له شدة.

الحديث الثامن و الثمانون: حسن موثق و على المشهور ضعيف.

و يدل على عدم تملك العبد، و يمكن حمله على أنه لم يكن عنده فاضل الضريبه و لا أرش الجنايه، و الأخير معلوم عدمه فى

هذه المادة، بل الأول أيضا.

الحديث التاسع و الثمانون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٧٣

إِنَّ فُلَانًا قَالَ لِعُلَامٍ لَهُ قَدْ أَعْتَقَهُ بِعِنَى نَفْسِكَ حَتَّى أَشْتَرِيكَ قَالَ يَجُوزُ وَ لَكِنْ إِنَّمَا يَشْتَرِي وَلَاءَهُ.

[الحديث ٩٠]

٩٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ عُلَامِي حُرٌّ وَ عَلَيْهِ عُمَالُهُ كَذَا وَ كَذَا سَنَةً فَقَالَ هُوَ حُرٌّ وَ عَلَيْهِ الْعُمَالَةُ

قوله: قال الطيب عليه السلام قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: أى الهادى عليه السلام، وقوله عليه السلام "إن الناس كلهم موال لنا" أى: المماليك التى تسبى من أرض الحرب بالغلبة أو السرقة، فيحل لنا و لشيعتنا الشراء و العتق، و يرجع الشراء إلى الاستنفاذ. و أما جواز بيع نفسه فهو كناية عن تضمن الجريه. انتهى.

و أقول: يحتمل أن يكون المراد بأول الكلام أن الناس كلهم عبيد لنا و موال فى الطاعة، لا فى الملك حتى يجوز لنا بيعهم و عتقهم، فيكون الاستفهام إنكاريا، لكن فى الاشتراء تكلف، إلا أن

يكون نشرى بمعنى نبيع.

و يحتمل أن يكون المراد أن لنا الولاء على الناس، فيجوز لنا أن نشترى أموالهم و نعتق عبيدهم بغير رضاهم لأنى أولى بهم من أنفسهم.

الحديث التسعون: ضعيف.

و عمل به الأصحاب، و قد مرت العماله بالضم و قد يكسر أجره العمل كما فى المصباح المنير و غيره، فالمراد أنه يشترط أن يعطيه أجره عمله سنه. و يحتمل أن يكون المراد هنا نفس العمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٧٤

[الحديث ٩١]

٩١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ أُمِّ الْوَلَدِ قَالَ أُمُّهُ تُبَاعُ وَ تَوْرَثُ وَ تُوْهَبُ وَ حُدُّهَا حُدُّ الْأُمِّهِ.

[الحديث ٩٢]

٩٢ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ أُمِّ الْوَلَدِ تَبَاعُ فِي الدِّينِ قَالَ نَعَمْ تَبَاعُ فِي ثَمَنِ رَقَبَتِهَا.

[الحديث ٩٣]

٩٣ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ

الحديث الحادى و التسعون: حسن.

قوله عليه السلام: أمه تباع محمول على موت الولد قبل المولى، أو المراد أن محض الاستيلاء ليس سببا لعدم جواز البيع، بل تباع فى بعض الصور، كما لو مات ولدها أو فى ثمن رقبته و غير ذلك من المستثنيات، فهو رد على العامه حيث منعوا من بيعها مطلقا.

و أما كونها موروثه، فيصح مع وجود الولد أيضا، فإنها تجعل فى نصيب الولد ثم تعتنق. و الهبه أيضا إما مع موت الولد، أو بعد البيع فى ثمن الرقبه أو هبه الخدمه.

قوله عليه السلام: وحدها حد الأمه أى: شأنها و حكمها حكم الأمه تأكيدا لما سبق.

وقيل: إن المراد إذا فعلت ما توجب الحد تضرب حد الأمه.

الحديث الثاني و التسعون: ضعيف.

الحديث الثالث و التسعون: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٧٥

عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر قال قال أمير المؤمنين ع أئما رجل ترك سريه لها ولد أو فى بطنها ولد أو
لا ولد لها فإن أعتقها ربها عتقت وإن لم يعتقها حتى توفى فقد سبق فيها كتاب الله و كتاب الله أحق فإن كان لها ولد و ترك
مالاً جعلت فى نصيب ولدها قال و قضى أمير المؤمنين ع فى رجل ترك جاريه قد ولدت منه بنتاً و هى

صَغِيرَةٌ غَيْرَ أَنَّهَا تُبَيِّنُ الْكَلَامَ فَأَعْتَقَتْ أُمَّهَا فَخَاصَمَ فِيهَا مَوْلَى أَبِي الْجَارِيَةِ فَأَجَازَ عِتْقَهَا لِأُمَّهَا.

[الحديث ٩٤]

٩٤ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً يَطُؤُهَا فَوَلَدَتْ لَهُ فَمَاتَ وَلَدُهَا فَقَالَ إِنْ شَاءُوا بَاعُوهَا فِي الدَّيْنِ الَّذِي يَكُونُ عَلَى مَوْلَاهَا مِنْ ثَمَنِهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ قُومَتْ عَلَى وَلَدِهَا مِنْ نَصِيْبِهِ

قوله صلوات الله عليه: فقد سبق فيها لأن كتاب الله نزل بالميراث، فهي تصير ميراثا ثم تعتق بعد ذلك، و أما أن جميعها يجعل في نصيبه فقد ظهر من السنة.

قوله: فأجاز عتقها يمكن أن تكون الإجازة، لأنها قد صارت حرة بمجرد الملك بدون إعتاقها لا للعتق، لأنه لا اعتداد بفعلها.

الحديث الرابع و التسعون: حسن.

قوله: في الدين لعله على المثال، أو الاستحباب، أو يحمل موت الولد على ما إذا مات

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٧٦

[الحديث ٩٥]

٩٥ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع أَسْأَلُكَ قَالَ سَلْ قُلْتُ لِمَ بَاعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ قَالَ فِي فَكَاكٍ رِقَابِهِنَّ قُلْتُ وَ كَيْفَ ذَلِكَ قَالَ أَيْمًا رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَأَوْلَدَهَا ثُمَّ لَمْ يُؤَدِّ ثَمَنَهَا وَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ مَا يُؤَدِّي عَنْهُ أُخِذَ وَلَدُهَا مِنْهَا وَ بِيَعَتْ فَأُدِّيَ ثَمَنُهَا قُلْتُ فَيَبَعْنَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ دَيْنٍ قَالَ لَا

بعد المولى، كما يومى إليه آخر الخبر. وقوله "باعوها" بصيغه الجمع أيضا.

وقال في الدروس: لا تنعتق أم الولد من أصل التركة إجماعا، بل تجعل في نصيب الولد. و لو عجز نصيبه عن قيمتها، قومت عليه

عند الشيخ في المبسوط و ابن الجنيد، لقول

النبى صلى الله عليه وآله " من ملك ذا رحم فهو حر " و يظهر من روايه أبى بصير أيضا، و استسعت عند المفيد و الحلبيين.

الحديث الخامس و التسعون: مجهول.

و فى الكافى " عن إبراهيم بن أبى البلاد " و هو أصوب، فىكون صحيحا.

و قال فى المسالك: لا- خلاف فى جواز بيعها فى ثمن رقبته إذا مات مولاه و لم يخلف سواها، و اختلفوا فيما إذا كان حيا فى هذه الحالة، و الأقوى جواز بيعها فى الحالين، و هو المشهور. و أما بيعها فى غير ذلك من الديون المستوعبه للتركه، فقال ابن حمزه بالجواز، و به قال بعض الأصحاب، و خبر عمر بن يزيد يدل على نفيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٧٧

[الحديث ٩٦]

٩٦ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ يُونُسَ فِي أُمِّ وَلَدٍ لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ مَاتَ وَلَدُهَا وَ مَاتَ عَنْهَا صَاحِبُهَا وَ لَمْ يُعْتَقْهَا هَلْ يَحِلُّ لِأَحَدٍ تَزْوِجُهَا قَالَ لَا هِيَ أُمُّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ تَزْوِجُهَا إِلَّا بِعْتَقِ مِنَ الْوَرَثَةِ فَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ وَ لَيْسَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ فَهِيَ لِلْوَالِدِ وَ إِذَا مَلَكَهَا الْوَالِدُ فَقَدْ عَتَقَتْ بِمِلْكِكَ وَ لَدَهَا لَهَا فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَ شُرَكَاءَ فَقَدْ عَتَقَتْ مِنْ نَصِيبِ وَلَدِهَا وَ تُشْتَسَعَى فِي بَقِيَّتِهِ ثَمَنُهَا.

[الحديث ٩٧]

٩٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْزُوقِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى عَلِيُّ ع فِي رَجُلٍ تُوُفِّيَ وَ لَهُ سِرِّيَّةٌ لَمْ يُعْتَقْهَا قَالَ سَبَقَ كِتَابُ اللَّهِ فَإِنْ تَرَكَ سَيِّدُهَا مَالًا تُجْعَلُ فِي نَصِيبِ وَلَدِهَا وَ يُمَسِّكُهَا أَوْلِيَاءُ وَلَدِهَا حَتَّى يَكْبُرَ وَ لَدَهَا فَيَكُونُ الْمَوْلُودُ هُوَ الَّذِي يُعْتَقُهَا وَ يَكُونُ الْأَوْلِيَاءُ هُمُ الَّذِينَ يَرْتُونَ وَ لَدَهَا مَا دَامَتْ أُمُّهُ فَإِنْ أَعْتَقَهَا وَ لَدَهَا فَقَدْ عَتَقَتْ وَ إِنْ مَاتَ وَ لَدَهَا قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَهَا فَهِيَ أُمُّهُ إِنْ شَاءَ وَ أَعْتَقُوا وَ إِنْ شَاءَ وَ اسْتَرْقُوا

الحديث السادس و التسعون: مجهول.

قوله عليه السلام: و تستسعى حمل على ما إذا لم يكن للميت غيرها شىء، فيعتق نصيب الولد منها و تستسعى فى حصص سائر الورثة، كما سيأتى.

الحديث السابع و التسعون: صحيح.

و قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: هذا الحديث أبعد من مذاهب العامة، فالعمل به متعين للقاعده الوارده عنهم عليهم السلام

عَلَى صَاحِبَيْهَا وَ لَمْ يَقْضِ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَإِنَّهَا تُوَقَّفُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ وَلَدُهَا فَإِنْ أَعْتَقَهَا بِأَنْ يَقْضِيَ دَيْنَ أَبِيهِ تَنْعَتُ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَ مَاتَ قَبْلَ الْبُلُوغِ بِيَعْتِ فِي ثَمَنِهَا إِنْ شَاءُوا وَإِنْ شَاءُوا أَنْ يُعْتَقُوهَا وَ يَضْمَنُونَ الدَّيْنَ كَانَ لَهُمْ ذَلِكَ وَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَكَانَتْ تَنْعَتُ حِينَ جُعِلَتْ فِي نَصِيبِ وَلَدِهَا أَوْ تَنْعَتُ بِحِسَابِ مَا يُصِيبُ وَلَدُهَا وَ تُسْتَسْعَى فِي الْبَاقِي حَسَبِ مَا تَضَمَّنَهُ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٩٨]

٩٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ اشْتَرَى حِرَارِيَّةً فَوَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا فَمَاتَ قَالَ إِنْ شَاءَ أَنْ يَبِيعَهَا بِاعِهَا وَ إِنْ مَاتَ مَوْلَاهَا وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَوْمَتْ عَلَى ابْنِهَا فَإِنْ كَانَ ابْنُهَا صَغِيرًا انْتَظِرْ بِهِ حَتَّى يَكْبُرَ ثُمَّ يُجْبِرْ عَلَى قِيمَتِهَا فَإِنْ مَاتَ ابْنُهَا قَبْلَ أُمَّهُ بِيَعْتِ فِي مِيرَاثِ الْوَرَثَةِ إِنْ شَاءَ الْوَرَثَةُ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالْأَخْبَارِ الشَّائِعَةِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْوَالِدَيْنِ وَ مَتَى مَلَكَهُمَا الْإِنْسَانُ عَتَقًا وَ لَا يُحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى عِتْقِ الْوَلَدِ رَوَى ذَلِكَ

قوله: فالوجه في هذا الخبر لا يخفى بعده، إذ الظاهر من الرواية أن لسيدها مالا إلا أن يحمل على عدم وفائه، أو على فوت المال، و هو بعيد. و أيضا على هذا لا وجه لإمساك الأولياء حتى يكبر الولد.

الحديث الثامن و التسعون: موثق.

و لا يخفى مخالفه الرواية للتأويل الذي اختاره، فتأمل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٧٩

[الحديث ٩٩]

٩٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ وَ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَّخِذُ أَبَاهُ أَوْ أُمَّهُ أَوْ أَخَاهُ أَوْ أُخْتَهُ عَبْدًا فَقَالَ أَمَّا الْأُخْتُ فَقَدْ عَتَقَتْ حِينَ يَمْلِكُهَا وَ أَمَّا الْأَخُ فَيَسْتَرْقُهُ وَ أَمَّا الْأَبْوَانُ

و قال في المختلف: إذا مات السيد جعلت في نصيب ولدها و عتقت عليه، فإن لم يكن هناك مال سواها قال الشيخ في النهاية: كان نصيب ولدها منها حرا و استسعيت في الباقي لمن عدا ولدها من الورثة، فإن لم يخلف غيرها و كان ثمنها دينا على

مولاهما قومت على ولدها و تترك إلى أن يبلغ، فإذا بلغ أجبر على ثمنها، فإن مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها و قضى به الدين.

و قال ابن إدريس: هذا غير واضح، لأننا نبيعها في ثمن رقبتها في حياة المولى، فكيف بعد موته، و لأى شىء يجبر الولد بعد بلوغه على ثمنها؟ و لأى شىء يؤخر الدين؟ إلا أن شيخنا رجع عن هذا في عدة مواضع، و لا شك أن هذا خبر واحد أورده هاهنا إيرادا لا اعتقادا. و قول ابن إدريس جيد، لكن الشيخ عول على روايه أبى بصير.

و قال ابن الجنيد: و لو مات السيد و خلف مالا يستحق ولدها بنصيبه منها أمه، و لا كان له من المال ما يؤدى عنها قيمه ذلك و كان الولد صغيرا انتظر بها إلى أن يكبر، فإن أدى حقوق باقى الورثه من قيمتها أو أدته هى بكدها عتقت، و إن مات ابنها قبل ذلك كان نصيب ابنها منها حرا و ما بقى للورثه، إن شاءوا أعتقوا و إن شاءوا أرقوها.

الحديث التاسع و التسعون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨٠

فَقَدْ عَتَقَا حِينَ يَمْلِكُهُمَا قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرْضِعُ عَبْدَهَا أَمْ تَتَّخِذُهُ عَبْدًا قَالَ تُعْتِقُهُ وَ هِيَ كَارِهَةٌ.

[الحديث ١٠٠]

١٠٠ عَنْ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَمَّا يَمْلِكُ الرَّجُلُ مِنْ ذَوَى قَرَابَتِهِ فَقَالَ لَا يَمْلِكُ وَالْإِثْمِيَّةَ وَ لَا وَلَدَهُ وَ لَا أُخْتَهُ وَ لَا ابْنَةَ أَخِيهِ وَ لَا ابْنَةَ أُخْتِهِ وَ لَا عَمَّتَهُ وَ لَا خَالَتَهُ وَ هُوَ يَمْلِكُ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الرَّجَالِ مِنْ ذَوَى الْقَرَابَةِ وَ لَا يَمْلِكُ أُمَّهُ

مِنَ الرِّضَاعِهِ.

[الحديث ١٠١]

١٠١ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ وَ فَضَالَهَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يَمْلِكُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ وَ لَا وَلَدَهُ وَ لَا عَمَّتَهُ وَ لَا خَالَتَهُ وَ يَمْلِكُ أَخَاهُ وَ غَيْرَهُ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِ مِنَ الرِّجَالِ.

[الحديث ١٠٢]

١٠٢ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ فَضَالَهَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ أَوْ أُخْتَهُ أَوْ عَمَّتَهُ أَوْ خَالَتَهُ أُعْتِقُوا وَ يَمْلِكُ ابْنُ أَخِيهِ وَ عَمُّهُ وَ خَالَهُ وَ يَمْلِكُ عَمَّهُ وَ خَالَهُ مِنَ الرِّضَاعِهِ.

[الحديث ١٠٣]

١٠٣ فَضَالَهَ وَ الْقَاسِمُ عَنْ كَلَيْبِ الْأَسَدِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَمْلِكُ أَبَوَيْهِ وَ إِخْوَتَهُ فَقَالَ إِنْ مَلَكَ الْأَبَوَيْنِ فَقَدْ عَتَقَا وَ قَدْ يَمْلِكُ إِخْوَتَهُ فَيَكُونُونَ مَمْلُوكِينَ وَ لَا يَغْتَقُونَ

الحديث المائة: ضعيف.

الحديث الحادى و المائة: صحيح.

الحديث الثانى و المائة: صحيح.

الحديث الثالث و المائة: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨١

[الحديث ١٠٤]

١٠٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَمْلِكُ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنَ النَّسَبِ وَ يَمْلِكُ ابْنَ أَخِيهِ وَ يَمْلِكُ أَخَاهُ مِنَ الرِّضَاعِهِ قَالَ وَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا يَمْلِكُ ذَاتَ مَحْرَمٍ مِنَ النِّسَاءِ وَ لَا يَمْلِكُ أَبَوَيْهِ وَ لَا وَلَدَهُ وَ قَالَ إِذَا مَلَكَ وَالِدَيْهِ أَوْ أُخْتَهُ أَوْ عَمَّتَهُ أَوْ خَالَتَهُ أَوْ بَنَتَ أَخِيهِ وَ ذَكَرَ هَيْدَةَ الْآيَةِ مِنَ النِّسَاءِ عَتَقُوا وَ يَمْلِكُ ابْنُ أَخِيهِ وَ خَالَهُ وَ لَا يَمْلِكُ أُمَّهُ مِنَ الرِّضَاعِهِ وَ لَا يَمْلِكُ أُخْتَهُ وَ لَا خَالَتَهُ إِذَا مَلَكَهُمْ أُعْتِقُوا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَا تَصَّ مِنْ أَوَّلِ هَذَا الْخَبَرِ مِنْ قَوْلِهِ ع لَا يَمْلِكُ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنَ النَّسَبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا مَلَكَ أَنْ يُعْتَقَهُ وَ كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي سَائِرِ الْقَرَابَاتِ وَ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ اسْتِزْقَائِهِمْ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا

قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَيَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

الحديث الرابع و المائة: موثق كالصحيح.

و فى الفقيه روى الحسن بن محبوب عن سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل يملك ذا رحمه هل يصلح له أن يبيعه أو يستعبده؟ قال: لا يصلح له يبيعه ولا يتخذه عبداً و هو مولاه و أخوه

فى الدين، و أيهما مات ورثه صاحبه، إلا أن يكون له وارث أقرب إليه منه. انتهى.

وقال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: الظاهر أن المراد مثل الأخ و ابنه و ابن الأخت و العم و الخال، و يكون محمولاً على الكراهة. و يمكن حمله على الأعم منها و من الحرمة، و يكون شاملاً للعمودين، أو يعم تغليبا و يكون شاملاً لذوى الأرحام، و الأول أظهر لقوله عليه السلام " هو مولاة " أى: وارثه، و الميراث فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨٢

[الحديث ١٠٥]

١٠٥ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي بَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الرَّجُلُ يَمْلِكُ أَخَاهُ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا وَ لَا يَمْلِكُ أُخْتَهُ.

[الحديث ١٠٦]

١٠٦ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ أَسَدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثُّمَالِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ مَا تَمْلِكُ مِنْ قَرَابَتَيْهَا قَالَ كُلُّ أَحَدٍ إِلَّا خَمْسَةَ أَبْوَاهَا وَ أُمَّهَا وَ ابْنَتَهَا وَ زَوْجَهَا.

[الحديث ١٠٧]

١٠٧ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُيَسَّرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ أَعْطَى رَجُلًا أَلْفَ دِرْهَمٍ مُضَارَبَةً فَاشْتَرَى أَبَاهُ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ قَالَ يُقَوِّمُ فَإِنْ زَادَ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ أُعْتِقَ وَ اسْتُشْعِيَ الرَّجُلُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ كَرَاهِيَةِ مَلِكِ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَا رَوَاهُ

موت العبد ظاهر، و فى موت الحر إذا لم يكن له وارث حر، فإنه حينئذ يشتري و يورث، إلا- أن يكون أقرب فحينئذ يشتري الأقرب و يورث.

الحديث الخامس و المائة: مرسل.

الحديث السادس و المائة: ضعيف.

و المراد فى الزوج انفساخ النكاح لا الانعتاق، فالمراد لا تملكه مع بقاء وصف الزوجية.

الحديث السابع و المائة: صحيح.

وقال فى المسالك: لا- فرق فى انعتاق القريب بملكه بين ملك جميعه و بعضه، ثم إن ملك البعض بغير اختياره كالإيرث،

فالمشهور عدم السرايه، و ذهب الشيخ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨٣

[الحديث ١٠٨]

١٠٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَيِّمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع
عَنْ رَجُلٍ يَمْلِكُ ذَا رَحِمٍ هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ أَوْ يَسْتَعْبِدَهُ قَالَ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ وَ هُوَ مَوْلَاهُ وَ أَخُوهُ فَإِنْ مَاتَ وَرَثَهُ دُونَ وُلْدِهِ وَ
لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ وَ لَا يَسْتَعْبِدَهُ

فى الخلاف إلى أنه يسرى، و إن ملكه باختياره بأن اشتراه أو اتهبه، فهل يسرى عليه؟ قولان أحدهما: نعم، و ذهب إليه الشيخ فى
المبسوط و جماعه.

الحديث الثامن و المائة: موثق.

و قال فى التنقيح: احتج الشيخ رحمه الله بهذه الروايه فى المبسوط على أنه إذا

ملك من يعتق عليه بعوض أو غيره عتق عليه و كان ولاؤه له، محتجا بروايه سماعه، و منعه ابن إدريس، لإجماع الأصحاب على أن الولاء إنما يستحقه المتبرع، و هذا ليس بمتبرع، لأنه انعتق عليه بغير اختياره.

و هذا هو المفتى به، و الروايه لا تصلح حجه للشيخ أما أولا فلضعفها بسماعه، و أما ثانيا فلأنه ليس فيها أن سبب الإرث هو الولاء بل النسب، و لذلك ما قال أيهما مات ورثه صاحبه، لأن ميراثه و ميراث صاحبه من جهه واحده.

قوله عليه السلام: و ليس له أن يبيعه و لا يستعبده لعل المراد سوى من يعتق عليه من المحارم، و المراد كراهه بيعه و استخدامه لا أنه يعتق، بقربنه قوله عليه السلام " فإن مات ورثه دون ولده " إذ لا يتصور هذا إلا مع بقاء المالكيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨٤

[الحديث ١٠٩]

١٠٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ جَارِيَتَهُ أَخَاهُ أَوْ عَمَّهُ أَوْ ابْنَ عَمِّهِ أَوْ ابْنَ أَخِيهِ فَوَلَدَتْ مَا حَالَ الْوَلَدِ قَالَ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ يَرِثُ مِنْ مَلَكَهْ شَيْئًا عَتَقَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَ كُتِبَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ فِي أَنَّهُ لَمَّا يَصِحُّ مِلْكُهُمْ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ فَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ مِلْكُهُمْ مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَا مِنْ الْأَخْبَارِ فِي أَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَ ذَلِكَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و يحتمل أن يكون المراد بالمولى العبد أو الوارث، أو يكون الضمير راجعا إلى المولى و المراد به المالك.

و يحتمل أن يكون المراد

إذا مات المولى ورثه العبد لكونه حرا دون ولده الأحرار، أى: لا يرث الولد مع الأب لكونه حرا و هو أقرب، فيحمل على أنه يستحب له أن يعتقه ليكون كذلك.

و ربما يحتمل أن يكون ضميرا " يبيعه " و " يستعبده " راجعين إلى الولد، فالمعنى: لا يصلح له بيع الولد، و يجوز أن يستعبده و هو مولاه و ملكه و إن مات ورثه، و لا يجوز له بيع أولاده الأحرار و لا استعبادهم، و لا يخفى بعده.

الحديث التاسع و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: إذا كان الولد أى: إذا كان وارثا لمالكة، و هذا أيضا محمول على الاستحباب، أو على ما إذا كان الوارث منحصر فيه فيشترى و يعتق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨٥

[الحديث ١١٠]

١١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَيَّانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ أَبِي الْعَبَّاسِ وَ عُبَيْدِ كُلِّهِمْ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ وَالِدِيهِ أَوْ أُخْتَهُ أَوْ عَمَّتَهُ أَوْ خَالَتَهُ أَوْ بِنْتَ أَخِيهِ أَوْ بِنْتَ أُخْتِهِ وَ ذَكَرَ أَهْلَ هَيْدِهِ الْأَيَّةِ مِنَ النِّسَاءِ عَتَقُوا جَمِيعاً وَ يَمْلِكُ عَمَّهُ وَ ابْنَ أَخِيهِ وَ الْخَالَ وَ لَمَّا يَمْلِكُ أُمَّهُ مِنَ الرِّضَاعِ وَ لَأُخْتَهُ وَ لَأُخْتَهُ وَ لَأُخْتَهُ فَإِنَّهُنَّ إِذَا مَلَكَنَّ عَتَقْنَ وَ قَالَ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسَبِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ وَ قَالَ يَمْلِكُ الذُّكُورَ مَا خَلَا وَالِدًا وَ وَلَدًا وَ لَأُخْتَهُ مِنَ النِّسَاءِ ذَوَاتِ رَحِمٍ مُحْرَمٍ قُلْتُ وَ كَيْفَ يَجْرَى فِي الرِّضَاعِ قَالَ نَعَمْ يَجْرَى فِي الرِّضَاعِ مِثْلُ ذَلِكَ

و قال فى الاستبصار: الوجه فى هذا الخبر أن من كان يصح استرقاقه بالشرط من الأجنبي، فإنه

يكره ذلك من القريب و خاصة من يرثه، و ينبغي أن يعتقه و لا يثبت ذلك الشرط. و لو لم يكن ذلك مراعى لكان حين زوجه بواحد ممن تضمنه الخبر كان الولد حرا إذا كانوا أحرارا. و يجوز أن يكون المراد بالخبر إذا كانوا هؤلاء مماليك، فإنه ينبغي أن يعتق أولادهم من جاريته لما قلناه إذا كانوا ذكورا، و إن كانوا إناثا فلا يصح ملكهم على ما فصلناه فيما تقدم.

الحديث العاشر و المائة: موثق كالصحيح.

و قال فى المسالك: اختلف الأصحاب تبعا لاختلاف الروايات فى أن من ملك من الرضاع من يعتق عليه لو كان بالنسب هل يعتق أم لا؟ فذهب الشيخ و أتباعه و أكثر المتأخرين غير ابن إدريس إلى الانعتاق، و ذهب المفيد و ابن أبى عقيل و سلار و ابن إدريس إلى عدم الانعتاق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨٦

[الحديث ١١١]

١١١ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي امْرَأَةٍ أَرْضَعَتْ ابْنَ جَارِيَتِهَا قَالَ تُعْتَقُهُ.

[الحديث ١١٢]

١١٢ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ وَالِدِيهِ أَوْ أُخْتَهُ أَوْ عَمَّتَهُ أَوْ خَالَتَهُ أَوْ ابْنَةَ أَخِيهِ وَ ذَكَرَ أَهْلَ هَذِهِ الْمَايَةِ مِنَ النِّسَاءِ عَتَقُوا جَمِيعًا وَ يَمْلِكُ عَمَّهُ وَ ابْنَ أَخِيهِ وَ الْخَالَ وَ لَا يَمْلِكُ أُمَّهُ مِنَ الرِّضَاعِ وَ لَا أُخْتَهُ وَ لَا خَالَتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ إِذَا مَلَكَهِنَّ عَتَقْنَ وَ قَالَ يَمْلِكُ الذُّكُورَ مَا عَدَا الْوَالِدَ وَ الْوَالِدِينَ وَ لَا يَمْلِكُ مِنَ النِّسَاءِ ذَاتَ مَحْرَمٍ قُلْنَا وَ كَذَلِكَ يَجْرِي فِي الرِّضَاعِ قَالَ نَعَمْ وَ قَالَ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسَبِ.

[الحديث ١١٣]

١١٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ امْرَأَةٍ تُرْضِعُ غُلَامًا لَهَا مِنْ مَمْلُوكِهِ حَتَّى تَفْطَمَهُ يَحِلُّ لَهَا بَيْعُهُ قَالَ

الحديث الحادى عشر و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: تعتقه لعل المراد العتق اللغوى، فإنه ينعق. و قيل: أى إرضاعها يعتقه على معنى أن يكون سببا لعتقه.

الحديث الثانى عشر و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: و الوالدين لعل المراد الأب الجد.

الحديث الثالث عشر و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨٧

لَا حَرَامَ عَلَيْهَا تَمَنُّهُ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ أَلَيْسَ قَدْ صَارَ ابْنَهَا فَذَهَبَتْ أَكْتَبُهُ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ لَيْسَ مِثْلُ هَذَا يُكْتَبُ.

[الحديث ١١٤]

١١٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ أَبِي عَتَيْبَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ غُلَامٌ بَيْنِي وَ بَيْنَهُ رِضَاعٌ يَحِلُّ لِي بَيْعُهُ قَالَ إِنَّمَا هُوَ مَمْلُوكٌ إِنْ شِئْتَ بَعْتَهُ وَ إِنْ شِئْتَ أَمْسَكْتَهُ وَ لَكِنْ إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ أَبَوَيْهِ فَهُمَا حُرَّانِ.

فَلَيْسَ فِيهِ مَا يُضَادُّ مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ الَّذِي أَجَازَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَلِكُهُ هُوَ الْأَخُ وَ قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعِ لِأَنَّهُ جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١٥]

١١٥ الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَ جَعْفَرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ عَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ يَمْلِكُ الرَّجُلُ أَخَاهُ وَ غَيْرَهُ مِنْ دَوَى قَرَابَتِهِ مِنَ الرَّجَالِ

قوله عليه السلام: ليس مثل هذا يكتب يدل على أن ما ورد من الأخبار على عدم الانعتاق محموله على التقيه.

و قال الوالد العلامة طاب مضجعه: كأنه للتقيه، أو للوضوح، أو لقلته، و لا ينسى مثل هذا إلى الذهاب إلى داره.

الحديث الرابع عشر و المائة: ضعيف.

الحديث الخامس عشر و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨٨

[الحديث ١١٦]

١١٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَمْلِكُ الرَّجُلُ ابْنَ أَخِيهِ وَ أَخَاهُ مِنَ الرِّضَاعِ.

[الحديث ١١٧]

١١٧ وَ أَمَّا الَّذِي رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ عَبْدِ صَالِحٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ خَادِمٌ فَوَلَدَتْ جَارِيَةً فَأَرْضَعَتْ خَادِمُهُ ابْنًا لَهُ وَ أَرْضَعَتْ أُمُّ وَلَدِهِ ابْنَهُ خَادِمِهِ فَصَارَ الرَّجُلُ أَبَا بِنْتِ الْخَادِمِ مِنَ الرِّضَاعِ يَبِيعُهَا قَالَ نَعَمْ إِنْ شَاءَ بَاعَهَا فَانْتَفَعَ بِثَمَنِهَا قُلْتُ فَإِنْ كَانَ قَدْ وَهَبَهَا لِبَعْضِ أَهْلِهِ حِينَ وَلَدَتْ وَ ابْنُهُ الْيَوْمَ غُلَامٌ شَابٌّ فَيَبِيعُهَا وَ يَأْخُذُ ثَمَنَهَا وَ لَا يَسْتَأْمُرُ ابْنُهُ أَوْ يَبِيعُهَا ابْنُهُ قَالَ يَبِيعُهَا هُوَ وَ يَأْخُذُ ثَمَنَهَا ابْنُهُ وَ مَالُ ابْنِهِ لَهُ قُلْتُ فَيَبِيعُ الْخَادِمَ وَ قَدْ أَرْضَعَتْ ابْنًا لَهُ قَالَ نَعَمْ وَ مَا أَحَبُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا قُلْتُ فَإِنْ احتَاجَ إِلَى ثَمَنِهَا قَالَ فَيَبِيعُهَا.

قَوْلُهُ ع فِي أَوَّلِ الْخَبْرِ إِنْ شَاءَ بَاعَهَا فَانْتَفَعَ بِثَمَنِهَا رَاجِعٌ إِلَى الْخَادِمِ الْمُرْضِعَةِ دُونَ ابْنَتِهَا أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ فَسَّرَ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْخَبْرِ حِينَ قَالَ لَهُ السَّائِلُ فَيَبِيعُ الْخَادِمَ وَ قَدْ أَرْضَعَتْ ابْنًا لَهُ مُتَعَجِّبًا مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ع نَعَمْ وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا مِنْ قَوْلِهِ ع وَ مَا أَحَبُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَ لَوْ كَانَتْ الْخَادِمُ أُمُّ وَلَدِهِ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ لَجَازَ لَهُ بَيْعُهَا حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا

الحديث السادس عشر و المائة: موثق.

الحديث السابع عشر و المائة: موثق.

قوله: قد وهبها لبعض أهله قال الوالد العلامة قدس سره: استبعاد من السائل في جواز بيع أم الغلام من الرضاع منه أو من الغلام. و قوله

عليه السلام "بيعها هو" دفع لاستبعاده،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٨٩

[الحديث ١١٨]

١١٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ سَيِّمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ أَبَاهُ وَ أَخَاهُ فَمَلَكَهُ فَهُوَ حُرٌّ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ قِبَلِ الرَّضَاعِ.

[الحديث ١١٩]

١١٩ وَمَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ سَيِّمِيدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي بَيْعِ الْمَاءِ مِنَ الرَّضَاعِ قَالَ لَمَّا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا اخْتَجَّ.

فَهَذَانِ الْخَبْرَانِ لَأُيَعَارِضَانِ الْأَخْبَارَ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا لِأَنَّهَا أَكْثَرُ وَأَشَدُّ مُوَافَقَةً بَعْضُهَا

بأن الخادم له لا للغلام، فيجوز له أن يبيعها و يأخذ ثمنها ابنه، و الذى أخذه الغلام من مال أمه من الرضاعه مال أبيه، فلو كان المالك وهبها من الغلام لما جاز له بيع أمه، لكن لم يهبها منه. انتهى.

و أقول: لعل المراد ببعض الأهل الابن، بقرينه ما بعده، و ظاهر الخبر عدم اعتناق ما يحرم بالرضاع إذا ملكوا، و سؤاله إنما هو عن جواز بيع الأب ما وهبه لابنه، فأجاب عليه السلام بجواز بيع الأب و الثمن للابن، لأنه باعها ولايه، فالمراد بالشاب المراهق. و لعل الخبر محمول على التقيه.

و يحتمل أن يكون المراد ببعض الأهل غير الابن، و الضمير المنصوب فى فى " وهبها" راجعا إلى ابنه الخادم، و سؤاله عن البيع مع عدم الاستثمار، لتوهم أنها لما كانت أم الغلام لا بد من استثماره و أخذ الابن الثمن إذا وهبه الثمن، و هو أيضا بعيد.

الحديث الثامن عشر و المائة: موثق.

و الحريه فى الأخ على الاستحباب.

الحديث التاسع عشر و المائة: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٩٠

لِبَعْضٍ فَلَا يَجُوزُ تَزْكُ تِلْكَ وَ الْعَمَلُ بِهِدِهِ مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ

يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِيهِ إِذَا كَانَ الرَّضَاعُ لَمْ يَبْلُغِ الْحَيْدَ الَّذِي يُحْرَمُ فَإِنَّهُ وَالْحَالُ عَلَى ذَلِكَ جَازَ بَيْعُهَا عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ عَلَى أَنْ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرَادُ بِاللَّاسِيْتِنَاءِ بَلْ تَكُونُ إِلَّا قَدْ اسْتَيْعِمَلَتْ بِمَعْنَى الْوَاوِ وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي اللَّغَةِ فَكَأَنَّهُ قَالَ إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ أَبَاهُ فَهُوَ حُرٌّ وَمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ الرَّضَاعِ وَأَمَّا الْخَبَرُ الْأَخِيرُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا جَازَ بَيْعُ الْأُمِّ مِنَ الرَّضَاعِ لِأَبِي الْغُلَامِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي خَبَرِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عَ وَ لَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ يُجُوزُ ذَلِكَ لِلْمُرْتَضِعِ وَ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ تَصْرِيحٌ بِذَلِكَ بَلْ هُوَ مُحْتَمِلٌ لِمَا قَدَّمْنَاهُ وَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُعَارِضْ مَا قَدَّمْنَاهُ

[الحدِيث ١٢٠]

١٢٠ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ الْفَضَائِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قَالَ لِي عَبْدُ مُسْلِمٍ عَارِفٌ أَعْتَقَهُ رَجُلٌ فَدَخَلَ بِهِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ يَا هَذَا مِنْ هَذَا

قوله: يحتمل أن لا يكون قال السيد الداماد قدس سره: الأشبه هنا أن تجعل "إلا" بمعنى سوى، كما جعلها رهط من المفسرين في "إلا ما شاء ربك" وقالوا في "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" أي: غير الله. قال الفيروز آبادي في القاموس: إلا للاستثناء، و تكون صيغه بمعنى "غير" و تكون عاطفه بمنزله الواو "لئذا يكون للذاس عليكم حجة إلا الذين ظلموا"، "لا يخاف لمدى المرسلون إلا من ظلم" أي: و لا الذين ظلموا، و زائده.

الحدِيث العِشْرُونَ وَ الْمَائَةِ: صَحِيحٌ.

مِلَادُ الْأَخْيَارِ فِي فَهْمِ تَهْذِيبِ الْأَخْبَارِ، ج ١٣، ص: ٤٩١

السُّنْدِيُّ قَالَ الرَّجُلُ عَارِفٌ وَ أَعْتَقَهُ فَلَانَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَيْتَ إِنِّي كُنْتُ أَعْتَقْتُهُ فَقَالَ السُّنْدِيُّ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ

عِ إِنِّي قُلْتُ لِمَوْلَايَ بَغْنِي بِسَبْعِمَائِهِ دِرْهَمٍ وَ أَنَا أُعْطِيكَ ثَلَاثِمَائِهِ دِرْهَمٍ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِن كَانَ يَوْمَ شَرَطْتَ لَكَ مَالٌ فَعَلَيْكَ أَنْ تُعْطِيَهُ وَ إِن لَمْ يَكُنْ لَكَ مَالٌ يَوْمَئِذٍ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ .

[الحديث ١٢١]

١٢١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عِ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ مَمْلُوكًا بَيْنَ جَمَاعَةٍ فَشَهِدَ أَحَدُهُمْ أَنَّ الْمَيِّتَ أَعْتَقَهُ قَالَ إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مَرْضِيًّا لَمْ يَضْمَنْ وَ جازَتْ شَهَادَتُهُ وَ يُسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِيمَا كَانَ لِلْوَرْتِهِ .

[الحديث ١٢٢]

١٢٢ عَنْهُ عِ بَنَانٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مَنْصُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ فِي رَجُلٍ هَلَكَ وَ تَرَكَ غُلَامًا مَمْلُوكًا فَشَهِدَ بَعْضُ

قوله: فدخل به على بناء المجهول.

قوله: قال الرجل أى: قال الرجل الذى كان ذهب بهذا العبد إليه عليه السلام، و الظاهر أن الفضيل يروى الخبر عن العارف المعتقد، فيكون الخبر حسنا، و إن حكم الأكثر بصحته.

و قد مر الكلام فيه فى هذا الباب و كذا فى الخبرين الآتيين.

الحديث الحادى و العشرون و المائة: حسن كالصحيح.

الحديث الثانى و العشرون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٩٢

وَرْتَتِهِ أَنَّهُ حُرٌّ قَالَ إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مَرْضِيًّا جازَتْ شَهَادَتُهُ وَ يُسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِيمَا كَانَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْوَرْتِهِ .

[الحديث ١٢٣]

١٢٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هَاشِمِ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عِ عَنْ رَجُلٍ قَدْ أَبَقَ مِنْهُ مَمْلُوكُهُ أَيْ جُوزُ أَنْ يُعْتَقَهُ فِي كَفَّارِهِ الظَّهَارِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ مَوْتًا .

قَالَ أَبُو هَاشِمٍ وَ كَانَ سَأَلَنِي نَصْرُ بْنُ عَامِرٍ الْقُمِّيُّ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ

[الحديث ١٢٤]

١٢٤ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع اخْتَصِمَ إِلَيْهِ فِي رَجُلٍ أَخَذَ عَبْدًا آتِقًا فَكَانَ مَعَهُ ثُمَّ هَرَبَ مِنْهُ قَالَ يَحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا سَلَبَهُ ثِيَابَهُ وَلَا شَيْئًا مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ وَلَا بَاعَهُ وَلَا دَاهَنَ فِي إِرْسَالِهِ فَإِذَا حَلَفَ بَرِيءٌ مِنَ الضَّمَانِ.

[الحديث ١٢٥]

١٢٥ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرِكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ ع

الحديث الثالث والعشرون والمائة: حسن.

الحديث الرابع والعشرون والمائة: ضعيف على المشهور.

وقال في الشرائع: لو أبق اللقيط، أو ضاع من غير تفريط، لم يضمن. ولو كان بتفريط ضمن، ولو اختلفا في التفريط ولا بينه، فالقول قول الملتقط مع يمينه.

الحديث الخامس والعشرون والمائة: صحيح.

قوله: عن جعل الآبق أي: إذا قرر المالك جعله لمن رد المملوك الآبق أو الحيوان الضال، فرده

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٩٣

أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جُعَلِ الْآبِقِ وَالضَّالِّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ١٢٦]

١٢٦ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَيْسَ فِي الْآبِقِ عُهْدَةٌ.

[الحديث ١٢٧]

١٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنِ بَعْضِهِمْ قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَ لَهُ امْرَأَةٌ مَمْلُوكَةٌ اشْتَرَاهَا مِنْ مَالِهِ وَ أَعْتَقَهَا ثُمَّ وَرَثَهَا.

[الحديث ١٢٨]

١٢٨ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ الْكُوفِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

أحد هل يستحق ذلك.

الحديث السادس والعشرون والمائة: حسن.

قوله عليه السلام: ليس فى الإباق عهده لعل المراد أنه ليس على الملتقط ضمان إذا فر من يده، أو ليس على البائع ضمان فى الإباق الحادث عند المشتري ولا يوجب الرد.

الحديث السابع والعشرون والمائة: صحيح.

و اختلف الأصحاب فى من يلزم فكه للإرث، فقيل: مختص بالوالدين، وقيل: هما مع الولد. وقيل: بجريانه فى جميع الأقارب بالنسب. وقيل: بفك كل وارث وإن كان زوجاً أو زوجة. و هو فتوى الشيخ فى النهايه و ابن زهره، و مستند الزوجه هذا الخبر، و استنفيد حكم الزوج بطريق أولى. و يمكن حمل هذا الخبر على أنه عليه السلام كان يتبرع بذلك، لأنه كان ماله.

الحديث الثامن والعشرون والمائة: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٩٤

عَلِيٌّ عَنْ دُرُسْتٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَجْلَانُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَالَ دَيْنُهُ عَلَيْهِ لَمْ يَرِدْهُ الْعِتْقُ إِلَّا خَيْرًا.

[الحديث ١٢٩]

١٢٩ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَسَنِ ع فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَ قَدْ أَذِنَ لِعَبْدِهِ فِي التَّجَارَةِ وَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ قَالَ يُبَدَأُ بِدَيْنِ السَّيِّدِ

و قال فى الاستبصار: فهذا الخبر يوافق الخبر الذى قدمناه فى كتاب الديون أنه إن باعه لزمه ما عليه، و إن كان أعتقه كان على العبد. و الوجه فى الخبرين أنه إنما يكون على العبد إذا أعتق إذا لم يكن أذن له فى الاستدانه،

و إنما أذن له في التجاره، فلما استدان كان ذلك متعلقا بذمته إذا أعتق. انتهى.

و قال في الشرائع: و لو مات الولي كان دين العبد في تركته، و لو كان له غرماء كان غريم العبد كأحدهم.

الحديث التاسع و العشرون و المائة: مجهول.

و قال في الاستبصار: فهذا الخبر يحتمل شيئين: أحدهما: أن يكون العبد مأذونا له في الاستدانه، فالدين الذي عليه بمنزله الدين على مولاه، فلا ترجيح لبعضه على بعض. و الثاني: أن يكون مأذونا له في التجاره دون الاستدانه، فحينئذ يبدأ بدين السيد، و يستحب له أن يقضى عن عبده ما دام مملوكا، فإن أعتقه كان ذلك في ذمته. انتهى.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٩٥

[الحديث ١٣٠]

١٣٠ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ فَيْضٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ شُرَيْحٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي عَبْدٍ بَاعَ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَالَ دَيْنُهُ عَلَى مَنْ أَذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَ أَكَلَ ثَمَنَهُ.

[الحديث ١٣١]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٣، ص: ٤٩٥

١٣١ مُوسَى بْنُ بَكْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا أَتَى عَلَى الْغُلَامِ عَشْرُ سَنِينَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ مِنْ مَالِهِ مَا أَعْتَقَ وَ تَصَدَّقَ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ فَهُوَ جَائِزٌ

و قال في الشرائع: إن أذن للعبد الاستدانه، كان الدين لازما للمولى، و إن استبقاه أو باعه. و إذا أعتقه قيل: يستقر في ذمه العبد. بل يكون باقيا في ذمه المولى، و هو أشهر الروايتين.

و قال في المسالك: محل النزاع ما إذا استدان العبد بإذن المولى لنفسه، أما لو استدان للمولى فهو على المولى قولاً واحداً، نبه عليه في المختلف، و القولان للشيخ أو لهما في الاستبصار، و تبعه عليه جماعه منهم العلامة في المختلف، استناداً إلى روايتين لا تنهضان حجه فيما خالف القواعد الشرعيه، فإن العبد بمنزله الوكيل، و يشهد للقول الثانى صحيحه أبى بصير عن الباقر عليه

السلام، و هو الأقوى.

الحديث الثلاثون و المائة: مجهول كالموتق.

الحديث الحادى و الثلاثون و المائة: ضعيف أو مجهول.

و قال سيد المحققين: بمضمونها أفتى الشيخ و جماعه، و ضعفها بالإرسال و غيره يمنع من التمسك بها فى إثبات هذا الحكم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣،

[الحديث ١٣٢]

١٣٢ البزوفري عن أحمد بن إدريس عن عبد الله بن محمد عن محمد بن عبد الحميد عن أبي جميلة عن زرارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ كَتَبَ إِلَى امْرَأَتِهِ بِطَلَاقِهَا وَكَتَبَ بَعْتِي مَمْلُوكِهِ وَ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ لِسَانَهُ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يَنْطِقَ بِهِ لِسَانُهُ.

[الحديث ١٣٣]

١٣٣ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ جَعَلَ لِعَبْدِهِ الْعِتْقَ إِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ وَ عَلَى الرَّجُلِ تَحْرِيرُ رَقَبِهِ وَاجِبٌ فِي كَفَّارِهِ يَمِينٍ أَوْ ظَهْرًا أَيْ جَزَى عَنْهُ أَنْ يُعْتَقَ عَبْدَهُ ذَلِكَ فِي تِلْكَ الرَّقَبَةِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ قَالَ لَأَ.

[الحديث ١٣٤]

١٣٤ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى النَّوْفَلِيِّ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ هِمَالٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَتَحْرِيرُ رَقَبِهِ مُؤْمِنَةٌ قَالَ يَعْنِي مُفْرَةً

الحديث الثاني و الثلاثون و المائة: ضعيف.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: لا- لعله محمول على الكراهة، لجواز الرجوع في التدبير على ما سيأتي. و يمكن أن يقرأ "يعتق" على البناء للمجهول، أي: يعتق ورثته بعد موته، و حينئذ فالحكم ظاهر، و يؤيده ما تقدم عن إبراهيم الكرخي.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: ضعيف.

و قال سيد المحققين: أما اعتبار الإيمان في كفاره القتل خطأ فلا ريب فيه،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٩٧

[الحديث ١٣٥]

١٣٥ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ ابْنِ أَبِي الصُّهْبَانِ عَنِ أَبِي طَالِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَعْتَقَ مَا لَأ يَمْلِكُ فَلَأ يَجُوزُ.

[الحديث ١٣٦]

١٣٦ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ رَزِينِ عَنِ ابْنِ أَشِيْمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي عَيْدِ لِقَوْمِ مِأْدُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَقَالَ لَهُ اشْتَرِ بِهَا نَسِيْمَهُ وَأَعْتَقَهُ وَحُجِّجَ عَنْهُ بِالْبَاقِي وَمَاتَ صَاحِبُ الْأَلْفِ دِرْهَمٍ فَانْطَلَقَ الْعَيْدُ فَاشْتَرَى أَبَاهُ فَأَعْتَقَهُ عَنِ الْمَيْتِ وَدَفَعَ الْبَاقِيَّ إِلَيْهِ يُحُجِّجُ بِهِ عَنِ الْمَيْتِ وَبَلَغَ ذَلِكَ مَوْلَى أَبِيهِ وَ مَوْلِيَهُ وَرَثَةَ الْمَيْتِ فَأَخْتَصَمُوا

لقوله تعالى " فَتَحْرِيرُ رَقَبِهِ مُؤْمِنَةٌ " و حمل عليه كفاره العمد، و ادعى عليه الإجماع.

و اختلف في اعتباره في باقى الكفارات، و الأصح عدم الاشتراط، و ذكر المحقق و غيره أن المراد بالإيمان هنا الإسلام، و هو الإقرار بالشهادتين، لا معناه المتعارف و هو التصديق القلبى بهما، لأن ذلك لا يمكن الاطلاع عليه، فلا يقع التكليف به، لما رواه الكليني عن معمر بن يحيى حيث قال فى آخره: يعنى بذلك مقره قد بلغت الحنث.

أما الإيمان بالمعنى الأخص - و هو الإسلام مع الاعتراف بإمامه الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام - فقد قطع الأكثر بعدم اعتباره.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: صحيح.

الحديث السادس و الثلاثون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٩٨

جَمِيعاً فِي الْأَلْفِ فَقَالَ مَوْلَى الْمُعْتِقِ إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ أَبَاكَ مِنْ مَالِنَا وَقَالَ مَوْلَى الْعَيْدِ إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ أَبَاكَ بِمَالِنَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع أَمَّا الْحَجَّةُ فَقَدْ مَضَتْ بِمَا فِيهَا

وَ أَمَّا الْمُعْتَقُ فَهُوَ رَدُّ فِي الرِّقِّ لِمَوْلَى أَبِيهِ وَ أَى الْفَرِيقَيْنِ أَقَامَ الْبَيْنَةَ أَنَّهُ اشْتَرَى أَبَاهُ بِمَالِهِمْ كَانَ لَهُ رِقًّا.

[الحديث ١٣٧]

١٣٧ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا آتَى الْمَمْلُوكُ قِيَمَةَ ثَمَنِهِ بَعْدَ سَبْعِ سِنِينَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَهُ

و قال فى الدروس: عليها الشيخ، و قدم الحليون مولى المأذون لقوه اليد و ضعف المستند، و حملها على إنكار مولى الأب البيع ينافى منطوقها، و فى النافع يحكم بامضاء ما فعله المأذون، و هو قوى إذا أقر بذلك، لأنه فى معنى الوكيل، إلا أن فيه طرحا للروايه المشهوره.

و قد يقال: إن المأذون بيده مال لمولى الأب و غيره، و بتصادم الدعاوى المتكافئه يرجع إلى أصاله بقاء الملك على مالكة، و لا يعارضه فتواهم بتقديم دعوى الصحه على الفساد، لأن دعوى الصحه هنا مشتركة بين متعاملين متكافئين فتساقطا، و هذا واضح لا غبار عليه.

الحديث السابع و الثلاثون و المائة: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: فعلية أن يقبله حمل على الاستحباب المؤكد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٤٩٩

[الحديث ١٣٨]

١٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ص الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

[الحديث ١٣٩]

١٣٩ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ- النَّبِيِّ ص قَالَ لِعَائِشَةَ أَعْتَقِي فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ.

[الحديث ١٤٠]

١٤٠ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ص إِنَّ أَهْلَ بَرِيرَةَ اشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

[الحديث ١٤١]

١٤١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي امْرَأِهِ أَعْتَقَتْ رَجُلًا لِمَنْ وَلَّوْهُ وَ لِمَنْ مِيرَاثُهُ قَالَ لِلَّذِي أَعْتَقَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهَا.

[الحديث ١٤٢]

١٤٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ

الحديث الثامن و الثلاثون و المائة: حسن.

الحديث التاسع و الثلاثون و المائة: موثق كالصحيح.

الحديث الأربعون و المائة: صحيح.

الحديث الحادي و الأربعون و المائة: مجهول.

الحديث الثاني و الأربعون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠٠

إِذَا أُعْتِقَ لَهُ أَنْ يَضَعَ نَفْسَهُ حَيْثُ شَاءَ وَ يَتَوَلَّى مَنْ أَحَبَّ فَقَالَ إِذَا أُعْتِقَ لِلَّهِ فَهُوَ مَوْلَى لِلَّذِي أَعْتَقَهُ وَ إِذَا أُعْتِقَ فَجَعَلَ سَيِّئِبَهُ فَلَهُ أَنْ يَضَعَ نَفْسَهُ وَ يَتَوَلَّى مَنْ شَاءَ.

[الحديث ١٤٣]

١٤٣ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا وَ لَهُ أَوْلَادٌ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ فَأَعْتَقَهُ قَالَ وَلَاءٌ وَ لِدِهِ لِمَنْ أَعْتَقَهُ.

[الحديث ١٤٤]

١٤٤ وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْعَبْدِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْحُرَّةُ قَالَ وَ لِدُهُ أَحْرَارٌ فَإِنْ عَتَقَ الْمَمْلُوكُ لِحَقِّ بَابِيهِ

قوله عليه السلام: فله أن يضع نفسه أى: فى الولاء و ضمان الجريره، أو فى التزويج.

الحديث الثالث و الأربعون و المائة: صحيح.

و قال فى الشرائع: ميراث ولد المعتقه لمن أعتقهم، و لو أعتقوا حملا مع أمهم و لا ينجر ولاؤهم، و لو حملت بهم بعد العتق كان ولاؤهم لمولى أمهم إذا كان أبوهم رقا، و لو كان حرا فى الأصل لم يكن لمولى أمهم ولاء، و لو كان أبوهم معتقا فولاؤهم لمولى الأب، و كذا لو أعتق أبوهم بعد ولادتهم انجر ولاؤهم من مولى الأم إلى مولى الأب. انتهى.

و قال فى الدروس: و لو كان أحدهما حر الأصل فلا ولاء و لا جر.

الحديث الرابع و الأربعون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠١

[الحديث ١٤٥]

١٤٥ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي مَكَاتِبِ اشْتُرِطَ عَلَيْهِ وَلَاؤُهُ إِذَا أُعْتِقَ فَتَكَحَّ وَلَيْدَهُ لِرَجُلٍ آخَرَ فَوَلَدَتْ لَهُ وَلَعْدًا فَحَرَّرَ وَلَعْدَهُ ثُمَّ تُوَفِّيَ الْمَكَاتِبُ فَوَرِثَهُ وَلَعْدَهُ فَاخْتَلَفُوا فِي وَلَعْدِهِ مَنْ يَرِثُهُ قَالَ فَالْحَقَّ وَلَدَهُ بِمَوَالِي أَبِيهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوُجْهَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ الْمَكَاتِبَ حَيْثُ أَدَّى مَكَاتِبَتَهُ

قوله عليه السلام: لحق بأبيه أى: الولد ينجر ولاؤه إلى أبيه.

و قال فى المسالك: لو كانت الأم حرة أصلية و الأب معتق، ففى ثبوت الولاء عليه لمعتق الأب من حيث أن الانتساب إلى الأب و هو معتق، أو عدم الولاء عليه كما لو كان الأب حرا، بناء على

أنه يتبع أشرف الأبوين وجهان، أشهرهما عند الأصحاب الثانى، بل ظاهرهم الإنفاق عليه، و على هذا فشرط الولاء أن لا يكون فى أحد الطرفين حر أصلى.

الحديث الخامس و الأربعون و المائة: صحيح.

و نسب إلى الشيخ القول بثبوت الولاء على المكاتب مع الشرط.

قوله: فاحتقوا فى القاموس: الاحتقاق الاختصاص.

و فى بعض النسخ: فاختلفوا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠٢

صَارَ حُرًّا فَلَمَّا تَزَوَّجَ بَعْدَ ذَلِكَ بِوَلِيدِهِ إِنْسَانٍ آخَرَ وَ رُزِقَ مِنْهَا أَوْلَادًا كَانَ الْأَوْلَادُ لِأَحِقِّينَ بِهِ لِأَجْلِ الْحُرِّيَّةِ وَ صَارَ وَلَاؤُهُمْ لِمَنْ مَلَكَ
وَلِمَاءَ أَبِيهِمْ وَ لَوْ كَانَ الْأَوْلَادُ مَمَالِيكَ لِمَوْلَى الْجَارِيَةِ أَوْ مِنْ مُعْتَقِهِ لَكَانَ وَلَاؤُهُمْ لَهُ وَ لَمْ يَلْحَقُوا بِأَبِيهِمْ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا
رَوَاهُ

[الحديث ١٤٦]

١٤٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ فِي كِتَابِهِ فَذَكَرَ هَكَذَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ حُرِّهِ زَوْجَتِهَا عَبْدًا لِي فَوَلَدَتْ مِنْهُ أَوْلَادًا ثُمَّ صَارَ الْعَبْدُ
إِلَى غَيْرِي فَأَعْتَقَهُ إِلَى مَنْ وَلِمَاءَ وَلِيدِهِ إِلَى إِذَا كَانَتْ أُمُّهُمْ مَوْلَاتِي أُمِّ إِلَى الَّذِي أَعْتَقَ أَبَاهُمْ فَكَتَبَ عِ إِنْ كَانَتِ الْأُمُّ حُرَّةً جَرَّ الْأَبُ
الْوَلَاءَ وَ إِنْ كُنْتَ أَنْتَ أَعْتَقْتَ فَلَيْسَ لِأَبِيهِمْ جَرُّ الْوَلَاءِ

قوله: أو من معتقيه على بناء المجهول، و الضمير راجع إلى مولى الجارية، و هو معطوف على قوله "ممالكك" أى: كان الأولاد ممن أعتقهم مولى الجارية.

الحديث السادس و الأربعون و المائة: مرسل.

قوله عليه السلام: إن كانت الأم حرة لعل المراد أنك إذا أعتقت الأم أولا فصار عتق الأم سببا لعتق الأولاد التى حصلت بعد العتق، فحينئذ ينجر الولاء إلى مولى الأب، و إن كنت أعتقت الأولاد أنفسهم فولأؤهم لك و لا ينجر. لكن ظاهر هذا الخبر اختصاص حكم الجر بما إذا كانت حرة الأصل، كما هو ظاهر

الأخبار السابقة على خلاف ما ذكره أكثر الأصحاب بل أجمعوا عليه، فتدبر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠٣

[الحديث ١٤٧]

١٤٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ إِذَا أُعْتِقَ.

[الحديث ١٤٨]

١٤٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ إِذَا أُعْتِقَ فَلَا يُشْتَرَى فُلَانٌ رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ مَمْلُوكًا كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ فَأَعْتَقَهُمْ فَقَالَ إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُجْرَّ وَلَاءَهُمْ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَجْهُ الْكِرَاهِيَةِ فِي جَرِّ الْوَلَاءِ هُوَ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا فِيمَا كَانَ الْعِتْقُ لَوْجِهِ اللَّهِ تَعَالَى فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعِتْقُ وَاجِبًا أَوْ سَائِبَةً فَلَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْوَلَاءُ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فَيُكْرَهُ أَنْ يُعْتَقَ الْإِنْسَانُ مَمْلُوكًا لِيُجْرَّ وَلَاءَ وَلَدِهِ إِلَيْهِ دُونَ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ يَتَّبَعِي أَنْ يَقْصِدَ بِالْعِتْقِ ابْتِغَاءَ مَرْضَاهِ اللَّهِ خَالِصًا وَ يَكُونَ الْوَلَاءُ تَابِعًا لَهُ

[الحديث ١٤٩]

١٤٩ وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَلِيمِ الْفَرَّاءِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمَّتِي قَالَتْ إِنِّي لَجَالِسَةٌ بِفِنَاءِ الْكَعْبَةِ إِذْ أَقْبَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فَلَمَّا رَأَى مَالَ إِلَيَّ فَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ مَا يُجْلِسُكَ هَاهُنَا فَقُلْتُ

الحديث السابع والأربعون والمائة: مرسل.

الحديث الثامن والأربعون والمائة: مرسل.

و كان الظاهر على ما فهمه الشيخ رحمه الله اعتقه، و يحتمل أن يكون المراد أنه أعتق الأولاد دون والدهم، فحكم عليه السلام بأن من أعتق والدهم لا يجر ولاء الأولاد بل ولاءهم لمن أعتقهم، و فيه أيضا بعد.

الحديث التاسع والأربعون والمائة: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠٤

أَنْتَظِرُ مَوْلَى لَنَا قَالَتْ فَقَالَ لِي أَعْتَقْتُمُوهُ قُلْتُ لَا وَ لَكِنَّا أَعْتَقْنَا أَبَاهُ قَالَ لَيْسَ ذَلِكَ بِمَوْلَاكُمْ هَذَا أَحْوَكُمْ وَ ابْنُ عَمِّكُمْ إِنَّمَا الْمَوْلَى الَّذِي جَرَتْ عَلَيْهِ النُّعْمَةُ فَإِذَا جَرَتْ عَلَى أَبِيهِ وَ جَدِّهِ فَهُوَ ابْنُ عَمِّكَ وَ أَحْوَكِ.

[الحديث ١٥٠]

١٥٠ وَمَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ وَ عَلِيَّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَازِدِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ مَعِيَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ لِي مَنْ هَذَا فَقُلْتُ مَوْلَى لَنَا فَقَالَ أَعْتَقْتُمُوهُ أَوْ أَبَاهُ فَقُلْتُ بَلْ أَبِيَاهُ فَقَالَ لَيْسَ هَذَا مَوْلَاكَ هَذَا أَخُوكَ وَ ابْنُ عَمِّكَ وَ إِنَّمَا الْمَوْلَى الَّذِي جَرَتْ عَلَيْهِ النِّعْمَةُ فَإِذَا جَرَتْ عَلَى أَبِيهِ فَهُوَ أَخُوكَ وَ ابْنُ عَمِّكَ.

[الحديث ١٥١]

١٥١ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جُوَيْرَةَ قَالَتْ مَرَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْتَظِرُ مَوْلَى لَنَا فَقَالَ يَا أُمَّ عَثْمَانَ مَا يُتِمُّكَ هَاهُنَا قُلْتُ أَنْتَظِرُ

قوله عليه السلام: أعتقتموه يمكن أن يكون من الإعتاق، فهمزه الاستفهام مقدره، أو من العتق فالهمزه للاستفهام.

قوله عليه السلام: ليس ذلك بمولاكم الظاهر أن نهييه عليه السلام كان لاستخفافها به، وهو مكروه. أو لأن الولاء موروث به لا موروث، كذا أفاده الوالد العلامة قدس سره.

الحديث الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث الحادي و الخمسون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠٥

مَوْلَى لَنَا فَقَالَ أَعْتَقْتُمُوهُ قُلْتُ لَا فَقَالَ أَعْتَقْتُمْ أَبَاهُ قُلْتُ لَا أَعْتَقْنَا جَدَّهُ فَقَالَ لَيْسَ هَذَا مَوْلَاكُمْ هَذَا أَخُوكُمْ.

فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مَا يُنَافِي مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنْ أَنَّ وَلَاءَ الْوَلَدِ لِمَنْ أَعْتَقَ الْأَبَ لِأَنَّ الَّذِي تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ نَفْيُ أَنَّ يَكُونَ الْوَلَدُ مَوْلَى وَ ذَلِكَ صَاحِبِ حَيْجٍ لِأَنَّ الْمَوْلَى فِي اللُّغَةِ هُوَ الْمُعْتَقُ نَفْسُهُ وَ لَا يُطْلَقُ ذَلِكَ عَلَى وَلَدِهِ وَ لَيْسَ إِذَا انْتَفَى أَنَّ يَكُونَ مَوْلَى أَنَّ يَنْتَفَى الْوَلَاءُ أَيْضاً لِأَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مُنْفَصِلٌ مِنَ الْآخَرِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا

[الحديث ١٥٢]

١٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمُعْتَقُ هُوَ الْمَوْلَى وَالْوَلَدُ يَنْتَمِي إِلَيَّ مَنْ شَاءَ.

[الحديث ١٥٣]

١٥٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ مِشْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ امْرَأَةٍ أَعْتَقَتْ رَجُلًا لِمَنْ وَلَاؤُهُ قَالَ لِلَّذِي أَعْتَقَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهَا

الحديث الثاني والخمسون والمائة: ضعيف على المشهور.

و لا يخفى أن هذا الخبر أيضا من الأخبار التي تحتاج إلى تأويل على المشهور و ليس بكاشف لتأويله، و حمل على أن المراد أن مجرد عتق الأب لا يوجب ولاء الابن، إذ ربما كانت أمه حرة، فولأؤه لنفسه ينتمى إلى من يشاء.

الحديث الثالث والخمسون والمائة: صحيح.

و قال فى المسالك: إذا فقد المنعم فللأصحاب فى تعيين وارث الولاء أقوال كثيرة

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠٦

[الحديث ١٥٤]

١٥٤ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ عِيَاصٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع عَلَى امْرَأَةٍ أَعْتَقَتْ رَجُلًا وَ اشْتَرَطَتْ وِلَاءَهُ وَ لَهَا

أحدها: و هو الذى استحسنة المحقق و ذهب إليه قبله الصدوق أنه يرثه أولاد المنعم، ذكورا كانوا أم إناثا أم متفرقين، ذكرا كان المنعم أم امرأه، لقوله صلى الله عليه و آله: الولاء لحمه كلحمه النسب.

و ثانيها: قول الحسن بن أبى عقيل أنه يرثه وارث المال مطلقا.

و ثالثها: قول الشيخ فى الخلاف، و هو كقول الصدوق إذا كان المعتق رجلا و إن كان امرأه فلعصبتها دون ولدها، سواء كانوا

ذكورا أم إناثا، و استدل عليه بإجماع الفرقه و أخبارهم.

و رابعها: قول المفيد أن الولاء لأولاد المعتق الذكور درن الإناث، ذكررا كان المعتق أم أنثى، فإن لم يكن هناك أولاد ذكور ورثه عصبه المعتق.

و خامسها: قول الشيخ فى النهايه و الإيجاز و أتباعه، كالقاضى و ابن حمزه

أن الولاء للأولاد الذكور خاصة إن كان رجلاً، و إن كان امرأه فلعصبتها، و إن لم يكن للذكر ولد ذكور كان ولاء مواليه لعصبة دون غيرهم.

و قواه فى المختلف، و الروايات الصحيحة شاهده به، و عليه ينبغى أن يكون العمل لصحتها و كثرتها، و لا ينافيها خبر اللحمه، لأنه عقبه بقوله "لا تباع و لا توهب" و هو قرينه كون مشابهته للنسب من هذا الوجه لا مطلقاً، مع قطع النظر عن تعيين حملة على ذلك مراعاة للجمع. انتهى.

الحديث الرابع و الخمسون و المائة: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠٧

ابنُ فَالْحَقِّ وَ لَاءُهُ بِعَصَبَتِهَا الَّذِينَ يَغْلُونَ عَنْهُ دُونَ وَ لَدِهَا.

[الحديث ١٥٥]

١٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ امْرَأَةٍ أَعْتَقَتْ مَمْلُوكًا ثُمَّ مَاتَتْ قَالَ يَرْجِعُ الْوَلَاءُ إِلَى بَيْتِ أَبِيهَا.

[الحديث ١٥٦]

١٥٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى فِي رَجُلٍ حَرَّرَ رَجُلًا فَاشْتَرَطَ وَ لَمَاءَهُ فَتَوَفَّى الَّذِي أَعْتَقَ وَ لَيْسَ لَهُ وَ لَمَدٌ إِلَّا النِّسَاءَ ثُمَّ تَوَفَّى الْمَوْلَى وَ تَرَكَ مَالًا وَ لَهُ عَصِيْبَةٌ فَاحْتَقَّ فِي مِيرَاثِهِ بَنَاتُ مَوْلَاهُ وَ الْعَصِيْبَةُ فَقَضَى بِمِيرَاثِهِ لِلْعَصَبَةِ الَّذِينَ يَغْلُونَ عَنْهُ إِذَا أَحْدَثَ حَدَثًا يَكُونُ فِيهِ عَقْلٌ

قوله: يعقلون عنه أى: عن المولى المعتق.

الحديث الخامس و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث السادس و الخمسون و المائة: صحيح.

و ظاهر تلك الأخبار جواز اشتراط الولاء فى العتق الذى لو لم يشترط فيه لم يكن ولاء، إلا أن يحمل على ما إذا كان الشرط على التأكيد.

قوله: و له عصبه أى: للمولى لا الذى أعتقه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠٨

١٥٧ الحسن بن محبوب عن أبي ولاد حفص بن سالم الحنطي قال سألت أبا عبد الله عن رجل أعتق جاريته صبيغره لم تدرك و كانت أمه قبل أن تموت سيألته أن يعتق عنها رقبه من مالها فاشترها فأعتقها بعيد ما ماتت أمه لمن يكون ولأء المعتق قال فقال يكون ولأؤها لأقرباء أمه من قبل أبيها و تكون نفقتها عليهم حتى تدرك و تستغني قال و لا يكون للذي أعتقها عن أمه من ولأها شئ .

١٥٨ الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن يزيد العجلي قال سألت أبا جعفر عن رجل كان عليه عتق رقبه فمات من قبل أن يعتق فأنطلق ابنة فابتاع رجلاً من كيسه فأعتقه عن أبيه و إن المعتق أصاب بعيد ذلك مالا ثم مات و تركه لمن يكون ميراثه قال فقال إن كانت الرقبه التي كانت على أبيه في ظهار أو شكر أو واجب عليه فإن المعتق سائبه لا سبيل لأحد عليه قال و إن كان توالى قبل أن يموت إلى أحد من المسلمين فضمن جنابته و حدته كان مؤلأه و وارثه إن لم يكن له قريب يرثه قال و إن لم يكن توالى إلى أحد حتى مات فإن ميراثه لإمام المسلمين إن لم يكن له قريب يرثه من المسلمين قال و إن كانت الرقبه التي على أبيه تطوعاً و قد كان أبوه أمره أن يعتق عنه نسمة فإن ولأء المعتق هو ميراث لجميع

الحديث السابع و الخمسون و المائة: صحيح.

الحديث الثامن و الخمسون و المائة: صحيح.

و قال في الدروس: يثبت الولاء على المدبر إجماعاً و الموصى بعته، و في أم الولد قولان، فأثبتته الشيخ، و نفاه ابن إدريس، و كذا في

عتق القريب، سواء ملكه بعوض أو لا، لروايه سماعه. واحتج ابن إدريس بأن الولاء للمعتق، و به احتج الشيخ و أثبت الولاء على المكاتب مع الشرط، و على المشتري نفسه مع الشرط، و لمن تبرع بالعتق عن الغير حيا أو ميتا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٠٩

وُلِدِ الْمَيِّتِ مِنَ الرَّجَالِ قَالَ وَ يَكُونُ الَّذِي اشْتَرَاهُ فَأَعْتَقَهُ بِأَمْرِ أَبِيهِ كَوَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْتَقِ قَرَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحْرَارًا يَرِثُونَهُ قَالَ وَ إِنْ كَانَ ابْنُهُ الَّذِي اشْتَرَى الرَّقَبَةَ فَأَعْتَقَهَا عَنْ أَبِيهِ مِنْ مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ تَطَوُّعًا مِنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ أَمَرَهُ بِذَلِكَ فَإِنَّ وَلَاءَهُ وَ مِيرَاثَهُ لِلَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مَالِهِ فَأَعْتَقَهُ عَنْ أَبِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْتَقِ وَارِثٌ مِنْ قَرَابَتِهِ.

[الحديث ١٥٩]

١٥٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ

قال: و لا- يقع العتق عن المعتق عنه، لأن العتق عنه إحداث ولاء له بعد موته فامتنع كما امتنع إلحاق نسب به، لمساواه الولاء النسب، و تبعه ابن حمزه و أثبتته على المنذور عتقه، و نفوا الولاء عن المعتق فى الكفاره، صرح به الشيخ فى مواضع، و هو فى صحيح بريد بن معاوية عن الصادق عليه السلام و فيها أن العتق الواجب لا ولاء فيه، و أن الولاء للمتبرع بالعتق عن أبيه بعد موته، و فى فصل الكفارات من المبسوط ثبوت الولاء على المعتق فى الكفاره، و الظاهر أنه حكاية لتصريحه قبله بعدمه. انتهى.

و قال فى القواعد: لو أعتق فى كفاره غيره من غير إذنه، فلا ولاء. و لو أعتقه تبرعا، فالولاء للإذن إن تبرع، سواء كان بعوض أو لا. و لو قال للسيد: أعتقه

عنك و الثمن على، فالولاء للسيد على إشكال و عليه الثمن. و لو أوصى بالعتق تبرعا، فالولاء له.

الحديث التاسع و الخمسون و المائة: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١٠

عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ص الْوَلَاءُ لِحَمِّهِ كُلِّحَمِهِ النَّسَبُ لَا تَبَاعُ وَلَا تُوَهَّبُ.

[الحديث ١٦٠]

١٦٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَمْلُوكِ يُعْتَقُ سَائِبَهُ قَالَ يَتَوَلَّى مَنْ شَاءَ وَ عَلَى مَنْ تَوَلَّى جَرِيرَتُهُ وَ لَهُ مِيرَاثُهُ قُلْتُ فَإِنْ سَكَتَ حَتَّى يَمُوتَ وَ لَمْ يَتَوَلَّ أَحَدًا قَالَ يُجْعَلُ مَالُهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

[الحديث ١٦١]

١٦١ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ أَعْتَقَ رَجُلًا سَائِبَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ جَرِيرَتِهِ شَيْءٌ وَ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ وَ لِيُشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ وَ قَالَ مَنْ تَوَلَّى رَجُلًا وَ رَضِيَ بِذَلِكَ فَجَرِيرَتُهُ عَلَيْهِ وَ مِيرَاثُهُ لَهُ.

[الحديث ١٦٢]

١٦٢ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ السَّائِبِ فَقَالَ الرَّجُلُ يُعْتَقُ غُلَامَهُ وَ يَقُولُ لَهُ اذْهَبْ حَيْثُ شِئْتَ لَيْسَ لِي مِنْ مِيرَاثِكَ شَيْءٌ وَ لَا عَلَيَّ مِنْ جَرِيرَتِكَ شَيْءٌ وَ لِيُشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ شَاهِدَيْنِ

الحديث و الستون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: يجعل ماله فيه تقيه، إذ ميراثه للإمام عليه السلام.

الحديث الحادى و الستون و المائة: صحيح.

الحديث الثانى و الستون و المائة: مجهول.

و قال فى الدروس: و يتبرأ المعتق من ضمان الجريره عند العتق لا بعده على

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١١

[الحديث ١٦٣]

١٦٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي الْمَاحُوصِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ السَّائِبِ فَقَالَ انْظُرْ فِي الْقُرْآنِ فَمَا كَانَ فِيهِ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَتَلَّكَ يَا عَمَّارُ السَّائِبُ الَّتِي لَمَّا وَلَّاهُ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ عَلَيْهَا إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَ مَا كَانَ وَلَاؤُهُ لِلَّهِ فَهُوَ لِلرَّسُولِ ص وَ مَا كَانَ وَلَاؤُهُ لِلرَّسُولِ اللَّهُ ص فَإِنَّ وَلَاءَهُ لِلْإِمَامِ ع وَ جِنَايَتُهُ عَلَى الْإِمَامِ وَ مِيرَاثُهُ لَهُ.

[الحديث ١٦٤]

١٦٤ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عِيَاصِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُعْتَقُ الرَّجُلَ فِي كَفَّارِهِ يَمِينٍ أَوْ ظَهَارٍ لِمَنْ يَكُونُ الْوَلَاءُ قَالَ لِلَّذِي يُعْتَقُ.

فَهَذَا الْخَبَرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ وَلَاؤُهُ لَهُ إِذَا كَانَ تَوَالَى إِلَيْهِ بَعْدَ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَوَالَ إِلَيْهِ بَعْدَ كَانَ سَائِبَهُ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي الْخَبَرِ الْأَوَّلِ

[الحديث ١٦٥]

١٦٥ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ السَّائِبُ وَ غَيْرُ السَّائِبِ سَوَاءٌ فِي الْعِتْقِ.

فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ مُرْسَلٌ وَ مَا هَذَا سَبِيلُهُ لَا يُعَارِضُ بِهِ الْأَخْبَارُ الْمُسْنَدَةَ

قول قوى، و لا يشترط الإشهاد فى التبرى، نعم هو شرط فى ثبوته، و عليه تحمل صحيحه ابن سنان عن الصادق عليه السلام فى الأمر بالإشهاد، و ظاهر ابن الجنيد و الصدوق و الشيخ أنه شرط الصحه.

الحديث الثالث و الستون و المائة: مجهول.

الحديث الرابع و الستون و المائة: صحيح.

الحديث الخامس و الستون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١٢

وَ الثَّانِي أَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْخَبَرِ أَنَّ وَلَاءَ السَّائِبِ مِثْلُ وَلَاءِ غَيْرِهَا وَ إِنَّمَا جَعَلَهُمَا سَوَاءً فِي الْعِتْقِ وَ نَحْنُ نَقُولُ بِذَلِكَ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُمَا لَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْوَلَاءِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦٦]

١٦٦ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ سَنَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِيمَنْ كَاتَبَ عَبْدًا أَنْ يَشْتَرِطَ وَلَاءَهُ إِذَا كَاتَبَهُ وَ قَالَ إِذَا أُعْتِقَ الْمَمْلُوكُ سَائِبَهُ إِنَّهُ لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ إِنْ كَرِهَ ذَلِكَ وَ لَا يَرِثُهُ إِلَّا مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرِثَهُ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَرِثَهُ وَلِيُّ نِعْمَتِهِ أَوْ

غَيْرُهُ فَلْيُشْهِدْ رَجُلَيْنِ بَضْمَانٍ مِمَّا يُنُوبُهُ لِكُلِّ جَرِيرَةٍ جَرَّهَا أَوْ حَدَثٍ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ السَّيِّدُ ذَلِكَ وَ لَا يَتَوَالَى إِلَى أَحَدٍ فَإِنَّ مِيرَاثَهُ يُرَدُّ إِلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ.

[الحديث ١٦٧]

١٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ لَا وَارِثَ لَهُ إِلَّا مَوَالِيَهُ الَّذِينَ أَعْتَقُوهُ هَلْ يَرِثُونَهُ وَ لِمَنْ مِيرَاثُهُ فَكَتَبَ عِ لِمَوْلَاهُ الْأَعْلَى

الحديث السادس و الستون و المائة: صحيح.

و قال فى الدروس: أثبت الشيخ الولاء على المكاتب مع الشرط، و على المشتري نفسه مع الشرط.

الحديث السابع و الستون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: لمولاه الأعلى أى: المعتق بالكسر، لا المعتق بالفتح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١٣

[الحديث ١٦٨]

١٦٨ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا أَمْرٌ فِي عِتْقٍ وَ لَا صَدَقَةٍ وَ لَا تَدْبِيرٍ وَ لَا هَبَةٍ وَ لَا نَذْرٍ فِي مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا إِلَّا فِي زَكَاهٍ أَوْ بَرٍّ وَالدِّيَّهَا أَوْ صَلَهِ قَرَابَتِهَا.

[الحديث ١٦٩]

١٦٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَيْبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أُمِّيَّامَةَ بِنْتُ أَبِي الْعِيَّاصِ بْنِ الرَّبِيعِ وَ أُمُّهَا زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ص فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ عَلِيٍّ ع الْمُغِيرَةَ بِنْتُ نَوْفَلٍ أَنَّهَا وَجِعَتْ وَجَعًا شَدِيدًا حَتَّى اغْتَقَلَ لِسَانَهَا فَاتَّأَهَا الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ ع وَ هِيَ لَا تَسْتَطِيعُ الْكَلَامَ فَجَعَلَا يَقُولَانِ وَ الْمُغِيرَةُ كَارَهُ لِمَا يَقُولَانِ أَعْتَقْتِ فُلَانًا وَ أَهْلُهُ فَتَشِيرُ بِرَأْسِهَا نَعَمْ وَ كَذَا وَ كَذَا فَتَشِيرُ بِرَأْسِهَا نَعَمْ أَمْ لَا قُلْتُ فَأَجَازَا ذَلِكَ لَهَا قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٧٠]

١٧٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ يَحِلُّ قَالَ لَا يَحِلُّ

الحديث الثامن و الستون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: ليس للمرأة لعله محمول على الاستحباب على المشهور.

و الاستثناء فى قوله عليه السلام "إلا فى زكاه" لعله متعلق بغير النذر.

الحديث التاسع و الستون و المائة: صحيح.

الحديث السبعون و المائة: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١٤

٢ باب التدبير

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُعَلَّى عَنِ الْوَشَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يُدَبِّرُ الْمَمْلُوكَ وَ هُوَ حَسَنُ الْحَالِ ثُمَّ يَحْتَاجُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ قَالَ نَعَمْ إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

[الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّدْبِيرِ فَقَالَ هُوَ بِمَنْزِلِهِ الْوَصِيَّةِ يَرْجِعُ فِيهَا شَاءَ مِنْهَا

باب التدبير الحديث الأول: ضعيف.

و التقييد بالاحتياج محمول على الاستحباب.

الحديث الثانى: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١٥

[الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُدَبِّرِ أ هُوَ مِنَ الثَّلَاثِ قَالَ نَعَمْ وَ لِلْمُوصَى أَنْ يَرْجِعَ فِي وَصِيَّتِهِ أَوْصَى فِي صِحِّهِ أَوْ مَرَضٍ.

٤ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِيَانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ دَبَّرَ مَمْلُوكَتَهُ ثُمَّ زَوَّجَهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ فَوَلَدَتْ مِنْهُ أَوْلَادًا ثُمَّ مَاتَ زَوْجُهَا وَتَرَكَ الْأَوْلَادَ مِنْهَا فَصَالَ أَوْلَادُهُ مِنْهَا كَهَيْئَتِهَا فَإِذَا مَاتَ الَّذِي دَبَّرَ أُمَّهُمْ فَهُمْ أَحْرَارٌ قُلْتُ لَهُ أَيْجُوزُ لِلَّذِي دَبَّرَ أُمَّهُمْ أَنْ يُرَدَّهَا فِي تَدْبِيرِهِ إِذَا احتَاجَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَتْ أُمَّهُمْ بَعِيدًا مَا مَاتَ الزَّوْجُ وَبَقِيَ أَوْلَادُهَا مِنَ الزَّوْجِ الْحُرِّ أَيْجُوزُ لِسَيِّدِهَا أَنْ يَبِيعَ أَوْلَادَهَا وَيَرْجِعَ عَلَيْهِمْ فِي التَّدْبِيرِ قَالَ لَمَّا إِنَّمَا كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي تَدْبِيرِ أُمَّهُمْ إِذَا احتَاجَ وَرَضِيَتْ هِيَ بِذَلِكَ

الحديث الثالث: موثق كالصحيح.

قوله: و للموصى لعل المراد ما يشمل التدبير أيضا، كما هو ظاهر السياق.

الحديث الرابع: صحيح.

قوله عليه السلام: و رضيت هي بذلك لعله محمول على الاستحباب.

و قال في المسالك: إذا حملت المدبره بعد التدبير بولد يدخل في ملك مولاهها تبعها في التدبير، للأخبار الكثيره، سواء كان الولد من عقد أم شبهه أم زناء، مع إشكال في الأخير، و في الأخبار ما ولدت فهم بمنزلتها، و يصدق على مولودها

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١٦

٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْمُدَبِّرُ مَمْلُوكٌ وَ لِمَوْلَاهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي تَدْبِيرِهِ إِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَ إِنْ شَاءَ وَهَبَهُ وَ إِنْ شَاءَ أَمَهَرَهُ قَالَ وَ إِنْ تَرَكَه سَيِّدُهُ عَلَى التَّدْبِيرِ وَ لَمْ يُخْرِثْ فِيهِ حَدَثًا حَتَّى يَمُوتَ سَيِّدُهُ فَإِنَّ الْمُدَبِّرَ حُرٌّ إِذَا مَاتَ سَيِّدُهُ وَ مِنَ الثُّلُثِ إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ أَوْصَى بِوَصِيَّتِهِ

من الزنا أنها ولدتته.

و كذا القول

فى ولد المدبر إذا كانوا مملوكين، فإن استمر المولى على تدبير الأم أو الأب، فلا إشكال فى تبعيه الأولاد لهما فى التدبير، وإن رجع فى تدبير الأم أو الأب جاز أيضا، لعموم الأدله.

فإذا رجع فهل له الرجوع فى الأولاد أو له الرجوع فى الأولاد منفردين، قال الشيخ و أتباعه و المحقق: لا- يجوز الرجوع فيهم مطلقا لصحيحه أبان، و ادعى الشيخ فى الخلاف على ذلك الإجماع. و قال ابن إدريس بجواز الرجوع، و تبعه العلامة و أكثر المتأخرين، لعموم الأدله على جواز الرجوع، و يمكن القدح فى العموم المدعى.

نعم يمكن القدح فى الروايه من حيث اشتمالها على كون أبيهم حرا، و هو يوجب تبعيتهم له فيها، و حملها على اشتراط الرقيه، قد تقدم فى النكاح ما يدل على ضعفه. انتهى.

و قال سيد المحققين: الروايه صحيحه السند، لكن مقتضاها رقيه الولد الحر، و اعتبار رضا المدبره فى جواز رجوع مولاها فى التدبير، و قد تقدم بطلان الأول، و الثانى لا قائل به.

الحديث الخامس: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخير فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١٧

ثُمَّ بَدَأَ لَهُ بَعْدَ فَعْيَرِهَا قَبْلَ مَوْتِهِ وَ إِنَّهُ هُوَ تَرَكَهَا وَ لَمْ يُغَيِّرْهَا حَتَّى يَمُوتَ أَخَذَ بِهَا.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبِيَا جَعْفَرَ عَنْ رَجُلٍ دَبَّرَ مَمْلُوكًا لَهُ ثُمَّ اِخْتِجَاعَ إِلَى ثَمَنِهِ قَالَ فَقَالَ هُوَ مَمْلُوكُهُ إِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَهُ وَ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهُ حَتَّى يَمُوتَ فَإِذَا مَاتَ السَّيِّدُ فَهُوَ حُرٌّ مِنْ ثَلَاثِهِ.

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ فِي الْمُدَبِّرِ وَ الْمُدَبَّرِ يُبَاعَانِ بِيَعُهُمَا صَاحِبُهُمَا فِي حَيَاتِهِ فَإِذَا مَيَاتَ فَقَدْ عَتَقَا لِأَنَّ التَّدْبِيرَ عِدَّةٌ وَ لَيْسَ بِشَيْءٍ ءِ وَاجِبٍ فَإِذَا مَاتَ كَانَ الْمُدَبِّرُ مِنْ ثَلَاثِهِ الَّذِي يَتْرُكُ وَ فَرَجَهَا حَلَالٌ لِمَوْلَاهَا الَّذِي دَبَّرَهَا وَ لِلْمُشْتَرَى إِذَا اشْتَرَاهَا حَلَالٌ شِرَاؤُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ.

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع قَالَ بَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ص خِدْمَةَ الْمُدَبِّرِ وَ لَمْ يَبِعْ رَقَبَتَهُ.

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ

دَبَّرَ جَارِيَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى فَقَالَ إِنْ كَانَ عَلِمَ بِحَبْلِ الْجَارِيَةِ فَمَا فِي بَطْنِهَا بِمَنْزِلَتِهَا وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ فَمَا فِي بَطْنِهَا رِقٌّ

الحديث السادس: صحيح.

الحديث السابع: مجهول.

الحديث الثامن: ضعيف على المشهور.

الحديث التاسع: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١٨

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى الْكِلَابِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ دَبَّرَتْ جَارِيَتَهُ لَهَا فَوَلَدَتْ الْجَارِيَةُ جَارِيَةً نَفِيسَةً فَلَمْ تَدْرِ الْمَرْأَةُ الْمُؤَلَّدَةَ مُدَبَّرَةً أَوْ غَيْرَ مُدَبَّرَةٍ فَقَالَ لِي مَتَى كَانَ الْحَمْلُ بِالْمُدَبَّرَةِ أَوْ قَبْلَ أَنْ دَبَّرَتْ أَوْ بَعْدَ مَا دَبَّرَتْ فَقُلْتُ لَسْتُ أَدْرِي وَ لَكِنْ أَجِبْنِي فِيهِمَا جَمِيعًا فَقَالَ إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ دَبَّرَتْ وَ بِهَا حَبْلٌ وَ لَمْ تَذْكُرْ مَا فِي بَطْنِهَا فَالْجَارِيَةُ مُدَبَّرَةٌ وَ الْوَلَدُ رِقٌّ وَ إِنْ كَانَ إِنَّمَا حَدَثَ الْحَمْلُ بَعْدَ التَّدْبِيرِ فَالْوَلَدُ مُدَبَّرٌ فِي تَدْبِيرِ أُمِّهِ.

[الحديث ١١]

١١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلٍ دَبَّرَ مَمْلُوكًا لَهُ تَاجِرًا مُوسِرًا فَاشْتَرَى الْمُدَبَّرُ جَارِيَةً فَمَاتَ قَبْلَ سَيِّدِهِ قَالَ فَقَالَ أَرَى أَنَّ جَمِيعَ مَا تَرَكَ الْمُدَبَّرُ مِنْ مَالٍ أَوْ مَتَاعٍ فَهُوَ لِلَّذِي دَبَّرَهُ

و رواه الصدوق عن الوشاء بسند صحيح. و سيأتي آنفا بسند صحيح، فالعمل به متجه.

و قال فى المسالك: المشهور بين الأصحاب أن الحمل لا يتبع الحامل، و ذهب الشيخ فى النهايه إلى أنه مع العلم يتبعها، و إلا فلا استنادا إلى روايه الوشاء.

و قيل: بسرايه التدبير إلى الولد مطلقا.

الحديث العاشر: موثق.

و استدل به على المشهور، و يمكن حمله على عدم العلم، كما هو الظاهر.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥١٩

وَ أَرَى أَنَّ أُمَّ وَلَدِهِ لِلَّذِي دَبَّرَهُ وَ أَرَى أَنَّ وُلْدَهَا مُدَبَّرُونَ كَهَيْئَةِ أَبِيهِمْ فَإِذَا مَاتَ الَّذِي دَبَّرَ آبَاهُمْ فَهُمْ أَحْرَارٌ.

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ دَبَّرَ غُلَامَهُ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَرَاراً مِنَ الدَّيْنِ قَالَ لَا تَدْبِيرْ لَهُ وَ إِنْ كَانَ دَبَّرَهُ فِى صِحِّهِ مِنْهُ وَ سَلَامِهِ فَلَا سَبِيلَ لِلدَّيَّانِ عَلَيْهِ

و قال فى النافع: لو أولد المدبر من مملوكه، كان ولده مدبرين. و لو مات الأب قبل المولى، لم يبطل تدبير الأولاد، و عتقوا بعد موت المولى من ثلثه. و لو قصر سعوا فيما بقى منهم.

و قال السيد رحمه الله فى شرحه: هذه الأحكام متفق عليها بين الأصحاب، و يدل عليه صحيحه بريد.

الحديث الثانى عشر: موثق.

و قال سيد المحققين: مقتضى الروايه بطلان التدبير إذا قصد به الفرار

من الدين، و لا ريب فيه، بناء على ما اخترناه من اعتبار القربه فيه.

و أما قوله " و إن كان تدبيره فى صحه و سلامه " فقول: إن معناه سلامته من الديون، بأن يكون التدبير متقدما على الدين، فإنه و الحال هذه لا يكون للديان عليه سبيل، و ذلك لصحه التدبير حيث لم يقصد به الفرار، لكن على هذا ينبغى القول بصحه التدبير مع سبق الدين أيضا إذا لم يقصد به الفرار، و المسأله محل تردد. انتهى.

و قال فى المسالك: لما كان التدبير كالوصيه اعتبر فى نفوذه كونه فاضلا من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢٠

[الحديث ١٣]

١٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ قَالَ إِذَا أَدْنَى فِي ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَ إِنْ كَانَ عَلَى مَوْلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ فَدَبَّرَهُ فِرَاراً مِنَ الدَّيْنِ فَلَا تَدْبِيرَ لَهُ وَ إِنْ كَانَ دَبَّرَهُ فِي صِحِّهِ وَ سَلَامِهِ فَلَا سَبِيلَ لِلدُّيَانِ عَلَيْهِ وَ يَمْضَى تَدْبِيرُهُ.

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَن يَزِيدَ شَعْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جَارِيَةٍ أُعْتِقْتُ عَنْ دُبُرٍ مِنْ سَيِّدِهَا قَالَ فَمَا وَلَدَتْ

الثالث بعد أداء الدين و ما فى معناه، و لا- فرق فى الدين بين المتقدم منه على إيقاع التدبير و المتأخر على الأصح، للعموم كالوصيه. و القول بتقديمه على الدين مع تقدمه للشيخ فى النهايه، استنادا إلى صحيحه أبى بصير و صحيحه ابن يقطين.

و أوجب بحمله على التدبير الواجب بنذر و شبهه، فإنه إذا وقع كذلك مع سلامته من الدين، فلا سبيل للديان عليه، و إن نذره فرارا من الدين لم ينعقد نذره، لأنه لم يقصد به الطاعه، و هو محمل بعيد.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: و سلامه و يمكن أن يكون المراد سلامه النيه من الخلل، لا السلامه من الدين، لكن يشكل حينئذ الحكم بعدم سبيل الديان عليه، إلا أن يحمل على عدم استيعاب الدين للتركه، و لا يخفى بعده.

الحديث الرابع عشر: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢١

فَهُمْ بِمَنْزِلَتِهَا وَهُمْ مِنْ ثُلُثِهِ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ اسْتُسْعُوا فِي النُّقْصَانِ وَالْمَكَاتِبُ مَا وَلَدَتْ فِي مَكَاتِبَتِهَا فَهُمْ بِمَنْزِلَتِهَا إِنْ مَاتَتْ
فَعَلَيْهِمْ مَا بَقِيَ

عَلَيْهَا إِنْ شَاءُوا فَإِذَا أَدُّوا عَتَقُوا.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْوَشَاءِ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ دَبَّرَ جَارِيَتَهُ وَ هِيَ حُجَلِي فَقَالَ إِنْ كَانَ عَلِمَ بِحَبْلِ الْجَارِيَةِ فَمَا فِي بَطْنِهَا بِمَنْزِلَتِهَا وَ إِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ فَمَا فِي بَطْنِهَا رِقٌّ.

[الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَفْزَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنْ أَبِي هَلَكَ وَ تَرَكَ جَارِيَتَيْنِ قَدْ دَبَّرَهُمَا وَ أَنَا مِمَّنْ أَشْهَدُ لَهُمَا وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ فَمَا رَأَيْكَ فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ أَبِيكَ وَ رَفَعَهُ مَعَ مُحَمَّدٍ ص وَ أَهْلِهِ قَضَاءَ دِينِهِ خَيْرٌ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[الحديث ١٧]

١٧ عَنْهُ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ أَبِي الْجَيُّوزَاءِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ع قَالَ قَالَ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ عَنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ آيَائِهِ ع قَالَ قَالَ الْمُعْتَقُ عَلَى دُبُرِ فَهُوَ مِنَ الثُّلُثِ وَ مَا جَنَى هُوَ وَ الْمُكَاتَبُ وَ أُمُّ الْوَلَدِ فَالْمَوْلَى ضَامِنٌ لِجَنَائِهِمْ

لتوثيق الشهيد الثاني يزيد، و عد العلامة حديثه صحيحا.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

الحديث السادس عشر: ضعيف على المشهور.

الحديث السابع عشر: موثق على الظاهر.

و قال في المسالك: جنايه المدبر على غيره، كجنايه القن على التفصيل المذكور فيها.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢٢

[الحديث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ ع وَ هَبٍ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ لَا يُبَاعُ الْمُدَبِّرُ إِلَّا مِنْ نَفْسِهِ.

[الحديث ١٩]

١٩ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قَالَ لَأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع الرَّجُلُ يُعْتَقُ مَمْلُوكَهُ عَنْ دُبُرٍ ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى ثَمَنِهِ

قَالَ يَبِيعُهُ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ عَنْ ثَمَنِهِ غَتِيًّا قَالَ إِنْ رَضِيَ الْمَمْلُوكُ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُدَبِّرِ أَيْبَاعُ قَالَ إِنْ اِحْتَجَّ صَاحِبُهُ إِلَى ثَمَنِهِ وَقَالَ إِذَا رَضِيَ الْمَمْلُوكُ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنِ صَيْفَوَانَ وَفَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ رَجُلٍ دَبَّرَ مَمْلُوكَهُ ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى الثَّمَنِ قَالَ إِذَا اِحْتَجَّ إِلَى الثَّمَنِ فَهُوَ لَهُ يَبِيعُ إِنْ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ فَذَلِكَ مِنَ الثُّلْثِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَا تَتَضَمَّنُ هَذِهِ الْأَخْبَارُ مِنْ جَوَازِ بَيْعِ الْمُدَبِّرِ إِنَّمَا هُوَ جَوَازُ بَيْعِ خِدْمَتِهِ دُونَ الرِّقْبَةِ لِأَنَّهَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مَا دَامَ مُدَبِّرًا لَا يَمْلِكُ مِنْهُ إِلَّا تَصْرُفَهُ

الحديث الثامن عشر: ضعيف.

الحديث التاسع عشر: موثق.

الحديث العشرون: صحيح.

الحديث الحادي والعشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: فذلك من الثلث أى: بمنزله الوصيه، فيجوز الرجوع.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢٣

مُدَّهَ حَيَاتِهِ وَإِذَا لَمْ يَمْلِكْ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ بَيْعُ مَا سِوَاهُ وَنُورِدُ فِيهَا بَعْدُ أَيْضًا مَا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ فَأَمَّا مَا تَضَمَّنَ الْأَخْبَارُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنْ أَنَّ التَّدْبِيرَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيَّةِ وَاللِّإِنْسَانَ أَنْ يَرْجِعَ فِي وَصِيَّتِهِ فَالْمَعْنَى فِيهَا أَنَّ لِلْمُدَبِّرِ أَنْ يَنْقُضَ التَّدْبِيرَ كَمَا لَهُ أَنْ يَنْقُضَ الْوَصِيَّةَ بِمَتَى نَقَضَهُ عَادَ الْمُدَبِّرُ إِلَى كَوْنِهِ رِقًّا خَالِصًا فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُ رَقَبَتِهِ كَمَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُ مَنْ عَدَاهُ مِنَ الْمَمَالِكِ وَمَتَى لَمْ يَنْقُضِ التَّدْبِيرَ وَارَادَ بَيْعَهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَبِيعَ إِلَّا الْخِدْمَةَ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا وَالَّذِي يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

قوله: ما تتضمن هذه الأخبار قال سيد المحققين أقول: إن هذا الجمع بعيد جدا، أما أولا: فلان حمل الروايات المتضمنه لجواز

بيع المدبر على بيع خدمته خروج

عن الظاهر جدا، إذ المتبادر من البيع بيع الرقبة، بل لا يكاد يفهم منه سواه.

و أما ثانيا: فإننا لم نقف على روايه تضمن جواز بيع الخدمه، سوى روايه أبى مریم، و الظاهر أن المراد من بيع الخدمه إجارتها مده فمده، أو صلح عليها لا حقيقه البيع. و لو سلم إرادته بيع المنفعه لم يكن ذلك منافيا للأخبار المتضمنه لجواز بيعه، فيجب حملها على هذا المعنى، كما هو واضح.

و أما ثالثا: فلأنه رحمه الله صرح بجواز بيع رقبه المدبر بعد نقض تدبيره، فكان أولى له حمل ما تضمن جواز بيعه على هذا الوجه، إذ ليس فيه سوى تقييد الجواز بقيد معلوم عنده من خارج، و هذا أولى من حمل البيع على خلاف حقيقته، بل على معنى غير معهود شرعا و لا عرفا.

فقد ظهر من ذلك أن الأصح جواز بيع رقبته مطلقا، كما تضمنته صحيحتا الوشاء و محمد بن مسلم، و دلت عليه العمومات من الكتاب و السنه. و نجيب عن

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢٤

.....

روايه النهى بالحمل على الكراهه، و كذا اعتبار الإذن. و كيف كان فالقول بانصراف بيع الرقبه إلى بيع الخدمه واضح الفساد، بل المتجه إما القول بصحة البيع كما هو الظاهر، أو بطلانه من رأس. انتهى.

و قال فى الدروس: يصح الرجوع فى التدبير و فى نقضه إذن العبد أو لا، و فى روايه ابن يقطين " إذا أذن العبد فى البيع جاز"، و هو يشعر باشتراط إذنه، و لكنه متروك و مكروه، كتدبير الكافر و المخالف، و يصح الرجوع فيه بطريق أولى، و صريح الرجوع: رجعت فى تدبيره، أو نقضت، أو أبطلت، أو شبهه دون إنكار التدبير.

أما لو باعه

أو وهبه و لما ينقض تدبيره، فأكثر القدماء على أنه لا ينقض التدبير، فقال الحسن: يبيع خدمته أو يشترط عتقه على المشتري فيكون الولاء له. و قال الصدوق: لا يصح بيعه إلا أن يشترط على المشتري إعتاقه عند موته. و قال ابن الجنيد: يباع خدمته مده حياه السيد. و قال المفيد: إذا باعه و مات تحرر و لا سبيل للمشتري عليه.

و قال الشيخ فى النهايه: لا يجوز بيعه قبل نقض تدبيره، إلا أن يعلم المشتري بأن البيع للخدمه. و تبعه جماعه و الحلون إلا الشيخ يحيى على بطلان التدبير بمجرد البيع. و حمل ابن إدريس بيع الخدمه على الصلح مده حياته، و الفاضل على الإجاره مده حتى يموت، و قطع المحقق ببطلان بيع الخدمه لأنها منفعه مجهوله، و الروايات مصرحه بها، و أن رسول الله صلى الله عليه و آله باع خدمه المدبر و لم يبع رقبته، و عورضت بروايه محمد بن مسلم هو مملوكه إن شاء باعه و إن شاء أعتقه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢٥

[الحديث ٢٢]

٢٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الرَّجُلِ يُعْتِقُ غَلَامَهُ وَ جَارِيَتَهُ عَنْ دُبْرِ مِنْهُ ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى ثَمَنِهِ أَوْ يَبِيعُهُ فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ عَلَى الَّذِي يَبِيعُهُ إِيَّاهُ أَنْ يُعْتِقَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ.
وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ قَالَ سِئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُعْتِقُ جَارِيَتَهُ عَنْ دُبْرِ أَوْ يَطْوُهَا إِنْ شَاءَ أَوْ يُنْكِحُهَا أَوْ يَبِيعُ خِدْمَتَهَا فِي حَيَاتِهِ فَقَالَ نَعَمْ أَى ذَلِكَ شَاءَ فَعَلَ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ عَاصِمٍ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا

و أجب بحمل البيع على الرجوع قبله توفيقاً، و الجهاله فى الخدمه غير قادحه لجواز استثناء هذا، على أن المقصود بالبيع فى جميع الأعيان هو الانتفاع و لا تقدير لأمده، فالعمل على المشهور، و تخرجه على تناول البيع الرقبه و يكون كمشروط العتق باطل بتصريح الخبر، و الفتوى يتناول البيع الخدمه دون الرقبه.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح بسنديه.

و يمكن حمل العتق على الحقيقه، أو على إجراء حكم العتق، فيكون عتقه بالتدبير.

الحديث الثالث و العشرون: موثق كالصحيح.

الحديث الرابع والعشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢٦

عَبِيدُ اللَّهِ عَنِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ يُعْتَقَانِ عَنْ دُبْرٍ فَقَالَ لِمَوْلَاهُ أَنْ يُكَاتِبَهُ إِنْ شَاءَ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْعَبْدُ أَنْ يَبِيعَهُ قَدَرِ حَيَاتِهِ وَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَالَهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ جَارِيَةً لَهُ عَنْ دُبْرٍ فِي حَيَاتِهِ قَالَ إِنْ أَرَادَ يَبِيعَهَا بَاعَ خِدْمَتَهَا فِي حَيَاتِهِ فَإِذَا مَاتَ أَعْتَقَتِ الْجَارِيَةُ وَ إِنْ وُلِدَتْ أَوْلَادًا فَهُمْ بِمَنْزِلَتِهَا.

[الحديث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلْمَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جَارِيَةٍ مُدَبَّرَةٍ أَبَقَتْ عَنْ سَيِّدِهَا سِنِينَ ثُمَّ جَاءَتْ بَعْدَ مَا مَاتَ سَيِّدُهَا بِأَوْلَادٍ وَ مَتَاعٍ كَثِيرٍ وَ شَهِدَ لَهَا شَاهِدَانِ أَنَّ سَيِّدَهَا قَدْ كَانَ دَبَّرَهَا فِي حَيَاتِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْبِقَ قَالَ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ أَرَى أَنَّهَا وَ جَمِيعَ مَا مَعَهَا لِلْوَرَثَةِ قُلْتُ أَلَا تُعْتَقُ مِنْ ثُلْثِ سَيِّدِهَا قَالَ لَا إِنَّهَا أَبَقَتْ عَاصِيَةً لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِسَيِّدِهَا وَ أَبْطَلَ الْإِبَاقَ التَّدْبِيرَ

الحديث الخامس والعشرون: ضعيف.

الحديث السادس والعشرون: مجهول.

و قال في الشرائع: إذا أبق المدبر بطل تدبيره، و كان هو و من يولد له بعد الإباق رقا إن ولد له من أمه و أولاده قبل الإباق على التدبير.

و قال في المسالك: هذا الحكم ذكره الأصحاب، و ظاهرهم الإجماع عليه، و في الخلاف صرح بدعوى الإجماع.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢٧

وَ لَا يُتَأْفَى هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٧]

٢٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْخَادِمُ فَيَقُولُ هِيَ لِفُلَانٍ تَخْدُمُهُ مَا عَاشَ فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ فَتَأْبِقُ الْأَمَةَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ الرَّجُلُ بِخَمْسِ سِتِّينَ أَوْ سِتِّ سِتِّينَ ثُمَّ يَجِدُهَا وَرَثَتَهُ لَهُمْ أَنْ

يَسْتَخْدِمُوهَا بَعْدَ مَا أَبَقَتْ فَقَالَ لَا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ فَقَدْ عَتَقَتْ.

لِأَنَّ الْوَجْهَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ التَّذْيِيرَ كَانَ قَدْ عُلِقَ بِمَوْتِ الرَّجُلِ الَّذِي جُعِلَ لَهُ خِدْمَتُهَا فَحَيْثُ أَبَقَتْ مَنَعَتِ الرَّجُلَ الَّذِي جُعِلَ لَهُ ذَلِكَ النَّصْرُفَ فِيهَا وَذَلِكَ لَا يُبْطِلُ التَّذْيِيرَ وَ

الْمَوْلُ كَمَا نَ التَّدْبِيرُ مُعْلَقًا بِمَوْتِ الْمَوْلَى فَحَيْثُ أَبَقْتُ مَنَعَ إِبَاقُهَا مَوْلَاهَا التَّصْرِيفُ فِيهَا فَأَبْطَلَ ذَلِكَ التَّدْبِيرَ وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ وَ
يَزِيدُ مَا تَضَمَّنَ الْخَبْرُ الْأَوَّلُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٨]

٢٨ البرزوفري عن أحمد بن إدريس عن الحسن بن علي بن عبد الله بن

الحديث السابع والعشرون: صحيح.

و قال فى الشرائع: التدبير هو عتق العبد بعد وفاه المولى، و فى صححه تدبيره بعد وفاه غيره كزوج المملوكه و وفاه من يجعل له خدمته تردد، أظهره الجواز، و مستنده النقل.

الحديث الثامن والعشرون: موثق كالصحيح على الظاهر.

و الصواب: الحسن بن على بن عبد الله بن المغيرة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢٨

المُغِيرَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْعَلَمَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ دَبَّرَ غُلَامًا لَهُ فَاتَّقَى الْغُلَامُ فَمَضَى إِلَى قَوْمٍ فَتَرَوَّجَ مِنْهُمْ وَ لَمْ يُعْلَمْهُمْ أَنَّهُ عَبْدٌ فَوَلِدَ لَهُ وَ كَسَبَ مَالًا وَ مَاتَ مَوْلَاهُ الَّذِي دَبَّرَهُ فَجَاءَ وَرَثَةُ الْمَيْتِ الَّذِي دَبَّرَ الْعَبْدَ فَطَلَبُوا الْعَبْدَ فَمَا تَرَى فَقَالَ الْعَبْدُ وَ وَلَدُهُ لَوْرَثَةِ الْمَيْتِ قُلْتُ أ لَيْسَ قَدْ دَبَّرَ الْعَبْدَ فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمَّا أَبَقَ هَدَمَ تَدْبِيرَهُ وَ رَجَعَ رِقًا.

[الحديث ٢٩]

٢٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِعَبْدِهِ إِنْ حَدَّثَ بِي حَدِيثٌ فَهُوَ حَرٌّ وَ عَلَى الرَّجُلِ تَحْرِيرُ رَقَبِهِ فِي كَفَّارِهِ يَمِينٍ أَوْ ظَهَارٍ أ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ عَبْدُهُ الَّذِي جَعَلَ لَهُ الْعِتْقَ إِنْ حَدَّثَ بِهِ حَدِيثٌ فِي كَفَّارِهِ تِلْكَ الْيَمِينُ قَالَ لَا يَجُوزُ لِلَّذِي جَعَلَ لَهُ ذَلِكَ

الحديث التاسع والعشرون: موثق كالصحيح.

و قد مضى بروايه الحلبي صحيحا، و هو محمول على الكراهه إن لم يشترط فى العتق الرجوع عن التدبير قبله، و إلا فعلى عدم الرجوع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٢٩

١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنِّي كَاتَبْتُ حَارِيَةَ لِأَيْتَامٍ لَنَا وَاشْتَرَطْتُ عَلَيْهَا أَنْ هِيَ عَجَزَتْ فَهِيَ رَدُّ فِي الرَّقِّ

باب المكاتب و قال فى الدروس: اشتقاق الكتابه من الكتب، و هو الجمع لانضمام بعض النجوم إلى بعض، و هى مستحبه مع الأمانه و الكسب، و يتأكد مع التماس العبد و بهما فسر الشيخ الخبر فى آيه الكتابه، و لو عدما فهى مباحه عند الشيخ فى الخلاف و فى المبسوط مكروه.

الحديث الأول: صحيح.

و يدل على أنه يجوز للمولى أن يكاتب عن الأيتام.

و قال المحقق رحمه الله: يجوز لولى اليتيم أن يكاتب مملوكه مع اعتبار

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٣٠

وَ أَنَا فِي حِلٍّ مِمَّا أَخَذْتُ مِنْكَ قَالَ لَكَ شَرْطُكَ وَ سَيُقَالُ لَكَ إِنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ يُعْتَقُ مِنَ الْمُكَاتَبِ بِقَدْرِ مَا أَدَّى مِنْ مُكَاتَبَتِهِ فَقُلْ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ ع قَبْلَ الشَّرْطِ فَلَمَّا اشْتَرَطَ النَّاسُ كَانَ لَهُمْ شَرْطُهُمْ فَقُلْتُ لَهُ مَا حَدُّ

الْعَجْزِ فَقَالَ إِنَّ قَضَاتِنَا يَقُولُونَ إِنَّ عَجْزَ الْمُكَاتِبِ أَنْ يُؤَخَّرَ النَّجْمَ إِلَى النَّجْمِ الْآخِرِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ قُلْتُ فَمَا تَقُولُ أَنْتَ فَقَالَ
لَا وَلَا كَرَامَةَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ نَجْمًا عَنْ أَجَلِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي شَرْطِهِ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَاتَبَ عَبْدًا

الغبطه للمولى عليه، وفيه قول بالمنع.

وقال في المسالك: اختلف الأصحاب في حد العجز، فذهب الشيخ في النهاية إلى أن حده تأخير نجم إلى نجم، سواء كان بسبب العجز، أو بالمطل، أو بالغيبه بغير إذن المولى. وذهب جماعه منهم المفيد والشيخ في الاستبصار وابن إدريس وكثير من المتأخرين إلى أن حده تأخير النجم عن محله، سواء بلغ نجما آخر أم لا، وسواء علم من حاله العجز أم لا. وفي المسألة أقوال أخر شاذه، وموضع الخلاف ما إذا لم يشترط عليه التعجيز بشىء معين وإلا فيتبع الشرط.

الحديث الثانى: صحيح.

وقال في المسالك: إذا مات المكاتب قبل أداء جميع ما عليه بطلت الكتابه، ثم إن كان مشروطا بطلت من رأس وإن بقى عليه شىء يسير، ويسترق أولاده التابعين له فيها. وإن كان مطلقا ولم يؤد شيئا فكذلك، وإن أدى البعض تحرر منه بحسابه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٣١

لَهُ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ وَلَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ حِينَ كَاتَبَهُ إِنَّهُ هُوَ عَجْزَ عَنْ مُكَاتِبَتِهِ فَهُوَ رَدٌّ فِي الرَّقِّ وَإِنَّ الْمُكَاتِبَ أَدَّى إِلَى مَوْلَاهُ خَمْسِمَائِهِ
دِرْهَمٍ ثُمَّ مَاتَ الْمُكَاتِبُ وَتَرَكَ مَالًا وَتَرَكَ ابْنًا لَهُ مُدْرِكًا قَالَ نِصْفُ مَا تَرَكَ الْمُكَاتِبُ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ لِمَوْلَاهُ

الَّذِي كَتَبَهُ وَ النَّصْفُ الْبَاقِي لِأَبْنِ الْمُكَاتَبِ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ مَاتَ وَ نَصِيفُهُ حُرٌّ وَ نَصِيفُهُ عَبْدٌ لِلَّذِي كَاتَبَهُ فَابْنُ الْمُكَاتَبِ كَهَيْئَةِ أَبِيهِ
نَصِيفُهُ حُرٌّ وَ نَصِيفُهُ عَبْدٌ لِلَّذِي كَاتَبَ أَبَاهُ فَإِنَّ أَدَى إِلَى الَّذِي كَاتَبَ أَبَاهُ مَا بَقِيَ عَلَى أَبِيهِ فَهُوَ حُرٌّ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ عَلَاءِ بْنِ رَزِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ
ع قَالَ إِنَّ الْمُكَاتَبَ

و بطل بنسبه الباقي، و تحرر من أولاده التابعين له بقدر حرّيته، و ميراثه لو ارثه و مولاه بالنسبه أيضا، و يستقر ملك و ارث لم يتبعه
على نصيبه من نصيب الحرّيه، و نصيب من تبعه يتعلّق به ما بقى من مال الكتابه.

و لو لم يخلف مالا فعليهم أداء ما تخلف و يعتقون بأدائه، و هل يجبرون على السعي؟ فيه وجهان، أصحابهما ذلك كما يجبر من
تحرر بعضه على فك باقيه، و ذهب ابن الجنيّد إلى أنه يؤدى ما بقى من مال الكتابه من أصل التركه، و يتحرر الأولاد و ما بقى
فلهم، لصحيحه جميل و أبى الصباح و الحلبي و ابن سنان و غيرهم، و الأشهر بين الأصحاب الأول، لصحيحه محمد بن قيس و
صحيحه بريد العجلي.

و طريق الجمع حمل أدائه ما بقى من نصيبه، لأن أصل المال و إرثه لما بقى إن كان فى النصيب بقيه، و هذا و إن كان خلاف
الظاهر لكنه متعين للجمع. و فى التحرير توقف، و له وجه، لأن الأول أكثر و إن كان الثانى أشهر.

الحديث الثالث: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٣٢

إِذَا أَدَى شَيْئًا أُعْتِقَ بِقَدْرِ مَا أَدَى إِلَّا

أَنْ يَشْتَرِطَ مَوَالِيَهُ إِنْ عَجَزَ فَهُوَ مَرْدُودٌ فَلَهُمْ شَرْطُهُمْ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُكَاتَبِ أَذْتُ ثَلَاثِي مُكَاتَبَتِهَا وَقَدْ شَرِطَ عَلَيْهَا إِنْ عَجَزَتْ فَهِيَ رَدٌّ فِي الرِّقِّ وَ نَحْنُ فِي حِلٍّ مِمَّا أَخَذْنَا مِنْهَا وَقَدْ اجْتَمَعَ عَلَيْهَا نَجْمَانِ قَالَ تُرَدُّ وَيَطِيبُ لَهُمْ مَا أَخَذُوا وَقَالَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تُؤَخَّرَ النَّجْمُ بَعْدَ حَلِّهِ شَهْرًا وَاحِدًا إِلَّا يَأْذِنُهُمْ.

[الحديث ٥]

٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عَ إِذَا عَجَزَ الْمُكَاتَبُ لَمْ تُرَدِّ مُكَاتَبَتُهُ فِي الرِّقِّ وَ لَكِنْ يُنْتَظَرُ عَامًا أَوْ عَامَيْنِ فَإِنْ قَامَ بِمُكَاتَبَتِهِ وَ إِلَّا رَدُّ مَمْلُوكًا.

[الحديث ٦]

٦ وَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ شِهْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُكَاتَبِ يُشْتَرِطُ عَلَيْهِ إِنْ عَجَزَ فَهُوَ رَدٌّ فِي الرِّقِّ فَعَجَزَ قَبِيلَ أَنْ يُؤَدَّى شَيْئًا فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ لَمَّا يَرُدُّهُ فِي الرِّقِّ حَتَّى يَمُضِيَ لَهُ ثَلَاثَ سِنِينَ وَ يُعْتَقُ مِنْهُ مِقْدَارُ مَا أَدَّى فَإِذَا أَدَّى صَدْرًا فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرُدُّوهُ فِي الرِّقِّ.

[الحديث ٧]

٧ وَ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي

الحديث الرابع: صحيح.

الحديث الخامس: حسن موثق.

الحديث السادس: ضعيف.

الحديث السابع: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٣٣

عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنْ عَلِيًّا عَ كَانَ يَسْتَسِيحِي الْمُكَاتَبَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَشْتَرِطُونَ إِنْ عَجَزَ فَهُوَ رَقِيقٌ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَهُمْ شَرْطُهُمْ وَقَالَ يُنْتَظَرُ بِالْمُكَاتَبِ ثَلَاثَةَ أَجْمَالٍ فَإِنْ هُوَ عَجَزَ رَدٌّ رَقِيقًا.

فَالْوَجْهَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَاتِ أَحَدُ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ وَرَدَتْ مُوَافِقَةً لِلْعِيَامَةِ وَعَلَى مَا يَزُوُونَ هُمْ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع لِأَنَّهُمْ
يَزُوُونَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَدَّى الْمُكَاتِبُ شَيْئًا انْعَتَقَ مِنْهُ بِحِسَابِ مَا أَدَّى وَ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ حَاصِلًا وَ بَيْنَ أَنْ لَا
يَكُونَ وَ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ وَهَبٍ وَ قَدْ قَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَ الْوَجْهَ الْآخَرَ أَنْ
يَكُونَ ذَلِكَ مَحْمُولًا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ وَ أَنَّهُ إِنْ انْتِظَرَ بِهِ سِنَةٌ أَوْ ثَلَاثَ سِنِينَ أَوْ أَخَّرَ النَّجْمَ إِلَى النَّجْمِ كَانَ لَهُ فِي
ذَلِكَ فَضْلٌ كَثِيرٌ وَ ثَوَابٌ جَزِيلٌ وَ إِنْ كَانَ لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ لَمْ يَسْتَحِقَّ بِهِ الْعِقَابَ وَ لَا كَانَ مُتَعَدِّيًا بِوَجِبِ

يَسْتَحِقُّ بِتَرْكِهِ الْإِثْمَ وَالَّذِي يَكْشِفُ أَيْضًا عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّرْطُ حَاصِلًا كَانَ لَهُ الرَّدُّ فِي الْعُبُودِيَّةِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨]

٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَكَاتِبِ يُودَى بَعْضَ مَكَاتِبَتِهِ فَقَالَ إِنَّ النَّاسَ كَانُوا لَا يَشْتَرِطُونَ وَهُمْ الْيَوْمَ يَشْتَرِطُونَ وَالْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ فَإِنْ كَانَ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ رَجَعَ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ لَمْ يَرْجِعْ وَفِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا قَالَ كَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ لَهُمْ مَالًا.

[الحديث ٩]

٩ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: ضعيف أو موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٣٤

ع قَالَ الْمَكَاتِبُ لِمَا يَجُوزُ لَهُ عِتْقٌ وَ لَا هَبَةٌ وَ لَا نِكَاحٌ وَ لَا شَهَادَةٌ وَ لَا حَيْجٌ حَتَّى يُؤَدَّى جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَوْلَاهُ شَرَطَ عَلَيْهِ إِنْ عَجَزَ عَنْ نَجْمٍ مِنْ نُجُومِهِ فَهَوَ رَدُّ فِي الرَّقِّ.

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الصَّادِقِ ع قَالَ سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَاتَبَ أُمَّهُ لَهُ فَقَالَتِ الْأُمُّ مَا أَدَيْتُ مِنْ مَكَاتِبَتِي فَأَنَا بِهِ حُرَّةٌ عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ فَقَالَ لَهَا نَعَمْ فَأَدَّتْ بَعْضَ مَكَاتِبَتِهَا وَ جَامَعَهَا مَوْلَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ إِنْ كَانَ اسْتَبْرَهَهَا عَلَى ذَلِكَ ضَرَبَ مِنَ الْحَدِّ بِقَدْرِ مَا أَدَّتْ مِنْ مَكَاتِبَتِهَا وَ أُدْرِئَ عَنْهُ مِنَ الْحَدِّ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ لَهُ مِنْ مَكَاتِبَتِهَا وَ إِنْ كَانَتْ تَابَعْتُهُ كَانَتْ شَرِيكَتُهُ فِي الْحَدِّ ضَرَبَتْ مِثْلَ مَا يُضْرَبُ

قوله عليه السلام: ولا شهادته لعله محمول على التقية، أو على تحمل الشهادة، و يصح على مذهب من لا يجوز شهادته المملوك في بعض الصور، و حمله على أن المراد بالشهادة سببها- أي الجهاد- بعيد.

الحديث العاشر: حسن.

و قال في المسالك: من التصرف الممنوع منه و طؤ المكاتبه بالعقد و الملك فإن وطنها عالما بالتحريم عزر إن لم يتحرر منها

شىء، و حد بنسبه الحريره إن تبعضت و سقط بنسبه الرقيه. و أما لو طوعته هى حدث للمملوك إن لم يتبعض، و إلا فبالنسبه و لو أكرهها اختص بالحكم.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٣٥

[الحديث ١١]

١١ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ كَاتَبَ عَلَى نَفْسِهِ وَ مَالِهِ وَ لَهُ أُمَةٌ وَ قَدْ شُرِطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ فَأَعْتَقَ الْأُمَّةَ وَ تَزَوَّجَهَا قَالَ لَا يَصِلُحُ لَهُ أَنْ يُحَدِّثَ فِي مَالِهِ إِلَّا الْأَكْلَةَ مِنَ الطَّعَامِ وَ نِكَاحَهُ فَاسِدٌ مَزْدُودٌ قِيلَ فَإِنَّ سَيِّدَهُ عَلِمَ بِنِكَاحِهِ وَ لَمْ يَقُلْ شَيْئاً

قَالَ إِذَا صِيَمَتْ حِينَ يَعْلمُ ذَلِكَ فَقَدْ أَقْرَهُ قِيلَ فَإِنَّ الْمُكَاتَبَ عَتَقَ أَوْ يَجِدُّدَ النِّكَاحِ أَوْ يَمْضِي عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ قَالَ يَمْضِي عَلَى نِكَاحِهِ

الحديث الحادى عشر: صحيح.

قوله: و ماله أى: بأن يكون ماله بعد أداء مال الكتابه.

و قال فى المسالك: و مما يحجر على المكاتب فيه تزويجه بغير إذن المولى ذكرا كان أم أنثى، فإن بادرت بالعقد كان فضولا، و كذا لا يجوز له وطؤ أمه بيتاعها إلا بإذن مولاه. انتهى.

و المشهور أن عقد العبد و الأمه لأنفسهما فضولى موقوف على الإجازة، و هل يكفى علم المولى و سكوته فى الإجازة؟ المشهور أنه لا يكفى. و قال ابن الجنيد:

يكفى. و قد مر الخبر فى الثمن فى باب السرارى و ملك الأيمان.

قوله عليه السلام: يَمْضِي عَلَى نِكَاحِهِ قَالَ الْوَالِدُ الْعَلَامَةُ نَوْرُ اللَّهِ ضَرِيحُهُ: فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى صِحَّةِ نِكَاحِ الْفُضُولِيِّ، وَ أَنَّ الصَّمْتَ يَكْفِي فِي الْإِجَازَةِ.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٣٦

[الحديث ١٢]

١٢ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ أَبٌ مَمْلُوكٌ وَ كَانَتْ لَأَبِيهِ امْرَأَةٌ مُكَاتَبَةٌ قَدْ أَدَّتْ بَعْضَ مَا عَلَيْهَا فَقَالَ لَهَا ابْنُ الْعَبْدِ هَلْ لَكَ أَنْ أُعِينِكَ فِي مُكَاتَبَتِكَ حَتَّى تُؤَدِّيَ مَا عَلَيْكَ بِشَرْطٍ أَنْ لَمَّا يَكُونُ لَكَ الْخِيَارُ عَلَى أَبِي إِذَا أَنْتِ مَلَكَتِ نَفْسَكَ قَالَتْ نَعَمْ فَأَعْطَاهَا فِي مُكَاتَبَتِهَا عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا الْخِيَارُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ لَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ.

[الحديث ١٣]

١٣ عَنْهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ نِصْفَ جَارِيَتِهِ ثُمَّ إِنَّهُ كَاتَبَهَا عَلَى النُّصْفِ الْآخِرِ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ فَقَالَ فَلْيَشْتَرِطْ عَلَيْهَا أَنَّهَا إِنْ عَجَزَتْ عَنْ نُجُومِهَا فَإِنَّهَا تُرَدُّ فِي الرَّقِّ فِي نِصْفِ رَقَبَتِهَا قَالَ فَإِنْ شَاءَ كَانَ لَهُ فِي الْحِدْمَةِ يَوْمٌ وَ لَهَا يَوْمٌ إِنْ لَمْ يُكَاتَبْهَا قُلْتُ فَلَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ فِي تِلْكَ الْحَالِ قَالَ لَا حَتَّى تُؤَدِّيَ جَمِيعَ مَا عَلَيْهَا مِنْ نِصْفِ رَقَبَتِهَا.

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ

الحديث الثاني عشر: صحيح.

و ذكر الأصحاب لزوم الشروط المشترطه فى عقد الكتابه إذا لم تخالف الكتاب و السنه، و ما رأيت هذا الفرع فى كلامهم.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

و يدل على عدم السرايه، كما نسب إلى السيد ابن طاوس من عدم السرايه مطلقا، و يمكن أن يقرأ "أعتق" على صيغه المجهول، و يحمل على ما إذا كان المعتق معسرا و يكون غير مالك النصف الآخر.

الحديث الرابع عشر: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٣٧

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ فِي مَكَاتِبِهِ يَطْوُهَا مَوْلَاهَا فَتَحْمِلُ قَالَ يَرُدُّ عَلَيْهَا مَهْرَ مِثْلِهَا وَ تَشِيءُ فِي قِيَمَتِهَا فَإِنْ عَجَزَتْ فَهِيَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ.

[الحديث ١٥]

١٥ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَ آتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ قَالَ تَضَعُ عَنْهُ مِنْ نُجُومِهِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ تُرِيدُ أَنْ تَنْقُصَهُ مِنْهَا وَ لَا تَزِيدَ فَوْقَ مَا فِي نَفْسِكَ فَقُلْتُ كَمْ فَقَالَ وَضَعَ أَبُو جَعْفَرٍ ع لِمَمْلُوكٍ لَهُ أَلْفًا مِنْ سِتِّهِ آلَافٍ

قوله عليه السلام: يرد عليها حمل على ما إذا لم تطاوعه المكاتبه.

قوله عليه السلام: فهى من أمهات الأولاد لعله محمول على جهل المولى.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: و لا تزيد أى: لا تزيد مال الكتابه على ما كنت أردت أن تكاتبه عليه ليحصل لك بعد وضع بعض النجوم ما كان مطلوبك حيله ليكون حطك عن الزيادة.

و قال فى مجمع

البيان: " وَآتَوْهُمْ " أى: و حطوا عنه من نجوم الكتابه شيئا، عن ابن عباس و قتاده و عطاء. و قيل: معناه ردوا عليه يا معشر الساده من المال

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٣٨

[الحديث ١٦]

١٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمْرِو صَاحِبِ الْكُرَائِسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ كَاتَبَ مَمْلُوكَهُ وَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّ مِيرَاثَهُ لَهُ فَرَفَعَ ذَلِكَ

الذى أخذتم شيئا، و هو استحباب. و قيل: هو إيجاب. و قال قوم من المفسرين:

إنه خطاب للمؤمنين بمعونتهم على خلاص رقابهم من الرق.

و من قال إنه خطاب للساده اختلفوا فى قدر ما يجب، فقيل: يتقدر بربع المال، عن الثورى، و روى ذلك عن على عليه السلام. و قيل: ليس فيه تقدير بل يحط عنه شىء، و هو الصحيح. و قيل: إنه يعطى له سهمه من الصدقات فى قوله " وَ فِي الرَّقَابِ ". قال الحسن: لو لا الكتابه لما جاز له أخذ الصدقه.

و قال أصحابنا: إن الكتابه ضربان: مطلق و مشروط، فالمشروطه أن يقال لعبده فى حال الكتابه: متى عجزت من أداء ثمنك كنت مردودا فى الرق، فإذا كان كذلك جاز رده فى الرق عند العجز. و المطلق يعتق عنه عند العجز بحساب ما أدى من المال، و يبقى مملوكا بحساب ما بقى عليه و يرث بحساب ما عتق.

انتهى.

و قال فى الشرائع: من كاتب عبده و جب أن يعينه من زكاته إن وجبت عليه، و لا حد له قله و كثره، و يستحب التبرع بالعطيه إن لم تجب.

الحديث السادس عشر: صحيح.

قوله: و اشترط عليه يمكن حمله على مذهب الشيخ على اشتراط ميراثه، و إن كان له وارث نسبي أو سببي.

ملاذ الأختيار فى فهم

إِلَى عَلِيٍّ ع فَأَبْطَلَ شَرْطَهُ وَقَالَ شَرْطُ اللَّهِ قَبْلَ شَرْطِكَ.

[الحديث ١٧]

١٧ عَنْ صِهْفَوَانَ بْنِ مِسْكَانٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا قَالَ إِنْ عَلِمْتُمْ لَهُمْ دِينًا وَمَالًا.

[الحديث ١٨]

١٨ وَعَنْهُ عَنِ يُوسُفَ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِنْ اشْتَرَطَ الْمَمْلُوكُ الْمَكَاتِبَ عَلَى مَوْلَاهُ أَنَّهُ لَا وَلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ إِذَا قَضَى الْمَالَ فَأَقْرَبَ بِذَلِكَ الَّذِي كَاتَبَهُ فَإِنَّهُ لَا وَلَاءَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ وَإِنْ اشْتَرَطَ السَّيِّدُ وَلَاءَ الْمَكَاتِبِ فَأَقْرَبَ الَّذِي كُوتِبَ فَلَهُ وَلَاؤُهُ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَعَنْهُ عَنِ صِهْفَوَانَ بْنِ الْعَلَاءِ وَحَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزِ بْنِ جَمِيْعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَآتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ قَالَ الَّذِي أَضْمَرْتَ أَنْ تُكَاتِبَهُ عَلَيْهِ لَا تَقُولُ أَكَاتِبُهُ بِخَمْسَةِ آلَافٍ وَ أَتْرُكُ لَهُ أَلْفًا وَ لَكِنْ انْظُرْ إِلَى الَّذِي أَضْمَرْتَ عَلَيْهِ فَأَعْطِهِ مِنْهُ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَعَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ حَمِيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي مَكَاتِبِهِ تُؤْفِيَتْ وَ قَدْ قَضَتْ عَامَّةً

الحديث السابع عشر: صحيح.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: و إن اشترط السيد عمل به الشيخ، و يمكن حمله على ضمان الجريه بعد الانعتاق.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

الحديث العشرون: صحيح.

الَّذِي عَلَيْهَا وَقَدْ وُلِدَتْ وَلَدًا فِي مَكَاتِبِهَا قَالَ فَقَضَى فِي وَلَدِهَا أَنْ يُعْتَقَ مِنْهُ مِثْلَ الَّذِي أُعْتِقَ مِنْهَا وَبِرَقٍّ مِنْهُ مَا رَقَّ مِنْهَا.

[الحديث ٢١]

٢١ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي مَكَاتِبِ يَمُوتُ وَقَدْ أَدَّى بَعْضَ مَكَاتِبِهِ وَ لَهُ ابْنٌ مِنْ جَارِيَةٍ وَ تَرَكَ مَالًا قَالَ يُؤَدَّى ابْنُهُ بَقِيَّةَ مَكَاتِبِهِ وَيُعْتَقُ وَيُورَثُ مَا بَقِيَ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَعَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَكَاتِبِ يُؤَدَّى نَصِيفَ مَكَاتِبِهِ وَيَبْقَى عَلَيْهِ النَّصِيفُ ثُمَّ يَدْعُو مَوَالِيَهُ إِلَى بَقِيَّةِ مَكَاتِبِهِ فَيَقُولُ خُذُوا مَا بَقِيَ ضَرْبَهُ وَاحِدَةً قَالَ يَأْخُذُونَ مَا بَقِيَ ثُمَّ يُعْتَقُ وَقَالَ فِي الْمَكَاتِبِ يُؤَدَّى بَعْضَ مَكَاتِبِهِ ثُمَّ يَمُوتُ وَيُتْرَكُ ابْنًا وَيُتْرَكُ مَالًا أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبِهِ قَالَ يُوفَى مَوَالِيَهُ مَا بَقِيَ عَنْ مَكَاتِبِهِ وَ مَا بَقِيَ فَلَوْلَدِهِ

الحديث الحادى و العشرون: صحيح.

و قال الوالد العلامة نور الله قبره: يجمع بين الأخبار تاره بأنه يؤدى من نصيبه لا من الكل، و تاره بأن مال الكتابه من الأصل و ما يبقى فهو بالنسبه، و تاره بأنه إن أراد الأولاد الكتابه فمالها مقدم و الباقي لهم أو بالنسبه. و إن لم يريدوها فيقسم بينهم و بين المولى بالنسبه، و الأول أشهر و أظهر.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح بسنديه.

قوله عليه السلام: يأخذون ما بقى قال فى المسالك: لعله محمول على جواز الأخذ مع التراضى، حذرا من مخالفه القواعد الشرعيه، و ابن الجنيد أوجب على المولى قبوله قبل الأجل فى موضع واحد، و هو ما إذا كان المكاتب مريضا و أوصى بوصايا و أقر بديون و بذل لمولاه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٤١

وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

مِثْلَ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي مَكَاتِبِ يَمُوتُ وَقَدْ أَدَّى بَعْضَ مَكَاتِبِهِ وَ لَهُ ابْنٌ مِنْ جَارِيَةٍ قَالَ إِنْ اشْتَرِطَ عَلَيْهِ إِنْ عَجَزَ فَهُوَ مَمْلُوكٌ رَجَعَ ابْنُهُ مَمْلُوكًا وَالْجَارِيَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرِطَ عَلَيْهِ أَدَّى ابْنُهُ مَا بَقِيَ مِنْ مَكَاتِبِهِ وَ وَرِثَ مَا بَقِيَ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ فَضَّالَهُ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مَكَاتِبٍ يُودَّى بَعْضَ مَكَاتِبِهِ ثُمَّ يَمُوتُ وَ يَتْرُكُ ابْنًا لَهُ مِنْ جَارِيَةٍ لَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ اشْتَرِطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ فَهُوَ رِقٌّ رَجَعَ ابْنُهُ مَمْلُوكًا وَ الْجَارِيَةُ وَ إِنْ لَمْ يُشْتَرِطْ عَلَيْهِ صَارَ ابْنُهُ حُرًّا وَ يَرُدُّ عَلَى الْمَوْلَى بَقِيَّةَ الْمَكَاتِبِ وَ وَرِثَهُ ابْنُهُ مَا بَقِيَ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ مِهْرَمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمَكَاتِبِ يَمُوتُ وَ لَهُ وُلْدٌ فَقَالَ إِنْ كَانَ اشْتَرِطَ عَلَيْهِ فَوَلَدُهُ مَمَالِيكٌ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرِطَ عَلَيْهِ سَعَى وُلْدُهُ فِي مَكَاتِبِهِ أَبِيهِمْ وَ عَتَّقُوا إِذَا أَدُّوا

المال، فليس له الامتناع، لأن في امتناعه إبطال إقراره و وصيته. و لبعض العامة قول بإجبار المولى على القبول حيث لا ضرر عليه.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

الحديث الخامس و العشرون: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٤٢

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَّالِهِ عَنِ ابْنِ عَمْرٍو أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ مَلَكَ مَمْلُوكًا لَهُ مَالٌ فَسَأَلَ صَاحِبَهُ الْمَكَاتِبَ أَلَا يُكَاتِبُهُ إِلَّا عَلَى الْعَلَاءِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنِ سَيِّمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعِيدِ يُكَاتِبُهُ مَوْلَاهُ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَيْسَ لَهُ قَلِيلٌ وَ لَا كَثِيرٌ قَالَ يُكَاتِبُهُ وَ إِنْ

كَانَ يَسْأَلُ النَّاسَ وَ لَا يَمْنَعُهُ الْمَكَاتِبَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ فَإِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ الْعِبَادَ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَ الْمُحْسِنُ مُعَانٌ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ البرزوفري عن جعفر بن محمد بن مالك عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية قال سئل أبو عبد الله عن مكاتب مات و لم يؤد من مكاتبته و ترك مالا و ولدا من يرثه قال إن

الحديث السادس و العشرون: مرسل.

و يدل على جواز المكاتبه بأكثر من الثمن، بل على عدم كراهتها مع سؤال المملوك، و على تملك المملوك.

الحديث السابع و العشرون: موثق.

و لا ينافى ما سبق من الأخبار في اشتراط المال، إذ يجوز أن يكون ذلك شرطا للاستحباب كما صرحوا به، أو لتأكيد الاستحباب، فلا ينافى جوازها أو استحبابها بدونه.

قوله عليه السلام: و المحسن معان أى: يعينه الله و يلزم الناس إعانته، و المراد بالمحسن المولى.

الحديث الثامن و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٤٣

كَانَ سَيِّدُهُ حِينَ كَاتَبَهُ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنْ نُجُومِهِ فَهُوَ رَدٌّ فِي الرِّقِّ وَ كَانَ قَدْ عَجَزَ عَنْ أَدَاءِ نُجُومِهِ فَإِنَّ مَا تَرَكَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ وَ ابْنَهُ رَدٌّ فِي الرِّقِّ وَ إِنْ كَانَ وَلَدُهُ بَعْدَهُ أَوْ كَانَ كَاتَبَهُ مَعَهُ وَ إِنْ كَانَ لَمْ يَشْتَرَطْ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَإِنَّ ابْنَهُ حُرٌّ وَ يُؤَدَّى عَنْ أَبِيهِ مَا بَقِيَ مِمَّا تَرَكَ أَبُوهُ وَ لَيْسَ لِابْنِهِ شَيْءٌ حَتَّى يُؤَدَّى مَا عَلَيْهِ وَ إِنْ لَمْ يَتْرُكْ أَبُوهُ شَيْئاً

فَلَا شَيْءَ عَلَيَّ عَلَيْهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَوْلُهُ عَ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ أَبُوهُ شَيْئًا فَلَا شَيْءَ عَلَيَّ ابْنِهِ مَحْمُولٌ عَلَيَّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِمَّا بَقِيَ عَلَيَّ أَبِيهِ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي الرَّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي رَوَاهَا جَمِيلٌ عَنْ مِهْرَمٍ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ سَعَى وَلَدُهُ فِيمَا بَقِيَ عَلَيَّ الْأَبِ ثُمَّ يَصِيرُ حُرًّا بَعْدَ ذَلِكَ

[الحديث ٢٩]

٢٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي مَكَاتِبٍ يَنْقُدُ نِصْفَ مَكَاتِبِهِ وَبَقِيَ عَلَيْهِ النَّصْفُ فَيَدْعُو مَوَالِيَهُ فَيَقُولُ خُذُوا مَا بَقِيَ ضَرْبَهُ وَاحِدَةً قَالَ يَأْخُذُونَ مَا بَقِيَ وَيُعْتَقُونَ.

وَلَا يَنَافِي هَذَا الْخَبْرُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٠]

٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ مَكَاتِبًا أَتَى عَلِيًّا

قوله عليه السلام: و إن لم يترك أبوه لا استبعاد في أن يكون مخيرا في السعي و الرضا بالمهاياه، كما ذهب إليه بعض العامه، و ما ذكره الشيخ في غايه البعد.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

الحديث الثلاثون: حسن موثق ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٤٤

عَ وَ قَالَ إِنَّ سَيِّدِي كَاتِبِنِي وَ شَرَطَ عَلَيَّ نُجُومًا فِي كُلِّ سَنَةٍ فَجِئْتُهُ بِالْمَالِ كُلِّهِ ضَرْبَهُ فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَأْخُذَهُ كُلَّهُ ضَرْبَهُ وَ يُجِيرَ عَنِّي فَأَبَى عَلَيَّ فَدَعَاهُ عَلِيٌّ ع فَقَالَ صِدْقٌ فَقَالَ لَهُ مَا لَكَ لَا تَأْخُذُ الْمَالَ وَ تُمْضِي عَتَقَهُ قَالَ مَا أَخْذُ إِلَّا النُّجُومَ الَّتِي شَرَطْتَ وَ أَتَعَرَّضُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مِيرَاثِهِ فَقَالَ عَلِيٌّ ع أَنْتَ أَحَقُّ بِشَرْطِكَ.

لِأَنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ إِنَّمَا تَضَمَّنَ إِبَاحَهُ أَخْذِ مَالِهِ مِنَ النُّجُومِ دَفْعَهُ وَاحِدَةً وَ لَمْ يَتَضَمَّنْ أَنَّهُ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ قَبُولِ مَالِهِ قَبْلَ أَوَانِ الْوَقْتِ وَ الْخَبَرَ الْأَخِيرَ تَضَمَّنَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِهِ وَ يُطَالِيَهُ بِحَسَبِ مَا شَرَطَ لَهُ وَ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا عَلَيَّ حَالٍ

[الحديث ٣١]

٣١ الْبَرْزَوَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسِ

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي مَكَاتِبِ تُوْفِي وَ لَهُ مَالٌ قَالَ يُقْسَمُ مَالُهُ عَلَى قَدْرِ مَا أُعْتِقَ مِنْهُ لَوْرَثَتِهِ وَ مَا لَمْ يُعْتَقْ يُحْتَسَبُ مِنْهُ لِأَرْبَابِهِ الَّذِينَ كَاتَبُوهُ هُوَ مَالُهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذِهِ الرَّوَايَةُ وَ الَّتِي قَدَّمْنَا عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ هُوَ

الَّذِي بِهِ أَفْتَى وَ عَلَيْهِ أَعْمِلُ وَ هُوَ أَنَّ الْمَوْلَى يَرِثُ مِنْ تَرَكَهُ مُكَاتِبَهُ بِمَقْسَدَارٍ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ وَ يَكُونُ الْبَاقِي لَوْلَدِهِ وَ يَلْزَمُهُ
أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى مَوْلَى أَبِيهِ مَا كَانَ بَقِيَ عَلَى أَبِيهِ لِيَصِيرَ هُوَ حُرًّا وَ يَسْتَحِقُّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ وَ لَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ جَمِيلٌ وَ عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ سَيَّانٍ وَ مَالِكُ بْنُ عَطِيَّةَ الَّذِي قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَدَّى مَا بَقِيَ عَلَى أَبِيهِ كَانَ مَا يَبْقَى لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ إِذَا أَدَّى مَا
بَقِيَ عَلَى أَبِيهِ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ أَوْ مِنْ نَصَبِيهِ وَ إِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ حَمَلْنَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَدَّى مَا بَقِيَ عَلَى أَبِيهِ مِنَ الَّذِي يَخُصُّهُ ثُمَّ يَبْقَى
بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ شَيْءٌ كَانَ لَهُ وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ تَسَلَّمَ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا مِنَ الْمُنَافَاهِ

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٤٥

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِيَّاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي مُكَاتِبٍ تَحْتَهُ حُرَّةٌ فَأَوْصَتْ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهَا بِوَصِيَّتِهِ فَقَالَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ لَا تَجُوزُ وَصِيَّتُهَا
لَهُ لِأَنَّهُ مُكَاتِبٌ لَمْ يُعْتَقَ وَ لَمَّا يَرِثُ فَقَضَى أَنَّهُ يَرِثُ بِحِسَابِ مَا أُعْتِقَ مِنْهُ وَ يَجُوزُ لَهُ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِحِسَابِ مَا أُعْتِقَ مِنْهُ وَ قَضَى فِي
مُكَاتِبٍ قَضَى رُبْعَ مَا عَلَيْهِ فَأَوْصَى لَهُ بِوَصِيَّتِهِ فَأَجَازَ لَهُ رُبْعَ الْوَصِيَّةِ وَ قَضَى فِي رَجُلٍ

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: يرث من الوصيه ليس قوله " من الوصيه " فى الفقيه، و هو الصواب. و كذا ليس فيه قوله " ما

أعتق " بعد قوله " ما عليه " .

وقال في المسالك: المشهور بين الأصحاب أن المكاتب المشروط لا تصح الوصية له مطلقا، و المطلق يصح له منها بنسبه ما فيه من الحرية، و المستند روايه محمد بن قيس. و قيل: تصح الوصية له مطلقا، لأن قبولها نوع اكتساب، و هو غير ممنوع منه، و فيه قوه. هذا إذا كان الموصى غير المولى، أما هو فتصح وصيته مطلقا بغير إشكال، و يعتق منه بقدر الوصيه.

قوله عليه السلام: و قضى في رجل حر هذا مخالف للمشهور، إلا أن يقرأ " أوصى " على بناء المجهول، فيكون

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٤٦

حُرٌّ أَوْصَى لِمُكَاتِبَتِهِ وَ قَدْ قَضَتْ سُدُسَ مَا كَانَ عَلَيْهِ فَأَجَازَ بِحِسَابِ مَا أُعْتِقَ مِنْهَا وَ قَضَى فِي وَصِيَّتِهِ مُكَاتِبٌ قَدْ قَضَى بَعْضَ مَا كُوتِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُجَازَ مِنْ وَصِيَّتِهِ بِحِسَابِ مَا أُعْتِقَ مِنْهُ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي بصير عن أبي جعفر قال المكاتب لا يجوز له عتق ولا هبة ولا تزويج حتى يؤدى ما عليه إن كان مولاة شرط عليه إن هو عجز فهو رد في الرق ولكن يبيع ويشترى وإن وقع عليه دين في تجارته كان على مولاة أن يقضى دينه لأنه عبده.

[الحديث ٣٤]

٣٤ محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي إسحاق عن بعض أصحابنا عن الصادق قال سئل عن مكاتب عجز عن مكاتبته وقد أدى بعضها قال يؤدى عنه

الموصى غير المولى، و فيه بعد. و يحتمل على بعد أن يكون المراد به ما أعتق منها بسبب ذلك المال الذى أوصى له.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: و إن وقع عليه دين لعله فى المشروط مع التعجيز، أو إذا كان الدين لتجاره المولى.

وقال فى الدروس: لو حل النجم و عليه دين غيره و قصر ما فى يده عنهما، فإن كان مطلقا وزع، و إن كان مشروطا قدم الدين، لأن للمولى التعجيز و الاسترقاق و كذا لو مات أخذ الدين من تركته، و لا يلزم المولى الإكمال لو قصر.

الحديث الرابع و الثلاثون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٤٧

مِنْ مَالِ الصَّدَقَةِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ وَفِي الرُّقَابِ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي مَكَاتِبِهِ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدَهُمَا نَصَبًا بَيْنَهُمَا كَيْفَ تَصْنَعُ الْخَادِمُ قَالَ تَخْدُمُ الثَّانِيَ يَوْمًا وَتَخْدُمُ نَفْسَهَا يَوْمًا قُلْتُ فَإِنْ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ مَالًا قَالَ الْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ بَيْنَ الَّذِي أُعْتِقَ وَبَيْنَ الَّذِي أُمْسَكَ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْعُمَرَكِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُ اللَّهَ عَنِ رَجُلٍ كَاتَبَ مَمْلُوكَهُ وَقَدْ قَالَ بَعْدَ مَا كَاتَبَهُ هَبْ لِي بَعْضًا وَاعْجَلْ لَكَ مَكَانَ مَكَاتِبِي أَيْحَلُّ ذَلِكَ فَقَالَ إِذَا كَانَ هَبًّا فَلَا بَأْسَ

الحديث الخامس و الثلاثون: موثق.

الحديث السادس و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: فلا يصلح إذ الحط ينبغي أن يكون بغير عوض، أو المراد أنه ليس له أن يجبر المولى على ذلك.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: حمل على الكراهة، لما ورد في الأخبار من جواز الحط في الدين إذا عجل، و يمكن عدم الجواز في خصوص مال الكتابه. انتهى.

و قال في الدروس: يجوز تعجيله قبل الأجل إن اتفقا عليه، و لو صالحه قبل الأجل على أقل من غير الجنس صح، و إن كان منه منعه الشيخ لأنه ربا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٤٨

وَإِنْ قَالَ حُطَّ عَنِّي وَاعْجَلْ لَكَ فَلَا يَصْلُحُ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْمِعْزَى عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمَكَاتِبِ يُجْلَدُ الْخَدَّ بِقَدْرِ مَا أُعْتِقَ مِنْهُ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أُعْتِقَ نِصْفُهُ أَوْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِي الطَّلَاقِ قَالَ إِنْ كَانَ مَعَهُ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ جَازَتْ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ

سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ كَاتَبَ عَبْدًا لَهُ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ وَلَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ حِينَ كَاتَبَهُ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنْ مُكَاتَبَتِهِ فَهُوَ رَدُّ فِي الرِّقِّ وَالْمُكَاتَبُ أَدَّى إِلَى مَوْلَاهُ خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ ثُمَّ مَاتَ الْمُكَاتَبُ وَتَرَكَ مَالًا وَتَرَكَ ابْنًا لَهُ مُدْرِكًا فَقَالَ نِصْفُ مَا تَرَكَ الْمُكَاتَبُ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ لِمَوْلَاهُ الَّذِي كَاتَبَهُ وَالنِّصْفُ الْبَاقِي لِابْنِ الْمُكَاتَبِ لِأَنَّهُ مَاتَ وَنِصْفُهُ حُرٌّ وَنِصْفُهُ عَبْدٌ فَإِذَا أَدَّى إِلَى الَّذِي كَاتَبَ أَبَاهُ مَا بَقِيَ عَلَى أَبِيهِ فَهُوَ حُرٌّ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ مِنَ النَّاسِ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

و قال فى الدروس: لو تحرر بعضه قيل: تبعضت- يعنى الشهاده. و الأقرب أنه كالقن.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١٣، ص: ٥٤٨

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٤٩

جَعْفَرِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُكَاتَبِ هَلْ عَلَيْهِ فِطْرُهُ رَمَضَانَ أَوْ عَلَى مَنْ كَاتَبَهُ أَوْ يَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ الْفِطْرَةُ عَلَيْهِ وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ.

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى مُكَاتَبَتِهِ فَنَالَ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ فَوَطَّئَهَا قَالَ عَلَيْهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا فَإِنْ وَلَدَتْ مِنْهُ فَهِيَ عَلَى مُكَاتَبَتِهَا وَإِنْ عَجَزَتْ فُرِدَّتْ فِي الرِّقِّ فَهِيَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ هَلْ يَصِلُحُ أَنْ يَسْتَكُونُوا فِي دَارِ الْهَجْرَةِ قَالَ أَمَا إِنْ يَلْبَثُوا فِيهَا فَلَا يَصِلُحُ وَ قَالَ إِنْ نَزَلُوا نَهَارًا وَ يَخْرُجُوا مِنْهَا بِاللَّيْلِ فَلَا بَأْسَ.

تَمَّ كِتَابُ الْعِتْقِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ* وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ

الحديث الأربعون: صحيح.

وقال في الدروس: لا يجوز للذمي استيطان الحجاز ولا جزيره العرب، و حدها من عدن إلى ريف عبادان طولاً، و من تهامه و ما والاها إلى أطراف الشام عرضاً، و يجوز الاجتياز و الامتياز. و قال الجعفي: لا يصلح سكناهم دار الهجره، إلا أن يدخلوها نهاراً

يتسوقون بها و يخرجون ليلا. انتهى.

و الظاهر أن المراد بدار الهجرة المدينة زادها الله شرفا.

قوله: تم كتاب العتق كان فى المقابل من هنا إلى قوله "على ما فيها" مكتوبا على الهامش و كان مكتوبا عليه كذا بخط الشيخ حسين بن عبد الصمد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١٣، ص: ٥٥٠

.....

تم بحمد الله فى شهر رجب الأصب من سنه سبع و تسعين و ألف، و الحمد لله أولا- و آخرا، و صلى الله على محمد و آله الطاهرين.

و تم تحقيق هذا الجزء من الكتاب فى اليوم الحادى و العشرين من شعبان المكرم سنه ألف و أربعمائه و سبع هجرية على يد العبد السيد مهدي الرجائى فى قم حرم أهل البيت عليهم السلام.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ ه ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩